

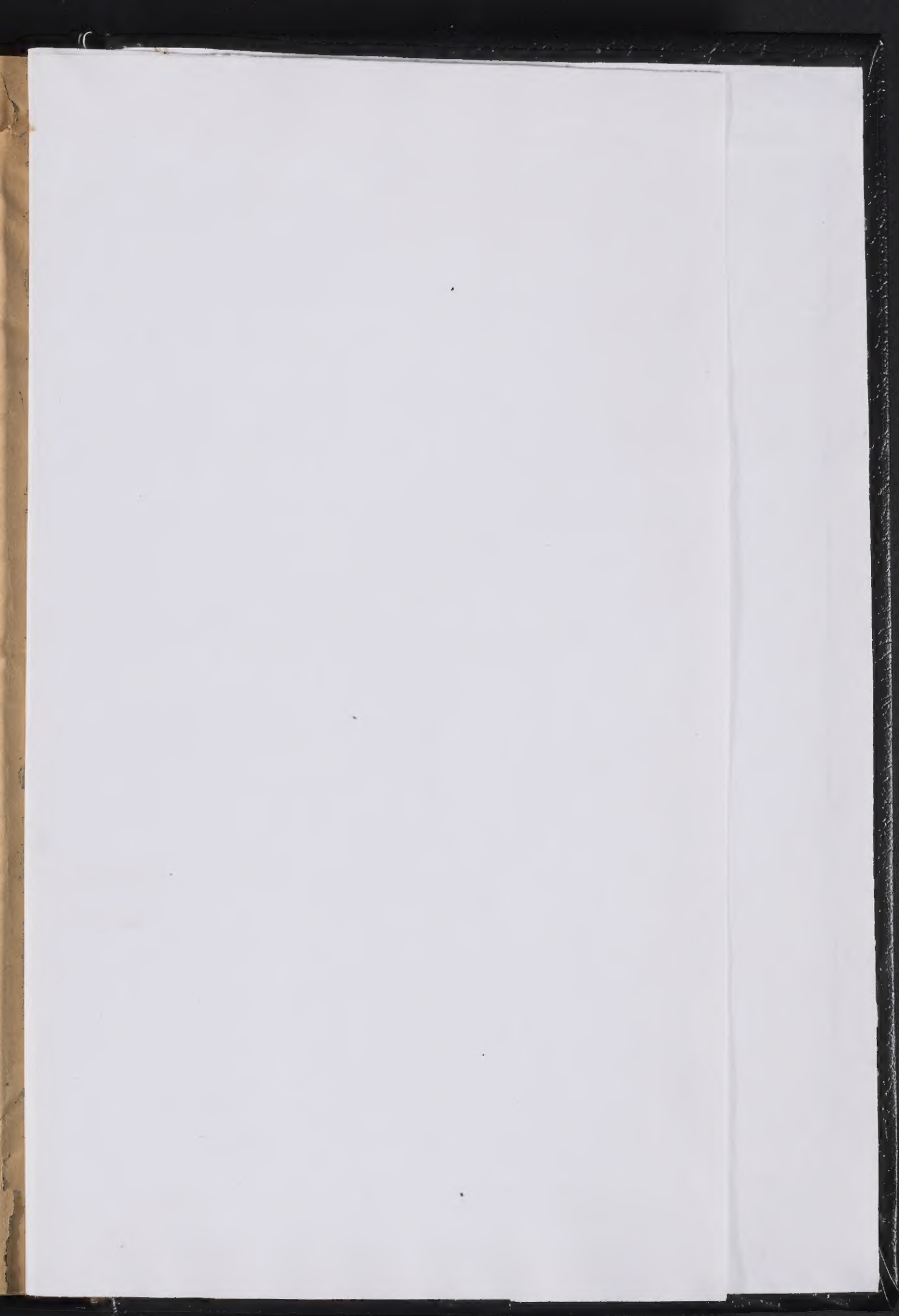
الثوره
العرابيه
والاحتلال
الانجليزى

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY



3 8534 01862 8671





سلسلة تاريخ الحركة القومية

الثورة العربية والاحتلال الانجليزي

بقلم

عبد الرحمن الراجحي بك

عن الكتاب

٢٥

حق الطبع محفوظ

الطبعة الاولى ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٧ م

مطبعة النهضة شارع عبد الباقى بمصر

خلف عرافى

AMERICAN UNIVERSITY IN D.C.

962
~~ap 31 a~~

97C, 1
ش. ع)

18204

DT
107. 4
R3
1937

al - Rāfi 'a, 'abd al - Rahmān
Thawrah al -
'Arabīyah wa al - ihtilāl al - Injīzī

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

هذا كتاب الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي ، وقد يستوقف النظر في عنوانه ان تكون الثورة مقرونة بالاحتلال اقتران الضد بال ضد ، ولكن هكذا شاءت الاقدار والحوادث السياسية ان تنتهي الثورة العرابية بالاخفاق ، وان يعقبها الاحتلال الانجليزي الذي كان على يده إخمادها .

الثورة العرابية هي الحركة القومية التي ظهرت أوائل سنة ١٨٨١ واستمرت إلى نهاية سنة ١٨٨٢ ، وكانت في مبدئها ترمي إلى انصاف الضباط الوطنيين وتخويلهم حقوقهم المشروعة في المناصب والرتب العسكرية ، ووضع حد للاضطهاد الذي كانوا يعانونه من الرؤساء الترك والشراكسة في الجيش ، ثم تطورت إلى حركة عامة ، اشتركت فيها طبقات الأمة كافة ، للتخلص من الحكم الاستبدادي و تقرير مبادئ العدل والحرية والدستور ، وقد نجحت في تحقيق مطالب الضباط الوطنيين ومطالب الأمة معا ، فنال الضباط حقوقهم في الترقى ، وتقرر النظام الدستوري ، وأنشئ مجلس النواب الذي تمثلت فيه سلطة الأمة وكفل للمصريين حقوقهم وحریاتهم .

ظهرت الثورة العرابية على يد احمد عرابي وصحبه في أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، على أنها في مقدماتها وأسبابها ترجع إلى عهد اسماعيل ، إذ فرغت الطبقة المثقفة من الأمة إلى التخلص من مساوى النظام القديم وإتقاذ البلاد من تدخل الدول الأوروبية في شؤونها وما أفضى اليه هذا التدخل من إنشاء صندوق الدين وفرض الرقابة الثنائية على ماليتها ، وتأليف لجنة دولية للفحص عن شؤونها المالية والإدارية ، ثم تنصيب

وزيرين أوروبيين في الوزارة المصرية ، وطغيان النفوذ الاجنبى عليها ، فاتجهت الافكار إلى تقرير النظام الدستورى لى يكفل للبلاد حكماً عادلاً ، ويضع حداً للتدخل الاجنبى فى شؤونها ، ونجح الاحرار فى دعوتهم ، [والف شريف باشا وازارته الوطنية فى أواخر عهد اسماعيل ، وجعلها مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، فوضع الحجر الاساسى للنظام البرلمانى فى مصر ، ثم سنَّ دستوراً يحقق سلطة الامة ، وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩ ، وانضم الخديو اسماعيل إلى هذه الحركة مدفوعاً برغبة التخلص من سيطرة الدول على سلطانه فى الحكم ، وانتهت أزمة الخلاف بينه وبين الدول بخلعه فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ، فتعطل صدور الدستور زهاء سنتين فى اوائل حكم الخديو توفيق باشا ، حتى قامت الثورة العرابية ، فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة ، وعلان دستور سنة ١٨٨٢ الذى لا يختلف فى جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩ .]

فالثورة العرابية هى ولا ريب استمرارٌ للحركة الوطنية التى ظهرت فى عهد اسماعيل ، كاستمرار الشجرة فى نموها ، هذه أولى الحقائق التى تخلص لنا من دراسة الثورة العرابية ، تليها حقائق ونتائج أخرى فصلنا الكلام عنها فى هذا الكتاب . ان الآراء عن الثورة العرابية تختلف باختلاف تفكير كل باحث وجهة نظره ، وباعت توجهيه ، وإذا كانت هذه الآراء موضع خلاف بين الكتاب والمؤرخين ، فمن الواجب علينا فى دراستنا للثورة أن نغنى قبل كل شىء باستقراء الحوادث وتمحيصها ، وتدوينها على وجهها الصحيح ، فهذا الاستقراء هو الاساس الذى يجب ان تبني عليه الآراء مهما اختلفت ، وقد اجتهدت من هذه الناحية فى استخلاص الحقائق عن الثورة وحوادثها وأشخاصها . من غير تحيز أو محاباة ، ثم بنيتُ عليها ما عنى من رأى ، على أنى حرصت جهد الاستطاعة على أن لا أخط بين الوقائع والرأى فيها ، لادع للقارئ حرية الحكم على الحوادث والأشخاص ، فان دراسة التاريخ لا تؤدى إلى الفائدة المرجوة منها إلا إذا استوفى الباحث حوادثه ، وحقق أسبابها ونتائجها ، ثم كوّن لنفسه حكماً عنها ، وهذا مادعانى إلى ايراد الوثائق

الرسمية التي لا بست الحوادث ، ليتسنى للقارىء ان يستخرج منها الحكم الذي يقتنع به ويرتاح اليه ، فالوثائق الرسمية ، ورواية الوقائع على صحتها ، هي العناصر التي يستمد منها الباحث حكمه على الاشخاص والحوادث ، من غير أن يتقيد بما كتب الكتاب والمؤلفون .

لثورة العرايية ، كما لكل ثورة ، انصار وخصوم ، فلها أنصار يتحيزون إليها ويسوِّغون مواقفها كلها على السواء ، ويدافعون عن رجالها في كل ما عملوا ، كأنهم على حق في الخطأ والصواب جميعاً ، ولها خصوم يتحاملون عليها فينكرون حسناتها ، ويمدون عليها السيئات ، وإنك لتلمح هذا التحامل أو ذلك التحيز فيما تطالع من مختلف المؤلفات والمذكرات عن الثورة العرايية ، ولقد بدا لي إزاء هذه الآراء المتباينة أن أدرس الثورة من غير سابق حكم عليها ، لانهى إلى رأى يهدى اليه البحث والتحصيل ، وهذا ما ادعو اليه كل محب للحقيقة ، وبذلك نجلى الغموض الذي يلبس كثيراً من حوادث الثورة ، ونجعل منها صفحة واضحة من عبء الماضي ، فان التجارب خير هاد إلى ما ينفع الامم في حياتها القومية ، وهى العلم الذي لا يعلمه إلا الزمن على انى حين اخذت في دراسة الثورة قد اختلج في نفسى شعور ملازم من العطف عليها ، لانها على ما كان من نهايتها فانما قامت في الاصل لغرض نبيل هو انقاذ الامة من مظالم الاستبداد واقامة قواعد الحكم الدستورى ، وتحرير البلاد من التدخل الأجنبي ، لكن هذا الشعور لم يصرفنى عن تعرف اخطائها وزلاتها ، وبخاصة أخطاء زعمائها وأقطابها ، لان هذه الأخطاء كان لها دخل أيماً دخل فيما صارت اليه من الجبوت والاختفاق

وخلاصة ما انتهيت اليه في هذه الناحية أن للثورة مرحلتين مختلفتين ، فالمرحلة الاولى تبدأ بظهورها على عهد وزارة رياض باشا في فبراير سنة ١٨٨١ ، ذلك حين اعتقلت الحكومة احمد عرابى وصاحبيه على فهمى وعبد العال حلى وأحالتهم إلى مجلس عسكري لمحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان ، فثار زملاؤهم الضباط وقادوا الجند إلى قصر النيل ، حيث كان الزعماء معتقلين ، فاقتحموه عنوة واطلقوا سراحهم ،

فاضطربت الوزارة لهذا الحادث الجلل ، واضطر الخديو توفيق باشا إلى الاذعان لمطالب الثوار ، فاستقال عثمان باشا رفقى وزير الحرية الذى قدم الضباط للمحاكمة ، وعين بدله محمود باشا سامى البارودى الذى كان موضع ثقة العراقيين ، فكان ذلك أول انتصار للثورة ، وبعد فترة من الهدوء الظاهرى عادت الحرب سجالا بين الخديو والضباط ، فاعتزم هؤلاء إحداث انقلاب فى نظام الحكم ، ونفذوا عزيمتهم إذ حشدوا قوات الجيش المرابطة بالعاصمة فى ميدان عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقدموا للخديو مطالبهم فى شكل مظاهرة عسكرية ، وقوام هذه المطالب سقوط وزارة رياض باشا وتأليف مجلس النواب وزيادة عدد الجيش ، فاضطر الخديو إلى النزول على حكمهم ، واستقالت وزارة رياض ، ثم عهد الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة تحقيقا لأرادة العراقيين ، فألف شريف وزارته الدستورية ، ودعا إلى إنشاء مجلس نيابى كامل السلطة ، فاستجاب له الخديو وأمر بإجراء الانتخابات العامة ، وانتخب مجلس النواب وافتتحه الخديو يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، فكان افتتاحه يوما مشهودا فى تاريخ الحركة القومية ، وأخذ يضطلع بمهمته ، تتعلق به الآمال وترنو إليه الابصار ، وعرض عليه شريف باشا الدستور الذى وضعه سنة ١٨٧٩ ليقر مارآه فى شأنه ، أى أنه جعل من المجلس «جمعية تأسيسية» تضع الدستور وتقره ، وبذلك نالت البلاد مجلسا نيابيا تمثل فيه سلطتها الدستورية والتشريعية .

إلى هنا سارت الأمور سيرا حسنا ، فكانت على صراطها المستقيم ، وانتصرت الثورة على طول الخط ، وحقت آمال البلاد ، ولكنها استهدفت لدسائس السياسة الاستعمارية التى لم تكن تنظر بعين الرضا إلى قيام النظام الدستورى فى مصر ، فأخذت الدولتان الإنجليزية والفرنسية تلقيان العقبات والعراقيل فى سبيل استقرار هذا النظام ، وتنتحلان لأنفسهما التدخل فى شؤون البلاد ، وكان أول مظهر لهذا التدخل مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى قدمتها الدولتان ، وقوامها أنهما حيال الحوادث الاخيرة قد اجمعتا على تأييد سلطة الخديو ، ثم عارضتا فى تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية بحجة أن تقريرها يعمس حقوق الدائنين أو ينال منها ،

وهي حجة واهية ظاهرة البطلان ، لما تضمنه الدستور من ان المجلس يراعى في تقرير الميزانية العهود والاتفاقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة إزاء الدول [واجهت البلاد أزمة سياسية خطيرة نشأت عن تقديم مطالب الدولتين ، وكان مجلس النواب ينظر وقتئذ في الدستور الذي عرضه عليه شريف باشا تمهيداً لاقاره ، فرأى شريف باشا درأً للأزمة أن يؤجل مجلس النواب قراره النهائي في المادة المتعلقة بالميزانية ، ويرجئها إلى حين ، حتى تنجلي الغمّة ، ويفاوض الدولتين في مطالبهما ، والتأجيل في ذاته لم يكن مضيعاً لحقوق الأمة في الدستور ولا مغللاً بها ، لأن وضع الدستور في صيغته النهائية قد يستغرق وقتاً يطول أو يقصر على حسب الاحوال والملايسات ، فكان من المستطاع اتقاء الازمة بتأجيل البت في هذه المادة ، ولكن ظهر في الميدان عامل جديد كان له أثره في تطور الحوادث ، وهو طموح محمود باشا سامي البارودي إلى الرئاسة ورغبة العراقيين في التخلص من شريف باشا ليجعلوا الوزارة مؤلفة من خاصة رجالهم ، فاتخذوا من طلبه تأجيل البت في مادة الميزانية وسيلة لتوهين مركزه ، وبدت منهم الرغبة في إقصائه عن الحكم ، وظهرت هذه النية جلية في موقف مجلس النواب حياله ، مما دعاه إلى تقديم استقالته ، قبلها الخديو وتألقت

وزارة البارودي

ومن ثمّ ابتدأت المرحلة الثانية للثورة ، ومن رأي أن الثورة أخذت تتمتع في سيرها منذ بدء هذه المرحلة ، وأن زعماءها أخطأوا في تنحية شريف باشا عن الحكم ، لأنه كان أقدر من سواه على معالجة الازمات وإحباط الدسائس والمؤامرات التي كانت تدبرها السياسة الاستعمارية الانجليزية .

كانت هذه الدسائس والمؤامرات أهم العوامل في إخفاق الثورة العراقية ، إذ لانزاع في أن الحكومة الانجليزية قد انطوت على نية تمت عليها الحوادث التي تعاقبت في ذلك العهد ، وهي خلق الاسباب والذرائع الباطلة لاحتلال البلاد ، على أن مصر كانت تستطيع ان تحبط هذه المؤامرات وتنجو من أشراكها ، أو على الأقل تخفف من عواقبها ، لو أنها عرفت كيف تواجهها ، فانه مامن أمة الا وهي عرضة لمؤامرات

خصوصاً . تربص بهم . وليست نحو أمم من أحدث تستهدف في حياتهم السيمية
 وبقومهم ، وانه يحسن مصير الأمم تبع مقدرة كل منها على مواجهة لازمت
 وتغلب عليها ، وعندى أن أول ما استعانت به السياسة الانجليزية في تدبيرهم هو
 وفروع لانفسهم بين خديو والعربيين . قال هذا لانفسه قد فتح اشغرت تدخل
 الانجليز . كما أنه ضعف قوة مدومة في بلاد . إذ انقسمت إلى معسكرين كلاهما
 يهوى الكبير الآخر وبصر به ، في وقت كان الانجليز يعدون فيه لعدة لانتصه . على
 معسكرين مع ، والانفس مقدمة الكتب بالاسباب في تدبير هذا لانفسه ،
 ولكي تذكر هذا حاله ، رأى في هذا الصدد ، وهو أن العربيين وخديو كلاهما
 في مصر لانفسه . وهما يتبين عواقبه ، وكلاهما يحمل تبعته ومسؤوليته ، في حق
 . تبعته من هذه الحجة تكاد تكون منعدمة من كفاية . ولكن من حق أيضاً أن
 هو أن الموقف قد تغير منذ ضرب الاستعمارية ، إذ تحول خديو إلى الجيش
 الانجليزي وسعى على العمل في بلاد . فهو المسؤول عن هذا الموقف . على أن يرى
 يؤخر على العربيين في مدة حرب بينهم يبدوا من مدافعة ولاستبدال فيهم
 بشيء في اقامة روح . لانفسه . والنصحية . هو أحسن وجهت رغبة شجوة في
 مدافعة حصر . لانفسه . وفروع الحرية . وفي خلال محكمته . يتفق الموقف . لائق
 من خديو لانفسه فصولاً . لانفسه . استحوذ حياء وآثروهم على واجب فوضى .
 فلتصارت في صلحة شجوة روح البصيرة والنصحية . انت روح التي هي على
 حركات الترميم . ومدرة حياء فيها . وسبيل الأمم إلى وحد وعصاة
 إن سراسة شجوة تقتضي أن تسجن حياء واحداً . وتوفيقاً . ومنه ومنه
 خديو . وادان المنصب . يتبعه . على حقيقته . ويؤذى واجب نحوه . فليست
 مهتمة بمرحى قومي . بحسب على حاجيل متعانة أحباء . ضحية وحاضرة .
 من عليه أن يشتر بها وبمس غيبه في رفق وهو دة . في غيت تحقيق معرض لأشياء
 من الترميم . وهو لا غيبه . حياء . لانفسه حصر على صوة . على . وان كنت
 قد أحدث في دراسة هذه مراحل من تاريخ مصر حياء . فقد حثمت في .

أتبع هذه الخطة وأقيم البحث عليها ، لأنها قاعدة لا معدل عنها لمن اراد الحقيقة ، وهي في لزومها كواجب الاشادة بما أثر تاريخنا القومي ، فهاتين القاعدتين تتكشف لنا الحقائق التي هي تراث الماضي وثمره التاريخ .

على هذا الاساس وضعت كتاب الثورة العرابية ، فبدأته ببيان حالة مصر السياسية في أوائل حكم الخديو توفيق ، وما كان من استقالة وزارة شريف باشا لمخافة الخديو إياه في برناجه الدستوري ، ثم تأليف وزارة يرأسها الخديو ، إلى قيام وزارة رياض باشا التي شبت الثورة في عهدها ، وبحث في أسباب الثورة ومقدماتها ، فذكرت اسبابها الخاصة ، ثم أسبابها العامة من سياسية واقتصادية واجتماعية ، يلي ذلك شرح وقائع الثورة من واقعة قصر النيل إلى واقعة عابدين فسقوط وزارة رياض باشا وتأليف وزارة شريف باشا (الثالثة) التي تعد « وزارة الامة » ، وتطور الحوادث في عهدها حتى انشاء مجلس النواب وانعقاده ، ثم أزمة يناير سنة ١٨٨٢ واستقالة شريف باشا وتأليف وزارة البارودي « وزارة الثورة » ، واعلان دستور سنة ١٨٨٢ ، ثم تاريخ مجلس النواب في دور انعقاده الاول وما اضطلع به من الاعمال القيمة في المدة الوجيزة التي اجتمع خلالها ، تلك الاعمال التي تعد بحق صفحة مشرقة من تاريخ مصر القومي ، وبرهاناً جليلاً على حسن استعداد مصر للحياة الدستورية منذ خمسين سنة ونيف ، ثم ما أعقب انفضاض المجلس من تلاحق الفتن والاحداث ، فكان انفضاضه كان نذير الانتكاس والرجعة ، فمن مؤامرة الضباط الشراكسة ، إلى احتدام الخلاف بين الخديو ووزارة البارودي ، وما تطاير من الاشاعات عن عواقب هذا الخلاف ، إلى حضور الاسطولين البريطاني والفرنسي ، وما انطوى عليه مجيئهما من نذر الشر والعدوان ، إلى مذبح الاسكندرية التي دبرتها الدسائس الاستعمارية ، إلى مهزلة مؤتمر الاستانة وما تجلى فيه من نقض الانجليز عهودهم في المسألة المصرية ، ثم اعتدائهم على استقلال مصر وضرهم الاسكندرية بقنابل أسطوهم ، وانتهازهم فرصة الخلاف والاتقسام بين الخديو والعرابين واحتلالهم البلاد بحجة تأييد الخديو ، ووقوع الحرب التي انتهت بهزيمة العرابيين ، يلي ذلك دراسة شخصيات زعماء الثورة والبحث

في أسباب اخفاقها ، وبه ختام الكتاب .

إن الحديث عن الثورة العراقية والاحتلال الإنجليزي يس حديثا قديما ، بل هو أقرب الحديث صلة بحالتنا الحاضرة ، لأنه إذا كانت الثورة قد طويت صفحاتها منذ خمس وخمسين سنة ، فلاحتلال الذي جاء في أعقابها لا يزال على أسف منا قائما ، حتى اليوم ، ومن واجبتنا أن نعرف كيف وقع هذا الاحتلال ، وإن في حقائق تلك البرهة من الزمن ما يضيء لنا السبيل ويكشف لنا عن كثير من حقائق عصرنا الحاضر ، ويفسر التاريخ بالتاريخ ، أسأل الله أن يلهمنا الاخلاص والتوفيق في خدمة الوطن العزيز

عبد الرحمن الرافعي

فبراير سنة ١٩٣٧

اهداء الكتاب

من والد الى ولده

إلى من كان في حياته قُرَّةَ عَيْنَيْنِ ، وَقَلْبَ والدَيْنِ ، وروحاً ثالثةً لِجَسْمَيْنِ ،
من أسلم الروح يوم ٩ مايو سنة ١٩٣٥ ، حين استتم الثانية عشرة من عمره
إلى الزهرة الفضة التي كُتِبَ لها أجل الازهار والرياحين ، فما ازدهت حتى
ذَوَتْ ، وما تَشَرَّتْ جَماها حتى انطَوَتْ

إلى نور الحياة ، أضاء على القلب ثم انطفأ ، وَلَمَعَ للعَيْنِ ثم اختفى
إلى رَمَزِ البَنُوَّةِ ، وموضع حنان الامومة والابوة ، وحيد والديه ، ومعقد أملهما
في الحياة ، من يرقد الآن تحت الثرى ، بعيداً بعيداً عن أعيننا ، نائياً نائياً بجسمه
وشخصه ، قريباً قريباً بروحه وذكراه ، إلى ولدى المرحوم محمد امين الرافعى ،
اهدى هذا الكتاب

عبد الرحمن الرافعى



سلسلة تاريخ الحركة القومية

نذكر هنا خلاصة مباحث الأجزاء الثلاثة التي ظهرت من تاريخ الحركة القومية
ثم كتاب عصر اسماعيل بجزأيه

الجزء الاول من تاريخ الحركة القومية

مقدمة الكتاب

الفصل الاول	—	نظام الحكم في عهد المماليك
» الثاني	—	تطور نظام الحكم في عهد الحملة الفرنسية
» الثالث	—	نظام الحكم التي أسسها نابليون في مصر
» الرابع	—	المجمع العلمي
» الخامس	—	المقاومة الاهلية في عهد الحملة الفرنسية ، في الاسكندرية
» السادس	—	في البحيرة - معركة شبرا خيت - نهب القرى
» السابع	—	في القاهرة - واقعة امبابه أو معركة الاهرام
» الثامن	—	عود الى الاسكندرية - واقعة أبوقير - ديوان الاسكندرية
» التاسع	—	في رشيد
» العاشر	—	عود الى البحيرة ورشيد
» الحادى عشر	—	في القليوبية والشرقية
» الثانى عشر	—	عود الى القاهرة - سياسة الحفلات
» الثالث عشر	—	ثورة القاهرة الاولى
» الرابع عشر	—	في المنوفية والغربية
» الخامس عشر	—	في الدقهلية ودمياط
» السادس عشر	—	المقاومة في الوجه القبلى

- الفصل السابع عشر — استمرار المقاومة في الوجه القبلى
 » الثامن عشر — وثائق تاريخية
 » التاسع عشر — مراجع البحث

الجزء الثانى

مقدمة الجزء الثانى

- الفصل الاول — اعادة الديوان فى عهد نابليون - نظام الديوان الجديد
 » الثانى — الحملة على سوريه
 » الثالث — الحالة فى مصر أثناء الحملة على سوريه
 » الرابع — سياسة نابليون فى مصر بعد عودته من سوريه - معركة أبو قير البرية
 » الخامس — اضطراب الاحوال فى فرنسا ورحيل نابليون
 » السادس — قيادة الجنرال كليبر
 » السابع — معاهدة العريش
 » الثامن — نقض المعاهدة ومعركة عين شمس
 » التاسع — ثورة القاهرة الثانية
 » العاشر — مقتل الجنرال كليبر
 » الحادى عشر — قيادة الجنرال منو
 » الثانى عشر — هزيمة الفرنسيين وجلاؤهم عن مصر
 » الثالث عشر — نتائج ظهور العامل القومى على مسرح الحوادث السياسية -
 المناداة بمحمد على واليا لمصر — السيد عمر مكرم
 روح الحركة — ختام الثورة
 » الرابع عشر — وثائق تاريخية

الجزء الثالث

(عصر محمد علي)

الفصل الاول	—	الزعامة الشعبية في السنوات الاولى من حكم محمد علي
» الثاني	—	الحملة الانجليزية سنة ١٨٠٧ وفشلها
» الثالث	—	اختفاء الزعامة الشعبية من الميدان
» الرابع	—	انفراد محمد علي بالحكم
» الخامس	—	تحقيق الاستقلال القومي - حروب مصر في عهد محمد علي
» السادس	—	فتح السودان
» السابع	—	حرب اليونان
» الثامن	—	الحرب في سورية والناضول
» التاسع	—	معاهدة لندن ومركز مصر الدولي
» العاشر	—	دعائم الاستقلال - الجيش
» الحادى عشر	—	الاسطول
» الثانى عشر	—	التعليم والنهضة العلمية
» الثالث عشر	—	اعمال العمران والحالة الاقتصادية
» الرابع عشر	—	نظام الحكم في عهد محمد علي
» الخامس عشر	—	الحالة الاجتماعية
» السادس	—	شخصية محمد علي والحكم على عصره
» السابع	—	ابراهيم باشا

كتاب عصر اسماعيل

الجزء الاول

الفصل الاول	—	الرجعية في عهد عباس الاول
» الثاني	—	النهضة الوطنية في عهد سعيد باشا
» الثالث	—	عصر اسماعيل — سياسته الخارجية
» الرابع	—	قناة السويس
» الخامس	—	السودان في عهد اسماعيل
» السادس	—	الجيش
» السابع	—	البحرية
» الثامن	—	حروب مصر في عهد اسماعيل
» التاسع	—	التعليم والنهضة العلمية والادبية

الجزء الثاني

الفصل العاشر	—	أعمال العمران
» الحادي عشر	—	مأساة الديون
» الثاني	—	الحركة الوطنية والحياة النيابية
» الثالث	—	خاتمة النزاع بين الخديو اسماعيل والدائنين
» الرابع	—	نظام الحكم في عهد اسماعيل
» الخامس	—	الحالة المالية والاقتصادية
» السادس	—	الحالة الاجتماعية
» السابع	—	شخصية الخديو اسماعيل والحكم على عصره

الفصل الاول

حالة مصر في اوائل حكم الخديو توفيق

نظرة عامة ٢

تقلد محمد توفيق باشا مسند الخديوية يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ (٦ رجب سنة ١٢٩٦ هـ) ومصر إذ ذاك تجتاز مرحلة من أدق المراحل في تاريخها القومي ، فالشعب يئن من المظالم والضرائب الفادحة التي عاندها في عهد اسماعيل ، ويتطلع إلى حكم جديد ينتهى فيه عهد الاسراف والمظالم ، وتخف وطأة الضرائب والمغارم ، والخواطر ساخطة على التدخل الاجنبى في شؤون مصر وما تعدد من مظاهره ، وتلاحق من أشكاله ووسائله ، فمن انشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية الانجليزية الفرنسية على مالية مصر ، إلى تغلغل نفوذ الاجانب عامة في البلاد ، وقد بدأت ثورة الافكار والتطلع إلى الحرية والنظم الدستورية في اواخر عهد اسماعيل ، وتأصلت في نفوس الطبقة المثقفة من الامة ، واتسع مداها في أوائل عهد توفيق ، واتجهت الافكار إلى إقرار تلك النظم والعمل على توطيدها لكي تستقر على أساس مكين.

فالبلاد إذن كانت تتطلع إلى نظام جديد يضع حداً للاسراف والنفوذ الاجنبى ، ويوطد اركان العدل والحرية والدستور ، والناس يأملون في الخديو الجديد أن يعالج الارتباك المالى الذى نشأ عن قروض اسماعيل ويقر النظم الدستورية التى تكفل حقوق الافراد وحريتهم ، وكان يحدوهم إلى هذا الامل ما اتصف به توفيق باشا من الاستقامة فى حياته الشخصية والبعد عن الاسراف والتبذير ، والرغبة عن الظلم والقسوة ، فلا جرم أن استقبلت الامة خاصتها وعامتها ولايته الحكم بشىء من الغبطة والابتهاج والتطلع إلى اصلاح ما اعوجج من الشؤون .

وبين هذا وذاك كانت المطامع الأوروبية وبخاصة الإنجليزية ترقب تطور
أحوادث لكي تحقق أغراضها الاستعمارية في مصر . وقد بدأت هذه المطامع تتحرك
نحو أهدافها من سنة ١٨٧٥ حين شتت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس . فان
هذه المأساة كانت نذيرا بتوثب إنجلترا لبسط يدها على البلاد . وكانت فرنسا تطمع
في أن يكون لها من النفوذ في مصر مثل ما لانجلترا أو يزيد ، والدول والجاليات
الاجنبية عامة كانت ترمي إلى مد نفوذها المالى والاقتصادى فيها . وتركيا كانت
لافتناً تفكر في اغتنام الفرصة لكي تنقص المزايا والحقوق التى نالتها مصر . فلا
غرو ان كانت البلاد ، كما أسلفنا ، تجتاز مرحلة دقيقة في تاريخها القومى حين ولى
أمره الخديو توفيق

نشأة الخديو توفيق

هو محمد توفيق بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على ، ولد يوم الخميس ١٠ رجب
سنة ١٢٦٨ هـ (٣٠ ابريل سنة ١٨٥٢) ولما شب وترعرع أخذه والده بمدرسة المنيل
فتلقى فيها العلوم الاولية . ثم انتقل إلى المدرسة التحيزية فتلقى فيها علومها ودرس
اللغات العربية والفرنسية والانجليزية والتركية والفارسية . وتزوج سنة ١٨٧٣ بالاميرة
أمينة الهامى (ام المحسنين) كريمة الامير ابراهيم الهامى نجل عباس باشا الاول . ولم
يتزوج من غيرها ، وخالف في ذلك سنة ابيه في الاستكثار من الزوجات والحظايا
والقيان . ورزق منها سنة ١٨٧٤ بالامير عباس حلمى (الخديو عباس الثانى) وفى
سنة ١٨٧٦ بالامير محمد على ، ثم رزق منها بالاميرتين خديجة ونعمت

ولما بلغ التاسعة عشرة من عمره قلده أبوه رئاسة المجلس الخصوصى الذى كان
بمشاركة مجلس الوزراء ثم ولى وزارتي الداخلية والأشغال ومرن قليلا على أحكام
الادارات والدواوين . ثم قلده رئاسة الوزارة فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ عقب سقوط
وزارة نوبار باشا حين اشتد النزاع بين اسماعيل والدول الأوروبية ، وكانت هذه الوزارة
تضم وزيرين أوروبيين . احدهما انجليزى والاخر فرنسى . ولم تدم طويلا إذ قام



الخديو محمد توفيق باشا

خديو مصر

من سنة ١٨٧٩ إلى سنة ١٨٩٢

الخلاف بينها وبين مجلس شورى النواب، واستهدفت لحركة معارضة قوية انتهت بسقوطها وتأليف وزارة محمد شريف باشا الأولى في سنة ١٨٧٩، وهي الوزارة التي بقيت تتولى الحكم إلى أن خلع اسماعيل.

فلما ورد النبأ البرقي بخلعه يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تلقى توفيق باشا في اليوم ذاته نبأ اسناد منصب الخديوية اليه، وكانت سنه إذ ذاك ثمانى وعشرين سنة هجرية إلا ثلاثة أيام. فاقامت حفلة تنصيبه في مساء ذلك اليوم بالقلعة، وكان يوما مشهودا، فتوجه من سراى الاسماعيليه (التي كانت دار سكناه) إلى القلعة يصحبه في عربته اخواه الامير حسين كامل باشا (السلطان فيما بعد) والامير حسن

باشا، وشريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، تتبعه عربات الأعيان والكبراء وقناصل الدول ، وابتداءً إطلاق المدافع ايذانا بتحريك الموكب من سراى الاسماعيليه، واطلقت مائة مرة ومرة ، اتباعا للرسوم المعتادة ، ولما بلغ سراى القلعة جلس في قاعة التشريفات ، وكان بها كبار العلماء والموظفين والقناصل والاعيان ، وتلقى تهنئى المهنيين بجاوسه على العرش ، وبعد الفراغ من الحفلة اطلقت المدافع ثانية مائة مرة ومرة ، وعاد الخديو إلى سراى الاسماعيليه .

لم يكن فى ماضى توفيق قبل ولايته الحكم ما يسترعى النظر أو يدل على اتجاه معين فى سياسته ، على أن هذا الماضى كان يبعث الامل فى أن يكون عهده خيرا من عهد اسماعيل ، فقد شهد المتاعب التى استهدفت لها البلاد بسبب اسراف أبيه وتورطه فى القروض ، وتولى الوزارة فى ظروف اشتد فيها نفوذ الدول الاوروبية بسبب هذا الاسراف ، ورأى بعينه ما فرضته إنجلترا وفرنسا على أبيه من أن يكون لها وزيران يمثلانهما ويحميان مصالح الدائنين من الاوروبيين ، وكان له فى استقامته الشخصية وميله إلى الاقتصاد ما يجعله بمنأى عن اخطاء أبيه

على ان ثمة ناحية ضعف فى شخصيته ، وهى انه كان ضعيف الرأى متردداً ، قليل الشجاعة والحزم ، فاستشعر الخوف من النفوذ الاوروبى من يوم توليته الحكم ، وكان همه الاول طوال عهده النزول على ارادة الدول الاوروبية ، ولم يكن مؤمناً بالنظام الدستورى ، بل كان فى خاصة نفسه من انصار الحكم المطلق ، ومن ذلك كله تولدت فى عهده الازمات والمشاكل التى جاوزت فى خطورتها وعواقبها ما حدث فى عهد أبيه ، وفى الحق ان اسماعيل كان أكثر شجاعة واقداما من توفيق ، ولو كان توفيق يجمع الى خصاله الطيبة شجاعة أبيه ، وجراته ، وعلو همته ، لنجت البلاد من الكوارث التى وقعت فى عهده ، ولتغير مجرى التاريخ القومى الى خير مما كان وأقوم

تأليف وزارة شريف باشا (الثانية)

كان محمد شريف باشا ، الوزير المشهور ، رئيسا للوزارة حين ولى توفيق باشا الحكم ، فقدم استقالته جريا على العادة المتبعة عند تغيير ولى الأمر ، ولكن توفيق باشا رغب اليه فى البقاء وتأليف الوزارة ككرة أخرى ، وكتب اليه فى هذا الصدد بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٧٩ كتابا رقيقا يؤكد فيه ثقته ويعرب عن آماله فى الإصلاح قال فيه (١) :

« ياوزيرى العزيز :

« لقد استعفت الوزارة فأكلفك بتشكيل وزارة جديدة ، ولا أزيدك بحقيقة الحال علما .

« ولما قضت العناية الأزلية بتوليتى أمر بلادى جعلت على واجبات ليس من همى إلا النهوض بها بأمانة وشهامة على علمى بمقدار صعوبتها وجسامته المطالب المتراكمة على مع الارتباك والفترة المالية التى انزعجت منها الخواطر إذ وقفت حركة التجارة وأوجدت فترة فى البلاد لم تقع فى مصر من قبل ، على أنى عظيم الميل الى بلادى شديد الرغبة فى تحقيق آمال الأمة التى أظهرت السرور بولايتى وفى اخراجها من هذه الحال السيئة ، ومع هذه العواطف فأنى عازم عزماً أكيداً على بذل الجهد وصرف الهممة الى التماس أحسن الوسائل لازالة هذا الاختلال المفسد لكثير من المصالح ، وذلك بتقرير الاقتصاد الحق القانونى فى نفقات الحكومة ورعاية الامانة والاستقامة فى الخدم العمومية واصلاح شؤون الهيئة القضائية والهيئة الادارية ، تلك هى الوسائل الأولى التى يهمنى اتخاذها لتقوى بها المملكة على استرجاع قوتها وتوسيع موارد ثروتها

(١) نشر أصل الكتاب بالفرنسية فى جريدة المونيتور اجبشيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٣ يوليه سنة ١٨٧٩ ، وتعريبه فى كتاب مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ١٠

وانجاز وعودها ووفاء عهودها ، الا أن ادراكى لهذه الغاية التى هى موضوع آمالى يتوقف على مساعدة الأمة بجملة ما ووجود الغيرة الوطنية فى قلوب مأمورى الحكومة وصدق العزيمة فى الذين يساعدوننى على إدارة الاعمال مسئولين عما يفعلون ، ويقىنى أن لا أفقد هاته المساعدات ولا أعدم من الله الكريم مدداً ، وأنتك ستنهض بما كلفتك به على الوجه الموافق لنبى والغاية التى أسعى اليها ، فاقبل يا وزيرى العزيز تأييد مودتى الصادقة » [محمد توفيق)

لبى شريف باشا دعوة الخديو وألف الوزارة فى ٣ يوليه سنة ١٨٧٩ (١٣ رجب سنة ١٢٩٦ هـ) كما يأتى : شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية . اسماعيل أيوب باشا . للمالية (وكان وكيلها) . على غالب باشا للحرية (وكان مديراً للمنوفية) ، محمود سامى باشا البارودى للمعارف والاعواقف (وكان مأمور ضبطية — محافظ — العاصمة) . مصطفى فهمى باشا للاشغال (وكان محافظاً للاسكندرية) . مراد حلى باشا للحقانية وكان رئيس محكمة مصر المختلطة (١)

وأصدر الخديو الأمر الآتى إلى شريف باشا باعتماد تأليف الوزارة :

« حيث إنه بناء على ما اقتضته ارادتنا وأمرنا دولتكم به شفاهياً من استقراركم بوظيفة رياسة مجلس النظار مع بقاء نظارتي الداخلية والخارجية بعهدتكم وإجراء انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم ، قد استنسبت تعيين اسماعيل أيوب باشا لنظارة المالية وعلى غالب باشا لنظارة الجهادية ومصطفى فهمى باشا لنظارة الاشغال العمومية ومحمود سامى باشا لنظارة المعارف والاعواقف ومراد حلى باشا لنظارة الحقانية فصار استحسان ذلك بطرفنا وبتاريخه صدرت أوامرنا للمشار اليهم بتعيينهم فى تلك النظارات ولزوم إصدار هذا لدولتكم اشعاراً بما ذكر » (٢)

كانت هذه الوزارة ثانية الوزارات التى تولى شريف باشا رآستها ، ولذلك

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ يوليه سنة ١٨٧٩

(٢) مجموعة الدكرينات والوامر العالية قسم أول ص ١٠٢

أسميها وزارة شريف باشا الثانية (١) ، وقد أبدى الخديو نحوها عطفاً كبيراً ، ولم يكتف بالكتاب الرقيق الذي بعث به إلى شريف باشا حين عهد اليه رآستها . بل أصدر بعد تأليفها « أمراً سامياً » أوضح فيه برنامجها في الحكم وهو يعد بمثابة خطاب عرش للخديو الجديد ، قال فيه :

« إن العناية الالهية سامت زمام الحكومة المصرية الى يدنا ، فضلاً منها وإحساناً ، فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الالهم وسلاطاني الاعظم نصره الله . فهذه نعمة لا يؤدى شكرها الا بحسن القيام بأداء وظائف ذلك المقام ، وهذا إما يكون بتوفيقه تعالى ، فعلى السعى والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وإدارة أمور الحكومة على محور الاستقامة . وإنى أعلم أن المقام صعب ، لكن بحسن إخلاصى وبما رأيته من حسن القبول من الناس جميعاً خصوصاً من سكان الديار المصرية عموماً ومن المأمورين كافة أعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير . ولعلمى أن الحكومة الخديوية يجب أن تكون شورية ونظارها مسئولين فأنى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكاً لا تحول عنه ، فعلينا تأييد شورى النواب ، وتوسيع قوانينها ، لكي يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بها ، وبحسب مقتضيات الاحوال صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت رياستكم وإنى معتقد فى مأمورى الحكومة المصرية الصدق والاستقامة ، ومؤمل بأنهم يسيرون فى المستقبل بالسيرة المرضية ، ويعرفون أن أعظم الغنى غنى النفس ، وأعلى الشرف شرف العفة ، وأعلى الحلى حلية الاستقامة ، وأقوم الطرق طريق الحق والعدالة .

(١) وزارته الاولى تألفت أواخر عهد اسماعيل فى ابريل سنة ١٨٧٩ وبقيت حتى خلعه وكانت مؤلفة كما يأتى : شريف باشا الرياسة والداخلية والخارجية . اسماعيل راغب باشا المالية . شاهين باشا كنج لاخرية والبحرية . محمد زكى باشا للاشغال . ذوالفقار باشا للحقانية . محمد ثابت باشا للمعارف والاوقاف . عمر باشا لطفى لتفتيش عموم الاقاليم

« فأول ما يجب المبادرة اليه من الامور هو دفع المشكلات المالية التي هي منشأ الصعوبات كلها ، فيلزم بذل المساعي المقتضاة لا يصلح الحقوق إلى أربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة ، وهذه المسألة وان كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة لكن مأمولى حصول التخلص منها باتخاذ التدابير الحسنة ، ولا شك أنكم تبذلون في ذلك جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار ، ويجب علينا اصلاح المحاكم والمجالس لانها هي ملجأ أرباب الحقوق ، وبها يأخذ الضعيف حقه من القوى ، وينجو الرشيد من جور الغوى ، ويجب علينا أيضا دوام السعى في تعميم التربية العمومية لتنوير أذهان الاهالى بتحسين حال المدارس وتنسيق نظمات مفيدة لها على الوجه المرغوب ، وأيضا يجب الاهتمام بالاشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لانها منبع الغنى في القطر المصرى ، والتجارة أيضا مما يلزم الاعتناء بشأنها والسعى في تكثيرها واعطاء كمال الحرية لها ، هذا مع الاهتمام باصلاح ما يلزم اصلاحه من أصول الادارة في جهات الحكومة بأجمعها وإراحة العباد على قدر الامكان . فهذه اضناها سبل الرشاد ومناهج العدل والسداد ومسالك تدبير الممالك في كافة الاقطار . فالامل أن تصرفوا همكم في رؤية أمور الحكومة متحدين في القلوب متفقين في الافكار ، وفقنا الله الى ما فيه الخير والصلاح انه ولى التوفيق » . (١)

وأول ما يلفت النظر في هذا الخطاب تأييد الخديو لنظام الدستورى واعتزامه العمل بمبادئه والوعد بتوسيع سلطة مجلس شوى النواب لكي يكون الوزراء مسئولين أمامه ويتسنى له تعديل القوانين وتعديل الميزانيات ، ولو صدقت نيته في هذه الاغراض لا تنظمت الاحوال واستقر هذا النظام ، وكان بقاء شريف باشا على رأس الوزارة من العوامل المهمة لاقراره ونجاحه ، فليس يخفى أنه بدأ في أواخر عهد اسماعيل يحقق آمال البلاد من هذه الناحية ، فألف وزارته الاولى في ابريل سنة ١٨٧٩ على قاعدة مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ، ووضع دستورا جديدا على أحدث المبادئ العصرية عرضه إذ ذاك على مجلس النواب ، ولكن الازمة السياسية التي انتهت



عجل شريف باشا
مؤسس النظام الدستوري في مصر

١٨٢٦ — ١٨٨٧ (١)

بخلع اسماعيل حالت دون صدور المرسوم انخديوى بانفاذه ، ولو سارت الامور سيرا
حسنا لبادر توفيق باشا إلى اعلان هذا الدستور وانفاذه ، وبذلك كان يبدأ عهد يعمل
جليل يوطد دعائم الشورى ويكسبه محبة الشعب وثقته وينهض بالبلاد نهضة سلمية خالية

(١) ترجمناه في كتاب «عصر اسماعيل» ج ٢ ص ٢٤٤

من العنف والثورة . ولكن توفيق باشا لم يكن في خاصة نفسه يميل إلى الدستور كما أسلفنا ، وهو على ما اتصف به من ضعف العزيمة والتردد وقلة الحزم والهمة فانه كان يحرص على السلطة المطلقة جهد استطاعته ، ومن هنا شجر الخلاف بينه وبين شريف باشا ، فان شريفا كان من أنصار النظام الدستوري ، بل هو مؤسس هذا النظام في مصر ، أما توفيق باشا فقد كان من أنصار الحكم المطلق ، وقد بقي محتفظا بالسلطة المطلقة معتمدا بها مدة سنتين ، ولو استطاع أن يستبقها أكثر من ذلك لفعل ، ولكنه اضطر في سبتمبر سنة ١٨٨١ إلى النزول عن سطاته المطلق تحت تأثير ثورة الجيش كما سيحيى بيانه .

وقد يبدو عجبا أن يعلن الخديو في كتابه إلى شريف باشا تأييده للنظام الدستوري ، ثم يعمل على تقيض ذلك ، ولكن هذا التناقض بين القول والعمل من الأمور المألوفة في حكومات الاستبداد ، وبما قوى في نفسه نزعة الاستبداد رغبته في اكتساب ثقة وكلاء الدول ، وخاصة قنصلي إنجلترا وفرنسا ، فانهما لم ينظرا بعين الرضا والاطمئنان إلى اقرار الدستور في مصر . ولا إلى تحويل مجلس النواب سلطة تعديل الميزانية ، فوافق هذا الاتجاه هوى في نفسه .

لم يكن توفيق باشا يميل إذن إلى بقاء شريف في الوزارة طويلا لاختلافهما في النزعة ، واستمسك شريف بسياسته في تقرير النظام الدستوري ، ولكن توفيق أراد أن تمر الأيام الأولى من عهده في مجراها من الهدوء والسلام ، فاستبقى شريف باشا ريثما تنتهي تلك الفترة

فرمان ٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ . وما فيه من القيود

وكان الخديو قلقا على مركزه لتأخر مجيء الفرمان السلطاني باسناد الخديوية اليه جريا على العادة المتبعة في ذلك العصر ، وكثرت الاشاعات والاقاويل في تعليل هذا التأخر ، وذهب الناس في ذلك مذاهب شتى وأرجفوا به ، وواقع الأمر أن تركيا أرادت أن تنقص من حقوق الخديوية المصرية منتهزة فرصة خلع الخديو اسماعيل

بارادة سلطانية ، فرضت أن لها حق تعديل المزايا التي اعترفت بها من قبل في فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ (١٣ ربيع الثاني سنة ١٢٩٠ هـ) المسمى بالفرمان الجامع ، لما اشتمل عليه من أقصى المزايا التي نالتها مصر من تركيا ، ولكن إنجلترا وفرنسا طلبتا بلسان سفيريهما بالاستانة أن تطلعا على نص فرمان الجديد قبل اعلانه ، وأبلغتا الباب العالي انهما لا تقبلان من السلطان استرداد المزايا التي أقرتها تركيا في فرماناتها السابقة ، ولم تكن الدولتان تقصدان في ذلك صالح مصر ، بل كانتا تبغيان أن لا يزداد نفوذ تركيا فيعزقل مطامعهما فيها ، وقد رضيت الحكومة التركية أن تطلع السفيرين على مشروع فرمان ، وأن لا تجرى فيه من التعديلات إلا ما تقره الدولتان . وبعد مفاوضة بينهما وبين وزارة الخارجية العثمانية صدر فرمان إلى توفيق باشا بتاريخ ٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ (١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) وقد احتوى تعديلات تنتقص المزايا التي نالها الخديو اسماعيل في فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ . وهذه التعديلات هي :

(١) فيما يتعلق بحق مصر في عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية ، قيد الخديو بوجوب ابلاغ نصوص هذه المعاهدات إلى الباب العالي قبل نشرها ، — ولم يكن هذا القيد واردا في فرمان سنة ١٨٧٣ .

(٢) حُدِّد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف جندي في وقت السلم ، وكان فرمان سنة ١٨٧٣ يطلق عدده من كل قيد .

(٣) قيد حق الخديو في الاستدانة ، فحظر عليه عقد القروض إلا إذا كان الغرض منها تسوية الحالة المالية الحاضرة وأن تعقد بموافقة دائني مصر .

وقد قبلت الدولتان هذه القيود ، إذ لم تريا فيها ما ينافي مصالحهما

وبعد أن صدر فرمان على النحو المتقدم ، حمله إلى مصر مندوب عن السلطان عبد الحميد ، وهو على بك فؤاد باشكا كاتب الماين الهمايوني ، فقتل بالقلعة بديوان الغورى يوم ١٤ اغسطس سنة ١٨٧٩ (٢٦ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) أى بعد تولية توفيق باشا للاركة الخديوية بنحو شهرين ، وقد تضمن تأييد قاعدة توارث العرش الواردة في فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ (١٢ محرم سنة ١٢٨٣ هـ) القاضي بانتقال مسند خديوية

مصر وملحقاتها وقائمقاميتي سواكن ومصوع إلى أكبر أولاد اسماعيل، ومن هذا إلى أكبر أبنائه، ثم اشتمل على التعديلات المتقدم ذكرها، مع تسويغها بان الامتيازات التي نالتها الخديوية المصرية بموجب فرمان سنة ١٨٧٣ قد ترتبت عليها المشاكل الحاضرة، قال في هذا الصدد: « وقد ظهر ان بعض أحكام فرمان العلى الشأن المبني على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين فيه الامتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قدماً نشأ منه الاحوال المشككة الحاضرة المعلومة فصار تثبيت المواد التي لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدها وصار تعديل المواد المتقضى تبديلها وتعديلها وإصلاحها (١) » وذكر الامتيازات التي أثبتتها وهي:

الاستقلال الداخلى التام، أى حق الحكومة المصرية فى سن القوانين والنظامات الداخلية على اختلاف أنواعها، ثم عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية والمعاهدات الخاصة بتنظيم علاقات الاجانب بالحكومة والبوليس، واشتمل على التعديلات الثلاثة المتقدم ذكرها، ثم نص على وجوب دفع الجزية السنوية لتركيا ومقدارها ٧٥٠٠٠٠ ر. ٧٥٠٠٠ جنية عثمانى (٦٨١ ر ٤٨٦ ج مصرى) وعلى عدم جواز التنازل عن الامتيازات التي أعطيت لمصر ولا التنازل عن أى جزء من الاراضى المصرية أو تركها إلى الغير. وهذا النص الاخير له أهميته فى بطلان قرار الحكومة الصا، سنة ١٨٨٤ باخلاء السودان، وبطلان الاتفاقات التي عقدتها مصر مع الدول الاستعمارية بعد الاحتلال وتنازلت فيها عن جزء من أملاكها فى السودان وبخاصة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

انقاص المخصصات الخديوية

وبدت رغبة الخديو توفيق فى الاقتصاد واجتناب الاسراف فيما حدده لنفسه والعائلة الخديوية من المخصصات السنوية، فقد خصص له مجلس الوزراء ١٠٠٠٠٠٠ ر. ١٠٠٠٠ جنية مصرى ولوالدته ٣٥٠٠٠٠ ر. ٣٥٠٠٠ جنية ولحرمة ٢٠٠٠٠ ر. ٢٠٠٠٠ جنية ولأبيه الخديو السابق

(١) عن فرمان المنشور فى الوقائع المصرية عدد ١٦ اغسطس سنة ١٨٧٩

اسماعيل باشا ٣٠٠٠٠٠ جنيه ولوالدته ٢٥٠٠٠٠ جنيه ولزوجاته ٣٦٠٠٠٠ جنيه ولكريمته الأميرة توحيد هانم ١٨٠٠٠٠ جنيه ولكل من تجليه الامير حسين باشا كامل والامير حسن باشا ١٨٠٠٠٠ جنيه ، ومجموع ذلك ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه ، فلما رفع اليه القرار بذلك تنازل لوالده عن ٢٠٠٠٠٠ جنيه تضم إلى مرتبه وأبطل ما كان مخصصا لوالدته وحرمه وقدره ٥٥٠٠٠٠ جنيه ، فنزلت بذلك مخصصات العائلة الخديوية إلى ٢٤٥٠٠٠٠ جنيه ^(١) ، وكان هذا مثلاً حسن في الاقتصاد ومساعدة للبلاد في محنتها المالية ، وقد زادت هذه المخصصات في ميزانية ١٨٨٠ كما سيحيي بيانه (ص ٤٧)

استقالة وزارة شريف باشا *

لم يكد الخديو توفيق يطمئن على مركزه بورود الفرمان السلطاني حتى أعلن رغبته في التخلص من شريف باشا ، فلقد غادر مندوب السلطان القاهرة قاصداً الاستانة يوم ١٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ ، وبعد غروب ذلك اليوم استدعى الخديو شريف باشا والوزراء فوفدوا عليه واجتمعوا به ، وبعد انتهاء الاجتماع قدمت الوزارة استقالتها ، فكانت الاستقالة مفاجأة قوبلت بالدهشة ، لأن شريف باشا كان حائزاً ثقة الخديو حتى ورد الفرمان ، ولم يتبين الناس أسباب الاستقالة ، وهي ترجع في واقع الأمر الى استمساك شريف ببرنامج الدستور ومخالفة الخديو اياه في وجهة نظره ، وثمة سبب آخر أغرى الخديو بوزيره الامين ، وهو عدم اطمئنان وكلاء الدول — وخاصة قنصلي إنجلترا وفرنسا — الى بقاءه في الوزارة لميوله الدستورية فأوعزا الى الخديو أن ينفذ يده منه اذ لم يكن يروق لها اقرار النظام الدستوري في البلاد . كان مجلس شورى النواب مؤجلاً في بداية عهد الخديو توفيق ، اذ كانت أخرى جلساته يوم ٦ يولييه سنة ١٨٧٩ (١٦ رجب سنة ١٢٩٦) ^(٢) ، وقد قررت الحكومة

(١) الوطن عدد ٥ يوليو سنة ١٨٧٩ . مذكرات عرابي ص ٦٠ . مصر للمصريين

ج ٤ ص ١٠

(٢) عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٢٧ والوقائع المصرية عدد ١٣ يولييه سنة ١٨٧٩

وقتشد تأجيل اجتماعه إلى أجل غير مسمى . حتى يتم النظر في مشروع الدستور وقانون الانتخاب اللذين وضعهما شريف باشا في أواخر عهد اسماعيل ، فسعى شريف في استمالة الخديو واقناعه باصدار هذا الدستور ، وطلب اليه تشكيل مجلس النواب تنفيذاً لما وعد به في كتابه اليه حين ألف الوزارة ، فخالفه الخديو في وجهة نظره ورفض طلبه متعللاً بعدم موافقة قنصلي إنجلترا وفرنسا (١) ، فقدم شريف باشا استقالته ، وتعهد هو وزملاؤه الوزراء على ألا يقبلوا الدخول في وزارة جديدة الا اذا أجيب طلبهم وتألف مجلس النواب ، وقد كان هذا عهداً جليلاً من أعضاء الوزارة ، ولعله أول عهد من نوعه في حياة مصر الدستورية . فان اجتماع الوزراء على أن لا يحكموا البلاد من غير دستور هو مثل عالٍ في الاستمساك بالمبادئ القويمة وتضحية المناصب في سبيل الواجب القومي

ولقد برز الوزراء بعهدهم ، ما عدا اثنين منهم وهما محمود سامي باشا البارودي . ومصطفى فهمي باشا ، فقد تقضا العهد ورضيا أن يشتركا في الوزارة التي أعقبت وزارة شريف ، ثم في وزارة رياض باشا ، وكان أول برنامج لها وقف الحياة النيابية وصرف النظر عن الدستور ، ومن تهكم الاقدار أن محمود سامي باشا البارودي الذي نكث عهده في الاستمساك بالحكم النيابي ، وارتضى الاشتراك في وزارة حكمت البلاد حكماً مطلقاً زهاء سنتين ، هو الذي صار فيما بعد من أكبر زعماء الثورة العرابية ، وكان من الناعين على شريف باشا تهاونه في أمر الدستور (في عهد وزارته الثالثة) ،

(١) هما الميسو تريكو Tricou معتمداً فرنسا وقنصلها العام والسير لاسل Lascelles معتمداً إنجلترا ، ثم عين السير ادوار ماليت Edward Male السكرتير الاول للسفارة الانجليزية في الاستانة معتمداً لانجلترا وقنصلاً عاماً لها في مصر وتسلم مهام منصبه في نوفمبر سنة ١٨٧٩ على عهد وزارة رياض باشا وبقي يشغل هذا المنصب حتى انتهاء الثورة العرابية واحتلال الانجليز مصر إذ خلفه السير ايفلين بارنج (الورد كرومر) في مايو سنة ١٨٨٣ . وعين البارون دي رنج De Ring معتمداً لفرنسا وقنصلاً عاماً لها في ديسمبر سنة ١٨٧٩ ، وكلاهما بدرجة وزير مفوض

واشترك هو والعراييون في اكرامه على لاستقالة (فبراير سنة ١٨٨٢) كما سيجي بيان متدرعين بهذه الحجة الواهية ، على حين كانت الاطماع في رئاسة الوزارة هي التي أثارت عليه هذه الحملة .

تأليف وزارة يرأسها الخديو

بعد أن استقالت وزارة شريف باشا ، الف الخديو وزارة من غير رئيس . وتولى هو رأسها ، وأعضاؤها هم : منصور باشا يكن للداخلية . علي حيدر باشا للمالية . ذو الفقار باشا للحقانية . مصطفى فهمي باشا للخارجية . محمد مرعشلي باشا للاشغال . عثمان رفقي باشا للحرية والبحرية . محمود سامي باشا البارودي للاوقاف . علي ابراهيم باشا للمعارف (١)

الغاء مجلس النظار

كان تأليف وزارة يرأسها الخديو بدعة في مناهج الحكم ، وتقضاً للنظام الذي تقرر في مرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ (٢) القاضي بإنشاء مجلس النظار . وأن يتولاه رئيس منهم ، وتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس يشعر بنية الخديو الاستبدادية ، واعتزاه الرجوع إلى طريقة اسماعيل القديمة من تعيين وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة ، بل كانوا كسكرتيرين له . وقد بدت هذه الرغبة في البيان الذي نشرته « لوقائع المصرية » في صدد ذلك التغيير وهذا نصه :

« بناء على استعفاء حضرة دولتو شريف باشا رئيس مجلس النظار الغيت هذه الرئاسة ، وصدرت الإرادة السنية في ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦ (١٨ اغسطس سنة ١٨٧٩) بأن كل ناظر يكون مسئولاً عن جميع الامور المختصة بنظارته . ومن الآن فصاعداً ستجرى رؤية جميع العضلات بمجلس عالٍ يتعقد تحت رئاسة الجنب الخديوي (٣) »

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ اغسطس سنة ١٨٧٩

(٢) هو المرسوم الذي أصدره اسماعيل لنوبار باشا بإنشاء مجلس النظار .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٤ اغسطس سنة ١٨٧٩

فهذا البيان معناه إلغاء مجلس النظار والإلغاء رأسه ، وإلغاء النظام الذى تأسس على مقتضاه ، وقد تأيد هذا المعنى بالكتاب الذى بعث به الخديو إلى كل من الوزراء الذين أقامهم ، إذ جاء فيه :

« بما أن مجلس النظار صار لغوه وإبطاله وتقرر لدينا أن كل مينستر (ناظر) يكون مسئولاً عن الاشغال المنوطة بإدارة نظارته ، وأن المواد التى كان جارياً تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس ، هذه من الآن فصاعداً يكون النظر فيها بمجلس يجرى انعقاده بمعيتنا من النظار تحت رآستنا ، وكل من النظار إذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب معه أوراقها ومعلوماتها عند حضوره إلى المجلس لأجل رؤيتها ، وحصول المداولة عنها حسب اللازم ، فعلى هذا وما هو معلوم لدينا فيكم من كمال اللياقة والاهلية قد عيناكم ناظرًا على ديوان وأصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية والمبادرة فى مباشرة مأموريتكم هذه بكمال الاعتناء والاهتمام على الوجه المرغوب كما هو مطلوبنا » (١)

إعادة الرقابة الشئائية

إن الرقابة الشئائية قد فرضت على المالية المصرية فى عهد اسماعيل بمقتضى المرسوم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وعين إذ ذاك رقيبان أوروبيان باسم « مفتشين عموميين » وهما المستر رومين Romaine مراقباً إنجليزياً على الإيرادات ، والبارون دى مالاريه De Malaret مراقباً فرنسياً على المصروفات ، فلما تألفت وزارة نوبار باشا الأولى فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وفيها وزيران أوروبيان وقف العمل مؤقتاً بنظام الرقابة الشئائية اكتفاء بالوزيرين الأوروبيين ، على أن تعود الرقابة إذا فصل أحد الوزيرين الأجنيين من غير موافقة حكومته ، وبعد استقالة وزارة نوبار باشا ثم وزارة توفيق باشا ، تألفت وزارة شريف باشا الوطنية فى أواخر عهد اسماعيل وليس فيها وزير أوروبى ، فعرض على الدولتين الإنجليزية والفرنسية إعادة الرقابة الشئائية ،

ولكن الأزمة السياسية كانت قد اشتدت بين الخديو اسماعيل والدول ، فلم يعين الرقيبان ، وانتهت بخلع اسماعيل

فلما تولى توفيق باشا الحكم أصر على أن تكون الوزارة خالية من وزراء أوروبيين مقابل إعادة الرقابة الثنائية ، فتألفت وزارة شريف باشا وكذلك الوزارة التي رأسها الخديو دون أن يكون فيهما وزيران أوروبيان ، وفي عهد الوزارة الأخيرة أصدر الخديو مرسوما في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بإعادة العمل بنظام الرقابة الثنائية كما تقررت في مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتعيين السير افلن بارنج Evelyn Baring (اللورد كرومر) مفتشاً (رقياً) على الإيرادات بدلا من المستر رومين ، والمسئو دي بلنيير De Blignieres رقيبا على الحسابات والدين العمومي بدلا من البارون دي مالاربه (١) وكان هذا التعيين بترشيح الدولتين الانجليزية والفرنسية

نفي السيد جمال الدين

وقد نهجت هذه الوزارة ، في مدتها القصيرة ، منهج الاستبداد والاضطهاد ، وكان أبرز عمل لها نفي السيد جمال الدين الافغانى من مصر بقرار صدر من مجلس الوزراء ، وقد أذاعت الوزارة بلاغا رسمياً من ادارة المطبوعات بتاريخ ٢٦ اغسطس سنة ١٨٧٩ سوغت فيه نفي السيد عبارات جارحة ملؤها الكذب والافتراء (٢)

وزارة رياض باشا

٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

كان رياض باشا في أوروبا حين قدم شريف باشا استقالته ، فلما الف الخديو الوزارة أرسل في استدعائه ، ففهم الناس أن نية الخديو قد اتجهت إلى

(١) الوقائع المصرية عدد ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩

(٢) نشر هذا البلاغ في الوقائع المصرية عدد ٣١ اغسطس سنة ١٨٧٩ - اراجع

كتابنا «عصر اسماعيل» ج ٢ ص ١٦١ و ١٧٤

اسناد وزارة الداخلية اليه ، على أنه في الحقيقة كان ينوى أن يعهد اليه تأليف وزارة جديدة

جاء رياض باشا إلى الاسكندرية يوم ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وذهب منها إلى القاهرة ، وقابل الخديو ، وتبادلا الآراء فيما يكون عليه نظام الحكم . [وفي ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ عهد اليه الخديو تأليف وزارة جديدة ، وبعث اليه في اليوم نفسه بكتاب بالفرنسية بين فيه القواعد التي يسير عليها ، فأعاد هيئة مجلس النظار ، بعد الغائها ، واحتفظ لنفسه بحق حضور جلساته ، وتولى رأسه عند الاقتضاء ، ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات المجلس تارة برئاسة ولي الأمر ، وطورا برئاسة رئيس النظار ، قال في كتابه

« عزيزي رياض باشا :

« أنى لما اخذت أخيرا زمام رئاسة مجلس النظار بيدي لم يخطر بفكرى إعادة الحكومة الشخصية ، وإنما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة في تقريب وتأييد العلاقة المحكمة بيني وبين أعضاء هيئة النظار . ولم يخطر ببالى أن يكون ذلك أمرا قطعيا ، ولا أمرا مخالفا للأصول التي اتخذتها منذ اخذت بزمام الحكومة ، اعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم ، وهذه الأصول من مقتضى الأمر الصادر بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ولا يتعلق بى أن لا تكون مرعية الاجراء علي الدوام ، ولا يخفى على سعادتك ما انطوى عليه ضميرى في هذا الخصوص كما لا يخفى عليكم أفكارى المتعلقة بأمر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التي اتمنى نجاحها وانتشارها في إدارة المملكة

« وأنى لمتيقن انكم مشتركون معنا في هذه الافكار والتصورات ، وانكم عازمون عزمًا قويا على بذل مجهودكم في تنفيذ هذه الأفكار بالتمام . وأنى لاعرف درجة اخلاصكم وحسن طويتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه ونظاماته ، مع رغبتكم في بذل المجهود بحفظ حقوقه ، ولهذا فأنى مع تقى وحسن يقينى فيكم ، أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة ، واحلت رئاسة مجلس النظار على عهدتكم ،

حافظا لنفسى حق الحضور فى جلساته وتولى رياسته عند الاقتضاء ، وانى لمتيقن انكم ستعتنون كل الاعتناء فى انتخاب رفقاءكم النظار ثم ترفع اسماءهم الينا لاصدق على توظيفهم ، وبعد أن تشكل هيئة النظار تأخذ فى الاشغال على مقتضى ما نص عليه فى الأمر الصادر المؤرخ فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ، فانه لا يزال مرعى الاجراء فى جميع أحكامه التى لا يعترىها تغيير بأمرنا هذا ، وان المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطيات ووكلاء النظارات وكتاب أسرارها ومفتشى الاقاليم ومديرى الادارات المهمة لا يكون نصيبهم ولا عزلهم إلا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من لدنا ، وأما باقى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى اوامر تصدر رأسا من نظارهم الذين هم تابعون لهم ولا يخفى عليكم اننا فى شاغل من المسائل المهمة ، وقد دعتنى الحاجة إلى ان أذكركم من جملة تلك المسائل بأهمية ترتيب ميزانية الايرادات والمصروفات السنوية بطريقة منتظمة ، وبالترتيب النهائى المختص بالتحصيل الذى هو شديد الارتباط بالميزانية ، وبتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع المستدعية لحسن غايتنا ومعظم همنا ، وانى على يقين بانى اعتمد عليكم فى حل هذه المسائل ومشاكلها من الامور المهمة ، ولخبرتكم التامة وحكم للوطن لا تهملون فى شىء يعود على القطر بالاصلاح الحقيقى الذى هو متمنى الجميع ، ويجب على كل منا أن يبذل غاية جهده فى تمهيد سبله .» (١)

فرغ رياض باشا إلى الخديو الكتاب الآتى تعريبه ، متضمنا تأليف الوزارة وبيان اسماء أعضائها :

«مولای

» لقد تفضلتم على بتكليفى بتشكيل نظارة جديدة ، وانى لأشكر الجنب العالى على وثوقه بى ثقة تامة أعلم قدرها واشكر أيضا مولای حيث تكرم على بالاعتماد

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . وقد كتب الاصل بالفرنسية وكذلك جواب رياض باشا ونشرافى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ونشرت الوقائع تعريبهما



مصطفى رياض باشا

١٨٣٤ — ١٩١١

(الذي شبت في عهده الثورة العراقية)

بسبب اخلاصه للوطن العزيز وادارته ، وغاية آماني تحقيق المقاصد الكريمة التي
أبداها سيدي بهذه المناسبة ، ويلزمني أن أساعد على قدر امكاني بالاتحاد في ذلك
مع رفقائي المواقفين على مثل هذه المقاصد لانفاذ الآراء المستدعية للسعادة والتقدم
التي جعلتها الحضرة الخديوية أساسا لحكومتها وعدتها أعظم وسيلة للتوصل إلى
اصلاح حالة القطر المصري ، ولهذا الفكر الصائب بذلت همتي في أداء ما دعيت اليه
ولأجل تشكيل النظارة الجديدة أعرض على سدتكم السنية التوجهات الآتية
للتصديق عليها :

عثمان رفقي باشا ناظر الجهادية والبحرية ، مصطفى باشا فهمي ناظر الخارجية ،
علي باشا مبارك ناظر الأشغال ، حسين فخرى باشا ناظر الحقانية ، علي باشا

ابراهيم ناظر المعارف ، محمود باشا سامى البارودى ناظر الاوقاف .
فاذا وافق هذا الانتخاب لدى حضرتكم الفخيمة الخديوية ، فالتمس صدور
أمرها الكريم بذلك مع تفضلها على بتوليقي نظارة الداخلية اصالة ونظارة المالية
مؤقتا كما تفضلت علي بتوليقي رئاسة مجلس النظار .
وأقدم مزيد الاحترام التام للاعتاب العلية وأتشرف بان أكون خادماً جلالتم
الأمين وتابع سيادتكم الخاضع المطيع» (١)
وعلى مقتضى هذا الكتاب صدر الأمر الخديوى يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩
بتأليف وزارة رياض باشا .

شخصية رياض باشا

مثّل رياض باشا دوراً طويلاً على مسرح السياسة المصرية ، سواء قبل الثورة
العراية أو في خلالها أو في عهد الاحتلال ، وعمر طويلاً إذ توفي سنة ١٩١١ عن
سبع وسبعين سنة ، فهو من الشخصيات البارزة في تاريخ الادارة المصرية
ولد سنة ١٨٣٤ م (سنة ١٢٥٠ هـ) ، وهو من عائلة تعرف بعائلة الوزان (٢) ،
وكان أبوه ناظراً لدار الضرب (الضربخانه) المصرية ، التحق منذ صباه بالوظائف
الأميرية إذ دخل في خدمة الحكومة كاتباً بديوان المالية في يناير سنة ١٨٤٨ قبل
أن ينال حظاً موفوراً من التعليم ، وأخذ يتدرج في الوظائف حتى التحق كاتباً
بالمعية سنة ١٨٤٩ ، ثم دخل في سلك فرقة الموسيقى برتبة ملازم ونال في وقت قصير
رتبة يوز باشى ثم صاغ ثم رتبة بكباشى ، وعين سنة ١٨٥٢ ياوراً بمعية عباس الاول
ونال الخطوة عنده فرقاء إلى رتبة ميرالاي وجعله مهرداراً له (حامل الختم) ، ثم

(١) الوقائع المصرية . العدد السابق

(٢) هي عائلة مصرية اسلامية ، ولاصحة لما يزعمه بعض المؤلفين من أن رياض
باشا من أصل اسرائيلى اناضولى ، فهو مصطفى رياض بن اسماعيل افندى الوزان
ابن احمد الوزان بن حسن الوزان كبير كتبة الحكومة المصرية المتوفى سنة
١٢٠٤ هـ (١٧٩٠ م) .

عينه مديراً للجيزة وأطفيح ، وأخذ يترقى في المناصب العالية حتى صار في عهد اسماعيل عضواً في المجلس المخصوص الذي كان بمثابة مجلس الوزراء ، ثم صار وزيراً سنة ١٨٧٨ في وزارة نوبار باشا الأولى التي سقطت بتأثير ثورة الجيش في فبراير سنة ١٨٧٩ ، وتولى رئاسة الوزارة لأول مرة في عهد الخديو توفيق كما رأيت في سياق الحديث .

يرجع اختيار الخديو رياض باشا الى ما عرف عنه من موافقته اياه في الميل الى الحكم المطلق ، والرغبة عن نظام الشورى والاذعان للتدخل الاجنبي ، فكان من هذه الناحية غبطة للدوائر الاجنبية ، وخاصة وكلاء الدول السياسيين ، وقد بدت منه هذه الميول منذ عهد اسماعيل ، وظهر الفرق جلياً بينه وبين شريف باشا في هذا الصدد ، فليس يخفى ما حدث على أثر ارتباك شؤون مصر المالية من انشاء صندوق الدين ، وفرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، وامعان الحكومتين الانجليزية والفرنسية في تدخلهما ، وطلبهما من الخديو اسماعيل تأليف لجنة اوروبية ، عرفت بلجنة التحقيق العليا ، لفحص شؤون الحكومة المالية ، فنزل اسماعيل على ارادتهما ، وأصدر مرسوماً بتأليف هذه اللجنة في يناير سنة ١٨٧٨ . وكان تأليفها امتحاناً لكرامة الحكومة ومظهر من مظاهر التدخل الاوربي في أمورها ، وقد تألفت من أعضاء أوروبيين يمثلون الدول الدائمة وليس فيهم عضو مصري سوى رياض باشا ، وكان اختياره بطلب الدوائر الاجنبية ، وهذا يدل على ارتياحها الى مسلكه وسياسته ، قارن هذا بفرض شريف باشا (وكان وقتئذ وزيراً للخارجية) الحضور امام اللجنة عند ما استدعته لتسمع أقواله وما ترتب على رفضه من حدوث أزمة سياسية أدت الى استقالته ، تجد الفرق محسوساً بين ميول الرجلين ونزعتهما ، وهذه اللجنة هي التي أوعزت بتأليف وزارة نوبار باشا وفيها وزيران أجنيان ، وهي المسماة بالوزارة المختلطة ، وكان فيها رياض باشا وزيراً للداخلية . فكانت سياستها قائمة على ممالأة الاجانب وحماية مصالحهم حتى سميت « الوزارة الاوروبية » ، وفي عهدها عزل كثير من الموظفين الوطنيين واستندت مناصب كبيرة في الحكومة الى طائفة من الاوروبيين ، ولما سقطت في فبراير

سنة ١٨٧٩ اعقبتها وزارة توفيق باشا ، القصيرة المدة ، وفيها الوزيران الاوروبيان . وتولى فيها أيضا رياض باشا وزارة الداخلية ، فكان من أعمالها فض مجلس شورى النواب تخلصا من مراقبته ، وقد تولى رياض باشا ابلاغ هذا القرار الى المجلس وتنفيذه ، واصطدم بالنواب في جلسة تاريخية ، فاعترض فيها هؤلاء على قرار الحكومة ومسلكتها ، وعلى رياض باشا ، كما فصلنا ذلك في كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢١١ ، فهذه السوابق لم تكن تدعو الى الاطمئنان لسياسة رياض باشا ، وقد تبين من تتابع الحوادث ، ان ميوله للحكم المطلق ، وكرهيته للشورى وخضوعه للنفوذ الاوروبى لم تفارقه في عهد وزارته ، وكانت هذه الميول من أسباب قيام الثورة العراقية ، اذا كان اول مطالب العراقيين في سبتمبر سنة ١٨٨١ هو اسقاط وزارة رياض باشا ، وهذه النزعات ترجع الى شخصية رياض . فقد كان من أبرز صفاته التعاطف والكبرياء والزراية بالشعب . وقد عرف عنه الذين اتصلوا به هذه الصفات . فهو من طراز الباشوات القدماء الذين كانوا ينظرون الى الشعب بعين الزراية ، ولا يعترفون له بحقوق الرقابة على شؤون الحكومة ، ومع أن شريف باشا كان أعرق منه في الارستقراطية فإنه كان يخالفه في نزعته ، ويدعو الى تخويل الامة حقوقها في الدستور والحكم النيابي ، ولعل ذلك راجع الى أن شريف باشا يختلف في نشأته وثقافته عن رياض ، فقد كان أبوه قاضيا لقضاة مصر ، وانتظم هو في سلك المدارس النظامية ، ثم استكمل علومه في مدارس فرنسا الحربية فنال فيها قسطاً موفوراً من الثقافة والتهذيب ، واستروح في فرنسا نسيم الحرية والنظم الدستورية ، أما رياض فلم يتلق تعليماً عالياً في المدارس النظامية ، وكان حظه من العلم غير موفور ، بل هي قشور اقتبسها بذكائه الفطري ومرانه وقوة ذاكرته ، فظل محدود الفكر ، ولم ينفذ ببصيرته الى أبعد مما يراه الباشوات القدماء من حاشية الخديويين والامراء ، ولم يكن يمتاز منهم إلا بالذكاء والهيبة والهمة وقوة الارادة ، وكان على شاكلة كلهم في الغرور والاعتداء بالنفس ، وهذا الغرور من الاسباب التي جنحت به الى الاستبداد في الرأي ، لأنه لم يكن يرى نفسه في حاجة الى استشارة النصحاء أو الاستعانة بآراء الغير .

على أن رياض باشا كان من الوجهة الادارية حاكما ممتازا ، ففي الحق ان له في هذه الناحية مزايا لا يستهان بها ، كان حازما قوى الشكيمة ، بارزا الشخصية ، ماضى الارادة ، محبا للعمل ، لا يهين فيه ولا يعل منه ، يقظا على رقابة مرؤسيه ، يشعرهم دائما بأنه عليهم رقيب عتيد ، ويأخذهم بالشدّة والحزم اذا هم قصرُوا في القيام بواجباتهم ، وقد كان بلا مرءأ كفاً معاصريه من الوجهة الادارية ، وأكثرهم جلدا على العمل ، وهذه المزايا قد ساعدت كثيرا على انتظام الاداة الحكومية في عهده ، ثم كانت له ميزة كبرى غير ذلك ، وهي نزاهته واستقامته ، ووجهه للعدل ، وتعففه عن الرشوة ، وتلك صفات لم تكن مألوقة في طبقة الحكام ، وانما تستحق ما هي جديرة به من حسن التقدير ، فشخصية رياض باشا تجمع كثيرا من المزايا ، إلى جانب كثير من النقائص ، وبهذه الصفات المتباينة تولى وزارته الاولى في عهد الخديو توفيق وهي الوزارة التي شبت في عهدها الثورة العراقية .

المسألة المالية

كانت المسألة المالية أهم مشكلة واجهتها مصر ، حين ولى توفيق باشا الحكم ، إذ لم يكن خافيا ان مطالب الدائنين كانت من أكبر العوامل في خلع اسماعيل ، فاجتهد توفيق باشا في ارضاء الدول ، تفاديا من أن يستهدف لغضبها كما استهدف أبود من قبل ، وقد بادر إلى الاتفاق مع الدونتين الانجليزية والفرنسية علي إعادة العمل بنظام (الرقابة الثنائية) وصدر المرسوم الخديوى بذلك قبل تأليف وزارة رياض باشا كما تقدم بيانه واقتصر المرسوم على تعيين الرقيمين (المفتشين العموميين) دون أن يبين حدود منصبيهما ، فكان مطلوبا من رياض باشا أن يضع نظاما لهذا المنصب لكي لا تنقلب الرقابة سلطة فعلية في إدارة شؤون الدولة

نظام الرقابة الثنائية

ولكن رياض باشا لم يكن من صفاته أن يقاوم التدخل الاوروبى ، فترك لتفصيل

الدولتين الانجليزية والفرنسية وضع مشروع اللائحة التي تحدد سلطة الرقيين ، وعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء ، وجرت في شأنه مناقشة طويلة ، انتهت باقراره كما هو ، فجاء مشروعا هادما لسلطة الحكومة الاهلية ، يجعل الرقيين من النفوذ والسلطان أكثر مما لو وزراء الدولة ، وهما وان لم يعدا من الوزراء رسميا لكن تقرر لكل منهما راتب يزيد عن مرتب الوزير ، ولهما الحق في حضور جلسات مجلس الوزراء جميعها ، والاشتراك في مداولاته ، على أن لا يكون لهما إلا رأى استشاري ، وأنت تعرف معنى الاستشارة هنا ... فهي تؤدي حتما معنى السيطرة غير المحدودة على جميع المصالح ، وقد نص المرسوم على ان الوزراء وسائر الموظفين مكلفون بتقديم كل ما يطلب منهم الرقيان من البيانات ، وعلى وزير المالية خاصة أن يقدم لهما في كل أسبوع كشفاً مفصلاً عن إيراد الخزانة العامة ومصرفاتها ، و كل إدارة مكلفة بتقديم مثل هذا الكشف كل شهر ، ويتقاسم الرقيان النظر في المصالح العمومية التي لهما مراقبتها والاشراف عليها ، أى جميع مصالح الحكومة ، ولا يحق للحكومة عزلها إلا برضا من حكومتيهما . وبهذه الاختصاصات صار الرقيان يتدخلان في كل شأن من شؤون الحكومة المالية

صدر المرسوم الخديوى بوضع هذا النظام في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، فأثار السخط في نفوس المصريين . لما تبينوا من أحكامه المهيمنة ونصوصه المنلة ، وكان صدوره من أهم الاسباب لتبرم الناس بوزارة رياض باشا وخيبة آمالهم فيها

التنازل عن أرباح مصر في قناة السويس

صفقة خاسرة

كان لمصر بمقتضى عقد امتياز قناة السويس حصة في أرباحها السنوية تبلغ ١٥ في المائة من مجموع تلك الأرباح تؤول اليها كل عام ، وكانت هذه الحصة هي البقية الباقية من الفائدة التي تعود على مصر من القناة ، بعد أن باع الخديو اسماعيل أسهمها فيها ، ففي أوائل عهد توفيق عرض الرقيان الاوروبيان — السير إفلين بارنج (اللورد كرومر) —

والمسيو دى بلنير — على الحكومة أن تباع هذه الحصة مقابل ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه ، وكانت مرهونة من قبل لنقابة من المالين بباريس ، وقد عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ في جلسة غير اعتيادية عقدت خصيصاً للنظر في هذه المسألة . وحضر الجلسة السير بارنج والمسيو ليرون ديروول Liron d'Airole نائباً عن المسيو دى بلنير الذى كان فى باريس يفاوض فى اتمامها . فأيد السير بارنج (كرومر) إبرام الصفقة ودافع عنها دفاعاً طويلاً ، وكانت وجهة نظره ان الحكومة المصرية لا تستطيع الوفاء بدين النقابة التى ارتهنت هذه الحصة ، فأولى بها أن تباع ، ولم يخف على رياض باشا خطر هذه الصفقة إذ صرح فى جلسة مجلس الوزراء ان لها جانباً سياسياً لان الحكومة اذا باعت حصتها فى الربح فلا يبقى لها أى حق مادى فى قناة السويس مع ان القناة قائمة فى أرض مصر . وانه عقد المجلس خصيصاً للنظر فى هذه المسألة ، على انه مع هذه الملاحظة لم يعارض فى إبرام الصفقة ، بل سوغها بحجة الضرورة اليها ، وقال حسين فخرى باشا وزير الحفانية ان الرهن هو السبيل إلى البيع فلا يمكن اجتناب بيع هذه الحصة مادامت الحكومة لا تستطيع وفاء قيمة الرهن ، وقال على باشا مبارك وزير الاشغال اننا مضطرون إلى بيع هذه الحصة مع شديد الاسف فان الجميع يسعون فى الحصول على جزء من رأس مال القناة ولو كان سهماً واحداً . ونحن نتجرد من كل حق فيها . ثم عاد السير إفلين بارنج (كرومر) إلى تسويق هذا البيع . وانتهت الجلسة باقراره (١) مقابل ثمن بخس مقداره ٢٢ مليون فرنك . وهى بلا شك صفقة خاسرة لان قيمة هذه الحصة الآن تبلغ عشرين مليون جنيه ، وتغل إيراداً سنوياً لا يقل فى السنة عن ٨٦٩٠٠٠ جنيه أى أكثر من الثمن الذى بيعت به الحصة كلها . وهذا يدل على ما فى الصفقة من الخسران المبين

ميزانية سنة ١٨٨٠

هى اول ميزانية وضعت فى عهد توفيق ، وقد رفع بها رياض باشا تقريراً إلى

(١) محضر جلسة مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠

الخديو ، وصدر المرسوم بتقريرها في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ (١) ، وقد قدرت فيها الايرادات بمبلغ ٦٢٢ر٥٦١ر٨ جنيه والمصروفات بمبلغ ٣٦٤١ر٥٤٤ جنيه يضم اليها ٦٨١ر٤٨٦ جنيه قيمة الجزية السنوية التي كانت تؤدي لحكومة الاستانة ، والباقي ومقداره ٤٢٣٨ر٥٩٢ جنيه خصص للدين العام (٢) ، أى ان مخصصات الديون كانت تبلغ أكثر من نصف الايرادات ، وسندكر هنا أقلام هذه الميزانية (٣) لأنها تعطينا فكرة عن الحالة المالية في ذلك العهد . (٤)

الايرادات

(١) الأموال المقررة

جنيه مصرى	جنيه مصرى
أموال الاطيان	٥٢٢٧ر٣٨٨
عوائد الاملاك	٦٢١٩٦
ويركو أرباب الكارات (ضريبة أصحاب الحرف)	٢٠٨ر٠٩٣
عوائد الاغنام والمعز	١٢٦٧٤
» العربات وحيوانات الأجرة	١٠٨٠٧
» معاصر الزيت	٣٤٦٨
	<u>٥٢٤ر٦٢٦</u>

- (١) و(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠
 (٣) كما نشرت في الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠
 (٤) راجع « للمقارنة » مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ — ٧٢ في كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٣٠٥ ، ويلاحظ في معرض المقارنة ان ايرادات الحكومة في سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ بلغت ٩٠٧ و ٧١٥ و ٣٣ ج ومصروفاتها ٢٥٢ر٦٠٠ر٣١ ج

(٢) الأموال والايرادات غير المقررة

جنيه مصرى

من المحاكم	١٨٠٥٤٨	
من الجمارك	٦٢٢٥٢٩	
من البريد	٧٥٩٥٠	
من الدخولية	٢٤٧٦٥٥	
من المصلح (الملح)	١٠٠٠٠٠	
التسجيل والطوابع	٦١١٧٧	
مصيد الاسماك	٧٦٢١٦	
عوائد الرسالة	٨٥٧٤٣	
عوائد اوزان وحمل وسلخانات وغيره	٨٠٧٦٤	١٠٥٣٠٥٨٢

(٣) السكك الحديدية والتلغراف

جنيه مصرى

جنيه مصرى

السكك الحديدية	١٠٥٠٥٠٠	
التلغراف	٢٩٠٠٠	١٠٧٩٥٠٠
(٤) وابورات البوستة الخديوية	١٢٨١٠٠	١٢٨١٠٠

(٥) ايرادات المصالح الأخرى

ميناء الاسكندرية	٥٠٠٠٠	
الانجرارية (ادارة الملاحة النيلية)	٣٢٩٣٩	
الفنارات	٤١١٤٣	
الضربخانة	١٩٤٢٤	
الموانئ (ماعدا ميناء الاسكندرية)	١٥٤٣	
سكة حلوان	٧٩٩٢	١٥٣٠٤١

(٦) الايرادات المتنوعة

جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٤٠٠٠٤	٤٠٠٠٤	ايجار ومتحصلات أملاك الميزى
٥٦٥	٥٦٥	رسوم تمغة ومصاغات
	٤٠٥٦٩	

(٧) المتحصلات المتنوعة

١٦٥٦٢	١٦٥٦٢	ايرادات مصلحة الصحة
١٧٨	١٧٨	الجهادية
١١٨١	١١٨١	البحرية
١٠٢٦٥	١٠٢٦٥	ايرادات المدارس
٤١١٢	٤١١٢	الاشغال العمومية
١٧٦	١٧٦	مستقطع نظير أطيان معاش
٣٢٦	٣٢٦	رسوم الارضية فى زمن الموالد والاعياذ
٥٢٨	٥٢٨	رسوم تقاسيط الروزنامة وغيرها
٦٣٠	٦٣٠	متحصلات أخرى
	٣٠٣٥٨	

(٨) سلفيات الفلاحين

٢٩٩٣٥	٢٩٩٣٥	تحصيل ثمن البتور المعطاة سلفاً لأهالى
-------	-------	---------------------------------------

الوجه القبلى فى سنة ١٨٧٨

(٩) مستقطع نظير الاحتياطى

٤٤٩١١	٤٤٩١١	المستقطع من رواتب الموظفين
-------	-------	----------------------------

٨٠٥٦١٠٦٢٢

المصروفات

جنيه مصرى	جنيه مصرى
٦٨١٤٨٦	(١) خراج مصر
	(٢) الدين العمومى
.....	الدين المنتظم (١)
.....	غير المنتظم
٣١٥٠٠٠	(٣) مخصصات الخديو والعائلة الخديوية
٤١٨٢٢	(٤) المعية السنية
٥٧٩٦	(٥) مجلس النظار
١١٣٢٦	(٦) نظارة الخارجية
	(٧) نظارة المالية
٨٧٠٠٢	ديوان العموم
١٩٥٠٠	التفتيش العمومى (المراقبة الثنائية)
٢٠٧٤٥	صندوق الدين العمومى
٥٠٠٠٠	التاريع (ادارة المساحة)
١٥٨٤٢٧	المديريات والمحافظات والدوائر البلدية
٤٢٥٢٥	دخوليات
١١٧٨١	ادارة مصايد الاسماك
٤٣٦٥	تحصيل عوائد الرسالة
٤٤٦٠	ميناء الاسكندرية

(١) ترك على بياض فى الميزانية لأنه لم يكن قد تم تحديد المقدار المخصص للدين المنتظم « الكونسليد » وللدين غير المنتظم ، ولكن تخصص مبلغ ٥٩٢ ر ٢٣٨٨ جنيه للدين العام اجمالا فى كتاب رياض باشا الى الخديو بطلب التصديق على الميزانية

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الفنارات	٢٤ر٥٨٦	
الضربخانة	٦ر٤٧٢	
اقلام متنوعة	١٠٢ر١٩٩	
(٨) نظارة الجهادية والبحرية		
الحربية	٣٦٠ر٠٠٠	
البحرية	٥٤ر٧٣٤	٤١٤ر٧٣٤
(٩) نظارة المعارف		
ديوان العموم	٥ر٩٠٦	
المدارس والمكاتب	٤٢ر٩٩٢	
أقلام متنوعة	١٠ر٥١٧	٥٩ر٤١٥
(١٠) نظارة الداخلية		
ديوان العموم	٤٦ر٠٢٠	
مجلس النواب	٢ر٣١٢	
المديريات والمحافظات	١١٣ر٢٨٦	
الضبطيات	١٥٧ر١١٧	
خدمة المطافىء	٨ر٩٨١	
ادارة منع بيع الرقيق	٢ر٥٦٧	
الصحة والمستشفيات	٦٠ر١٥٤	
الرزنامة	٨٨ر٣٧٣	
الدفترخانة المصرية	٢ر٠٧٣	٤٨٠ر٨٨٣
(١١) نظارة الحقانية		
ديوان العموم	٢٤ر٠٥٢	

جنيه مصرى	جنيه مصرى
المحاكم المختلطة	١٣٢,٠٤٣
المحاكم الشرعية	٣١,٣١٨
المجالس (المحاكم) المحلية	٥٦,٨٨٧
<hr/>	
(١٢) نظارة الاشغال العمومية	
ديوان العموم	٢٨,٧٦٠
مصالح الاقاليم	٢٣,٨٢٠
حفظ أبنية الحكومة	٢٨,٠٠٠
أشغال حفظ النيل	٤٨,٢٥٠
أشغال صناعية	٦٤,٥٧٠
القناطر الخيرية ورياح المنوفية	١٦,٢٧٩
رياح البحيرة	١٢,٢١٧
ترعة الابراهيمية	٢١,٧٦٣
ترعة الاسماعيليه	١٨,٤٦٣
ترعة المحمودية	١٨,٩٧٨
كوبرى قصر النيل	١,٩٩١
سد أبو قير	٢,٥٤٥
الموانئ « ماعدا ميناء الاسكندرية »	٥,٥٢٠
مجلس الزراعة	٢٦٢٠
تنظيم مدينة مصر	٥٢,٦٥٨
تنظيم مدينة الاسكندرية	٢٧,٤٦٩
تنظيم المحافظات والمدن الكبيرة	١٠,٣٩١
المتحف « الاتسكخانه »	٤,١١٠
المعادن والمهاجر والملاحة	١٦,٢٧٨

جنيه مصرى	جنيه مصرى	
الانجرارية	٣٠ر٣٣٠	
التياترات	٧٣٥	
سكة حلوان الحديدية	٩ر٠٣٤	٤٤٧ر٨٧١

(١٣) السكك الحديدية والتلغرافات

عموم المصلحة	٢٥ر٦٣٠	
تشغيل	٧٩ر٣٩٠	
إدارة الخطوط	٨٨ر٢١٠	
إدارة الورش والعمليات	٢٠٦ر٦٠٠	
المخازن	٨ر١٣٠	
التلغراف	٣٤ر٧٠٠	٤٤٢ر٦٦٠

(١٤) الجمارك

الجمارك	٣٧ر٨٢٨	
خفر السواحل	١٢ر٠٠٠	٤٩ر٨٢٨

(١٥) البوستان

٦٤ر٧٣٩

(١٦) وابورات البوستان الخديوية

١٢٧ر٨٣٦

(١٧) المصلح

جنيه مصرى

الملاحات وأشوان الملح	١٢ر٩٢٣	
ثمن الملح ونقله	٨ر٦٣٩	٢١ر٥٦٢

جنيه مصرى

جنيه مصرى

(١٨) لوازم الاشوان والمحازن

٢٥٩٢ مصروفات الاشوان والمحازن فى المحروسة

١٢٥٠٠ تموين الاشوان والمحازن

١٥٠٠٩٢

(١٩) مبالغ احتياطية للمصروفات الطارئة

١٥٠٠٠٠

(٢٠) معاشات

٢١٦٧٣٦

المجموع ماعدا الدين العام ٤٣٣٣٠٣٠

رحلة الخديو فى الاقاليم

كان الخديو توفيق يميل فى بدء حكمه الى التجنب الى الامة . فاعتزم زيارة الاقاليم ليتصل بالاعيان والرعية ، ويتعرف أحوالهم . وقد تمت هذه الرحلة فى عهد وزارة رياض باشا .

بدأت سياحة الخديو فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ ، فزار مديريات الوجه القبلى حتى اسوان وعاد إلى القاهرة فى ١٢ فبراير ، فدامت سياحته أكثر من شهر ، ثم استأنف السياحة فى ١٠ ابريل فزار مديريات الوجه البحرى وشرى دمياط ورشيد ، وعاد إلى العاصمة فى ٤ مايو ، وقد زار فى طوافه كبار الاعيان فى المديريات ، وأقاموا له الحفلات الفخمة ، وأسرفوا فى التنافس للانفاق على المآدب والولائم والافراح لاستقبال الخديو فى دورهم ، مما أدّى إلى استدانة الكثيرين منهم الأموال الباهظة من المرابين ، فازدادت الحالة المالية ضيقا ، ولم تجن البلاد من هذه السياحة فائدة تعادل الأموال الطائلة التى ضاعت فيها ، والخسائر الفادحة التى تكبدها الاعيان فى وقت كانوا ينوون فيه بالأثقال والمغارم

لجنة التصفية

كان مطلوبا من الحكومة وضع نظام مالى لتسوية الديون العامة وبيان طريقة

وفائها واداء فوائدها وأقساطها ومقدار ما يخص لها من ايرادات الخزانة السنوية ، وتحديد علاقة الدائنين بالحكومة ، فاتفق الخديو والدول التي لها معظم الديون وهي فرنسا وانجلترا والمانيا والنمسا وايطاليا على تأليف لجنة دولية سميت (لجنة التصفية) للقيام بهذه المهمة ، وبعد تعهده وإياها بتنفيذ كل ما تقرره من الخطط ، أصدر مرسوما في ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ بتأليفها من عضوين تعينهما الحكومة الفرنسية ، وعضوين تعينهما الحكومة الانجليزية ، وعضو واحد عن كل من المانيا والنمسا وايطاليا ، وعضو واحد عن مصر ^(١) ، وأوضح المرسوم اختصاص اللجنة وهو بحث الحالة المالية والنظر في الملاحظات التي يقدمها أصحاب الشأن ممن يهمهم الأمر ، وتحضير قانون يحدد علاقات الحكومة والدائرة السنية والدائرة الخاصة بالدائنين والطريقة التي بمقتضاها تتم تصفية الديون السائرة ، ثم تحديد الايرادات التي يمكن تخصيصها في الميزانية للديون المنتظمة (الثابتة) والديون السائرة ، مع تحديد المقدار الذي يفي بحاجات الحكومة ومطالبها ، وخوّل المرسوم اللجنة حق مراقبة تنفيذ ما تصدره من القرارات وذلك بالاتفاق مع المراقبين الاوروبيين ، ونص كذلك على امكان اطالة مدتها بعد صدور قانون التصفية إلى أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر ، وتعهد الخديو في المرسوم باصدار القانون الذي تحضره اللجنة ، وهو المعروف بقانون التصفية ، ومعنى ذلك ان الحكومة المصرية تقيدت بداءة ذى بدء بانفاذ التشريع الذي تفرضه الدول من غير أن يكون لها رأى يعتد به في وضعه ، إذ لم يكن لها الا مندوب واحد في لجنة التصفية ، وهذا يبين لك مقدار استسلام توفيق ورياض للنفوذ الاوروبى

أعضاء لجنة التصفية

وفي ٥ ابريل سنة ١٨٨٠ أصدر الخديو مرسوما بتعيين أعضاء اللجنة ^(٢) وهم السير ريفرس ويلسن Rivers Wilson (الذى كان رئيسا للجنة التحقيق العليا في عهد

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ ابريل سنة ١٨٨٠

(٢) الوقائع المصرية عدد ٧ ابريل سنة ١٨٨٠

اسماعيل ووزيراً للمالية في وزارة نوبار باشا) . والسير أوكلن كولفن Auckland Cotvin مندوبين عن إنجلترا . والمسيو بليج دي بوغاس Bellaigue de Boghas والمسيو ليرون ديروول Liron D'Airoles عن فرنسا . وفون كريمر Kremer عن النمسا . ودي تريسكو De Treskow عن ألمانيا . والمسيو بارافلي Baravelli عن إيطاليا . وبطرس بك (باشا) غالى مندوبا عن الحكومة المصرية ، وعهد المرسوم برئاسة اللجنة الى السير رفيرس ويلسن ، وفي اليوم ذاته وقع قناصل الدول الممثلة في اللجنة ميثاقاً بأن تقبل دولهم القانون الذي تضعه اللجنة ، وأن تبلغه إلى الدول الأخرى المشتركة في تأسيس المحاكم المختلطة لكي توافق عليه ، وهاك أسماء الموقعين على هذا الميثاق :

البارون ساورما Sauruma قنصل ألمانيا العام . دي شيفر De Schaeffer قنصل النمسا . دي رنج De Ring قنصل فرنسا . ادوار ماليت Edward Malet قنصل إنجلترا . دي مارتينو De Martino قنصل إيطاليا .

وفي خلال مداولات اللجنة عين السير أوكلن كولفن مراقباً (مفتشاً) بدلا من السير افلن بارنج (كرومر) الذي تقلد ادارة مالية الهند مع بقاء السير كولفن عضواً بلجنة التصفية ، وعين البارون دي فتسيره Vetsera بدلا من فون كريمر الذي استعفى من عضوية صندوق الدين ولجنة التصفية .

قانون التصفية

ولما أتمت اللجنة عملها قدمت إلى الخديو القانون الذي وضعته ، فأصدر به مرسوماً في ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ (١) ، وهو المعروف بقانون التصفية ، الذي يعد أساس نظام مصر المالي حتى سنة ١٩٠٤ ، ولما له من خطر الشأن أبرق قنصل فرنسا العام إلى حكومته بصدوره يوم توقيع الخديو عليه (٢)

(١) نشر في الوقائع المصرية عدد ١٩ يوليه سنة ١٨٨٠

(٢) برقية البارون دي رنج الى المسيو فرسينيه . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٠

ومن أهم أحكامه تحديد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٨٨٨ر٨٩٧ر٤ جنيه فقط من الإيرادات بما في ذلك الجزية السنوية التي كانت تدفعها مصر الى تركيا (ومقدارها ٦٨١ر٤٨٦ جنيه مصرى) ، وما يبقى من الإيرادات أى ما يزيد عن نصفها يخصص للدين العام ، وخصص من ذلك لخدمة الدين الموحد صافي إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وإيرادات الجمارك بما فيها عوائد الدخان ، وفي حالة عدم كفاية هذه الموارد لاداء الكوبونات تلزم الحكومة بدفع الفرق ، وكل ما يزيد من الإيرادات المخصصة لذلك وما يحصل من موارد أخرى غير ثابتة ، يستخدم في استهلاك الدين الموحد ، وغير هذا إذا اتفق أن زيادة الإيرادات المخصصة له لم تعادل نصفاً في المائة من مجموع الدين الموحد ، تقوم الحكومة باداء كماله هذا النصف في المائة من زيادة الإيرادات الحرة على المبلغ المحدد لنفقات المصالح الاميرية وهو ٨٨٨ر٨٩٧ر٤ جنيه

وقضى القانون كذلك بتخصيص أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة لضمان دين الدائرة السنية ، مع وضعها تحت ادارة مصلحة دولية ، وحدد لهذا الدين فائدة خمسة في المائة منها أربعة في المائة بضمانة الحكومة وواحد في المائة فائدة تكميلية تدفع أيضاً إذا سمحت بذلك إيرادات الاملاك ، وكل ما يزيد من الإيرادات يخصص بعد دفع فائدة خمسة في المائة لتكوين مال احتياطي غايته ٣٥٠ر٠٠٠ جنيه ثم لاستهلاك هذا الدين ، وتقرر أيضاً ضم دين الدائرة الخاصة الذي أنشئ بموجب اتفاقية ١٣ يوليه سنة ١٨٧٧ الى دين الدائرة السنية على أن تقوم وزارة المالية بدفع القسط السنوى اللازم لخدمته وقدره ٣٤ر٠٠٠ جنيه مع ابقاء إيرادات مديرية (قنا) مخصصة لقرض الدومين بصفة ضمانة ثانية كما تقرر ذلك بموجب الاتفاق الاضافى المؤرخ ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠

كان قانون التصفية نظاماً محجفاً فرضته الدول الأوروبية على الحكومة المصرية لتسوية علاقاتها بالدائنين ، وغنى عن البيان أن الروح التي أملت أحكامه هي محابة الدائنين الاجانب واظهارها على مصالح البلاد وأهلها ، وارهاق المصريين في سبيل وفاء

الديون وفوائدها : فقد خصص القانون للديون كما أسلفنا أكثر من نصف الدخل في الميزانية . بحيث لم يبق من الإيرادات السنوية ما ينتظر أن يفي بحاجات البلاد وراتب الموظفين ، أو يكفي لتنفيذ مشاريع الإصلاح ، وجعل لمصر ميزانيتين ، الأولى خاصة بالدين العام ، وهى تزيد عن نصف إيراداتها . وقد جعلها القانون ميزانية مضمونة بحيث إذا نقصت عن قيمة الكوبونات تلتزم الحكومة بإداء العجز ، أما إذا زادت عنها فإن الزيادة تبقى أيضا مخصصة للدين ، والميزانية الثانية خاصة بتفقات الحكومة ، وهذه حددها القانون بالمبلغ الزهيد المتقدم ذكره ، بحيث لا يزيد ولوزادات إيرادات الحكومة . وإذا نقص فلا شأن للدائنين بهذا النقص ، بل يبقى المخصص لديونهم كما فرضه القانون ، وفى هذا من التناقض والظلم والاستهانة بمصالح البلاد وحقوقها مالا يحتاج الى بيان

ولم تحفل اللجنة فى وضع هذا القانون إلا بحقوق أصحاب الديون الأوربيين ، أما ديون الأهالي ، كقرض المقابلة ، ودين الرزنامة ، فلم يحسب لها فى القانون أى حساب ، مع أن الأهالي دفعوا نحو ١٥٠٠٠٠٠ ر ١٥٠٠٠٠ جنيه فى المقابلة وأربعة ملايين فى دين الرزنامة . وأصبحت المبالغ التى قترضتها الحكومة من الأهالي فى عهد اسماعيل بموجب سندات على المالية ، لا قيمة لها ، على خلاف سندات الديون التى فى يد الأجانب ، فلا غرو أن قبول صدور قانون التصفية بالسخط والاستياء ، وكان من أسباب قيام الثورة العراقية

إلغاء قانون المقابلة

ويتصل بالتسوية المالية إلغاء قانون المقابلة ، وقد صدر المرسوم بذلك فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ (١)

كان هذا القانون يقضى بأنه إذا دفع الملاك الضريبة المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدما ، تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها ،

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨٠

وهي وسيلة ابتدعها الخديو اسماعيل سنة ١٨٧١ لا يتراز الاموال من الاهلين ، وكانت بمثابة قرض اجباري استدانته الحكومة من أصحاب الاطيان ، فوقع عليهم بسببه حيف كبير ، ولكن الغاء قانون المقابلة أصابهم منه حيف آخر ، فان مرسوم ٦ يناير سنة ١٨٨٠ قضى باعادة الضرائب إلى نصابها الاصلى من غير اعفاء ، مع الوعد باستئزال جزء من الضريبة بنسبة المبالغ التي تكون قد دفعت (وهو المسمى تعويض المقابلة) ، على أن يجرى تحقيق عن المبالغ المدفوعة فعلا على يد لجان ألقتها الحكومة ، وصارت المبالغ المدفوعة من الملاك عرضة للضياع .

كان الغرض من الغاء قانون المقابلة زيادة ما يجنيه الحكومة من الضرائب ، وقد زادت فعلا بمقدار ما كان يقضى به القانون من اعفاء الملاك الذين دفعوها من نصف المربوط على أطيانهم ، وصار حتما عليهم دفع المربوط كله ، مع أن مادفعه الملاك من أقساط المقابلة بلغ كما أسلفنا خمسة عشر مايون جنيه ، فكان واجبا رد هذا المبلغ الضخم الى من أخذ منهم قبل حرمانهم من الحق الذي اكتسبوه بموجب هذا القانون ، ولكن الحكومة جعلت المبالغ المدفوعة موضع تحقيق . على ان يكون التعويض تبعا لما ينتجه التحقيق ، وجاء قانون التصفية قاضيا بأن ما ثبت دفعه من المقابلة يخصم منه ما عساه يكون مطلوبا للحكومة من متأخرات الاموال أو الديون أو غيرها . والباقي يرد الى أصحابه مقسطا على خمسين سنة ، وحدد قانون التصفية ما يخص سنويا لاقساط المقابلة بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه ، وهي قاعدة تنطوى على اهدار حقوق الاهلين والاستهانة بها . وهكذا كانت وزارة رياض باشا تنظر الى الدائنين الوطنيين بغير العين التي كانت تنظر بها الى الدائنين الاجانب ، فهؤلاء ترعاهم وتحقق مطالبهم واطمأنهم . أما الدائنون لوطنيون فانها تنقض عهود الحكومة معهم كما رأيت في الغاء قانون المقابلة .

الغاء السخرة وتخفيض الضرائب

لوزارة رياض باشا أعمال أخرى عدا التسوية المالية المتقدم ذكرها ، فمن أعمالها الحسنة الغاء السخرة ، وكانت سائدة في مصر الى ذلك الحين ، وقوامها تسخير

الاهلين في العمل بغير أجر في المشاريع العامة ، كقائمة الجسور ، وشق الترع ، وتشيد دور الحكومة ، ثم تسخيرهم أيضا في خدمة مصالح الخديو وحاشيته والامراء والكبراء ، وكبار الموظفين والاعيان ، فأمر رياض باشا بالغاء السخرة ، وفيما يتعلق باعمال المنافع العمومية ، فقد وضع نظام البذل النقدي ، ليفتدى من يشاء نفسه من العمل البدني فيها ، فحقت وطأة السخرة عن الاهلين .

وأبطل الضرب بالكرباج في تحصيل الضرائب . فكان ذلك من أعظم حسناته وجعل الاموال الاميرية على أقساط معينة تؤدي في مواعيد محددة ، بما يوافق مصلحة المزارعين والملاك ، ولا ياجئهم الى بيع حاصلاتهم بأبخس الاثمان ، وصدر المرسوم الخديوي بذلك في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ (١) . وقرر توزيع مياه الري توزيعا عادلا بين الاهلين ، والغى ضريبة (الملح) بموجب المرسوم الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٧٩ وبقي الملح احتكارا في يد الحكومة .

والغى نحو ثلاثين ضريبة من الضرائب الصغيرة ، وصدر بذلك مرسوم ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ (٢) وهاك بيان أهمها : الضريبة أو العوائد الشخصية ، وكانت مفروضة على أشخاص الاهالى : ضريبة الدمغة على المصوغات . عوائد الرخص القبانية والصيارفة والدلالة على ما يباع من المصوغات . عوائد الوزن . عوائد بيع المجوهرات ، رسوم الارضية والاقامة بالشوارع ، العوائد المتحصلة من طائفة الفجر ، عوائد بيع المواشي بمصر والاسكندرية والسويس ، ضريبة الاثنين في المائة المضافة الى عوائد الاملاك . رسوم القيد عن العرضحالات . عوائد معاصر الزيت ، عوائد الصوف ، عوائد مقالي الحمص . عوائد الدخولية والتنظيم في جميع القرى . مع استمرارها في المدن والبنادر المهمة ، ونص المرسوم على ابقاء المزارعين من ضريبة الفيركو ، أى الضريبة على أرباب الحرف والصناعات ، ومعظم هذه الضرائب مما وضعته الحكومة في عهد اسماعيل ، وكان المتحصل منها ١٥٠٠٠٠٠ جنيه ، وهو مبلغ ضئيل لا تقاس به

(١) الوقائع عدد ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٠ (٢) الوقائع عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠

الشدائد التي كان الاهلون يعانونها في اداء تلك الضرائب ، والمضار التي كانت تصيب الصناعة والتجارة من جراءها .

وفي مقابل الغائها زادت الحكومة من ضرائب الاطيان العشورية ١٥٠ الف جنيه بموجب مرسوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ (١) ، لكي يتحقق معنى من معاني المساواة بين دافعي الضرائب (٢)

امتلاك الحكومة قصور اسماعيل

وأصدر الخديو أمرا في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٠ باعتبار القصور الآتي بيانها وهي التي بناها اسماعيل أو التي امتلكها هو أو أفراد العائلة الخديوية ملكا للحكومة ، والحقت بالاملاك الاميرية المعدة للمنفعة العامة ، وقد بُنى الأمر على أنه " تبين من حسابات نظارة المالية ومن دفاتر الدائرة الخاصة ان العقارات والسرايات وملحقاتها مبينة أدناه صار بناء بعضها وشراء البعض الآخر بمال الحكومة ، وأنها لازمة لمصالح العمومية أو لاقامة خديومصر ، وانها كانت لغاية الآن مخصصة لما ذكر ، وحيث ان العقارات المذكورة لا يصح بناء على ذلك ان تكون ملكا لاحد الناس فان كانت قد تحررت بها حجب باسماء بعض عائلتنا " (٣) ، وهذه القصور والعمارات هي كما وردت في الامر المذكور :

١ سراي عابدين . سراي الاسماعيليه . سراي القصر العالي . المكان الكائن بخط الاسماعيليه والذي كان معروفا بمخزن الموبليات . مطبعة بولاق وما يتبعها من آلات والمهمات والأبنية . اسطبلات بولاق . سراي الجزيرة وما يتبعها من مباني والحدائق البالغ مساحة كل ذلك ٦٢ فداناً والأراضي التي تتبعها ويبلغ مقدارها ٣٥٩٥ فداناً . سراي الجزيرة وما يتبعها من المباني والحدائق ومقدار ذلك كله ٥١٧ فداناً .

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠

(٢) رسالة البارون دي رنج قنصل فرنسا العام في مصر الى المسيو فرسينيه —

الكتاب الاصفر ١٨٨٠ — ٨١ وثيقه رقم ١٠

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠

اللوكندة والكشك والحمامات وملحقاتها بحلوان . حديقة النزهة بلا سكندرية . سراى
الرميل (مصطفى باشا) وما يتبعها من المباني والقشلاقات والاسطبلات . سراى أدينا
سراى المنصورة . سراى الروضة . سراى المنيا .

ميزانية سنة ١٨٨١

وضعت الحكومة ميزانية سنة ١٨٨١ بالاتفاق مع الرقيين الاوربيين ، وصدر
بها الأمر العالى فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وقدرت فيها الايرادات بمبلغ
٢١٩٠٨٠٠ جنيه والمصروفات بمبلغ ٨٧٠٠٨٣٠ . فتكون زيادة الايرادات على
المصروفات ٥٥١٠٠٠ جنيه (١)

إصلاح التعليم

أصدر الخديو مرسوماً فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ بتأليف لجنة للنظر فى تنظيم التعليم
وما يقتضى إجراؤه لذلك من التعديلات فى مناهجه . وأسند رأسها إلى علي باشا
ابراهيم وزير المعارف . وأعضاؤها هم : عبدالله باشا فكرى . الجنرال لارمى باشا .
Larmée Pacha . الدكتور سالم باشا سالم . المسيو دوربك Daure Bey مفتش
التعليم . روجرس بك Rogers Bey . المسيو فيدال بك (باشا) ناظر مدرسة
الادارة (الحقوق) وقتئذ (٢)

وقد عمات اللجنة فى إصلاح برامج التعليم . وقدمت تقريراً بوجوب تأسيس
مدرسة عليا للمعلمين (نورمال) لتخرج أساتذة المدارس . وزيادة عدد المدارس
الابتدائية . وقد أنشئت مدرسة المعلمين فعلاً ، وافتتحت فى ١٠ يناير سنة ١٨٨١ (٣)
وتولى نظارتها المسيو موجل Mougel

وانشئت مدرسة خاصة بتعليم أنجال الخديو وأنجال بعض الامراء والذوات سميت
(المدرسة العلية) نسبة إلى محمد علي باشا مؤسس الأسرة الحاكمة ، وافتتحها الخديو

-
- (١) الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ وبه تفصيل أرقام الميزانية
(٢) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٠ — (٣) عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨١

في أول يناير سنة ١٨٨١^(١) ، وكان مقرها بميدان عابدين ، وأنشئت مدرسة ليلية لتعليم الشبان الذين تعوقهم أعمالهم المعاشية عن تحصيل التعليم نهائياً ، واقتتحت ليلة أول مارس سنة ١٨٨١ -

وفي ٢٨ مارس سنة ١٨٨١ صدر مرسوم آخر بإنشاء هيئة دائمة، عرفت بالمجلس الأعلى للمعارف ، لبدء الرأي في كل ما يختص بمشروعات التعليم ، وإنشاء المدارس الجديدة ، ونظام المدارس عامة ، ويتألف هذا المجلس برئاسة وزير المعارف ، وكان وقتئذ على باشا إبراهيم . ومن عدد كبير من الأعضاء ، ذكرت أسماؤهم في المرسوم .
وعلم : على باشا مبارك وزير الأشغال العمومية . حسين فخري باشا وزير الحفانية . المسيو Money أحد مديري صندوق الدين . المسيو ليرون دي رول Liron D airales
مكتاب الرقابة الثنائية . الجنرال استون باشا Stone رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري . عبدالله باشا فكري وكيل وزارة المعارف ، الجنرال لارمي باشا Larmée .
مدرسة الحرية . الدكتور سالم باشا سالم رئيس مجلس الصحة العمومية .
دكتور جالياردوبك Gaillardot Bey ناظر مدرسة الطب . المسيو ماسبيرو Maspero
مدرسة المتحف . المسيو موجيل Mougel ناظر مدرسة المعلمين ، اسماعيل بك (باشا)
ملك ناظر مدرسة المهندسخانة ، روجرس بك Rogers bey ناظر قلم الاملاك
لاميرية ، المسيو فيدال بك (باشا) Vidal bey ناظر مدرسة الادارة (الحقوق) ،
المسيو جيجون بك Guigon ناظر مدرسة الصنائع ، اسبيتا بك Spitta مدير
دار الكتب ، المسيو مونتان Montant ناظر دروس (مدير تعاليم) المدرسة العلمية ،
صادق بك شنن ناظر المدرسة التجهيزية ، الدكتور عثمان بك غالب (باشا)
وكيل مدرسة الطب ، الشيخ حسين المرصفي الاستاذ بمدرسة المعلمين ، الشيخ
محمد عبده (الاستاذ الامام) المحرر الاول بالوقائع المصرية ، الشيخ زين المرصفي
من العلماء ، الشيخ حسونه النواوي الاستاذ بمدرسة الحقوق ، المسيو برنار Bernard
الاستاذ بمدرسة اللسان^(٢)

(١) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣٠ مارس سنة ١٨٨١

ولا شك أن تأليف مجلس المعارف هو عمل صالح ، كان ينتظر أن يكون له الأثر الحسن في نهضة التعليم ، ولكن المجلس لم يدم طويلا لسقوط وزارة رياض باشا ، ثم صرف النظر عنه بسبب الحوادث العراقية ، هذا ومما يسترعى النظر في تأليفه أن أغلبية أعضائه من الأجانب ، على غير حاجة إلى هذا العدد الجم منهم ، وبعضهم لا يمت إلى التعليم بصلة كالسيو موني مدير صندوق الدين ، والمسيو نيرون دي رول باشكاتب الرقابة الثنائية ، مما يدل على أن الروح التي أملت تأليف هذا المجلس هي روح التعظيم من شأن الأجانب والعمل على كسب رضاهم ، والاطمئنان إليهم ، وهي من عيوب رياض باشا الجوهرية ، وليس من المعقول أن ينهض مجلس بالتعليم القومي نهضة صادقة وفيه هذا العدد الجم من الأوروبيين ولهم فيه الأغلبية ، وقد افتتح المجلس يوم ١٤ أبريل سنة ١٨٨١ . (١)

اصلاح الوقائع المصرية

ومن حسنات رياض باشا اصلاح الوقائع المصرية ، فقد جعلها يومية بعد أن كانت تصدر مرتين في الاسبوع وعهد برئاسة تحريرها إلى الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) . (٢) وكان محررا بها . كما عهد إليه اختيار محرريها ، وبدأت تظهر في شكلها الجديد منذ ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠ (العدد ٩٣٣) فاختار لها من الكتاب البارزين في ذلك العصر الشيخ عبد الكريم سامان والشيخ سعد زغلول (باشا) والشيخ ابراهيم الهلباوى (بك) والشيخ سيد وفا

الاصلاح القضائي

وعنيت وزارة رياض باشا بالاصلاح القضائي ، فوضعت اللائحة الاولى لترتيب المحاكم الشرعية ، وصدر المرسوم بها في ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ (٩ رجب سنة

(١) الوقائع المصرية عدد ١٠٨٩

(٢) كان الشيخ احمد عبد الرحيم رئيسا لتحريرها قبل الشيخ محمد عبده

١٢٩٧ هـ) ، وهى أول لائحة نظمت شؤون القضاء الشرعى ، ووجهت شيئاً من العناية إلى اصلاح المجالس (المحاكم) القديمة ، فاصدرت أوامرها إلى المجالس أن لا يزيد مكث القضية بالمجلس على أكثر من ثلاثة شهور ، وافت لجنة لاصلاح نظام المجالس المحلية (المحاكم)

احصاء النفوس

وافقت لجنة للنظر فيما يجب اتخاذه لاجراء تعداد عام للسكان برئاسة محمد سلطان باشا وعضوية كل من اسماعيل باشا محمد . وسليمان باشا اباضه . وعلى بك الزينى . وروجرس بك . ويعقوب بك أرئين . وأمتشى بك مدير مصلحة الاحصاء .

إلى هنا انتهينا من الكلام عن أعمال وزارة رياض باشا ، وقد اسلفنا القول انه فى عهد هاشمت الثورة ، فلننتقل الآن إلى الكلام عن أسباب الثورة العراقية ومقدماتها .

الفصل الثاني

مقدمات الثورة العراقية واسبابها

ظهرت الثورة العراقية في عهد وزارة رياض باشا ، ومن الواجب قبل أن نعرض لوقائعها وحوادثها . أن نذكر شيئا عن مقدماتها وأسبابها
توصف الثورة العراقية بأنها ثورة عسكرية ، وهذا صحيح لا مرأى فيه إذا لاحظنا أن دعائها والقائمين بها هم من ضباط الجيش . وأنها قامت وتحركت وفازت وقتما ما بقوة الجيش ، ثم انتهت بهزيمته .

ولكن مما لا ريب فيه كذلك أنها ليست ثورة عسكرية فحسب . بل هي أيضا ثورة قومية ، اشتركت فيها طبقات الأمة كافة ، وإذا أردنا أن نستقصى أسبابها وجدناها على نوعين : أسباب خاصة أو مباشرة . وهي المرتبطة بطبقة الضباط والجند وموقفهم من الحكومة ، وموقف الحكومة منهم ، وأسباب عامة ، وهي التي تتصل بحالة الشعب والعوامل التي دفعته إلى مناصرة الثورة وتأييدها ، وإذا كانت الأسباب الخاصة أقوى أثرا في ظهورها وتطورها . فانبداً بالكلام عنها .

الاسباب الخاصة

ترجع هذه الاسباب إلى تدمير الضباط الوطنيين من سوء معاملة رؤسائهم ، وخاصة عثمان باشا رفقي وزير الحربية في عهد وزارة رياض باشا
كان عثمان باشا رفقي قائداً شركسيا متعصباً لجنسه يتحيز للضباط اللذين من أصل شركسي أو تركي أو أرناؤودي . ويعمل على جمع زمام السلطة في أيديهم ، ويؤثرهم على الوطنيين في الترقيات والتعيينات ، وينظر إلى هؤلاء بعين الزرابة والبغض ، فهو وحده يعد من أسباب الثورة العراقية ، وكان من ناحية الكفاية جاهلاً ، قليل

٦٣ - عبد الرحمن الأفندي
السوار (لواء) والإمارة

الادراك والذكاء ، عديم المواهب ، قليل النظر في العواقب ، يمثل طبقة الرؤساء العسكريين المنحدرين من سلالة الترك والشرا كسة الذين كانت لهم رئاسة الجيش في عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق ، ولم يكن الضباط الوطنيون يجدون منهم في الجملة إنصافاً . ولا مساواة ، ولا معاملة حسنة . ولو أن اسماعيل درج على سنة سعيد في تشجيعه المصريين وترقيتهم في المناصب العسكرية ، لسادت روح المساواة في الجيش ولما هيا أمثال عثمان رفقي السبيل إلى الفتنة ، فقد كان سعيد يعمل بطبعه الى ترقية الضباط الوطنيين ، واعطاهم حقهم في التقدم ، وفي عهده ارتقى كثير منهم إلى المراتب العسكرية العالية ، خذ لذلك مثلاً عرابي باشا ذاته ، فإنه مع كونه نشأ في الجيش جندياً بسيطاً (نفراً) قد ارتقى الى مرتبة الضباط ، ونال درجاتها في قليل من الزمن ، فصار ملازماً سنة ١٨٥٨ ، ثم ارتقى إلى درجة يوزباشى سنة ١٨٥٩ ثم نال رتبة « صاغ » في تلك السنة ورتبة البكباشى سنة ١٨٦٠ . ثم صار قائمقاماً في سبتمبر من تلك السنة ، أما في عهد اسماعيل فقد ظل تسعة عشر عاماً برتبة قائمقام ، وقس على ذلك سائر الضباط الوطنيين .

ولا مرأى في أن اسماعيل كان يميز الضباط والرؤساء الشرا كسة والترك على الوطنيين في المعاملة ، رغم ما بدا منهم من العجز والجهل وعدم الكفاية ، مما ظهر أثره جلياً في الهزائم التي حاقت بالجيش المصري سنة ٧٥ - ١٨٧٦ في حرب الحبشة ، وعلى ما كان لهذه الهزائم من أسوأ الأثر فإن اسماعيل لم يحاسب أولئك القواد والضباط على ماوقع منهم من الإهمال والتقصير ، وقيل إنه اعتزم محاكمة راتب باشا قائد هذه الحملة ، ولكن ما لبث أن رجع عن ذلك ، بل قرّبه اليه وجعله من خاصة بطاقته . وهذا يدل على شديد ميله الى تلك الفئة ، فكانت لها الخطوة لديه ، ثم لدى الخديو توفيق ، ولو ظلت روح المساواة التي بثها سعيد في الجيش سائدة في عهد اسماعيل وتوفيق ، لما قامت الثورة العراقية ، لأن عرابي وصحبه لم يشعروا إلا حين طُفح الكيل من محاباة أمثال عثمان باشا رفقي للترك والشرا كسة . واضطهادهم للضباط الوطنيين ، فعرابي وصحبه كانوا على حق في المرحلة الاولى من الثورة ، لأن الطبيعة

البشرية مفضولة على كراهية الظلم والاضطهاد ، ومن صفات النفس الانسانية الثورة على المظالم ، ولم تكن المظالم التي يشكو منها الضباط الوطنيون مقصورة على حرمانهم حقوقهم في الترقى . بل كانوا كذلك هدفلا لشد ضروب العنت والارهاق ، إذ كان يكفي أن تلصق بأى منهم تهمة ما ، ولو لم تكن صحيحة ، ليكون جزاؤه ان تنزع منه درجته أو يقصى عن منصبه ، أو ينفى إلى أقاصى السودان ، وتصبح حياته عرضة للخطر لأوهى الاسباب .

فالثورة العراقية كانت ثورة دفاع عن الحق ، ودفاع عن الحياة ، وليس من ينكر ما كان عليه معظم الرؤساء الشراكسة والترك والارناؤود من الغلظة والنفطسة ، والزهو والخيلاء ، والزراية بالوطنيين ، فان هذه النزعات كانت فاشية فيهم ، لافى مصر وحدها بل فى سائر بلاد السلطنة العثمانية القديمة ، إذ كان العرب عامة يعاونون سوء معاملة الترك لهم واضطهادهم إياهم ، وكانت هذه المعاملة من أسباب قيام الفتن والثورات فى السلطنة العثمانية ، حتى نهاية الحرب العالمية الاخيرة .

وما دمنا فى صدد الاسباب المباشرة للثورة ، فلا جدال فى ان ظهور احمد عرابى كان فى مقدمة هاتيك الاسباب ، فهو الذى بث فى نفوس الضباط روح التضامن والاتحاد للمطالبة بحقوقهم المهضومة ، وتقدم الصفوف لعرض مطالبهم جهاراً على ولاية الامور ، وكانت هذه المطالب فاتحة الثورة كما سيجىء بيانه ، فهذه الجرأة كان لها أثر كبير فى ظهور الثورة ، ولو لم يظهر عرابى ، ولم تكن له تلك الشخصية التى اجتذبت اليه صفوف الضباط وبثت فيهم روح التضامن والاقدام ، لكان محتملاً أن لا تظهر الثورة العراقية ، أو لظهرت فى زمن آخر ، وفى ظروف وملابسات أخرى ، غير التى ظهرت فيها .

وهناك سبب من الاسباب المباشرة ، يرجع إلى شخصية الخديو توفيق ، فقد كان من أخص صفاته التردد والضعف ، فلم يعالج الثورة فى مهدها بالحزم والشدة ، أو بالعدل ورفع المظالم التى شكوا منها الضباط ، بل كان موقفه منها موقف التردد والتناقض ، لا يستقر على رأى واحد ، ولا على خطة واحدة ، بل كان يقابل حركة

الضباط تارة باللين وآونة بالشدة . ثم ينجح إلى التراخي والضعف . ثم إلى الشدة بعد الضعف ، ولم يكن صريحاً في سياسته ولا في تصرفاته . وكان أيضاً يميل إلى الدسائس ، ويبيح لبطاقته أن تمضي في كيدها وتديرها . ثم لانبث أن تكتشف فتشبه عليه سخط الضباط وتدفعهم إلى الثورة . وكان له عدا ذلك من طرفه المائنة ما يشجع عوامل التحريض على الثورة ، فان اسماعيل كان لا يفتأ يسعى في العودة إلى الحكم ، ولا يرضيه أن يستقر ابنه على العرش ، ومن هنا جاء الظن بان له مساهمة في مؤامرة الضباط الشراكسة التي أوجت نار الخلاف بين الخديوي والعرايين . كما سنده في موضعه ، وكذلك كان له من الأمير محمد عبد الحليم بن محمد علي السجدة . مناهس قوي في النطاع إلى مسند الخديوية ، وكان وجود عبد الحليم (١) في الاسكندرية مهملاً للناس والدسائس -- واتصاله برجال المايين . عاملاً قوياً تهيمته الافكار البوقع - مع . من . كما خلع أبوه من قبل . هذا فضلاً عن ان الأمير حليم كان بحسب نظام الـ اثة القديم أحق بالعرش من توفيق لانه أكبر أفراد الأسرة الحاكمة سناً . ولم يبدل هذا النظام إلا في عهد اسماعيل إذ جعل العرش في ذريته (فرمان ٢٧ مائه سنة ١٨٦٦) . فكان توفيق أول من أفاد من النظام الجديد . ولم يكن قبل صدور هذا المرسوم . طاع إلى العرش ولا كان معترفاً له بالزعامة من أمراء آل بيته . وبخاصة الامية ان . إذ ان نعين على والدته أنها قينة من جوارى اسماعيل . فهذا المراكز القاق من شأنه أن يغري على الثورة . أضف إلى ذلك أن أعضاء وزارة رياض باشا كانت الخافي إلى أي والنزعات في مواجهة الثورة . فكان هذا الموقف وما يتطوى عليه من الامتداد والتناقض من العوامل التي أعانت على ظهور الثورة ونجاحها .

الاسباب العامة

وثمة أسباب عامة يشترك فيها الشعب بجميع طبقاته . منها أسباب سياسية ، وأخرى اقتصادية ، وثالثة اجتماعية .

(١) يسمى عادة الأمير حليم ، وقد جرينا على هذه التسمية أحياناً

الاسباب السياسية

فالأَسباب السياسية ترجع الى تدمير المصريين عامة من سوء نظام الحكم القائم ، ورغبتهم في التخلص منه ، فقد كان قوام هذا النظام استبداد الحكم واضطهادهم الأهلين .

لم يكن ثمة عدل ولا قانون ، ولا قضاء ينتصف للمظلوم ويعطى كل ذي حق حقه ، ولا حرية ، ولا مساواة ، ولا ضمانات قانونية تكفل للناس حقوقهم وحياتهم ، وكان الضرب بالكرباج شائعاً يتخذه الحكام وسيلة لتحصيل الاموال أو أداة للقسوة والتعذيب . حقاً ان رياض باشا أمر بإبطاله ، ولكن أوامره في هذا الصدد لم تنفذ تنفيذاً تاماً . وبقى الكرباج في كثير من النواحي أداة للحكم ، وكانت السخرة مضرورية على البلاد . ولم تكن مقصورة على المنافع والاعمال العامة ، بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان ذوى السلطة والجهد من الحكام والأمراء . وكان النفي إلى أقصى السودان عقوبة يعانيتها الكثيرون لمجرد الشبهة أو النكايه . ذكرت جريدة المونيتور اجبسيان (١) أنه لما أُلِف شريف باشا وزارته بعد قيام الثورة العراقية تقدمت له عرائض كثيرة من المحكوم عليهم بالنفي الى السودان يطلبون رفع الظلم عنهم . وبلغ عددهم ٩١٢ منفياً وهو عدد كبير يدل على كثرة المظالم التي كان الناس يعانونها قبل الثورة . وقد تبين من تحقيق هذه الشكايات أن كثيرين من المنفيين كان يتقرر نفيتهم لمجرد محضر موقع من بعض الافراد بآتهام أى شخص بأنه خطر ، أو لمجرد خطاب من أية سلطة محلية بهذا الاتهام . ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة دون أخرى . بل كانت عامة ، يعانونها العامة والخاصة ، ولم يكن ينجو من شرها الا من كانت تشملهم رعاية أولى الأمر . على أن هذه الرعاية لم تكن مضمونة البقاء ، بل كثيراً ما تنقلب غدراً لغير ما سنبسوى أهواء الطغاة وتلباتهم .

فالمصريون كانوا إذا يتطلعون الى التخلص من نظام الحكم القائم . وقد أدركت

(١) الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة - عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١

الطبقة المتأثرة من الأمة أن إصلاح هذا النظام إنما يكون بقيام الدستور وإنشاء مجلس نيابي يوطد مبادئ العدل والحرية ، ويتحقق فيه معنى الرقابة على الحكام ، ويحول دون ارتكاب المظالم ، فيأمن الناس على حقوقهم وعلى حياتهم ، ومن هنا اتحدت الطبقة المثقفة من الأمة والضباط الوطنيين في الشعور والميول ، وأجمع الكل على المطالبة بالمجلس النيابي ، فالثورة العراقية كانت من هذه الوجهة ثورة على المظالم وثورة على الحكم الاستبدادي .

وليس يخفى أن البلاد عرفت شيئاً من النظام الدستوري من قبل ، إذ أنشئ مجلس شوري النواب سنة ١٨٦٦ على عهد اسماعيل ، ولكنه كان مجلساً لا سلطة له ، فلم يكن له أي أثر في رفع المظالم عن الأهليين ، وقد بدأت روح الحياة والمعارضة تظهر بين أعضائه في أواخر عهد اسماعيل ، وتطلعت أفكار الخاصة من النواب والأعيان إلى إصلاح نظامه وتوسيع اختصاصه ، وحقق شريف باشا هذه الآمال بوضع دستور على أحدث المبادئ العصرية سنة ١٨٧٩ ، ولكن الأزمة التي انتهت بخلع الخديو اسماعيل حالت دون إصداره والعمل به كما أسلفنا ، وبينما كانت الطبقة المثقفة ترتقب إعلان الدستور على يد الخديو توفيق ، إذا بهم يرون شريف باشا يستميل لمعارضة الخديو إياه في تشكيل مجلس النواب ، وإصراره على الحكم المطلق ، ورأوا الخديو يؤلف وزارة برأسته ، مما ينم عن ميوله الاستبدادية ، ثم يكلف رياض باشا تأليف وزارة كان من مبادئها الأساسية حكم البلاد حكماً مطلقاً ، وحرمانها أي نظام دستوري ، حتى مجلس شوري النواب القديم على ما كان عليه من ضعف السلطة ، فقد ظل معطلاً زهاء سنتين ، طوال عهد وزارة رياض باشا ، ولم ينس الناس ما كان لهذا المجلس من بعض المواقف الطيبة في أواخر عهد اسماعيل ، وأنه عطل في عهد توفيق ، فكان لزاماً أن يستأنفوا الجهاد للدستور ، وكان طبيعياً إذا دعاهم داع إلى الثورة أن يلبوا نداءه طائعين مستبشرين ، ويؤمن لك من هذه الناحية أن الثورة العراقية هي استمرار للحركة الوطنية التي ظهرت في أواخر عهد اسماعيل وامتداداً لها

اضطهاد المعارضة

وكانت سياسة رياض باشا من أسباب ظهور الثورة ، فقد استهدف لحركة مقاومة قوية لما بدا منه من المعارضة في انشاء مجلس النواب ، وانحياز له للنفوذ الأوربي ، وما عرف عنه من الاستخفاف بميول الشعب وعدم اكتراثه لآراء الخاصة من الكبراء والأعيان ، واصراره على قمع كل معارضة بالشدة ، واضطهاده للمعارضين ، ومن أمثلة هذا الاضطهاد تجريد الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق من رتبة والقباه لا اتصاله بالحزب الوطني ، وتقديم السيد حسن موسى العقاد للمحاكمة ، ونفيه إلى أقصى السودان لاعتراضه على إلغاء قانون المقابلة ، كما سيجىء بيانه في الأسباب الاقتصادية ، ثم اضطهاده للصحف المعارضة لوزارته .

استهدفت الصحف المعارضة للاضطهاد في عهد وزارة توفيق باشا ثم في عهد وزارة رياض ، واستخدمت الحكومة اللامحة القديمة المسماة لائحة أو نظامنامه المطبوعات ^(١) لاذار الصحف أو تعطيلها ، ففي عهد الوزارة التي رأسها توفيق باشا عطلت الحكومة جريدة (مرآة الشرق) لمدة شهر ، وانذرت جريدة (التجارة) ثم عطلت جريدة (مرآة الشرق) لمدة خمسة أشهر ^(٢) لأنها اعتادت الدخول فيما لا يعنها ونشرت مطالعات سخيفة مخترعة من تلقاء نفسها خرجت فيها عن حدود وظائفها ^(٣) ، وفي عهد وزارة رياض باشا أنذرت جريدتا (مصر) و (التجارة) لنشرهما مقالات عدتها الحكومة غير معتدلة تخدش الأذهان ، ثم عطلتا تعطيلاً نهائياً لاصرارهما على خطة المعارضة .

كانت جريدتا (مصر) و (التجارة) من أقوى صحف المعارضة ، تجلت فيهما روح السيد جمال الدين ، ولا غرو فصاحبهما ومنشئهما هو أديب اسحق من

(١) هي غير قانون المطبوعات الذي صدر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ على عهد وزارة شريف باشا الثالثة

(٢) الوقائع المصرية عدد ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

خاصة تلامذ الحكيم الافغانى ، انشئت الاولى سنة ١٨٧٧ والثانية سنة ١٨٧٨ فى
أواخر عهد اسماعيل ، وكاتتا فى عهد توفيق لا تفتأ كل منهما تنشر المقالات الحماسية
وتنتقد سياسة الحكومة وتندد بتفريطها فى حقوق البلاد ، فلم تطق وزارة رياض باشا
صبرا على مسلكها وأصدرت قرارها بتعطيلهما تعطيلاً نهائياً ، ويتبين من عبارات
القرار مبلغ حق الحكومة وغضبها على الصحيفتين وعلى صحف المعارضة عامة وهذا
نص القرار :

« حيث سبق صدور الانذارات مراراً عديدة وتنبهات شفاهية من إدارة
المطبوعات إلى أصحاب امتياز الجرائد الاهلية عموماً ، وإلى صاحب امتياز جريدتي
مصر والتجارة خصوصاً ، بعدم خروجهم عن حدود وظائفهم ولا ينشرون ما يوجب
تشويش الافكار ، صدر له آخر انذار بانه إذا رجع لمثل ذلك ، فتلغى جريدته
بالكلية ، وحيث إنه بعد هذا الانذار لم يترك مسلكه الأول لما نشره فى جريدة
(التجارة) نمرة ١٢٣ الصريح فى أنه لا يرجع عما هو مصر عليه ، وحيث ما اعتادت
على نشره هاتان الجريدتان ضرره أكثر من نفعه ، اقتضى الحال صدور الحكم من
إدارة المطبوعات بالغأمر مؤبداً » (١)

وأندرت جريدة (مصر الفتاة) لطعنها على الحكومة لمناسبة توسيع اختصاصات
الرقبيين المالىين (٢) ثم عطلت تعطيلاً نهائياً لنشرها مقالات وأخباراً عدتها الحكومة
مهيجة للخواطر والأفكار (٣) ومنعت جرائد (النحلة) (٤) و (ابو نضارة)
ثم (ابو صفارة) و (القاهرة) و (الشرق) من دخول القطر المصرى ، وأندرت
جريدة (الاسكندرية) ثم عطلتها شهراً ، وعطلت جريدة (المحروسة) لمدة خمسة
عشر يوماً (٥) ، ولم يقتصر الاضطهاد على الصحف العربية ، بل تناول الصحف

(١) الوطن عدد ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٢) المونيتور اجبسيان عدد ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٩ والمونيتور اجبسيان عدد

٢٦ ابريل سنة ١٨٨٠ (٥) الوطن عدد ١٦ اكتوبر سنة ١٨٨٠

الاوروية فغلطت جريدة (الريفورم) تعطيلاً نهائياً وأغلقت مطبعتها بحجة أنها
تشر مقالات مثيرة للافكار (١) وأندرت جريدة (الفارد الكسندرى) (٢).
فالصحف المعارضة وما كانت تبثه في الافكار من روح التبرم بنظام الحكم
والتطلع الى الحرية والدستور ، وما لقيته من الاضطهاد . كل ذلك كان من الاسباب
الممهدة للثورة والمحرضة عليها

تأسيس الحزب الوطنى

اشتد ساعد الحركة بتأليف جمعية من الناقين من سياسة رياض باشا ، عرفوا
بالحزب الوطنى . وقد نشروا فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أول بيان سياسى لهم وطبعوا
منه عشرين ألف نسخة وسعى رياض فى معرفة ناشريه لاقصائهم الى السودان فلم
يستطع الى ذلك سبيلا (٣) ، ويقول المسيو جون نينيه الذى عاصر حوادث الثورة
العرايية ان اخفاق رياض فى تعقب ناشرى هذا البيان شجع خصومه على متابعة العمل
لاسقاطه ، وأن منهم الخديو توفيق ذاته ، ومن بينهم الباشوات الاربعة شريف باشا
واسماعيل راغب باشا وعمر باشا لطفى وسليمان باشا . وأنهم أوفدوا الى باريس أديب
اسحق لانشاء جريدة القاهرة (٤) وقد رحل فعلا الى أوروبا بعد الغاء جريدته
(مصر) و (التجارة) ، وأصدر بباريس جريدته معارضة لوزارة رياض . وكانت من
أشد الصحف لهجة ضدها ، فكانت من أقوى العوامل فى اثارة الأفكار على رياض
ووزارته ، وتعقبها رياض لمنع تداولها فى مصر ، ولكن الباشوات الاربعة كانوا يوزعونها
فى أنحاء البلاد ، وتعددت الاجتماعات السرية فى منزل سلطان باشا لتنظيم الحزب
الوطنى ، وقويت الروابط بين منظميه ، وكان فى مقدمتهم سلطان باشا وأحمد عرابى
بك وصاحبه عبد العال حلمى وعلى فهمى ، ومحمود سامى باشا البارودى وسليمان باشا
أباظه (مدير الشرقية) وحسن باشا الشريعى (مدير المنيا) ، ومحمود باشا فهمى ،

(١) المونيتور اجسيان عدد ٢٦ مايو سنة ١٨٨٠ (٢) المرجع ذاته عدد ٢٧ مايو
سنة ١٨٨٠ (٣) جون نينيه - عرابى باشا ص ٣٧ (٤) المرجع السابق ص ٣٨

ويقول الموسيو جون نينيه ان الغرض من ضم المديرين الى الحزب هو نشر الدعاية له في الاقاليم ، وان سلطان باشا بوجاهته وثرائه اذ كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الاطيان كان يطمع في رئاسة الحزب رغم ضعف أخلاقه ودخيلة نفسه ، ولم يكن يتطلع الى الوزارة لأنه لم يكن كفؤاً لها بل كان يرنو الى رئاسة مجلس النواب (١) ويقول عرابي في مذكراته عن تأسيس الحزب الوطني انه تألف من لفيف من العظماء والكبراء والعلماء والنهباء ، ويرجع تأليفه الى التدمير من تغفل النفوذ الاوروبي في الحكومة ، فألف أولئك الكبراء حزبا سرى أسموه (الحزب الوطني) جعلوا مركزه مدينة (حلوان) (٢) ونشروا عدة منشورات في الصحف الفرنسية نصحوا فيها للحكومة بمراعاة مصالح البلاد وأعلموا عن وجود الحزب الوطني . وبينوا واجباته وحقوقه ، ثم ائترضوا على الدين الممتاز واختصاصه بالضمان وطلبوا المطالب الآتية :

أولا — أن تعاد الى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالحديوية
ثانيا — أن يلغى النص القاضي بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز (في قانون التصفية) ، فإن لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام
ثالثا — أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنظمة دينا واحدا مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ ٪ في المائة

رابعا — أن تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الاجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية (٣)

فرواية عرابي عن تأسيس الحزب الوطني لا تختلف في جوهرها عن رواية نينيه ، ويقول عرابي إنه لما علمت الحكومة بوجود هذا الحزب شددت الرقابة على زعمائه وهددتهم واضطهدتهم ، وكان الفريق شاهين باشا كنج وزير الخريبة السابق

(١) المرجع السابق ص ٣٩ (٢) ومن هنا سماه بعض الكتاب (جمعية حلوان)

(٣) مذكرات عرابي ص ١٤٩

من زعماء هذا الحزب فاحتمى بالحماية الإيطالية وغادر مصر إلى إيطاليا فصدر أمر الخديو في ١٤ بونيه سنة ١٨٨٠ بتجريدته من رتبة وألقابه ومحو اسمه من دفاتر ضباط الجيش، وبُني الأمر على أنه دخل في حماية دولة أجنبية دون أن يعطى له إذن بذلك وأنه سافر من مصر بدون جواز سفر مستعينا بجواز سفر حصل عليه من حكومة أجنبية دون أن تعترف به الحكومة المصرية

يتبين مما تقدم أن الحزب الوطني كان له أثر كبير في ظهور الثورة العرابية ، وكانت بالاسكندرية جمعية أخرى عرفت بجمعية (مصر الفتاة) رفعت عريضة إلى الخديو بمطالب الحرية وأنشأت جريدة (مصر الفتاة) للدعوة إلى الحرية وهي الجريدة التي عطلتها الحكومة كما تقدم بيانه

وثمة عامل آخر ، يتصل بالاسباب السياسية ، كان له أثره في التحريض على الثورة ، ويعد من مقدماتها ، وهو حدوث سابقة للثورة العرابية ، ونعني بها ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا أواخر عهد اسماعيل في فبراير سنة ١٨٧٩ ، فان تلك الثورة هي صورة مصغرة للثورة العرابية ، إذ قامت على اكتاف الضباط ، وكان الباعث عليها شكواهم من تأخير مرتباتهم واحالة ٢٥٠٠ منهم على الاستيداع . فذهب نحو ستمائة ضابط منهم يتبعهم ألفين من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفين من الجنود إلى وزارة المالية بحجة رفع ظلامتهم إلى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن وزير المالية وقتئذ ، فهجموا على نوبار باشا واعتدوا عليه بالضرب وكذلك اعتدوا على السير ريفرس ويلسن ، واقتحموا ابواب الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا (وكاتب وزيراً للداخلية) والسير ريفرس ويلسن في إحدى غرف الدور الاعلى ، وكانت نتيجة تلك الثورة سقوط وزارة نوبار ، فهذا الفوز الذي أحرزه الضباط سنة ١٨٧٩ قد أغرى عرابي وصحبه بالثورة سنة ١٨٨١

الاسباب الاقتصادية

لم تكن الحالة الاقتصادية خيراً من الحالة السياسية ، بل كانت ادعى منها إلى

الثورة ، فالديون التي اقترضها الخديو اسماعيل ألقت على البلاد عبثاً جسيماً من
الائتال الفادحة ، واضطرت الحكومة إلى تخصيص نصف موارد الميزانية لسداد
فوائد الديون ، فكان ذلك سبباً لتدمير الاهلين خاصتهم وعامتهم . لأن تخصيص
هذا المبلغ الضخم ، الذي يجبي كل عام من عرق الفلاح وكده ، معناه حرمان الاهلين
ثمرة جهودهم ومتاعهم ، وإضاعتها لحساب الدائنين ، هذا فضلاً عن فداحة الضرائب
في مجموعها ، وعدم توزيعها توزيعاً عادلاً ، واقتضاؤها بوسائل القهر والارهاق ،
فانضم الاهلون إلى الثورة وشايعوها آمليين أن تخفف عنهم اعباء الضرائب ، وكان
ستفحال نفوذ الاجانب عامة واستحواذهم على مرافق البلاد الاقتصادية مما دعا
لى تبرم الاهلين بنظام الحكم ، فان الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها والمزايا التي
لها التجار والمرابون منهم قد اكسبتهم الأموال الطائلة فأثروا على حساب الخزانة
لمصرية وعلى حساب الاهلين

• وزاد في تدمير المثقفين والاعيان استسلام الحكومة في عهد وزارة رياض باشا
لطالب الدائنين وحكوماتهم . فقد أقرت نظام الرقابة الثنائية كما أملاه القنصلان
لإنجيزى والفرنسى . وخولت الرقييين الأوروبيين سلطة واسعة المدى في شؤون
حكومة المالية ، واتسع النفوذ الأوروبي داخل الحكومة بواسطة الرقييين وخارج
حكومة لاستجابتها لمطالب المالىين الأوروبيين . والترخيص لهم باستثمار موارد
بلاد ومراقبتها الاقتصادية ، فانشئت في عهد وزارة رياض باشا عدة مؤسسات
إلمية واقتصادية زادت من طغيان النفوذ الأوروبي في حياة مصر الاقتصادية ،
كالبانك العقارى (وقد تأسس في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠) . وشركة تكرير السكر ،
الشركة العمومية لاجراء الاشغال بالديار المصرية ، وشركة المقاولات وغيرها ،
وكذلك شركات اجنبية برؤوس أموال اوروبية ، واعضاؤها من الأوروبيين ، وعقود
تأسيسها التي صدرت بها الاوامر العالية لم تراع فيها مصالح الاهلين في شيء ،
فهذه الاسراف في رعاية المصالح ورؤوس الأموال الأوروبية ، وتمكينها من
التغلغل في كيان البلاد المالى والاقتصادى ، كل ذلك كان له أثره في تبرم الناس

بالوزارة ، فضلا عن أنه كان في ذاته عملا غير صالح ولا يتفق والروح القومية .
وزاد الاعيان سخطاً على الوزارة الغاؤها (قانون المقابلة) ، فانضموا الى صفوف
المعارضة ، ذلك ان ابطال ما كان يقضى به هذا القانون من اعفائهم من نصف
المربوط على اطيانهم من الضرائب ، فيه ضياع أموالهم التي أدوها للحكومة مقابل
هذا الاعفاء ، وقد كان أكثر الاعيان اعتراضاً على هذا الالغاء السيد حسن موسى
العقاد ، فقدم بذلك مظامة الى لجنة التصفية نشرها في جريدة (الريفورم)
ووصف فيها هذا العمل بأنه استبداد وأبان أن قانون المقابلة وما احتواه من المزايا
لدفع الضرائب مقدما هو عقد لا يجوز نقضه من جانب الحكومة وحدها . وأن
الاهالي قد احتملوا شذائد كثيرة في أداء المقابلة . وباعوا في هذا السبيل
مصوغاتهم واملاكهم . واستدانوا الديون الفادحة . فكان لازماً على الحكومة ان
ترد جميع ما أداه المالكون الى اصحابه ، بحيث لا يسرى مرسوم الالغاء الا بعد رد
ما أخذته الحكومة . فرأى رياض باشا ان في تقديم هذه المظامة الى لجنة التصفية ونشرها
في جريدة (الريفورم) معنى التشهير بالحكومة واثارة الافكار عابها . وبخاصة لان
العقاد دعا الاهالي الى توقيع عرائض بهذا المعنى ، فأمر بالقبض عليه وقدمه للمحاكمة ،
فحكم عليه مجلس مصر الابتدائي بالحبس سنتين ، وشدد المجلس الاستئنائي هذا
الحكم . فزاده الى خمس سنوات ، ولم تكف الحكومة بذلك ، بل قضى (مجلس
الاحكام) بنفيه الى فازوغلى بأقصى السودان ^(١) ونفذ فيه الحكم وسيق الى فازوغلى ،
ولم يفرج عنه الا في عهد وزارة شريف باشا بعد انشاء مجلس النواب ^(٢) . يضاف الى
ذلك صدور قانون التصفية (يولييه سنة ١٨٨٠) فقد ظهر فيه من التحيز للدائنين
الاجانب والاجحاف بالاهلين . ما زاد الناس كرها لوزارة رياض باشا . وازداد
الاعيان والملاك سخطاً عليها لما فرضته عليهم من زيادة ضريبة العشر على اطيانهم كما تقدم بينا .
ومن مظاهر سياسة الحكومة الاقتصادية انقاص عدد الجيش توفيراً للتفقات
وهذا النقص كان له سبب آخر يتصل بالحالة السياسية ، وهو صدور فرمان السل

(١) الوقائع عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٠ (٢) الوطن عدد ٣ ديسمبر سنة ١

لتوفيق باشا مشتملا على إقصاص عدد الجيش العامل إلى ١٨ ألف جندي . ولكن السبب الاقتصادي كان له أكبر الأثر في هذا النقص ، لأن عدد الجيش نقص إلى اثني عشر ألفاً (١) أي إلى أقل مما حددته فرمان السلطاني ، وقد استتبع هذا النقص إحالة كثير من الضباط إلى الاستبداء ووقوعهم في الضيق المالي ، ولم تعن الحكومة بتدبير وظائف لهم تعوضهم ما نقص من رواتبهم . فانضموا بطبيعة الحال إلى الناقمين وشارك الموظفون ضباط الجيش في شعورهم ، إذ رأوا من مظاهر اتساع سلطة الرقيين الأوروبيين ما يثير في نفوسهم روح السخط والتبرم ، وأهم هذه المظاهر ازدياد نفوذ الموظفين الأوروبيين في دور الحكومة ، وزيادة عددهم . وتميزهم بالمرتبات الضخمة ، فاستاء لذلك الموظفون الوطنيون .

وخلاصة ما تقدم ان الثورة العراقية هي من الوجهة السياسية ثورة على الاستبداد والمظالم ، ومن الوجهة الاقتصادية ثورة على التدخل الأوروبي في شؤون مصر المالية وعلى النظم الاقتصادية التي كانت تعانيها البلاد قبل الثورة .

الاسباب الاجتماعية

إن حالة المجتمع المصري كانت بلامراء مستعدة عند أول دعوة لتلبية نداء الحرية والثورة ، وذلك بفضل انتشار التعليم من عهد المغفور له محمد علي باشا . فلمدارس التي أسسها . والبعثات العلمية التي أوفدها إلى الخارج ، قد خرجت طبقة مثقفة ثالت حضام فوراً من العلوم ، وليس يخفى ان العلم من شأنه أن يهذب النفوس وينير البصائر ، وينهض بالعقول والافكار ، ويسمو بها إلى التماس البرق والتقدم ، ويعرفها معاني الحرية والمساواة والحقوق الانسانية ، ويهيب بها إلى محاكاة الأمم الحرة في الثورة على الاستبداد ، فالنهضة العلمية كان لها فضل لا ينكر في توجيه أنظار المثقفين إلى التبرم بالاستبداد والتطلع إلى الحرية والدستور ، واقتربت النهضة العلمية بنهضة في الادب

(١) احصاء المسيو مونج Monge القائم بأعمال قنصل فرنسا العام في مصر — كتاب الاصر سنة ١٨٨١ ، وثيقة رقم ١٤ المؤرخة في ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١

قوامها الشعراء والكتاب من أدباء ذلك العصر ، والأدب بما يطبع في نفس الأديب من التطلع إلى المثل العليا يمهّد للنهضات الوطنية ويغذيها ، ويحدو الأمل إلى الاستمساك بالحرية والكرامة الانسانية ، والنفور من الذل وإباء الضيم والمهانة .

فالعلوم والأدب كان لها أثرها في تمهيد الأفكار لقبول الثورة ، وفي الدعاية لها ، وقد كان لقصائد الشعراء ومقالات الأدباء وما كان يلقيه الخطباء في المحافل والمجتمعات أثر كبير في التحريض على الثورة .

وكانت الصحافة من العوامل القوية في ترقية الأفكار بما تكتب عن الشؤون العامة في مصر والخارج ، وما تنشر من المقالات عن مختلف الأحوال السياسية والاجتماعية ، وما تحوى من التنويه بالأعمال النافعة وانتقاد الأعمال الضارة ، فكان لها فضل كبير في تفتيح أذهان الناس ، وتبصيرهم بالحقائق ، وتهذيبهم وتنقيفهم ، وكان لصحف المعارضة أثرها في إحراج مركز الحكومة ، وتبرم الناس بها ، وقد استهدفت هذه الصحف للاندثار والتعطيل كما تقدم بيانه ، فكان الاضطهاد يكسبها عطف الناس ويزيدهم تعلقاً بها وتأيداً لا رائها وأفكارها الحرة .

ويتصل بالاسباب الاجتماعية تأثير السيد جمال الدين الافغانى في المجتمع المصرى ، فقد ظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان ، وارتوت من ينابيع العلم والحكمة . وتحررت عقولها من قيود الجود والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة في مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجلسه على طلبة العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والاعيان . وكان يحمل بين جنبه روحاً كبيرة ، ونفساً قوية ، تزينها صفات وأخلاق عالية ، فأخذ يبتث في النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح الذلة والاستكانة . وكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ومناهجه في الحياة ، مدرسة أخلاقية رفعت من مستوى النفوس ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحويل الذي بدا على الأمة ، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة ، إلى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول في شؤون البلاد ، ولئن نفى جمال الدين من مصر في أوائل حكم توفيق ،

فان روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها في المجتمع المصري وهيأته للثورة ، ولا غرو فكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مريديه أو المتأثرين بتعاليمه ، ووبقى في مصر حين نشوب الثورة لكان جائزاً أن يمدّها بأرائه الحكيمة وتجارب الرشيده ، فلا يغلب عليها الخطل والشطط ، ولكن شاءت الأقدار والدسائس الانجليزية ان ينفي السيد من مصر ، وهى أحوج ما تكون إلى الانتفاع بحكمته وصدق نظره في الأمور (١)

ظهور عرابي باشا

نشأته وماضيه

قلنا ان ظهور عرابي كان من الاسباب المباشرة في ظهور الثورة ، ولا غرو فهو حامل لوائها وقائد زمامها ، وإلى اسمه نسبت وفي شخصه تمثلت ، فلندكر قبل الكلام عن وقائع الثورة شيئاً عن نشأة زعيمها .

ولد احمد عرابي في ٧ صفر سنة ١٢٥٧ (٣١ مارس سنة ١٨٤١) في هرية رزنة (٢) وهى قرية من أعمال مديرية الشرقية ، على مقربة من الزقازيق ، وكان أبوه شيخ البلد وهو من عائلة بدوية استوطنت تلك القرية في عهد جد عرابي ، ولما شب وترعرع علمه أبوه مبادئ القراءة والكتابة في مكتب القرية ، وعهد إلى رجل يدعى ميخائيل غطاس ، كان صرافاً في البلد ، فدربه على الكتابة والاعمال الحسابية ، ومكث يتمرن على يديه نحو خمس سنوات ، (٣) ثم أرسله أبوه إلى الجامع الأزهر سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩ م) لطلب العلم ، فمكث فيه أربع سنوات ، أتم في خلالها استظهار القرآن الكريم ، وتلقى شيئاً من اللغة والفقه والتفسير .

وبعد أن عاد إلى بلده ، دون أن يتم دراسته في الأزهر ، اقترح بالسكرية في ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ (٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ م) جندياً بسيطاً (نقرأ) تنفيذاً

(١) راجع ترجمة حياة السيد جمال الدين الافغانى — « عصر اسماعيل »

ج ٢ ص ١٠٧ (٢) مذكرات عرابي ص ١١

(٣) مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ٨٢

لما قرره سعيد باشا من تجنيد أولاد العمدة والمشايع ، ولأجاده القراءة والكتابة والحساب عين كاتباً بدرجة (بلوك أمين) بالأورطة أربعة من آلاى المشاة الأول ، ثم رقى إلى مرتبة الضباط . حين اعتزم سعيد باشا ترقية المصريين فى الجيش . فقال رتبة ملازم من تحت السلاح سنة ١٨٥٨ وهو بعد فى السابعة عشرة ، ثم رتبة يوزباشى سنة ١٨٥٩ . ثم رتبة صاغ سنة ١٨٥٩ ثم رتبة بكباشى سنة ١٨٦٠ ثم صار قائم مقام فى سبتمبر سنة ١٨٦٠ (١) ، وقد حظى برضا سعيد باشا ورافقه فى زيارته للعدينة المنورة ياوراً له سنة ١٨٦١ (١٢٧٧ هـ) . وكان لهذه الزيارة أثر كبير فى نفسه إذ أنس من سعيد عطفاً كبيراً على طبقة الفلاحين ، ثم بدا لسعيد أن ينقص عدد الجيش فألقى بعض الفرق وفصل ضباطها عن الخدمة وكان منهم أحمد عرابى ثم أمر بإعادتهم قبيل وفاته ، وعاد عرابى إلى سابق رتبته .

فما توفى سعيد وخلفه اسماعيل فقد عرابى عطف على الأمر إذ لم يكن اسماعيل يأخذ بسنة سلفه فى العطف على الضباط الوطنيين . وعادت الخطوة فى الجيش إلى الضباط الشريرة ، فكان ذلك من اسباب تدمير عرابى وتوجه أفكاره إلى المطالبة بحقوق الضباط المصريين .

ووقع له حادث فى عهد اسماعيل كان له أثر كبير فى اتجاه أفكاره ونزعته السياسية . ذلك أنه وقعت خصومة بينه وبين اللواء خسرو باشا الشرعى أدت إلى تدميره إلى مجلس عسكرى ، والحكم عليه بالسجن واحداً وعشرين يوماً ، فاستأنف عرابى هذا الحكم أمام المجلس العسكرى الأعلى فقضى بإلغاء الحكم الابتدائى . فحدث خلاف بسبب هذا الحكم بين وزير الخريبة وقتئذ (اسماعيل سليم باشا) ورئيس المجلس الأعلى على باشا سرى . لأن الوزير كان يرغب فى تأييد الحكم الابتدائى . فسعى لدى الخديو اسماعيل فى فصله عن الجيش . فقم له ما أراد ، وقد أورثته هذه الحادثة بغضاً شديداً للشرارية .

ورفع ظلامته من هذا القرار إلى الخديو اسماعيل . وظلت بين النظر والاهمال ثلاث



أحمد عرابي باشا

زعيم الثورة العرابية

١٨٤١ — ١٩١١

و
ال

سنواتين وقد توسط له بعد ذلك بعض الخيرين فالتحق بوظيفة في دائرة الخامية، وفي أثناء قيته بهذه الوظيفة تزوج من كريمة مريضة الأمير الهامى باشا وهي أخت حرم الخديو توفيق من الرضاة، وتوصل بذلك إلى استصدار أمر من الخديو اسماعيل بالعفو عنه وإعادةه إلى الجيش برتبة العسكرية، ولكنه حرم مرتبه طول مدة فصله، فتأصلت في نفسه روح الكره لرؤساء الجيش من الشراكسة والترك الذين كانوا سبباً في تأخير

ترقية الضباط المصريين ومنهم عرابي ذاته ، فقد ظل تسعة عشر عاماً برتبة قائم مقام ، وهي الرتبة التي نالها في عهد سعيد باشا ، وكان يشهد محاباة الرؤساء لصغار الضباط الذين من أصل شركسي ، ممن هم دونه مرتبة حتى فاقوه في الرتب العسكرية ، لا لسبب سوى انهم « من ممالك أو أبناء ممالك العائلة الخديوية » كما يقول عرابي (١)

ومن ذلك الحين أخذ يبيت في نفوس الضباط الوطنيين فكرة الاتحاد والمطالبة بحقوقهم ورفع الحيف عنهم ، وكان للباقة وفصاحته في الكلام واستشهاده ببعض الأحاديث الشريفة النبوية والحكم الماثورة تأثير كبير في نفوس الضباط اجتذبهم اليه ومال بهم إلى تلبية نداءه والاستماع لنصائحه والاقتناع بأرائه ، ذكر محمود باشا فهمي في هذا الصدد ان عرابي دخل سنة ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥ م) أحد الأليات المراقبة بناحية رشيد فأخذ من ذلك الوقت في تأليف قلوب الضباط الوطنيين « أولاد العرب » وجمع كلمتهم على ولائه وإظهار الأسف لحرامتهم من الترقيات في حين ان الضباط الترك والشراكسة مغمورون بها (٢)

ولما تولى توفيق باشا مسند الخديوية رقى عرابي إلى رتبة أمير الأي في يونيه سنة ١٨٧٩ (رجب سنة ١٢٩٦ هـ) وأصدر أمره بذلك وهو في الاسكندرية ، فتوجه عرابي إلى سراي رأس التين وقدم للخديو شكره مقروناً بعبارات الاخلاص والولاء والدعاء ، فشمله الخديو برعايته ، وجعله ضمن يورانه وعينه ميرالاي على المشاة الرابع الذي كان مركزه بالقاهرة ، ويعرف بالألي العباسية (٣) وظل يشغل هذا المنصب حتى شتوب الثورة .

من هذا البيان يتضح ان ليس في نشأة عرابي شيء يستوقف النظر بل هي نشأة عادية لرجل عادي ، لم يتميز في ماضيه بعمل من أعمال البطولة ، ولم يشارك في المعارك والحروب حتى تتكون فيه الروح الحربية الطموح إلى عظام الأور ، ولم يشترك في الحملات والتجاريده الحربية في عهد سعيد ولا في عهد اسماعيل ، عدا حملة

(١) مذكرات عرابي ص ٤٩ (٢) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٦

(٣) مذكرات عرابي ص ١٥١

الخبشة المشثومة سنة ١٨٧٥ إذ كان مكلفاً فيها بمهمة إدارية وهي إيصال الذخيرة والميرة إلى الجيش ، ولم يساهم في وقائع تلك الحملة ومعاركها ، ولم يتلق من قبل من الفنون العسكرية ما يجعل منه ضابطاً كفؤاً يعتمد عليه في قيادة الجيوش والمعارك ، بل هو ضابط « من تحت السلاح » ، كان فرداً أو (نفراً) كما هو الاصطلاح العسكري ، ثم صار ضابطاً لأن سعيد باشا وضع قاعدة إمكان ترقية الضباط من تحت السلاح ، رغبة منه في اكثار عددهم .

ولا غبار على هذه النشأة في شيء ، فالجندى البسيط قد يصل بالمران إلى مرتبة كبار القواد وكفاءتهم ، على أن غرابي لم ينل كفاءة حربية ممتازة سواء قبل ظهور الثورة أو بعدها .

ولم يكن من ناحية الثقافة على حظ كبير من العلم ، فهو لم ينتظم في سلك المدارس التي كانت قائمة في ذلك الحين والتي تخرج فيها طائفة من نوابغ العلماء ، بل كل ما تلقاه هو مبادئ القراءة والكتابة والحساب ، وبعض اللغة والعلوم الشرعية في الأزهر ، على أنه لم يكمل علوم الأزهر ، فان مدة تحصيله فيه لم تزد على أربع سنوات . وهي لا تكفي لينال الطالب حظاً من العلوم ، فلا هو حصل على قسط ما من العلوم العصرية في المدارس النظامية ، ولا استكمل علوم الأزهر ، ومن هنا كان حظه قليلاً من الثقافة وسعة الاطلاع والنضج الفكري ، ويقول هو عن نفسه في مذكراته إنه قرأ كتاباً باللغة العربية عن تاريخ نابليون بونابرت ، ولما طالعه شعر بحاجة مصر إلى حكومة شورية دستورية ، وناقت نفسه إلى كثير من التواريخ العربية ، وازداد ميله إلى حكم الشورى حين سمع سعيد باشا يلقي خطبة في (قصر النيل) قال فيها مخاطباً الحاضرين من العلماء والرؤساء الروحانيين وأفراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الحكومة الملكيين والعسكريين :

« أيها الاخوان ، أنى نظرت في أحوال هذا الشعب المصري من حيث التاريخ ، فوجدته مظلوماً مستعبداً لغيره من أمم الارض ، فقد توالى عليه دول ظالمة له كثيرة ،

كالعرب الرعاة (الهيكسوس) والاشوريين ، والفرس ، حتى أهل ليبيا والسودان ، واليونان ، والرومان ، وهذا قبل الاسلام ، وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة ، كالأمويين ، والعباسيين ، والفاطميين ، من العرب ، والترك ، والأكراد ، والشركس . وكثيراً ما أغارت فرنسا عليها حتى احتلتها في أوائل هذا القرن في زمن (بونابرت) ، وحيث إنى اعتبر نفسى مصرياً ، فوجب على أن أرى أبناء هذا الشعب ، وأهذه تهديداً ، حتى أجعله صالحاً لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ، ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطدت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر إلى العمل (١)

ويقول عرابى فى مذكراته تعليقاً على هذه الخطبة ، انه لما انتهى سعيد باشا من القائها خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حنقين ، مدهوشين مما سمعوا ، وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحاً واستبشاراً ، ويقول إنه اعتبر هذه الخطبة أول حجر فى أساس مبدأ (مصر للمصريين) ، قال «وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس هذه النهضة الشريفة فى قلوب الامة المصرية الكريمة»
تولى عرابى مهمة سياسية خطيرة — لان قيادة الثورة هى عمل سياسى قبل كل شىء — على حين لم يكن له من الاستعداد السياسى ما يجعله أهلاً لقيادتها والسير بها فى طريق النجاح ، وكل ما امتاز به هو لسان ذلق ، وصوت جهورى ، وترسل فى الحديث ، واستشهاد بالآيات الشريفة والأحاديث النبوية والحكم الماثورة ، أو بعبارة أخرى انه كان خطيباً لبقاً فصيحاً ، وليست الخطابة وحدها كافية للنهوض بالأعباء الجسام ، واقتياد الحركات القومية وسط الزواجر والأعاصير ، بل يجب أن يكون إلى جانب الخطابة نضج فى الفكر ، وبعد نظر فى الأمور ، أو عبقرية فذة تغنى عن كل ذلك ، وتلهم العبقرى تدبير الخطط وابتكار البرامج المحققة لأغراض الثورة ، ولم يكن عرابى من العباقرة ، وقد يرجع نزوعه إلى الثورة إلى أصله البدوى ، فانه ذكر عن نسبه أنه ينحدر

من سلالة بدوية عراقية ، ومعلوم ان أكثر البدو يميلون إلى التمرد والثورة ، على أنهم سرعان ما ينقلبون خاضعين إذا آنسو القوة من جانب خصومهم ، وهذا مع الأسف ما انتهى إليه عرابي . فقد أذعن للقوة واستسلم لها في واقعة التل الكبير ، ولم يبذل خلال المعركة أو بعدها من قوة المقاومة والنضال والتضحية ما يسمو به إلى مصاف الأبطال . وكان ذكاؤه محدوداً ، على انه كان على جانب كبير من الغرور ، والاعتداد بالنفس . وكان يعول كثيراً على أقوال المنجمين والعرافين ، وهذه جوانب ضعف كبير في شخصيته .

والشيء البارز في حياته انه كان ذا شخصية جذابة تؤثر فيمن حوله وتجذبهم إليه ، فاقواله كانت تقع من نفوس الضباط والسماعين موقع الاقتناع ، وزملاؤه ومعاصروه كانوا يعترفون له بالزعامة ، وهذا مظهر لقوة الشخصية ، ولولا أنه ذو شخصية كبيرة قوية لما استطاع أن يجمع الجيش وضباطه على محبته والانضواء تحت لوائه والأثمار بأمره

هذه كلمة موجزة عن نشأة عرابي وماضيه ، وصورة عامة لشخصيته ، فلنتبعه الآن ، ولنتابع عمله ، في ظهور الثورة ، ثم في أطوارها ومراحلها ، إلى إخفاقها ونهايتها .

الفصل الثالث

بدء الثورة

واقعة قصر النيل - أول فبراير سنة ١٨٨١

قلنا في بيان أسباب الثورة ان عثمان باشا رفيق ، وزير الحربية في وزارة رياض باشا ، كان وحده من أسباب الثورة العرابية ، لما ظهر منه من التعصب للشر اكسة والترك والاحجاف بحقوق الضباط الوطنيين في الجيش .

مقدمات الواقعة

تصرفات عثمان باشا رفيق

فمن تصرفاته التي أثارت روح السخط والتبرم وضعه قانونا جديدا للقراء العسكرية من شأنه اذا نفذ بالدقة ان يحول دون ترقى الضباط من تحت السلاح ، أى قصر الترقيات على المتخرجين في المدارس الحربية

صدر المرسوم الخديوى بهذا القانون فى ٣١ يوليه سنة ١٨٨٠ (١) — ٢٣ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ — وهو يقضى بان الجندى يبقى فى العسكرية العاملة أربع سنوات ثم يعود بعد هذه المدة إلى بلده ، ويبقى زديفا مدة خمس سنوات مع ترده على مركز مديريته شهرين من كل سنة لحضور التمرينات العسكرية ، وبعد مضى السنوات الخمس يقيم فى بلده بغير عمل ، ويسمى حينئذ جنديا احتياطيا رهن الطلب لمدة ست سنوات آخر ، وبعد انقضاءها تنتهى مدة خدمته العسكرية الاصلية والاحتياطية . وينسخ اسمه من دفاتر الجهادية

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ اغسطس سنة ١٨٨٠ والاعداد التالية

تدمر عرابي وصحبه من هذا القانون ، واعتقدوا أنه انما وضع لمنع ترقية المصريين في الجهادية ، وقصر الترقيات على الضباط الشراكسة والترك ، لأن جعل مدة الخدمة العاملة أربع سنوات ، يحول دون امكان ترقية الجنود ضباطا من تحت السلاح ، لعدم كفاية هذه المدة للحصول على المعلومات العسكرية التي تؤهلهم للترقى ، وليس من سبيل الى ترقيةهم اذا ما صاروا من الرديف أو الاحتياطي ، فوضع هذا القانون يؤدي الى منع نظام الترقى من تحت السلاح ، ذلك النظام الذي سهل لكثير من الوطنيين أن يصلوا إلى مرتبة الضباط ومنهم عرابي وزملاؤه ، ولو أن هذا القانون لم يقترن بممالة عثمان رفقي للشراكسة واضطهاده للوطنيين لما كان صدوره باعثا على السخط والتدمر ، ولكن المالبسات التي اقترنت به جعلت الضباط الوطنيين يعتقدون أن الغرض من وضعه هو النكاية بهم

ولم يكتف عثمان باشا رفقي باصدار هذا القانون ، بل كان في تصرفاته يؤثر الضباط الشراكسة والترك في الترقيات والتعيينات ويضطهد الوطنيين ، وآخر ما بدا منه مما عجل بالثورة — أنه أصدر أمرا بنقل الميرالاي عبد العال بك حلمي شيش قائد الأي طره (وكان يعرف بالألای السوداني) إلى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) وجعله معاوننا بها ، وفي هذا تنقيص من درجته ومركزه ، وأمر بنبين خورشيد بك نعمان بدله ، وهو من أصل شركسي ، وأصدر أمرا آخر لنسب احمد بك عبد الغفار قائممقام الأي الفرسان وعين بدله ضابطا شركسيا يدعى بكر بك طمازه

علم عرابي بهذه الاوامر قبل نشرها ، اذ كان ليلة ١٦ يناير سنة ١٨٨١ — ١٤ سفر سنة ١٢٩٨ مدعوا إلى وليمة بدار نجم الدين باشا لمناسبة عودته من الحج ، فسمع بها من أحد كبار المدعويين ، فثار لها غضبا ، وقال لصاحبه وهو يحادثه : ان هذه لقمة كبيرة لا يقوى عثمان رفقي على هضمها (١) ، وعاد إلى داره ساخطا

محققاً ، فالنفي كثيرا من الضباط ينتظرونه ليتشاوروا وإياه فيما يجب عمله ، اذ كانوا قد بلغهم أيضا نبأ تلك الاوامر .

اجتماع الضباط ومطالبتهم

اجتمع في تلك الليلة بمنزل احمد عرابي بك ، كل من : الميرالاي عبد العال بك ، حلمي حشيش قائد ألاي طرد ، والبكباشي خضر افندي خضر من ضباط ألاي المذكور ، والميرالاي علي بك فهمي الديب قائد ألاي الاول (ألاي الخرس الخديوي) بقشلاق عابدين . والبكباشي محمد افندي عبيد من ضباط ألاي المذكور . والبكباشي النفي افندي يوسف من ضباط ألاي الرابع الذي كان عرابي قائداً له ، وأحمد بك عبد الغفار قائم مقام ألاي الفرسان ، وكانوا في شدة الهياج والغضب لصدور هذه الاوامر ، وأخذوا يتشاورون فيما يجب عمله لمنع نفاذها فاتفقوا على اختيار عرابي بك رئيساً لهم . وعهدوا اليه العمل للتخلص من هذه الحالة ، على أن يتضامنوا وإياه في تنفيذ ما يأمر به ، قال عرابي يصف ما دار في هذا الاجتماع من الحديث ، بعد أن اخبره الضباط بنيات عثمان باشا رفيق :

قلت ماذا تريدون إذا ؟ فقالوا انما جئنا لنرى رأيك ، فقلت رأيي أن تطيبوا نفوسكم . وتهذبوا روعكم ، وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا اليهم النظر في مصالحكم ، وهم يتخذون من بينهم رئيساً يثقون به كل الوثوق ، ويسمعون قوله ويطيعون أمره ، ويحفظونه بمعاضدتكم إذا ارادت الحكومة به شراً ، فقالوا كلهم : انا فوضنا اليك هذا الأمر ، فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك . فقلت كلا ، بل انظروا غيري وأنا أسمع له وأطيع ، وأنصح له جهدي ، فقالوا ان لا نبغي غيرك ، ولا نشق إلا بك ، فأبنت لهم ان الأمر عصيب ، ولا يسمع الحكومة إلا قتل من يتصدى له ، فقالوا نحن نفديك ونفدى الوطن العزيز بأرواحنا ، فقلت لهم اقساموا لي على ذلك ، فاقسموا (١) على السيف والمصحف ، ثم كتب عرابي من

فوره عريضة الى رياض باشا بالشكوى من تعصب عثمان باشا رفيق جنسه ، واجحافه بحقوق الضباط الوطنيين ، وطلب فيها وضع حد لما يصيبهم من اضطهاده وعزله من منصبه واعادة قائم مقام الفرسان

يقول عرابي في مذكراته ان العريضة تتضمن مطالب عديدة يرمى معظمها الى تغيير نظام الحكم ، وهي (١) عزل ناظر الجهادية وتعيين غيره من أبناء الوطن (٢) تشكيل مجلس نواب من نبهاء الامة تنفيذاً لما وعد به الخديو كتابة عقب إرتقائه مسند الخديوية (٣) ابلاغ الجيش العامل الى ١٨ر٠٠٠ جندي (٤) تعديل القوانين العسكرية لكي تكون كافية للعدل والمساواة بين رجال الجيش (١)

ويلوح لنا أن ورود هذه المطالب كلها في عريضة الضباط أمر مبالغ فيه ، ومشكوك في صحته ، فلملستر بلنت (وقد قص له عرابي واقعة قصر النيل) يقول ان العريضة كانت مقصورة على عزل عثمان باشا رفيق من منصبه (٢) . والشيخ محمد عبده ينفي رواية عرابي ، ويقول ان العريضة تتضمن الشكوى من الخيف الذي وقع بالضباط من عثمان رفيق وطلب عزله وانه لم يرد بها أية اشارة الى الدستور أو الى زيادة الجيش الى ١٨ر٠٠٠ جندي (٣) وقال على باشا فهمي في استجوابه ان العريضة مقصورة على طلب عزل عثمان رفيق ، وذكر البارون دي رنج De Ring قنصل فرنسا العام في مصر في رسالته عن واقعة قصر النيل ان العريضة مقصورة على اعادة قائم مقام الفرسان (٤)

فهذه الروايات ترجح عدم المطالبة بتأليف مجلس النواب أو زيادة عدد الجيش في عريضة الضباط ، ومنطق الحوادث يؤيد ذلك ، فان المقام لم يكن يقتضي المبادرة إلى طلب المجلس النيابي أو تعديل القوانين العسكرية وزيادة عدد الجيش ، بل كان الامر لا يعدو المطالبة بعزل عثمان باشا رفيق ، والظاهر ان عرابي حين كتب

(١) مذكرات عرابي ص ١٥٤ (٢) بلنت — التاريخ السري للاحتلال ص ١٠٢ (٣) رسالة الشيخ محمد عبده في ٣ مارس سنة ١٩٠٣ — المرجع السابق ص ٣٥٥ والبحر الزاخر لمحمود باشا فهمي ج ١ ص ٢٠٦ (٤) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١

مذكراته بعد وقوع حوادثها بسنين خلط بين مطالب الضباط في واقعة قصر النيل ومطالبهم بعد انتصارهم فيها ، على أن طلب عزل عثمان رفقى هو في نفسه مطلب خطير يدل على جرأة كبيرة من الضباط ويجعل من العريضة عملاً كبيراً من غير حاجة إلى مبالغة في محتوياتها .

والآن نعود إلى سياق الحديث فنقول : بعد أن كتب عرابى العريضة تلاها على الحاضرين فوافقوا عليها ، ووقع هو عليها بختمه وختم على بك فهمى وعبدالعالم بك حامى . ووضع المجتمعون الخطط الكفيلة بالمحافظة على النظام عند قيامهم بما اعتزموه ، والمحافظة على حياتهم إذا أرادت الحكومة أن تبطش بهم^(١) بعد هذا الاجتماع فاتحة الثورة العرابية ، لأن تعاهد زعماء الضباط على مقاومة تنفيذ الأوامر العسكرية ، والجهر بمناصبة وزير الحرية العداء ، والمطالبة بعزله ، واختيارهم عرابى بك رئيساً لهم ، وحلفهم اليمين على التضامن وإيادهم ومفاداتهم ومفاداة الوطن بارواحهم ، كل ذلك معناه التمرد والخروج على النظام وتحدى الحكومة والاستهانة بهيبتها وقوتها ، أو بعبارة أخرى هى الثورة على الحكومة

وفى غداة ذلك اليوم أى فى ١٧ يناير سنة ١٨٨١ ذهب الميرالايات الثلاثة احمد عرابى بك ، وعلى بك فهمى الديب ، وعبدالعالم بك حامى حشيش ، إلى وزارة الداخلية وقدموا العريضة الى خليل باشا يكن وكيل الوزارة ، وطالبوا اليه تقديمها إلى رياض باشا ، فذهب اليه ، ثم عادواخبرهم بأن رياض باشا يطلب أن يقابلوه ، فلما قابلوه وعدهم بالنظر فى الأمر ، وبعد اسبوع من هذه المقابلة ذهبوا إلى داره ، وقابلوه ثانية وسألوه عما تم فى أمر العريضة ، فأجابهم متهدداً متوعداً قائلاً لهم : ان تقديم مثل هذه العريضة يؤدى إلى الهلاك وان امرها أشد خطراً من العريضة التى قدمها محمد افندى فى^(٢) وعوقب عليها بالنفى إلى السودان ، فأصر

(١) مذكرات عرابى ١٥٤ (٢) رئيس قلم الترجمة بوزارة المالية وقد اتهم بأنه حرر عريضة تتضمن الطعن والتنديد بإدارة المالية ونسبها لبعض الضباط فحكم على ذلك وحكم عليه المجلس العسكرى بالفصل من خدمة الحكومة وحبس ستة سنين بالطوبخانة (٢ رمضان سنة ١٢٩٧) ونشر الحكم فى الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٠ ثم عفا عنه الخديو بعد أن ساءت حاله بالسجن إذ قضى به ثمانية أشهر (الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٠)



الضباط الثلاثة

عراي ، علي فهمي الديب ، عبد العال حلمي
(الذين على ايديهم بدأت الثورة العراقية)

عراقي وصحبه على طلباتهم ، وإبان عرابي أن ما يطلبونه هو حق وعدل ، وانتهى الحديث بأن أخبرهم بأنه سينظر في طلباتهم ، وانصرفوا على ذلك .

محاكمة الضباط الثلاثة

وفي ٣١ يناير سنة ١٨٨١ اجتمع مجلس الوزراء في سراي عابدين برئاسة الخديو ، وبحث في أمر هذه العريضة ، فاستقر الرأي على وجوب محاكمة الضباط الثلاثة : أحمد عرابي بك وعلى فهمي بك وعبد العال حلي بك ، أمام مجلس عسكري ، وكان الأمر موضع جدل طويل في المجلس إذ كان رياض باشا يميل إلى إحالة تحقيق ما في العريضة على مجلس عسكري ، ولكن عثمان باشا رفقى رأى وجوب القبض على الضباط الثلاثة الذين اجترأوا على تقديمها ومحاكمتهم أمام مجلس عسكري ، وانضم الخديو إلى هذا الرأي ، وتابعه أغلب الوزراء ، وأخذ عثمان باشا رفقى على عهده تنفيذه وأن يكون مسئولاً إذا حصل ما يخل بالأمن ^(١) ، ويقول محمود باشا سامي البارودي أنه حصلت مناقشة طويلة بمجلس النظار في هذا الصدد وإن رياض باشا عارض عثمان باشا رفقى وقال أنه يخشى حصول قتل وأخيراً قال له « إن كنت واثقاً من عدم حصول أدنى أمر فلا مانع من الإجراء » ، وقد تكفل بذلك عثمان باشا وبعدها تقرر وقفهم وتشكيل المجلس العسكري ^(٢)

استقر إذن رأى مجلس الوزراء على محاكمة الضباط الثلاثة وأصدر إلى وزير الحرية أمراً بالقبض عليهم وسجنهم ، وتأليف المجلس العسكري لمحاكمتهم برئاسة الجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصري وعضوية اسماعيل باشا كامل وخسرو باشا ورضا باشا وشوقي باشا ولارمى باشا ودي بلتش باشا ، ولم يعرف الضباط الثلاثة ما تقرر في شأنهم ولم يخطرهم عثمان باشا رفقى بأمر القبض عليهم ، ولا نفذ بطريقة عسكرية تشعر بهيبة الحكومة وسلطانها ، بل تحايل على

(١) الوطن عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ (٢) محضر استجواب محمود باشا

سامي البارودي. مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٧

تنفيذه واتباع طريقة ملتوية تم عن الضعف والفساد فقد أرسل اليهم في مساء ذلك اليوم تذاكر يدعوهم فيها إلى الحضور لديوان الوزارة (بقصر النيل) صباح اليوم التالي (أول فبراير) للمداولة معهم في ترتيب الاحتفال بزفاف الاميرة جميلة هانم شقيقة الخديو

فأحسن عرابي ورفيقاه المكيدة المدبرة لهم ، لانه لم تجر العادة بأن يستدعى وزير الحرية ثلاثة من امراء الأليات للمذاكرة في مثل هذا الشأن ، فاستعدوا للدفاع عن حياتهم ، واتفقوا على ان يلبوا الدعوة وان يذهبوا الى قصر النيل . على أن يصحبهم بعض ضباط الأليات الأولى (أليات الحرس وكان مقره بقشلاق عابدين) كعيون يرقبون الحالة عن بعد لكي يبادروا الى اخبار اخوانهم بما يقع اذا اصاب الضباط الثلاثة مكروه .

وصل عرابي وصاحبه الى قصر النيل ، فالفوه غاصا بكبار الضباط الموالين للحكومة ، وكان المجلس العسكري منعقدا ، فتلا على الضباط الثلاثة الأمر القاضي باعتقالهم ومحاكمتهم ، ثم نزع منهم سيوفهم ايذانا بانفاذ الأمر ، وكان ذلك حوالى الظهر ، وسيقوا الى قاعة السجن بقصر النيل ، بين صفين من الضباط الشراكسة ، وتقاذفت عليهم ألفاظ الشتمة والسباب ، ووقف عليهم الحرس وبايديهم السيوف مسلولة ، وعين عثمان باشا رفقى ثلاثة ضباط بدلهم على الآليات الثلاثة ، فجعل الميرالاي محمود بك طاهر قومنداناً للأليات الرابع بدلا من عرابي بك . والميرالاي خورشيد بك نعمان ميرالاي للأليات السودانى بطره بدلا من عبد العال حلمى بك ، والقائم مقام خورشيد بك بسمى ميرالاي للأليات الحرس بدلا من على بك فهمى ، واعتزم تنفيذ هذا الأمر فوراً ، فأصبح الضباط الجدد الثلاثة بثلاثة من القواد (اللوائيات) ليتسلم كل منهم بحضوره قيادة الآلية ، فجعل مع طاهر بك اللواء طه باشا لطفى . ومع خورشيد نعمان اللواء خورشيد باشا طاهر ، ومع خورشيد بك بسمى الفريق راشد باشا حسنى .

الهجوم على قصر النيل

والطريق - راجع الضباط الثلاثة

فلما علم عيون الأتلي الأول باعتقال الضباط الثلاثة، أسرعوا بالعودة إلى مركز الأتلي، بقشلاق عابدين، وأنهبوا إلى ضباطه ماوقع، فهاج الضباط جميعا، واعتزموا إلقاء أخوانهم، ونهض البكباشي محمد أفندي عبيد (١) مناديا الجند النداء العسكري بالاحتشاد والتأهب للمسير، فاعترضه قائم مقام الأتلي خورشيد بك بسمى، وسأله عن سبب هذا النداء، فلم يجبه بكلمة، وأمر بعض الجنود باعتقاله في إحدى قاعات القشلاق، واصطف الجنود بأسلحتهم، وساروا بقيادة محمد أفندي عبيد وقصد بهم إلى قصر النيل حيث الضباط المعتقلون، وبينما كان الجند يستعدون للخروج من القشلاق، علم الخديو بهذه الحركة، وشهداها بنفسه من سلامك السراي المقابل للقشلاق، فأمر الفريق راشد باشا حسني سر ياوره بأن يتوجه إليهم لوقف الحركة، فلم تجد هذه الوساطة نفعا، فاستدعى الخديو الضباط فلم يحضر أحد (٢).

سار جنود الأتلي الأول من قشلاق عابدين إلى قصر النيل، فلما بلغوه وضع البكباشي محمد عبيد الحصار حوله، وأمر بقية الجند بالهجوم على الديوان، فهجم الجنود حاملين بنادقهم وفي أطرافها الرماح (السنك)، واقتحموا الديوان صاحبين صاحبين، فوقع الرعب في نفوس القواد والضباط الموجودين بالديوان، وفي مقدمتهم عثمان باشا رفيق (وزير الحربية) وبادروا إلى الفرار، أما عثمان رفيق فقد فر من إحدى النوافذ إلى ورشة التريزية يطلب النجاة لنفسه، ولما لم يجده الجند اقتحموا بأسلحتهم غرفة أفلاطون باشا وكيل الحربية وطلبوا إلقاء ضباطهم، وفي أثناء ذلك أحاط فريق من الجند بأفلاطون باشا، فرغب في التخلص منهم، فضربوه وجرح في رقبته جرحا خفيفا، وهم استولوا على لارمي باشا ودي بلتش باشا باغاثته، فضربهم

(١) هو الذي صار فيما بعد الميرالاي محمد بك عبيد واشتشهد في واقعة التل

الكبير (٢) مذكرات عرابي ص ١٦٠. مصر للمصريين ج ٤ ص ٨٥



عثمان باشا رفقي

وزير الحربية في وزارة رياض باشا

(والذي كانت تصرفاته السبب المباشر لظهور الثورة العراقية)

المتجمهرون ، وأخذ الجنود يبحثون عن الضباط المعتقلين ، وتفرقوا لذلك في جميع الغرف والجهات ، وكسروا الابواب والشبابيك وكل ماعاقهم عن السير ، الى أن وصلوا الى مقر الضباط الثلاثة ، ففك البكباشي محمد حميد سراحهم (١) .

اجتماع الجنود بميدان عابدين

خرج الضباط الثلاثة من قصر النيل ظافرين ، وساروا يحيط بهم الجنود إلى قشلاق الألاي الاول بميدان عابدين ، وكان عرابي وصحبه على عهد مع ضباط

(١) عن الوطن عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨١

الألايات الثلاثة أن يتضامنوا معهم ويبادروا الى نجدتهم اذا حل بهم مكروه .
 أما الاى طره ، الذى كان على رأسه عبد العال حلمى ، فانه لم يكذب يعلم بما حل
 بعرابى وصاحبيه حتى هب لنجدتهم ، فلما حضر الميرالاي الجديد . خورشد بك
 نعمان ، ليتسلم الألاى يصحبه خورشد باشا طاهر وأحمد بك حمدى الياور الخديوى ،
 بادر البكباشى خضر افندى خضر الى اعتقالهم ووضعهم تحت الحفظ فى غرفة القا بمقام
 فرج بك الذكر واعتقله معهم ، ثم أمر بتوزيع الاسلحة والذخيرة على الجنود ، وسار
 بهم الى قصر النيل لا تقاذ الضباط الثلاثة ، وقد شعر ناظر محطة طره بهذه الحركة ،
 فارسل تلغرافا الى الخديو ينبئه بها ، فأوفد الخديو أحد ياورانه لمقابلة خضر افندى
 خضر واخباره بما تم من الافراج عن الضباط الثلاثة ، واقناعه بالرجوع من حيث أتى
 واطلاق سراح الضباط الذين سجنهم بطره ، فلم يلق الياور اليه اذنا صاغية ، واستمر
 الجند سائرين بقيادة خضر افندى خضر ، وسار بهم الى ميدان عابدين لى يشاهد
 الضباط الزعماء بعد الافراج عنهم ، فلما وصلوا الى ميدان عابدين ، استقبله الألاى
 الاول بالتعظيم العسكرى وعزف الموسيقى ، وتقدم ضباط الاى طره الى عرابى
 وصاحبيه فهنؤوهم بالسلامة ، وتعاقدوا فرحين مستبشرين ، واحتشد الناس فى الميدان
 لمشاهدة هذا المنظر الذى لم يألوه من قبل ، وعندئذ وقف عرابى خطيبا بأعلى صوته ،
 وأثنى على اخلاص الضباط والجند واتحادهم لا تقاذه واتقاذ صاحبيه من السجن
 وأما الاى العباسية (الألاى عرابى) فقد تخلف عن الاشتراك فى الحركة ، ولم
 يحضر الا ليلا بعد عزل عثمان رفقى ، كما سيجىء بيانه

عزل عثمان رفقى

وتعيين البارودى وزيرا للحربية

اول انتصار للتورة

كان احتشاد جنود الا لايين باسلحتهم فى ميدان عابدين كافيا لايقاع الاضطراب
 فى نفس الخديو وحاشيته ، وقد استدعى وزراءه وخاصة رجاله حين بلغه نبأ ما حدث



محمود باشا سامى البارودى

وزير الحرية فى عهد وزارتى رياض باشا وشريف باشا

ثم رئيس وزارة الثورة

فى قصر النيل ، وتشاوروا فيما يصح عمله ازاء هذه الحركة ، فأشار محمود سامى باشا البارودى (وكان وقتئذ وزيراً للاوقاف) باجابة طلبات الجنود ، وقال انى أراهم مطيعين بدليل هتافهم باسم الخديو ، ولم ير الخديو بدا من الاذعان ، واتفق الرأى على أن يذهب البارودى يصحبه خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى ليقابلا عرابى وصاحبيه ويتعرفا ما يطلبون ، فقابلاهم وعرفا منهم انهم يطلبون عزل عثمان باشا رفقى ويلتمسون العفو عنهم لان عثمان باشا هو السبب فيما حدث ، فعاد البارودى وخيرى باشا إلى الخديو وعرض عليه حديثهما مع الثلاثة الضباط ، فأمر

باستدعائهم فحضروا والتمسوا منه العفو فغفوا عنهم (١) .
واستقال عثمان باشا رفقى ، وأصدر الخديو أمره بإسناد وزارة الحربية إلى البارودى مع بقاء وزارة الأوقاف فى عهده ، فتم بهذا التعيين ثلاثة انتصارات نالها الحزب العسكرى فى يوم واحد ، أولها إطلاق سراح الضباط الثلاثة ، وثانيها عزل عثمان باشا رفقى الذى كان خصما لهم ، ثم إسناد وزارة الحربية إلى نصير لهم ، ومن هنا توطدت صلات الثقة بين البارودى والضباط ، اذ برهن على أنه كان مؤيدا لهم داخل مجلس الوزراء . وظل عضدا لهم وموضع ثقتهم طوال عهد الثورة .
وهذا نص الأمر العالى الصادر من الخديو إلى رئيس مجلس الوزراء فى أول فبراير سنة ١٨٨١ (٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٨ هـ) بتقليد البارودى وزارة الحربية :
« بناء على استعفاء عثمان رفقى باشا من نظارة الجهادية صار حالة نظارة الجهادية إلى محمود سامى باشا حسب ما تقرر وصدر له أمرنا بذلك فى تاريخه وهذا لدولتكم بالاشعار » (٢)

موقف الألاى الرابع

قدمنا ان الألاى الرابع (الأى العباسية) تخلف عن الحضور الى ميدان عابدين عند احتشاد الجند ، وبيان ذلك أنه لم يكن مؤازرا حركة الثورة فى مبدأ الأمر ، فلما صدرت الأوامر السابقة ، وتعين مير الأى جديد له ، وهو المير الأى محمود بك طاهر ، ذهب هذا صحبة اللواء طه باشا لطفى الى مركز الألاى ليتسلم منصبه ، فاستقبله ضباطه بالاحترام والاذعان ، وقبلوه أميرا عليهم ، وأبدى البكباشى الألفى افندى يوسف خضوعه وخضوع زملائه لأوامر الحكومة ، ولكن لم يمض قليل من الزمن حتى بلغهم اجتماع الألايين الآخرين فى ميدان عابدين ، ثم ما كان من عزل عثمان رفقى وتعين محمود باشا سامى البارودى وزيرا للحربية ، وصدر العفو من الخديو عن المير الأيات الثلاثة ، فوقع ضباط الألاى المتخلف فى الحيرة والارتباك

(١) استجواب محمود باشا سامى البارودى ، مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٨

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٨٢٠

وسقط في أيديهم وتخرج مركزهم أمام زملائهم ، واضطر طه باشا و طاهر بك الى الانسحاب ومغادرة مركز الألاى ، أما ضباطه فأخذ يلوم بعضهم بعضا على تخلفهم عن اللحاق باخوانهم ، وينسب كل منهم هذا التخلف إلى الآخرين ، و أخيرا اتفقت آراؤهم على الذهاب الى ميدان عابدين ليظهروا اخلاصهم لعرابى ، ويلتمسوا منه العفو عن تأخيرهم ، فذهبوا ليلا وقابلوا عرابى فقبل عندهم ظاهرا ، وبقوا بالقشلاق بقية الليل ، وعادوا صباحا إلى العباسية مع امير الاليهم الاصلى (عرابى).

قضى عرابى وجنوده بقية الليل فى قشلاق عابدين وأقام دوريات من جنود الألايين لحراسة القشلاق ، اتقاء مكيدة قد تدبر ضدهم ، وانقضى الليل بسلام ، وفى الصباح عاد الالى العباسية إلى مركزه وعاد الالاي السودانى إلى طره ، وأفرج عن المسجونين الذين اعتقلهم الثأرون بالامس وهم اللواء خورشيد باشا طاهر و خورشيد بك نعمان والقائم مقام فرج بك الذكر والياور الخديو احمد بك حمدى .

عراي والقناصل

وفى ما كان عرابى على رأس هذه الحركة أرسل إلى قنصلى إنجلترا وفرنسا كتابا يسوغ فيه عمله ويسلط فيه شكواه من تصرف الحكومة ، وكان البارون دى رنج De Ring قنصل فرنسا العام يعطف على مطالب الضباط ، وينكر على وزير الحربية تصرفاته ، وقد عرف فى الجملة بالعواطف الطيبة نحو مصر ومناوأتها المطامع الانجليزية فيها ، ومن هنا جاء الظن أنه أرسل إلى عرابى كتابا يمدحه فيه على ثباته ويشجعه على عدم المبالاة بالحكومة (١) ، والواقع انه لم يرسل اليه كتابا ما ، بل تدخل لدى الخديو لانصاف الضباط الوطنيين وتهدة الحالة ، قال فى هذا الصدد يصف بنفسه واقعة أول فبراير وملابساتها: « على أثر تعيين ضابط شركسى بدلا من قائممقام ألاى الفرسان كتب كثير من الضباط الوطنيين عريضة إلى رياض باشا يطلبون فيها إعادة

الضباط المفصول، وكان وطنيا، فقبلت هذه العريضة بالاهمال، ولم يقف الامر عند هذا الحد، بل اعتقل في هذا الصباح (اول فبراير) قواد الأليات الثلاثة التي ينتمى اليها الضباط الموقوفون على العريضة، وذلك بأمر وزير الحربية الشر كسى، فاثارت هذه التصرفات القاسية هياج الجند واطلقوا سراخ رؤسائهم عنوة ظهر اليوم، وقد أبلغني هذه الاخبار ضابطان وطنيان، وقدما لى عريضة من القواد الثلاثة يطلبون فيها تدخل هيئة القناصل بواسطة لعزل عثمان باشا رفقى واشياعه، فامتنعت طبعاً عن التدخل فى الامر، ونصحت للضباطين بتهدئة خواطر زملائهما، ثم ذهبت إلى السير ادور ماليت (قنصل إنجلترا العام) لتوجه معاً إلى الخديو، وقد ذهبنا اليه ووجدناه مع وزرائه، وكان سمرة قد أوفد وزير الاوقاف (محمود باشا سامى البارودى) إلى الضباط التوار لمخابرتهم بقصد كسب الوقت، وبعد أن مكثنا معه هنيهة قصيرة نصحناه أنا والسير ماليت فى حالة اصرار الضباط والجند على عزل عثمان باشا رفقى أن يدعن بدلا من التسبب فى وقوع كارثة، ولم يكن الميسودى بلبشير ولا المستر كولفن (الرقيبان الماليان) حاضرين مجلس الوزراء، على أن الحركة ليست موجهة ضد هما، ولا ضد الاوروبيين على العموم، ولكن مركز رياض باشا قد يتزعزع من جرأهما» (١)

وقد تم الخديو ورياض باشا من البارون دى رنج عطفه على الضباط الوطنيين وتأيده اياهم، فارسال الخديو باتفاقه مع رياض إلى الميسو جول جريفى رئيس جمهورية فرنسا رسالة يشكو فيها مسلك القنصل العام، وكانت نتيجة هذا المسعى استدعاء البارون دى رنج إلى فرنسا فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ (٢) ثم نقله من منصبه، فغادر مصر على كره من الضباط الوطنيين فى اول مارس سنة ١٨٨١، وكان نقله انتصارا لوزارة رياض باشا، وقد اغتبطت السياسة البريطانية لهذا النقل لأنها كانت ترى

(١) رسالة البارون دى رنج فى اول فبراير الى الميسو بارتامى سان هبلير وزير خارجية فرنسا — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١
(٢) الكتاب الاصفر — المرجع السابق وثيقة رقم ٥

في البارون دي رنج عاملاً مناوئاً لها ومؤيداً للحركة الوطنية في مصر .
وعين بدله المسيو سنكفكس Scienkiewicz معتمداً وقنصلاً عاماً لفرنسا في
مصر ، فحضر إلى القاهرة وقدم أوراق اعتماده إلى الخديو في ٢٦ يولييه سنة ١٨٨١
بسرأي رأس التين . (١)

خطبة الخديو في الضباط

أراد الخديو بعد انقضاء بضعة أيام على واقعة قصر النيل أن يجتذب اليه قلوب
ضباط الجيش ، ويزيل تأثير الحادثة من نفوسهم ، فاستدعى الى سراي عابدين يوم
١٢ فبراير سنة ١٨٨١ ضباط أليات العاصمة من رتبة يكباشي فما فوقهم ، وحضر
الاجتماع وزير الخريفة (البارودي) وكبار رؤساء الجيش من رتبة فريق ولواء ، فلما
انتظم عقدهم ، القى الخديو فيهم خطبة ضمنها العفو عما حدث يوم أول فبراير ، وأكد
لهم أنه لم يبق في نفسه أثر منها ، وطلب اليهم احترام النظام وطاعة الحكومة ، وهذا
نص الخطبة (٢)

» انكم تعلمون حق العلم ما عندي من الميل والمحبة للعساكر والالفتات الى
شؤونهم من يوم استلامى لزام الحكومة ، وذلك لما هو متحقق لدى أنهم متحدون
معى في مقاصدى الحسنة التى هى دوام حفظ الامنية واستقامة الأحوال الادارية فى
هذا القطر ، فلذلك لا أخفى عنكم ما حصل لى من الأسف بأسباب الحركة التى
حدثت وانقضت ، ومع هذا فاني قد عفوت ولم يبق فى قلبي من أثرها شئ بالكلية ،
فيلزمكم أن لا تشغلوا من الآن فصاعداً بشئ خارج عن حدود وظائفكم ، واجتهدوا
فى أداء واجباتكم العسكرية ، ومن المعلوم أن كل سعي واجتهادى يتجه الى اصلاح
الأحوال وتحسين الامور ، وهىئة النظر الحاضرة متحدة معى فى هذه المقاصد
الخيرية ، ومجتهدة فى تميم ما يجب من الاصلاحات اللازمة ، وليس بخاف عليكم

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ يولييه سنة ١٨٨١

(٢) كما نشرت فى الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨١

ما تم بهذا القطر من الاصلاحات المالية والادارية في ظرف سنة واحدة ، وذلك مما
يوجب على كل محب لهذا الوطن ابداء الشكر و اظهار علامات المسرة ، وحاصل
ما أقول لكم إن العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى في
أداء واجباتهم العسكرية ، والامثال لولى أمرهم ، وإني لعلى يقين من أنكم تعتقدون
بأن أكمل الصفات العسكرية هي الاستقامة والامثال في كل الامور والاحوال ،
فمن الواجب عليكم أن تحافظوا على ذلك وتجعلوا أعمالكم دائرة على هذا
المحور القويم .

فقابل الضباط هذه الخطبة باظهار الولاء للخديو والامثال للوامر والقوانين
والنظامات العسكرية ، وانصرفوا داعين شاكرين

وكان الظن أن مثل هذه الخطبة ترد النظام إلى الجيش ، وتدعو الضباط إلى
الاطمئنان الى نيات الحكومة نحوهم ، إذ لم يكن خافيا أنهم كانوا يتوجسون شرا
من ناحيتها ، ويتوقعون أن تتربص بهم الدوائر للاقتصاص منهم إذا أمكنتها الفرصة ،
وبذلك تزداد هوة التنافر اتساعا بينهم وبين الحكومة ، فاراد الخديو بهذه الخطبة
أن يدخل الطمأنينة الى نفوسهم ، ويدعوهم إلى الثقة بمقاصد الحكومة ، ولكن
لحوادث جاءت على خلاف ما كان يظن ويتوقع

مطالب العراقيين

بعد واقعة قصر النيل

لم يطمئن عراقي وصحبه على مركزهم وعلى حياتهم بعد واقعة قصر النيل ، فبالرغم
من عزل عثمان باشا رفق ، وتعيين وزير حرية يعطف عليهم ويؤيدهم ، فانهم كانوا
يخشون على حياتهم أن تمتد اليها يد الاغتيال انتقاما مما فعلوا ، وأقاموا لهم حرساً من
المخلصين لاشخاصهم ، وزادوا من عدد الخفراء لحراسة منازلهم ليلاً ، واختاروا ضباطا
من خاصة أوليائهم لنقل المراسلات السرية بينهم ، وصاروا إذا انتقلوا من مراكز
ألاياتهم إلى بيوتهم اصطحب كل منهم حرساً من العساكر المسلحين للمحافظة على

حياتهم يلزمونهم حتى يعودوا الى مراكزهم ، وأكثروا من الاجتماعات السرية ، يعقدونها ليلاً في منزل عرابي ، ويدعون اليها من يثقون باخلاصهم من الضباط للتشاور فيما يفعلون ، وتنفيذ ما يستقر عليه رأيهم ، وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن تقديم عريضة من جميع الأليات بالمطالب الآتية :

أولاً — صرف نقود بدل التعيينات التي تؤخذ من مخازن الجهادية وتباع للأليات ، وذلك حفظاً لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة التي كانت فاشية في المأمورين ورؤسائهم ، وخصوصاً في صنف المسلي (السمن) ، فانه كان يصرف للأليات من الشحم الذي يصنع في تريستا ، ويأتي في براميل باسم مسلي وكان كرهه الطعم والرائحة لا يصلح للطعام ، ولكن لم يكن أحد ليحسر على المجاهرة بالحقيقة ، لما للتجار المتعهدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء .

ثانياً — عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر في مدة الاجازات التي تعطى لهم إذا لم تتجاوز ثلاثين يوماً ، وإذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط

ثالثاً — أن يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الاجرة في السكك الحديدية

رابعاً — ابطال ورشة التهوية لما فيها من التلاعب والغبن الفاحش وصرف أثمان الملابس نقداً لشترى من الخارج بمعرفة الأليات ،

خامساً — عدم جواز الترقى العسكرية ما لم يسن لذلك قانون خاص يجرى العمل على مقتضاه .

سادساً — زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع أسعار الحاجات عن قيمتها من منذ ثمانين سنة أي حين انشاء العسكرية وترتيب تلك المرتبات الدنيئة .

سابعاً — سن قانون يشمل حالات الترقى والتقاعد والمكافآت والاجازات وتسوية معاش الاستيداع .

ثامناً — ارجاع احمد بك عبد الغفار قائم مقام السوارى الذي فصله عثمان باشا رفقى من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يوجب ذلك (١)

اجابة معظم هذه الطلبات

أجابت الحكومة معظم هذه الطلبات ، فعينت وزارة الحربية باصلاح ما كل الجيش ، وصار يطبخ لهم في معظم الوجبات اللحم وأنواع الخضر والارز باللبن والخلوى ، بدلا من العدس والبقول الذين كانوا طعامهم الدائم ، وصار يعطى للجنود السودانية شراب البوظة المصنوعة من الشعير كما لو ف عادتهم ، وتصرف لاولادهم ونسائهم جرايات زيادة عن جرايات الجند .

وعرض محمود سامى باشا البارودى على مجلس الوزراء وجوب سن القوانين اللازمة لاصلاح حالة الجند ، وزيادة رواتب الضباط والعساكر ، وتعديل النظم والقوانين العسكرية كافة ، فوافق مجلس الوزراء على اقتراح وزير الحربية ورأى البدء بزيادة رواتب الضباط والجنود ، وتأليف لجنة للنظر فيما يجب اجراؤه من التعديلات والاصلاحات فى النظم والقوانين العسكرية ، ورفع رياض باشا الى الخديو فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ تقريراً بذلك (١) أشار فيه الى طلب نظر الجهادية زيادة رواتب الضباط والجند ثم قال : « قد تراءى للمجلس ان زيادة المرتبات التى يلمسها تستوجب ضرورة تقليل باقى مصروفات العسكرية برية وبحرية ، ويرى أيضاً لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح أحد عشر ألفاً من صف ضباط ونفر (٢) وانه ينبغى أن يتحد كل من ناظر المالية والجهادية فى البحث عما إذا كان يحتمل الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصالح إدارة نظارة الجهادية والبحرية ، هذا ولم يبين ناظر الجهادية لزوم تحسين حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط بل بالنظر للترقى أيضاً ، فانه قد ترقى فى الواقع ونفس الامر فى مدة السنوات الاخيرة من حكم حضرة

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) كذا فى الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١ ، وفى مذكرات عرابى (من صنف ضباط ونفر) ولعله خطأ فى النقل لأن عبارة الوقائع ادق واضبط وتوافق أيضا النص الوارد فى (مجموعة الاوامر العالية) سنة ١٨٨١ ص ٧٣

اسماعيل باشا عدد وافر من الضباط ، واثبتني على ذلك انه قد صار عدد الضباط المستودعين أكثر من عدد الضباط الذين في الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوازم المصلحة ، ففضلاً عن استخدام كثير من الضباط في المصالح الملكية مازال موجوداً الآن ١٠٤٥ ضابطاً في حالة الاستيداع ، فيلزم إزالة هذه الحالة ، وينبغي أيضاً وضع قواعد صريحة لربط الشروط التي بموجبها يسوغ ترقية أى ضابط إلى رتبة أعلى من رتبته ، غير أنه لا يمكن النظر والبحث بوجه مفيد في الطرق والتدابير المقتضى اتخاذها لأجل الوصول إلى الغاية المقصودة إلا بواسطة قومسيون يتركب من أشخاص تكون لهم أهلية خصوصية في مثل هذه المواد « (١)

زيادة رواتب الضباط والجنود

وبناء على هذا التقرير صدر مرسوم بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ (٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ هـ) يقضى الاول بزيادة رواتب الضباط والجنود على النحو الآتى :

المرتب القديم	المرتب الجديد
شهرياً	ح
٧٥٠٠	٨٠٠٠ فريق
٦٠٠٠	٦٥٠٠ لواء
٤٠٠٠	٥٠٠٠ أمير الالى
٢٥٠٠	٣٥٠٠ قائم مقام
٢٠٠٠	٢٥٠٠ بكباشى
١٢٠٠	١٥٠٠ صاغ قول أغاسى
٥٠٠	٩٥٠ يوزباشى
٤٠٠	٧٥٠ ملازم أول
٣٥٠	٦٠٠ ملازم ثان

المرتب القديم	المرتب الجديد	
شهر يا	ص	
١٣٠	٢٥٠	صولقول أغاسى
٥٠	٨٠	باشجاویش
٤٠	٦٥	بلواک أمين
٣٠	٥٥	شاویش
٣٠	٤٠	اونباشى
١٩ ١٠	٣٠	نفر (١١)

تأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية

ويقضى المرسوم الآخر بتأليف اللجنة (قومسيون) برئاسة وزير الحرية والبحرية للنظر والبحث فى القوانين والنظم العسكرية المعمول بها وقتئذ ، وادخال كل ما ترى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها وما ينبغى اجراؤه من الاصلاح فى المدارس الحربية واعداد مشروع قانون بشروط الدخول فى سلك الضباط وتعيينهم وترقيتهم واستيداعهم ورقهم وتقاعدهم ، وتسوية حالة الضباط المحالين إلى الاستيداع .

ألفت هذه اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم : حسن أفلاطون باشا . الجنرال استون باشا Stone Pcha . الجنرال جولدميث Gold Smist . محمد مرعشلى باشا . راشد حسنى باشا . اسماعيل كامل باشا . الجنرال لارمى باشا Larmée . دى بلوتش باشا De Plotz . خالد باشا . محمد رضا باشا . محمد كامل باشا . دى برناردى بك De Bernardi . محمد شوقى بك . احمد عرابى بك . حسن مظهر بك . محمد خلوصى بك . عبدالرحمن بك سليم . سليمان يسرى بك . فرهاد بك . محمد نسيم بك .

فأخذت اللجنة توالى الاجتماع لاعداد القوانين العسكرية الجديدة، وهى القوانين التى صدرت فى عهد وزارة شريف باشا كما سيجىء بيانه .

احتفال وزير الحربية

بزيادة رواتب الضباط

اقام محمود سامى باشا البارودى بعد صدور هذين المرسومين حفلة فى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) بقصر النيل ابتهاجا بزيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة اصلاح النظم العسكرية ، وكأنا أراد أن يعلن أول ثمرة لتقلده وزارة الحربية ليكسب ثقة الضباط والجند ، ويزداد بهم نفوذا وسلطانا .

استكملت هذه الحفلة مظاهر الروثق والفخامة ، اذ أعد فيها البارودى مأدبة فاخرة دعا اليها الوزراء وعلى رأسهم رياض باشا ، ثم المراقبين الاوروبيين وضباط الجيش ، ولما تكامل جمعهم جلسوا إلى موائد الطعام ، فتناولوا المأكـل الفاخرة .

خطبة محمود سامى باشا البارودى

ثم قام محمود سامى باشا البارودى وألقى خطبة نوه فيها بفضل الحكومة وأعرب عن فضل الخديو فيما تقرر من الاصلاحات ، ودعا الضباط إلى الخضوع لاوامر الحضرة الخديوية ، ولعله اراد بهذه الخطبة أن يزيل من الازهان تأثير التمرد الذى وقع من الجيش يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وهالك نص الخطبة :

« هذه ليلة أنس دعتنا إلى الاجتماع فيها دواعى المحبة والائتلاف ، تذكارا لما أثر الحكومة الخديوية الجليلة التى وجهت عزمها إلى اصلاح احوال الاهالى جميعا ، وتعميم العدل فيهم وايصال كل إلى ما يستحق ، وقد رأينا فى هذا الزمن القليل من عهد ما استلم خديويتنا المعظم زمام الحكومة تغييرا مبهما إذ تبدل فيه العسر باليسر ، والظلم بالعدل ، والنقم بالنعم ، وتقدمت فيه البلاد إلى نجاحها تقدما سريعا ، وما ذلك الا من حسن مقاصد هذا الجناب وطهارة سجايه ، خصوصا وانه اصطفى لمساعدته

على مقاصده الجليلة رجلا غيوراً على المهمة زكى النفس ، وهو حضرة دولتورايض باشا ، فلم يأل جهداً في العمل ، ولم يقصر في تدليل المصاعب باتحاده مع حضرات رفقاءه الكرام حتى وصلنا إلى هذه الغاية التي لا ينكر أحد حسناتها ، ولا ريب في أن هذه نعم يجب علينا استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها ، ولن يكون ذلك إلا إذا قرناها بالشكر عليها ، فقد قالوا : الشكر سياج النعم ، وحقيقة الشكر أن يكون جميعنا مخلصاً للحكومة في خدمته قائماً بواجباته لها ، معضداً لجميع مقاصدها ، خاضعاً لأوامر الحضرة الخديوية التي هي السبب في هذا الخير العظيم ، وعلى ذلك لا بد أن نتأدى جميعاً : فليحي الجناب الخديوي أطال الله بقاءه .

خطبة رياض باشا

ثم قام بعده رياض باشا وأرتجل خطاباً وجهه إلى الضباط ، هذا نصه :
« هذه ليلة سرور ، تبجل فيها روح الصدق والاخلاص ، واجتمعت فيها القلوب على قصد أداء الشكر للجناب الخديوي ، غير أن تذكر محامده وما أثره الجليلة يجعل للشكر موضعاً يقع موقع الفرض الشرعي .

« أن محسنات العدل ووجوه الإصلاح التي امتازت بها مدة حكم الجناب الخديوي في هذه الاوطان أمر معلوم ، يعد تعدادها من قبيل تحصيل حاصل ، وأنتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم ، فلا حاجة إلى بسط الكلام فيه ، ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن ما بين الحالة الحاضرة وما قبلها بستين يظهر له الفرق الجلي والبول التام ما بين الحالتين ، وإن ضباط العسكرية وهم من أشرف أعضاء الحكومة ، ممن شملتهم هذه المحسنات وعمتهم فوائد الإصلاح ، ومن أهم وجوهه التي شهدناها في عصر الخديوي الجليل تقرير الأمن على الأرواح والأموال ، وحفظ الحقوق الشرعية وإداؤها لأربابها ، ويلزم لدوام ذلك ثبوت الطمأنينة ورسوخ قاعدة الراحة العمومية ، ومدار ذلك وأساسه انتظام حال العسكرية .

« وقد رأيتم من أنفسكم أن حقوقكم وصلت إليكم ، وأنتم روح الضبط والربط ،

وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذة ، فاذ بدأكم الحاكم بحسن الالتفات ونظر اليكم بعين
الرأفة والرحمة ، فعليكم وجوباً كما أخذتم مالكم ، أن تؤدوا ما عليكم ، وهو طاعة
ولى الامر الذى هو السبب الاعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا ، بل هو الذى
أنعش فى هذا الوطن روح الحياة بعد أن أشرف على الموت والدمار ، فعليكم أن
تكونوا دائماً على قدم الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على اوامره ونواميسه
العادلة ، وعلينا جميعاً أن نبتهل إلى الله تعالى بدوام بقاءه وتأيد عزه وأن ينادى
لسان الصدق منا : فليعش الجناب الخديوى . (١)

خطبة عرابى بك

وبعد أن جلس رياض باشا قام احمد عرابى بك (باشا) وأجاب بتحقيق ما
قاله وزير الحرية ورئيس الوزراء .

لم ترد خطبة عرابى بنصها فى الوقائع المصرية ، ولا فى مذكرات عرابى ، وخلاستها
كما جاءت فى كتاب (مصر للمصريين) انه بين ما وصلت اليه الحكومة فى ذلك
العهد من التقدم ، ناسبا جميع ذلك إلى همة الجناب الخديوى واستقامة وزرائه وغيرتهم
على المصالح ، ثم قال اننا على الدوام مطيعون لاوامره السامية ، ونحن آلة المنفذة
الحاضرة بين يديه يديرها كيف يشاء ، وفى أى وقت أراد ، واننا بلسان واحد
نسأل الله تعالى أن يحفظه لنا ويطول بقاءه ويعززه برجال حكومته ويمنع البلاد بحكامه
العادلة آمين . (٢)

ويقول عرابى باشا فى مذكراته انه قال « اننا لا نريد إلا الاصلاح واقامة
العدل على قاعدة الحرية والاخاء والمساواة ، وذلك لا يتم إلا بانشاء مجلس النواب
وايجاده فعلاً ، ونحن مطيعون للحكومة ، بل نحن الآلة المنفذة لاوامرها العادلة

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) مصر للمصريين ج ٤ ص ١٠٥

وكلنا بلسان واحد نسأل الله سبحانه وتعالى ان يحفظ الحضرة الخديوية ، ويوفق رجال حكومته الكرام لاصلاح البلاد واسعاد العباد « (١)

مظاهر الخلاف وبوادى الشقاق

بين الحكومة والضباط

إلى هنا سارت الأمور سيرا حسنا ، واطمأن ضباط الجيش إلى حسن مقاصد الحكومة ، وهدأت الافكار بعض الهدوء ، ولكن الخديو وحاشيته لم يكونوا في خاصة أنفسهم راضين عن النفوذ الذى ناله الحزب العسكرى بعد حادثة قصر النيل ، ولم يكن عفوا الخديو عن زعماء الحركة الا عملا ظاهرا ، إذ دلت الحوادث والملابسات على انه كان يبغى تهيئة الوسائل لقمع الحركة والانتقام من مدبريها ، وزاد في هذه الحالة النفسية ما كان يسمعه من حاشيته والمقرين اليه (ومعظمهم من الشراكسة) من عبارات التحقير للضباط « الفلاحين » ، والتهوين من أمرهم ، وتحريضه على الايقاع بهم ، واستعادة هيئته ونفوذه . وكان من أخص صفات توفيق باشا التردد والضعف وسرعة الانقياد لمن يقع تحت تأثيرهم

وكان زعماء الحركة من العراقيين (٢) أنفسهم شاعرين بالقلق على مصيرهم ، بل على حياتهم وأرواحهم ، عالين بأن الخديو لم يعف عنهم ، ولم يجب طلباتهم في واقعة قصر النيل الا مضطرا تحت ضغط الجيش الذى جاء ميدان عابدين مهددا متوعدا ، وانه لا ينى بعمل لاسترداد سلطته ونفوذه ، فبقى الفريقان يسي كل منهما الظن بالآخر ويأخذ حذره منه ، وتعددت الحوادث التى باعدت بينهما وزادت هوة الخلاف والعداء اتساعا

(١) مذكرات عرابى ص ١٧٦

(٢) كلمة العراقيين ترادف كلمة الحزب العسكرى لان الحزب العسكرى كان

يتألف من عرابى وأنصاره ومعظمهم من الضباط

حادثة الاى طره

فمن ذلك انه حدث في أوائل شهر مارس سنة ١٨٨١ أن أخذ بعض ضباط الصف في الألاى السودانى (الاى طره) يكتبون عريضة الى الخديو ، مضمونها انهم كانوا يجهلون الغرض الذى يرمى اليه رؤساؤهم الضباط من حركة أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وأنهم لا يرغبون فيهم ولا يريدون البقاء تحت قيادتهم ، وأنه إذ نقل أى واحد منهم الى أية جهة فلا يعارضون أمرا من الاوامر التى تصدر بذلك ، وكانت العريضة مكتوبة بعبارات تدل على روح الولاء للخديو ، والالتقاض على الثورة ، والتماس العفو عن اشتراكهم فى واقعة قصر النيل ، وبلغ عدد الموقعين عليها تسعة من صف الضباط منهم باشجاويش شركسى والباقون من السودانين .

وفىما كانت هذه العريضة تختم علم بها ضباط الألاى ، فبادروا الى ضبطها ، وأمر عبد العال بك حلى قومندان الألاى بالقبض على الموقعين عليها واجراء تحقيق لمعرفة الموعزين بها ، وانتهى التحقيق بكتابة عبد العال بك حلى تقريراً نسب فيه الى الباشجاويش الشركسى تحريض السودانين على كتابة العريضة ، وانه لم يفعل ذلك الا بإيعاز من يوسف كمال باشا ناظر الدائرة الخديوية (الخاصة) وأن المحرض ذهب بهم اليه ففتح كلا منهم ثمانية جنميات ، وشجعهم على الاستمرار فى خطتهم ، وطلب عبد العال بك فى تقريره عزل يوسف كمال باشا من منصبه ، وسجن الباشجاويش الشركسى مدة ستة شهور ، عقاباً له على تديره هذه المكيدة ، مع العفو عن صف الضباط السودانين لسلامة نيتهم ، فكان ما أراد ، وأجيب الى طلبه ، فسجن الباشجاويش ، وأصدر الخديو أمراً بفصل يوسف كمال باشا من نظارة الدائرة الخاصة (١)

ويقول محمود باشا سامى البارودى ان فحوى شكاية عبد العال حلى من يوسف اشا كمال انه كان يقصد عمل عصبة فى الألاى لقتل عبد العال وبعض الضباط ، وقد

قدمت اليه هذه الشكوى فابلغها في الحال الى رياض باشا وتوجها معاً الى الخديو وتداولوا بينهما في شأنها فاستصوب الخديو فصل يوسف كمال اخذاً للفتنة^(١) ، ويقول الميسو مونج Mongc الذي كان قائماً بأعمال قنصل فرنسا العام بمصر وقتئذ في رسالته عن هذه الحادثة إن كبار الضباط شكوا إلى رياض باشا تدخل يوسف كمال باشا وما يفضي اليه من الاخلال بالنظام العسكري وإن رياض باشا ذهب من فوره الى الخديو وأصر على عزل يوسف باشا ، وإن كبار الضباط أصبحوا على ما يظهر مؤيدين للوزارة وقد أكد له رياض أن النظام عاد إلى نصابه وأن الثقة التامة قد توطدت بين الجيش والوزارة^(٢)

حادثة فرج بك الزيني

وثمة حادثة أخرى تتصل بالاولى ، ذلك أن ضابطاً سودانياً من المستودعين برتبة أميرالاي يسمى فرج بك الزيني كان يسكن عزبة مجاورة لمركز الالاي طره . وكان بعض صف ضباط هذا الالاي وعساكره يزورونه ويختافون اليه ، فلما علم بذلك عبد العال بك حلمي ارتأب في أمر هذه الزيارات ، وظن أن فرج بك هذا ربما يكون عاملاً على ايقاع النفرة بين صف الضباط وميرالايهم (عبد العال) ، فأصدر أوامره بعدم ذهاب أحد اليه ، ولم يكتف بذلك بل أمر بالقاء القبض عليه ، فاعتقل واودع السجن ، وكتب عبد العال في شأنه تقريراً الى وزارة الحرية يتهمه فيه بتحريض الجنود على العصيان والخروج عليه وعلى الضباط ، ويطلب محاكمته . وكان هذا التقرير كافياً لادانته ، فحوكم أمام مجلس عسكري ، وصدر عليه الحكم بالنفي الى السودان .

وهنا يقول عرابي: « ان دسياسة فرج بك الزيني كانت أيضاً من يوسف كمال

(١) محضر استجواب البارودي — مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٩

(٢) رسالة الميسو مونج وزير خارجية فرنسا في ٢١ مارس سنة ١٨٨١ — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١١

باشا ، وان الخديو أراد أن يعرضه عما فاته في مصر من رعايته ، فلما نفى الى السودان أرسل الى رؤوف باشا حاكم دار السودان وقتئذ ليلحقه بخدمة الحكومة السودانية ومنحه رتبة لواء ، فصار يعرف بفرج باشا الزيني (١) ، وهو الذي صار له شأن في حوادث الثورة المهدية وقتله الثوار سنة ١٨٨٥ .

حادثة التسعة عشر ضابطاً

هم من ضباط الأتالي السوداني وعلى رأسهم يوزباشى يسمى (سليم صائب) ، لم يكونوا راضين عن الحركة التي قام بها عرابي في الجيش ، فقدموا عريضة الى وزارة الحربية ضد عرابي وعبد العال حتى يعلنون فيها استنكارهم لتظاهر الجنود وخروجهم على النظام ، ويطلبون نقلهم من ألايهم ، ونسبوا الى عرابي في تقريرهم انه يحرضهم على تقديم عريضة للخديو بطلب اسقاط وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس النواب . فلما تقدمت هذه العريضة الى وزارة الحربية أصدر محمود باشا سامي البارودي أمراً بتشكيل لجنة للتحقيق . وكانت اللجنة متشعبة بروح العرايين إذ كان احمد عرابي واحمد عبد الغفار بين أعضائها ، فسألت الضباط المذكورين عن عريضتهم فأيدوها ، وبذلك لهم النصائح بالعدول عنها فلم يمتثلوا وأصروا عليها ، وزادوا على ما جاء بها أن في الأتالي عدة اختلاسات ثابتة في دفتاره ومراسلاته . عورضت حركة الضباط المذكورين بحركة أخرى أحبطتها ، وذلك انه تقدمت الى وزارة الحربية تقارير من بقية ضباط الأتالي بطلب محاكمة مقدمي العريضة على أمور ذكروها في تلك التقارير ، فحوكموا وحكم عليهم بالفصل من الأتالي واحالتهم الى الاستيداع

ابعاد الضباط غير الموالين للحركة من الجيش

وسعى عرابي وصحبه من ناحيتهم الى ابعاد الضباط غير الموالين لهم من مراكزهم ، وكان أكثرهم هدفاً للاضطهاد البكباشى النقي افندى يوسف الذى يرجع

اليه السبب في تخلف الألى العباسية عن اللحاق بالجيش في ساحة عابدين يوم واقعة قصر النيل ، فقد صار موضع السخط والزراية من بقية ضباط الألى ، ولم تعد أوامره محترمة ، وصار مركزه حرجا امام مرءوسيه ، الى ان اجتمعوا به يوما وطلبوا اليه في صراحة تقديم استقالته من خدمة الألى ، لانهم لا يرغبون في بقاءه ، فاعترضهم يوزباشى يدعى خليل افندى على ودافع عنه دفاعا شديدا ، فانتهره الضباط وأوسعوه تعنيفا وسباً ، ووصل نبأ الحادثة الى عرابى ، فاستدعى البكباشى وأمره بالاستعفاء من الألى ، فقدم استعفاءه وأحيل الى الاستيداع ، وأمر عرابى بسجن اليوزباشى خليل افندى على ، فسجن وأحيل الى الاستيداع أيضا ، وأوعز عرابى الى ضباط الألى القلعة بتقديم عريضة للوزارة بطلب عزل قائدهم محمد بك صدق بحجة أنه مشغل بالتفريق بينهم ، فعزل وعين بدله الامير الاى ابراهيم بك حيدر ، وكذلك فعل بقائد الآى الطوبخية ، حسين بك حسنى الترك ، فقد طلب ضباطه عزله فاجيب طلبهم ، فعزل وعين بدله المير الاى اسماعيل بك صبرى .

طلب زيادة عدد الجيش وانشاء مجلس نواب

وطلب الضباط زيادة عدد الجيش العامل وابلغوه الى ١٨٠٠٠ مقاتل ، وانشاء حصون جديدة ، وقدموا عرائض بذلك ، كما طلبوا فيها انشاء مجلس نيابى تكون الوزارة مسئولة امامه مع تخويله حق تقرير الميزانية . (١)

الامتناع عن الذهاب الى السودان

على أن عرابى وشيعته قد بالغوا فى الاستهانة بكل أمر تصدره الحكومة ، حتى عرضوا فى بعض المواطن مصالح البلاد للخطر ، فمن ذلك ان الحكومة فى عهد وزارة شريف باشا الثالثة أرادت ارسال ألى طره (الالى السودانى) الى السودان لتعزيز قوات الجيش المصرى ، وكانت الحاجة تدعو الى ذلك إذ كانت دعوة المهدي قد

(١) رسالة المسيو مونج Monge القائم بأعمال قنصل فرنسا العام فى مصر الى وزير خارجية فرنسا فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨١ — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة

أخذت في الظهور وبدأ المهدي يتحدى سلطة الحكومة في السودان ، ولكن عرابي وصحبه اعتقدوا ان الغرض من ارسال ألاى طره إلى السودان تفريق الجماعة العسكرية وإضعافها ، قال عرابي في هذا الصدد ان القوة التي كانت موجودة في جهات السودان كانت تكفى لحفظ النظام فيها ، وانه لم يكن ثمة سبب يدعو إلى تعزيزها بالألاى السودانى (١) ، وهذا جهل وخطأ في التقدير ، يرجع إلى أن عرابي لم يكن يعنى كثيرا بمسألة السودان ، ولا يقدر مبلغ حاجة مصر إلى ارتباطها ، بل كل ما يسترعى نظره من شأن السودان أنه منفي للمغضوب عليهم من الحكومة ، وهذه ناحية ضعف كبيرة في سياسته كما أن عليه جزءا كبيرا من تبعة استفحال ثورة المهدي وما أعقبها من الكوارث ، لان المهدي ما كان ليتغلب على قوات الحكومة لولا عجزها عن امداد الجيش المصرى بسبب ارتباك أحوالها وتسلط العرايين عليها ، ومن أخطائهم التي لا تغفر انهم حالوا دون امداد الجيش المصرى هناك خوفاً على وحدتهم أن تضعف ، على أن هذه الوحدة لم تلبث أن تفككت ، فلا هم أدوا واجبهم نحو السودان ، ولا هم قاموا به نحو مصر .

الامتناع عن العمل في حفر الرياح

ويقول عرابي ان الحكومة أرادت استخدام جنود الالايات في حفر الرياح التوفيقى الذى كان مزماً انشاؤه على أن تزيد مرتبات الضباط والجنود الذين ستخدمهم في هذا العمل ، ولكنه رأى في ذلك دسيسة يراد منها تسليم سلاح الجنود وإيداعه مخازن الحربية ، فرفضوا العمل في الرياح ، وحجتهم أن هذا ليس من شؤون العسكرية ، وأن الحكومة تستطيع ان تشهر حفر الرياح بالمناقصة بين المقاولين .

حادثة مقتل الجندي بالاسكندرية

هى حادثة هامة كان لها أثر كبير في تطور الحوادث ، وبيانها أن الخديو كان يقضى صيف سنة ١٨٨١ بالاسكندرية ، وقد حدث في ٢٥ يولييه أن عربة لاحد تجار الثغر

(١) مذكرات عرابي ص ٢٢٣

يقودها سائق اوروبي كانت تسير في الشارع المؤدى إلى سراى رأس التين، فصدمت جندياً من فرقة المدفعية (الطوبجية) وأصابته إصابة قاتلة ، نقل على أثرها إلى المستشفى وتوفي هناك ، وكان الخديو وقتئذ بالسراى ، فارتأى رفاق القتيلى أن يحملوه إليها ، ويلتمسوا من الخديو الاهتمام بمعاقبة الجانى ، وكان هذا العمل بالغاً فى الخروج على النظام ، لأن مثل هذه الحادثة لا ترفع إلى الخديو ، وليس من اللائق بمقامه أن يذهب الجنود إلى قصره حاملين القتيلى يعرضونه عليه ، ويطلبون منه معاقبة الجانى ، اذ أن السراى الخديوية ليست مخفر بوليس تحمل اليه جثث القتلى . وقد دخل الجند السراى فى جلبه وضجة ، وصاحوا طالبين معاقبة الجانى ، فغضب الخديو من الجند ، وأمر بطردهم ، فانصرفوا ، وبعد أيام صدر الامر بتشكيل مجلس عسكرى لمحاكمتهم ، فحُكِّموا وصدرت عليهم أحكام بالغة منتهى القسوة ، فقد حكم على الجندي الذى دعا رفاقه إلى حمل القتيلى إلى السراى بالاشغال الشاقة المؤبدة . وحكم على رفاقه وهم ثمانية بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبأن يقضوا مدة العقوبة بليان الخرطوم ، ثم يكونوا بعد ذلك من أفراد الجيش بالاقطار السودانية . وأقر الخديو الحكم ونفذ فى المحكوم عليهم ، وسيقوا إلى السويس ومنها إلى سواكن ثم إلى الخرطوم

كان لهذا الحكم الشديد وقع اليم فى النفوس ، وكتب عبد العال بك حلمى تقريراً الى وزير الخريية (البارودى) يشكو فيه من قسوته ، وذكر بعض الحوادث التى تجرى فى أليه ، والدسائس التى لا تنقطع ، وقارن بين قسوة الحكم فى هذه الحادثة وانفاذه ، وبين ما عومل به التسعة عشر ضابطاً الذين خرجوا عن الطاعة واكتفى بحالتهم الى الاستيداع .

استقالة البارودى

وتعيين داود باشا يكن وزيراً للحربية

رفع وزير الحربية هذا التقرير إلى الخديو ، فاستاء من ذلك وعده تطاولاً على مقامه



داود باشا يكن

وزير الحرية في أواخر عهد وزارة رياض باشا

و غضب على البارودى ، واعتزم اقصاءه عن وزارة الحرية ، واستدعى الوزراء بالتغراف من القاهرة ، فوفدوا إلى الاسكندرية واجتمعوا بالخديو فى سراى رأس التين ، وتداولوا فى حادثة الجندى القتيلى ، وما فعل رفاقه ، وقرر الخديو ان يقاء البارودى فى وزارة الحرية هو منشأ هذه الفوضى ، ولا سبيل الى إعادة النظام الا بعزله ، فلم ير البارودى بدا من أن يقدم استقالته ، فقبلت فى الحال ، وعين الخديو صهره داود باشا يكن بدله ، ثم أعقب ذلك صدور أمر آخر بعزل أحمد باشا الدرهملى محافظ العاصمة ، لما كان معروفا عنه من مشايعة الحركة الثورية ، وتعيين عبدالقادر باشا حلمى مكانه ، وكان مكروها من العربيين (١) .

(١) هو عبدالقادر باشا حلمى الذى صار فيما بعد حكامدارا للسودان وأبلى البلاء الحسن فى تثبيت سلطة الحكومة المصرية وقمع ثورة المهدي ، وأقصته السياسة الانجليزية عن منصبه فى أوائل عهد الاحتلال

قابل عرابي وصحبه هذا التغيير بالانزعاج والتبرم ، وتوجسوا خيفة من عواقب
ابعاد البارودي الذي كانوا يطمثون اليه ، ويركنون الى اخلاصه ، وتوقعوا شراً
مستطيراً من تعيين صهر الخديو على رأس الوزارة التي تملك ناصية الجيش ، (١) على
أنهم كتموا شعورهم ، وأخذوا يتدبرون ما يجب عليهم عمله للمحافظة على حياتهم بعد
هذا التغيير ، وذهبوا الى داود باشا في ديوان الجهادية ، يهتئونه بمنصبه الجديد ،
وطلبوا اليه أن يجعل فاتحة أعماله اصدار قوانين الاصلاحات العسكرية التي وضعها
اللجنة ، فوعدهم بذلك ، ولكنه لم يلبث أن أصدر منشوراً أبلغه جميع الأليات نهى
فيه الضباط عن اجتماعهم في المنازل أو في أحياء المدينة ، ونبه على عدم ترك مراكز
الأليات ليلاً أو نهاراً ، وأنذرهم بأنه إذا وجد اثنان منهم أو أكثر مجتمعين معاً
في المدينة فسيجرى ضبطهم بيد رجال الضبطية واعتقلهم ، وأن كل من تكلم منهم
مع آخر في الامور السياسية يسجن بالقلعة ، وشدد على الضباط في اتباع هذه الأوامر
وأخذ يراقب تنفيذها ، فيذهب بنفسه ليلاً الى مراكز الأليات ليتحقق من تنفيذ
أوامره ، وبث عبد القادر باشا حلى محافظ العاصمة الجديد العيون والجواسيس على
منازل رؤساء الحزب العسكري ، وخاصة عرابي وعبد العال وأحمد بك عبد الغفار ،
لمنع اجتماعاتهم ، فارتاعوا من ذلك ولزموا الألياتهم .

كان الغرض من صدور هذه الاوامر تفريق اجتماعات الضباط ، اذ كانت
هذه الاجتماعات الوسيلة العملية لتبادلهم الآراء والافكار ، وتعاهدهم على
التضامن واتحاد الكلمة واتفاقهم على الخطط التي يتبعونها لحفظ كياناتهم وتحقيق
مطالبهم ، فداود باشا يكن قد حقق بهذه الاوامر المخاوف التي ساورت عرابي وصحبه
من تعيينه وزيراً للحربية بدلا من البارودي ، قال عرابي في هذا الصدد « ولما كانت
تلك الاوامر مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكري فقد ردت اليه من

(١) يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام بمصر في رسالته الى وزير
خارجية فرنسا عن تعيين داود باشا وزيراً للحربية انه يمثل الخديو مغنوياً —
الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ٢١

طرف أمراء الأليات » ، ومعنى ذلك أنهم أصرروا على تقضها وعدم العمل بها ، وكان هذا منتظراً ، لانه لا يكفي أن يصدر وزير الحرية مثل هذه الأوامر لتكون موضع الاحترام والتنفيذ ، بل يجب أن يكون للحكومة من الهيبة والقوة ما يكفل تنفيذها ، والواقع أنه منذ الساعة التي هجم فيها الجنود على قصر النيل في أول فبراير سنة ١٨٨١ واطلقو سراح عرابي وصحبه وأخرجوهم من السجن واكرهوا عثمان باشا رفيق على الحرب ، ثم اكرهوا الخديو بعد ذلك على عزله من منصبه ، من هذا اليوم سقطت هيبة الحكومة ، فلم يعد في استطاعتها أن تأخذ الجيش بالقوة ، لأن قوتها لم يكن قوامها إلا ذلك الجيش نفسه ، فلما خرج زمامه من يدها أصبحت عديمة الحول والقوة ، ولم يكن خافيا ان الجيش بضباطه وجنوده قد صار الى جانب عرابي ، فان الدعوة التي قام بها وهي تخويل الضباط الوطنيين حقوقهم ومساواتهم بالعنصر الشرکى هي دعوة محببة الى نفوس الجند والضباط ، وانتصاره الاول في واقعة قصر النيل ، واكراهه الخديو على اجابة مطالبه الاولى ، قد زاد من نفوذه ، وجعل الضباط المترددین ينضمون اليه ، لأن انتصار الزعيم في خططه من أعظم العوامل في نجاح دعوته وتأييد الناس له والتفافهم حوله ، هذا فضلا عن أن ضباط الجيش وجنوده قد لمسوا ثمار الحركة التي قام بها عرابي ، فان أول ما عمله محمود سامي باشا البارودي حين تولى وزارة الحرية زيادة رواتب الضباط والجند ، فمثل هذا العمل من شأنه أن يزيد الجيش التفافا حول عرابي ، أضف الى ذلك أن معسكر الحكومة كان منقسما على على نفسه ، فالخديو لم يكن مخلصا للوزارة ، ولا لرياض باشا ، وكان ينقم منه انه لا يرجع اليه في كليات الامور وجزئياتها ، وكان يميل في خاصة نفسه الى أن يستبدل به وزيراً يخضع لأوامره ويكون آلة في يده ، ومن هنا جاء اتصاله بزعماء الضباط بواسطة على بك فهمي قائد الألاي الاول (الألى الحرس) ، فقد كان على فهمي موضع ثقة الخديو اذ كان متزوجاً من سيدة شرکسية ، فتظاهر الخديو وقتاً ما بالعطف على الضباط نكايه برياض ، وجعل من على بك فهمي واسطة في ابلاغ هذا العطف الى زعمائهم ، ولكن هذا العطف لم يصل إلى درجة الاتفاق على تدبير مظاهرة

٩ سبتمبر كما يقول جون نينيه (١) ، بل كان عطفاً غير محدد ولا مستقر ، يفضى به الخديو أحيانا حين كان يضيق صدره عن احتمال رياض في الوزارة ، ويقول عرابي توضيحاً لهذه الحالة النفسية ان رسالة الخديو له على لسان على فهمى مقصورة على هذه الكلمات : « أتم ثلاثة جنود وأنا رابعكم » (٢) وهذا ما جعل عرابي يعتقد يوم واقعة عايدين ان الخديو في جانب الضباط لرغبته في التخلص من رياض (٣) ، ولم يكن الخديو في تظاهره حيناً بالمعطف على حزمة الضباط بعيد النظر في العواقب ، بل كان محدود الفكر ، ضعيف الرأى . اذ لم يقدر ان يضعف مركز رياض باشا هو اضعاف لمركزه هو . ولم يكن خافياً على العراقيين ما صار اليه معسكر الحكومة من الضعف والاقسام ، ولذلك لم يترددوا حين رأوا الحكومة تتنكر لهم ان يعالونها بالثورة ، فقد روى عرابي في مذكراته ان مأمور الضبطية الجديد (المحافظ) أحاط منازل الزعماء بالعيون والجواسيس . وأخذ في تدبير المكائد لقتلهم غيلة ، ولم يكن هذا بعيد الاحتمال ، فان ما فعله الخديو اسماعيل في سماعيل باشا صديق المفتش وقتله غيلة لم يكن خافياً على أحد ، فذهب عرابي وصحبه الى اسماعيل راغب باشا « الذى عرف بحسن السياسة وكمال الاقتدار على تذليل المصاعب » كما يقول عرابي عنه : « ليستثيروا برأيه ، وعرضوا عليه الموقف من كل وجوهه : فسألهم عن مبلغ استعدادهم وعما يمكن أن يحشدوه من العساكر ، وعن مقدار الاسلحة والذخائر الموجودة في المخازن والأليات ، ثم أشار عليهم بارسال بلوك من العساكر لقتل الخديو ، وأظهر استعداداه لأن يقودهم بعد ذلك » بما أوتي من الحكمة واصالة الرأى .

هكذا ذكر عرابي تلك الرواية في مذكراته ص ٢٢٦ ، قال « فعلنا مبلغ حكمته واستعدنا بالله من شر رأيه ، لأننا لم نرد إلا الإصلاح بالتى هي أحسن ، ولأن ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا على خط مستقيم »

فمثل راغب باشا ، ولم يكن من المتهورين ، ولا من دعاة الثورة ، لا يمكن أن يبدو منه هذا الرأى غير المشروع الا اذا عرف مبلغ ما وصلت اليه الحكومة من الضعف والاحتلال

(١) في كتابه (عرابي باشا) ص ٤٠ (٢) و (٣) بلنت التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٥٠

الفصل الرابع أوج الثورة

واقعة عابدين - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

مقدمات الواقعة

لم يكن لواقعة قصر النيل أثرها في الجيش فحسب ، بل كان لها أثر بالغ في الأمة ، فجعلت لعرايى مكانة كبيرة في البلاد ، وأخذت الألسنة تلهج باسمه وتمتدح شجاعته واقدامه ، والواقع ان الحادثة في ذاتها وما تنطوى عليه من الجرأة على الحكومة وكسر شوكتها واطلاق سراح المسجونين وعزل وزير الحربية عثمان باشا رفقى الذى كان موضع سخط الضباط الوطنيين ، وتعيين وزير يعطف عليهم ويؤيدهم ، ثم لاصلاحات التى قام بها البارودى ، وأخصها زيادة رواتب الضباط والجند . كل هذه الاعمال جعلت من عرايى زعماء قوميا اتجهت اليه الانظار لتحقيق أمانى الشعب . ولم يكن الجيش يصدر عن افكار وعواطف يخالف افكار الجماهير . بل كان فى واقع الامر يمثل الامة فى افكارها ونفسياتها ، فهو أول شىء طبقة من صميم الأمة ، وضباطه وجنوده متصلون بها بروابط القرابة والدم . وكانوا يمثلون الامة من هذه الناحية ، ومن كونهم جاءوا من مختلف نواحي المديرىات . وكانت المظالم التى شكوا منها زعماء الجيش تشبه المظالم التى كانت البلاد تشكو منها ، ولم يكن الناس راضين عن الحكومة وسياستها ، بل كانوا يتبرمون بمظالم الحكم ويتقمون من الوزارة . استسلامها للنفوذ الاجنبى وخضوعها لاوامر القناصل ومحاباتها الموظفين الاجانب فى مصالح الحكومة وتمييزها اياهم بالرواتب الكبيرة والمزايا العديدة . فلا غرو ان اغتبط الناس بتحقيق مطالب الجيش ، وذاع فى البلاد اسم عرايى كمنقذ للأمة من المظالم ، ومحقق للأمال ، وقد لقي عرايى عطفاً وتأيداً من جميع الطبقات ، وفى مقدمتها العلماء

والاعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان ، وأخذ هو يبت أفكاره بينهم ليكونوا عدته
(وحزبه ، ويتأهب للقيام بحركة جريئة توطن نفوذه وسلطانه ، ويطمئن بها على حياته
وحياة صحبه الموالين له في الجيش ، وهي المطالبة بتأليف المجلس النيابي مع اسقاط
وزارة رياض باشا ، أو بعبارة أخرى احدث انقلاب في نظام الحكم ، واحلال حكم
الشورى محل الحكم الاستبدادى .

قال عرابي في مذكراته يصف استعداد هذه الحركة « ثم أخذت في نشر
افكارى بين علماء الامة وأعيانها وعمد البلاد ومشايخ العربان طالباً منهم مساعدتى
في حفظ الامن والراحة العمومية حتى تتفرغ للنظر في مصالح البلاد ، وتتوفر على
انتشالها من وهدة الاضمحلال وهاوية التلاشى التى سقطت فيها أو كادت بتفريط
الحكومة في حقوق الامة ، وبيعها كثيراً من الاراضى للاجانب مع تعيين كثير منهم
في ادارات الحكومة ومصالحها بالمرتبات الفادحة ، وسعيها في رفع الاحجار الطبيعية
الموجودة في بوغاز الاسكندرية ، وغير ذلك مما كان ينذر بأوخم العواقب ، ثم أبلت
لهم ان سكوتنا عن حفظ حقوقنا عجز وجبن فاضح ومشاركة للحكومة في التفريط
في وطننا العزيز ، وأفضيت اليهم بأننا قد اعتمدنا على البارئ سبحانه وتعالى فيما اعتزمناه
من منع كل ما من شأنه الاجحاف بحقوقهم ، وسبيل ذلك اسقاط الوزارة الحاضرة
التي لا تريد بالبلاد خيراً ، وتشكيل مجلس نواب يعهد اليه في الوصول بنا الى الحرية
المنشودة . وختمت المنشور بطلب مساعدة أبناء البلاد وتأيسدهم . وبناء على ذلك
وفدت علينا الوفود من جميع انحاء القطر ، وسلمتنا عرائض النيابة عنها ، وفوضت
الىنا العمل لما فيه سعادة البلاد وخلصها من براثن رجال الاستبداد ، معلنة تضامنها
معنا في كل ما تقوم به من أعمال الإصلاح وما ينتج عنها من النتائج » (١)
ولما اطمان عرابي الى أن الجيش في قبضة يده ، والامة تناصره ، شرع في

(١) مذكرات عرابي ص ٢٢٩ ، وجاء في كتاب مصر للمصريين ج ٤ ص ٩٠
ملخص النشرة التي أرسلها عرابي الى الاعيان في هذا الصدد وهي لا يخرج
عما ذكره عرابي في مذكراته

أحداث الانقلاب الذى كان يرجوه فى نظام الحكم ، أو بعبارة أخرى اخذ يتأهب لمتابعة الثورة التى بدأها يوم أول فبراير سنة ١٨٨١

وكانت الحكومة من ناحيتها تدفعه إلى الثورة دفعا ، بما بدا منها من الحركات العدائية التى قصدت منها تفريق شمل زعماء الجيش وضباطه تمهيدا للتنكيل بهم ، فهى أولا لم تصدر القوانين العسكرية الجديدة التى وضعتها لجنة الاصلاح المتقدم ذكرها ، وكان هذا إخلالا بوعدها فى تحسين حالة الضباط والجنود ، وبرهاناً على سوء مقاصدها نحو الجيش ، واشتدت هذه المقاصد ظهوراً من يوم عودة الخديو من مصيفه بالاسكندرية إلى العاصمة ، وكأنما كان مجيئه نذيراً بانفاذ خطة الحكومة فى القضاء على نفوذ الحزب العسكرى .

دبرت هذه الخطة فى الاسكندرية أثناء مصيف الخديو بها ، فقد خيل إليه انه استمال جنود ألى الحرس وضباطه ، وعلى رأسهم على بك فهمى ، وجعلهم عدته فى إنفاذ أوامره . واستمال إليه أيضاً قائد ألى الاسكندرية (حسين بك مظهر) ، فاعتزم نقل الألى المذكور إلى القاهرة ليكون له فى العاصمة أليان تحت طاعته .

لم يكد الخديو يصل إلى العاصمة حتى أخذ ينفذ خطته ، وقوامها تفريق وحدات الجيش ، ونقل الفرق الموالية للحزب العسكرى من العاصمة لى يستبدل بها فرقا أخرى موالية للخديو ، فأصدر داود باشا يكن وزير الحربية أمراً بأن ينقل الألى الثالث من المشاة (ألى القلعة) الذى كان يرأسه ابراهيم بك حيدر إلى الاسكندرية بدلا من ألى الاسكندرية (الألى الخامس) ، وأن يأتى هذا إلى القاهرة مكانه ، فلما علم ضباط الألى الثالث بهذا الأمر اضطربوا له وأوجسوا شراً من عواقبه ، وذهبت بهم الظنون والوساوس كل مذهب ، وخشوا أن يكون غرض الحكومة الانتقام منهم والتنكيل بهم . وكانت الظروف مؤيدة لظنونهم ، وسرت بينهم إشاعة ان فى نية الحكومة إغراقهم فى كوبرى كفر الزيات حين سفرهم بالقطار إلى الاسكندرية ، وعادت إلى أذهانهم حادثة إغراق الأمير احمد بشار فعت ابن ابراهيم

باشا في كفر الزيات في عهد سعيد باشا . (١)

واتفقت كلمة ضباط الألأى على رفض الاذعان لأمر وزير الحربية ، والامتناع عن مغادرة القلعة ، فلما جمع ابراهيم بك حيدر قائد الألأى ضباطه وتلا عليهم أمر الوزير أعلنوا جميعاً أنهم يرفضون الاذعان له ، فكتب إلى وزير الحربية يخبره بذلك ، واعتزم عرابي وصحبه تحريك الجيش والسير به إلى سراى عابدين في شكل مظاهرة عسكرية لاملأ إرادتهم على الخديو لكي يضعوا حداً للحالة القلقة التي وصلت إليها البلاد ، ولاحداث الانقلاب الذي أرادوه .

المظاهرة العسكرية في ميدان عابدين

اتفقت كلمة زعماء الضباط على إقامة المظاهرة العسكرية أمام سراى عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ووضعوا لها خطة محكمة ، وهي حضور جميع أليات الجيش المرابطة بالقاهرة إلى ميدان عابدين في أصيل ذلك اليوم لتقديم طلبات الأمة إلى الخديو ، وقوامها إسقاط الوزارة . وتأليف المجلس النيابي ، وزيادة عدد الجيش ، فخطب عرابي جميع أليات المشاة والفرسان والمدفعية الموجودة وقتئذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين في الساعة العاشرة (عربي) (٢) عصر يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٥ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) لعرض طلباتهم على الخديو ، وأرسل إلى وزير الحربية يباغته أن يخبر الخديو بأن جميع الأليات ستحضر إلى ساحة عابدين في الساعة المذكورة « لعرض طلبات عادلة تتعلق باصلاح البلاد وضمان مستقبلها » ،

(١) تتأخص هذه الحادثة في ان سعيد باشا أقام بالاسكندرية سنة ١٨٥٨ حفلة دعا إليها أمراء البيت الخديوي ، فلبوا الدعوة ومن بينهم الامير احمد باشا رفعت ، وفيما كان الاميران عبد الحليم واحمد رفعت عائدتين إلى القاهرة بقطار خاص مع حاشيتيهما سقطت العربدة التي تقلهما في النيل عند كوبرى كفر الزيات ، فغرق الأمير احمد رفعت ونجا الأمير عبد الحليم ، وكان لهذا الحادث ضجة كبيرة إذ ذهبت أقوال الناس فيه مذاهب شتى ، وقيل ان سقوط العربدة في النيل كان متعمداً لاغراق الأئمرين (٢) الساعة الرابعة أفرنجى مساء

وأرسل أيضاً إلى قناصل الدول يطمئنهم أن لا خوف على رعاياهم من هذه المظاهرة ،
لأنها مقصورة على أحوال البلاد الداخلية

محاولة الخديو منع المظاهرة

فلما وصل كتاب عرابي إلى وزير الحرية أبلغه من فوره إلى الخديو ، فاضطرب
له وخشى مغبة هذه « المظاهرة » المسلحة ، فاستدعى في الحال رياض باشا رئيس
لوزارة ، وفلوضه في الأمر بحضور احمد خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى والجنرال
ستون باشا رئيس أركان حرب الجيش ، فاتفقت كلمتهم على محاولة إقناع قواد الأليات
بالعدول عن هذه المظاهرة ، واتخذوا للإقناع وسيلة تدل في ذاتها على اضطراب مركز
خديو . وما وصل اليه من الضعف ، فقد أوفد أولاً طه باشا لطفى ياوره إلى عرابي
وسحبه ليعدلوا عن عزمهم ، فذهب طه باشا اليهم وسألهم عن مقصدهم من المظاهرة ،
وحاول إقناعهم بالعدول عنها ، فألفى منهم إصراراً على عزمهم . وأجابوه بأنهم يريدون
عرض طلبات عادلة لا بد منها لضمان حرية الأمة وسعادتها . - فعاد أدراجه وأبلغ
خديو بما رأى وما سمع ، فاعتزم الخديو إقناع رؤساء الجند بنفسه . فذهب ومعه
رياض باشا و احمد خيرى باشا إلى مركز ألاى الحرس بقشلاق عابدين ،
وجمع الضباط والعساكر وخطبهم برفق ولين قائلاً : « أنتم أولادى وحرسى
مخصوصى ، فلا تتبعوا التعصب الذميم ولا تقتدوا بأعمال الأليات الأخرى » ،
فجأبوا بالسمع والطاعة ، وتظاهر على بك فهمى قائد ألاى بالخضوع والبقاء على
ولائه للخديو ، والكنه كان يضمر غير ما يظهر ، وأمره الخديو أن يوزع العسكر على
نقطة السراى وأبوابها من الداخل ليحموها ويتخذوا منها متاريس لهم عند الاقتضاء ،
ففعل ، وبعد أن أتم توزيع جنود الحرس على السراى ، ذهب الخديو يصحبه رياض
باشا وخيرى باشا إلى القلعة ليحاول إقناع ألاى الثالث بالعدول عن الاشتراك في
الحركة ، ولما وصل وجد ألاى مصطفىاً تحت السلاح متأهباً للزحف على ميدان
عابدين ، ينتظر صدور الأمر ليتحرك ، فاستدعى الخديو ضباط ألاى ، ووبخهم

على مخالفة الأوامر الصادرة اليهم ، فأنكروا المخالفة ، فسأل إبراهيم بك حيدر قائد الأتالي عن السبب في هذه الحركة ، فأجابه أن البكباشي (فوده أفندي حسن) هو الذي أغرى الضباط بالمخالفة ، وكان فوده أفندي على مقربة من رياض باشا ، فأمسكه هذا من طوقه وقال له : « أمثلك يعارض أوامر الحكومة ويمنع تنفيذها ؟ »

وهنا ظن الجنود والضباط أن الخديو يريد شراءاً بالبكباشي ، فهاجوا وانبرى اليوزباشي محمد أفندي السيد فأمر حملة الأبواق (البروجية) بأن يعلنوا الجنود بتركيب السلاح على رؤوس البنادق ، فضربوا نوبة (سونكي ديك) فأسرع العسكر إلى تركيب السنك في رؤوس بنادقهم . وأحاطوا بالخديو ورياض باشا صارخين (اترك البكباشي) ، فأمر الخديو بتركه . وقال للبكباشي : « مر العسكر بان يتفرقوا عنا يا بكباشي » ، فأمرهم بالعودة إلى صفوفهم (١) ، وأخذ الخديو يخاطب الضباط والجنود قائلاً : « أأست خديويكم ؟ أأست ولي أمركم ؟ هل تأخر لأحد منكم راتب أو قصت له مؤونة أو حرم من حقه في ملابس أو نحوه ؟ فلم جهرتم بالعصيان وخالفتم أوامري ؟ » فأجابوه بقولهم : « نحن جميعاً مطيعون لأوامر ولي نعمتنا ولكن قيل لنا أن الغاية من الأمر بسفرنا هو اغراقنا في النيل عند مرورنا فوق كوبري كفر الزيات » (٢) . ووجد الخديو أن لفائدة ترجى من إقناع هذا الأتالي ، فتركه وانصرف . وأراد أن يبذل محاولة أخرى لاقتناع أتالي العباسية . فقصد إليه من طريق الجبل بصحبه رياض باشا ، وخيري باشا ، ولما وصل إلى مركز الأتالي طلب حكمداره (عرابي بك) فلم يجده . وأخبره اليوزباشي حكمدار الخفر بأنه توجه بالأتالي جميعه ومعهم أتالي الطوبجية الذي كان يتولى رأسته اسماعيل بك صبري مدافعه وذخيرته إلى ميدان عابدين منذ ساعة ، فعلم الخديو أن الجنود لا بد قد وصلوا ، أو على وشك الوصول إلى الميدان ، فقفل راجعاً إلى السراي ومعه رياض باشا وخيري باشا ، ودخلها من الباب الخلفي (الباب الشرقي المسمى باب باريس) وصعد إلى ديوانه .

(١) مذكرات عرابي ص ٢٣٣ (٢) مذكرات الشيخ محمد عبده . تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٢١

أما الألاى السودانى (ألاى طره) فقد تحرك بقيادة قائده عبد العال بك حلى فى الموعد المضروب ، وقصد الى ميدان عابدين من طريق المنشية ، فلما وصل الى ساحة المنشية أمر العسكر بالاستراحة قليلا لكي ينظفوا ملابسهم من الغبار ويستريحوا من وعناء المسير ، وهناك بلغه خبر ذهاب الخديو الى القلعة ، فاصطحب بلو كين من ألابه ، وصعد إلى القلعة ليستطلع جلية الأمر ، ويقف على السبب الذى دعا الخديو إلى ترك سرايه والحجى ، الى القلعة فى الوقت الذى حدده زعماء الجيش لعرض مطالبهم ومطالب الأمة عليه ، فلما وصل عبد العال حلى إلى مركز الألاى علم بما حدث ، وبجبوط مسعى الخديو فى محاولته ، وكان الوقت قد حان للذهاب إلى ميدان عابدين ، فنزل من القلعة وخلفه الألاى الثالث جميعه بقيادة البكباشى فوده حسن المتقدم ذكره ، وقد تولى قيادة الألاى لتخلف حكمداره ابراهيم بك حيدر الذى امتنع عن الاشتراك فى المظاهرة .

احتشاد الجيش فى ميدان عابدين

احتشد الجيش فى الموعد المضروب فى ميدان عابدين ، وكان أول من حضر الى ميدان الألاى الفرسان (السوارى) بقيادة أحمد بك عبد الغفار ، ولعله بادر بالحضور لانه كان من أول الناقين من النظام القديم ، اذ فصله وزير الحربية الاسبق (عثمان باشا رفقى) لغير ما سبب ، ثم جاء عرابى ممتطيا جواده شاهراً سيفه ، يقود الألاى العباسية ويصحبه الألاى المدفعية (الطوبجية) يقوده اسماعيل بك صبرى ، ومعه المدافع بدخيرتها ، وكانت بطاريات المدافع تتخلل أشرطة المشاة أثناء المسير ، ولما وصل عرابى تفقد على بك فهمى فلم يجده ، وأخبره بعض الضباط أنه وزع الألاى الحرس داخل السراى ، ومعه كمية وافرة من الذخيرة ، وأنه على استعداد للدفاع عنها إذا مست الحاجة ، فبعث اليه من فوره بالملازم محمد افندى على ليستدعيه ، فحضر على بك فهمى ، فسأله عرابى عن سبب جعله العسكر على أبواب السراى ومنافذها من الداخل ، ولم يكن هذا اتفاقهم من قبل ، فطمأنه على بك فهمى ، وقال له « ان السياسة مخداع » ، أى انه لم يفعل

ذلك إلا لمخادعة الخديو ، وانه باق على عهده ، فطلب اليه عرابي ان يسحب الألية من السراي ويأخذ مكانه في الميدان ، ففعل ، وأمر بخروج الألية من السراي ، فخرج منها الجنود جميعاً ، واصطفوا الى جانب اخوانهم في المكان المعين لهم من الدائرة ، ثم تم ترتيب الألية المدفعية والفرسان والمشاة على شكل مربع ، وجاء بعد ذلك الألية الثاني من قصر النيل يقوده بعض ضباطه وهم احمد افندي صادق اليوزباشي ، و احمد افندي عبد السلام ورسول افندي اليوزباشي ، وذلك لامتدح قائده الميرالاي محمد بك شوقي والبكباشية عن الاشتراك في الحركة ، ثم جاء الألية الثالث قادما من القلعة ، بقيادة البكباشي فوده افندي حسن ، والألية السوداني قادما من طره بقيادة عبد العال بك حلمي ، ثم اورطة المستحفظين يقودها القائممة ابراهيم بك فوزي ، وبذلك اكتمل الجيش في ميدان عابدين ، اذ لم يبق الا في الأليات المربطة بالعاصمة الا جسر الى الميدان ، وبلغ عدد الجنود المحتشدين في الميدان نحو أربعة آلاف بأسلحتهم ومدافعهم (١) . وغصت أطراف الميدان بالجموع الحاشدة من الناس الذين جاءوا يشهدوا هذا المنظر . وامتلات نوافذ البيوت المجاورة للسراي واسطحها بالنظارة . وكان الموقف رهيباً ، لأن مجيء الجيش متهدداً متوعداً ، واحتشاده بأسلحته وذخائره ومدافعه أمام السراي الخديوية ، يحاصرهم ويسد المسالك على من فيها . كل ذلك خليق بأن يفزع الخديو ووزرائه . وخاصة بعد رأى ان حرسه الخاص قد تخلى عنه في هذه الساعة العصيبة ، وانضم الى الجيش الثائر

كان الخديو كما أسلفنا قد عاد الى السراي ودخلها من الباب الشرقي وصعد الى ديوانه ، وشهد تجمع الجنود في الميدان . وكان الوزراء قد توافدوا على السراي ، ووجدوا أيضاً بعض قناصل الدول والسير اوكان كولفن المراقب المالي الانجليزي . فشهدوا هذا المنظر الذي لم يألوا مثله في مصر من قبل

نزول الخديو الى الميدان

وقد ظن الخديو أنه لو نزل الى الميدان فإن ماله من الهبة التقليدية في نفوس الرعية والجنود يصعد الجيش وضباطه عن التمرد ، فنزل من البراري الى حيث رؤساء الجنود ، يصحبه المستر كوكسن Cookson قنصل إنجلترا في الاسكندرية ، وكان نائباً عن القنصل العام السير ادوار مالت لغيابه بالاجازة ، والسير أوكلن كولفن المراقب المالي الانجليزي ، وبعض عساكر الحرس الخاص ، فلما توسط الميدان نادى عرابي ، فجاءه راكباً جواده شاهراً سيفه ، وخلفه نحو ثلاثين ضابطاً شاهري السيوف ، فلما دنا من الخديو صاح به أحد رجال الحرس ان ترجل واغمد سيفك ، ففعل ثم أقبل عليه ، وهنا يقول عرابي ان المستر كوكسن أشار على الخديو بأن يطلق عليه مسدسه ، ولكن الخديو لم يعمل بإشارته وقال له « أفلا تنظر الى من حولنا من العسكر » ، أي أنه خشي مغبة العمل بنصيحة المستر كوكسن ، والواقع انها نصيحة لا تتم عن اخلاصه للخديو ولا حسن قصد من المستر كوكسن ، فلو أن الخديو أمكنه أن يقتل عرابي في هذه اللحظة لما أمن على حياته من الجنود والضباط .

أما ما فعله الخديو في هذه المواجهة فانه صاح بالضباط الذين جاءوا خلف عرابي : ان اغمدوا سيوفكم وعودوا الى بلوكاتكم ، فلم يفعلوا ، وظلوا وقوفاً في أماكنهم ، وكانوا كحرس خاص لعرابي ، فلم يغادروه حتى انتهى الحوار بينهما .

مطالب عرابي

ولما وقف عرابي أمام الخديو وحياء البحرية العسكرية خاطبه الخديو بقوله « ماهي أسباب حضورك بالجيش الى هنا » .

فأجابه عرابي : جئنا يامولاي لتعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة

فقال الخديو : وما هي هذه الطلبات ؟

فأجابه : هي عزل رياض باشا - وتشكيل مجلس النواب ، وإبلاغ عدد الجيش الى العدد المعين في فرمانات السلطنة .

فقال الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد وأعمل رضى ما انا عاوز ، فقال عرابى : ونحن لسنا عبيدا ولا نورث بعد اليوم (١) .

فلما وصل الحوار الى هذا الحد أشار المستر كوكسن على الخديو بالرجوع الى السراى لافتنا نظره الى سوء المغبة إذا زادت المناقشة عن هذا الحد ، فرجع الخديو ومن كان بمعيته الى داخل السراى

ثم عاد منها المستر كوكسن ومعه السير اوكان كولفن ، وخطب عرابى كرَسُول من قبل الخديو قائلا : ان عزل الوزارة من خصائص الخديو ، وطلب تشكيل مجلس النواب من حقوق الجهادية ، وزيادة الجيش لا لزوم لها لأن مالية الحكومة لا تساعد على ذلك

(١) هذا الحوار هو الذى استخلصناه من متعدد الروايات ، وقد أضاف الشيخ محمد عبده الى طلبات عرابى طلبا رابعا وهو عزل شيخ الاسلام الشيخ محمد العباسى المهدي (ص ٢٢٢ من تاريخ الاستاذ الامام ج ١) ، ولكن عرابى لم يذكره في مذكراته (ص ٢٣٦) ونفاه في مذكراته المخطوطة ، وكذلك شفيق باشا وقد كان شاهد عيان للواقعة (ص ١٢٠ من مذكرات شفيق باشا)

وأورد عرابى عن حوارهِ مع الخديو رواية أخرى ، وهى أن الخديو قال له جوابا على طلباته الثلاثة « كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم إلا عبيد احساناتنا » فأجابه عرابى « لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا ترانا وعقارا ، فوالله الذى لا اله الا هو اننا سوف لا نورث بعد اليوم » (ص ٢٣٦ من مذكرات عرابى) . والرواية التى ذكرناها هى التى سمعها المستر بلنت من عرابى نفسه حين قص له الواقعة (التاريخ السرى للاحتلال ص ١١١) فهى اذن اصدق وأدق من رواية عرابى التى دونها في مذكراته بعد وقوع الحوادث بعدة سنين ، وظاهر على رواية عرابى في مذكراته أن عليها مسحة التحوير والتعديل تفخيما للكلمات والعبارات ، وهذا ما جعلنا نرجح رواية بلنت لأنها أقرب الى الواقع وإلى أسلوب الحوار الطبيعى

فقال عرابي : اعلم يا حضرة القنصل ان طلباتي المتعلقة بالاهاالى لم أعمد اليها الا لأنهم أقاموني نائبا عنهم في تنفيذها بوساطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم وأولادهم ، فهم القوة التي ننفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر ، فهم الاهاالى الذين أنا بونا عنهم في طلب حقوقهم ، واعلم علم اليقين اننا لا نتنازل عن طلباتنا ، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ .

فقال القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب في تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها .

قال عرابي : كيف يكون ذلك ؟ ومن ذا الذي يعارضنا في أحوال داخلينا ؟ فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرنا .

قال القنصل : وأين هي قوتكم التي ستدافع بها ؟

قال عرابي : عند الاقتضاء يمكن أن نحشد مليوننا من العساكر يدافعون عن بلادهم ويسمعون قولى ويلبون اشارى .

فقال القنصل : وما ذا تفعل إذا لم تجب الى ما تطلب ؟

فقال عرابي : أقول كلمة أخرى ، فقال القنصل : وما هي ؟ فقال عرابي : لا أقولها إلا عند اليأس والقنوط .

قبول مطالب عرابي ✓

سقوط وزارة رياض باشا

وهنا انقطعت المخابرات بين الفريقين ، وتداول الخديو في الموقف مع من كانوا داخل السراى من وزراء وقناصل وغيرهم ، ومرت ساعة وهم يتداولون ، فرأوا أن لا بد من الاذعان لمطالب الجند ، لأن الجيش بأمله يؤيد هذه المطالب ، ولم يكن لدى الخديو أية قوة يعتمد عليها ، فاستقر الرأى على اجابة هذه المطالب تدريجياً ، وأن يبدأ

بسقوط الوزارة ، فقدم رياض باشا استقالته إلى الخديو ، وكان هذا أوج الثورة .
أبلغ عرابي هذا القرار ، وطلب إليه الخديو قبول اسناد رئاسة الوزارة الجديدة إلى
على حيدر باشا يكن ، فلم يوافق على ذلك لما له من صلة القرابة بالخديو ، فعرض عليه
تعيين محمد شريف باشا رئيسا ، فقبل ، وكان شريف باشا وقتئذ بالاسكندرية ،
فاستدعى بالتلغراف للحضور إلى العاصمة .

وبعد أن أُجيبَت مطالب عرابي توجه إلى الخديو في السراي وشكر له ارضاءه
مطالب الأمة ، فأقسم أنه مرتاح لما فعل ، وأنه وافق على تلك الطلبات بنية صادقة ،
فكرر عرابي الشكر والدعاء له . وأصدر أمره إلى الآليات بالرجوع إلى مراكزها
ما عدا الآليات السودانية فإنه قضى ليلته في ضيافة ألى الحرس بقشلاق عابدين .

البيان الرسمي عن الواقعة

ونشرت الوقائع المصرية في عدد الاحد ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٧ شوال
سنة ١٢٩٨ هـ) البيان الآتي :

« في ليلة السبت ١٦ شوال سنة ١٢٩٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) استعفت نظارة
دولتو رياض باشا فقبل استعفاؤها وكلف دولتو شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة .
ولم يكتف رياض باشا بالاستقالة ، بل رحل إلى أوروبا خوفا على حياته ، فأبحر
من الاسكندرية يوم الاربعاء ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ولم يعد من أوروبا إلا بعد
أن شبت الحرب في مصر وتبين رجحان كفة الانجليز في ميدان القتال

الفصل الخامس

وزارة شريف باشا

(الثالثة)

قلنا إن شريف باشا كان بالاسكندرية يوم المظاهرة العسكرية التي أدت إلى سقوط وزارة رياض باشا ، وانه استدعى بالتلغراف في ذلك اليوم ، فسافر من محطة (الحدرة) في قطار مخصوص ووصل إلى القاهرة فجر اليوم التالي (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) وذهب إليه عرابي بمنزله ، وهناك برأس الوزارة الجديدة ، وفأوضه في أشخاص الوزراء الذين يؤلف منهم وزارته .

تردد شريف باشا في قبول الوزارة

كان طبيعيا أن يتدخل عرابي في تأليف الوزارة ويكون له رأى في أشخاصها ، لأنه هو الذى توصل بقوة الجيش الى اسقاط وزارة رياض واختيار شريف باشا ذاته للرئاسة ، ولم يكن شريف يجهل ذلك أو يتجاهله ، ولكنه كان رجلا أنوفاء ، مستقل الرأى ، حفيظا على كرامته ، لا يقبل أن يتلقى الأوامر من غيره ، فضلا عن انه كان يشعر في خاصة نفسه بخطر تدخل الجيش في السياسة ، وانه إذا استمر هذا التدخل وصار قاعدة متبعة في إدارة الشؤون العامة ، فانه يؤدى إلى فساد الأداة الحكومية ، ويفضى إلى انشاء دكتاتورية عسكرية لا يؤمن معها عدل أو حرية أو دستور ، ولذلك اجتهد في وضع حد للتدخل العسكرى في شؤون الحكومة كما سيبنى بيانه .

أما فيما يتعلق باختيار أعضاء وزارته ، وتدخل عرابي في هذا الصدد ، فان هذا التدخل جعله يتردد أيا ما في قبول رئاسة الوزارة ، فقد رغب اليه عرابي أثناء المقابلة الاولى في اختيار محمود سامى باشا البارودى للحربية ، ومصطفى فهمى باشا للخارجية ،

« لما يعلمه من ميلهما الى العدل والحرية » ، كما يقول عرابي في مذكراته ، ولم يكن هذا اعتقاد شريف باشا فيهما ، وقد صرح عرابي أنه لا يقبل اشتراكهما معه في الوزارة ، لانهما حين كانا عضوين في وزارته الثانية التي ألفها في أول عهد الخديو توفيق تعاهدا وياه كما تعاهد سائر الوزراء على أنه اذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارته على أن لا يشترك أحد من أعضائها في الوزارة التي تخلفها مالم يقبل الخديو تشكيل المجلس النيابي ، فنكت البارودي ومصطفى فهمي عهدهما ، قال شريف باشا في هذا الصدد مخاطباً عرابي : « اني لا أقبل أن يكون في وزارتي محمود سامي ولا مصطفى فهمي ، لانهما لم يوفيا بالعهد الذي تعاهدنا عليه من قبل ، فقد اتفقنا على أنه اذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارتنا ، ولا يشترك أحد منا بعد ذلك في الوزارة الجديدة ، ولكنهما نكثا العهد وقبلا الدخول في وزارة رياض باشا ، التي قامت بعد وزارتنا والتي سقطت بالأمس ، لذلك لا أستطيع أن أشتغل معهما » (١)

ولكن عرابي كان حريصا على إسناد وزارة الحرية إلى البارودي ، لما ثبت من ولائه للحركة واخلاصه للجيش ، ولم ينس أنه على يده حين تولى وزارة الحرية اجيبت مطالب العراقيين الاولى ، وهي زيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية ، وأن الخديو قد أقصاه بعد ذلك من وزارة الحرية لاخلاصه للحزب العسكري ، أما مصطفى فهمي فكان عرابي يميل إلى تقليده وزارة الخارجية لما كان يتظاهر به من الاخلاص للحركة ، على أنه لم يبد منه أى عمل ايجابي يدل على هذا الاخلاص ، وكل ما عرف عنه أنه من يوم أن اشترك في مقتل اسماعيل باشا صديق على عهد الخديو اسماعيل ملى قلبه رعبا من هول هذا الحادث ، وفرت نفسه من استبداد الخديوين (٢) ، ومن هنا اطمأن له العراقيون ، وأراد عرابي

(١) مذكرات عرابي ص ٢٣٨

(٢) كان مصطفى باشا فهمي محافظ العاصمة حين اعتزم الخديو اسماعيل قتل اسماعيل باشا صديق « المفتش » بوقه شهد بحكم منصبه مصرع المفتش في الباخرة التي اقلته من سراى الجزيرة والقاه جثته في النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦)

ان يقنع شريف بقبول مرشحيه ، فقال له « ان لكل وقت حكما ، وانى واثق بحبيهما
للحرية والعدل والمساواة ، وفضلا عن ذلك فان العسكرية لا تظمن لغير محمود
سامى باشا » .

فعرض شريف باشا على عرابى أن يقبلوه هو وزيرا للحربية ، ولعله أراد بذلك
أن يراقب بنفسه ابتعاد الجيش عن التدخل فى سياسة الدولة اذا هو تولى وزارة الحربية ،
قال مخاطبا عرابى « أفلا ترضون أن أكون ناظرا للجهادية ؟ فانى قد ربيت معكم فى
العسكرية » ، والحق ان حجة شريف باشا كانت قوية ، لانه تلقى التعليم العالى فى
المدارس الحربية ، ونال قسطا وافرا من علومها وفنونها فى أرقى مدارس فرنسا ، وهو
بلا شك اكفا فى هذا الصدد من محمود سامى ومن القواد العرايين ، ولكن عرابى
أصر على اختيار البارودى للحربية ، وقال لشريف باشا : لقد اخترناك رئيسا
للوزارة ، ولا بد من مراعاة ميول رجال العسكرية ، فاصر شريف باشا على عدم قبول
مرشحيه ، وانتهت المقابلة الاولى على غير اتفاق .

ومضت أيام وشريف باشا متردد فى قبول الرأسة ، ولم يكن يستطيع غيره أن
يصطلع باعبائها وينقد الموقف ، وفى ذلك يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام
بصر فى رسالته الى وزير خارجية فرنسا « اذا لم يقبل شريف باشا الوزارة فستبقى
البلاد بلا حكومة » (١) ، وظل فى تردد حتى عاهده العرايون ان لا يتدخل الجيش
فى السياسة ، وأن يكون خاضعا لأوامر الحكومة ، فقبل تأليف الوزارة وألفها يوم
١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ورضى باسناد الحربية الى البارودى ، والخارجية الى
مسطفى فهمى .

وهاك نص العهد الذى رفعه اليه ضباط الجيش بعد ان عهد اليه الخديو تأليف
الوزارة وقبل ان يعلن قبولها رسميا :

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ٢٧—١١ سبتمبر سنة ١٨٨١

« نحن ضباط الجيش المصرى ، نعتقد الاعتقاد التام فى حسن صداقة وغيره دولتكم ، وخلص طويتكم ، وسلامة نيتكم فى خدمة الوطن العزيز والمحافظة على حقوقه والسعى فى رفاهية أهله ، ولهذا وكوننا جميعاً نحب تقدم وطننا العزيز ، فنلتمس من دولتكم قبول مسند راسة مجلس النظار ، ونسترحم من دولتكم انتخاب نظار الدواوين ممن يكونون موصوفين بالصفات الحسنة ، والعرض عنهم للحضرة الفخيمة الخديوية للقيام بأعباء خدمة الوطن العزيز ، وإعلاناً لصداقتنا وانقيادنا لأوامر الحكومة التى تصدر فى صالحها العمومى ، فقد أمضينا هذه العريضة ونحن على يقين أن تقع لدى دولتكم موقع القبول أفندم » (١)

وقدم كباراء البلاد وأعيانها التماساً إلى شريف باشا يقرب من التماس الضباط فى العبارة ويطابقه فى المعنى ، وغايته إعلان ثقتهم بصداقته وميلهم جميعاً إليه وانعقاد قلوبهم عليه ، وأنهم كافلون ضامنون أن لا يقع فى المستقبل شئ من الحوادث التى تنسب إلى رجال العسكرية ، وواقفون من أمتهم ومن رجال العسكرية الذين هم أبناءهم وإخوانهم بزوال كل خطر ، واقطاع جميع الأسباب التى توجب الخوف والاضطراب ، ويسألون الله تعالى تأييد دولته وتوفيقه لاصلاح أحوال البلاد بعناية الجناب الخديو المعظم » (٢)

تأليف وزارة شريف باشا — ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

قبل شريف باشا تأليف الوزارة بعد أن حصل على هذه العهود والمواثيق ، فألفها فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ على النحو الآتى :

شريف باشا للراسة والداخلية . محمود سامى باشا البارودى للحربية والبحرية .
على حيدر باشا للمالية . اسماعيل باشا أيوب للاشغال . مصطفى فهمى باشا للخارجية .

محمد زكى باشا للمعارف والاعراف . محمد قدرى بك (باشا) للحقانية (١) وهذه الوزارة هي ثلاثة وزارات التي ألفها شريف باشا ، وقد رفع إلى الخديو كتاباً ضمنه الأسباب التي حدثت به إلى قبول رئاسة الوزارة في ذلك الظرف الدقيق ، والمبادئ العامة التي جعلها برنامجاً لوزارته ، قال فيه :

« مولاي :

« قد تفضلتم على وفوضتم إلى أمر تشكيل هيئة نظار جديدة والقيام برأسها في الحالة الصعبة التي نشأت عما حصل من الحوادث بمصر أخيراً ، ولم أقدم في بادئ الأمر على قبول هذه المسؤولية الجسيمة ، لاحتمال أن يحدث من الأحوال الحاضرة أمور خطيرة ومكدرية ، ولكن حيث أن حضر تكم العلية قد استشارت من يوثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام ورأت بالاتحاد معهم أن اشتراكى في إدارة أمور الحكومة يعود بالنفع على الوطن ، وأصرت على تكليفى بذلك ، فلم يكن لى حق بعد ذلك فى التردد ، وصرت مستعداً للقيام بإدارة عموم مصالح الحكومة ، باذلاً جهدى أولاً فى إزالة ما هو قائم بالخواطر من الاضطراب . ومنع وقوع نوازل كالتي أملت بمصر فى هذه الأيام ، وقد توجهت بنيتكم السنوية منذ جلوسكم على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأييد حسن الاقتصاد فى مصروفات الحكومة ، وتصفية الحالة المالية ،

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد أنعم على محمد قدرى بك بالباشوية ، وهو صاحب التأليف المشهورة « مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الانسان » فى المعاملات المدنية الشرعية ، و « الاحكام الشرعية فى الاحوال الشخصية » ، وقانون العدل والانصاف فى القضاء على مشكلات الاوقاف ، وقد صدر فى اليوم ذاته أمر آخر بتعيين بطرس بك (باشا) غالى باشكاتباً (سكرتيراً عاماً) لمجلس الوزراء ، وابقاء خليل باشا يكن وكيلا للداخلية والمسئو بلوم باشا وكيلا للمالية . وتجراى بك (باشا) باشكاتباً للخارجية والمسئو روسو بك مديراً للعموم الاشغال بوزارة الاشغال . وأفلاطون باشا وكيلا للخزينة . (الوقائع المصرية عدد ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١) . وقبل تأليف الوزارة رسمياً عين احمد باشا الدرمللى مأموراً لضبطية العاصمة (محافظاً) بدلا من عبد القادر باشا حلمى نزولا على إرادة العرابين .

وبث روح الاستقامة في المصالح العمومية، وإدخال ما يتناسب من الإصلاحات الخيرية في إدارة البلاد، وقد قاربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء، وصارت الميزانية تنشر في كل عام بوجه الانتظام، وحيث أن تفتيش المالية (الرقابة الثنائية) الذي كان عند إحداثه موضعاً للقدح بطرق متنوعة قد ساعد مساعدة قوية على إصلاح أمور المالية، وكان لحكومتمكم عضداً قوياً، فيجب لهذين الوجهين دوام بقاءه على الهيئة التي تشكل بها على مقتضى الأمر العالي الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩، أما مقاصد دولتمكم الخيرية الموجهة نحو إصلاح الإدارة فأنها قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بانجازها الآمال، فتمت استتبب الأمانة واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد في تحقيق تلك المقاصد التي وجهت إليها عنايتكم العلية لاظهار نتائجها الخيرية. وأبدل المهمة في تنظيم المجالس المحلية (المحاكم) ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام، وفي تحديد القوى العمومية، أغنى القوة المنوطة بوضع القوانين، والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجبها، والقوة التنفيذية، وتعيين خصائص كل قوة منها وحدودها، وإجراء الأعمال العمومية النافعة. ونشر المعارف واتساع دائرتها في أرجاء القطر، فإن جميع هذه المواد جدرة بالثقات حكومتكم السنية إليها وحقيقة بالاعتناء بها. وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتجديد مدة المحاكم المختلطة. مع الاهتمام والسعي التام في تحسين الحالة التي هي عليها الآن

» وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالجمارك نظراً لاتساع نطاق الزراعة والتجارة، ولذلك ستوجه حكومتكم السنية اعتناءها ومزيد اهتمامها إلى إجراء المحابر اللازمة لعقد معاهدات مع الدول بشأن الجمارك والتجارة.

» فهاهي يامولاي مهام الأمور التي ستقوم بانجازها الهيئة الجديدة التي كلفت بتشكيلها ورأسها، فاذا وقعت هذه الأفكار لديكم موقع الاستحسان وفازت بالقبول التام، وأسعفتني العناية الخديوية بالمساعدة القوية، فاني بمعونة الله تعالى وحسن توفيقه أجتهد في إرشاد الوطن إلى طريق الفوز والنجاح والتقدم والفلاح، وأعيد إليه النظام والراحة والسلام.

« وغاية رجائي من مولاي أن يتقبل مزيد احترامى وانى لدولته خادم مخلص خاضع » (١)

وهذه ترجمة الخطاب الذى أرسله الخديو بالفرنسية إلى شريف باشا :

« عزيزى شريف باشا

« ان فى قبولكم أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برأسها حال كون الوطن محفوظا بالمصاعب — دليلا قويا على إخلاصكم وحميتكم الوطنية ، وانى لم أكلفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الجسيمة إلا لعلمى بغيرتكم ووثوقى بإخلاصكم .

« ولقد سرنى ما رأيته من اشتراك من يوثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام مع وجوه البلاد وسائر أهاليها فى إلحاح عليكم بقبول المسند الجليل الذى دعتكم اليه ثقة العموم بكم ، وانى موافق على ما تضمنه تقريركم من مهام الامور ، وأرى كما ترون انه متى عادت الظأ نينة إلى الخواطر تهتم حكومتى باجراء الاصلاحات الادارية والقضائية . فان تنظيم المحاكم ، ووضع القوانين المتناسقة المتقنة النظام ، الصريحة الاحكام . وتحديد القوى العمومية ، وتعيين وظائف كل منها . وانتظام سيرها ، والنظر فى الاعمال المتعلقة بتجديد مدة المحاكم المختلطة ، وتوسيع دائرة المعارف ونطاق الاشغال العمومية ، والزراعة والتجارة ، وعقد ما يلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة . كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العائدة نفعها على البلاد . وانى على الدوام مستعد لمساعدتكم كل المساعدة على نجاحها بصدق نية وإخلاص طوية ، أما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وحكومتى فهو أمر لازم يجب دوامه وتمكينه . وثقيا عزيزى بما لك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة . » (٢)

يتبين من كتاب شريف باشا إلى الخديو أنه يشير فى بدايته إلى ان قبوله الوزارة كان بناء على استشارة الخديو من يشق بهم من ذوى المكانة والاحتشام ، واتفاقهم رأيا على استحسان إسنادها اليه ، وهذا معناه أنه قبلها نزولا على إرادة الامة الممثلة

في أشخاص ذوى رأى والمكانة ، وهو في هذا المعنى يعبر عن المبدأ الذى لازمه في وزاراته كلها ، ثم وضع في كتابه ما يطمئن الدول والجاليات الاجنبية على مصالحها ، بالتزامه احترام نظام الرقابة الثنائية (التفتيش المالى) ، وقد قصد بذلك أن لا يستهدف لمعاداة الدول وخاصة بعد سقوط وزارة رياض باشا التى كانت موضع ثقته ، لان سقوط الوزارة الرياضية يعد في نظر الدول الاجنبية انقلاباً كبيراً في نظام الحكم قد يزعزع طمأنينة رعاياها ، ولان شريف باشا ذاته لم يكن مرضياً عنه من الدوائر الاجنبية من يوم أن وقف مواقفه المشهورة في عهد اسماعيل ، إذ اعترض علي تدخل لجنة التحقيق الأوروبية ، ورفض الحضور أمامها ، ثم ألف وزارته الوطنية الأولى التى أقصى منها الوزيرين الأوربيين ، وكان تأليفها سبباً لاغضاب الدول الأوروبية واعتبار قيامها تحدياً لها ، فكان لازماً على شريف باشا أن يضع في برنامج وزارته الجديدة ما يدعو الدول الأجنبية إلى الاطمئنان على مصالح رعاياها ، وقوام هذه المصالح بقاء الرقابة الثنائية كما نظمت في مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ على عهد وزارة رياض باشا وسرد شريف باشا في كتابه أهم المسائل التى سيعنى بها في الشؤون الداخلية ، ومما يلفت النظر تخصيصه فقرات طويلة للاصلاح القضائى ، وما وعد به من تنظيم المجالس المحلية (المحاكم) ووضع القوانين الخاصة بها ، ولعل من أسباب هذه العناية البارزة ان وزارة الحقانية أسندت إلى العلامة قدرى باشا صاحب التوايف الشهيرة في تبويب الاحكام الشرعية ، وعلى يده وضعت لأئحة ترتيب المحاكم الاهلية الجديدة وسنت قوانينها في عهد وزارة شريف باشا الثالثة ثم الرابعة

ابتهاج الامة بوزارة شريف باشا

ابتهجت الامة بتأليف وزارة شريف باشا ، واستبشرت خيراً بانبلاج عهد الحرية وزوال عهد الاستبداد ، وسرى شعور الفرح والسرور إلى طبقات الشعب كافة ، قال المستر بلنت يصف هذا الشعور كما شاهده إذ كان بمصر في ذلك الحين :
« كانت الاشهر الثلاثة التى أعقبت هذه الحادثة الشهيرة من أسعد الاوقات

التي مرت بمصر من الوجهة السياسية ، ويسرني أني حظيت بمشاهدتها بعيني رأيي ، ولو اني كنت سمعت بها سماعاً لشككت فيها ، وعندى انها لم يكن لها شبيه في الايام التي رايتها في مصر ، وأخشى أن تكون مقطوعة النظر في الايام التي يمكن أن أراها فيها ، لجميع الاحزاب الوطنية ، وجميع سكان القاهرة ، اتحدوا لتحقيق الآمال القومية ، ولم يكن الخديو على ماظهر أقل منهم شعوراً بذلك ، وكان قد سر بعد اقتضاء الازمة لتخلصه من رياض والمراقبة الثنائية البغيضة ، وقد وثق بان شريفاً لا بد أن يخلصه عاجلاً أو آجلاً من عرابي ، ثم ان شريفاً وزملاءه من وجهاء الاترك الاحرار لم يكونوا كذلك أقل سروراً بعودة السيطرة اليهم ، بل ان الاترك الرجعيين أنفسهم قد سروا بما سموه انتصاراً على أوروبا ، ونجا العسكريون من كابوس الخطر الذي طالما هددهم ، وارتاح المصلحون المدينون للحريات التي اعتقدوا اليوم انهم لا بد حاصلون عليها ، أما الذين شكروا وأساءوا الظن للنهاية ، فقد اعترفوا كذلك بان النتائج قد سوغت الالتجاء للقوة وما كان لها من نصر لم تسفك فيه نقطة دم ، وتصاعدت من أنحاء مصر صيحة فرح وسرور لم يسمع مثلها على جوانب النيل منذ مئات السنين ، وقد حدث فعلاً ان الناس كان يستوقف بعضهم بعضاً في شوارع مصر ، ويتعاقون على غير تعارف سابق ، ويتهيجون معاً لعصر الحرية المدهش الذي بدا لهم فجأة كما يبدو الفجر بعد ليل مخيف طويل . وكانت الصحف قد أسرعت بنشر الأنباء السارة ، وقد حررتها رقابة الشيخ محمد عبده المستنيرة من قيودها السابقة ، واستطاع الناس أن يجتمعوا ويتكلموا بلا خوف أينما شاءوا في الأقاليم وبلا وجل من تدخل البوليس والجواسيس ، وقد سرت تدوى السرور إلى كل الطبقات ، فالسالمون والمسيحيون واليهود قد سروا جميعاً ، وشاطرهم السرور جماعة الأوربيين الذين كانت لهم صلات وثيقة بالحياة الوطنية ، وقد اعترف القناصل وحتى الأجانب أنفسهم بان العصر الجديد خير من العصر القديم ، وان رياضاً قد أخطأ ، وان أعمال عرابي إذا لم تكن كلها سيديدة فليست كلها خطأ ، وكان المسلك الذي سلكه عرابي نحو الخديو والوزراء الجدد مسلكاً صحيحاً نبيلاً ، وقد اجتمع عدة مرات بالخديو ،

فكانت خطته ودية ، كما انه أظهر لشريف باشا ومحمود سامى الذى عاد فتقلد وزارة الحرية انه وقد تم عمله ونالت البلاد حريتها يريد أن يتنحى جانباً ويترك أمر ترقيتها لأصدقائه المدنيين ، وكل الخطب التى القاها فى ذلك العهد — وبعضها مدون فى الكتب الزرقاء — مشبعة بهذا المعنى الحكيم ونم عن تشبعه هو نفسه باسمى الآراء الانسانية التى كانت من مقومات عمله السياسى ، وليس فى هذه الخطب إلا العطف الواسع المدى على جميع المذاهب والطبقات ، ولا يمكن أن تجد فيها أثراً للسخط على المراقبة المالية الأوروپية التى كان هو نفسه فى مقدمة المعترفين بفوائدها ، وكان المعنى السائد على خطبه هو ان الحكم التركى المطلق القديم قد انتهى وابتدأ عصر جديد من الحرية الاهلية والسلام وحسن النية المتبادل بين جميع الناس ، ولم يمض أسبوعان اثنان على تقلد وزارة شريف أزمة الحكم حتى سار عرابى فى طليعة فرقته إلى رأس الوادى بين هتاف سكان العاصمة المعترفين له بالجميل « (١) »

سياسة شريف باشا

تعد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الامة » ، فقد ألفها برغبة زعماء البلاد وأعيانها ، ثم حقق الثقة التى أولتها الأمة إياه ، واضطلع بالمهمة التى ألقها الثورة على عاتقه ، وأول مارس من الخطط الحكيمة إعادة النظام إلى الجيش ، فان الثورة العرابية باعتبار أنها ثورة عسكرية قد أخرجت الجيش عن مهمته الاصلية وهى حفظ النظام ، وجعلته أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا موضع الخطر ، إذ بذلك يختل النظام العسكرى ويفقد الجيش روح النظام والقيام بالواجب ، ويتسرب الاقسام إلى صفوفه ، ثم تقع الحكومة فريسة الفوضى ، فبذل شريف جهده فى الحيلولة بين الجيش والسياسة .

(١) بلنت . التاريخ السرى للاحتلال ص ١١٣ من الترجمة العربية —
و ١٥٢ من الأصل الانجليزى

مقابلة وفد الضباط لشريف باشا

وقد انتهر فرصة مقابلته لكبار الضباط فأوضح لهم مبادئه المتقدمة ، ذلك انه في يوم الجمعة ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٢ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) . أى عقب تشكيل الوزارة بيومين ، ذهب وفد من الضباط وعلى رأسهم عرابي لمقابلته وتهنئته بالوزارة وشكره على قبوله الرئاسة ، فلما انتظم عقدهم ، ألقى عرابي بين يدي شريف باشا الكلمة الآتية :

« إننى بلسان قومي أعرض لدولتكم أننا جميعاً واثقون بصدقة دولتكم وخلص طويتكم لمحبة الوطن وأهله ، وجازمون بان هذه الصفات التي تحتل بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا وسبباً في استتباب الراحة العمومية فيها . وأننا نعلم واجباتنا والفروض التي تحتتمها علينا وظائفنا العسكرية ، وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها ، ولذلك فأننا نقر بأننا القوة المنفذة لما يصدر من الأوامر التي تكون إن شاء الله في خير وقاضيةً باصلاح شؤون البلاد ، إلا ان لنا حقوقاً معلومة بمنحها لنا القانون ، ونرجو من الله أن يحسن إلينا بنواها بمساعدة دولتكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح . آمين » (١) فأمن عليه الحاضرون .

فترى في هذا الخطاب ان عرابي يتعهد من جديد باحترام النظام ، إذ يقر بأن الجيش هو القوة المنفذة لما يصدر إليه من الأوامر .

خطبة شريف باشا في الضباط

وقد اغتنم شريف هذه الفرصة لينبه الضباط على واجبهم في إبعاد الجيش عن السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر بقوله :

« في علمكم ما قال الأقدمون : آفة الرياسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا باقياد الجنود انقياداً تاماً ، وامثالهم امثالاً مطلقاً .

كل حكومة عليها فرائض وواجبات، من أهمها صيانة الوطن وحفظ الامن العمومي فيه ، وهذا وذاك لا يتأتيان إلا بطاعة رجالها العسكرية ، فترددى أولاً في قبول الرئاسة ما كان إلا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد معها الأشكال ، فأكون عرضة للملامة بين اخواني في الوطن وبين الاجانب ، وحيث أغاثتنا الالطاف الالهية وحصل عندى اليقين بانقيادكم، فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط ، لأنهما من أخص شؤون العسكرية وأساس قواها ، واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية ، فقوموا باداء واجباتها الشريفة، وعلى القيام باداء كل ما يزيدكم فخراً وسؤدداً ، وفقنا الله وإياكم .

فهذه الخطبة على إنجازها ، جمعت أسى ما يقوله زعيم سياسى صائب الرأى بعيد النظر فى الظروف التى تألفت فيها وزارته ، إذ لم يكن خافياً ان الدول الاستعمارية ، وخاصة إنجلترا ، كانت تتطلع إلى الثورة العرابية لى تتخذ منها ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد ، ولم تخف هذه المطامع عن عرابى ذاته ، فقد ذكر فى مذكراته انه كان يلاحظ هو وصحبه عقب واقعة قصر النيل كثرة تردد السير ادوار مالت فنصل إنجلترا فى مصر على الخديو ليلا ونهاراً ، فأوجسوا من ذلك خيفة على مصير البلاد، وخشوا من مطامع إنجلترا ، وتحدثوا بأنها تطمع فى احتلال وادى النيل أسوة بما فعلته فرنسا فى تونس ، إذ احتلتها سنة ١٨٨١ .

فشريف باشا سعى جهده فى أن لا يتخذ دعاة الاستعمار من الثورة ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد ، من أجل ذلك لم يفته النصيح للعرابين أن لا يقحموا الجيش فى غمار السياسة ، فتضطرب الاحوال ، وتفتح الثغرات للتدخل الاجنبى ، ولم يكن يخفى ان زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شىء كثير من الزهو والخيلاء ، إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأى العام ، وتألفت وزارة شريف المرجوة من الامة ، فلو لم يكن شريف عظيم النفس ، قوى الشخصية ، لجعل خطبته تمليقاً لضباط الجيش اكتساباً لثقتهم وتأيدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم

بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم إلى التزام حدود واجباتهم ، وهى الطاعة والنظام والودود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف ليقبل أن يكون أداة في يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجداً ولا سلطة . وقد عرف عنه التعفف والزهادة فى كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وأنه يزهد فيها إذا رآها تخالف مبدأه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية اسبق فى الكفاح للدستور من العراقيين ، فعلى يده تطور نظام مجلس النواب ، إذ تألفت وزارته الأولى فى عهد اسماعيل على قاعدة تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجلس ، وعلى يده وضع دستور سنة ١٨٧٩ على أحدث المبادئ العصرية ، ولم يحل دون صدور المرسوم الخديوى بانفاذه إلا خلع اسماعيل ، ومن أجل الدستور استقال من وزارته الثانية فى أوائل عهد الخديو توفيق ، وبرنامجه سنة ١٨٨١ حين ألف وزارته الجديدة كان استثنافاً لجهاده فى سبيل الدستور منذ سنة ١٨٧٩ أى قبل أن تظهر الحركة العراقية بسنتين ، فلا غرو أن يشعر شريف بعزة النفس والاستقلال فى رأى إزاء العراقيين .

مقابلة وفد الاعيان — ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١

وفى يوم الاحد ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٤ شوال سنة ١٢٩٨هـ) قابله فى وزارة الداخلية وفد من وجوه البلاد وأعيانها ، وعلى رأسهم محمد سلطان باشا وسليمان باشا أباطه وحسن باشا الشريعى وأحمد بك المنشاوى وأمين بك الشمسى والشيخ على الليثى وعبد السلام بك المويلحى والشيخ الصباحى والشيخ احمد محمود و ابراهيم افندى الوكيل ، وقد مواءه عريضتين موقعا على كل منهما من ١٥٠٠ من عمد البلاد وكبار الاهلين ، الاولى بمثابة ضمانة لتعهدات ضباط الجيش هذا نصها :

« نحن الواضعون أسماءنا أدناه علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر واسكندرية والشعور والوجهين البحرى والقبلى ، لا اعتقادنا التام بحسن صفات وخبرة دولتلو

شريف باشا قد التمسنا منه أن يستلم ادارة أشغال رئاسة مجلس النظار الذين صار انتخابهم بمعرفة دولته بالحكومة المصرية والعرض عنهم للحضرة الخديوية ، واطهاراً لصداقتنا التامة وخلوص نية الجيش نحن ضامنون صدق وصحة التعهدات التي من مقتضاها تمام الانقياد لأوامر دولتو شريف باشا « أما العريضة الثانية فتضمن طلب انشاء مجلس النواب وسيرد الكلام عنها فيما يلي

فلما قابل الوفد شريف باشا ، تكلم سلطان باشا قائلاً ما خلاصته : « انى اعرض عل مسامع دولتكم ان هؤلاء الوجهاء والنهباء قد تمثلوا بين يدى مراحكم ليظهروا ما عندهم من الفرح والسرور حيث تفضلتم بقبول مسند الرئاسة الجليل ، فانهم يعلمون مالدولتكم من الميل الحقيقى لاجراء الاصلاح الذى كثيرا ما أملود وليعرضوا أنهم متكفلون بالجيش المصرى الذين هم فى الحقبة ابناؤهم واخوانهم ، وليتمسوا من مكارمكم ما يعلمونه فى سمو افكاركم من بث روح الحرية فى البلاد ونشر العدل والمساواة بين أصناف الناس ، وحيث إن دولتكم على هذه الافكار السامية ، فهذا الجمع يلتبس من كرمكم بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن اخوانه الموقعين على هاتين العريضتين ان تمدوا اليهم ساعد المساعدة القوى ، وتسعفوهم بما علموه فى همتكم من الاقدام وقوة العزيمة ، وان مساعدتهم على نوال ما طابوه لا تتحقق الا بأن تكون دولتكم الواسطة العظمى فى رفع هذه العريضة الى الجناب الخديوى المعظم أعزه الله ، وليست هذه بأول مرة رأها الناس من حبكم لبث الحرية فى البلاد ، فان افكاركم السامية لم تزل ولا تزال متوجهة نحو كل ما فيه الخير والمنفعة لهذه الأوطان » (١) .

فأجابهم شريف باشا معرباً عن اخلاصه فى مساعدتهم ، وميله الحقيقى الى منافعهم ، وعزمه على أن يسعى جهده فيما تتقدم به البلاد وتحقق به راحة العباد ، وصرح « بان تشكيل مجلس النواب هو الوسيلة الوحيدة لما تقصده من الاصلاح ، والسبب القوى لما تبتغونه من النجاح » ووعدهم بأن يأخذ فى مساعدتهم على قدر ما يصل اليه الامكان . وبشرهم بان افكاره متوجهة نحو هذا المشروع منذ أزمان ،

وان اعماله ستكون مؤيدة لما انطوت عليه فكرته فلا يألوا جهداً فيما يوجب ظهوره من حيز القول إلى عالم الوجود (١) ، فانصرف الوفد مسروراً من هذه التصريحات مؤملاً بتحقيق آماله في الدستور على يد شريف باشا .

برنامج الحزب الوطنى

ذاعت انباء الحركة العرايية فى أوروبا بعد سقوط وزارة رياض باشا وتأليف وزارة شريف باشا، واختلفت الآراء فى تقديرها، فرأى زعماء الحركة ان يدلو إلى المستر بلنت بخلاصة مقاصدهم ومبادئهم فى بيان سُمى (برنامج الحزب الوطنى) ، نشره المستر بلنت بواسطة السير وليم جريجورى فى جريدة التيمس بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وقد تلقاه المستر بلنت عن جماعة من الزعماء ، منهم الشيخ محمد عبده وكان وقتئذ رئيساً لتحرير « الوقائع المصرية » ومحمود باشا سامى البارودى وعرابى باشا وهذا نصه :

١ — يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى ، واتخاذ هذه الروابط ركناً يستند عليه فى عمله ، ويعترف بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وامام المسلمين ، ولا يريد تبديل هذه الصلات والروابط ما دامت الدولة العلية فى الوجود، ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدة العسكرية إذا طرأت عليه حرب اجنبية، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ، ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية ، وله ثقة بدول أوروبا لا سيما إنجلترا فى متابعة ضمان استقلال مصر الداخلى .

٢ — يخضع الحزب للجناب الخديو الحالى ، وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقاً للعدل والقانون حسب ما وعد به المصريين فى شهر

(١) الوقائع المصرية العدد السابق

سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد قرن رجاله هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والاحكام الظالمة التي أورثت مصر الذل ، وبالإلحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابي وإطلاق عنان الحرية للمصريين ، ويطلبون من سموه التعاون معهم بأمانة في تحقيق هذه الأغراض ، ويعدون بمساعدته في ذلك قلباً وقالبا ، كما أنهم يجذرونه من الاصغاء إلى الذين يحسنون إليه الاستبداد والاحكام الجحاف بحق الأمة أو نكث المواعيد التي وعد بانجازها

٣ - رجال الحزب يعترفون تماما بفضل فرنسا وإنجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ، ويعترفون باستمرار المراقبة الأوروبية كضرورة اقتضتها الحالة المالية وضمانة لتقدم البلاد ، ويعترفون صراحة بالديون الأجنبية حرصا على شرف الأمة وإن كنت تلك الأموال لم تقترض لمصلحة مصر بل انفق في مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل ، ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونها ويثنون عليهما .

ثم إنهم يرون أن النظام الحالي لم يكن إلا وقتيا ، وإنهم يؤملون أن يستخلصوا مآلهم من أيدي أرباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتي يوم تكون مصر فيه بيد المصريين ، وهم لا يخفي عليهم شيء من الخلل الحاصل في المراقبة ومستعدون لإداعته . فإنهم يعلمون أن كثيرا من المستخدمين في قلم المراقبة لا يقدر على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة ، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الأجنبي ، وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخال الإدارة ما دام هذا الاسراف الخارج عن الحد

وهم يتعجبون من اعتفاء الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها واقامتهم فيها ، ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الإصلاح بقوة أو جفوة ، بل يقتصرون على إقامة الحججة ويطلبون من فرنسا وإنجلترا ان تبصر في هذا الأمر فإنهما أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحها وباستخدام

أهل الأمانة والاستقامة فيها لأنهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد أن نزعنا إدارة ماليتها من أهلها وتكفلنا بنجاحها .

٤ — رجال الحزب الوطنى يتعدون عن الاخلاط الذين شأنهم احداث القلاقل فى البلاد إما لمصلحة شخصية أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر ، وهؤلاء الاخلاط كثيرون فى البلاد ، والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى بلاد الف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية ، فان سماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد الاسكوت المصريون ، وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الأخيرة ففقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم قومية ، وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس النواب (الذى انعقد الآن) بواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة وتعميم التعليم ونمو المعارف بين افراد الأمة ، وهذا كله لا يحصل الا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله .

ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما اكرهوا على الصمت كما حصل لجلس الاستانة ، وقد يستعان عليهم بالصحافة لجعلها آلة تفوق نحوهم السهام فيتكدر بنمو الراحة ويحرم ابناء البلاد من الوقوف على الحقائق ، ولهذا فوض الوطنيون بهم الى امراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم أن رجال عسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الأخذ فى النمو ، ويس فى عزيمتهم ابقاء الحال على ماهى عليه بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فان امراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة من فتح المجلس ، فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا سلاح لها ، ولهذا يطلبون زيادة الجند الى ١٨٠٠٠ عسكرى ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير ميزانية .

٥ — الحزب الوطنى حزب سياسى لادنى ، فانه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب ، واغليبيته مسلمون لان تسعة اعشار المصريين من المسلمين ، وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم اليه لانه لا ينظر لاختلاف

المعتقدات ويعلم أن الجميع اخوان وأن حقوقهم في السياسة والشرائع متساوية ، وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الازهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقنة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس في المعاملة سواء ، والمصريون لا يكرهون الاوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجنب أو نصارى ، وإذا عاشرهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس إليهم .

٦ — آمال الحزب معقودة على اصلاح البلاد ماديا وأديبا ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف واطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة للأمة ، وللمصريين اعتقاد في دول أوروبا التي تمتعت ببركة الحرية والاستقلال ان تمتعهم بهذه البركة ، وهم يعلمون انه لم تنل أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والكد ، فهم ثابتون على عزمهم أملون في تقدمهم واثقون بجانب الله تعالى ، تخلص عنهم من يساعدهم — ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ (١)

اعمال وزارة شريف باشا

حفلت وزارة شريف باشا الثالثة بكثير من الاعمال الجليلة على الرغم من قصر المدة التي وليت فيها الحكم ، وقد انتهز فرصة الثقة العامة التي أولتها الأمة وزاته والهدوء الذي ساد البلاد منذ تقلد الرئاسة فاكب وزملاؤه على العمل لاصلاح شؤون الحكومة وتحقيق آمال البلاد

العلاقات الخارجية

قلنا ان شريف باشا وضع نصب عينيه أن يمنع التدخل الاجنبي في شؤون مصر ، مع استبقاء العلاقات الودية بينها وبين الدول ، فبذوه من هذه الناحية

(١) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢١٧ — مع بعض تعديلات اقتضاها الرجوع الى الاصل الانجليزي المنشور في كتاب المستر بلنت (التاريخ السري للاحتلال) ص ٥٥٦

يحتفظ بحقوق البلاد مع احترام ما للدول ورعاياها من المصالح فيها ، لكي لا يدع لها وسيلة لمناصبته العداء ، فأرسل عقب تأليفه الوزارة إلى قناصل الدول كتابا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ يعرب فيه عن حرصه على العلاقات الودية بين مصر والدول (١)

وقد كسبت وزارة شريف باشا ثقة معتمدى الدول واحترامهم ، قال المسيو سنكفكس Scienciéwicz معتمد فرنسا وقنصلها العام في هذا الصدد :
«مضى وقت طويل لم تتمتع فيه مصر بما يسودها الآن من الهدوء ، وقد افضى الى السير ادوار مالت بهذه الملاحظة في حديث لى معه» (٢)

الاصلاح الادارى

وجه شريف باشا عنايته الى اصلاح الادارة ، فأرسل الى المديرين والمحافظين في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ منشورا بالقواعد الأساسية التي يجب أن يسيروا عليها ، وهو ينمن حشهم على الاستقامة واقرار العدل بين الناس وحسن القيام على حفظ الامن ، وبهمهم فيه على مبداء من أهم المبادئ فى النظم الحكومية ، وهو الفصل بين السلطة الادارية والسلطة القضائية (٣)

رفع المظالم

وعنى شريف باشا برفع المظالم عن الناس واطلاق سراح المسجونين والمبعدين الذين ثبت أن ظلموا حاق بهم

-
- (١) المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية للفرنسية للحكومة) عدد ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١
(٢) رسالة المسيو سنكفكس الى وزير خارجية فرنسا فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٧ — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ١
(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

وقد تقدمت له شكاوى عديدة من مئات من المنفيين الى السودان ومن أهلهم يطلبون رفع الظلم عنهم (١) كما تقدم بيان ذلك في الفصل الثاني (ص ٦٦)، ورفعت اليه شكاوى عديدة من المسجونين بغير أحكام، فالف شريف باشا لجنة للفحص عن حالة جميع المنفيين الى السودان وتحقيق التهم التي من أجلها تقرر نفيتهم حتى اذا ما ثبتت اللجنة براءتهم قررت الحكومة اعادتهم، ونيطت أيضا بتحقيق حالة المسجونين بغير أحكام، وقد افرج عن ثبوت براءتهم، وعاد المنفيون من السودان، وكان منهم أحمد بك أبو ستيت من أعيان سوهاج، والسيد حسن موسى العقاد من أعيان العاصمة، فلما عاد العقاد الى القاهرة قابل الجمهور رجوعه بالابتهاج والحفاة واقامت المآدب الكبيرة احتفالا بقدومه.

الحكومة والجيش

تقدم القول بتأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية ووضع قوانين جديدة تكفل هذا الاصلاح وتحقيق المطالب التي تقدم بها العراييون لتحسين حالة الضباط والجنود، وقد أتمت اللجنة مهمتها ووضعت هذه القوانين في عهد وزارة رياض باشا حين كان محمود باشا ساعى البارودى وزيرا للحربية فيها، ولما أقصي عنها وعين بدله داود باشا يكن أهمل شأن هذه القوانين ولم تصدر بها المراسيم الخديوية، وكان ذلك من أهم أسباب ثورة الجيش يوم واقعة عابدين.

القوانين العسكرية الجديدة

فلما ألف شريف باشا وزارته عنى باصدار هذه القوانين وانفاذها، فرفع الى الخديو تقريراً في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٨ شوال سنة ١٢٩٨) (٢) عرض فيه

(١) المونيتور اجبسيان عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٤٣

القوانين العسكرية الخمسة التي أنجزتها اللجنة وقدمتها الى مجلس الوزراء ، وطلب
اصدار المراسيم باقرارها ، وهي :

- (١) قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية .
- (٢) قانون تسوية حالة الضباط المحالين الى الاستيداع .
- (٣) قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية .
- (٤) قانون القواعد الأساسية للترقى .
- (٥) قانون الضمائم والامتيازات والاعانات العسكرية .

فصدرت بها المراسيم الخديوية في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد تضمنت هذه
القوانين من القواعد ما يرمى الى تحسين حالة الضباط والجنود وكفالة حقوقهم في
الترقيات والمرتبات والمعاش .

واستصدرت الوزارة في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ مرسوما آخر بتنظيم التعليم
في المدارس الحربية ، يشتمل على برامج التعليم فيها وشروط الالتحاق بها وبيان
التعليمات العسكرية فيها وما الى ذلك .

وقد ابتهج الضباط بصدور هذه القوانين ، وزادتهم ثقة بوزارة شريف باشا ،
وذهب وفد منهم الى داره وقدموا له شكرهم وشكر زملائهم على عنايته واهتمام وزارته
باصدارها ، واعربوا له عن حسن مقاصدهم وكامل ثقتهم به وبوزارته ، وعاهدوه على
أن لا يخالفوا له أمرا ، وان ينقادوا لارادة الحكومة ولا يترددوا في الذهاب الى أية
جهة تأمرهم بالذهاب اليها .

نقل ألى عبد العال حلمى إلى دمياط

وألى عرابى الى الشرقية

رغب شريف باشا فى نقل زعماء الحركة من القاهرة الى الاقاليم لى يخفف من
ضغط الحزب العسكرى على الحكومة ، ويحقق مبدأه الذى تولى الوزارة على أساسه

وهو ابعاد الجيش عن السياسة جهد المستطاع ، وقد أقنع عرابي وصحبه بأن مصلحة البلاد تقضى بابعاد الأليات التي يتولون قيادتها عن العاصمة حتى تهدأ الخواطر ، ويقوى سلطان الحكومة حيال الدول ، وزاد في حجة شريف باشا ارسال الحكومة التركية وفداً الى مصر برئاسة علي نظامي باشا لتحقيق أسباب تمرد الجيش وخروجه على الخديو ، فقد ورد نبأ قيام هذا الوفد من الاستانة في ٣ اكتوبر سنة ١٨٨١ كما سنفصل ذلك فيما يلي ، فالتخذ شريف باشا من هذا الحادث وسيلة لاقتناع زعماء الضباط بالابتعاد عن العاصمة لكي يكون ذلك دليلاً قائماً على ادعائهم للحكومة وتنفيذهم أوامرها وترك سلطة الحكم في يدها ، ولكي يمتنع الاتصال بينهم وبين الوفد العثماني القادم ، فلا يفسح المجال أمامه للدس والتفرقة ، فاقنعوا بهذه الحجة ، واستقر رأي وزارة الحربية على نقل الألي عبد العال حلمي الى دمياط والألي عرابي الى رأس الوادي بالشرقية ، ويقول عرابي في مذكراته انهم قبلوا ذلك على شرط صدور الامر الخديوي بانتخاب النواب لكي يطمئن على انشاء المجلس النيابي ، وفعلاً صدر الامر المذكور في ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١

وكان سفر الأليين الى مقرهما الجديد فرصة للمظاهرات الوطنية التي تجلت فيها حماسة الأهليين وعواطفهم نحو الجيش ، وتجد في وصفها وما القى فيها من الخطب صورة حية لتطور السياسي الذي ظهر في نفسية الشعب وافكاره وعواطفه كان الألي عبد العال حلمي بك هو السابق بالسفر الى مركزه الجديد ، وكان يوم سفره يوماً مشهوداً ، فقد انتقل الألي الى محطة العاصمة ماراً وسط المدينة ، وسبقه اليها معظم ضباط العسكرية وضباط المستحفظين والبوليس للقيام بواجب التوديع ، وامتلات المحطة بالمودعين ، ولما وصل اليها الألي أخذ مصطفى بك العناني أحد أعيان القاهرة ومن كبار تجارها ينثر الورد والرياحين على رؤوس العساكر ، وسقى الناس شراباً سكرياً في ذلك اليوم اكراماً للجيش المنقذ للبلاد من هلاوة الاستبداد ، وحضر محمود سامي باشا البارودي وزير الحربية ليودع الألي المسافر يصحبه عرابي بك ، وتبودلت الخطب الحماسية في المحطة قبل قيام القطار ، فألقى

خطيب الثورة السيد عبد الله نديم خطاباً موجهاً الى الضباط والجند بدأه بقوله :
« حماة البلاد وفرسانها ! » وتضمن الثناء على الجيش ورؤسائه لما قاموا به من ذلك صرح
الظلم والاستبداد واحياء روح العدل والحرية ونشر علم الاخاء والمساواة والاتحاد ،
ثم قال مخاطباً الضباط والجند الذين جاءوا لتوديع المسافرين (وقد اعتزم السفر معهم
إلى دمياط)

أخوكم الحر يودعكم ويسير باخوانكم الى دمياط ، فاجعلوا عروة الود وثيقة ، ولا
تحلوا حبل الاتحاد الذي جاهدتم الانفس في احكامه ، الى أن قال : ومن محاسنكم التي
تفخرون بها ويعرف لكم بها الفضل طاعتكم لأوامر الحكومة وامثالكم لارشاداتها
وربط قلوبكم بمحبة مولانا الخديو ورجاله الكرام خصوصاً هذا الرئيس البرار العوف
القائم بخدمة الامة وبلادها (يقصد شريف باشا) ، ثم ختم خطابه بقوله : وأحسن
ما يؤرخ به اسم الجهادية عند النوازل أن يقال (مات شهيد الاوطان) . فنادى
الجميع (رضينا بالموت في حفظ الاوطان) (١) .

وألقى السيد حسن الشمسي صاحب جريدة (المفيد) خطاباً آخر في هذا المعنى ،
فشكر عرابي الخطيبين ، ودعا الحاضرين الى الاستمسك بعروة الاتحاد والمحافظة على
شرف البلاد .

ثم نهض عبد العال بك حامى وألقى خطاباً وجيزاً قال فيه :
« أيها الاخوان . انا نودعكم والقلوب معكم ، وكلمة الوطنية تجمعنا ، فاجعلوا
حبل المواصلة بيننا ممدوداً ، وثقوا بعزمكم ولا تطيعوا الوشاة فيما يفترون علينا ، كما
أننا لا نسمع من واش كلاماً ، واعلموا أننا في تيار أفكار إن لم نحفظ أنفسنا بالاتحاد
هلكنا ، وكلنا يعلم حسن طوية مولانا الخديو وطهارة بواطن رجاله الفخام ، فنحن
نخدم افكارهم بأرواحنا وتقضى العمر في طاعتهم ما داموا على الحق ، والله الحفيظ
علينا وعليكم وهو على كل شيء قدير » .

واستمرت مظاهر التوديع والتكريم الى أن تحرك القطار المقل للألاى يصحبهم

السيد عبد الله نديم ، وسار قاصدا دمياط ، فلما وصل إليها هرع أهلها الى استقبال الأُلاى بالخفاوة والتكريم ، فألقى السيد عبد الله نديم خطابا حماسياً مدح فيه الجيش ورؤسائه وقال انهم هم الذين أنقذوا البلاد من جور الاستبداد ، ثم استقر الأُلاى في مركزه بشكنات دمياط .

وقد رأى عبد العال بك حلمى من محافظ دمياط وقتئذ اسماعيل باشا زهدى ومن اسماعيل بك صال أوغلى حكامدار الطوبجية اعراضا وانحرافا عن الولاء لعرابى إذ لم يحضرا لاستقبال الأُلاى يوم قدومه ، فشكاهما الى عرابى ، وكانت النتيجة احالة المحافظ والحكمدار الى المعاش .

سفر الأُلاى عرابى

وفي ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ (١) سافر الأُلاى عرابى من العاصمة بين مظاهر الحماسة والتكريم ، فتحرك من مركزه بالعباسية فى الساعة الثامنة صباحا قاصدا المحطة ، وشق المدينة من باب النصر تتقدمه موسيقاد تعزف بالخانها الحربية فتثير الحماسة فى النفوس الى أن بلغ المشهد الحسينى . فاصطف الأُلاى امام المسجد ، ثم دخل عرابى وزار مقام الحسين رضى الله عنه يصحبه بعض الضباط ، وأداروا ويرق الأُلاى على الضريح الشريف ، ودعوا الدعوات الصاخبة ثم خرجوا وسار الأُلاى الى المحطة ، مارا بالمواسكى ثم شارع البوستان فشارع كلوت بك ، وكانت الشوارع تزخر بالمتفرجين ، وازدحمت المحطة بالموادعين ، اذ حضر اليها جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الاعيان والتجار وعامة الناس . قال عرابى فى مذكراته « وبالجمل فان هذا الاحتفال كان فى ذلك اليوم مما لم يسبق له مثيل فى مصر » ، وقام عرابى خطيبا فى الحاضرين ، وألقى الخطبة الآتية :

« سادتى واخوانى : بكم ولكم قمتا وطلبنا الحرية وقطعنا غرس الاستبداد ، ولا ننثنى عن عزمنا حتى نحبي البلاد وأهلها ، وما قصدنا بسعيننا افسادا ولا تدميرا ، ولكن لما رأينا أننا بتنا فى اذلال واستعباد ولا يتمتع فى بلادنا الا الغرباء حركتنا

(١) هذا التاريخ عن جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١

الغيرة الوطنية والحمية العربية الى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة ، وقد ساعدتنا العناية الالهية ومنحنا مولانا وأميرنا الخديو ما طلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا السائر بنا في غير طريق الوطنية ، وتمتعنا بمجلس الشورى لتنظر الأمة في شؤونها ، وتعرف حقوقها كباقي الأمم المتمدنة في العالم ، ومن قرأ التواريخ يعلم ان الدول الاوروبية ما تحصلت على الحرية الا بالتهور واراقة الدماء وهتك الاعراض وتدمير البلاد، ونحن اكتسبناها في ساعة واحدة من غير أن نريق قطرة دم أو نخيف قلبا أو نضيع حقاً أو نخدش شرفاً ، وما أوصلنا الى هذه الدرجة القصوى إلا الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد ، فالآن ننادى بصوت واحد « فليعيش الخديو واهب الحرية ، فليعيش الجيش المصرى طالب الحرية ، فليعيش الحرية في مصر خالدة مؤبدة »

« نحن الآن في نعمة جليلة وعزة جميلة ، وقد فتحنا باب الحرية في الشرق ليقترى بنا من يطلبها من اخواننا الشرقيين ، على شرط أن يلزم الهدوء والسكينة ، ويجانب حدوث مايكدر صفو الراحة ، الى أن قال :

« ان الطمانينة عادت كما كانت ، وعدنا الى مانشأنا عليه من طاعة مولانا الخديو وخضوعنا له ولوزرائه الفخام ، فلا تأخذكم الاراجيف واشاعات أعداء الوطن وثقوا بسعى أميرنا ورجاله » ، ثم قال :

« واني سائر باخوانكم الى رأس الوادى فاستودعكم الله جميعاً ، وأقبل اخي على بك فهمى بالنيابة عن الجيش كله ، وأخى محمد افندى عبيد بالنيابة عن جميع المودعين من أمتنا الشريفة المحبوبة » (١)

ثم قام خطيب الثورة (السيد عبد الله نديم) وكان قد عاد من دمياط ، فخطب الحاضرين بمعنى ما خطب عرابي ، وكان مصطفى بك العناني وبعض الاهالي يثرون الزهور والرياحين على رؤوس العساكر ويقدمون لهم الخلوى ويسقون الناس شراباً سكرياً كالعادة المألوفة في الافراح الوطنية ، ولما قرب وقت مسير القطار صاح عرابي مودعا

جميع المشيعين ، ثم تحرك القطار في منتصف الساعة الحادية عشرة (١) قاصدا مدينة الزقازيق ، وصحب عرابي في سفره السيد عبد الله نديم ، واستقبل وصحبه وجنده في المحطات بمظاهر الفرح والسرور والتكريم ، وكان السيد عبد الله نديم يخطب في الناس في كل محطة بمعنى ما تقدم ، واستمرت مظاهر الاحتفالات حتى بلغ القطار محطة الزقازيق ، فاستقبل القادمين جمهور الاعيان والاهالي والتجاري تقدمهم أمين بك الشمسي كبير تجار البندر وهتفوا لعرابي وللجيش هتاف الدعاء ، ونثروا على العساكر الورود والازهار العطرية وسقوهم الشراب السكري ، ونزل عرابي من القطار وحي جميع المستقبلين وألقى فيهم خطبة حماسية بدأها بقوله :

« سادتي واخواني »

« انا اخوكم في الوطنية ، واسمي احمد عرابي ، ولدت في بلدة (هرية رزنة) من بلاد الشرقية هذه ، فمن عرفني منكم فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فقد عرفته بنفسى ، وها أنا واقف بين أيدي الاهل والخلان » ، وأخذ يشيد بما قام به وزملاؤه الضباط بما لا يخرج عن الخطبة السابقة

ثم استأنف القطار السير قاصدا رأس الوادي حيث كان مركز الألاي ، وبعد أن استقر به عرابي وجنده يومين دعاه أمين بك الشمسي ودعا معه صحبه من الضباط الى وليمة شائعة فحمة تكريما لهم ، فلبوا الدعوة وألقى عرابي في الوليمة خطبة بمعنى الخطبة السابقة (٢) وشكر أمين بك الشمسي على كرمه وأثنى عليه الثناء المستطاب .

ثم وقف السيد عبد الله نديم وألقى خطبة حماسية ، تعالى في أثنائها هتاف لاستحسان من الحاضرين .

وفي اليوم التالي دعى عرابي لوضع الحجر الأساسى للمدرسة الأميرية بالزقازيق فلبى الدعوة وحضر الحفلة ، ووضع الحجر الأساسى للمدرسة باسم الخديو ، وألقى بهذه المناسبة خطبة ذكر فيها فوائد التعليم وحث الحاضرين على العناية بتعليم أبنائهم

(١) (المونيتور اجبسيان) عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) مذكرات عرابي ص ٢٦٦

ليعدوهم لخدمة بلادهم في المستقبل
وكذلك دُعي إلى وليمة أعدها احمد بك السيد أباطة بناحية (شرويدة) ، ووليمة
أخرى أعدها الشيخ احمد محجوب عمدة ناحية (العصلوجي) ، ووليمة ثالثة عند
سليمان بك السيد أباطة ، ورابعة عند سايان باشا أباطة ، وصفوة القول انه في الفترة
الوجيزة التي أقامها برأس الوادي كان محفوقاً بأعظم مظاهر التكريم والتمجيد ، ولا
غرو فان ماتم على يده من سقوط نظام الحكم الاستبدادي وانبثاق نور الحرية
والدستور ، ووجوده في المديرية التي هي مسقط رأسه ، كل ذلك من شأنه أن يبعث
الحماسة في نفوس الأهلين ويجمعهم على محبته وتمجيده .

تعيين عرابي وكيلا لوزارة الحرية

بقي عرابي في منصبه بالشرقية نحو ثلاثة أشهر يتنقل في الجهات ويبحث أفكاره
بين الأعيان والأهلين ، وقد أوجست الحكومة خيفة من ابتعاده عن العاصمة
وتركه يجمع حوله الأتباع والانصار بعيداً عن رقابتها ، فاقترح البارودي تعيينه وكيلا
لوزارة الحرية ، فصدر الأمر العالي بذلك في ٤ يناير سنة ١٨٨٢ (١) ، وعاد إلى
العاصمة واستقر بها ، وتوطدت الثقة بينه وبين البارودي ، وعظم نفوذه ، وصارت
داره كعبة لطلاب الحاجات وذوى الشكايات يقصدون إليها من كل فج، حتى أصبحت
تشبه مجموع دوائر الحكومة لكثرة من كان يفد عليها من الزائرين والشاكين ،
وتردد عليه مكاتبو الصحف الأوروبية وبعض السياسيين الأنجليز ليأخذوا عنه
الاحاديث والبيانات عن الحركة التي قام بها ، فازدادت شهرته في الأوساط الأوروبية

تنمية أعمال وزارة شريف

تشريع الموظفين الملكيين

عنى شريف باشا بوضع قوانين للموظفين الملكيين تحدد سلطاتهم وتنظم علاقة
الرؤساء بالمرءوسين منهم ، وشروط تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم ، بما يكفل

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٩ يناير سنة ١٨٨٢

حسن قيام الموظفين بواجباتهم، ومراعاة العدل في معاملتهم، وإقصاء الفوضى والمحسورية والاستبداد من دواوين الحكومة، وكان يرمى بهذا التشريع إلى تنظيم حالة الوظائف والموظفين الملكيين، بعد أن صدرت القوانين المنظمة لحالة الجهاديين، فرفع إلى الخديو تقريراً بضرورة تأليف لجنة لتحضير هذه القوانين، وصدر المرسوم بتأليفها في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ برئاسة محمد زكى باشا وزير المعارف والاعراف وعضوية كل من محمد سلطان باشا وسليمان باشا أباطة والمسيو بوترون Boutron وبلوم باشا وبطرس بك غالى وسلامه باشا إبراهيم وتجران باشا والمستر فترزجالد Fitz Gerald واحمد نشأت بك ويعقوب أرئين بك (١) ثم أضيف إليهم المسيو مازوك Mazuc . وعبد الرحمن بك الهراوى . (٢)

الاصلاح القضائى - إنشاء المحاكم الاهلية

أهم إصلاحات الوزارة الشريفة بعد الاصلاح الدستورى هو إنشاء المحاكم الاهلية ووضع نظامها الجديد .

ففى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الاهلية (٣) ، وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى وأهمها :

(١) وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها وادلائها فى الجريدة الرسمية « ويكون إجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان ، وأما فى السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى سبعين يوماً » .

(٢) عدم سريان القوانين على الماضى ، وصدر الاحكام باسم الحضرة الخديوية ، ووجوب استنادها إلى القوانين التى سيجرى نشرها أو القوانين واللوائح الجارى العمل بموجبها متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة .

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٩٠ (٢) المرجع السابق — أمر ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ ص ٢١١ (٣) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢١٥

(٣) رتبت اللائحة أنواع المحاكم الجديدة ، ققضت بإنشاء محكمة ابتدائية في كل من مصر والاسكندرية وفي كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى ، وفى السودان وبقى ملحقات الحكومة المصرية ، وإنشاء محاكم جزئية فى دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمتين استثنائيتين ، أحدهما بمصر ، والاخرى بأسىوط ، « أما فيما يختص باستئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وبقى ملحقات الحكومة المصرية فيتقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية » ، ومحكمة نقض وابرام بالقاهرة وكان اسمها فى اللائحة (محكمة التمييز) ، وإنشاء النيابة العمومية .

(٤) ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم ، انما للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم فى أثناء السنوات الثلاث الأولى من تاريخ تعيينه ، ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة الى أخرى الا برضاهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض والابرام .

(٥) تقررت فى اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل

به اليوم .

ولا غرو فلائحة ترتيب المحاكم الحالية الصادرة فى ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، ويرجع معظم الفضل فى وضع اللائحتين الى العلامة قدرى باشا وكان يتولى وزارة الحقانية فى وزارة شريف باشا ، وقد صدرت فى عهدها اللائحة الأولى وتبقيات الحكومة لانفاذها ، ولكن استقالة وزارة شريف باشا فى فبراير سنة ١٨٨٢ وتلاحق حوادث الثورة العرابية حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة الى أن صدرت اللائحة الحالية فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ على عهد وزارة شريف باشا الرابعة ، وكان العلامة قدرى باشا يتولى فيها وزارة المعارف . وقد خات هذه اللائحة من كثير من مزايا لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ كالنص على عدم جواز عزل القضاة وعدم جواز نقلهم إلا بالضمانات المتقدم ذكرها وإنشاء محكمة للنقض والابرام ومحكمة استئناف ثانية بأسىوط وسريان النظام القضائى الجديد على السودان ،

والسبب في كل ذلك يرجع إلى أن لائحة ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ صدرت في عهد الاحتلال فلم تشمل كل القواعد التي تقرر في اللائحة الأولى .
وقد دخلت لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ في حيز التنفيذ عقب صدورها ، إذ صدرت الأوامر الخديوية بتعيين اسماعيل يسرى باشا نائباً عمومياً لدى المحاكم الأهلية ، وتعيين كل من أحمد أمين بك وميخائيل كحيل بك وحسين واصف بك وكلاء نيابة ، (١) وتعيين شفيق منصور بك نائباً للوكيل العمومي لدى المحاكم الأهلية (٢) .

الصحافة وقانون المطبوعات

اشتدت لهجة الصحف متأثرة بانتصار الثورة وإجابة مطالب العراقيين وانبلاج نور الحرية ، فوجهت حملاتها إلى الأجانب والدول الأجنبية ، فأصدرت إدار المطبوعات إنذاراً رسمياً إلى الصحف كلفتها فيه بأن تلزم حدود الاعتدال في كتابتها استبقاء للعلائق الودية بين مصر والدول الأجنبية

الغاء جريدة (الحجاز)

أنشئت هذه الصحيفة سنة ١٨٨١ لصاحب امتيازها السيد ابراهيم سراج المدني ، وحملت على الدول الأوروبية في مقالاتها ، واستمرت في حملاتها رغم انذارها ، فأصدر مجلس الوزراء قراراً بالغائها (٣) وأصدرت وزارة الداخلية إلى محافظ العاصمة أمراً بانفاذ هذا القرار (٨ نوفمبر سنة ١٨٨١)

(١) ص ٢٤٠ و ٢٤١ من مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ — (٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ (٣) الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١

الغاء جريدة (ليجبت) L'EGYPTE

ولم تقتصر لأئحة المطبوعات القديمة على الصحف العربية ، بل شملت الصحف الأوروبية أيضاً ، فقد نشرت جريدة (ليجبت) في عدد ٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ مقالا فيه تعريض بالنبي عليه الصلاة والسلام ، فلفتت جريدة (المفيد) الحكومة الى هذا المقال ، فصدر القرار بتعطيلها والغاءها ، وزعم صاحبها أن الحكومة لا تملك تطبيق لأئحة المطبوعات القديمة على الصحف الأجنبية ، وهدد بتدخل قنصل فرنسا ، ولكن القنصل لم يتدخل ومر الحادث بسلام

صدور قانون المطبوعات

ان قانون المطبوعات الذي كان العمل جاريا به في الجملة حتى ظهور قانون ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ صدر على عهد وزارة شريف باشا في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ (١) وهو ولا شك قانون مقيد لحرية الصحافة ، ولا ندرى ماذا كان الباعث على صدوره ، ومن الذي أوعز بوضعه ، وهل كانت الحكومة وقتئذ تخشى اطلاق الحرية للصحف فوضعت لها هذا القانون .

إن وزارة رياض باشا قد عطلت بعض الصحف قبل صدور هذا القانون لاشتدادها في لهجة كتابتها ، وكانت تعتمد على « لأئحة المطبوعات » القديمة التي كان العمل جاريا بها من قبل ، وكذلك فعلت وزارة شريف كما تقدم بيانه ، ولم تكن البلاد في حاجة إلى صدور قانون جديد للمطبوعات يضاعف قيود الصحافة ، فصدوره يعد موضع نقد لوزارة شريف باشا ، ومن أهم ما وضعه من القيود فرض تأمين قدره مائة جنيه على الصحف التي تصدر أكثر من ثلاث مرات في الاسبوع ، وخمسون جنيها على الصحف التي تصدر أقل من ذلك ، وعدم جواز انشاء مطبعة

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١

الأبرخصة من وزارة الداخلية بعد ايداع تأمين مقداره مائة جنيه ، وللحكومة في كل حال نزع هذه الرخصة « عند الاقتضاء » ، وتحويل الحكومة حق اذار الصحف وتعطيلها « محافظة على النظام العمومي أو الدين أو الآداب » وذلك بقرار من وزير الداخلية ، وفي حالة التعطيل يصدر القرار بذلك بعد اذارين ، ويجوز تعطيل الجريدة بقرار من مجلس الوزراء دون سبق اذار .

وقررت الحكومة سرعان هذا القانون على الصحف والمطابع الاجنبية ، (١) وأنذرت فعلاً بموجبه مجلة المحاكم المختلطة (جازيت دي تريبيون) الاذار الاول في ٨ يناير سنة ١٨٨٢ لخوضها في المسائل السياسية ، دون أن يكون لها رخصة بذلك ولأنها نشرت أفكاراً مسيئة للبلاد « واستعملت الترميمات المنطوية على سوء القصد » وأنذرتها للمرة الثانية في ١١ يناير لعدم نشرها الاذار الاول واستمرار خوضها في المسائل السياسية والادارية (٢)

وقد عين أحمد بك رفعت ناظراً (مديراً عاماً) لقلم المطبوعات ، والشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) رئيساً لقلم المطبوعات العربية والتركية ، والمسيو أرنت فوكلين رئيساً لقلم المطبوعات الافرنجية .

حفظ الآثار العربية

عنى شريف باشا باحياء الآثار العربية وحفظها وصيانتها وتجديدها ، فاستصدر مرسوماً في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتأليف لجنة عهد اليها بهذه المهمة ، وأسند رأسها الى وزير الاوقاف وأعضاؤها هم : مصطفى فهمي باشا . محمود سامي باشا البارودي . محمود بك (باشا) الفلكي . اسماعيل بك (باشا) الفلكي . فرانس بك . روجرس بك . تيجران بك (باشا) . عزت افندى . يعقوب افندى صبرى (بك) . المسيو

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١

(٢) الوقائع عدد ١٤ يناير سنة ١٨٨٢

بودرى على افندى فهمى . (١) ثم حسين باشا فهمى والمسيو بوجوان (٢)

مدرسة الآثار القديمة

وأنشأت الوزارة مدرسة للآثار المصرية القديمة واللغة الهيروغليفية وافتتحت في أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وعُيِّنَ ناظرًا لها العالم الأثرى المشهور أحمد بك كمال (باشا) (٣)

احصاء عدد السكان

واستصدر شريف باشا من الخديو أمراً عالياً بأجراء التعداد العام لسكان القطر المصرى ، وحدد لهذا الاحصاء يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ ، (٤) وأصدر منشوراً بطريقة اجرائه ، وعهد إلى قلم الاحصاء بوزارة الداخلية جمع نتائج التعداد فى المدن والقرى ، ولهذه المناسبة أمر بتنمير البيوت تمهيداً لاحصاء سكانها .

وكانت النتيجة التى ظهرت بعد ذلك عن هذا الاحصاء أن سكان القطر المصرى (عدا السودان) بلغوا يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ — ٦٨٠٦٣٨١ نسمة (٥) .

التعليم

ادخلت وزارة شريف باشا عناصر جديدة من كبار الموظفين الوطنيين فى مجلس المعارف الأعلى ، فضمت الى اعضائه اسماعيل أيوب باشا ومحمد قدرى باشا (٦)

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٢) عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد اول يناير و ١٨ يناير سنة ١٨٨٢

(٤) أمر ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ — مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢٤٣

والمونيتور اجبسيان عدد ٥ يناير سنة ١٨٨٢

(٥) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨٦ ص ٣٤٢

(٦) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٨٨

وحسين فهمى باشا وكيل ديوان الاوقاف ، ومحمود بك (باشا) الفلكى ناظر
الرصدخانة وقتئذ وعلى فهمى بك وكيل ديوان المكاتب الاهلية (١)
وعملت على تحسين حالة اساتذة المدارس ونظارها وزيادة رواتبهم اجابة لاقتراح
مجلس المعارف الأعلى .

مشيخة الجامع الازهر

كان الشيخ محمد العباسى المهدي يتولى الافتاء ومشيخة الجامع الازهر حين
قامت الثورة العراقية ، ولم يكن من أنصارها ولا من المحبذين لها أو الراجين فيها
خيراً ، فوقعت النفرة بينه وبين عرابي ، فلما انتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض
باشا سعى عرابي وصحبه في خلعه من المشيخة ، فأوعزوا إلى بعض الشيوخ أن يرفعوا
لولاية الامور شكاياتهم من معاملته ، وقد تقموا منه انه وضع نظام الامتحان لاجازة
العلماء بالتدريس ، وكانوا لا يريدون وضع أى نظام لتخريج العلماء ... ووقع الخلف
بينه وبينهم أيضاً بشأن الجراية وتوزيعها .

فألفت الحكومة لجنة لتحقيق هذا الخلاف برئاسة احمد رشيد باشا ، وعضوية
كل من عبد الله فكرى باشا ، ومحمد حافظ باشا ، واحمد صادق باشا ، وأخذت تسمع
شكاية الشيوخ ، فلم تر على شىء منها مسحة الجد والحق ، ولكن نظراً لما رؤى من
اتساع نطاق الدسائس الموجهة ضد الشيخ العباسى ، ولما كان يبذله عرابي من المساعي
للايقاع به ، رأت اللجنة حسم الخلاف بابقائه فى منصب الافتاء ، واسناد مشيخة
الازهر إلى عالم آخر ، ومعنى ذلك عزله من المشيخة واستندت اللجنة الى ما ظهر
لاعضائها من ضرورة إزالة الوحشة بين الشيخ والعلماء وحسم الخلاف بينهم سواء
صحت لدعوى عليه أو لم تصح ، ورأت أيضاً أن مشيخة الازهر أسندت الى
الشيخ العباسى زيادة على منصب الفتيا فى الحنفية ، وأن المشيخة كانت معهوده من

قبل إلى علماء الشافعية ، فاستحسن استناد المشيخة إلى أحد علماء المذهب الشافعي ، وأخذت الحكومة برأى اللجنة ورغبت إلى علماء الازهر أن يختاروا أنفسهم شيخا من الشافعية وأن يختاروا من أهل المذاهب الثلاثة الاخر (الحنفي والمالكي والحنبلي) ثلاثة من العلماء ليشاورهم شيخ الجامع في شؤون الازهر ، وأنحسم الخلاف على ذلك ، وصدر أمر الخديو في ١٢ محرم سنة ١٢٩٩ (٥ ديسمبر سنة ١٨٨١) بانفصال الشيخ العباسي المهدي من مشيخة الازهر (١) ثم تعيين الشيخ محمد الانبائي من كبار علماء الشافعية شيخا للازهر في ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٢)

واعتمدت الحكومة انتخاب الشيخ محمد عيش شيخا للسادة المالكية والشيخ يوسف الحنبلي شيخا للحنابلة والشيخ عبد الله الدرستاوي للحنفية ، على أن يشاورهم شيخ الجامع في شؤون الازهر المهمة بحيث لا يبرم فيها أمرا حتى يستقر عليه رأيهم أو رأي غالبيتهم .

ميزانية سنة ١٨٨٣

طلبت وزارة الحرية في شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ زيادة ٢٥٠ ألف جنيه على ميزانيتها لكي تزيد عدد الجيش الى ١٨ر٠٠٠ جندي ، وكذلك طلبت بعض الوزارات الأخرى زيادة المخصص لها ، ولما كان من اختصاص الرقابة الثنائية الاشراف على وضع الميزانية فقد طالت المفاوضات في هذا الصدد بين الحكومة والرقبيين ، ثم استقر الاتفاق على زيادة ميزانية الحرية ١٥٤٩٦١ جنيه ، فقد كانت في ميزانية سنة ١٨٨١ — ٣٦٨ر٠٠٠ جنيه فزادت إلى ٥٢٢ر٩٦١ جنيه بما فيها مائة ألف من الاعتماد غير الاعتيادي ، ونوه الى هذه الزيادة معتمد فرنسا في رسالته إلى المنيو جامبينا (٣)

وصدر الأمر العالي في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتقرير ميزانية سنة ١٨٨٢ ،

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٢) عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٣) رسالة سنفكس الى جامبينا في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ . الكتاب الاصفر

وقد رت فيها الايرادات المخصصة للدين العمومى بمبلغ ٢٢٥ر٣٧٧ر٤ جنيه مصرى،
والمصروفات المخصصة له بمبلغ ١٠٠ر٩٧ر٤ جنيه، والايرادات غير المخصصة للدين
بمبلغ ٣٣١ر٣٦٩ر٤ جنيه والمصروفات غير المخصصة له بمبلغ ٨٦٨ر٣٦٦ر٤ (١)
وتقرر فتح اعتماد بمبلغ ٥٤٠ر٠٠٠ جنيه من الميزانية غير الاعتيادية لسنة ١٨٨٢
لصرفها فى مطالب الوزارات والمصالح، فنها ١٠٠ ألف جنيه لوزارة الحربية و ١٧٠
الف جنيه لوزارة الاشغال و ٧٠ ألف جنيه للسكك الحديدية و ١٠٠ ألف جنيه
للسودان وهرر والبحر الاحمر، و ١٠٠ ألف جنيه احتياطى للمصروفات غير المنظورة.

موقف تركيا حيال مصر

لم يكن موقف تركيا حيال مصر موقفا سليما ولا نزيها . بل كانت ترمى الى
اتهاز الفرص لا تتقاص مزايا الاستقلال الذى نالته مصر فى عهد محمد على ثم فى عهد
اسماعيل ، واسترداد هذه المزايا والتدخل فى شؤون مصر الداخلية ، ومع أن تركيا
كانت وقتئذ من الضعف والارتباك بحيث لا تستطيع أن تجعل مصر ولاية عثمانية
خاضعة لحكمها ، فقد كانت السياسة التركية قائمة على الدس وقصر النظر ، فهى لم تدع
وسيلة إلا انتهزتها لاجراج مركز مصر والوقية بها ، وقد تقدم الكلام عن محاولتها
انتقاص حقوق مصر فى فرمان الذى تلقاه الخديو توفيق ، وكان موقفها من يوم
أن ظهرت الثورة العراقية إلى أن وقع الاحتلال موقفا مشئوما ، قوامه الختل وسوء
النية والخداع ، فضلا عن الجهل وقصر النظر ، وكان ذلك من أكبر العوامل
المساعدة على وقوع الاحتلال

حدثت واقعة عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت بسلام ، وتألقت وزارة
شريف باشا المرجوة من الامة ، وهدأت الاحوال وابتدأت الوزارة الجديدة بتحقيق
برنامجها بين مظاهر الثقة والاطمئنان ، وبالرغم من ذلك فان الحكومة التركية رأت

في هذه الحادثة فرصة جديدة للتدخل في شؤون مصر واتتحال حق الاشراف عليها ، فقررت ارسال لجنة الى مصر للنظر في الحوادث الاخيرة ، وقد عرفت هذه اللجنة بالوفد العثماني وهو مؤلف من علي نظامي باشا سر ياور السلطان عبد الحميد ، وعلى بك فؤاد من أعضاء مجلس شورى الدولة ونجل على باشا الصدر الاعظم المشهور وفي معيتهما قدرى بك وصفر افندى وسيف الله افندى من ياوران السلطان

الوفد العثماني الأول

برآسة على نظامي باشا — أكتوبر سنة ١٨٨١

تحرك هذا الوفد من الاستانة يوم ٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ قاصداً إلى مصر ولم يسبق تأليفه مخابرة بين حكومة الاستانة والحكومة المصرية حتى يعرف مقصدها من ايفاده ، بل فوجئت البلاد بتلغراف من الاستانة ينبيء بقيام هذا الوفد ، فقوبل النبأ بالدهشة ، لأن حالة البلاد لم تكن تسيغ ايفاده فضلاً عما يحدثه مجيئه من هياج الخواطر واثارة الهواجس في وقت كانت البلاد محتاجة فيه إلى اقرار الطمانينة في النفوس ، ولكن الحكومة العثمانية كانت في الواقع تعتمد احداث حدث يثير الخواطر في مصر ، فاعلمها كانت تأمل أن تستفيد من الثورة ، أو لعلمها نظرت بعين الاستياء الى قيام وزارة حرة تقيم النظام الدستوري في مصر ، لأن مثل هذا النظام لم يكن لترضى عنه حكومة الاستانة التي جبلت على كراهية الحرية والدستور ، هذا إلى أن على رأسها وقتئذ السلطان عبد الحميد الذي بدأ عهده بتعطيل القانون الاساسي العثماني ، والغاء مجلس المبعوثين (النواب) وتشيت دعاة الحرية وأنصارها ، أضاف إلى ذلك أن الخديو توفيق لم يكن منظوراً اليه في الاستانة بعين الرضا والعطف ، لأن سلطان تركيا لم يكن ليفقر له اغفاله الذهاب الى عاصمة السلطنة ، حين ولايته الحكم ، ليقدم له فروض الولاء ، ومن هنا تدرك سببا من العوامل التي دعت الى تأخير ارسال الفرمان ، وما ادخلت الحكومة العثمانية فيه من القيود والتعديلات ، حقا ان توفيق باشا اعتذر من ذهابه الى الاستانة بارتباك أحوال مصر وضرورة

وجوده في عاصمة ملكه ، ولكن هذا العذر لم يكن ليقبله حكام الاستانة ، إذ كان من أخص صفاتهم الغطرسة والكبرياء وسوء الظن والانتقام ، لذلك انتهزوا كل فرصة لا حراج مركز الخديو واثارة المشاكل والعقبات في وجهه ، ففكرة ارسال وفد الى مصر فكرة قوامها الكيد وسوء القصد ، وقد استاء لها شريف باشا وأبدى مخاوفه منها (١)

جاء هذا الوفد الى الاسكندرية يوم الخميس ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ ، ووصل أعضاؤه الى القاهرة في مساء ذلك اليوم ونزلوا ضيوفا على الحكومة بقصر النزهة .

وفي صبيحة الجمعة ذهبوا الى سراي الاسماعيلية لمقابلة الخديو ، فاستقبلهم بالترحاب ، وتبادلوا اياهم عبارات التحية والود ، وأبلغوه تحيات السلطان وأعربوا له عن تمام رضاه وسروره لما يبذل في تحسين أحوال البلاد ، وان الغرض من ارسال هذا الوفد هو اظهار الثقة بالخديو وتأييد نفوذه وتثبيت مركزه ، فرد عليهم بعبارات الشكر المألوفة ، ثم انصرفوا عائدين الى قصر النزهة ، وهناك رد لهم الخديو الزيارة .

• زيارة على نظامى باشا لديوان الحرية

وذهب على نظامى باشا الى قصر النيل حيث كان ديوان الحرية ومركز الأتلاى الثانى ، فاستقبله محمود سامى باشا البارودى وزير الحرية ، وهناك استدعى طلبه بك عصمت قائد الأتلاى ومعه الضباط من رتبة قائم مقام وبكباشى ، والقى فيهم خطابا باللغة التركية عربيه لهم البارودى حثهم فيه على طاعة الخديو وتنفيذ أوامره فاجابه طلبه بك عصمت بقوله : « ان العساكر المصرية جموعا وأفرادا على قدم الطاعة والالقياد لولى أمرنا الخديو المعظم ، يتلقون أوامره بالامتثال ، ويقفون عند

(١) رسالة المسيو برتلى سان هيلير وزير خارجية فرنسا الى المسيو تيسو سفير فرنسا فى الاستانة — الكتاب الاصفى سنة ١٨٨١ رقم ٣٦

حد نواهيه ، فان كلاً منا يعلم أن أول واجب على الجند هو اطاعة ولى الأمر والاذعان لما يأمر به ، وما منا الا محب للجناب الخديوى ميال بكلية الى الامتثال لشارته (١) .

ولما انتهى من كلامه وقف على نظامى باشا ، وصافح طلبه بك ومن معه من الضباط ، وأثنى عليهم الثناء الجميل ، ثم بقى مع محمود باشا سامى البارودى نحو نصف ساعة وانصرف .

زيارته للعلماء

وزار بعد ذلك شيخ الجامع الازهر وقيس الاشرف والشيخ محمد عlish شيخ المالكية ، وكانوا فى احاديثهم معه يثنون على الجيش ويطرون أعماله ، وينذكرون فضله فيما نالته البلاد .

تأثير حضور الوفد من الوجهة الدولية

استاءت فرنسا وانجلترا من حضور الوفد العثمانى على غير اتفاق معهما ، وعدتاه تدخل من تركيا فى شؤون مصر الداخلية ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة اقامته (٢) راتهرزت انجلترا هذه الفرصة لتعلن نفوذها فى مصر حيال حضور الوفد ، فطلب لسير ادوار مالت قنصل انجلترا العام من حكومته ارسال بارجة حربية الى مياه الاسكندرية (٣) ، فاجابت طلبه واتفقت مع الحكومة الفرنسية على أن ترسل كل منهما بارجة على ان تعود البارجتان من الاسكندرية حين مبارحة الوفد العثمانى أرض مصر ، وقد وصلت فعلا البارجة الفرنسية الما Alma الى مياه الاسكندرية ، ثم جاءتها البارجة الانجليزية افنسبل Invincible ، وغادرتا الميناء يوم ٢٠ اكتوبر غداة

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ اكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثائق رقم ٣٦ و ٣٧ و ٣٨

(٣) رسالة اللورد لايفس Lyons سفير انجلترا فى باريس الى وزير خارجية

فرنسا — ٨ اكتوبر سنة ١٨٨١ . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة ٤١

سفر الوفد العثماني ، فكانت هذه المظاهرة البحرية أول مظاهرة من هذا النوع أثناء الثورة العراقية ، والمظاهرة الثانية وقعت في شهر مايو سنة ١٨٨٢ كما سيجيء بيانه . ويلاحظ ان البارجة انفسبل هي احدى البوارج التي اشتركت في ضرب الاسكندرية يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، فحضور الوفد العثماني كان باعشا على مجيء هذه البوارج فلا جرم كان حضوره ضارا بمصر من جميع النواحي .

عودة الوفد الى الاستانة

وظل رجال الوفد العثماني في مصر بضعة عشر يوما بين مقابلات وولاتم . وأجمعت كلمة من حادثوهم من ذوى المقامات على أن البلاد ليس فيما أى اضطراب . وأكد لهم الخديو أن الجيش على طاعته ، وبذلك انتهت مهمتهم ، واتضح أن مجيئهم لم يكن له مسوغ ولا كانت له نتيجة ما ، وعادوا الى الاسكندرية يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ ، وفي صباح اليوم التالي انقلبوا راجعين الى الاستانة .

الى هنا انتهينا من بيان الاعمال التي قامت بها وزارة شريف ، وتطور الحوادث في عهدها ، وقد بقي علينا أن نفصل القول في أهم عمل تم على يدها وهو انشاء المجلس النيابي ، وهو ماسنوفى الكلام عنه في الفصل الآتي

الفصل السادس

انشاء مجلس النواب

سبق القول بأنه على أثر تأليف وزارة شريف باشا ، قدم اليه تقريران من أعيان البلاد ، أحدهما بمثابة ضمان منهم لتعهدات الضباط باحترام النظام ، والثاني خاص بطلب انشاء مجلس النواب ، وهذا ماستفصله فيما يلي :

قدم هذا التقرير موقعا من ١٦٠٠ من وجوه البلاد وأعيانها ، متضمنا المطالبة بتأليف مجلس النواب ، وقد ألع التقرير الى المزايا التي تعود على البلاد من تأليفه ، وأشار الى مجلس شورى النواب الذى أنشئ فى عهد اسماعيل ، وطلب موقعوه أن يكون للمجلس الجديد من الحقوق والسلطة مثل ما للمجالس النيابية فى أوروبا ، وهذا التقرير يعد من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورية . وهو شبيه فى أهميته باللائحة الوطنية التى قدمت للخديو اسماعيل من كبراء البلاد وأعيانها لتوسيع سلطة مجلس شورى النواب ، واليك نص التقرير .

« لما كان لا ينتظم نظام العالم ، ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية إلا بالعدل والحرية حتى يكون كل انسان آمنا على نفسه وماله ، حرا فى أفكاره وأعماله ، مما فيه سعادته وحسن حاله ، وهذا لا يتأتى إلا بإيجاد حكومة شورى عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد ، ولا تتطرق اليها طوارق الفساد ، اتخذت الممالك المتقدمة العادلة مجالس ملية من نبهاء أممها ، ينوبون عنها فى حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ، ويكونون الواسطة الحقيقية فى تنفيذ ما تصدره الحكومات من الأحكام العادلة ، وعلى هذه القواعد ولاجل هذه المقاصد كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب فى العهد السابق ، وبما أن مقاصد خديوتنا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة فطلبنا لحفظ بلادنا من بوائق الدهر تجاسرنا بعرض هذا راجين من المرحوم النورانية صدور الامر الكريم بتشكيل مجلس نواب لأمتنا

المصرية يكون له بالمجالس الامم الاوروبية المتقدمة من الحقوق الشرعية ازاء هيئة الحكومة ، وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد حولتنا نعمة لا تعاد لها نعمة ، وتصير حكومتها العادلة أنموذجا شريفا يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية أمام العالم ، واننا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقا لارادة ولى النعم أدام الله اجلاله « (١)

وقد حقق شريف باشا هذا المطلب ، اذ كان مقتنعا قبل قيام الثورة العرابية بضرورة انشاء مجلس نيابي كامل السلطة

ففي ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ (١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨) رفع الى الخديو تقريراً باجابة مطالب الأمة في هذا الصدد ، ضمنه مزايا النظام الدستوري وضرورة اقراره في مصر ، وطلب تمهيداً لتأليف المجلس النيابي الجديد اجراء انتخابات عامة طبقا لللائحة مجلس شورى النواب القديم ، على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب مشروع اللائحة الاساسية التي تكفل نهوضه الى مستوى المجالس النيابية الصحيحة (٢) أو بعبارة أخرى انه دعا الى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) تضع الدستور الجديد .

خلاصة نظام مجلس شورى النواب القديم

دعا شريف باشا في تقريره الى اجراء انتخابات طبقا لنظام مجلس شورى النواب القديم ، فإتماماً للبيان نذكر هنا أهم قواعد هذا النظام كما استخلصناها من لائحته الاساسية ولائحته الداخلية (النظامية) ليسهل على القارئ المقارنة بين قواعده وقواعد القانون الاساسي (الدستور) الذي عرضه شريف باشا وقرره مجلس النواب الجديد .

يتلخص نظام مجلس شورى النواب في القواعد الآتية :

(١) مذكرات عرابي المخطوطة ص ١٥١

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٥ اكتوبر سنة ١٨٨١

١ — ان هذا المجلس لم تكن له سلطة قطعية فى أى أمر من الامور ، وهو وان كان يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون الا أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون « رغبات » ترفع الى الخديو وله فيها القول الفصل

٢ — يتألف المجلس من عدد لا يزيد على ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى المديرية ، وجماعة الاعيان فى القاهرة والاسكندرية ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية على حسب التعداد ، فينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة . واثنا عن الاسكندرية ، وواحد عن دمياط .

٣ — يشترط فيمن ينتخب عضوا أن يكون مصريا ، ومن المتصفين « بالرشد والكل » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنه ، وأن لا يكون من صدرت ضدهم أحكام جنائية بالليمان أو من المحكوم عليهم بالافلاس أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم . واشترط فى العضو العلم بالقراءة والكتابة فى الانتخاب السابع ، أى بعد مضى ثمانى عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط فى الانتخابات الستة الاولى ، ولو حظ فى هذا التمييز أن هذه المدة كانت تكفى لا انتشار التعليم فى البلاد ، بحيث يشترط فى الاعضاء بعد انقضاءها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط فى الناخبين أن يكون لهم الملم بالقراءة والكتابة فى الانتخاب الحادى عشر ، أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول .

٤ — يجتمع المجلس شهرين فى كل سنة ، من ١٥ كيهك الى ١٥ أمشير (من منتصف ديسمبر الى منتصف فبراير) ، ويكون اجتماعه فى القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديو جمع المجلس أو تأخيرده أو اطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) وأجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الاساسية) .

٥ — تعيين رئيس المجلس ووكيله منوط بالخديو دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح فى هذا التعيين

٦ — ينتخب المجلس من بين أعضائه لجانا تسمى (أقلاما) ، ومن أعمالها الفحص عن صحة نيابة الاعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسماءهم على الخديو ليعطى كل واحد منهم « البيرولى » أى الأثر باعتماد عضويته .

هذه هى أهم القواعد الجوهرية لمجلس شورى النواب القديم ، وخلاصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع شهرين فى كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشؤون (١)

الانتخابات

وفى نفس اليوم الذى رفع فيه شريف باشا تقريره الى الخديو صدر الأمر العالى باجراء الانتخابات العامة وتحديد يوم غرة صفر سنة ١٢٩٩ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١) لافتتاح مجلس النواب (٢) .

ولاشك فى أن جعل انتخاب النواب موكولا الى عمد البلاد ومشايخها يسهل على الحكومة السيطرة على الانتخابات واملاء ارادتها فيمن يختارهم العمد والمشايخ ، ولكن شريف باشا حرص حرصا شديدا على أن تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة ، وأصدر منشورا بذلك الى جميع المديرين والمحافظات نبه فيه المديرين والمحافظين على ترك الانتخابات حرة (٣) وهو أول منشور انتخابى فى تاريخ مصر الحديث يقضى باحترام حرية الانتخابات العامة

(١) مقتبس من كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٩٣

(٢) مجموعة الاوامر العالمة سنة ١٨٨١ ص ١٨٧

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨١

وفي الحق أن الحكومة لم تتدخل في هذه الانتخابات ولم تعرض لحرية الناخبين في انتخاب من يريدون ، فكان الانتخاب حرا بكل معاني الحرية ، وكذلك كان حرا من تدخل العرايين واملاء ارادتهم على الناخبين وترشيح أشياعهم واتباعهم ، وقد كانت في استطاعة حزبهم باعتباره صاحب الفضل في انشاء مجلس النواب ان يتدخل في الانتخابات ، ويملي ارادته على الناخبين لكي يضمن تأليف غالبية النواب من اتباعه ومرشحيه ، ولو فعل ذلك لقصى على حرية الانتخاب قضاء مبرما ، ولكن حسنا فعل اذ ترك الناخبين احرارا في انتخاب من يأنسون فيهم الاستقامة والاخلاص والكفاية ، ولم يسلبهم حرية الاختيار التي هي قوام الحياة الدستورية الصحيحة ، فجاءت الانتخابات صورة صادقة لارادة الناخبين وضرب العرايون بذلك مثلا في احترام حرية الانتخاب .

أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١

وقد أسفرت الانتخابات عن تأليف مجلس النواب من الاعضاء الآتية
أسمائهم (١) :

نواب القاهرة

محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحي (باشا) احمد افندي السيوفى (باشا)

نواب الاسكندرية

السيد سعيد الغريانى . عبد المجيد افندي البيطاش

نائب دمياط

عبد السلام أفندي خفاجى (بك)

(١) عن جريدة المحروسة عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨١

نواب القليوبية

محمد بك الشواربي (باشا) . الشيخ سليمان منصور . مصطفى افندى علام .
ابراهيم اغا أبو حشيش .

نواب الدقهلية

هلال بك منير . يوسف افندى صالح . على بك القريعي . الشيخ احمد على
سعدده . الشيخ حسنين سويلم . الشيخ العدل أحمد . الشيخ جاد مصطفى .

نواب البحيرة

محمد بك الصيرفي . الشيخ احمد الصوفاني ، الشيخ احمد على محمود . ابراهيم
افندى الوكيل . بسيوني افندى ابو الفضل . محمد افندى عوض . محمد افندى دبوس .
الشيخ احمد الحناوى

نواب المنوفية

محمد افندى الجندي . احمد بك مصطفى . على بك شعير . السيد افندى الفقى .
احمد افندى عبد الغفار . حسين افندى أبو حسين

نواب الغربية

محمد بك المنشاوى . أحمد بك الشريف . مصطفى افندى أبو العز (باشا) .
السيد محمد أبو النظر شتا . الشيخ أحمد الصباحي . الشيخ رزق نوير . الشيخ
ابراهيم سعيد (باشا) ، محمد افندى الشاذلى . الشيخ ابراهيم يونس

نواب الشرقية

سليمان باشا اباطه . الشيخ عبد الوهاب العفيفي . احمد بك أباطه . محمد افندى
عبد الله . امين بك الشمسى (باشا) ، احمد افندى نصير . الشيخ زيد جمعه . على
افندى مكاوى

نواب الجيزة

عباس افندى الزمر . السيد احمد عفيف . مراد افندى السعودى . خليل افندى
ابو زيد

نواب الفيوم

السيد طلبه حزين . السيد معتوق . خليفة الهوارى

نواب بنى سويف

احمد افندى سالم الريدى ، اسماعيل افندى سليمان . على افندى كساب . السيد
محمد أبو المكارم .

نواب المنيا

محمد سلطان باشا . على افندى شعراوى (باشا) . حسن باشا الشريعى . يوسف
افندى عبد الشهيد (بك) . محمد افندى جلال (بك) . محمد افندى مصطفى عميره

نواب أسيوط

محمود بك سليمان (باشا) . السيد عبد الحق عبد الله . عثمان افندى غزالى .
محفوظ افندى رشوان . الحاج جبر افندى محمد . حسين افندى جمعة . مهنى افندى
يوسف عمر

نواب جرجا

احمد اغا الدقيشى . السيد رضوان عطية . السيد رشوان حمادى . السيد سرور
شهاب الدين . عبد الشهيد افندى بطرس

نواب اسنا

احمد بك على المديسى . عبد الرحيم افندى محمد سليمان

نواب قنا

محمد افندى ابو سحلى . على افندى ابراهيم . السيد احمد محمد . السيد طابع
سلامه .

هؤلاء هم نواب الأمة سنة ١٨٨٢ (١) ، ويلاحظ أن عددهم يزيد على ٧٥
وهو العدد الذى تنص عليه اللائحة الاساسية لمجلس شورى النواب ، وقد نشأ هذا
الفرق عن زيادة عدد المرا كز والاقسام فى المديرية

رئيس المجلس ، ومكتب المجلس

ولما كانت المادة الثالثة من اللائحة النظامية لمجلس شورى النواب تجعل تعيين
رئيس المجلس ووكيله منوطا بالخديو فقد أصدر توفيق باشا أمرا بتعيين محمد سلطان
باشا رئيساً للمجلس (٢)

وعين عبد الله باشا فكرى كبيراً لكتاب المجلس (سكرتيراً عاماً) مع بقائه
وكيلاً لوزارة المعارف العمومية (٣) وأديب اسحق كاتباً ثانياً «سكرتيراً» مع بقائه
ناظراً لقلم الانشاء والترجمة بوزارة المعارف (٤)

(١) راجع اسماء اعضاء مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل فى كتابنا
(عصر اسماعيل) ج ٢ ص ٩٧ و ١٣٠ و ١٧٧ . و اعضاء (مجلس المشورة) فى عهد
محمد على بالجزء الثالث من «تاريخ الحركة القومية» ص ٥٧٣ . و اعضاء الهيئات
التشيلية التى تألفت على التعاقب فى عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول ص ٩٦ والجزء
الثانى ص ١٦ و ١٨ و ٢٢٠ من «تاريخ الحركة القومية»

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١
(٣) وفى عهد وزارة البارودى خلا مركز كبير كتاب المجلس (سكرتيراً عاماً)
بدخول عبد الله باشا فكرى فى الوزارة فعين على بك فهمى رفاعة بدله كبيراً
لكتاب المجلس مع تعيينه وكيلاً لوزارة المعارف (الوطن عدد ١٨ فبراير
سنة ١٨٨٢)

(٤) هو قلم انشاء فى ١ أكتوبر سنة ١٨٨١ للترجمة والتدريب على فنون
الكتابة والانشاء وأسندت رأسه الى اديب اسحق — الوقائع المصرية عدد ١٣
١ أكتوبر سنة ١٨٨١

وكان هذا التعيين مطابقاً لرغبات العراقيين والرأى العام ، فان سلطان باشا كان الى ذلك الحين من خاصة أنصار الحركة وأكبر مؤيدى عرابي ، وفي داره كانت تعقد الاجتماعات الوطنية ، وعبد الله باشا فكرى كان من معاضدى الحركة ومؤيديها ، وقد اختاره البارودى بعد ذلك وزيراً للمعارف فى الوزارة التى ألفها ، وأديب اسحق كان فى عهد وزارة رياض باشا السابقة من أشد المعارضين لها كما تقدم بيانه (ص ٦٨)

افتتاح مجلس النواب

٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

كان افتتاح مجلس النواب يوماً مشهوداً من أيام مصر التاريخية ، استقبلته الأمة مغتبطة مبتهجة بما نالته من تقرير حريتها السياسية بانشاء مجلس يمثلها ويشرف على شؤونها وأقدارها ، وقد كان هذا المجلس حقاً رمزاً لهذه الحرية ، ولولا دسائس الانجليز ومكائدهم لكان فاتحة عصر جديد لنهضة مصر وتقدمها .

أعدت قاعة اجتماع المجلس بديوان وزارة الاشغال ، (قاعة اجتماع مجلس الشيوخ الآن) وحدد يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٥ صفر سنة ١٢٩٩) لافتتاحه ، (١) فلم تكد تشرق شمس ذلك اليوم حتى ازدحم الديوان والشوارع المفضية اليه بالجمهير ، واصطفت أشرطة من الألاى الاولى المشاة (آلاى الحرس) على جانبي الطريق من باب الديوان إلى سلم القاعة بقيادة البكباشى محمد عبيد (الذى تقدم الكلام عن الدور الذى قام به فى واقعة قصر النيل) ومعها موسيقاها العسكرية تصدح بألحان الفرح والسرور والابتهاج ، وحضر النواب وأخذوا بحالهم وجوههم

(١) كان محمداً لافتتاحه يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ كما تقدم بيانه فى الامر العالى لاجراء الانتخابات ، ولعدم اكمال معدات الاجتماع فى المكان الذى خصص بوزارة الاشغال أرجى الى يوم ٢٦ ديسمبر

تهلّل غبطة وسروراً ، وفي نحو الساعة العاشرة صباحاً تحرك الركب الخديوي من سراي الاسماعيليه ، فطلقت المدافع من القلعة ايذاناً بتحرك الموكب وكان في صحبة الخديوي في عربته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، واحمد خيرى باشا المهردار (حامل الختم) ورئيس الديوان الخديوي ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوي فلما أقبل الركب صدحت الموسيقى بالسلام ، وهتف الجنود بحياة الخديو منادين النداء المعتاد « افند مزجوق ياشا » (يعيش أفندينا) وكان في انتظاره على سلم المجلس جميع الوزراء ورئيس مجلس النواب وبعض أعضائه فتلقوه بالاجلال ، وقصد إلى الغرفة المعدة لاستراحته ، فلبث بها هنيهة قصيرة ، ثم أنهى اليه سلطان باشا أن المجلس قد استعد وكل اجتماع الاعضاء ، فسار الخديو ودخل قاعة الاجتماع في نحو الساعة الحادية عشرة ، وحيّا الأعضاء ، فتلقوه بمجمل الاعزاز والاجلال

خطبة العرش

وأخذ مجلسه يحف به كبار رجال الدولة ، وافتتح المجلس بتلاوة خطبة العرش وقد تلاها بنفسه ، وهذا نصها :

« أبدى لحضرات النواب مسروريتي من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الاهالى في الامور العائدة عليهم بالنفع ، وفي علم الجميع أنني من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ، ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التي كانت محيطة بالحكومة ، فأما الآن فنحمد الله تعالى على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابه ، ومن تخفيف أحمال الاهالى على قدر الامكان ، فلم يبق مانع من المبادرة إلى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذي أنا فالحه في هذا اليوم باجتماعكم ، وأنتم تحيطون علماً أن جل مقاصدى ومساغى حكومتى هو راحة الأهالى ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة بينهم ، وتأمين سكان القطر على اختلاف أجناسهم ، وهذا منهجى واضحاً مستقيماً ، وعليه سيري منذ توليت أمركم ، محباً للتربية ونشر العلوم

والمعارف ، فعلى المجلس أن يكون مساعداً للحكومة في هذه الامور كلها ، خالصاً مخلصاً في خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذاكراته في المنافع العمومية ، مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول ، سالكاً المسلك المعتدل والمنهج القويم الذى هو أهم شئ في هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن ، فالواجب علينا الاعتدال والتأني وحسن التبصر ، وأن نكون يداً واحدة في اتمام الاعمال النافعة ، متوسلين بعناية الله تعالى وامداد رسوله الكريم ، ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالخضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله ، نسأل الله حسن النجاح انه ولى التوفيق . (١)

ولما انتهى الخديو من تلاوة خطبة العرش هتف الجميع له وأطلقت المدافع من القلعة مؤذنة بانتهاء الخطاب مبشرة باجتماع مجلس النواب . ثم برح الخديو مكان الاجتماع وصدحت الموسيقى بنغمات التحية له ، وعاد إلى سرايه في موكب حافل وتعد خطبة الخديو توفيق من الوثائق الهامة في تاريخ مصر الدستورى ، لأنها أول خطبة لولى الامر في افتتاح أول مجلس نيابى كامل السلطة في تاريخ مصر الحديث ، وهى فى مجموعها سديدة المعانى واضحة الاسلوب ، متضمنة اعلان الخديو انضمامه إلى الامة فى اقرار النظام الدستورى . وقد القاها بنفسه دون أن يستنيب عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف البرلمانى ، فكان فى القائه اياها تثبيتاً وتوكيداً لما احتوت عليه من الآراء والمعاني

لم تكن جلسة الافتتاح علنية ، وذلك طبقاً للأئحة مجلس شورى النواب القديمة ، ولكن الحكومة تجاوزت عن تطبيق هذا النص ، فدخل كثير من النظارة مكان الاجتماع ، ووقفوا حول مجلس الاعضاء حتى انتهت حفلة الافتتاح ، ولم يدع أحد من قناصل الدول الى حضور الحفلة باعتبارها حفلة سرية طبقاً للأئحة القديمة ، ولأن هذا الاجتماع من شؤون البلاد الداخلية ، وقد أعد فى القاعة ١٢٠ كرسيًا جلوس

النواب ، وكانوا في الواقع أقل من ذلك . ولكن الحكومة كانت معترضة تعديل اللائحة الأساسية القديمة بزيادة عدد النواب عن بعض المديریات . وانتخاب نواب عن السودان . فأعدت منذ افتتاح المجلس المقاعد الكافية لهذا العدد ، وأعدت كذلك نحو ٤٠٠ كرسي للنظارة ، لاعتزامها جعل جلسات المجلس علنية في اللائحة الجديدة .

خطبة رئيس مجلس النواب

وبعد انصراف الخديو دخل النواب مكان الاقلام (اللجان) وظلوا مستريحين ساعة من الزمن ، ثم عادوا إلى قاعة المجلس . واستأنفوا اجتماعهم ، فالتقى فيهم محمد سلطان باشا الخطبة الآتية :

« أيها السادة النواب

» نحمد الله الذي جعل أمرنا شوري ونصلي ونسلم على نبيه المأمور بالشورى والأمر بها ، وبعد فقد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وسمو الارادة . فما زادكم الا يقيناً بما عهدتم بالجناب المعظم من صفاء النية وكرم العنصر وسلامة الطوية والارتياح الى المصلحة الوطنية ، وقد اجتمعتم في هذا المقام الرفيع بعناية الجناب العالي ورجال حكومته السنية للنظر في أمور أوطانكم وأنتم خلاصة وجهاء القطر وبضعة أعيانه ونبهاؤه ، فواجباتكم من هذا القبيل تقضى عليكم بالحكمة والاعتدال والثبات ، ولا أزيدكم علماً أن الوطن العزيز محتاج الى الاصلاح والتنظيم قابل للتقدم والعمران جامع لاسباب المنافع الكلية ، فما عليكم الا السعي والاجتهاد لنوال المراد ، ولكنكم لا تجهلون أن علينا حقوقاً واجبة الحفظ ، واذمما لازمة الرعاية ، وأنا قد أمرنا شرعاً بحفظ العهود ورعى الذمم ، فمن تلك العهود شدة الارتباط وصلة التبعية للدولة العلية التي هي مركز قوتنا ومرجع سطوتنا ، وقد عرفنا منها العناية وعرفت منا الاخلاص ، فلا بد من ثباتنا على هذه الحال بالنظر اليها ، ولا شك أن تقدمنا واستقامة أمورنا وتأيد أمر الشورى فينا يسر هذه الدولة العلية لما ينشأ لنا عنه من القوة التي تكون جزءاً

من قوتها الكلية ، ومن الذمم والمواثيق علاقتنا المالية والتجارية مع الدول العظمى ، فهذه الذمم واجبة الرعاية لما يترتب على حفظها من استحكام صلات المودة بيننا وبين هاتيك الدول التي ينبغي لنا الاعتقاد برغبتها في انتظام أمورنا وميلها الى كل ما يعود علينا بالنفع كما صرح بذلك عظماء رجالها على منابر المجالس النيابية وفي المنشورات الرسمية ، فاذا حفظنا تلك العهود ورعينا هذه الذمم وعرفنا حقوق الوطن علينا ولم نذهل عن شيء من الواجبات لزمنا الاخذ بأسباب الحكمة والثبات للنظر فيما يجلب لنا النفع ويدراً عنا الضرر ويثبت للناس جدارتنا بما وصلنا اليه ويحقق بنا ظناً أثناء الوطن الذين جعلونا موضع ثقمتهم واعتمادهم .

فوجهوا اخواني همتمكم في السعى بالحكمة والاعتدال والتبصر والثبات ، فمن جد وجد ، ومن سار على الدرب وصل . (١)

خطبة سليمان باشا أباطه

ثم القى سليمان باشا اباطه نائب الشرقية الخطبة الآتية :
« سعادة الرئيس

« الحمد لله على سوابغ آلائه ونوابغ نعمائه ، وبعد فقد أبان سعادة رئيس مجلسنا الهمام ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وصفاء النية والميل إلى المصلحة الوطنية ، وأوضح بعد ذلك حق الوطن علينا وواجباتنا بالنظر الى العهود الواجبة الحفظ والذمم اللازمة الرعاية ، وهذا موقف الشكر له والثناء عليه ، أقوم فيه أصيلاً عن نفسي ونائباً عن سائر اخواني النواب ، فيا سعادة الرئيس الهمام ، لقد علمت وأنت أولنا أن ليس منا من قبل النيابة على علم بعظم واجباتنا الوطنية والسياسية إلا وفي عزمه أداء حق الوطن وحفظ العهود المرعية وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدراً عنها الضرر ، ويا اخواني لقد علمتم أن الانظار محدقة اليها والافكار محومة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج الى الاصلاح كما قال سعادة الرئيس ، فلندخل الاصلاح

من بابه ، وتأخذ فيه بأسبابه ، لا ننظر إلا إلى المصلحة العمومية ، ولا نهتم إلا بالمنفعة الوطنية ، وقد حصل لنا اليقين بأن يد الجنتاب الخديوى المعظم منبسطة لمساعدتنا ، وعناية رجال حكومته متوجهة إلى تأييد مجلسنا ، وأن الأمة تتوقع منا الاجتهاد في سبيل الحكمة والسداد ، فما أجدرنا بتحقيق الآمال ، وما أحقنا بالسعى فيما يصلح به الحال ويحسن المآل ، وقد آن الشروع في العمل ، فلنقبل عليه بنفوس راضية ، وقلوب صافية ، وأفكار متوجهة إلى حقوق الوطن ، ونيات معقودة على أداء الواجبات ، والله ولى توفيقنا عليه توكلنا وإليه نتيب » (١) .

وبقى المجلس بعد ذلك مجتمعاً ، وأخذ ينظر في نظامه الداخلى ، وقد كان افتتاح المجلس بمثابة عيد قومى عام ، تجلت فيه مظاهر الابتهاج والغبطة والسرور العظيم ، فوفد على العاصمة في ذلك اليوم كثير من الزائرين من مختلف المديريات لمشاهدة حفلة الافتتاح ، واقامت الولاة والحفلات في القاهرة والاسكندرية ابتهاجاً بافتتاح المجلس الجديد ، واشترك فيها كثير من النواب والاعيان والموظفين وطبقات الشعب كافة ، وعبرت الصحف اصدق تعبير عن شعور الرأى العام نحو هذا الحادث الهام في حياة مصر القومية

الجواب على خطبة العرش

اجتمع المجلس يوم افتتاحه واتخب من بين أعضائه لجنة عهد إليها تحضير الجواب على خطاب العرش وتقديمه إلى الخديو ، وهذه اللجنة مؤلفة من عشرة أعضاء من النواب البارزين وهم :

احمد بك الشريف . عبد السلام بك المويلحى . محمد بك الشواربى . أمين بك الشمسى . هلال بك منير . محمود بك سليمان . احمد بك على . مراد افندى السعودى اسماعيل افندى سليمان . على بك شعير .

وقد أعدت اللجنة الجواب وأقره المجلس ، وفى يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩) ذهب سلطان باشا رئيس المجلس ومعه عبد الله باشا

فكرى كبير الكتاب وأعضاء اللجنة العشرة الى سراى الاسماعيلية بملايسهم الرسمية لتقديم جواب المجلس على خطاب العرش ، فقابلهم الخديو بحضور الوزراء ، وتلا محمود بك سليمان الجواب ، وهذا نصه :

« بعد حمد الله تعالى على توفيقه وارشاده ، والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباده . تقوم لدى هذه السدة الخديوية الكريمة نحن معاشر نواب الأمة المصرية مقام النيابة عن جميعها فى تقديم واجب الشكر لهذا الجنب الخديوى الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذى افتتحه بنطقه الشريف اظهاراً لمقصده الجليل من حيز القول الى عالم الفعل واجابة لرغبة الامة ، ونظراً لمصلحة العامة ، بعد أن زالت العوائق دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلائل هممه الخديوية التى ذلت لها صعاب المسائل ، وخضعت دونها رقاب المشاكل ، حتى صفا الوقت واطمأنت الحال ، ودنا المنى وانقادت الآمال ، ولقد شنف اسماعنا وأنعش أرواحنا ذلك النطق الكريم ، وملك أفئدتنا وملأها سرورا وطربا بما تضمن من الافصاح عما عرفناه لولى النعمة ، والفناء من نزاهة النية ونبالة القصد ، حتى لقد نظقت السرائر بما بدا على قسماط الوجود من سمات السرور ، فلم تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة من أمة كريمة لمولى متفضل عليها متحبيب اليها محب لحريتها مشغوف بخيرها ومنفعتيها .

« فلم يبق الا أن نبذل غاية ما فى السعة ونأتى على قاصية الاستطاعة فى نفع هذه الامة التى ندبتنا للنظر فى منفعتها واستتابتنا عن أنفسها لرؤية مصالحها ، سالكين فى ذلك من مسالك الحزم والتبصر وحسن النظر ما تحسن بعناية الله مغبته ، وتحمد بيمين توفيقه عاقبته ، ويعضد مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشاد وسلامة البلاد والعباد ، ويؤيد ما لنا من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية العثمانية التى منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلّت به النعمة وعظمت المنّة ، ويؤكد علاقتنا الودادية مع الدول الاجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا مبتهلين الى الله جل ثناؤه وتقديسه آلاؤه فى ان يحرس لنا هذا الجنب الخديو

الفخيم ويديم لاوطاننا به النفع العميم ، أدام الله توفيقنا على أحسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام (١) »

وتعد خطبة رئيس مجلس النواب يوم افتتاح المجلس وتعقيب سليمان باشا أباطه عليها وجواب المجلس على خطبة العرش من الوثائق الهامة في تاريخ المجلس ، وهي صور ناطقة تمثل لنا جانباً من الحياة السياسية والآداب البرلمانية في ذلك العصر ولغة هذه الوثائق ومعانيها حسنة — في مجموعها — وتدل على سهولة إيلاف نواب سنة ١٨٨١ للأساليب البرلمانية الحديثة

لجان المجلس

انتخب المجلس في يوم الافتتاح لجاناً (أقلاماً) على نظام اللامحة القديمة ، فأسفرت النتيجة عن انتخاب اللجان الآتية .

(لجنة المدن) . برئاسة عبد السلام بك المويلحي . (لجنة الشرقية) . برئاسة أمين بك الشمس . (لجنة الغربية) . برئاسة محمد بك المنشاوي . (لجنة الأقاليم الوسطى) برئاسة اسماعيل أفندي سليمان . (لجنة قبلى) برئاسة محمود بك سليمان (٢)

تحقيق صحة نيابة الاعضاء

اجتمع المجلس يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩) برئاسة سلطان باشا وحضور ٧٣ عضواً وتليت عليهم القرارات الصادرة من اللجان عن تحقيق صحة نيابة الاعضاء ، فتبين أن نواب البحيرة يزيدون عن المقرر لها ثلاثة ، لأن عدد نوابها خمسة وقد انتخب عنها ثمانية ، فاستعفى أحدهم الشيخ أحمد الحناوى ، وتبين أن الأصوات التى نالها الشيخ أحمد الصوفانى أقل من أصوات محمد بك الصيرفى ، وكذلك محمد أفندي عوض ، فقرر المجلس صرف النظر عن الشيخ أحمد الحناوى

والشيخ احمد الصوفاني ومحمد افندى عوض ، والاكتفاء بالخمسة الباقين من نواب
البحيرة مع التصديق على انتخاب باقى النواب (١)

اللجنة الدستورية

وتناقش الاعضاء بهذه الجلسة فى هل يسير المجلس على أحكام اللائحة الاساسية
القديمة التى انتخب على أساسها ، أو ينتظر وضع اللائحة الجديدة (الدستور) ، فتقرر
أن يسير المجلس على أحكام اللائحة القديمة الى أن تقرر اللائحة الجديدة ، وانتخب
المجلس لجنة للنظر فى اللائحة الجديدة التى اعترفت الوزارة وضعها وتقديمها للمجلس
لاعتمادها ، فكان تأليف اللجنة قبل أن يحال الى المجلس مشروع اللائحة بمثابة
استعجال لوضعه ، وقد تألفت اللجنة كما يلى :

عبد السلام بك المويلحى ، عبد المجيد افندى البيطاش ، الشيخ احمد محمود ،
احمد بك على ، محمود بك سليمان ، أمين بك الشمسى ، عبد الشهيد افندى بطرس ،
احمد افندى عبد الغفار ، الشيخ ابراهيم سعيد . محمد المنشاوى بك . حسن باشا
الشريعى ، اسماعيل افندى سليمان ، مراد افندى السعوى ، احمد بك أباطه ، على بك
القرىعى . واستقر رأى المجلس على اسناد رئاسة هذه اللجنة الى حسن باشا
الشريعى (٢)

وقد سميت هذه اللجنة (لجنة اللائحة) . وسنجرى على تسميتها فى سياق الكلام
(اللجنة الدستورية) طبقا لمصطلحات البرلمانية

اللائحة الاساسية الجديدة (الدستور)

اشتغلت وزارة شريف بوضع الدستور ، وكان يسمى فى اصطلاح ذلك العصر
(اللائحة الاساسية) أو (القانون الاساسى) وقد وضع على أحدث المبادئ العصرية

«١» الوقائع المصرية عدد أول يناير و ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ .

«٢» مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد ١٠ يناير سنه ١٨٨٢

إذ يتضمن القواعد الرئيسية للنظم البرلمانية ، كتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وتحويل المجلس حق اقرار القوانين ، بحيث لا تصدر الا بتصديق منه ، وتقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها ، والزامها بعدم فرض أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق المجلس ، وقد أخذ بنظرية وحدة الهيئة النيابية فجعلها ممثلة في مجلس النواب دون مجلس الشيوخ

وتستطيع أن تدرك الفرق الكبير بين الدستور الذى وضعه شريف باشا سنة ١٨٨١ ونظام مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل سنة ١٨٦٦ بمراجعة نصوصهما ومقارنتهما بعضهما ببعض ، ويخلص لك من هذه المقارنة أن البلاد نالت دستوراً حقيقياً سنة ٨١ — ١٨٨٢ ، وهو مقتبس من الدستور الذى وضعه شريف باشا ذاته فى أواخر عهد اسماعيل والذى سميناه دستور سنة ١٨٧٩^(١) ولم ينفذ فى حينه لما وقع من التدخل الأوروبى الذى انتهى بخلع اسماعيل

تقديم الدستور الى مجلس النواب

ولما أتم شريف باشا وضع الدستور عرضه على مجلس النواب المناقشة فيه واقراره ، أى أنه جعل من المجلس جمعية تأسيسية تملك وضع الدستور فى عصر يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ (١٢ صفر سنة ١٢٩٩) جاء الى مجلس النواب يصحبه سائر الوزراء ، فعرض الدستور على هيئة المجلس ، والقى فى هذا المقام خطبة ضافية ذكر فيها خلاصة ما احتواه من القواعد ، وألمع الى أنه بوضع هذا الدستور انما ينفذ الخطة التى رآها من ثلاث سنوات فى عهد اسماعيل ، وهذا أهم ما جاء فى الخطبة :

أيها السادة النواب

انى لا أقدر أن أعبر عن سرورى بالحضور بينكم فى هذا اليوم الذى أعده مبدأ لعصر جديد ان شاء الله يعود على القطر بالتقدم والنجاح
حضراتكم تعلمون أنه من منذ ثلاث سنوات تراءى لى ان الطريقة الوحيدة

البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها هي توسيع نطاق الشورى واشتراك نواب الاهالى مع الحكومة في نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدمت وعالمجلس النواب الذى كان موجودا ، وهو أجرى فيه تغييرات لم ييسر للحكومة فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم ، فترتب عليها اتمام المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق ، وانى لأعد نفسي سعيدا حيث كارى في هذا الخصوص ما كانت الا نتيجة مقاصد الحضرة الخديوية ، وهذه كار قد طابق عليها عموم الاهالى ، ولهذا حصل انتخاب حضراتكم ، لجمعهم ، فلنهنى القطر على ذلك ونهنى أنفسنا وندعوا للذات الشاهانية وللحضرة الخديوية ببقائهما مصدرا لكل خير ، ولما كانت لأئحة النواب التي اجتمعتم على تصديقها لا تلائم افكارنا جميعا كما أوضحت ذلك من منذ ثلاث سنوات وكررت عرض الذى رفعته أخيرا للسدة الخديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا فاشتغلت برفقائى بتحضير لأئحة موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها لمرأيكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر وكان من أن السلطة التي تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل باطلاقها فدرج شيئا فشيئا ، لكن حيث إن مقصدنا جميعا واحد ، وهو خير البلاد ، الحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد منحت لكم الحرية التامة في ابداء آرائكم وحق المراقبة على افعال مأمورى الحكومة في أى درجة وأى صنف كانوا وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وابداء رأيكم بها بنظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة غير أى قانون أو لأئحة ما لم يكن بتصديق وقرار منكم ، وكذلك تعهدت بان لنظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه اخلال بحقوقهم ، والغاية فانه يجبر عليكم فى شىء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم ، انما لا يخفكم حالة المالية التي كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الاجنبية بها ونشأ ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهداتها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها

بعقود خصوصية والبعض بقانون التصفية ، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الامور موضعاً لنظرها أو لنظر النواب ؟ حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شيء القيام بتعهد وعدم خدشها بشيء ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أممنا من الحكومات الاجنبية ، ومتى رأيت منا تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تعهد بحسن اخلاص بدون مساعدتها فتخلص شيئاً فشيئاً مما نحن فيه ، وانى لوائق بصيرة وحكمة النواب ومساعدتهم للحكومة لا بد وأن يترتب عليهما ازدياد الثقة وحيث أن الثمرة المقصودة من اجتماع المجلس وهي نفع البلاد لا يمكن الحصول عليها الا بعد التصديق على لائحة اجراءاته ، فلأمول من حضراتكم المبادرة بنظر حتى اننا نشرع في الاعمال النافعة المهمة ، ولكونه من تمة وضع مجلس نواب لترتيب مجلس للإدارة وتحضير القوانين ومحاكمة المأمورين عن كل امر يجروونه خارج عن حد واجباتهم أو مخالف للقوانين واللوائح في أثناء تأدية وظائفهم فقد عمل ذلك مشروع وهما هو مقدم للمجلس المأمول أيضاً الاسراع بنظره حتى يصدر اللائحة ، وان شاء الله سنقدم لحضراتكم عما قريب مشروع لائحة للانتخاب ، نسأله تعالى ببركة نبيه الكريم أن يقرن اعمالنا بالنجاح ويرفقنا للاتحاد قولاً وفعلاً لما يكون في اصلاح (١) .

ولما عرض شريف باشا على المجلس مشروع الدستور (اللائحة) أحيل الى اللجنة الدستورية السابق الكلام عنها ، فأخذت تنظر في مواده وتو الى اجتماعاتها لهذا الغرض . ولما أتمت مهمتها قدم سلطان باشا رئيس مجلس النواب الى شريف باشا ملاحظات المجلس عليه ، وذلك في ١٨ يناير سنة ١٢٨٢ (٢٧ صفر سنة ١٢٩٦) ، وقد أقرت اللجنة معظم مواد المشروع مع تعديلات يسيرة في بعضها لا تغير من جوهره شيئاً فوزع شريف باشا على الوزراء المشروع مع ملاحظات اللجنة ليتذاكروا فيه ، وكاد الا يتم بالاتفاق بين الحكومة والمجلس على نصوص الدستور ، لولا الازمة السياسية التي أدى اليها تدخل فرنسا وانجلترا في وضع الدستور وانتهت بسقوط وزارة شريف باشا .

الفصل السابع

أزمة يناير سنة ١٨٨٢

+ مذكرة فرنسا وانجلترا الى الحكومة المصرية

اعترض وضع الدستور أزمة سياسية خطيرة نسميها أزمة يناير سنة ١٨٨٢ ترجع هذه الأزمة إلى سوء نية الدولتين انجلترا، وفرنسا، حيال مصر واثارهما بالنظام الدستوري، الذي كاد يستقر باعلان اللائحة الاساسية، ولم يكن بقي على اعلانها وصدور المرسوم بها سوى اجراءات شكلية من تبادل الرأي بين مجلس النواب والحكومة على التعديلات الطفيفة التي أدخلتها لجنة المجلس في مشروع اللائحة ولكن انجلترا وفرنسا ارادتا أن تحدثا حدثا يخلق الاضطراب في مصر، وقد يودي بالدستور، وذلك بتدخلهما في شؤون مصر الداخلية، وإيقاع الفرقة بين الخديو والامة، لكي تتخذ من هذه الفرقة ذريعة للتدخل المسلح

مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢

ففي اليوم الثامن من شهر يناير سنة ١٨٨٢ (١) توجه السير ادوار مالت Edward Malet معتمد انجلترا والمسيو سنكفكس Scienkiewicz المعتمد الفرنسي مجتمعين الى سراى عابدين، وقدا الى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين مؤرخة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منهما الى معتمدها في مصر، وابلغاها ايضا الى شريف باشا، وهذا تعريبها:

«كلفتم غير مرة بأن تنهوا الى علم الخديو وحكومته ازادة فرنسا وانجلترا وعزمهما

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ - ٨٢ وثيقة رقم ٢٦

على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التي قد تعترض انتظام الشؤون العامة في مصر .

« ان الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد ، وان الحوادث الاخيرة ، وبخاصة الامر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادلهما الآراء مرة أخرى في هذا الشأن ، فالمرجوان تبلغوا توفيق باشا بالاشترائك مع السير ادوار مالت الذي كلف بمثل ما كلمتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام فرمانات التي قبلتها الدولتان رسمياً هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورعايتها التي يهيم فرنسا وانجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان اتفاقاً وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر ، ولا يخامرهما شك في أن الجهر بعزمهما في هذا الصدد سيكون له أثره في اتقاء الاخطار التي يمكن أن تستهدفها حكومة الخديو ، ومن المحقق أن هذه الاخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتحاداً وثيقاً للتغلب عليها ، وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة اليها لادارة شؤون الشعب المصري والبلاد المصرية » . (١)

ومعنى هذه المذكرة ان الدولتين اتحلتا لنفسيهما حق القوامه والرقابة على مصر وقرار الأمن والنظام فيها ، والتدخل في شؤونها الداخلية ، وظاهر من عباراتها ان فرنسا وانجلترا كانتا تنظران بعين الاستياء الى تأليف مجلس النواب وقيام النظام البرلماني في مصر ، ولم تكتم الاغراب عن هذا الاستياء صراحة في المذكرة ، اذ جعلتا من الحوادث الموجبة للتدخل « صدور الامر الخديوي باجتماع مجلس النواب » وترعى المذكرة الى مكاشفة الخديو بأن الدولتين مؤيدتان له ، ومعنى هذه التأييد في الملابس التي كتبت فيها هو اغراؤه بالسعى لاسترداد السلطة المطلقة ، والعبث

(١) عربناها عن النص الفرنسي الوارد في الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١

بالنظام الدستورى الجديد ، والدس والتفريق بين الخديو والحركة الوطنية ، وهكذا دأب السياسة الاستعمارية فى مصر والشرق ، فان من وسائلها الى تحقيق أغراضها التفريق بين الامة وولى الامر ، وبين الامة بعضها وبعض . وبديهي أن مثل هذا الاسلوب فى مخاطبة الخديو يلقى فى روعه انه فى استرداد السلطة المطلقة يجد من الدولتين مؤيدا ونصيرا ، فالغرض من تقديم هذه المذكرة هو ايقاع الفرقة واغراء العداوة والانتقام فى مصر ، واثارة الهياج والاضطراب فيها . هذا الى ما احتوت عليه من ايلام عواطف الامة وجرح كرامتها واستثارة غضبها فى مدرجة الانتقال من الحكم الاستبدادى الى النظام الدستورى ، مما تتوقع معه الدولتان تهيئة الفرصة لتدخلهما المسلح فى شؤون البلاد .

مصدر الفكرة فى ارسال هذه المذكرة

ومن الواجب استقراء للحوادث أن نبين مصدر الفكرة فى ارسال هذه المذكرة الى الحكومة المصرية . فنقول ان مبتدعها هو المسيو جامبتا Gambetta السياسى الفرنسى الشهير ، فقد تولى رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية الفرنسية فى نوفمبر سنة ١٨٨١ عقب سقوط وزارة جول فرى Jules Ferry الذى كان يتولى الخارجية فيها المسيو بارتلمى سان هيلير Barthélemy Saint-Hilaire ، وكان سان هيلير حريصا على مبدأ عدم التدخل فى شؤون مصر الداخلية ، فلما خلفه جامبتا أراد أن يعان نشاطه ويحيى النفوذ الفرنسى فى مصر ، وقد ساء انشاء مجلس النواب إذ كان يكره الحرية للشعوب الشرقية ويدعو الى استعبادها قاطبة ، هذا فضلا عن اتصاله بالماليين اليهود وأخصهم جماعة روتشلد وهم حملة معظم سندات الدين المصرى ، فاجتمعت هذه العوامل وجعلته حربا على النظام الدستورى ، ففاوض اللورد جراڤيل Granville وزير خارجية إنجلترا فى ضرورة التدخل المشترك فى المسألة المصرية ، واقترح ارسال تلك المذكرة الى الخديو توفيق لمناسبة افتتاح مجلس النواب ،

والفكرة في ذاتها لا تدل على الحكمة أو بعد النظر حتى من الوجهة الفرنسية ، فان افتتاح مجلس النواب لم يكن ليستدعى تأييد الدولتين للخديو ، إذ ما شأنهما في ذلك ؟ على انه لم يطلب منهما تأييداً الى ذلك الحين ، ثم ان تأييده في هذا الصدد هو إحراج لمركزه أمام المصريين ، وإظهار له بمظهر الناقم من انشاء مجلس النواب ، وفي ذلك ما يفسح المجال لاساءة الظن به ويبعد عنه محبة الشعب ، ويفرى به منافسيه في العرش ، على ان فرنسا لم تستفد من ارسال هذه المذكرة وما أعقبها من اشتداد اخلاف بين الخديو والعرايين . بل الذي استفاد من كل هذه الاحداث هم الانجليز ، فالفكرة كانت من كل ناحية عقيمة خالية من روح الحكمة وحسن السياسة .

عَرَضَ اذاً جامبوتا فكرته على اللورد جرانفيل ، قبلها مغتبطاً ، وكان ذلك في عهد وزارة غلادستون الذي يسمونه شيخ الاحرار في انجلترا ، وهي الوزارة التي قررت الحملة على مصر ووقع الاحتلال في عهدها ، وهذا يدل على حقيقة مقاصد وزارة الاحرار في انجلترا نحو مصر ، وقد طلب اللورد جرانفيل الى جامبوتا أن يتولى هو وضع المذكرة المشتركة ، فوضعها ، وافقت الحكومتان على تقديمها الى الخديو ، فقدمها له القنصلان كما أسلفنا :

قوبلت هذه المذكرة في مصر بالسخط العام ، وهاجت لها الخواطر ، وقلق الناس قلقاً عظيماً ، وأدرك رؤساء الجيش من رجال الحركة الوطنية ان المذكرة موجهة أولاً وبالذات الى حركتهم ، فاجتمعوا في ديوان وزارة الخريبة (قصر النيل) للتشاور في الأمر ، وهناك وافاهم محمود باشا سامي البارودي وزير الخريبة ، فبدأ روعهم ، وذهب الى زملائه الوزراء ، وأنهى اليهم ما أثارته المذكرة في نفوس الضباط من السخط والاسياء ، فتوجه الوزراء ، وعلى رأسهم شريف باشا الى الخديو ، وتداولوا الأمر بينهم ، فاستقر رأيهم على ابلاغ المذكرة الى الباب العالي ، مع الاعراب عن عدم قبولها ، وتوجه شريف باشا الى معتمدى فرنسا وانجلترا وأنهى اليهما اعتراضه على المذكرة (١)

(١) رسالة سنكفكس الى جامبوتا في ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ — الكتاب الاصفر

سنة ١٨٨١ — ٨٢ وثيقة رقم ٢٨

وكان جامبتا يبغي أن يدوم اتفاق الدولتين على التدخل في شؤون مصر ، على أن هذا الاتفاق لم يدم طويلا ، فان الدولتين ما لبثتا أن اختلفتا رأياً في تحديد موقفهما حيال المسألة المصرية ، وما لبث جامبتا ذاته أن سقط وسقطت وزارته في يناير سنة ١٨٨٢ ، وخلفه دي فريسنيه De Freycinet فظل يتولى رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية حتى ٢٩ يولييه سنة ١٨٨٢ ، وكان عهده أشأم عهود السياسة الفرنسية في المسألة المصرية ، إذ ترك الانجليز يحتلون مصر ، فجامبتا لم يخدم بمذكرته التي ابتدئها سوى السياسة الانجليزية ، ومهد بها السبيل لهذا الاحتلال .

تدخل آخر في وضع الدستور

كانت مذكرة الدولتين حلقة من سلسلة خطة مبيتة لاجراج مركز الحكومة البرلمانية التي أسست في مصر ، فقد أعقبها اعتداء آخر على حقوق البلاد ، إذ طلب قنصلا الدولتين من شريف باشا بايعاز من الرقيين الأوربيين ألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وقدموا اليه في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة بهذا المعنى أثناء اشتغال (اللجنة الدستورية) بالنظر في اللائحة الاساسية ، واليك خلاصة المذكرة التي قدمها الرقيان الى قنصليهما :

ان مجلس النواب يريد أن يخوّل حق تقرير الميزانية ، وهذا الحق ولو كان مقصورا على المصالح التي لم تخصص ايراداتها للدين العام فانه يضر بالضمانات المقررة للدائنين ، لأن من نتائج الحكومة احوال مجلس النواب محل مجلس الوزراء في ادارة شؤون البلاد ، ولما كان الرقيان لا يملكان سوى التنبيه في تقاريرهما الى ما يلاحظانه من التصرفات الحكومية الضارة ، فان هذا الحق الذي له نتائج العملية أمام وزراء بملك الخديو تغييرهم يصبح لا قيمة له أمام مجلس نواب غير مسئول ، وهذه الحالة تزداد خطورتها لما هو معروف عن مجلس النواب من عدم الخبرة ومن ميوله العدائية نحو العنصر الاوروبي في الحكومة (١)

(١) برقية سنكفكس معتمد فرنسا الى جامبتا — الكتاب الاصفر سنة

وقد أيد المعتمدان الفرنسي والانجليزى وجهة نظر الرقيبين ، وأيدتهما أيضا حكومتاهما (١) ، وكان الرقيبان الانجليزى والفرنسى لا يفتان يضعان العثرات والعراقيل أمام الحركة الوطنية ، فالسير كولفن الرقيب الانجليزى كان من غلاة المستعمرين الانجليز الذين كانوا يريدون جعل مصر مستعمرة انجليزية ، ولا يهتم كراهيته للحركة الوطنية ، وكان معتادا على أساليب الاستعمار منذ كان موظفا فى حكومة الهند ، وله تأثير كبير على السير ادوار مالت القنصل البريطانى العام ، فكان بذلك محور السياسة العدائية ضد مصر ، وكان دى بلنير الرقيب الفرنسى مناوئا أيضا للعرايين ، وقد اختلف والبارون دى رنج قنصل فرنسا العام فى أوائل الحركة العراقية لما كان بيديه دى رنج من العطف عليها ، حتى لقد شكاه من أجل ذلك الى حكومته منضمًا إلى الخديو ورياض فى سعيهما إلى نقله كما تقدم بيانه (ص ٩٨) ، فليس عجيبا ان يقف الرقيبان موقف التحدى والمعارضة ازاء مجلس النواب .

كان هذا التدخل تحديا بالغا لكرامة البلاد وحقوقها ، وتديرا مبينا بين الدولتين للتدخل المسلح وخلق الذرائع للاحتلال ، إذ ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب المصرى ؟ وأى قانون يخولها حق التدخل فى وضع الدستور والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟

لا شك أن هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين ، لا سيما أن مشروع اللائحة الاساسية كان ينص فى صراحة لا إبهام فيها على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون ، وفى هذا النص الكفاية لأطمئنان الدول ورعاياها على حقوقهم ، أما التدرع بهذه الديون لحرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وهو أهم خصائص البرلمان ، فهو الظلم والاعتساف والتحكم الذى لا مسوغ له ، وهو الطمع الاستعمارى الذى لا يحترم حقا ولا يرعى عهدا .

موقف شريف باشا

لا شك ان الموقف كان على جانب كبير من الخطر ، فهناك أولاً حقوق الأمة وكرامتها ، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على ارادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقدم حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، وهناك من جهة أخرى الخطر الماثل أمام رجل الدولة ، إذ يرى البلاد هدفاً للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحيزتين للاحتلال ، وقد ارتأى شريف باشا درءاً للأزمة أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائي في المادة المتعلقة بالميزانية ، وأن يرجئها إلى حين ، حتى تنجلي الغمّة ، وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذي لم يكن في استطاعة مصر أن تصده لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتباك ، والتأجيل في ذاته لم يكن مضيعاً لحقوق الأمة في الدستور ، بل كثيراً ما يكون التأجيل من الوسائل السياسية التي يعتمد اليها لا تقاء الأزمات ، على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتاً طويلاً أو يقصر ، على حسب الظروف والملابسات ، ولم يكن النص الخاص بالميزانية في ذاته مستعجلاً لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ (ص ١٦٥) ، أي قبل انعقاد مجلس النواب ، فالبحت في أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية الا في ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣ ، فارجاء البت في هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو الى التصادم بين المجلس والوزارة ، وقد نصح المستر بلنت الزعماء العراقيين بالاعتدال في موقفهم من هذه الازمة وبأن لا يقطعوا برأى في نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وإنجلترا ، وأيده الشيخ محمد عبده في نصيحته ، وروى عنه أنه قال في هذا الصدد : « قد لبثنا عدة قرون في انتظار حريتنا ، فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر » ^(١) ، ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثاً .

(١) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ١٣٣ من الترجمة و ص ١٨٠ من الاصل الانجليزي

كتاب شريف باشا إلى مجلس النواب

عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل ، وذلك أنه أعاد اليه يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع أول سنة ١٢٩٩) مشروع اللائحة الأساسية ، ومعه كتاب إلى رئيس المجلس يتضمن أن قنصلى فرنسا وانجلترا يريان أن لا حق للمجلس فى تقرير الميزانية ، ولكنهما مع ذلك يقبلان المفاوضة فى هذه المسألة على أن يتم الاتفاق بين الحكومة والنواب على باقى نصوص اللائحة ، وطلب شريف باشا فى كتابه إلى مجلس النواب إقرار اللائحة كما عدلها مجلس الوزراء ، وأن تترك النصوص المتعلقة بالميزانية إلى حين ، وأن يبدى النواب رأيهم فى أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساسا للمفاوضة مع الدولتين (١)

وفى الحق انه كان من المستطاع تفادى الازمة أو تأجيلها حتى حين ، بتأجيل البت فى مواد الميزانية ، ولكن زعماء النواب ورؤساء الجيش لم يقبلوا هذا الحل ، وارتأوا رأيا آخر يناقضه ، وهو تقرير مادة الميزانية فى الحال ، ويلوح لنا أن ثمة عاملا آخر غير الاقتناع كان له دخل فى الأخذ بهذا رأى ، وهو انصراف العرايين عن شريف ، ورغبتهم فى اقصائه عن الحكم ، واسناد رئاسة الوزارة إلى رجل منهم ، إذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وإن كان قد الف وزارته على قاعدة إجابة مطالب العرايين ، لكنه كان يشعر حيالهم بشيء من الاستقلال والكرامة ، وهذا ما جعل العرايين يرغبون فى التخلص منه ويستبدلون به رجلا من خاصتهم ، وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا ساعى البارودى إلى رئاسة الوزارة ، فقد كان البارودى كثير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضا ، كما أقر

(١) الوقائع المصرية - مضبطة مجلس النواب - عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢

بذلك عرابي في مذكراته (١) ومن هنا تعقدت الأزمة ، وامتنع الأخذ برأى شريف باشا ، لأن البارودي وهو وزير الحرية في وزارة شريف باشا ، قد زين للعرايين أن يتشبثوا برأيهم ، ويرفضوا التأجيل ، ويقروا مادة الميزانية فوراً ، وقد رتب على هذه الخطة وصوله إلى الرياسة ، لأنه كان مفهوماً أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدي بداهة إلى استقالته ، فيدعى هو إلى تأليف الوزارة الجديدة وقد كان مارتبه البارودي ، فلما وصل كتاب الحكومة إلى مجلس النواب في ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ ، ظهرت على كثرة النواب روح المعارضه المطلقة ، واجتمعوا في منزل سلطان باشا رئيس المجلس ، وقضوا عدة ساعات يتشاورون في اتخاذ قرار نهائي ، وانتهى تشاورهم إلى الاتفاق على رفض طلب التأجيل واسقاط الوزارة كتب المسيو سنكفكس في هذا الصدد يقول : « اجتمع زعماء الحزب الوطني هذه الليلة (٣١ يناير سنة ١٨٨٢) ، واتفقوا على اسقاط وزارة شريف باشا ، ويريد النواب والضباط تأليف وزارة أعضاؤها منهم جميعاً ، والوزارة الجديدة على أهبة تسلم مناصب الحكم ، ولا تنتظر إلا الفرصة المناسبة ، وستسند رياستها إلى محمود باشا سامي البارودي وزير الحرية الحالي الذي سيعهد بالحرية إلى عرابي بك ، وسيضطر

(١) كتب عرابي في مذكراته (ص ٢٧١) في هذا الصدد ما يأتي :
« وفي أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٢ خلوت بالمغفور له محمود باشا سامي ناظر الجهادية ، فأطنب في الثناء على لقيامي بنشر راية الحرية في مصر وملحقاتها من بعدمضي خمسة آلاف سنة على المصريين وهم يرسفون في قيود الاستبداد والاستعباد ثم أقسم أنه مستعد لأن يضحي حياته ويجود بأخر نقطة من دمه في تنفيذ رغبتي ، ويجرد حسامه وينادي باسمي خديوي مصر إذا رغبت في ذلك ، فقلت له « مه يا محمود باشا ، فاني لا أريد الا تحرير بلادى ، ولا أرى سبيلا لنوالنا ذلك الا بالمحافظة على الخديو كما صرحت بذلك مراراً وتكراراً ، وليس بي طمع أصلاً في الاستئثار بالمنافع الشخصية ، ولا أريد انتقال الأريكة الخديوية إلى عائلة أخرى لما في ذلك من الضرر ، مع علمي بأنك تنست إلى الملك الأشرف (برسباي) ، فقال أنا لا أقول لك الا حقاً ، وأنت أحق بهذا الأمر مني ومن غيري ، فشكرته على ثقته بي وتم الحديث . »

شريف باشا الى الاستقالة أو حل المجلس ، ومن المستحيل أن أتكهن على وجه التحقيق بما سيقع من الحوادث في القريب العاجل ، ولكن الامر المحقق أننا تقترب من أزمة شديدة ، وهذا مالا شك فيه » (١) .

فاذا لاحظت أن المسيو سنكفكس بعث بهذه الرسالة يوم ٣١ يناير ، أى قبل أن يجتمع مجلس النواب ويبحث في كتاب شريف باشا ويقرر في شأنه مايراه ، أدركت أن الامر كان مبيتا على اسقاط وزارة شريف وتأليف الوزارة الجديدة ، وإن اجتماع المجلس لم يكن الغرض منه سوى اقرار مادبره الزعماء .

تقرير اللجنة الدستورية

في كتاب شريف باشا

ببحث (اللجنة الدستورية) في كتاب شريف باشا ، ووضعت عنه تقريرا عرض على مجلس النواب بجماعة الاربعاء أول فبراير سنة ١٨٨٢ (١٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٩) . أى في اليوم التالى لورود الكتاب ، وخلاصته أنها ترى لأهمية المسألة عرضها على هيئة المجلس ليقرر فيها مايراه ، وتضمن التقرير أيضا ان ثمة تعديلات أخرى طغينة أدخلها مجلس الوزراء في مشروع اللائحة . رأت أيضا عرضها على المجلس (٢)

اجتماع مجلس النواب

والبحث في كتاب شريف باشا

فلما اجتمع مجلس النواب يوم أول فبراير سنة ١٨٨٢ عرض سلطان باشا على الهيئة كتاب شريف باشا وتقرير اللجنة الدستورية ، ثم عرضت اللائحة الاساسية

(١) رسالة المسيو سنكفكس Scienkiéwicz الى المسيو دى فريسنيه رئيس وزارة فرنسا في ٣١ يناير سنة ١٨٨١ . الكتاب الاصف سنة ١٨٨١ - ٨٢ وثيقة رقم ٦٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢

المرسلة من اللجنة الى مجلس الوزراء ، والتغيير الذى أدخله المجلس عليها ، وتناقش الاعضاء فى ذلك مناقشة دلت على أن النية كانت مبيتة من قبل على رفض طلب التأجيل ، ووجوب الاسراع بتقرير مواد الميزانية كما كانت فى مشروع الدستور ، وتحدى شريف باشا واحراجه لجلسه على الاستقالة ، فقد قرر المجلس اعتبار اللائحة (الدستور) قانونا مستعجلا واستعجال اللجنة فى نظر التعديلات التى أدخلتها الحكومة على مشروع اللائحة ، واعداد الجواب على كتاب شريف باشا ، وتقديم تقريرها عن ذلك كله الى المجلس قبل ظهر الغد (الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢) ، وفى ذلك من العجلة ما ينم على استعجال سقوط الوزارة من غير موجب .

فاستمرت اللجنة الى ما بعد الغروب تدرس التعديلات التى أدخلها مجلس الوزراء على مشروع اللائحة ، فأقرت بعضها ورفضت البعض الآخر ، ووضعت نصا جديدا لمواد المتعلقة بالميزانية . وهو « ان تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويعين من اعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عدداً ورأيا ليقرروها جميعا بالاتفاق أو الغالبية ، فان وقع بينهم خلاف وكان العدد متساويا من الجانبين وجب اعادة الميزانية للنواب ، فلما أن يؤيدوا رأى النظار واما أن يؤيدوا رأى لجنة النواب ، فان كان الاول وجب تنفيذ الميزانية وان كان الثانى ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم فى ذلك حكم بند الخلاف وهو أنه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على أمر ما فلما أن يفض (يحل) مجلس النواب واما أن يستعفى النظار وفى هذه الحال أى اذا أيد النواب رأى اللجنة وخالفوا رأى النظار تنفذا الميزانية فى المهم الضرورى منها لادارة المصالح وعدم تأخير الأشغال تنفيذا مؤقتا ويبقى الباقي من أمر الميزانية الى ما بعد تسوية المسألة باى طريقة ووسيلة »

تقرير اللجنة الدستورية

ووضعت اللجنة تقريرها عن المهمة التى عهد بها المجلس اليها ، وخلاصته وجوب الاستمسك بتقرير مادة الميزانية فى الدستور كما وضعتها اللجنة ، ورفض التأجيل ،

وعرضت بموقف شريف باشا في هذه المسألة ، واقترحت في تقريرها أن لا يكون الرد على تقريره كتابة ، وارتأت أن يكون الرد مشافهة حسماً للأمر (١) ، وفي هذا ما يدل على ان الفكرة التي سرت في المجلس هي التخلص من وزارة شريف باشا .

قرار مجلس النواب

اجتمع مجلس النواب ظهر يوم الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) ليصدر قراره في هذه المسألة الخطيرة ، وحضر من أعضائه ٧٢ عضواً ، وبعد افتتاح الجلسة تلى تقرير اللجنة ، ثم جرت مناقشة وجيزة انتهت بقبول رأيها . قال محمد بك الشواربي : لا بأس من تشكيل لجنة تسير الى الجناب الخديوي طالبة من حضرة السنية اقرار اللائحة التي استقرت عليها آراء النواب ، فذلك أدنى للنتيجة وأولى من المراسلة ، خصوصاً بعد ظهور المسألة بالمظهر الجديد المتوه عنه في رقيم رئيس مجلس النظار (كتاب شريف باشا)

ابراهيم افندي الوكيل — أوافق على رأى محمد بك الشواربي في ارسال اللجنة ولكن أرى ان تسير أولا الى دولة رئيس مجلس النظار فتذكر له سوء تأثير رقيمه في المجلس (تأمل) ، وتطلب منه التصديق على اللائحة بلا مخابرة ولا تأجيل ، فان أبي فاللجنة تقصد الجناب العالي وتسأله التصديق على قبول اللائحة سريعاً .

احمد افندي عبد الغفار — أرى ان يكتب مع ذلك رد الرقيم بانكار ما فيه لكي لا يحسب السكوت عنه اعترافاً بما فيه وقبولاً .

احمد افندي محمود — ان سير اللجنة على الوجه السابق الذكر كاف في رد الرقيم وحاسم للأمر بلا مرأى ، ومع هذا فان تقرير اللجنة الذي تلى الآن علينا وقبل مضمونه بالاتفاق رد لا مشاحة فيه ثبت في سجل المجلس وينشر فيعلم لدى الرأي العمومي .
بعض النواب — أحسنت (٢) .

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ فبراير سنة ١٨٨٢

(٢) مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢

وأخذت الآراء على اقتراح تأليف اللجنة المنوط بها مقابلة الخديو فأقره المجلس وقرر ان يكون عدد اعضائها خمسة عشر عضوا ، وشرع لفوره في انتخابهم بالاقتراع السرى ، فأسفر الاقتراع عن انتخاب الاعضاء الآتية اسماؤهم وكلهم من النواب البارزين :

حسن باشا الشريعى . سليمان باشا ابازله . محمد بك الصيرفى . احمد بك على . احمد بك الشريف . محمد بك الشواربى . احمد افندى محمود . احمد افندى عبد الغفار . احمد بك السيوفى . ابراهيم افندى الوكيل . امين بك الشمسى . على بك شعير . عبد الشهيد افندى بطرس . محمود بك سليمان . مهنى افندى يوسف عمر .

واقترح احمد افندى محمود توجه اللجنة حالا لاداء مهمتها ، قائلا : يرجى انفضاض الجلسة لتسير اللجنة برسالتها قبل فوات الوقت (ولا ندرى اى وقت كان يخشى فواته ؟) ، فوافق المجلس على الاقتراح بالاجماع وانفضت الجلسة فى ختام الساعة الاولى بعد الظهر

وفى نفس اليوم (٢ فبراير سنة ١٨٨٢) ذهب الاعضاء الخمسة عشر الى وزارة الداخلية ، وقدموا الى شريف باشا لائحة المجلس للتصديق عليها ، وقالوا ان تأخير التصديق عليها مضر بمصلحة الأمة ، ولا سيما ان هذه اللائحة هى طبق الحقوق المتبعة فى مجالس نواب الدنيا ، ولا يمكن ان نترك هذا اليوم يمضى بغير قبول اللائحة او رفضها ، فاجابهم شريف باشا بأنه مستعد للتصديق على جميع بنود اللائحة ماعدا البند المختص بالميزانية فلا يمكنه التصديق عليه الا بعد مفاوضة المجتراء وفرنسا ، فقالوا له ان هذا من خصائصكم ولا داعى الى توقف الدولتين فان هذه المسألة لاتمس مصالحهما ، فأصر على رأيه ، فقالوا « اننا نأسف انه سيصدق عليها سواك » ، وقاموا وأخذوا اللائحة معهم ، فقال لهم شريف باشا : دعوا هذه اللائحة لننظر فيها ، فقالوا لالزوم لذلك وأخذوها وانصرفوا (١) ، وهذا الحوار يدل على نية التخلص من وزارة شريف باشا ،

(١) عن الوطن عدد ١١ فبراير سنة ١٨٨٢ ، ولئن عدلت صحيفة الوطن عن هذه الرواية بعد نشرها فنعتقد ان هذا العدول كان بايعاز من الحكومة وان الرواية التى نشرتها اصلا مطابقة للواقع

وقد كان يجدر بالنواب أن يترسوا في الأمر ، وأن لا ينقلبوا بهذه السرعة على من كان موضع آمالهم حتى الآن ، ومما يستوقف النظر ويدعو الى الاسف أن يكون أول عمل هام لمجلس النواب هو التخلص من الرجل الذي انشأه وناضل من أجله ووضع نظامه الاساسي ، ولكنها الاهواء والمطامع كان لها الأثر البالغ في ركوب هذا المسلك .

ثم توجه النواب الخمسة عشر الى سراي عابدين ، وقابلوا الخديو ، وقالوا : اننا جازمون بحببتكم للوطن واصلاحه ، ولهذا الغاية منحتكم الأمة المصرية مجلس الشورى وقد نقحنا لائحة له ، غير أن دولتو شريف باشا متوقف عن التصديق عليها ، مع أنه لا داعي لتوقفه . إذ ليس لها دخل بالعقود الدولية ، وطلبوا سرعة انجاز هذه المسألة ، فقال لهم الخديو : واذا كانت الوزارة متوقفة ، فما العمل ؟ فقالوا : تستعفى وتشكل وزارة أخرى تصدق على اللائحة ، فوعدهم الخديو خيرا .

استقالة شريف باشا

وبعد أن خرج النواب من عند شريف باشا كتب استقالته وتوجه بها إلى سراي عابدين ، ثم سار الى سراي الاسماعيليه ، وهناك التقى بقنصل إنجلترا وفرنسا وأصر على استعفائه ، وقد كان في استطاعته أن يبقى متمسكا بالوزارة ويستصدر من الخديو مرسوم بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة لأن القانون الاساسي الذي وضعه يخوله هذا الحق ، فضلا عن أن لائحة مجلس شورى النواب القديمة تخول الخديو حل المجلس اطلاقا ، ولكنه لم يفعل ، وآثر الاستقالة احتراما للروح الدستورية السليمة ، لأن حل مجلس النواب في مفتتح الحياة النيابية ولما يعرض على اجتماعه شهر هو عبث ظاهر بروح الدستور

ولما تلقى الخديو استقالة شريف باشا وعلم باصراره عليها استدعى النواب الخمسة عشر ، فحضروا مساء وطلب اليهم أن ينتخبوا رئيسا للوزارة ، فلم يرضوا متعللين بأن هذا من حقوق الخديو ، وانقضى اليوم دون أن يعلنوا رأيهم ، وفي اليوم التالي

(الجمعة) طلبهم الخديو وكلفهم اختيار رئيس للوزارة ، فاختاروا محمود باشا سامى البارودى بشرط أن يصدق على اللائحة ويصدر الأمر الكريم باعتمادها ، وطلب منهم الخديو أن يختاروا بقية الوزراء فقالوا ان هذا الأمر من خصائص الرئيس ، ولكنه ألح عليهم ، فذهبوا الى سراى البارودى واتفقوا على اختيار أعضاء الوزارة ، وهكذا سقطت وزارة شريف وخلفتها وزارة محمود سامى البارودى .

ويُعدُّ سقوط وزارة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى اقضاء تاماً لسلطة الخديو وانتصاراً حاسماً للحزب العسكرى ، لأن الخديو لم يكن راغباً فى تغيير شريف باشا ولم يكن له رأى ما فى تولى البارودى رئاسة الوزارة ولا اختيار أعضاء وزارته ، على أن المتسبب فى سقوط وزارة شريف هما الحكومتان الانجليزية والفرنسية بتقديمهما مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، فاستقالة شريف كانت النتيجة الاولى لهذه

المذكرة المشؤومة .

وقد ذاعت شهرة عرابى فى أوروبا عقب سقوط الوزارة ، بعدما تبين أن له النفوذ الفعال فى مجلس النواب إذ استطاع بواسطته اسقاط الوزارة التى رغب فى التخلص منها .

الفصل الثامن

٧ وزارة البارودى

نزل الخديو على ارادة الحزب العسكرى (وفى الظاهر ارادة النواب) ،
فأسند رئاسة الوزارة الى محمود سامى باشا البارودى ، وأرسل اليه الكتاب الآتى
يعهد اليه فيه تأليف الوزارة :

« حيث دعت الاحوال لانفصال محمد شريف باشا بناء على استعفائه واقتضى
الحال لا انتخاب بدله ممن يكون متأهلاً ولائقاً لمقام الرئاسة ، ومن المسلم عندى أن
سعادتكم أهل لذلك لما اتصفتم به من كمال الدراية وحلية الصدق والاستقامة ،
فقد انتخبتم لهذا المقام الخطير وقلدتكم رئاسة النظر . فيجب المبادرة باختيار هيئة
النظر اللازم وجودها معكم وتسميتها والعرض لطرفنا عنها . لصدور أمرنا باتباعها ،
وحيث ان نهاية قصدى وغاية آمالى انما هو السعى وصرف الجهد لما فيه عمارة
وسعادة الوطن واصلاح أحواله . فأملى فيكم اقيام بهذه المساعى الحسنة وفقنا الله جميعاً
لما فيه الاصلاح والنجاح »

وكان البارودى قد اجتمع بداره مع النواب الخمسة عشر قبل أن يصدر له
المرسوم الخديوى . وتشاوروا معاً فى الاشخاص الذين تتألف منهم وزارته . فاستقر
رأيهم على أن تكون مؤلفة على النحو الآتى :

البارودى للرأسه والداخلية . احمد عرابى بك (باشا) للحربية والبحرية . على
صادق باشا للمالية . مصطفى فهمى باشا للخارجية والحقانية . عبد الله باشا فكرى
للمعارف . حسن باشا الشريعى للاوقاف . محمود بك (باشا) فهمى للاشغال .

قدم البارودى الى الخديو كتابه بقبول تأليف الوزارة ضمنه المبادئ التى
اعتزم اتخاذها برأى جماله ، وهو لا يختلف فى مجموعه عن الكتاب الذى رفعه شريف

باشا حين ألف وزارته وكتابه الآخر لذي قدمه اليه في ٤ اكتوبر بتأليف مجلس النواب ، فاجابه الخديو بكتاب يقره فيه على المبادئ التي بسطها ، وصدر المرسوم بتأليف الوزارة على النحو المتقدم في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ (١) ، وكان عرابي ومحمود فهمي لم ينالا بعد رتبة الباشوية فلما توليا الوزارة أنعم الخديو عليهما برتبة اللواء فنالا لقب الباشوية

وتعد وزارة البارودي وزارة العرايين ، ففيها أكبر زعمائهم (عرابي والبارودي ومحمود فهمي) ، وفيها عضو من النواب وهو حسن باشا الشريعي من كبار أعضاء مجلس النواب ، واختياره هو تنفيذ جزئي للنظام البرلماني الذي يقضى بأن يكون معظم الوزراء من أعضاء البرلمان ، وباقي الوزراء من المناصرين للحركة العرايية ، وقد بقى فيها مصطفى باشا فهمي وزيراً للخارجية ، وهو الوزير الوحيد من الوزارة السابقة ، وقد استبقاه البارودي لاحتياجه اليه في مخابرة قناصل الدول إذ كان البارودي لا يعرف الفرنسية ، ولأن مصطفى فهمي لم يكن له لون سياسي خاص ، بل كان دائماً يعمل مع الكفة الراجحة ، وهو الذي تولى رئاسة الوزارة في عهد الاحتلال ونفذ قاعدة الخضوع التام للسياسة البريطانية ، وتعد وزارة البارودي وزارة الثورة ، ففي عهدها اشتد الخلاف بين العرايين والخديو حتى نادوا بجأحه كما سيجيء

قلنا ان كتاب البارودي إلى الخديو لا يختلف في مجموعه عن الكتاب الذي رفعه اليه شريف باشا حين الف وزارته وكتابه الآخر الذي قدمه اليه في ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ بتأليف مجلس النواب ، فالبارودي قد عني في كتابه بتطمين الدول الأجنبية على الحقوق والمزايا التي اكتسبتها بمقتضى اتفاقات الديوب ، وثني بالاصلاحات الداخلية التي يجب انفاذها لانهاض البلاد ، ولم يخرج في اشارته إلى اللائحة الاساسية عن التقرير الذي رفعه شريف باشا إلى الخديو في صدد اقرار النظام الدستوري .

والخلاف الحقيقي بين وزارة شريف باشا ووزارة البارودي هو في اقرار المواد المتعلقة بالميزانية فوراً . وكان شريف يرى تأجيلها إلى حين ، وثمة فارق آخر في التشكيل ، فان وزارة البارودي مؤلفة من صميم العراقيين ، وحسبك ان فيها عرابي باشا وزيراً للحربية ، وقد كانت في ذلك الحين أهم الوزارات شأنًا وأعظمها نفوذاً ، وربما كان هذا من أهم الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تغيير الوزارة ، لأن عرابي كان يطمح في أن يتولى وزارة الجهادية بعد أن ارتقى في عهد وزارة شريف باشا إلى منصب وكيلها ، كما كان يطمح البارودي في رئاسة الوزارة ، وهكذا كان التطلع إلى المناصب الوزارية (ولم يزل) من أسباب ما حل بمصر من الكوارث .

ويقيننا أن الثورة العرابية قد بدأت تسلك سبيلاً بعيداً عن الحكمة من يوم أن اتفق زعماءها على اسقاط وزارة شريف باشا ، فان شريف كان بلا نزاع أقدر من البارودي على حسن تدبير الأمور في تلك الاوقات العصيبة ، إذ له من ماضيه السياسي وثقافته واختباره ما يجعل له كفاية ممتازة في الاضطلاع بالمهام السياسية ، أما البارودي فقد كانت نشأته أدبية وحرية فحسب ، وعلى أنه من أعلام الأدب وكبار الشعراء ، وله في ذلك التطلع الذي لا يُبَارَى ، لكن هذه المزايا ليست هي المطلوبة لتصريف سياسة مصر وخاصة في ذلك العصر المضطرب ، أضف إلى ذلك ان النشأة الحربية إذا اجتمعت إلى الشعر والأدب تثير في النفس روح الخيال والتطلع إلى اقصى مراتب المجد والعلا ، ومن هنا جاءت آمال البارودي بعيدة الافق ، لا تقف عند حد ، حتى بلغت التطلع إلى العرش كما اسلفنا ، وليست هذه الآمال مما لا يرد بخواطر بعض الزعماء في اثناء الانقلابات ، وانما هي اقرب شيء يخطر ببالهم ، ويجيش بصدورهم ، والتاريخ شاهد على ذلك ، فان تغيير العروش وسقوط التيجان لا يحدث عادة الا في خلال الثورات والانقلابات ، ولا شك ان الخديو توفيق لم يكن بالصفات ولا بالمزايا التي تجعله مرضياً عنه وعن سياسته في الحكم ، وقد كان الكلام في تغييره واسناد الخديوية إلى الامير حلیم باشا مما تفيض به مجالس الناس في ذلك العهد ، فلا غرابة ان تساور البارودي فكرة احقيقته في اعتلاء العرش ،

على أن المسألة ليست مسألة أولوية بالجدارة والاستحقاق ، بل إن مصلحة البلاد تتنافى والتفكير في هذه المطامع ، وما تجره اليه من الفتن والفسائس والتدخل الأجنبي ثم الاحتلال .

الابتهاج بتأليف وزارة البارودى

قوبلت وزارة البارودى بالابتهاج العام في مختلف الدوائر العسكرية والمدنية ، مثلما قوبلت به وزارة شريف باشا عند تأليفها ، لأن تأليف كلتا الوزارتين كان تحقيقا لرغبة الأمة ، ومع ما كان لشريف باشا من المكانة العظيمة في النفوس فان موقفه في أزمة يناير سنة ١٨٨٢ وما ارتآه من تأجيل البت في المواد المتعلقة بالميزانية عُدَّ ضعفا أمام مطالب الدولتين ، والشعور العام يتجه (غالبا) الى جانب المستمسك بحقوق البلاد كاملة ، لأن الرأي العام ، وبخاصة في أوقات الثورة والهياج ، ليس لديه الوقت ولا العناصر الكافية للتفكير وتقدير العواقب والاستمسك بحكم العقل ، فهو يتبع من يدعو الى التطرف ، وثمة عامل آخر حجب وزارة البارودى الى النفوس ، وهو اسناد وزارة الحرية الى عرابي ، فانه كلف في ذلك الحين زعيم الثورة ، ومحبوب الجماهير ، فنقلده وزارة الحرية كان وحده كليا لا ابتهاج الناس بتأليف وزارة البارودى ، فلا غرو أن عدت الأمة تأليفها بمثابة عيد استقبلته بالفرح والغبطة والسرور .

منشور البارودى الى المديرين والمحافظين

وعلى أثر تقلد البارودى رئاسة الوزارة وضع منشورا أرسله الى المديرين والمحافظين يتضمن برنامجا في الحكم ، وهو لا يختلف في مجموعه عن كتابه الى الخديو بقبول تأليف الوزارة .

المناصب الكبيرة

صدرت المراسيم في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ بتعيين حسين باشا الدردهملى وكيلًا لوزارة الداخلية بدلًا من خليل باشا يكن الذى استقال لمناسبة استعفاء شريف باشا ، ويعقوب سامى بك وكيلًا لوزارة الحربية ، وعلى فهمى بك وكيلًا لوزارة المعارف ، وابقاء المسيو بلوم باشا وكيلًا للمالية ، وبطرس بك غالى وكيلًا للحقانية ، وتيجران بك وكيلًا للخارجية ، وحسين فهمى باشا وكيلًا للاوقاف ، والمسيو روسو بك مديرًا للاشغال العمومية ، وتعيين محمد زكى باشا مديرًا للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية بدلًا من على صادق باشا ، واحمد فريد باشا مديرًا للدائرة البلدية بمصر . وعين احمد رفعت بك بشكاتبًا (سكرتيرًا عامًا) لمجلس الوزراء ^(١) مع بقائه مديرًا عامًا للطبوعات .

عراي باشا في وزارة الحربية

بدأ عراي باشا عمله في  في ١٠ مارس منشور الى جميع وحدات الجيش بتقلده مسند الوزارة قال فيه :

« حيث إن مسند نظارتى الجهادية والبحرية الجليلتين قد أحيل الى عهدتنا من طرف الجناب الخديوى المعظم بإرادة سنية موشحة بتاريخ ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ نمرة ١١ فاعتقادی ووثوقى بمساعدة حضرتكم وعموم حضرات الضباط والصف الضباط والعساكر فى القيام بواجبات هذه النظارة مع الاستمرار فى سيرها على المحور اللائق الموافق لنص أحكام القوانين العسكرية قد جرائنى على قبول هذا المسند الجليل حالة كونى عالمًا بما أنتم عليه من وثوق حضرة الجناب الخديوى بنا ، ولهذا لزم

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ فبراير سنة ١٨٨٢

تحريره لحضرتكم اخطاراً بما ذكر واعلان كافة الضباط والصف ضباط وعساكر
الإلاى ادارة حضرتكم وقفنا الله جميعاً لما فيه النجاح والاصلاح» (١)

وأخذ عرابى فى تنفيذ القوانين والاصلاحات العسكرية الصادرة فى عهد وزارة
شريف، فابتدأ بصرف استحقاق ورثة المتوفين فى الحروب، وأحال ثلثمائة من الضباط
العاملين والمستودعين الى المعاش بحجة تجاوزهم السن القانونية وفيهم كثيرون من
الترك والشركس (٢)

وقد عظم شأن عرابى بتقلده وزارة الحربية، فانها الوزارة التى كانت تتطلع
اليها الانظار فى ذلك الحين، وفيها كانت تتمثل سلطة الحكم، وقوة الحركة الوطنية،
فاصبح عرابى الرئيس الفعلى للحكومة، وزاد من مكانته نيله رتبة لواء (باشا)، لما
نال لقب والرتب من الأثر الذى لا ينكر فى نفوس العامة والخاصة، وصار له
الأمر والنهى، لافى وزارة الحربية فحسب، بل فى كل وزارات الحكومة، وأصبح
دكتاتوراً محضاً، وأضحت داره ملجأ لطلاب الحاجات وأصحاب الشكايات

الشروع فى قتل عبد العال حلمى

اقرن تأليف وزارة البارودى بحادثة أثارت ضجة كبيرة فى أوساط الضباط،
وتردد صداها فى البيئات الأخرى، وهى الشروع فى سم الميرالاي عبد العال بك
حلمى أحد زعماء العرابيين، وقد نسب الجمهور الحادثة الى دسائس السراى،
وتفصيلها كما ثبت من التحقيق أن عبد العال حلمى كان وصياً على ابن لزوجته يدعى
محمد حسن التلميذ باحدى المدارس، وكان لهذا الغلام مال يمسكه عنه عبد العال،
فأراد الغلام الانتقام منه فدس له السم فى اللبن، وقد حال دون شربه السم أن خادماً

(١) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢٣٠

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٣٦

لعبد العال اكتشفته في اللبن فنبهت اليه سيدها فظهرت الجريمة وأبلغها عبد العال الى ولاية الأمور.

وقعت هذه الحادثة يوم ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ (١) واهتمت الحكومة بتحقيقها فأسفر التحقيق عن اعتراف التلميذ محمد حسن بجريمتها وأن الذي أغراه على ارتكابها تلميذ آخر في مدرسة القبة يدعى محمد ماهر ، وواقعه هذا على اقواله واعترف الاثنان بأن الباعث على الجريمة هو رغبة محمد حسن في الحصول على ماله من عبد العال .

وقد اهتم الضباط بهذه الحادثة اهتماما كبيرا ، ومع أنها جريمة شخصية محض فانهم عدوها جريمة سياسية يقصد منها التخلص من أحد كبار زعمائهم ، واهتم لها الرأي العام تبعا لذلك ، وانتهت المحاكمة بالحكم على محمد حسن ومحمد ماهر بالسجن إحدى عشرة سنة في فازوغلي بأقاصى السودان ، وبالحبس ستة أشهر على العطار الذى باع السم لمحمد حسن ، وكوفئ عبد العال حلمى بالباشوية في الترقيات العسكرية التى أعقبت تأليف وزارة البارودى ، واتخذ العراييون هذه الحادثة سببا لتهديد الخديو والتلويح بخلعه ، قال المسيو سنكفكس معتمد فرنسا في هذا الصدد ما يأتى :

«حدث شروع في سم الكولونل عبد العال ، وكان لهذا الحادث ضجة كبرى وقد هاج الافكار هيجانا شديدا وذاعت بسببه الاشاعات الباعثة على أشد القلق وقيل أنه سيعلن خلع الخديو ،

On allait Jusqu' a annoncer la deposition Du Khedive

وكانت النتيجة العملية لهذه الضجة إجبار الخديو على امضاء دكرتو بتعيين خمسة لواءات وتسعة وعشرين ميرالايًا وقائمقاما» (٢) .

وهذا الحادث يدل على مبلغ الغرور الذى استحوذ على زعماء الثورة بعد سقوط

(١) الوطن عدد ١١ مارس و ١٩ ابريل سنة ١٨٨٢

(٢) برقية سنكفكس الى دى فريسينيه فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ - الكتاب

الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤

وزارة شريف وتأليف وزارة البارودي ، فان التحدث عن خلع الخديو لمناسبة حادثة شخصية لا أهمية لها كحادثة الميرالاي عبد العال حلمى هو عمل خارج عن حدود الحكمة والتعقل ، ويدل على انحدار الثورة فى طريق الشطط والخطل

الترقيات العسكرية

قلنا ان عرابى نال رتبة الباشوية (لواء) بعد أن تقلد وزارة الحرية ، ونال معه هذه الرتبة محمود باشا فهمى وزير الاشغال ، وقد نظم حركة ترقيات شاملة فى صفوف الجيش وسعت كل الضباط الذين ناصروه وأيدوه وأخلصوا للحركة ، وهاك أهمها : رقى إلى رتبة لواء (باشا) كل من يعقوب سامى بك وكيل وزارة الحرية . والميرالايات على فهمى بك . وعبد العال حلمى بك . وطلبه بك عصمت . وحسن بك مظهر . وعلى بك الروبى .

٢ ورقى الى رتبة ميرالاي القائمقامون : خليل بك كامل . وعيد محمد بك . وحامد امين بك . وحسن بك رأفت . ومحمد بك أمين . وسليمان بك نجاشى . ورقى إلى رتبة قائممقام عشرون بكباشياً وهم : عمر افندى رحى مدير اقسام معاشات ولوازم الحرية . واحمد افندى فرج . وسليمان سامى داود افندى . وخضر افندى خضر . وبدوى افندى منسى . ومحمد عبید افندى (بطل واقعة التل الكبير) ، وعبد القادر افندى عبد الصمد . ومحمد افندى الزمر . وعلى افندى عيسى . ومحمد افندى حلمى . وفوده افندى حسن . ومحمد افندى نجاشى . وعباس افندى وهبى . ومحمد افندى بهجت . وعبد الرحمن افندى حسن . وعلى افندى داود . والسيد افندى محمد محافظ العريش . وعلى افندى أنور . ومحمد افندى سالم حكيمباشى الألاى الثانى . ومحمد افندى عامر حكيمباشى الألاى السابع . (١)

ورقى نحو أربعة وخمسين صاغقول اغاسى إلى رتبة صاغ ، و٥٤ يوزباشيا إلى رتبة

صاغ ، و ١٥٠٠ ملازماً أول الى رتبة يوزباشى ، ومثل هذا العدد من الملازمين الثرائى الى رتبة ملازم أول ، ونحو هذا العدد من الباشجاويشية الى رتبة ملازم ثان (١) ، وأنعم على ابراهيم بك فوزى حكامدار أورطة المستحفظين برتبة ميرالاي وعين مأمور ضبطية العاصمة (محافظا) بعد وفاة احمد باشا الدرہ مللى .

وزارة البارودى والسودان

ظهرت دعوة المهدي فى مايو سنة ١٨٨١ ، ونال أول انتصار على قوات الحكومة فى واقعة (آبا) يوم ١٢ اغسطس سنة ١٨٨١ ، ثم انتصر عليها ثانياً فى واقعة راشد يوم ٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وكان حكامدار السودان وقتئذ محمد رؤوف باشا ، فروعته هذه الانتصارات ، وأرسل يطلب المدد من مصر ، وقد أعد شريف باشا ألاى طرد لارساله مدداً إلى السودان ، ولكن بعد أن سقطت وزارته ، تغير مسلك الحكومة ، فصرفت النظر عن ارسال هذا المدد

انشاء وزارة للسودان

وكل ما عملته وزارة البارودى لاعادة النظام فى السودان أن استصدرت من الخديو أمرين عاليين فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ احدهما يقضى بجعل عموم السودان بما فيه شرق السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر ومديرية هرر وزيلع وبربره وناجوره حكمدارية واحدة ، وانشاء وزارة (نظارة) للسودان ، والثانى يقضى بتعيين عبد القادر باشا حلى حكامدارا لعموم السودان وناظراً على الاقاليم السودانية وملحقاً بها . (٢)

وقررت أيضاً تأليف لجنة برئاسة عبد القادر باشا حلى للنظر فى أحوال السودان

(١) مذكرات غرابى المخطوطة ص ٢٣٧

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢

وما يلزم عمله لتنظيم شؤونه ، وأعضاؤها هم الجنرال استون باشا رئيس اركان حرب الجيش المصري وحسن حلمى باشا و ابراهيم فوزى بك ميرالاي سفيرة السودان ورامى بك وسعيد افندى ناصف من مستودعى الجهادية وعبد القادر افندى عبد الصمد من الضباط واحمد افندى فهمى من موظفى وزارة الاشغال . (١)

ولكن هذه اللجنة لم تعمل عملاً ، ولم يكن لها أى أثر فى صدّ تيار الثورة ، وتهاونت الوزارة عامة فى مسألة السودان ، مما كان له أثر كبير فى استفحال ثورة المهدي ، وبدا منها هذا التهاون فى العدول عن ارسال المدد الذى قرره شريف باشا قبل سقوط وزارته ، واحتجت بأن القوة التى بالسودان كافية لاقرار النظام فيه ، وأن مجلس النظار قرر لذلك صرف النظر عن الألاى الذى كان معدا لارساله إلى السودان «وأن يخلّى سبيل أنفاره ليتوجهوا إلى بلادهم ويحال ضباطه على قلم الاستيداع» . (٢)

وفى الوقت الذى نشر فيه هذا البيان كانت جموع المهدي قد انتصرت غير مرة على قوات الحكومة ، وبلغ بالوزارة تهاونها فى شأن السودان أنها مع تعيينها عبد القادر باشا حلمى حكمدارا للسودان ووزير الوزارته قد أبقتة فى مصر ، مع مسيس الحاجة الى ذهابه فوراً الى مقر منصبه لقمع الثورة ، ولم يبارح القاهرة الا فى اوائل مايو سنة ١٨٨٢ ، وعينت على بك الروبى أحد الزعماء العرايين وكيلا لوزارة السودان ، مع بقاءه أيضاً فى مصر ، فكانها خلقت مناصب دون عمل ما .

التقسيم الادارى للسودان

وفى ٢ ابريل سنة ١٨٨٢ صدر مرسوم باجراء تعديل فى التقسيم الادارى للسودان ، وتضمن بيان حدود السودان المصرى ومديرياته قبل أن تعبث به المطامع الانجليزية

فجعل من السودان أربعة أقسام وهي :

(القسم الاول) حكمدارية اقليم غربي السودان ومركزها بالفاشر وتكون
عموما لمديريات دارفور وكردفان وشكا وبحر الغزال ودقلة .

(القسم الثاني) حكمدارية وسط السودان ومركزها بالخرطوم وتكون عموما
لمديريات الخرطوم وسنار وبزبر وفشوده وخط الاستواء .

(القسم الثالث) حكمدارية اقليم شرقي السودان وتؤلف من التسكا وملحقاتها
ومن محافظتي سواكن ومصوع وملحقتهما الى باب المندب .

(القسم الرابع) حكمدارية عموم هرر وملحقاتها وتتألف من مديرية هرر
ومحافظتي زيلع وبربره وملحقات الجهات المذكورة ويكون مركزها بهرر مع بقاء
المحافظين بكل من محافظتي زيلع وبربره لاهمية وجودهما (١)

وقد بلغ من تهاون الوزارة في أمر المهدي أن أذاعت الجريدة الرسمية (الوقائع
المصرية) بيانا كاذبا عن مقتله اذ ادعت وقوع معركة بينه وبين قوات الحكومة
انتهت بقتله (٢) على حين أنه كان يزداد سطوة وقوة في نواحي السودان ، وقد زاد
من اعراضها عن حوادث السودان انصرافها الى اجراءات القمع والمحكمة التي
اتخذتها في حكاية مؤامرة الضباط الشراكسة التي سنتكلم عنها في الفصل الحادي عشر
وجملة القول أن سياسة وزارة البارودي حيال السودان كانت سياسة خاطئة ،
وكان لها الأثر السيء في استفحال ثورة المهدي ، ولا غرابة في ذلك ، فان البارودي
وعرابي وصحبهما كانوا لا يقدرّون السودان حق قدره ، بل كانوا ينظرون اليه كمنفى
للمغضوب عليهم ، وهذا تفريط يلقي عليهم تبعة كبيرة فيما صار اليه أمر السودان

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ ابريل سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨ مايو سنة ١٨٨٢

الفصل التاسع

دستور سنة ١٨٨٢

كان أول ما عنت به وزارة البارودي اعلان الدستور ، فاجتمع مجلس الوزراء في يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة الخديوي للنظر في مشروعه ، فتقحه بعض التنقيح ثم أقره وأرسله صحبة عبد الله باشا فكري وزير المعارف وحسن باشا الشريعي وزير الاوقاف إلى مجلس النواب ليبدى رأيه في هذه التنقيحات .

مناقشة مجلس النواب

في المشروع النهائي للدستور

واجتمع مجلس النواب في هذا اليوم نفسه ، وحضر الجلسة عبد الله باشا فكري وحسن باشا الشريعي لتقديم مشروع الدستور الى المجلس ، وألقى عبد الله باشا فكري في هذا الصدد الكلمة الآتية :

« إن سعادة ناظر الاوقاف وهذا الفقير مكلفان من جانب هيئة النظر بأن تقدم لهذا المجلس الكريم صورة اللائحة التي أرسلت الى الجنب الخديوي المعظم وترتب على رفضها استبدال النظارة السابقة بالهيئة الحاضرة ، فهذه اللائحة قد أرسلها الجنب العالي الى مجلس النظر وتليت فيه وحصل القرار على جميع ما تضمنت ما خلا بعض مواد وقتية خصوصية لم تجد لها الحكومة محلا في لائحة دائمية معدة للبقاء أزمنة طويلة إن شاء الله ، فرأت أن تصدر بها أوامر كريمة خصوصية ترد مع الأمر الكريم الذي يصدر باللائحة الاساسية ، وكذلك أدخلت في مادتين اثنتين تغييرا يسيرا لا يخرج عن حد البيان والايضاح ، ومأمول الحكومة ان مجلسكم الكريم

يسارع الى قبول اللائحة كما قررت فيه ، ليأخذ من ثم في أعماله المهمة العائدة بالفائدة على الوطن »

فتناقش المجلس في المواد التي رأت الحكومة حذف بعض عباراتها على ان تصدر بها مراسيم خاصة، وهي المادة التاسعة وقد حذفت منها العبارة المتعلقة باجتماع المجلس في تلك السنة ونصها « وحيث ان المجلس قد ابتداء هذه السنة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ فتكون نهاية مدته الاعتيادية في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ تمام الثلاثة الاشهر » والمادة الرابعة عشرة وقد حذفت منها العبارة المتعلقة برئيس المجلس في دور الانعقاد الاول ونصها « وحيث أن الرئيس الحالي قد عين بأمر الحضرة الخديوية من النواب فيستمر على رئاسته المدة المذكورة » ، والمادة الثانية والخمسون ونصها « مدة بقاء أعضاء المجلس المجتمعين الآن في وظيفة النيابة هي خمسة أعوام اعتبارا من تاريخ انعقاده » وقد حذفت رأسا ليصدر بمقادها مرسوم خاص . فوافق المجلس على هذه التعديلات كما وافق على التعديل الذي أدخلته الحكومة في المادة العشرين المتعلقة بملاحظة النواب على المأمورين واخبارهم بما يقع منهم ، وقد كان منصوفا فيها على أن الاخبار يكون في أثناء انعقاد المجلس فصار نصها : « للنواب حق الملاحظة على موظفي الحكومة جميعا ولهم في أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور يقع في أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفي الحكومة التابعين لنظارتهم » ، وقبل المجلس هذا التعديل

وقبل أيضا التعديل الذي أدخلته الحكومة على نص المادة ٣٦ الخاصة بالميزانية في العبارة الآتية :

« ما يقع فيه الخلاف من الميزانية يتفد الضروري منه الخ »
فقد رأت الحكومة أنه ربما وقع الخلاف على تعيين الضروري وغير الضروري بين مجلس النظار ولجنة النواب ، فيكون ذلك خلافا على خلاف وتقف به الاعمال فعدلها كما يأتي :-

« أما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فاذا كان مقررا في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصا لأعمال جديدة مثل أشغال عمرية وغيرها ينفذ مؤقتا الى أن يعقد المجلس الثاني بمقتضى المادة ٢٣ » ، قال عبد الله باشا فكرى فى تفسير هذا التعديل : « ان هذا الايضاح لا يغير مقصود المجلس فيما أظن بل هو عين المراد من عبارته الا أنه يمنع اللبس والاشكال ويضمن عدم وقوف الاعمال ، فلا ريب عندى أن المجلس الكريم يتلقاه بالقبول » . فقبله المجلس

وعلى ذلك تم تصديق مجلس النواب على اللائحة الاساسية . وهنا قال عبد الله باشا فكرى : هذا كل ما رأته الحكومة فى اللائحة ، وهو كما تبين لكم جزئى سیر ، أما سائر المواد فقد قبلت فى مجلس النظار بنصها ، وبذلك انحسم الخلاف الذى اشتد وامتد حتى أوجب استعفاء النظارة السابقة وكان سببا فى تعطيل مجلس النواب أياما كثيرة مع أهمية الاعمال المطلوبة منه والتي يروم القيام بها جلبا للمنفعة العمومية . أمين بك الشمسى — نرجو من هيئة النظار أن تسرع فى التصديق على اللائحة وارسالها . فوعد عبد الله باشا فكرى بذلك وانفضت الجلسة (١)

صدور المرسوم الخديوى بالدستور

وقد وقع الخديو المرسوم بصدور الدستور فى ذلك اليوم (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) ، وفى اليوم التالى الاربعاء (٨ فبراير — ١٩ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ) اجتمع مجلس النواب وحضر الجلسة محمود سامى باشا البارودى رئيس مجلس الوزراء ، وقدم الدستور الى المجلس موقعا من الخديو كما تقرر فى الجلسة الماضية ، وألقى لهذه المناسبة خطبة قيمة تعد من أبلغ ما كتب البارودى ومن أقوى الخطب السياسية بل

هي قطعة رائعة من الادب السياسي لما تضمنته من المعاني السامية والآراء السديدة والنصائح الحكيمة والاسلوب البليغ . قال

خطبة البارودي

« أيها السادة النواب

« أحسب نفسي سعيد الطالع بحضورى بينكم حاملا الى حضراتكم القانون الاساسى الذى سيكون ان شاء الله قاعدة لجميع أعمالكم ، ويسرنى كل السرور أننى لم أحمله اليكم الا بعد يقينى أنه خير أساس يمكنكم أن ترفعوا عليه من الاعمال ما يعزز شأن البلاد وينمى ثروتها ويقوى أصول العدالة فيها .

« وهذه نعمة من الله سبقت الينا على حين احتياجا اليها ، والحمد لله قد وصلنا الى المرغوب مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة ، ولم يكن شئ من الوسائل يفيدنا لو لم تكن عناية جناب خديويتنا الاعظم هى سندنا فى جميع أعمالنا ، ومقاصده السامية هى مرشدنا فى سبيل سيرنا ، فهو الكريم الذى أجريت هذه النعمة على يديه ، فأول واجب علينا ، أن نقوم لحضرة العلية بفروض الشكر وواجبات الثناء .

« الا أننى أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة لا يكفي فى وصولنا الى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم ، بل لابد أن ينضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم فى المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر فى الوقوف عندها بحيث تكون جميع الاعمال والافكار منحصرة فى دوائرها ، وقد قال عقلاء السياسيين ان الوصول الى هذا النوع من الكمال أعنى حصر جزئيات الاعمال وولاياتها فى دائرة القانون انما ينال بعد العناء وطول التجارب ، لكنى لأعد هذا صعبا عليكم ، فان العناية الالهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم ، وأتم على أكمل درجات العقل والفضيلة ، ولا عناء فى اتباع القانون الاعلى القاصرين ، وفى أملى أنكم ستحققون ما يظنه أعباء البلاد فيكم عندما تبدئون فى

الاعمال المهمة التي تهيأتم الآن لمباشرتها ، بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف على مافيه خير بلادكم وتوجهوا الى ذلك ماضى الهمم حتى لا يضيع الزمن الطويل في الحصول على فائدة قليلة ، وهذا لا يكون الا بتخليص الافكار وتمحيص الطوايا من شوائب النزعات الشخصية بأن نجعل الاعمال وقفا على المصالح العمومية التي نفعها في الحقيقة عائد عليكم وعلى أبنائكم .

« ان التفات النظر الى الخصوصيات يبعث في القلوب محاسدات ومنافرات تحمل على الخلاف الدائم ، نعوذ بالله ، وانكم تعلمون أن الذين رقوا إلى ذروة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك إلا باخلاصهم في طلب النفع العام ، فاعترف العالم بفضلهم وأجلتهم القلوب فأعلمتهم أعلى المنازل ، فثبتوا في مكائهم ماداموا بحلية الاخلاص ، واني أهني نفسي بوقوفي بين عقلاء البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم ، العالمين بأن شرفهم معهود بشرف أوطانهم الموقنين ، بأنهم لن يكونوا نوابا حقيقيين الا إذا أقاموا على صدقهم براهين من العمل وحججا من الثبات في خطة الاعتدال حتى يقنع بها البعيد كما عرفها القريب .

« وفي علم حضراتكم أيها السادة أننى عند استلامى رئاسة النظائر رفعت الى جناب خديونا الاعظم تقريرا بينت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة ، وأظنكم قرأتموه وتأتمتم معانيه ، وقد تكرم على الجناب الخديوى بقبوله ، وإني مؤمل فيكم أن تكونوا أعضاء لنا وساعدا قويا على تميم ما قصدنا يستقر أمر النظام وتتوفر لدينا أسباب الثروة والرفاهية ، ونحفظ الحقوق التي لنا ، ونؤدى الواجبات التي علينا ، ونوفى بجميع عهودنا لمن عاهدناه ، ونكون بذلك قد أرضينا سلطاننا الاعظم الذى يسره نجاحنا وتقدمنا ، وأرضينا جميع الدول المتقدمة التي تحب أن ترانا حائزين لشرفنا حافزين لحقوقنا قائلين بعهودنا ، وآخر ما تتواصى به أن لا نجعل للتعصب المشربي دخلا في الاعمال الوطنية التي كلفتكم البلاد أن تقوموا ، بأدائها وأن تكون الوطنية الحققة هي الباعث القوى على كل فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل ، نسأل الله تعالى أن

يوقفنا جميعا لما فيه رفعة أوطاننا وتقدم بلادنا وأن يتمتع البلاد ببقاء حضرة خديونا
المعظم أيده الله . (١)

ولما انتهى من خطبته قدم للمجلس نسخة الدستور مصدقا عليها من الخديو (٢)
والأوامر العالية الثلاثة المتقدم ذكرها .

فنهض عبد السلام بك المويلحي وألقى كلمة شكر للبارودي على اسرعه بالتصديق
على الدستور ، ورد عليه البارودي باسمه واسم زملائه بأنهم لم يفعلوا إلا الواجب ، ثم ألقى
سلطان باشا النواب كلمة شكر أخرى وانتهت الجلسة إذ كانت الساعة السابعة

مقابلة النواب للخديو

وبعد انفضاض الجلسة توجه النواب إلى السراي الخديوية ليؤدوا للخديو
واجب الشكر ، فاما مثلوا بين يديه تلقاهم بالبشر والايناس ، وتقدم سلطان باشا بالنيابة
عنهم وقال :

« ان حضرات النواب وفدوا الى هذه الساحة الفيحاء ليقدموا للجناب المعظم
شكرهم وامتنانهم على ما أولاهم جنابه الكريم من النعم وما منحته حضرة العلية لاهل
القطر من التفضل والاحسان » ، ثم دعا للجناب الخديو بدوام العز والاقبال وأمن
جميع الحاضرين ، فوقع ذلك موقع القبول لدى الخديو وشكر النواب على صنعهم
الجميل ، ثم جلسوا ودارت بينهم أحاديث ودية ، وأعرب لهم الخديو عن ميله
الغريزي لمحبة الاصلاح وحسن مساعيه لمنفعة رعيته ، وأنه لا يقصد بهم الا الخير ،
ولا يريد لهم غير خطة التقدم والعمران ، ثم نصح لهم أن يسلكوا اجادة الخير ويسيروا
في سبيل المنافع العمومية بقلوب ثابتة ونيات صادقة ، متخذين الحزم مرشدا والسكون
والتأني دليلا ، ووعدهم بأنه مستعد لمساعدتهم في كل ما أرادوه من الاعمال النافعة للبلاد ،

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢

(٢) نشرنا نص الدستور في قسم الوثائق التاريخية

فخرجوا من لدنه شاكرين ، ثم قصدوا إلى ديوان الداخلية وكرروا الشكر لرئيس مجلس الوزراء ، فقابلهم بالترحاب . وكان عنده أثناء المقابلة وزراء المالية والحقانية والخارجية والاشغال ، فقدم لهم النواب شكرهم وثناءهم ، وأنابوا عنهم سلطان باشا في تقديم الشكر عنهم للوزراء ، ثم انصرفوا فرحين مسرورين

المراسيم الملحقمة بالدستور

وفي يوم صدور الدستور (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) صدرت الثلاثة المراسيم الأخرى التي اتفقت الحكومة مع المجلس على أن تصدر بها أوامر خديوية الأولى يقضى بجعل نيابة أعضاء مجلس النواب القائم لمدة خمس سنوات^(١) ابتداء من تاريخ انعقاده ، والثاني ببقاء محمد سلطان باشا رئيسا للمجلس للمدة المذكورة ، والثالث بتحديد مدة اجتماع المجلس في تلك السنة وجعل نهايتها في يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ لتكون مدة الدورة النيابية ثلاثة أشهر اذ كان ابتدؤها في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١^(٢)

موقف إنجلترا وفرنسا من الدستور

استقبلت الدوائر السياسية الإنجليزية والفرنسية إعلان الدستور بالسخط والاستياء ، وبدأت هذه المظاهر على شدتها من الرقيين الأوروبيين كولفن ودي بانير ، فقد أرسلتا معا مذكرة مشتركة إلى قنصليهما بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، أي عقب تأليف وزارة البارودي بيومين وقبل إعلان الدستور بيوم واحد ، اعترضتا فيها على

(١) كانت مدة المجلس طبقا للأئحة سنة ١٨٦٦ التي انتخب على أساسها ثلاث سنوات فلما صدر دستور سنة ١٨٨٢ الذي يقضى بجعلها خمس سنوات صدر المرسوم الخديوي بغيرانها على مجلس النواب القائم
(٢) الوقائع المصرية عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

هذا الانقلاب ، وتجلت في مذكرتيها روح التبرم بالنظام الدستوري بأكمله والنقمة من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية وتحريض حكومتيهما على محاربة هذا النظام ، وهذا تعريبها :

« عندما صدرت الدكرينات المنظمة لاختصاصات الرقابة الثنائية ، كانت السلطة الحقيقية في يد الخديو ، وفي يد الوزراء بطريق النيابة عنه ، فأمكن الاكتفاء باعطاء الرقيين العموميين الحق في اصدار آراء وملاحظات ، وكان مفروضا أن يعمل بأمرهما ، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سنتين في غاية الخطورة ، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة اذ تحولت الى مجلس النواب وإلى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس لنفوذهم ، وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغيير خطير في نظم الدولة ، فان سلطة الخديو والوزراء التي تزعزعت بتأثير ثورة الجيش في أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت في الضعف يوما بعد يوم ، ووصلت الأمور في هذا الصدد إلى أن مجلس النواب الذي كان في عهد الخديو السابق (اسماعيل باشا) أداة مطواعة في يده وكان يقر ما يعرض عليه من النظم المالية على ما فيها من الجور وما تؤدي إليه من فادح الاضرار ، أصبح لا يتردد اليوم في التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية ، حتي وصل به الأمر إلى أن اضطر الخديو إلى تغيير الوزارة التي كانت حائزة لثقتي ، ولحت ضغط بعض الضباط اضطر ان يعهد برئاسة الوزارة إلى وزير الحرية وأصبحت سلطة الخديو لا وجود لها

« وفي هذه الظروف الحالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقيين ، فان هذه السلطة ستسير في طريق الزوال لا محالة اذا أصبحت وجهها لوجه أمام مجلس نواب وجيش ، لا أمام الخديو ووزرائه الذين يعينهم بأختياره ، ذلك أن الخديو ووزرائه لم يكونوا يستطيعون أن يتحملوا أمام الدوائر والحكومات الاجنبية مسئولية أعمال يعترض عليها الرقيان ، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا ، وكان ضمانا كافيا حتى اليوم ، ولكنه أصبح الآن خيالاً أمام وزراء المجلس النيابي والجيش ، اذ ليس عليهم من سلطان

سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ما وقع الآن ، لأن الوزارة التي تألفت حديثا قد استقر عزمها على تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة في ذلك من الرقيين . ولا يغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط إلا لأنها لم تشأ اغفال المعارضة التي بدت من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في هذا الصدد ، فقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالعبث الخطير الذي يصيب نفوذ إنجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو إلغاء نفوذ الرقيين اللذين ليس لهما من السلطة إلا ما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن خطر الرأي والاسترسال وراء الاوهام أن لا نلح في هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات لا تبقى على شيء من الإصلاحات المالية التي تمت في خلال السنوات الأخيرة ، ومن الجلى من الآن أن تتبأ بقرب وقوع الارتباك المالية من جديد ، تلك الارتباك التي عالجتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية »

(توقيع الرقيين)

القاهرة في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ .

بلنير — كولفن (١)

ويبدو من هذا الكتاب مبلغ سخط الرقيين على النظام الدستوري وبخاصة على تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، ولم يكتب دى بلنير (الرقيب الفرنسى) بهذه المذكرة ، بل طلب إلى المسيوسنكفكس معتمد فرنسا أن يبلغ المسيودى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية الترخيص له بالاستقالة من منصبه مبالغة منه في الاحتجاج على ما يعده (انقلابا) في نظام الحكم .

على أن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية لم تنفذا وعيدهما الذي تضمنته مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، بل بقيتا وقتا ما في موقف الانتظار ، أما من الناحية الفرنسية فلان وزارة دى فريسنيه كانت مترددة غير مستقرة على خطة ما تجاه المسألة المصرية ، وكان دى فريسنيه يرى بادية الأمر عدم احراج وزارة البارودى ، وأرسل الى

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ — ٨٢ ص ١١٨

المسيو سنكفكس برقية بهذا المعنى قال فيها :

« اتبعوا خطة التحفظ الرسمي المقرون بالعطف نحو الوزارة الجديدة وساعدوا بصفة خاصة على المساعي التي تبذل بحسن نية لاحترام الاتفاقات الدولية وأوضحوا أننا لا نقصد عرقلة تقدم النظم الداخلية المصرية مادامت مصاحفاً لاتمس » (١)

وقد سعت وزارة البارودى من ناحيتها فى اقناع الدوائر الأوروبية السياسية بأنها باصدار الدستور لا تقصد المساس بمصالح الدول ، وأرسلت مذكرة إلى معتمدى فرنسا وإنجلترا بتفسير مواد الميزانية فى الدستور وإثبات أنها لا تخالف فى شيء تعهدات مصر المالية إزاء الدول (٢) ، فسكنت الحكومة الفرنسية عن احتجاج الرقيين ولم تؤيده ، وقبل دى فريسينيه استقالة دى بلنير وعين بدله المسيو دى برديدف De Bredif ، فكانت الاستقالة وقبولها تنصراً لوزارة البارودى .

هذا من الناحية الفرنسية ، أما من الناحية الانجليزية فالحكومة البريطانية لم تر من مصلحتها التعجيل بالتدخل . إذ كانت ترقب اخوات لتدخل فى مصر بمفردها دون أن تشاركها فرنسا أو تعارضها ، ذلك أنها رأت فى تدخل الدولتين معاً يحول دون تحقيق مطامعها فى مصر ، فآثرت الانتظار حتى يتسنى لها التدخل المنفرد ، وفى ذلك يقول المسيو رينالك (٣)

« ان رأى العام البريطانى كان متأثراً من آراء بعض المحافظين الذين كانوا يؤثرون تأجيل اخوات بقدر المستطاع آمليين أن تأتى الفرصة للتدخل المنفرد فى وادى النيل دون الاشتراك مع فرنسا »

وقد كان هذا الموقف موهماً العرايين أن لا خوف من تداخل الدولتين مشتركين أو منفردتين ، فأغرقوا فى حسن الظن بالمستقبل ولم يحسبوا حساباً لتدابير السياسة

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ ح ٨٢ وثيقة رقم ٨١

(٢) المرجع السابق وثيقة رقم ٨٢

(٣) فى كتابه عن (وزارة جامبنا)

الانجليزية التي كانت تعد العدة وتخير الوقت المناسب لتدخل بمفردها وتملي ارادتها بما يحقق أطماعها في مصر .

الابتهاج العام باعلان الدستور

كان لصدور المرسوم الخديوى بالدستور رنة فرح في البلاد اذ قبول بالابتهاج العام وأطنبت الصحف في مزاياه واستبشرت خيراً باعلانه واقيمت الحفلات العظيمة تيمناً به وابتهاجا بصدوره ، وكانت هذه الحفلات صورة ناطقة للحياة السياسية والفكرية في ذلك العصر ، وهذا ما يدعونا الى ذكر خلاصة عنها .

حفلة جمعية المقاصد الخيرية

أهم هذه الحفلات الحفلة التي اقامتها جمعية (المقاصد الخيرية) (١) بالعاصمة ليلة الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، فقد كانت حفلة جامعة لكل مظاهر الفخامة ، حضرها محمود باشا سامى البارودى وعرابى باشا وبقية الوزراء وعدد جم من كبار الضباط والعلماء والنواب والاعيان ، فازدحم بهم المكان ، ولما اكتمل جمعهم نهض (خطيب الثورة) عبد الله نديم وافتتح الاجتماع بقصيدة كان لها وقع جميل في النفوس ثم شكر الحاضرين على اجابتهم دعوة الجمعية واحتفالهم بالتصديق على لائحة النواب (الدستور) .

ثم دعا ابراهيم افندى اللقانى الى الخطابة فألقى خطبة أبان فيها الفرق بين ما كانت عليه البلاد من الاستبداد وما صارت اليه من الحرية والشورى ، وختم كلامه بالدعاء للخديو والوزراء .

(١) هي جمعية أسست ١٨٨٠ تضم بعض كبراء مصر وكان الامير عباس حلمى ولى العهد « الخديو عباس الثانى » رئيساً لها ومحمود سامى باشا البارودى نائب الرئيس وقد انشأت مدرسة مجانية ومستشفى لعلاج الفقراء

وبعد أن جلس قام السيد عبد الله نديم مرة أخرى وأثنى على الخطيب وعقب على خطبته مبينا فضل العصر الجديد على العصر الماضي ، ثم دعا الى الخطابة مصطفى افندى ماهر (باشا) وتكلم بما أملته روح الشباب وحث على الاجتهاد في تحصيل العلوم والفنون ، واستحث ذوى الغيرة من الاغنياء على انشاء (بنك أهلى) يستغنى به الاهلون عن الاقتراض من المرايين بالفوائد الفاحشة ، وانتقل من ذلك الى النصح بالاتحاد وائتلاف الكلمة .

وبعد أن انتهى من خطبته نهض عبد الله نديم للمرة الثالثة وعقب عليها بالافاضة في بيان التربية الابتدائية والوجوه اللائقة فيها ثم دعا الى الخطابة الشيخ محمد عبده ، خطيب الجمعية الرسمى (١) وكان وقتئذ رئيس تحرير الوقائع المصرية فألقى خطبة ضافية أبان فيها مزايا الحكومة الدستورية وقد سماها (الحكومة القانونية) ، ونوه فيها بوجوب اسناد النيابة الى المتعلمين مما أثار استياء بعض العرايين كما سيجىء بيانه ، وحث على تعميم التعليم ودعا الى احترام حرية القول والكتابة وسن القوانين المبينة لحقوق الافراد وواجباتهم .

وقام النديم مرة رابعة وعلق على خطبة الشيخ محمد عبده بما توجهت اليه فكرته واستطرد الى الكلام عن أحوال المدارس والمكاتب .

ثم دعا النديم الى الخطابة (أديب اسحق) وكان وقتئذ الكاتب الثانى لمجلس النواب ، فقام وألقى خطبة عبر فيها عن شعور النواب وتضامنهم والوزارة في كل ما يجلب الفخر للبلاد

وبعد أن انتهى أديب اسحق من كلامه أعقب خطبته فترة استراحة « جلس فيها الخطباء يستريحون من تعب الخطابة » على حد تعبير الوقائع المصرية ، وأخذ الحاضرون يتذاكرون فيما سمعوا من الخطب .

وحصل حوار بين السيد عبد الله نديم واثنين من الحاضرين فيما ذكره عن

(١) كذا في وصف الاجتماع المنشور بالوقائع المصرية عدد ١٥٥٠ فبراير سنة ١٨٨٢

أساليب التعليم ، ثم قام فتح الله افندى صبرى (١) والقى خطبة في الحث على الاتحاد والثبات ، وانتهى الاجتماع في الساعة التاسعة مساء وانصرف المجتمعون فرحين مسرورين .

وقد دل هذا الاجتماع على ظواهر عدة تعطينا فكرة واضحة عن الحالة السياسية في ذلك العصر ، فمن ذلك أن فكرة الحرية والدستور كانت قد عمت الطبقة المثقفة من الامة كما يدل عليه ابتهاجهم باعلان الدستور ، وان مستوى التفكير قد بلغ حدا لا يقل عن مستوى العصر الحاضر ، بل قد يزيد عليه في البلاغة والمنطق ، فان عبارات الخطباء وأسلوبهم وطريقة أدائهم لا فكارهم تدل على حظ كبير من العلم والثقافة ، ويلاحظ أيضا أن معظم خطباء هذه الحفلة من تلاميذ السيد جمال الدين الافغانى ، بل كثير من عباراتهم عليها طابع السيد وأسلوبه ، وهذا يدل على الاثر الكبير الذى خلفه الحكيم الافغانى في مصر ، وثمة ظاهرة أخرى لا تفوتنا ملاحظتها ، وهى قدرة عبد الله نديم الخطابية ، فان نهوضه للخطابة في هذا المحفل خمس مرات والقائه خمس خطب مختلفة المواضيع والعبارات ، مما كان أغلبه ارتجالا ، يدل على مواهبه الخطابية ، ولا غرو أن يعد بحق « خطيب الثورة » ، على أن مما يلفت النظر في هذا الاجتماع أن أحداً من النواب لم يخطب فيه ، وناب عنهم أديب اسحق ، وكان وقتئذ لكتاب الثانى للمجلس ، ومن التناقض أن ينوب عن النواب موظف بالمجلس ، وهم النائبون عن الامة ، وكان الأليق بهم أن ينوب عنهم واحد منهم ، ويظهر لنا من ذلك أنهم لم يكونوا في مستوى أدباء ذلك العصر وكتابه ، ولا غرابة في ذلك فانهم من مجموعهم من طبقة الأعيان ، ومع ذلك فستجد من تتبع مناقشاتهم في مجلس النواب ما يدل على نضج في الفكر وسلامة في المنطق وحسن أداء في التعبير عن أفكارهم ، ومنهم نواب بارزون لا يقلون كفاءة عن مستوى العصر الحاضر ، فما لذى منع هؤلاء من الخطابة في هذا الاحتفال ؟ قد يرجع ذلك الى أنهم لم يكونوا

(١) هو احمد فتحى زغلول افندى (باشا) كما يؤخذ من الوقائع المصرية عدد

قد اعتادوا الوقوف موقف الخطابة في المحافل العمومية لان جلسات مجلس شورى النواب القديم ومجلس النواب الذى انتخبوا فيه كانت سرية طبقا لللائحة القديمة .

حفلة النائين احمد محمود و ابراهيم الوكيل

وكأنما هزت هذه الحفلة أريحية النواب وحفزتهم إلى اقامة حفلة أخرى من نوعها ، فاقام النائبان الشيخ احمد محمود و ابراهيم افندى الوكيل نائباً البحيرة بمنزلهما بقصر الشوك ليلة ١٩ فبراير سنة ١٨٨٢ مآدبة تكريم لجمعية المقاصد الخيرية على احتفالها الفخم ، وكانت المآدبة ذاتها مجالا لتبارى الخطباء فى الاشادة بفضل الدستور ، وتحولت إلى حفلة ابتهاج باعلان الدستور ذاته ، وقد حضرها الوزراء وأعضاء مجلس النواب وكثير من الوجوه والاعيان والعلماء ، ولما اكتمل الجمع وقف الشيخ احمد محمود خطيباً وأثنى على الحاضرين لاجابتهم هذه الدعوة ، ثم عطف إلى بيان ما عليه اخوانه النواب من تمام الاتحاد وكمال الاتفاق وما لاقوه فى سبيل التصديق على لأحتهم الأساسية قبل تشكيل هيئة النظارة السامية (وزارة البارودى) ، ونوه بفضل الاتحاد وعرج على خطبة الشيخ محمد عبده فى الاحتفال السابق فقال :

« ولقد اعترف بفضل النواب كل ذى عقل واستحسن ما عملوا كل صاحب شعور لا سيما حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ محمد عبده ، غير أن بعض الناس توهم فى خطبة حضرته التى القاها فى احتفال جمعية المقاصد الخيرية شيئاً يمس جانب النواب ، فأطاب من حضرته أن يبين قصده من تلك الخطبة لرفع الالتباس بعد أن يقوم حضرة الفاضل أديب افندى اسحق الكاتب الثانى فى مجلس النواب ويتمم الشكر لجمعية المقاصد الخيرية ولكل وطنى سر بهذه اللائحة ويبين مقاصد النواب» (١)

وانك لتلاحظ فى كلام الشيخ احمد محمود اشارته إلى خطبة الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) فى الحفلة السابقة وما تأوله بعض النواب من أن فيها من العبارات ما يمسهم ، على أنه ليس فيها أى تعريض بهم ، بل كل ما توهموه فى هذا الصدد

قوله ان مشاركة النواب للحكومة في تدبير شؤونها يقتضى أن يكون في الامة العدد الكثير ممن يصلحون لهذه المشاركة وحث على نشر التعليم الذى يؤهل إلى تلك المرتبة من الاستعداد ، فظن بعضهم أنه يشير بقوله هذا إلى أن غالبية نواب المجلس لم يصلوا إلى هذه المرتبة ، وأيد هذا الظن ما عرف عن الشيخ محمد عبده فى عهد وزارة رياض باشا من عدم اطمئنانه إلى قيام الحكم الدستورى حتى تنضج الأمة له ، فكان خطبته الأولى وقع سيء فى نفوس الزعماء العرايين ، وكان السيد احمد محمود و ابراهيم افندى الوكيل من خاصة أصدقائه ، فسعيا فى اصلاح ذات البين بينه وبين الزعماء ودعياه إلى تفسير خطبته بما يزيل اللبس فيها

تعاقب الخطباء (١)

وقام أديب اسحق وشكر جمعية المقاصد وغيرها من الجمعيات التى أظهرت السرور باللائحة الاساسية وبين أن الواجب مقابلة الشكر بالاستمرار على العمل الذى أوجب الشكر والزيادة

ثم قام (عبد الله نديم) وخطب فى وجوب التمسك بطلب الحقوق الثابتة وحث على رعاية الواجب لكل فرد واجتناب التقصير فيه وملاحظة قيم النفوس وأقدارها وانزال الامور منازلها دون تهاون يثبط الهمة ولا تساهل يكسر قلوب ذوى الاستحقاق .

ثم دعا إلى الخطابة (فتح الله افندى زكى) أحد تلامذة مدرسة التجهيزية فأجاب الدعوة وتلى مقالة طلب فيها بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن اخوانه تهذيب نفوسهم وتربيتهم على محاسن الاخلاق وعقد الجمعيات لفتح المدارس يتعاملون فيها من العلوم ما يكون حلية للنفوس ، ودعا إلى جعل علم الاخلاق فى مقدمة سائر العلوم وقام النديم ثانية والى كلمة أخرى ، ثم دعا فى ختامها ابراهيم افندى اللقاني

فالتقى خطبة دعا فيها إلى التمسك بأسباب القوة والاتحاد وحث على مجانبة الخوف والجبين .

وقام من بعده النديم فشرح عباراته ببيان بديع وعلق عليها من سوانح خواطره ، ثم دعا إلى الخطابة فتح الله افندى صبرى (احمد افندى فتحى زغلول) فالتقى مقالة فى شأن ما يجب على اخوانه الشبان أن يأخذوا به من المبادئ الحقّة التى تجعل دورهم من أحسن الأدوار تمديناً وتقدماً ودعاهم إلى عقد جمعية لفتح مدرسة ليلية ليتعلم فيها من لا تسمح له أشغاله الضرورية بتلقى العلوم فى النهار آخذاً على نفسه مساعدتهم بكل ما يصل إليه امكانه ثم فصل ما يجب على كل طائفة منهم بالنسبة لشأنها فى مقام الوجود وما يلزم كل واحدة منها من الصفات الكمالية .

وبعد ذلك قام الشيخ محمد عبده والتقى خطبة أخرى فى التربية والاخلاق عطف فيها على خطبة التلميذين فتح الله افندى زكى وفتح الله افندى صبرى وحث على التمسك باهداب الفضيلة والدين .

ثم قام عبد الله نديم وتلى عدة آيات من القرآن الشريف وشرح كل واحدة منها شرحاً بليغاً بديع الأسلوب ، وكان عند كل آية يأخذ فى الحث على التمسك بها وبيان موضع الأخذ بما دلت عليه من الحكم ، وفى أثناء ذلك حث على رعاية الذمة وحفظ العهود وحسن المعاشرة ومجاملة الأجانب وملايئتهم والسير فيهم بما يقتضيه قانون الاخوة الانسانية .

ثم قام أحد الضباط ، وارتجل خطاباً بليغاً حث فيه على التمسك بخلق الشجاعة والحرص على كل ما ينمى غرسها فى القلوب ويبدد الاوهام عن النفوس والتمسرن على الحركات التى تلزم معرفتها كل وطنى ، وحض على الاتحاد الذى هو منشأ القوة القائمة بحماية الوطن وصيافته ، فقوبات كلمته بالاستحسان

وقام بعده النديم وشرح عباراته مؤيداً لها ، ثم تلا قصيدة من نظمها كان لها وقع حسن فى النفوس ، ثم ختم الاجتماع بالدعاء للخديو ولوزارته السامية وشكر جميع الحاضرين فأمنوا عليه وانتهى الاجتماع

حفلة احمد بك اباضه

وفي يوم ٣ مارس سنة ١٨٨٢ أقام احمد بك (باشا) اباضه حفلة في منزله بالقاهرة ابتهاجا بالدستور والحكومة القانونية ، دعا اليها النواب والوزراء والعظماء ، فلما انتظم عقدهم وقف عبد الله نديم وافتتح الحفلة بخطبة حث فيها على وجوب رعاية صلات الجوار ومعاشرة الاجناس المختلفة بكل الملاينة وتمام المجاملة فانهم اخوان في الانسانية والكل يرجع إلى أصل واحد .

ثم قام الشيخ محمد عبده والتي خطابا بليغا بين فيه مزايا الحكومة الدستورية ونوه بفضل المساواة والحرية

وقام بعده عبد الله نديم وخطب حاثا على توسيع دائرة الصناعة وتكثير موادها والتفنن فيها لتكفي البلاد مؤنة الحاجة ويكتسب أبناءها ثمراتها وبركات أرضها ، وأفرغ ذلك في قالب بديع فكان خطابه الوقع الحسن في نفوس السامعين .

ثم قام ابراهيم افندي اللقاني وخطب خطابا نوه فيه بفضل هذه الحفلات وقام عبد الله نديم وعلق على خطبة اللقاني .

ثم قام فتح الله افندي صبرى (احمد افندي فتحى زغلول) وتكلم عن أسباب وقوف أفكار النبهاء من المصريين في الزمن القديم عند حد واحد من المعلومات ، وأرجعها إلى وقوف الحركة العمومية في تلك المدة ، ثم أثبت تقدم الحركة العمومية وتدرجها في هذه الايام إلى مرتبة الكمال بواسطة الحكومة الشورية التي هي منبع حركات التقدم والنماء (١) .

وقام بعده النديم أيضا ، وتكلم عن وجوب مساعدة الفلاح ومعاونته لشدة حاجته ، ودعا الأغنياء إلى الأخذ بيده وبذل المجهود في استخلاصه من الديون التي أثقلت كاهله ، وهنا ذكر منقبة حسنة لأحد الأعيان ، فقال انه أدى عن

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٥ مارس سنة ١٨٨٢

أهل بلده خمسة الآلاف جنيه لمداينهم ، فلم يبق أحد منهم مديونا لاجنبي وأثنى عليه الثناء الجميل ، ثم قام أحد الجنود وتلا خطابا أبان فيه وجوب رعاية الدمم وحفظ الجوار وغير ذلك من الأمور التي جاءت بها الشريعة الغراء وأيدها قانون الانسانية ، ثم دعا للخديو والوزراء وأمن الحاضرون عليه ، ثم قام النديم وشرح عبارات الجندي شرحا بليغا ، وتنقل إلى موضوعات شتى وختم الاجتماع بشكر الحاضرين والدعاء للخديو والوزراء والنواب ، فأمن السامعون وانصرفوا مسرورين شاكرين لصاحب الاحتفال داعين للوزارة بحسن التوفيق (١)

حفلات أخرى

وأقام أحمد بك نير يكن احتفالا في بيت منصور باشا يكن (٢) صهر العائلة الخديوية حضره الوزراء ولفيف من النواب ورؤساء الجنود وضباطهم وأعيان العاصمة ويعد تناول الطعام وتبادل عبارات التحية والتهاني وقف السيد عبد الله نديم فافتتح الخطابة ، ثم أعقبه حسن افندي عاكف اليوزباشى ، ثم على افندي رضا .
وأعد محمد بك طاهر نجل أحمد باشا طاهر حفلة دعا إليها الوزراء والنواب وكبار الضباط وأساتذة المدارس والأعيان والشباب فالقيت فيها الخطب والمقالات وأقام شبان الاسكندرية حفلة ابتهاج بالثغر دعوا إليها السيد عبد الله نديم ، فقدم من العاصمة وحضر الحفلة وخطب فيها وتعاقب بعده الخطباء .
وصفوة القول ان حفلات الابتهاج باعلان الدستور في القاهرة والاسكندرية كانت من أبهج ما أقيم من الحفلات الوطنية في ذلك العصر ، وكانت صورة واضحة للحياة الفكرية والسياسية في عهد الثورة

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٨٨

الفصل العاشر

اعمال مجلس النواب

ننتقل الآن الى الحديث عن مجلس النواب . وبيان أعماله في دور انعقاده الاول ، والحق انه لم يجتمع الا زمنا وجيزا لم يتجاوز ثلاثة أشهر ، على أنه قام في خلالها بطائفة صالحة من الأعمال ، وقد تقدم الكلام عن تقريره الدستور ، وهذا يعد من أهم أعماله ، والآن نذكر ما أنجزه من الاعمال الاخرى . وسندكر هذه الاعمال بحسب نوعها مع مراعاة تسلسل الجلسات قدر المستطاع .

النظام الداخلي للمجلس

اجتمع المجلس يوم الخميس ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٠ ربيع الاول سنة ١٢٩٩هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٧٢ عضوا ، فطلب الرئيس وضع نظام داخلي للمجلس كما تقضى بذلك اللائحة الاساسية (الدستور) فاقترح احمد بك الشريف إحالة وضع هذا النظام على لجنة اللائحة الاساسية (اللجنة الدستورية) فوافق المجلس على ذلك ، وبعد أن أتمت اللجنة وضعه نظره المجلس بجلسته ١٦ مارس سنة ١٨٨٢ واستغرق بحثه تلك الجلسة ، وأدخل عليه المجلس مآراة من التعديلات ، واستمر في بحثه بجلسته ١٨ مارس و ١٩ مارس حيث تم التصديق عليه ، وهو ثالث القوانين الثلاثة التي تألف منها النظام الدستوري سنة ١٨٨٢ ، وهذه القوانين هي : اللائحة الاساسية ، وقانون الانتخاب ، والنظام الداخلي لمجلس النواب

النواب الزائدون عن اللائحة

وطلب سلطان باشا من المجلس بجلسته ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ ابداء رأيه في عدد الاعضاء المنتخبين ، فانه بسبب زيادة عدد المراكز في بعض المديریات ، زاد عدد النواب خمسة عن العدد المحدد في اللائحة القديمة التي جرى الانتخاب على أساسها ،

وهؤلاء الخمسة منهم اثنان من اسيوط وواحد من بنى سويف وآخر من قنا وخمس من الدقهلية ، قال وقد وردت اوراق انتخابهم من المديريات كسائر النواب ، وللمجلس رأيه فيهم .

فقال احمد بك على — حيث ان انتخاب هؤلاء الخمسة قائم بحسب اللائحة القائمة فلا بأس من إلحاقهم بالمجلس .

وقال ابراهيم افندى الوكيل — لا يمكن الجزم بحصول الزيادة في عدد النواب الا بعد أن يعلم ذلك ويتقرر مقدار الزيادة رسمياً ، ولذلك لا أجد الآن إلحاق الخمسة المذكورين بالمجلس نظامياً ، وأيده في رأيه احمد افندى محمود ، وخالفهما محمود بك سليمان وعبد السلام بك المويلحى واحمد افندى عبد الغفار ، واقترح الأخير اعتماد انتخابهم بحسب اللائحة القديمة على شرط ان تكون مديرياتهم مما تقررها الزيادة في اللائحة الجديدة ، فوافق المجلس على ذلك .

رأسه اللجنة الدستورية

وبالجلسة المذكورة طلب سلطان باشا من المجلس ان ينتخب رئيساً للجنة اللائحة (اللجنة الدستورية) بدلا من حسن باشا الشريعى الذى عين ناظراً للأوقاف ، فانتخب محمود بك سليمان (باشا) بدلا عنه فى الرئاسة ، وعباس افندى الزمر عضواً فيها بدلا من محمود بك سليمان .

الاجازات

ثم تناقش المجلس فى مسألة الاجازات ، التى يطلبها بعض الأعضاء ، فاقترح احمد افندى عبد الغفار أن لا يعطى المجلس اجازة لا أكثر من ثلاثة من كل لجنة (قلم) حتى لا يكثّر عدد الغائبين ، واقترح رشوان افندى حمادى أن لا تتجاوز مدة الاجازة خمسة عشر يوماً ، فان عرض للنائب مهمات تقتضى الزيادة يلزم الاستئذان من جديد من المجلس .

فوافق المجلس علي أن لا يكون الغائبون من كل لجنة أكثر من ثلاثة ، ورفض اقتراح تجديد مدة الاجازة ، وفي ختام الجلسة استأذن سلطان باشا المجلس في غيابه في الجلسة المقبلة ، وأعلن أنه أناب عنه في الرئاسة محمد بك الصيرفي أحد نواب البحيرة ، فوافق المجلس على ذلك وانفضت الجلسة (١)

انتخاب الوكيلين — الاغلبية المطلقة والاغلبية النسبية

اجتمع المجلس يوم الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٩هـ) برئاسة محمد بك الصيرفي وحضور ٦٠ عضوا ، فجرى انتخاب الوكيلين ، وأسفرت النتيجة عن انتخاب محمد بك الصيرفي ومحمد بك الشواربي .

ودارت مناقشة قانونية في معنى الأغلبية المطلقة والاغلبية النسبية دلت على امام الاعضاء النابهين بمعناهما البرلماني ، فقد كانت نتيجة فرز الاصوات كما يأتي : محمد بك الصيرفي نال ٥٥ صوتا ، ومحمد بك الشواربي ٣٠ صوتا ، ومحمود بك سليمان ٢٦ صوتا ، وتسعة أصوات متفرقة .

فقال علي بك القرعبي إن الاكثرية لحضرة صيرفي بك ومحمد بك الشواربي ، وهنأهما على انتخابهما ، فطلب نائب رئيس المجلس (محمد بك الصيرفي) تلاوة المادتين المتعلقتين بانتخاب الوكيلين من اللائحة الاساسية (الدستور) فتليتا ، وهما المادتان ٤٥ و ٤٦ .

فقال عبد السلام بك المويلحي — ان مضمون المادة ٤٦ لا يقضى بحصول الانتخاب الا لحضرة صيرفي بك ، فانه لا يخفى ان الاكثرية نوعان ، مطلقة ونسبية فالمطلقة هي التي اجتمع فيها أكثر من نصف مجموع الحاضرين ، والنسبية هي التي في جانبها أكثر مما في غيرها ، مهما تجزأ ذلك الغسير ، والمادة ناطقة بكون الاكثرية المطلوبة في قرارات المجلس هي الاكثرية المطلقة ، فعلى المجلس الآن اعادة

(١) عن مضبطة جلسة ٩ فبراير — الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢

الا انتخاب بين الاثنين اللذين حصلت لهما ا اكثرية نسبية ، وهما حضرة شواربى بك
ومحمود بك سليمان دون غيرهما من سائر الأعضاء حتى تظهر لأحدهما الأغلبية
المطلقة .

فأخذ المجلس بهذا الرأى الصحيح وقرر تأجيل اعادة انتخاب الوكيل الثانى
الى اليوم التالى (١)

انتخاب الوكيل الثانى

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ)
برئاسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٧ عضو ، وطرحت مسألة انتخاب الوكيل
الثانى ، فتنازل محمود بك سليمان عن الاصوات التى نالها لمحمد بك الشواربى ، فصرف
المجلس النظر عن اعادة الانتخاب وقرر انتخاب محمد بك الشواربى وكيلا ثانياً (٢)

مقترحات النواب

اجتمع المجلس يوم الاربعاء ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ)
برئاسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٩ عضواً ، وأخذ يبحث فى المقترحات المقدمة
من بعض النواب ، وكانت هذه المقترحات عبارة عن تقارير مطولة يتضمن كل منها
اقتراح العضو وبيانه تفصيلاً ، وفيما يلى خلاصة هذه المقترحات :

١ — اقترح احمد بك اباطة أن تعرض الحكومة على هيئة المجلس نصوص
المعاهدات والاتفاقات التى عقدها مع الدول الاجنبية ، أو مع رعايا هذه الدول ، فوافق
المجلس على هذا الاقتراح .

٢ — وقدم احمد افندى عبد الغفار تقريراً عن اختلال اعمال مصلحة المساحة
وقلة فائدها بالنسبة لكثرة نفقاتها ووجوب سؤال وزير المالية عن أعمالها والاختلال
المنسوب اليها ونفقاتها ومقدار ما مسحته من الاراضى ، والفائدة التى عادت منها

على الأهالي والحكومة . فوافق المجلس على تبليغ خلاصة التقرير الى وزارة المالية ،
استدعاء وزيرها ليحيط على أسئلة النائب .

٣ - واقترح امين بك الشمسي معالجة سلاء أسعار الغلال بمنع انفاق التجار
على رفع سعرها ، ومنع تصديرها الى الخارج ، وبعد مناقشة بين الاعضاء وافق المجلس
على ارجاء النظر في هذه المسألة الى جلسة قادمة ليمتحن الاعضاء في أمرها .

٤ - واقترح محمد افندي الشاذلي تنظيم العونة في الأعمال العامة . فوافق
مظاهرها وورد له اجسور وما أتتبه ذلك لكي لا تقع حيف على الأهالي وخصوصاً في
أرضي الشمال . الأبعد له أسعة والأراضي الاميرية . فوافق المجلس على ما أبداه
الشيخ احمد محمود من طلب وضع قانون في هذا الصدد .

٥ - واجتمع المجلس برئاسة محمد بك الصيرفي بجلسته يوم الاثنين ٢٠ فبراير
سنة ١٨٨٢ (٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٩) وفيها قدم عبد المجيد افندي البساط أحد
نواب الاسكندرية تقريراً تضمن ان رئاسة المحاكم المختلطة بموجب معاهدات انشأ
للمحاكم المختلطة لا تكون إلا للوطنين التابعين للحكومة الخاية وأن الحكومة عينات
اصف بك عزمي رئيساً لمحكمة مصر الابتدائية المختلطة مع أنه منتم لبلدية
لبنان . وهذا مخالف لتلك المعاهدات . وطلب سؤال وزير احتسابه من ذلك . فقبر
المجلس ارجاء سؤال المدير المذكور حتى ترد المعاهدات والامارات التي قرر المجلس
تدعيمها اليه .

لجنة العرائض

وأعلن نائب الرئيس (محمد بك الصيرفي) انه تقدمت الى المجلس عرائض من
كثير من الجهات . وطلب من هيئة المجلس انتخاب لجنة للنظر في تلك العرائض كما
نقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الاساسية (الدستور) لاجالة المقبول منها الى جهات
اختصاصه . واشغال ما ليس بتقبل ، فقبل المجلس مبدأ انتخاب اللجنة . وارجأ
انتخابها الى الجلسة التالية .

معالجة غلاء الاسعار

واجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ (٣ ربيع الاخر سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة محمد بك الصيرفي وحضور ٦٣ عضواً ، وتباحث في اقتراح منع تصدير الغلال الى الخارج المؤجل من جلسة ١٥ فبراير فقال عبد المجيد افندي البيطاش — ان مسألة منع تصدير الغلال في الوقت الحاضر من أهم الضروريات حيث أنها من الامور العامة النفع ، وغير خاف أن أغلب سكان المدن هم من الفقراء ، فالواجب على نواب الامة أن ينظروا الى المصلحة العامة ويصدق المجلس على منع تصدير الغلال الى الخارج الى حين موسم الغلال كما هو الواجب علينا ، وبعد مناقشة بين الاعضاء اشترك فيها أحمد بك علي و ابراهيم افندي الوكيل و احمد افندي عبد الغفار و احمد بك الشريف و علي افندي المسكاوي و عبد الشهيد افندي بطرس و عبد السلام بك خفاجي قرر المجلس ان يكتب لنظارة المالية بمضمون الاقتراح لتتخذ فيه العلاج اللازم (١)

بقية مقترحات النواب

وبالجلسة المذكورة أخذ المجلس يبحث في بقية مقترحات الاعضاء ، مما نلخصه فيما يلي :

٦ - قدم ابراهيم افندي الوكيل تقريراً مطولاً عن اصلاح نظام الري في مديرية البحيرة ، وخلاصته وجوب اصلاح مجرى ريار البحيرة واصلاح القناطر الخيرية ، فأبدى احمد افندي محمود رأياً في هذا الاقتراح مضمونه ان المسائل الواردة في التقرير لها روابط معلومة بوزارة الاشغال ، ويحسن طلب هذه البيانات من الوزارة ، وكذلك طلب بيان عن حالة القناطر الخيرية وما حدث فيها من الخلل ،

(١) الوقائع المصرية عدد أول مارس سنة ١٨٨٢

ومقدار ما يلزم من المصروفات لاصلاحها ، ومتى وردت هذه البيانات يشكل المجلس لجنة من أعضائه للنظر في هذه المسائل بحضور مندوب من وزارة الاشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأي

٧ — وقدم عبد الوهاب افندى عفيفى وحسين افندى سويلم تقريراً بالبحث في تأخر الحكومة عن رد أقساط المقابلة الى الممولين . وسؤال وزارة المالية عن أسباب هذا التأخر ، فوافق المجلس على أن يطلب من وزارة المالية ابداء السبب في ذلك . (١)

وبجلسة الاربعاء ٢٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) تليت اجابة وزير المالية على هذا الاقتراح ، وخلاصته أن التأخر راجع الى عدم ورود الكشوف الخاصة بالمقابلة .

٨ — واجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٣ عضواً وأخذ يتداول في بقية المقترحات المقدمة من الاعضاء ، وقدم عبد الشهيد افندى بطرس تقريراً باستنجاز الحكومة ما وعدت من انشاء المحاكم الاهلية وتنفيذ لائحة ترتيبها التى وضعتها وزارة شريف باشا

٩ — وقدم على افندى المكاوى تقريراً بتكليف الحكومة وضع قانون يضمن حقوق الافراد تجاه الموظفين ويبين حدود الموظفين وحقوقهم وواجباتهم .

١٠ — وقدم حسين افندى أبو حسين تقريراً بتكليف الحكومة وضع قانون لتنظيم أحوال العمد والمشايخ وطريقة توليتهم وعزلهم وقيامهم بواجباتهم .

فاستقر أى المجلس فى المقترحات الثلاثة ، على أن يطلب من الوزارة توجيه عنايتها الى سن تلك القوانين وعرضها على المجلس للنظر فيها طبقاً لاحكام اللائحة الاساسية (الدستور)

١١ — وتقدم تقرير من محمود بك سليمان عن وجوب اصلاح حالة الزراعة والرى

(١) مضبطة مجلس النواب — الوقائع المصرية عدد أول مارس سنة ١٨٨٢ .

مديريات اسنا وقنا والجهات الشرقية بمديريات اسيوط والمنيا وبني سويف ، فقر المجلس في هذا الصدد رأى احمد افندى محمود ومضمونه « ان هذه المسألة الحقيقية بالقبول قد اتحدت في النوع والجنس مع المسألة المتعلقة برياح البحيرة والقناطر الخيرية التي قدمها حضرة اخينا ابراهيم افندى الوكيل من حيث ان كلا منهما يتعلق باعمال الري ، فان حسن بالمجلس التحرير لنظارة الاشغال العمومية باعلانها بنوع المسألة وطلب ما يراه فيها صالحا وممكنا حتى اذا حضر مندوب الاشغال بالبيانات والايضاحات اللازمة واتحد للجنة التي ستشكل بمعرفة المجلس يضم الشكل لشكله والنظير لنظيره وحينئذ يتقرر ما تراءت موافقته » ، فوافق المجلس على ذلك . (١)

« * »

واجتمع المجلس يوم الاحد ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٢ (٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة محمد سلطان باشا وحضور ٦٣ عضوا ، وتابع النظر في مقترحات الاعضاء مما تلخصه فيما يلى .

١٢ - تلى (تقرير) من على افندى كساب عن وجوب ربط العشور على الاطيان التي صار استصلاحها ، فاقترح هلال بك منير الاستعلام من وزارة المالية عن أصل الشروط الموضوعه لهذه الاطيان ، وعما تم في أمرها . فوافق المجلس على ذلك .

١٣ - (تقرير) من احمد بك باظه وهلال بك بحفر الرياح التوفيقى الذى كان مصمما انشاؤه ضمن الرياحات الثلاثة والمخصص لرى القليوبية والدقهلية والشرقية حتى يساوى بينها وبين المديريات الأخرى .

١٤ - (تقرير) من احمد افندى عبد الغفار بتوسيع قم رياح المنوفية لتسهيل امداده للترع الآخذة منه .

وبعد مناقشة من الاعضاء اقترح على بك التريعى الحاق هذين التقريرين بالتقارير السابقة المتعلقة بنظارة الاشغال وهى المقدمة من ابراهيم افندى الوكيل

ومحمود بك سليمان ، وان يكتب للنظارة المذكورة بتقديم البيانات المطلوبة عن الاقتراحات كلها ، واذا تأخرت عن الجواب فيخند يطالب المجلس استدعاء ناظر الاشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأي .

مشروع تعميم التعليم

١٥ — وبالجلسة المذكورة تلى تقرير قدمه عبدالسلام بك المويلحي نائب القاهرة عن تعميم التعليم وختمه بعدة مقترحات في هذا الصدد ، وهي أن يقدم ناظر المعارف العمومية الى المجلس كشفا ببيان المدارس الابتدائية في القطر ، أميرية كانت أو غير أميرية ، وما يمكن للنظارة انشاؤه من المدارس الابتدائية ، والعدد الذي يمكن تخريبه من مدرسة المعلمين للتدريس في المدارس في السنة الحالية (عام ١٨٨٢) لغاية الاجتماع القادم ، وتعيين لجنة من المجلس للنظر في الوسائل التي يمكن بها إنشاء مكتب ابتدائي في كل بلد أو قرية ليس فيها مكتب ، على أن تبذل اللجنة جهدها لرفع نفقات التعليم في تلك المكاتب عن عاتق الحكومة ، وان يرجى من كل نائب بذل همته للبحث على إنشاء هذه المكاتب والمساعدة فيما ينفق عليها ، فقرر المجلس حضور وزير المعارف ومعه الكشوفات والبيانات المطلوبة

تضخم المعاشات

١٦ — وتقدم تقرير من احمد بك على عن معالجة تضخم معاشات الموظفين ختمه بقوله « فلو جرى الامر كما هو عليه الآن مدة يسيرة فلا نشعر الا بالمعاشات الباهظة ذهبت بثروة بيت المال والجاهة الضرورة الى الاقتراض » . فقال احمد افندي محمود — لاشك ان هذا التقرير جدير بالاعتبار والاستبصار ، فان وافق فلتطلب قوانين المعاشات وتحال على لجنة من المجلس ، لتتظر فيها وتعرض ما تراه على المجلس ، فوافق المجلس على هذا الرأي .

١٧ — و تقدم تقرير من ابراهيم افندى سعيد وعبد الشهيد افندى بطرس بتعيين لجنة للنظر في تعديل مواعيد دفع الضرائب للتيسير على الممولين في أدائها ، فوافق المجلس على الاقتراح وارجأ انتخاب اللجنة إلى الجلسة المقبلة (١) (جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢) ، وفيها تم انتخاب اللجنة من الاعضاء الآتية أسماءهم :

هلال بك منير . الشيخ احمد ابو سعده . على بك شعير . احمد بك الشريف . احمد بك على . محفوظ افندى رشوان . اسماعيل افندى سليمان . عباس افندى الزمر . محمد افندى دبوس . سليمان افندى منصور . وأن يكون رئيس هذه اللجنة هلال بك منير .

واجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (٩ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٦٥ عضوا ، وحضر الجلسة على باشا صادق وزير المالية للجواب على الاسئلة الخاصة بوزارته ، فلقى بيانا عن مصلحة المساحة وايراداتها ومصروفاتها والاعمال التي قامت بها لغاية يناير سنة ١٨٨٢ ، واكتفى المجلس بهذا البيان بعد مناقشة اشترك فيها وزير المالية و احمد افندى عبد الغفار و احمد افندى محمود ومحمد بك الشواربي .

ثم اخذ ينظر في بقية مقترحات النواب

١٨ — فتلى تقرير من الشيخ احمد سالم الريدى ومراد افندى السعودى اقترحا فيه توسيع الرى من الترعة الابراهيمية بمرور المياه من جنابيات السكة الحديدية لكي تستفيد منها أطيان جهة الزاوية ومديرية الجيزة ، فرأى المجلس ماراه بالنسبة للاقتراحات الخاصة بالزراعة والرى ، وهو ان يكتب لنظارة الاشغال بارسال البيانات المطلوبة عنها

١٩ — و تقرير من احمد افندى عبد الغفار يتضمن اقتراحا بالترخيص

(١) مضبطة مجلس النواب - الوقائع المصرية عدد ٦ و ٧ مارس سنة

لأرباب الاطيان بالبناء في الاراضى المخصصة للأجران ، فرأى المجلس أن يطلب من نظارة المالية بياناً بالأحكام الخاصة بهذه المسألة .

٢٠ - (تقرير) من طابع افندى سلامه اقترح فيه وضع نظام لمشايخ البلاد ، فرأى المجلس أن هذا الاقتراح يشبه اقتراحاً سابقاً قدمه حسين افندى ابو حسين ، وقرر ان يكتب للحكومة باستعجال قانون العمد والمشايع .

٢١ - (تقرير) من الشيخ احمد الصباحى يتضمن طلب توصيل رياح المنوفية بترع العطف والخضر اوية والساحل ، كما كان مقرراً ذلك وقت حفر الرياح . فرأى المجلس أن هذا الاقتراح لا يخرج عما ورد في تقرير احمد افندى عبد الغفار المتعلق بالرياح ، فصرف النظر عنه .

٢٢ - (تقرير) من محفوظ افندى رشوان يتضمن شكوى اهالى مديريتى اسيوط وجرجا من تسخير الانفار من مديريتهما في تطهير ترعى الديروطية والسواحلية الأخذتين من التربة الابراهيمية ، مع أن هاتين الترعتين مخصصتان للرى الصيفى بالروضة والمنيا ، واقترح النظر في هذه الشكايات ووضع طريقة لتطهير هاتين الترعتين إما بالكراكات أو باعطائهما بالمقاولة بمعرفة نظارة الاشغال وتخصيص مصاريفهما على الجهات التى تنفع منهما ، فقرر المجلس الاستعلام عن ذلك من نظارة الاشغال .

٢٣ - (تقرير) من بسيونى افندى ابو الفضل يتضمن وضع حد للخلط الناشئ من اعطاء مشايخ العربان شهادات لبعض الاهلين بأنهم من العرب ليتمتعوا بامتيازاتهم ، فرأى المجلس أن يكتب لنظارة الداخلية بمضمون هذا التقرير لتنبه على المديريات بالأخذ بأسباب الاحتياط اللازم في هذا الشأن .

٢٤ - (تقرير) من طلبة افندى حزين يتضمن الشكوى من تركيب وابورات الرى في الجهات الواقعة بالقرب من فم بحر يوسف لان الاكثار من تركيب هذه الوابورات يحبس المياه عن اطيان مديرية الفيوم البالغ قدرها نحو ثلاثمائة الف فدان ، فقرر المجلس أن يكتب الى نظارة الاشغال لمنع الضرر المنوء عنه في هذا التقرير .

مشروعات القوانين

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٠ ربيع الثانى ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وعضوية ٦٦ عضوا ، ونظر فى مشروعى قانونين احالتهما الحكومة اليه للتصديق عليهما ، احدهما خاص بتوقيع المسوغات الشرعية للعقارات التى أخذت لشوارع القاهرة وتغيرت معالمها بسبب الهدم ، والثانى ببقاء الامتيازات الممنوحة للعربان فى معافاتهم من الخدمة العسكرية واشغال العونة ، وقد تلى المشروعان ، فقرر المجلس احالتهما الى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة) ونظرهما بطريق الاستعجال لضيق المدة الباقية من انعقاد المجلس

وقد وافقت اللجنة على المشروع الاول ، وعرض على المجلس بجلسته ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ فأقره ، ثم صدر به المرسوم الخديوى فى ٢ ابريل سنة ١٨٨٢ ، وفى ديباجته انه « بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية وبناء على مارفعه اليها ناظر حقانيتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وقرار مجلس النواب تأمر بما هو آت » . وعبارة (وإقرار مجلس النواب) هى الصيغة التى اقتضاها العمل بالدستور فى

اصدار القوانين .

أما مشروع القانون المتعلق بامتيازات العرب ، فقد طلبت اللجنة من الحكومة ادخال بعض التعديل فيه ، فقبلت الحكومة طلبها ، واعادت المشروع معدلا طبقا لرأى اللجنة ، ثم قدمت اللجنة الى المجلس تقريرها فى المشروع لتلاوة بالجلسة ، وتلى بجلسته ٤ مارس سنة ١٨٨٢ (١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) وهو يتضمن اصل المشروع والتعديل الذى أدخلته فيه وموافقة الحكومة على التعديل ، وقد أبدت اللجنة فيه ملاحظات تدل على دقة نظرها وعنايتها بأسلوبه ، واطهار المعاني القومية فيه .

فقد ورد فى ديباجة المشروع المحال اليها « انه مراعاة للامتيازات الممنوحة للعربان من القدم رغبة فى توطينهم وتشويقا لهم فى رفاهية معيشتهم ، وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر

داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا تأمر بما هو آت » (ويلي ذلك مواد المشروع) .

فعدلت اللجنة هذه الديباجة بما يأتى : « انه مراعاة للامتيازات الممنوحة للعربان من القدم رغبة في توطئهم وتشويقهم في رفاهية معيشتهم . ولأنهم مكلفون بخفر الحواجز والتخوم والجبال والجهات الخالية من السكان ، مع استعدادهم لخدمة البلاد والحكومة في أوقات الملمات ، وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وبناء على ماعرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وقرار مجلس النواب تأمر بما هو آت الخ » ، وبعد تلاوة التقرير تليت مواد المشروع كما عدلته اللجنة فنالت تصديق المجلس

فأمل في التعديل الذى أدخلته اللجنة على المشروع تجدد أنها عدلت ديباجته ببيان الحكمة في ابقاء امتيازات العرب ، وأضافت سبباً جديداً لذلك وهو التزامهم بحراسة حدود البلاد ، واستعدادهم للدفاع عنها في أوقات الملمات ، وهى فكرة سامية تدل على حصافة رأى اللجنة ، اذ أرادت أن يكون في ديباجة القانون ما يشعر العرب بأن الامتيازات انما منحت لهم مقابل واجب قومى ، وهو التزامهم بالدفاع عن البلاد في وقت الخطر ، وكذلك لم يفت اللجنة اضافة عبارة (وقرار مجلس النواب) الى ختام الديباجة فصارت هكذا : « وبناء على ماعرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وقرار مجلس النواب تأمر بما هو آت »

وهذه الاضافة جاءت تنفيذاً لحكم الدستور الذى يقضى بأن القوانين لا تصدر إلا بعد تصديق مجلس النواب عليها كما تقدم بيانه ، وهذا يدل على دقة نظر اللجنة في بحث المشروع .

مشروع خزان اسوان

٢٥-- وبعد ان انتهى المجلس من اقرار هذا القانون نظر بالجلسة المذكورة في تقرير هام قدمه احمد بك علي نائب اسنا ، وخلاصته أنه يقترح انشاء خزان لمياه

النيل في أسوان ، والتقرير يحتوى على جوهر الفكرة في خزان أسوان ، (١) ، ويدل على أن نواب سنة ١٨٨٢ لم يفهم التفكير في أعظم مشروعات الري التي يفاخر بها الاحتلال وهو خزان اسوان .
وقد أخذت الآراء على هذا الاقتراح فاتفقت على قبوله .

بقية مقترحات النواب

٢٦ — ثم تلى تقرير من احمد افندى عبد الغفار ، اشار فيه الى ماسبق لبعض النواب اقتراحه من طلب وضع قانون للادارة يتضمن حدود الموظفين وحقوقهم ، وقال ان هذا القانون لا يفي بالمراد ما لم يتقدمه وضع قانون أساسى للحكومة يتضمن الاحكام الكلية الاصولية المبينة لحدود القوى الحاكمة (السلطات العامة) في البلاد وهي القوة الأميرية الخديوية ، والقوة النيابية ، والقوة المنفذة الاجرائية .
وقد أخذت الآراء في هذا الاقتراح فتقرر قبوله .

٢٧ — وتلى (تقرير) من على افندى كساب بأن الدائرة السنية وقومسيون الاراضى الأميرية قد أضافا الى ادارتهما النواحي التي بها أطيانهما ، وسلخاها عن المراكز التابعة لها ، وأن هذا يضر بأهلها ، وطلب مساواتهم بسائر اهالى المديرية وإعادة ادارة بلادهم الى مراكزها .
فأحال المجلس هذا الاقتراح الى لجنة تعديل أقساط الضرائب

٢٨ — و (تقرير) من احمد بك على وعبد الشهيد افندى بطرس ، يتضمن بسط حالة مديريات اسنا وقنا وجرجا ، وخلوها من السكك الحديدية وحرمانها في المجلة من المجالس (المحاكم) والمدارس ومن أية ترعة صيفية ، وعرضا على المجلس أن يطلب من كل ناظر (وزير) متعلق بنظارته أحد هذه الالوجه اجراء اللازم على نظارته حسبما تقتضيه المساواة والانصاف والعدالة .

قال احمد افندى عبد الغفار انه يحسن أن يكتب المجلس عن الأمر الاول وهو انشاء سكة حديدية إلى نظارة الاشغال للنظر فيه واجراء التصميم اللازم عنه ، وبالنسبة لانشاء المحاكم النظامية في هذه الجهات يرى وجوب ذلك ، ومخاطبة الحكومة في شأنه ، وأما عن انشاء المدارس فيرى انه مرتبط بتقرير عبد السلام بك المويلحي ، فمتى جاء ناظر المعارف الى المجلس ومعه البيانات المطلوبة فينشد ينظر في هذا الامر ، فوافق المجلس على هذا الرأي .

٢٩ — ثم تلى (تقرير) من سليمان افندى منصور بالشكوى من أنه في العام الماضي (سنة ١٨٨١) جرى تركيب وابور ثابت بفم ترعة الصيصة الآخذة من ترعة الشرقاوية بالقليوبية للخواجه بولاد وترتب على تركيبه واحتكاره ضرر لملاك نحو ثلاثين ألف فدان ، وحرمانها الري ، واقترح أن يطلب المجلس من نظارة الاشغال إيفاد لجنة من طرفها للنظر في ذلك .

فقرر المجلس مخاطبة وزارة الأشغال في هذا الصدد .

٣٠ — وتلى (تقرير) من عبد السلام بك خفاجى يتضمن انتخاب لجنة من النواب تكون مستديمة الاجتماع بعد انتهاء مدة انعقاد المجلس للنظر فيما تضعه الحاقانية من قوانين المحاكم النظامية وتقديمها في السنة المقبلة (١٨٨٣) بعد أن تكون فحست عنها في خلال العطلة ، حتى يتيسر للمجلس التصديق عليها في السنة المقبلة ، فاعترض عبد السلام بك المويلحي على هذا التقرير قائلاً ان وضع اللوائح والقوانين من خصائص الحكومة ، على أن اللجنة المطلوب تشكيلها في التقرير لا يصح أن تبرم أمراً من نفسها ، بل لا بد من عرض ما تراه على المجلس لينظر فيه ، فالفائدة المترتبة عليها قليلة بالنسبة إلى صعوبة تشكيلها ، فضلاً عن مخالفة ذلك للنظام مخالفة صريحة ، واقترح عدم البحث في هذا التقرير .

فوافقت الاكثرية على رأيه .

واجتمع المجلس يوم الأحد ٥ مارس سنة ١٨٨٢ (١٥ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٦٥ عضواً ونظر في مقترحات أخرى مقدمة من

الأعضاء تتعلق بالشؤون العامة ، فطلب بيانات عنها من وزارة الاشغال
وفي جلسة الاربعاء ٨ مارس سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) تليت
أجوبة وزارة الاشغال عما طلبه المجلس من البيانات في بعض المسائل .
وبجلسة السبت ١١ مارس سنة ١٨٨٢ (٢١ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) استأنف
المجلس النظر في مقترحات الأعضاء .

مناقشة المجلس في مشروع تعميم التعليم

اجتمع المجلس يوم الأحد ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٢ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ)
يرأسه سلطان باشا وحضور ٦٨ عضواً وحضر الجلسة عبد الله باشا فكرى
ناظر المعارف لتقديم البيانات المطلوبة في تقرير عبد السلام بك المويلحى المتقدم
ذكره ، فلقى عبد الله باشا فكرى خطاباً بليغاً مسهباً عن حالة التعليم في مصر وقتئذ
افتتحه بقوله :

« دعيتُ إلى هذا المجلس الكريم ، بناء على تقرير أحد أعضائه الوجهاء ، المتعلق
بتوسيع دائرة المعارف العمومية في الخديوية المصرية ، فأنتيت لتقديم الايضاح اللازم
عن الاسئلة الواردة في هذا التقرير . »

ثم أخذ يجيب على الاسئلة بتفصيل واف شرح فيه حالة التعليم في هذا العصر
وجهود الحكومة في نشر العلوم ، ثم استحث هم الأعضاء لمدا يد المساعدة في تأسيس
بعض المدارس على نفقتهم ، أى أنه ايد اقتراح عبد السلام بك المويلحى ، وقدم للمجلس
نماذج للمدارس التى تنشئها الحكومة ، ثم قال :

« على أنه ليس من اللازم أن تكون مكاتب الاهالى بتلك المثابة من الرونق
والتحسين ، وانما اللازم فيها محل واحد أو عدة محلات حسب اللزوم تكون مبنية
بناءً بسيطاً ولو بالطوب الاخضر ، فالقصد المنفعة التى تحصل في ذلك المحل ، لا المحل
بالذات ، فمن تيسر له أن يجعل المكتب على أحسن حال فله ذلك ، ومن أراد

الموسط أو الاقتصار على القليل الممكن ، فهو خير من لا يفعل شيئاً . فالمناسب أن لا يكلف أحد إلا وسعته . ولا تحمل بلدة إلا على قدرها . قال الله سبحانه وتعالى : « لينفق ذو سعة من سعته . ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لا يكلف الله شيئاً إلا ما آتاه ، سيجعل الله بعد عسر يسراً » ، فهذه الأمور بتوفيق الله تعالى سهلة ، وأعناق المصاعب لديكم مذلة ، والخضرة الخديوية وحكومتها السنية المقصود تم تويده . ونظارة المعارف لرأيكم معصدة ، والله سبحانه المستول أن يوفقنا ويدبر لنا لتوفيق الخير الاحوال ويسهل لنا الوصول إلى غاية الكمال » (١)

وقد بداهن الأعضاء الارتياح التام لبيان عبد الله باشا فكرى وما تضمنته من آراء الصائبة وما يفيض به من العواطف النبيلة

وعقبوا عليه بما يدل على نضج في الافكار وأريحية في المساهمة في تعميم التعليم . إذ نهض عبد السلام بك المويلحى وشكره على عنايته بموضوع تعميم التعليم ، وطلب تأليف اللجنة التي نوه إليها في تقريره ووافق المجلس على تشكيلها . وطلب نحمد بك الشواربى تدريس فنون الزراعة في المدارس المزروع انتاؤها . وأقره عبد الله باشا فكرى على رأيه وأشار إلى أن مجلس المعارف الأعلى قد ألف لجنة رعية لتحديد أنواع الدراسة وما يلزم من الدروس في كل مدرسة وانها مشغولة بذلك ومتى فرغت منه تعرض لانتحتها على المجلس ، قال

« ثم ان اللجنة التي سشكل من هذا المجلس الكريم للنظر في انشاء المكاتب الابتدائية ستهتم بملاحظة هذا الأمر لا محالة » ووعد بالحضور في جلسات اللجنة المذكورة مشاركتها في مهمتها (٢)

(١) عن مضبطة مجلس النواب - الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢

أجوبة وزارة الاشغال

اجتمع المجلس يوم الاثنين ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٣ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٦٩ عضواً ، وحضر الجلسة محمود باشا فهمى وزير الاشغال ، وأدلى بالبيانات التى طلبها المجلس عن الاقتراحات المقدمة من الاعضاء واستغرقت تلاوتها والمناقشة فيها هذه الجلسة .

قوانين المحاكم الاهلية

تقدم القول بان لائحة ترتيب المحاكم الاهلية النظامية صدرت فى عهد وزارة شريف باشا .

وقد أرسلت وزارة البارودى إلى مجلس النواب كتاباً تلى بالجلسة التى انعقدت يوم ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) وخلاصته ان اللجنة المشكلة بوزارة الحقانية لبحث فيما يلزم لترتيب المحاكم الاهلية قد اجتمعت يوم ١٥ مارس سنة ١٨٨٢ ورأت أن يكون العمل بالمحاكم الاهلية فى المواد التجارية بمقتضى قانونى التجارة البرى والبحرى المتبعين بالمحاكم المختلطة » ولما كانت المدة المقررة لانعقاد مجلس النواب تنهى فى يوم ٢٦ مارس فاقترح أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه يعهد اليها النظر فى فترة اجازة المجلس فى القانونين المذكورين وفى باقى القوانين التى ترسلها اليها لجنة الحقانية بواسطة مجلس الوزراء ، وأث كل ما يتم من هذه القوانين يرسل إلى أعضاء اللجنة فى محلات وجودهم ليتمكنهم النظر فيها وتحضير ملاحظاتهم حتى إذا ما انعقد المجلس فى السنة الآتية (وهو مع الاسف لم ينعقد) يمكنهم أن يقرروا بدون تأخير ما يرون فيها » ، وأرسلت رئاسة مجلس الوزراء مع هذا الكتاب ثمانين نسخة من قانونى التجارة البرى والبحرى .

وأبدى محمد بك الشواربى ملاحظة سديدة تدل على شعور النواب واعتزازهم

باستقلال هيئتهم إذ قال : الاولى أن ترسل الحكومة السنية مرسوم ايصاله إلى النواب بواسطة رئيس مجلسهم ، وهو يبلغه اليهم في أما كنهم ، ولا توسط في ذلك المديريات . وهذه الملاحظة فضلا عما تدل عليه من اعتماد المجلس باستقلاله عن الادارة فانها تنطوي على شعور واضح بسوء الظن في الادارة ، وهذا الشعور قديم ولم يزل مستمرا (ويا للأسف) حتى اليوم ، وقد أيد ابراهيم افندي الوكيل رأى الشواربى بك إذ قال : أوافق علي هذا الرأى خصوصا وأن وظيفة رئاسة المجلس مستمرة لا عطلة فيها . وأرجو أن يكتب بمضمونه إلى رئاسة مجلس النظار ليكون ارسال أجزائه القوانين إلى النواب بواسطة رئيسهم ، فوافق المجلس على ذلك .

اختصاص المجلس في مادة العرائض

اجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (أول جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٧١ عضوا ، ونظر في تقارير (لجنة العرائض) التي أحيل عليها الفحص عن العرائض المقدمة للمجلس من مختلف الجهات ، وكان قرار اللجنة احالة العرائض إلى الوزارات المختصة بها كما تقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الاساسية (الدستور) وجرت مناقشة في اختصاص المجلس في اصدار قرارات عن موضوع هذه العرائض انتهت باقرار رأى اللجنة في احالة كل عريضة الى الوزارة المختصة بها بحيث اذ رأى المجلس منها تغاضيا عما يعتبره حقا يستوجب الاهتمام فالوزارة تكون مسئولة ، وعلى هذه القاعدة نظر المجلس في بقية العرائض فأحال كل عريضة إلى الوزارة المختصة بها

قانون الانتخاب

بعد أن انتهى المجلس من المناقشة في مسألة تعميم التعليم بجلسة ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ أعلن سلطان باشا أن الحكومة بعثت إلى المجلس بمشروع قانون الانتخاب

فتقرر حالته إلى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة) لبحثه وتقديم ملاحظاتها عليه ،
وقد قامت بمهمتها وأنجرت تقريرها .

فاجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ هـ)
برئاسة سلطان باشا وحضور ٧١ عضواً للنظر في تقرير اللجنة وقرار مواد
القانون ، وقبل النظر في ذلك لاحظ احمد افندى محمود ان : قد انتخب في الانتخاب
الاخير خمسة أعضاء زيادة عما كان مقرراً في اللائحة القديمة وأنه قد جرى تحقيق
انتخابهم وقرر المجلس وقتئذ قبولهم وقرارهم نواباً بعد ورود قانون الانتخاب
منصوصاً فيه على زيادة عدد النواب ، وقد ورد القانون ، فعند اقراره في المجلس
وجب ادخال خمسة الأعضاء المذكورين وحسابهم نواباً قانونيين ، فوافق المجلس
على هذا الرأي

ثم تلى تقرير اللجنة وهذا نصه :

« ان قانون الانتخاب الذي أرسلته هيئة النظر الى المجلس بقصد نظره وقراره
بمقتضى اللائحة الاساسية وكان قد أحيل الى اللجنة قد نظرتة وأجرت فيه بعض
التعديلات والتغييرات الملائمة وأرسلته بواسطة رئاسة المجلس الى مجلس النظر بقصد
نظره ، وهو الآن قد حضر من جانب رياسته مقبولا وها نحن نعرضه على هيئتنا
العمومية لترى فيه رأيها بعد تلاوته بندا بندا »

وقرر المجلس بناء على اقتراح احمد افندى عبد الغفار نظر القانون بصفة مستعجلة
إذ لم يكن باقيا من مدة انعقاد المجلس غير ايام قليلة ، فتلى القانون مادة فمادة ، وبعد
مناقشات طفيفة أقره بجلسة ٢١ مارس سنة ١٨٨٢ ثم صدر به المرسوم الخديوى فى ٢٥
مارس سنة ١٨٨٢ ، وكان هذا القانون آخر الاعمال التشريعية لمجلس النواب

وخلصة القواعد التى تضمنها أنه جعل انتخاب النواب على درجتين ، فينتخب
الناخبون مندوبين مئويين (عن كل مائة ناخب مندوب) ، وهؤلاء المندوبون هم
الذين يتولون انتخاب النواب ، وقيّد حق الانتخاب للناخبين بنصاب مالى ، بأن

يدفع الناخب في السنة من الضرائب أو الرسوم المقررة خمسة جنيهات على الأقل ،
وأعفى من هذا النصاب الطوائف الممتازة وهم العلماء والرؤساء الروحانيون وحملات
الشهادات العالية والمدرسون في المدارس الأميرية والاهلية والموظفون العاملون
والمقاعدون والمحامون والأطباء والمهندسون والصيادلة (مادة ١) وجعل سن الناخب
واحدا وعشرين سنة و سن المندوب المؤدى والنائب خمسة وعشرين سنة ، ونص على
جواز انتخاب الموظفين الملكيين والجهاديين على أن لا يتقبل أحدهم في النيابة إلا
بعد استعفائه من وظيفته ، وجعل عدد النواب مائة وخمسة وعشرين نائبا ،
منهم اثنا عشر نائبا عن محافظات السودان ومديرياته (مادة ٦) ، وهى من القواعد
الهامة في هذا القانون اذ جمعت من السودان جزأ لا يتجزأ من الدولة المصرية ،
وجعلت من السودانيين وطنيين يتمتعون بالحقوق المحولة لسائر المصريين ، وخول
القانون لمجلس النواب حق الفصل في الطعون الانتخابية .

آخر جلسات المجلس

اجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ (٦ جمادى الاولى سنة
١٢٩٩ هـ) . برئاسة سلطان باشا وحضور ٧٣ عضوا ، ونظراً لكثرة أعمال
هذه الجلسة طلب سلطان باشا رأى المجلس فيما يجب تقديمه على سواد من الاعمال
قائلا : لا يخفى أن هذا اليوم آخر أيام الاشتغال في اجتماع هذا العام ، فتقرر البدل
بتلاوة أجوبة الحكومة على مقترحات النواب وأن تتلى بعد ذلك قرارات لجنة
العرائض ، وأرجاء تقارير النواب الى العام المقبل

ردود الحكومة على مقترحات النواب

وقد تليت أجوبة الحكومة على البيانات التى طلبها المجلس في جلساته السابقة حين
بحثه في مقترحات النواب وأهمها :

١ - جواب وزارة الحقانية على الاقتراح الخاص بإنشاء محاكم في مديريات اسينا وقتنا وجرجا ، ومحصله أن مسألة ترتيب المحاكم هي موضوع النظر في الوزارة .

٢ - جواب رئاسة مجلس الوزراء على طلب المجلس وضع قانون للعمد ومشايخ البلاد ، ومحصله أن القانون المذكور موضع نظر وزارة الداخلية وأنه كتب اليها بالمبادرة الى اتمامه ومتى تم يرسل الى المجلس .

٣ - جواب رئاسة مجلس الوزراء على طلب وضع القانون الخاص بتنظيم العونة ، ومضمونه ان هذا القانون قد كتب عنه الى وزارة الاشغال ومتى ورد منها يقدم للمجلس .

وهنا اقترح محمد بك الشواربي طبع هذا القانون عند وروده وارسال نسخ منه الى النواب كما تقرر ذلك في شأن قانونى التجارة وقانون مشايخ البلاد .

وهذا الاقتراح يدل على صدق عزيمة النواب فى متابعة العمل أثناء العطلة البرلمانية وعدم اضعافها سدى ، وقد تناقش المجلس فى الاقتراح المذكور ، وقرر أن كل مشروع قانون تضعه الحكومة يرسل إلى كل نائب فى فترة العطلة (١)

٤ - جواب رئاسة مجلس الوزراء على طلب صور المعاهدات والوثائق والاتفاقات المبرمة بين الحكومة والدول ، وخلاصته أنه كتب الى الوزارات بطلبها ، وافادة ثانية فى هذا الصدد بأنه ورد من وزارة الحقانية صور الموجود لديها من تلك العهود والوثائق باللغة العربية وأرسلت الى المجلس وهى عشر وثائق .

وقد وافق المجلس على أن كل ما يرد اليه مدة العطلة من المشروعات يطبع ويرسل الى الاعضاء ومنها المعاهدات والاتفاقات المذكورة ، وقرر المجلس تبعا لذلك بقاء قلم كتابه المجلس أثناء العطلة .

٥ - جواب رئاسة مجلس الوزراء على طلب وضع القانون الاساسى ، وخلاصته

(١) مضبطة مجلس النواب . الوقائع المصرية عدد ١٦ ابريل سنة ١٨٨٢ .

أنه وضع قبل الآن مشروع أمر عال لترتيب مجلس للإدارة وتحضير اللوائح والقوانين
فتمى تم هذا المشروع يرسل الى مجلس النواب لاجراء ما يراه فيه

٦ — جواب رياسة مجلس الوزراء بأنها كتبت الى وزارة المالية باستعجال قانون
المعاشات للمستخدمين، وجواب من المالية بأنها أرسلت الى المجلس نسختين من ذلك
القانون، وعرضت النسختان على المجلس ، فقبل ذلك بالقبول .

٧ — جواب من وزارة المالية على ما رآه المجلس في أمر الاطيان التي تروى
من التبعة الابراهيمية .

٨ -- جواب وزارة المالية على ما كتب اليها بشأن المستحق لاربابه من
مال المقابلة ، ومضمونه انها بذلت الهمة في اتخاذ الوسائط المؤدية الى انجاز هذه
المسألة ، وأنها لم تقصد بافادتها الماضية إلا اظهار الحقيقة ، لا تجسيم الأمر ولا
تعظيم الصعوبات .

وانتهت المناقشة في هذه الافادة بالأخذ باقتراح امين بك الشمسى في وجوب
خصم المقابلة من مال هذا العام (١٨٨٢) وأن يكتب بذلك لوزارة المالية .

٩ — جواب من وزارة المالية على طلب المجلس الخاص بما هو متأخر للاهالى
من الديون المتفرقة ، بأنه لم يحصل أدنى تأخير فى اداء تلك الديون لاربابها .
وقد اكتفى المجلس بهذا الجواب « علما بان المالية تجرى فى هذا الأمر بحسب
الاصول المتبعة »

وانفضت الجلسة عقب ذلك على أن تستأنف انعقادها ثانية فى المساء ، فعقد
المجلس جلسة ثانية مساء ذلك اليوم ونظر فى تقارير لجنة العرائض عن العرائض
الحالة اليها ، وصدق المجلس عليها ، ثم تلى تقرير اللجنة المنتخبة للنظر فى تعميم التعليم
وقد اشتمل على قرار هام أصدرته وهو أن يقوم كل نائب بانشاء مكتب من الدرجة
الثالثة (مدرسة أولية) فى بلده تعلم فيه القراءة والكتابة وطرف من علم الحساب والفقہ
والنحو دون أن تتكلف الحكومة شيئاً من نفقاتها سوى تنازلها عن ملكية الارض التي

تقام عليها وان تكفل نظارة المعارف بتعيين مدرسي هذه المكاتب من طلبة العلم بالجامع الأزهر وتشرع في ترشيحهم لتلك الوظائف وتعليمهم ما يؤهلهم للقيام بها كما وعد بذلك ناظر المعارف في خطبته التي ألقاها بهيئة المجلس (١)

فأقر المجلس هذا التقرير مع الاستحسان ، ثم انفضت الجلسة ، وكان هذا آخر ما قام به مجلس النواب من الأعمال في دور انعقاده الاول والوحيد .

ومما يسترعى النظر أن آخر ما ختم به المجلس أعماله هو وضع برنامج شامل لتعميم التعليم تتعاون الأمة والحكومة معا على تنفيذه ، وقبول النواب مع الارتياح المساهمة في هذا المشروع الجليل بتعاهدهم على أن ينشئ كل نائب مدرسة في بلده ، وهذا يدل على الشعور الصالح الذي كانت تصدر عنه أعمال النواب في أول برلمان عرفته مصر الحديثة .

انتهاء الدورة البرلمانية وانفضاض المجلس

ثم اجتمع المجلس يوم الأحد ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ ، وكانت جلسة الختام ، إذ حضر محمود باشا سامي البارودي رئيس مجلس الوزراء حاملا المرسوم الخديوي المؤذن بانفضاض المجلس ، وألقى بهذه المناسبة خطبة وجيزة اثنى فيها على ما بذله النواب من المساعي المحمودة في دور الانعقاد وأعرب عن أمله في أن يشتغلوا في فترة العطلة بالمشروعات والمسائل التي ستكون موضع النظر في الاجتماع المقبل .

خطبة البارودي

قال « ان المدة القصيرة التي أقمتوها والأعمال الكثيرة التي باشرتوها تبدل على شدة ميلكم الى النجاح ورغبتكم في تقدم البلاد ، وحيث ان هذا اليوم هو اليوم

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٢

المعين لا نفضاض المجلس بمقتضى لائحته الأساسية فقد أتيت بالاصالة عن نفسى وبالنيابة عن اخوانى لا قدم لكم الشكر على مساعيكم المحموده وأرغب اليكم أن تشغلوا أفكاركم فى مدة الاستراحة بالمنافع العامة والمشروعات التى ستوضع فى العام القابل موضع النظر ليسهل تقريرها بالسرعة اللازمة ، وهذا هو الامر العالى الكريم الناطق بانفضاض المجلس على مقتضى القانون أقدمه لديكم والله المسئول فى توفيقنا جميعا لخدمة الوطن العزيز « (١)

جواب سلطان باشا

ولما انتهى من خطبته أجابه سلطان باشا رئيس المجلس ، قائلا :

« نشكر للجناب المعظم عنايته باستنابة عطوفتكم فى ختم أعمال المجلس بهذا العام ، ونسأل الله أن يوفقنا فى العام القابل لاتمام المقاصد الخيرية والمنافع العمومية التى منع قصر الوقت فى هذا الاجتماع من اخراجها إلى عالم الفعل ، وأن يلهمنا ما يؤيد الاتحاد ويزيد تأليف القلوب لنكون يدا واحدة وقلبا واحدا على خدمة هذا الوطن العزيز بما يحتاج اليه من أنواع الإصلاح » (٢)

نظرة عامة فى مجلس النواب

كان نواب سنة ١٨٨١ - ٨٢ جميعا من طبقة الاعيان ومن ذى العصبية فى المدن والاقاليم ، وكثير منهم من العائلات التى سبق أن انتخب أفراد منها أعضاء فى مجلس شورى النواب القديم ، وهم يمثلون طبقة واحدة فى المجتمع وهى طبقة الاعيان ، ولم يشذ منهم نائب واحد ، فلم تكن طبقة التجار والصناع ممثلة فى المجلس اللهم إلا

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢

النزول اليسير من التجار ممن انتخب باعتباره من الاعيان ، وخلا المجلس أيضا من الطبقات المتخرجة في المدارس العالية ، لأنها لم تكن من ذوى العصيات في المدن والاقاليم ، ولأنها كانت منصرفة إلى مناصب الحكومة ، ومجلس النواب من هذه الناحية ، أى من ناحية التكوين ، لم يكن يختلف في شئ عن مجلس شورى النواب في عهد اسماعيل ، وكان من أعضائه نواب مخضرمون أدركوا النيابة في المجلسين ، فجمعوا بين العهدين ، نذكر منهم محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحي ، محمد بك الشواربي ، هلال بك منير ، الشيخ العدل احمد ، محمد بك الصيرفي ، الشيخ احمد علي محمود ، ابراهيم افندي الوكيل ، علي بك شعير ، السيد افندي الفقي ، احمد افندي عبد الغفار ، احمد بك اباضه ، مراد افندي السعودي ، عثمان افندي غزالي ، محفوظ افندي رشوان ، مهني افندي يوسف عمر ، محمد افندي ابو سحلي .

أدرك هؤلاء النواب عهد اسماعيل في النيابة فاكثسبوا مرانا في الحياة النيابية ، ولا بد أنهم قد لاحظوا مبلغ التطور في حالة المجلس وسلطته ، فقد كان مجلس شورى النواب أداة مطواعة في يد الخديو اسماعيل ، ولم تكن له سلطة قطعية أو أثر فعلي في توجيه سياسة الحكومة ، ولا في أى شأن من الشؤون ، أما مجلس النواب الذي اجتمع في عهد الخديو توفيق فقد كان مجلسا نيابيا كامل السلطة ، بل كان بمثابة جمعية تأسيسية تضع الدستور وتعده وتقره ، وصارت الوزارة مسئولة أمامه ، أى صار له من السلطة ما للمجالس النيابية الحديثة .

وإذا نظرنا إلى أعمال مجلس النواب نجد أن أعضائه قاموا بواجبهم في الجملة خير قيام ، وإذا استثنينا موقفهم من وزارة شريف باشا وتحديدهم لها حتى اضطروها إلى الاستقالة كما تقدم بيانه (ص ١٩٨) فإن مواقفهم فيما عدا ذلك كانت حسنة ودلت على كفاية واخلاص وأمانة في الاضطلاع بأعباء النيابة ، أما موقفهم من وزارة شريف باشا فهو خطأ سياسى جسيم لاشك فيه ، لأنهم اشتركوا في المؤامرة التي دبرها زعماء الحركة العربية لاسقاط شريف باشا واحلال البارودي مكانه ، وقد يلتمس لهم عذر في هذا الموقف إذ كانوا حديثي عهد بالحياة البرلمانية وبالمؤامرات الخالية من النزاهة

التي يدبرها الزعماء ، فاتبعوا ما أمروه عليهم واثقين باخلاصهم وبعد نظرهم ، وشاركوهم في مؤامرة أضرت بالبلاد ضررا كبيرا ، على أنهم قد استردوا بعد ذلك استقلالهم في الرأي والعمل ، فلم يسايروا الزعماء فيما اعتزموه من خلع الخديو توفيق ، ورفضوا النزول على ارادتهم في اجتماع دار سلطان باشا كما سيجي . بيانه في الفصل الآتي ، وهذا يدل على أنهم قد أسفوا على ما تورطوا فيه من اسقاط وزارة شريف واعتزموا أن لا يكونوا أداة لينة لتحقيق مطامع الزعماء ، وهو شعور شريف يشكرون عليه . وفيما عدا موقفهم من وزارة شريف فان أعمالهم في المجلس ومناقشاتهم تدل على مستوى ممتاز في الكفاية ، والغيرة الوطنية ، وسداد الرأي ، فقد طرقوا في مقترحاتهم ومناقشاتهم كل ابواب الاصلاح الذي تحتاج اليه البلاد في التعليم ، والقضاء ، والري ، والزراعة ، والمالية ، والاقتصاد ، والادارة ، والمواصلات ، وكانت خطبهم ومناقشاتهم وجيزة واضحة المعنى ، بعيدة عن التطويل الملل والعبارات الجوفاء ، وكانت لهم نظرات صادقة في كثير من الشؤون ، وآراء صائبة تدل على سلامة المنطق والالمام بالنظام النيابي وحسن الاحاطة بالشئون الحيوية ، اعتبر لهم ذلك في مناقشتهم الخاصة بانتخاب الوكيلين والاغلبية المطلقة والاغلبية النسبية (ص ٢٣٧) ، وبحثهم في علاج الخلل الذي كان موضع شكوى الجمهور في مصلحة المساحة ، ومناقشتهم في علاج غلاء الاسعار ، وتضخم المعاشات ، واستعجال اصلاح القضاء ، ومقترحاتهم في نظام الري ، وتأمل في الاقتراح الخاص بمشروع خزان أسوان ، وملاحظاتهم السديدة على مشروع قانون امتيازات العرب ومناقشاتهم في مشروع تعميم التعليم ، تجد أنهم على قصر المدة التي اجتمع فيها المجلس قد بذلوا أقصى ما أمكنهم من الجهد لاداء واجبهم ، وبدت منهم رغبة صادقة في أن يتابعوا البحث والدرس في فترة عطلة المجلس ، وبرهنوا على أريحياتهم بما تعاهدوا عليه من أن ينشئ كل نائب مدرسة في بلده على نفقته ، فبرهنوا على روح طيبة في تقدير العلم والبذل في سبيل الصالح العام .

وقد كان في المجلس نواب بارزون رفعوا من شأنه بما حفلت به مضابطه من سديد القول وصائب الآراء ، نذكر منهم على سبيل المثال (لاعلى سبيل الحصر)

محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحي ، (وكانا من النواب البارزين في مجلس شورى النواب القديم) . حسن باشا الشريعى . سلطان باشا . مهنى افندى يوسف عمر سليمان باشا اباضه . عبد الشهيد افندى بطرس . ابراهيم افندى الوكيل ، احمد افندى عبد الغفار . احمد افندى محمود . امين بك الشمسى . محمد بك الشواربى . عبد المجيد افندى البيطاش . احمد بك على العديسى . وغيرهم . فهؤلاء النواب وامثالهم لا يقلون كفاية عن نواب المجالس الحديثة .

ومما يدل على فضل هذا المجلس أن مصر تمتعت طول مدة انعقاده بالهدوء والسكينة والاصلاح والتقدم ، ولم تنتقض أحوالها الا بعد انفضاضه ، ولو استمر مجتمعاً لكان من الراجح أن يحول دون كثير من الكوارث والنكبات التي أدت إلى الاحتلال .

وصفوة القول أن صفحة المجلس النيابى الذى انتخب سنة ١٨٨١ هي صفحة مشرقة تدل على أن نواب ذلك العهد قد اضطلعوا بأعباء النيابة وأدوا واجبهـم في كفاية وغيره ونزاهة ، ولو طال بهم العهد ولم تدبر السياسة البريطانية المكايـد والمؤامرات لمصر ومجلسها النيابى لكان له أكبر الأثر في نهضة مصر وتقدمها ، ويعد هذا المجلس خير عنوان لكفاية الأمة منذ خمس وخمسين سنة للنظام البرلماني الحديث .

تقارير النيابة « أوامر اعتماد العضوية »

من غرائب القدر ان النواب لم يتسلموا أمر اعتماد عضويتهم^(١) التي تنص عليها المادة ٦٦ من قانون الانتخاب إلا بعد انفضاض المجلس ، فبعد انفضاضه ذهب النواب إلى السراى الخديوية ومثلوا في حضرة الخديو ، فسلم كلا منهم تقرير نيابته المؤذن بانتخابه نائباً لمدة خمس سنوات ، ومعلوم أن المجلس لم يجتمع رسمياً بعد انفضاضه ،

(١) يسمى عرابى هذه الاوامر في مذكراته المخطوطة ص ٢٥٣ « التقارير النيابية » ، وقد جرينا على هذه التسمية لانها أبلغ عبارة من أوامر اعتماد العضوية

ومعنى هذا أن النواب تسلموا تقارير نيابتهم بعد انتهاء هذه النيابة فعلا ، وهذا من عجائب القدر ومن سوء حظ مصر ، اذ لم يجتمع مجلس النواب الا في دور انعقاده الاول ، وكان هذا الانعقاد هو الاول والاخر ، فقد تلاحقت الأحداث على مصر في فترة العطلة وانتهت بالاحتلال الانجليزى . فالغى مجلس النواب وحل محله مجلس شورى القوانين المجرد من كل حول وسلطة .

الفصل الحادى عشر

ظهور الفتن

بعد انفضاض مجلس النواب

كانت مدة انعقاد المجلس فترة تقدم ونشاط تمتعت مصر خلالها بالهدوء والسكينة فى ظل النظام الدستورى، ولم تكند تنهى الدورة النيابية حتى اكفهر جو الصفاء الذى ساد مصر من قبل وأخذت الاحداث تتوالى على البلاد ، فكان انفضاض المجلس كان نذيرا بالانتكاس والرجعة ، ولقد كان محتملا لو بقى المجلس منعقدا ان يعالج هذه الاحداث بالحكمة والروية ، ولكن شاءت الأقدار والملايسات أن يضطرب الجو بعد انتهاء الدورة البرلمانية ، فاحتملت وزارة البارودى وحدها تبعة معالجة الموقف ، وواجهت مشكلات عدة داخلية وخارجية ، وتفاقم الخلاف بينها وبين الخديو حتى أدى إلى استقالتها . وأول الاحداث الداخلية التى انتابت البلاد بعد انفضاض مجلس النواب هو مؤامرة الضباط الشراكسة .

مؤامرة الضباط الشراكسة

والحكم عليهم

هى حادثة خطيرة كان لها تأثير كبير فى تطور الثورة العربية ، بل فى مصير البلاد قاطبة ، وخلاصتها انه فى شهر ابريل سنة ١٨٨٢ علم عرابى من طلبه باشا عصمت قائد اللواء الاول أن بعض الضباط الشراكسة يأتمرون به ، ويدبرون الأمر لقتله وقتل رؤساء الضباط الوطنيين والوزراء ، وأن بعض من صدر اليهم الأمر منهم

بالسفر إلى السودان كانوا قوام هذه المؤامرة ، فعرض عرابي الأمر على الوزراء ثم على الخديو ، فقرر تحقيق هذه المؤامرة في مجلس حربي ، وتآلف هذا المجلس برئاسة الفريق راشد باشا حسنى الشركسى ، وقد اختاره عرابي لرياسة المجلس لاعتداله ونزاهته وصلاحه وتقواه حتى يكون التحقيق خاليا من الأغراض وتكون الأحكام عادلة لا يشوبها شيء من الظلم (١)

فأخذ المجلس في التحقيق ، وسأل من عرفت أسماءهم من المتآمرين ، فدلوا على ثمانية عشر ضابطا مشتركين معهم في المؤامرة ، فأمر المجلس بالقبض عليهم وأخذ في استجوابهم ، فدل هؤلاء أيضا على غيرهم ، فقبض عليهم ، حتى بلغ عدد المعتقلين نحو أربعين ضابطا . وفي مقدمتهم عثمان باشا رفقى وزير الحرية السابق . وخضم العرايين اللدود ، وقد سيق المقبوض عليهم إلى ككنة قصر النيل ، وعوملوا بالغلظة والشدة .

اختلفت الآراء في حقيقة هذه المؤامرة ، فقال بعض الرواة إنها مؤامرة حقيقة كان القصد منها اغتيال رؤساء الحزب العسكرى وفي مقدمتهم عرابي ، وقال البعض الآخر إنها مؤامرة خيالية ، قوامها فزع عرابي وخوفه على حياته ، فصدق الرواية التي خلقتها أوهام المفسدين ، وأراد الانتقام من خصومه ، وقد كان عرابي لا يفتأ تساوره الهواجس من ناحية خصومه ، فتارة كان يخشى على حياته من الخديو توفيق ، وطورا من الخديو السابق اسماعيل باشا ، وقد وقعت في هذا الشهر حادثة أخرى دلت على مبلغ فزعه ، ذلك أن إحدى زوجات اسماعيل رغبت في العودة إلى مصر ، فبلغ الحكومة نبأ هذه الرغبة في أوائل ابريل سنة ١٨٨٢ ، فانزعج العرايون لهذا النبأ مخافة أن يكون من ورائه دسيسة من الخديو السابق ، وخشى توفيق أيضا من هذه الدسيسة ، فاستقر رأى عرابي على منع الأميرة من النزول إلى البر ، فلما جاءت لاسكندرية منعها السلطات من النزول من الباخرة وأمرتها بالجوع ، فرجعت إلى حيث

كانت ، وكذلك نفت الحكومة الكونت ما كس لا فيزون Max Lavison مدير أملاك اسماعيل من القطر المصري اتقاء لدسائس الخديو السابق ، ومن هنا جاء الظن بأن له يداً في تدبير المؤامرة الشركية ، فقد قيل إنه دبرها بقصد إحداث فتنة في البلاد يكون من ورائها رجوعه الى الحكم ، وأنه أنفذ الى مصر راتب باشا خصيصاً لتدبير المؤامرة ، فاتفق مع بعض الضباط الشراكسة على تأليف جمعية منهم لاعدام رؤساء الجيش من العراقيين . وعاد إلى أوروبا بعد وضعه خطة المؤامرة ، وقد وشى بالمتآمرين ضابط منهم اسمه راشد افندي انور كان منضماً اليهم وعرف سر المؤامرة ، فأفضى بها الى عرابي باشا .

وقال آخرون إن حقيقة المؤامرة أنه ظهرت بين الضباط الشراكسة ومن ينتمون اليهم حركة تدمير واستياء من تخطيطهم في التريقات الاخيرة ، وإلحاق بعضهم بالمراكز الخالية بالجيش المصري في السودان ، فاعتقدوا أنهم مقصودون بالذات ، وأن الغرض من نقلهم إلى السودان هو النكاية بهم ، وفي الحق انه لم يكن ثمة مقصد ولا نكاية ، بل إن إرسالهم الى السودان كان تطبيقاً للقاعدة المتبعة من استبدال وزارة الحربية بضباط الجيش المصري في السودان بضباط غيرهم بطريق الدور على أن لا تتجاوز مدة خدمة الضابط في السودان أكثر من ثلاث سنوات ثم يستدعى إلى مصر ويعين بدله ، فلما جاء وقت الاستبدال الأخير عين وزير الحربية ١٠١ ضابط ليحلوا محل من قضوا مدتهم بالسودان ، ومن هذا العدد ٨٦ ضابطاً من المصريين و ٩ من الشراكسة و ٦ من الاتراك ، وهذه النسبة تدل على أن الوزارة لم تخرج عن المألوف في التعيين ، ولكن الضباط الشراكسة أبوا أن يذعنوا للأمر ، وامتنعوا عن السفر إلى السودان ، وبدرت من بعضهم عبارات تهديد ووعيد في لحظات حنق وطيش ، فسرّها الموالون لمرابي بأنها مؤامرة مدبرة لا غتيالها ، والواقع أن لا تدبير ولا مؤامرة ، ونحن نميل إلى هذه الرواية لأنها أقرب إلى المنطق والعقل ، ولأن المعروف عن عرابي أنه كان شديد الخوف على حياته ، وهذا العامل له أثر كبير

في تكوين شخصيته ، وظهر أكثر ما يكون في معركة التل الكبير وفي موقفه بعد الهزيمة مما سندكره فيما يلي .

ومهما اختلفت الآراء في حقيقة هذه المؤامرة فلا جدال في أن العداوة بين العراقيين والضباط الشراكسة كانت كامنة في النفوس ، وأن كلا الفريقين كان يأتمر بالأمر .

وضعت الحكومة يدها على المتهمين في المؤامرة ، وتآلف المجلس الحربي كما أسلفنا برئاسة الفريق راشد باشا حسنى لتحقيق معهم ومحاكمتهم ، وراشد باشا هذا كان نصيرا للحرية ، وكان فوق ذلك من خيرة قواد الجيش ومن أبلوا البلاء الحسن في واقعة القصاصين كما سيجي بيانه .

تآلف المجلس العسكري من خمسة عشر عضوا ، منهم : على باشا الروبي ، وعلى باشا فهمي ، وطلبة باشا عصمت ، وعبد العال حلمي باشا ، ومحمد رضا باشا ، وكلهم من الموالين لعراقي ، وكان يحسن بهؤلاء ان يردوا انفسهم عن الحكم في الدعوى ضمنا للعدل ، لان أكثرهم من اتهم الضباط الشراكسة بلاثمار به انعقد المجلس واستجوب المتهمين وعددهم أربعون ، وأخذ في محاكمتهم ، وقد اعترف أحدهم القائم مقام يوسف بك نجاتي بالمؤامرة ، وأقر بأن راتب باشا هو مدبرها ، وأنه أغرى الضباط الشراكسة بحضور عثمان باشا رفيق بقتل عراقي ، واعترف بعض الضباط المتهمين بما يؤيد اعتراف نجاتي بك (١)

وفي ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٢ (١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) أصدر المجلس حكمه في القضية ، وهو يقضى على الاربعة ضباط المتهمين بالنفي المؤبد الى اقاصى السودان ، مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وان يكونوا متفرقين في الجهات التي ينفون اليها ولا تكون هذه الجهات في مركز الحكمدارية (الخرطوم) ولا المديرية ولا السواحل ، وصدر هذا الحكم أيضا على اثنين من

غير العسكريين مع تجريدتهما من الحقوق المدنية، وأحيلت محاکمة خمسة غيرها الى المحاكم الاهلية، وحکم على راتب باشا الذى عد محرکا للمؤامرة بالتجريد من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين، وحرمانه العودة إلى مصر واذا عاد يقضى عليه بالنفى على النحو السابق، وذكر المجلس فى حکمه أن الخديو اسماعيل هو الباعث على هذه الحركة مستعينا بالمرتببات التى تصرف له من خزانة الحكومة، ولذلك تقرر أن يكون للخديو وللمجلس الوزراء النظر فى أمر قطع مرتباته.

وهاك اسماء الضباط الذين حکم عليهم المجلس العسكرى : (١) :

عثمان باشا رفقى (فريق) . يوسف بك نجابى (اميرالاي) . محمود بك فؤاد (قائم مقام) . محمود افندى طامت (بكباشى) . حسن افندى حلمى . رجب افندى ناشد . عبد الله افندى لطيف (بكباشية) . عثمان افندى فاضل . على افندى ناصف (صاغ) محمد افندى لمى . محمود افندى همت . محمد افندى شققت . سليم افندى صائب . حسين افندى محمد . موسى افندى كلیم (يوزباشية) . مصطفى افندى رامى . عمر افندى فخرى . احمد افندى عزى . امان افندى بشير . محمد افندى امين شكرى . احمد افندى راشد . رشوان افندى نجيب (ملازمون اول) . يوسف افندى صديق . خليل افندى حسنى . مصطفى افندى عابد . محمد افندى شاكر . محمد افندى نيازى . خورشيد افندى لبيب . احمد افندى فهم . يونس افندى شريف . حافظ افندى فهمى . محمد افندى رشيدى . صادق افندى فوزى . محمد افندى فؤاد . محمد افندى شفيق . احمد افندى وصفى (ملازمون ثوان) . مصطفى افندى مهرى . سليم افندى شوقى (يوزباشيان) . محمد افندى على (ملازم ثان) . ومجموع هؤلاء اربعون ضابطا . عمر افندى رحى . ابراهيم افندى خليل ، ملبكيان .

رفع الحكم إلى الخديو للتصديق عليه ، فرآه بالغاً منتهى القسوة ، فامتنع عن إقراره ، ووقع من أجل ذلك خلاف كبير بينه وبين الوزارة ، إذ أصر على تعديل

الحكم ، وتمسكت الوزارة باقراره ، واستدعى الخديو يوم ٢ مايو السير ادوار مالت قنصل إنجلترا والمسيو سنكفكس قنصل فرنسا واستشارهما في الأمر ، فأشارا عليه أن لا يقر الحكم ^(١) ، وكان من حقه تخفيفه وتعديله من تلقاء نفسه دون مشاورة القنصلين . ولكن ما جبل عليه من التردد والضعف جعله يستشيرهما فيما لا دخل لهما فيه ، واستدعى باقى قناصل الدول العظمى وطلب اليهم معونة الدول ^(٢) . فهاج ذلك سخط الوزراء والعرايين كافة ، وزاد من سخطهم أنه شرع أيضا في عرض الحكم على السلطان بحجة أن بعض المحكوم عليهم نالوا منه رتبا عسكرية عالية ، فعد العرايون بحق أن إقحام السلطان في هذه المسألة الداخلية هو تنازل عن الامتيازات التي نالتها مصر في استقلالها بشؤونها الداخلية ، وقد ساء الوزراء أن الخديو لم يشركهم لا في استشارة قناصل الدول ، ولا في الرجوع إلى الباب العالي في اقرار الاحكام أو تعديلها ، وكان هذا المسلك في الواقع خروجاً على القاعدة النظامية المعروفة وهي أن الخديو يحكم بواسطة مجلس وزرائه ، فضلا عن منافاته لمبدأ المسؤولية الوزارية .

وفي ٦ مايو عرض الوزراء على الخديو حسماً للخلاف ومنعاً لتدخل السلطان أن يصدر أمره بتعديل الحكم ، وإن يستبدل به النفي خارج القطر ، على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التي يريدونها ، ولكن الخديو رفض هذا الحل ، بحجة أنه عرض الأمر على السلطان ، ثم عرض الخلاف من جديد على قناصل الدول ، فارتأت الدولتان الفرنسية والإنجليزية أن يستعمل الخديو حقه في تعديل الحكم دون انتظار رأى السلطان ^(٣) ، وهذا ما انتهى اليه ، فقد أصدر إرادة سنية في ٩ مايو سنة ١٨٨٢ (٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) بتعديل الحكم الى النفي من القطر المصرى والترخيص

(١) و (٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤٢ و ٤٣

(٣) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٥٦

للمحكوم عليهم بالتوجه أني شاءوا خارج القطر مع عدم حرمانهم رتبهم
ونياشينهم ، وقد وقع الخديو هذه الارادة بحضور السير ادوار مالت والمسيو
سنكفكس (١)

تفاقم الخلاف

بين الخديو والوزراء

على أن هذا التعديل لم يحسم الخلاف بين الخديو والوزراء ، فقد ذهب البارودي
إلى الخديو عقب توقيعه أمر التعديل ، ولامه في لهجة شديدة لنزوله على ارادة قناصل
الدول وإهماله رأى الوزراء ، وطلب اليه اضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية
إلى أمر التعديل ، فاجتمع القناصل ثانية لدى الخديو عقب هذه المقابلة ، وانتهى
الاجتماع باصرار الخديو على الارادة السنية التي أصدرها ، فهاج ذلك سخط الوزراء ،
 واجتمعوا يوم ١٠ مايو اجتماعا طويلا دام ثماني ساعات انتهوا فيه الى وجوب
انعقاد مجلس النواب للنظر في هذا الخلاف ، وبدا على اجتماعهم روح المعارضة الشديدة
للخديو ، فأنكروا عليه حق العفو ، وصرح الخديو من ناحيته أنه لا يطيق استمرار
هذه الحال لأنه يراد المساس بامتيازاته (٢) ، ولما طال اجتماع الوزراء قلق قناصل
الدول وأوجسوا خيفة من تفاقم الخلاف ، وجاءوا أثناء الاجتماع وسألوا
عما إذا كان ثمة خطر يهدد حياة الرعايا الاوروبيين ، فأجيبوا أن لا شيء يهددهم
البتة ، وأبلغهم وزير الخارجية (مصطفى باشا فهمي) انه بازاء استحالة الاتفاق مع
الخديو ولان رئيس الوزارة لا يمكن أن يستقيل في هذا الظرف فان المجلس قرر دعوة

(١) المرجع السابق وثيقة رقم ٥٩

(٢) برقية سنكفكس الى دي فريسينيه في ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ — الكتاب

الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦١

مجلس النواب إلى الانعقاد لينظر في الخلاف القائم بين الخديو والوزراء ، وكان لهذا الخلاف أوجه عدة ، فمنها رفضه التصديق على حكم المجلس العسكري في مسألة الضباط الشراكسة ، ومنها إيفاده محمد ثابت باشا إلى الاستانة في مهمة سرية دون أخذ رأى الوزارة أو الإفضاء إليها بهذه المهمة ، ومنها ظهور حادثة سرقة ملققة في سراى عابدين كان القصد منها الوقعة بالضباط الوطنيين ، وملخصها أن ابراهيم اغا توتنجى الخديو أغرى خادما في سراى عابدين يدعى محمد حسن الشاشرجى بسرقة شبوقات الخديو وما بها من التراكيب المصنوعة من الكهرمان ولا حجار الكريمة ، والصاق تهمة السرقة بالضباط ، وقد نفذ الشاشرجى ما أوعز به إليه وأخفى الشبوقات ، فلما ضبطت الواقعة وحصل تحقيقها اعترف الشاشرجى بأنه هو الخفى لها بإيعاز ابراهيم اغا توتنجى (١) ، فجاءت هذه الحادثة مؤيدة لأمره الضباط الشراكسة .

قرر مجلس الوزراء اذن دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع عاجلا ، ولم يكن الوزراء جميعا من هذا رأى ، فقد عارض فيه عبد الله باشا فكرى وزير المعارف وعلى باشا صادق وزير المالية ، ومصطفى باشا فهمى وزير الخارجية ، فكان قرار المجلس بالأغلبية (٢) ، وكان لهذا القرار خطورته ، لأن عرض الخلاف بين الخديو والوزارة على مجلس النواب مع اصرار الخديو على موقفه معناه التمهيد لخلافه ، وهذا ما كان زعماء العرابيين يلوكونه في أحاديثهم (٣) ، وقد أبرق المسيو سنكفكس معتمد فرنسا بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ إلى وزارة الخارجية يصف الخالة بقوله « وانخلاصة اننا بازاء حكومة ثورية وأن خلع الخديو أصبح أمرا محتوما » (٤) ، وقال فى برقية أخرى فى اليوم ذاته : « عند ما تكلم بعضهم مع عرابي عن الامير حلیم باشا صرح

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٢

(٢) و (٣) استجواب عبد الله باشا فكرى واحمد بك رفعت سكرتير مجلس

الوزراء — مصر للمصريين ج ٧ ص ١٢٤ و ١٦٨

(٤) الكتاب الاصفى سنة ١٨٨٢ وتيقة رقم ٦٢

غاضبا بأنه من الواجب التخلص من أسرة محمد علي كلها » (١)

موقف النواب

ولما كانت الدعوة الى اجتماع مجلس النواب يجب أن تصدر عن الخديو ، فقد أوفد مجلس الوزراء حسين باشا الدرهملى وكيل الداخلية الى الخديو لا بلاغه القرار ، ولكن الخديو رفض عقد المجلس ، فدعت الوزارة النواب الى الاجتماع بواسطة المديرين ، وهذا لا يعد اجتماعا قانونيا طبقا لاحكام الدستور (الأئمة الأساسية) .

وقد لبي أكثر النواب الدعوة ، فجاءوا القاهرة ، وتعددت اجتماعاتهم الخاصة ، وكان الوزراء لا يفتأون يعقدون مجلسهم لتقرير خطتهم تجاه الخلاف المتفاقم بينهم وبين الخديو .

وفي ظهر يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ اجتمعوا في دار البارودى ومهم بعض رؤساء الجيش ، ثم جاءهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب يصحبه عبد السلام بك المويلحى ، أحد النواب البارزين ، ثم جاءهم بعض النواب ، وتحدثوا في أمر الخلاف وتعددت الاجتماعات من النواب والوزراء ، وكان فريق من النواب يميل الى حسم الخلاف بالحسنى ، إذ رأوا أن استمرار الشقاق يهدد البلاد بأعظم الاخطار ، ولم يوافق النواب عامة على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم شروعية الاجتماع غير العادى إلا بأمر من الخديو ، كما تقتضى بذلك المادة ٩ من الدستور ، وتعددت مع ذلك اجتماعاتهم غير الرسمية ، ووقف النواب من أمر هذا الخلاف موقف الاستقلال والاعتدال ، فلم يعتبروا أنفسهم آلات صماء فى يد الحزب الغالب ، ولم يذعنوا لارادة المسيطرين على هذا الحزب ، بل تدبروا الأمر بوحى من إرادتهم فبرهنوا على استقلالهم بدون عليه ، وكانوا خلفائهم مثالا صالحا فى الاضطلاع باعباء النيابة وتقدير الامانة التى فى عهدتهم .

(١) المرجع السابق وثيقة رقم ٦٣

قام النواب بدور التوفيق وإزالة الخلاف بين الخديو والوزارة ، ونعم ما فعلوا ، لأن الخلاف لم يكن من مصلحة البلاد في شيء ، واجتمعوا عدة مرات وتباحثوا مليا في خير الوسائل لإزالة الخلاف ، واستقر رأيهم على إيفاد سلطان باشا وسليمان أباطه باشا ومحمد بك الصيرفي ومحمد بك الشواربي وعبد السلام بك المويلحي واحمد افندي عبدالغفار ، وكلهم من النواب البارزين ، لمقابلة الخديو ، لعاهم يصلون إلى حل اللازمة ، وعرضوا عليه تأليف وزارة جديدة مع بقاء عرابي باشا وزير الحرية ، ثم اجتمع النواب والوزراء في منزل سلطان باشا وأظهر الوزراء استعدادهم للاستقالة بشرط أن يتكفل الخديو بحفظ النظام .

وفي يوم الاحد ١٤ مايو اجتمع النواب بدار سلطان باشا واستأنفوا البحث في الموقف ، فانتدبوا لجنة منهم لمقابلة الخديو ، فعرضت اللجنة عليه استقالة البارودي وبقاء الوزراء في مناصبهم ، وأشاروا باسناد رئاسة الوزارة إلى مصطفى فهمي باشا ، فوعدهم الخديو بالجواب بعد أن يفكر في الأمر ، وكلهم يرجع إليه بعد الظهر . فجاء أعضاء اللجنة في الموعد ، وكان الخديو قد قابل قنصلي إنجلترا وفرنسا وتحدث معهم مليا ، ثم قابل باقي القناصل ، ولكن مصطفى فهمي باشا اعتذر عن قبول الرئاسة .

وفي يوم الاثنين ١٥ مايو قابل الخديو سلطان باشا ومعه ستة عشر من النواب . والتمسوا من الخديو بقاء الوزارة ، ولكن الخديو لم يقبل هذا الحل ، وفي مساء ذلك اليوم اجتمع النواب بمنزل سلطان باشا ، وبعد أن انفض اجتماعهم ذهب فريق منهم إلى السراي الخديوية ، وأخذوا يستعطفون الخديو لبقاء الوزارة حلا للأشكال ، فاجاب سؤلهم ، وتوجهوا إلى بيت البارودي وكان الوزراء مجتمعين عنده ، وأبلغوهم نبأ رضا الخديو ، ففرحوا لذلك وذهبوا إلى الخديو واستعطفوه ، وسوى الخلاف مؤقتا بين الوزارة والخديو ببقاء الوزارة في مركزها مع تعديل حكم المجلس العسكري طبقا لما ارتآه الخديو ، ونشرت الوقائع المصرية في عدد (١٦ مايو سنة ١٨٨٢) بيانا هذا نصه :

« الحمد لله قد زال الخلاف وانحسرت أسبابه بحسن توجهات الحضرة الخديوية وتمثل حضرات النظار ورئيس مجلسهم حضرة عطوفتو محمود سامي باشا بين يدي الجناب الخديوي ونالوا من جنابه السامي حسن الالتفات ، فله الحمد أولا وآخرا . وعلى أرباب الجرائد العربية التي تطبع في القطر المصري أن لا تخوض في تفاصيل المسألة خوفا من الوقوع فيما يخالف الحقيقة ويوجب تشويش الافكار »

وانذرت الوزارة جريدة (الطائف) لصاحبها السيد عبد الله نديم انذارا أول لخروجها عن جادة الاعتدال خلال هذا الحادث ، وبعد أن صدر هذا الانذار استقر رأيها على تعطيلها نهائيا في ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، والظاهر أن ذلك كان ترضية منها للخديو ، لما عرف عن عبد الله نديم من شدة الالهجة في التعريض بمقامه ، وعطلت أيضا جريدة (المفيد) لمدة شهر لما كانت تنشر من المقالات والانباء المثيرة للخواطر ، وأنذرت جريدة (القسطاس) .

تعديل الحكم

وبعد تسوية الخلاف نشرت الوقائع الرسمية صورة الارادة الخديوية الصادرة إلى وزير الحربية بتعديل حكم المجلس العسكري ، وهذا نصها :

« عرض لطرفنا مكتوبة نظارة الجهادية رقم ١٣ الجاري نمرة ١٣ ومعهما قرار القومسيون العسكري هذا مشروحا على صورة تحقيقات جرت بمعرفة هذا القومسيون محكما فيها على أربعين شخصا من ضباط العسكرية وشخصين ملكية بالنفي والتغريب لأقاصى بلاد السودان بالكيفية التي توضح بالقرار مع ما ذكر فيه من احكام أخرى ، ثم تقدم لنا عريضة منكم ومن النظار باسترحام تخفيف هذا الجزاء ، وحيث ان التخفيف والتشديد في هذه الاحكام وما يماثلها هو من حقوقنا ، فلذلك اقتضت مراحمنا تخفيف جزاء المذكورين وتبديله باخراجهم وتبعيدهم عن الاقطار المصرية وصرف النظر عن باقى احكام القرار وأصدرنا أمرا هذا السعادتكم

للمبادرة باجراء مقتضاه حسب ما تعلق به ارادتنا « (١)

وكان يجمل بالعرايين أن يقبلوا هذا التعديل من بادى الامر بغير حاجة الى ايجاد هذه الازمة ، وكان الانفع للبلاد ماداموا قد قبلوا التعديل فى النهاية أن لا يشيروا من أجله حربا بينهم وبين الخديو فى وقت كانت المخاطر تكتنف مصر وتهدد استقلالها ، ولم يكن الخلاف الذى شجر بينهم وبين الخديو فى هذه الحادثة مما يستوجب عقد مجلس النواب ، لأن عقد المجلس بصفة مستعجلة ، وبغير الاوضاع القانونية ، معناه اعلان الثورة على الخديو ، ولم يكن بقى من أوجه الخلاف بعد أن اتفقت وجهة نظر الفريقين على تعديل الحكم سوى تجريد الضباط المحكوم عليهم من الرتب العسكرية أو عدم تجريدهم ، والمجالس النيابية لا تعقد بصفة غير عادية من أجل خلاف صغير كهذا ، أو من أجل أمر هين كسرقة الشبوقات من سراى عابدين ، ومما يؤخذ على الزعماء أنهم خلال تلك الازمة قد جاھروا فى اجتماعاتهم برغبتهم فى خلع الخديو وتعيين الامير حلیم باشا مكانه ، ولم يستمعوا الى نصائح المعتدلين الذين حذروهم عواقب هذا الطيش ، ولو كان على رأس الوزارة رجل أكثر حكمة وأبعد نظراً فى الامور من البارودى ، لما استفحل الخلاف بينها وبين الخديو إلى هذا الحد ، وهذا مادعانا إلى الاعتقاد بأن سقوط وزارة شريف باشا لم يكن من مصلحة البلاد فى شىء .

وقد سافر الضباط المحكوم عليهم إلى الاسنانة عقب نشر الارادة السنية ، وأقاموا بها ، وأكرمت الحكومة التركية مشراهم ، وأجرت عليهم المرتبات والارزاق ، وظلوا بها إلى أن وقع الاحتلال ، فأصدر الخديو أمراً بعودتهم جميعاً إلى مصر .

هجرة الاسطولين الانجليزى والفرنسى

استفاضت الانباء فى غضون الخلاف بين الوزارة والخديو عن اعتزام انجلترا وفرنسا إرسال أسطوليهما إلى الاسكندرية ، وقد تحققت هذه الانباء فقررت

الدولتان على أثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة ودعوة مجلس النواب إلى الاجتماع بدون أمره ، ارسال أسطوليهما إلى مصر ، إذ عدتا هذه الحالة حالة ثورة تستدعى التدخل ، وأفضى اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية إنجلترا بهذه الفكرة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ إلا الميوتيسو Tissot سفير فرنسا في لندن ، قائلاً إن الحاجة ماسة إلى القيام بمظاهرة بحرية في مياه الاسكندرية ، وقد صادفت هذه الفكرة قبولاً من الحكومة الفرنسية ، وسوغت الدولتان هذا العمل بأن الغرض منه حماية رعاياهما من الاخطار التي يستهدفون لها ، ولم يكن ثمة خطر ولا خوف من هذه الناحية ، وإنما هي حجة مصطنعة ووسيلة باطلة تستر الغرض الحقيقي ، وهو خلق الذرائع للتدخل المسلح في شؤون مصر .

وتلك كانت المظاهرة البحرية الثانية التي قامت بها الدولتان خلال الحوادث العرابية ، والاولى كانت في شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ لمناسبة حضور الوفد العثماني الاول كما تقدم بيانه ، والثانية كانت أشد خطراً من الاولى ، إذ أنها لم تكن مظاهرة فحسب ، بل كانت مقدمة لضرب الاسكندرية والاحتلال البريطاني .

اتفقت الدولتان على أن ترسل كل منهما ست بوارج إلى المياه المصرية ، وجاءت الانباء بأن الاسطولين على أهبة الحضور ، فقبل الخبر في مصر بالقلق والانزعاج .

كانت هذه الأنباء جديرة بتحذير العرايين والخديو عواقب الخلاف بينهما ، لأن مجيئ الاسطولين الانجليزى والفرنسى كان نذيراً بالتدخل المسلح في شؤون مصر ، ولكن لم يعتبر الفريقان بهذا النذير ، واستمر كل منهما يكيد للآخر ، وهكذا تغلبت الشهوات الشخصية ونزوات الرؤوس على مصالح الوطن العليا في أشد الساعات خطراً .

أعلن زوال الخلاف ظاهراً يوم الاثنين ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ ، في الوقت الذي كانت البوارج الانجليزية والفرنسية تتأهب لتمخر العباب قاصدة الاسكندرية ، وتوجه الوزراء في صبيحة الثلاثاء إلى دواوينهم واستأنفوا أعمالهم المعتادة ، فكان ذلك اعلاء

إنهاء الخلاف ، ولكن العارفين ببواطن الأمور كانوا يعلمون أن الخصام كمن كمن
الغار تحت الرماد ، وأما هي هذنة قصيرة لا تلبث أن تنتهي فيتجدد الخلاف أشد مما كان
عاد الوزراء إلى دواوينهم ، وأرسل رئيس الوزراء إلى جميع المديرين والمحافظين
تلغرافات يبشرهم فيها بزوال الخلاف ، ويوصيهم بالانكسار إلى أعمالهم ، وفي مساء
الاثنين قابل السير ادور مالت قنصل إنجلترا العام والمسيو سنكفكس قنصل فرنسا
الخديو مجتمعين ، وأبلغاه بصفة رسمية بأن الاسطولين سيصلان إلى ميناء الاسكندرية
صباح الاربعاء ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ .

وأذاع السير إدوار مالت منشورا بعث به إلى قنصل حكومته في القطر المصري
يخبرهم فيه بقرب قدوم الاسطول الانجليزي ، ويعلمهم أن وصوله ليس من شأنه
كثير علائق الحكومتين ، وأنه إنما يجيء « بصفة ودية » وبطريق المسالمة .
وأذاع قنصل فرنسا العام مثل هذا المنشور ، وعلى أثر إذاعة هذين المنشورين أرسل
وزير الداخلية (البارودي) إلى محافظ الاسكندرية تلغرافا قال فيه :

« تحضر إلى الاسكندرية مراكب حرية أجنبية ، وحضورها هو بطريقة
سامية . فلا يحصل بجهتكم أدنى توهم ولا تشويش فكر ، ان المودعة الالفة بين حكومتنا
السنية وبين الدول المتحدة أكيدة »

« ناظر الداخلية »

ولعلنا تلمح في سطور هذا التلغراف علام حسن الظن وقصر النظر ، فان هذا
الاسطول الذي يقول وزير الداخلية أنه قادم « بصفة ودية » هو الذي دمر
الاسكندرية بقنابله يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، وكان مجيئه نذير الاحتلال الذي
نكبت به البلاد ، ومن يدري ؟ لعل البارودي كان يتوهم حين أرسل هذا
التلغراف أن الاسطول الانجليزي قادم لينتصف للوزارة من الخديو ، ويؤيدها في
خلافها معه ، وقد يكون بعض الابواق الاستعمارية قد زينت هذه الأوهام
للعرايين فصدقوها .

بدأت البوارج تصل الى مياه الاسكندرية يوم الجمعة ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ ،
ففي أصيل ذلك اليوم جاءت مدرعة انجليزية ، وفي صباح السبت ٢٠ منه دخلتها
سفينتان أخريان ، وثلاث سفن فرنسية . وكانت السفن الانجليزية بقيادة الامير ل
السير بوشان سيمور ، والفرنسية بقيادة الاميرال كونراد ، ولما كان مجيئها « بصفة ودية »
كاجاء في تلغراف وزير الداخلية فقد أطلقت المدافع تحية لقدمها .

وبعد ظهر يوم السبت نزل الاميرالان إلى البر مرتدين ملابسهما الرسمية ،
وزارا محافظ الاسكندرية ، فرد لهم الزيارة اتباعا للتقاليد المعتادة

وفي ٢١ مايو جاءت الاسكندرية أيضا سفينتان حريتان يونانيتان
(تأمل) ، وبارجة انجليزية أخرى قادمة من مالطة ، وفي يوم الاثنين جاءت بارجة انجليزية
وتوجهت إلى بور سعيد ، وفي أوائل يونيه وصلت ثلاث بوارج انجليزية أخرى إلى
الاسكندرية كما جاءت بارجة فرنسية وجاءت أيضا بارجة أمريكية .

مطالب إنجلترا وفرنسا

مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢

لم يكديحضر الاسطولان الانجليزي والفرنسي إلى مياه الاسكندرية حتى
أخذت الدولتان تخاطبان مصر بلغة التهديد والبلاغات الرسمية ، فبدأتا بطلب
استقالة وزارة البارودي وخروج عرابي من القطر المصري ، وأخذ المسيو سنكفكس
Scienkiewicz قنصل فرنسا العام على عاتقه أن يسعى أول الامر إلى هذا الغرض
« بطريقة ودية » ، فاتصل بزعماء العراقيين بوساطة سلطان باشا ليحملهم على قبول
هذه المطالب ، من غير حاجة إلى بلاغ نهاي ، فعرض عليهم سلطان باشا هذه
المطالب ، كأنها مقترحات من عنده ، فرفضوا قبولها ، ومن ذلك الحين فقد سلطان

بانت هذه العريضة وبدأت انجس إلى صف احدى دوله أن يرى في هذه العريضة
وعاد البلاد لكان ذلك بسبب منة في سبيل من الدخول إلى منى المصلحة
ولقد كانت على الأقل في طرقت أسعد حالا وأشرف من ذلك ما كان عليه من قبل
السلامة .

وفي يوم الخميس ٢٥ من رجب سنة ١٢٨٢ هـ حضر على رأس الحكومة من إلى مجلسها
ومسؤوليها شيوخ البلاد التي في الذي أتت إلى دار الحكومة وأعطوا لهم
وعند ظهر ذلك اليوم قدم القضاة إلى الدار وروى ما في الأوراق في
(Note) في هذا المسألة أنه قد . وبعد أن رأى ما في العريضة
مؤيد مع حيط ربه ومرباه و . وقامه عند العمل على ما في العريضة بالمال
الذي في الدار فخرجت لا يخرج من مع حيط ربهما ومرباهما و .

نص مذكرة الدوائن

والا تمت هذه المذكرة من المذكرة الخطية في آخر العريضة فيها هذا
نصها :

بمقتضى ما ورد في العريضة المرفوعة من هذا الخيال يتم مطلوبه إلى ما
من حيث أن دولة له عليه حملت من ذلك ما في العريضة من الدوائن
رسمه في أيديهم من ورقهم على أرض النور والآن على حاله من
سعى إلى أن يمس مجلس النظر إلى رأي أنهم إلى أسدالة إلى حاله مع
الاصطلاح في مع . وهذه النور هي :

(١) إيعازهم من رأى باع مؤقلا من مصر مع بناء ربه ومرباه .

(٢) إرسال من رأى إلى بلادهم وعند العمال إلى داخل مصر مع
رسمها ومرباهما .

(٣) أسدالة إلى داره إليه .

وقد رأيا أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التي تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومة فرنسا والمجترات غاية من التدخل في شؤون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة لمقرة Stafuquo وبالتالي أن يعيدا للخديو السلطة المختصة به ، إذ بدونها يحشى على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفى فسيذلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية وسيسهران على تنفيذ هذا العفو

الامضاء سنكفكس --- مالت (١)

ويلاحظ في المذكرة أن القنصلين يعزوان هذه المطالب إلى سلطان باشا ، وهما يشيران بذلك إلى وساطته لدى العرابين قبل تقديم المذكرة ، وقد أنكر الوزراء هذه الوساطة وتنصل منها سلطان باشا كما سيحىء بيانه

رد الوزارة على مذكرة الدولتين

اجتمع الوزراء يوم ورود المذكرة ، وقرروا رفض مطالب الدولتين .
 ١ ويقول البارودي إنه نصح عرابي بقبولها فلم يقبل هو واخوانه (٢) ، وأيد هذه الرواية احمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء ، إذ قال إن البارودي أفضى اليه بأنه مقتنع بقبول هذه المطالب « ولكن الجهادية لم تقتنع » فقال له احمد بك رفعت « اقنعهم » فأجابه البارودي « لا يمكنني فأننا متحالفون مع بعض » (٣) ، وهذا يعطيك فكرة عن الحالة السياسية في ذلك الوقت العصيب ، وبذلك على أن البارودي كان يأتمر بأوامر عرابي في السياسة العامة ، ولو خالفت رأيه ، وليس هذا ما يجب على

(١) عن الصيغة الواردة في (الوطن) عدد ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ مع تعديل في العبارة اقتضاه الرجوع الى الاصل الفرنسي الوارد في الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٣٩

(٢) استجواب محمود باشا سامي البارودي . مذكر للمصريين ج ٧ ص ٧٣

(٣) شهادة احمد بك رفعت - المرجع السابق ص ١٦٧

رئيس الوزارة أن يعمل في أزمة خطيرة يرتبط بها كيان البلاد .
قررت الوزارة إذن رفض مطالب الدولتين . وأرسلت الرد الآتي إلى
التمصلين :

« القاهرة في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ »

« يتشرف ناظر خارجية الجنب الخديوى بأن يمرض . أتى جواباً على اللائحة
التي قدمها قنصلا جنرال فرنسا وبريطانيا العظمى في ٢٥ مايو لرئيس مجلس النواب
فيقول : ان سعادة سلطان باشا صريح أمين أمام الوزراء عند انعقاد مجلسهم بأن الرد
على رئيس مجلس الوزراء ذكر محدثة جرت بينه وبين قنصل جنرال فرنسا وأنه لم
مدأ يذكر مقترحات أو انذارات لا يعنيه أن يقدمها ولا يبدئها باسمه الشخصي ولا
دفعه ~~من~~ رئيس مجلس النواب ، فان هذا المجلس غير ملزم الآن ، أما الطلاب
المدونة في اللائحة التي قدمها قنصلا انكلترا وفرنسا فتعلق بمسائل داخلية تخص
بالامور الادارية التي اعترفت الدول الكبرى دائماً بأن حرية العمل فيها من خصائص
الحكومة المصرية ، ولا يمكن للحكومة الجنب الخديوى أن تولى في باب المناظرات
واما حثت في هذه القضايا بدور التمدى على الترميمات السلطانية والمعاهدات الدولية
التي حددت مقام مصر بخصوصي وبدون نقض القوانين الشورية لهذه البلاد التي
من أعظم صفة التكامل بقاء الحال على ما هي عليه ، نعم ان حكومة الجنب
الخديوى تعد نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التي يشير بها وكلاء فرنسا وبريطانيا
العظمى ، ولكنها تتأسف لعدم امكانها في هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كما دأب
مجلس المطالبين المذكورة في اللائحة المقدمة ، واذا كانت ترى حكومتا فرنسا وانكلترا
أن هذه المسألة الموضحة في لائحة وكيلهم السياسيين في القاهرة لا تمس الادارة
لداخلية ولا كنهم تخص السياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة
العظمى التي جعلت مصر تحت سيادتها أعني تركيا . » (١)

(١) عن (الوطن) عدد ٢ يونية سنة ١٨٨٢ . ونصها الفرنسي في الكتاب
الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٣

رفض مجلس الوزراء بهذا الرد مطالب الدولتين ، وكان الوزراء وكبار الضباط
مصرين على هذا الرد ولو أدى ذلك إلى القتال ، وقد اجتمع البارودي وكبار الضباط
بقشلاق عابدين ، وأقسموا جميعا على المصحف أنه إذا حصلت حرب يكونون يدا
واحدة في الدفاع عن البلاد ، وقد تولى الشيخ محمد عبده وضع صيغة اليمين وتحليف
كبار الضباط . (١)

قبول الخديو مطالب الدولتين

وأراد محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب أن يتوسط ثانية في الأمر لحل
الخلاف ، فطلب من القنصلين تخفيف لهجة البلاغ حتى تستطيع الوزارة أن ترضى به ،
فوعده القنصلان بأن يخبرا رئيس الوزارة فيه ولكنهما لم يفعلوا .
وانقضى يوم دون أن يصل الطرفان إلى حل وسط ، وفي خلاهما أعلن الخديو
قبول مطالب الدولتين (لأنهما في الواقع لم تطلبا إلا ما كان يريد هو)

استقالة وزارة البارودي

فاستقالت الوزارة يوم ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ احتجاجا على مطالب الدولتين وعلى
قبول الخديو إياها ، وقدم البارودي كتاب استقالته إلى الخديو الساعة ١٠ مساء
(ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ — ١٠ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) وهذا نصه :
« القاهرة في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ »

« إن جنابكم العالي قد بلغنا عند وصول الدونمتمين الانكليزية والفرنساوية بأنكم
حررتم إلى الاستانة بطلب التعليمات ، ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب
العالي وإذا بقنصلي فرنسا وبريتانيا الكبرى قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لأتحتما

(١) استجواب علي باشا الروبي . مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٠ . واستجواب
الشيخ محمد عبده ص ١٦٤ من المرجع ذاته

بتاريخ ٢٥ مايو ، وبناء على أوامر جنابكم العالى اجتمعنا والتأم مجلسنا وقرر هذا الجواب المرفوق مع هذا ، وعندما توجهنا إلى جنابكم العالى لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيلى فرنسا وريتانيا العظمى ، وهذا القبول مبين لما أجمع عليه رأى كل النظائر اجماعا كليا ، فان قبول تدخل الدول الاجنبية فى هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية ، وبناء على ذلك نتشرف بأن تقدم جنابكم استعفاءنا جميعا ، ونحن لجنابكم العبيد المطيعون » (الامضاءات) محمود سامى - مصطفى فهمى - احمد عرابى - محمود فهمى - عبد الله فكرى - حسن شريعى - على صادق .

قبول الاستقالة

قبل الخديو استقالة الوزارة ، بل اغتبط بها ، اذ كان يبغي التخلص منها ، ولا غرابة فى ذلك فانها الوزارة التى نازعت سلطنة الحكم ، وجعلت مركزه وقتا مامهددا ، وقد كان الخديو فى خاصة نفسه يكره البارودى ، قبل توليته الرئاسة ، وذلك منذ بدت منه ميوله نحو العرايين فى واقعة قصر النيل وحين رفع إلى الخديو تقرير عبد العال حلمى المتقدم ذكره (ص ١١٤) وما فيه من الاعتراض على تصرفات الخديو ، وغنى عن البيان أنه لم يعهد اليه فى شهر فبراير سنة ١٨٨٢ برئاسة الوزارة إلا مرغما نزولا على ارادة العرايين ، فلما وقعت أزمة مايو الاخيرة وقدم اليه استقالته بادر بقبولها ، ومما شجعه على ذلك تحريض قنصلى انجلترا وفرنسا ، وفى ذلك يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام « قد نصحننا الخديو بأن يقبل استقالة الوزارة فوراً » (١)

اشتداد الازمة

هاجت الخواطر بسبب استقالة الوزارة وقبول الخديو إياها ، لان فى قبولها

(١) برقية سنكفكس الى دى فريسنيه فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٤

إعلاناً باقراره تدخل الدولتين واجابة مطالبهما ، وفي هذا معاداة صريحة للميول الوطنية العامة ، واشتد السخط على الاخص في دوائر الضباط ، لانهم رأوا في استقالة الوزارة ومن بين أعضائها عرابي ذاته اقضاءً له عن وزارة الحربية وإضعافاً لنفوذه وتنحية له عن العمل .

وبالرغم من استقالة الوزارة فان عرابي بقى على اتصال دائم بضباط الجيش ، لكي يضمن أن لا يقبل الجيش وزيراً للحربية سواه ، وهذا ظاهر من الخطاب الذي أرسله بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٩ (٢٧ مايو سنة ١٨٨٢) الى أنصاره من الضباط فقد أخبرهم فيه أنه مع استقالته من وزارة الحربية فانه لم يستقل من رئاسة الحزب الوطنى ، ويطلب اليهم أن يأتروا بأوامره ، وأن يحافظوا على الامن . (١)
ويقول عرابي في مذكراته انه أرسل هذه الرسالة تلغرافياً الى جميع مراكز العسكرية بعد أن قابله قناصل الدول وطلبوا اليه تأمين رعاياهم . (٢)

منشور الخديو الى المديرين

أصر الخديو على قبول الاستقالة رغم احجام المرشحين للرئاسة عن مهمة تأليف وزارة جديدة ، وبدأت ميوله نحو الاستئثار بالحكم ومناصرة التدخل الاجنبى من المنشور الذى أصدره الى المديرين عقب استقالة الوزارة ، وهذا نصه (٣)
« بما أن هيئة النظار الحاضرة استعفت وصار قبول استعفاها فليكن معلوماً ذلك لديكم لتصرفوا جهداً و اقتداركم فى المحافظة التامة منكم ومن مأمورى المديرية الموكلة لادارتهم والدقة والانتباه لحسن سير الاشغال والمصالح المتعلقة بكم ، كما أنه من حيث أن المراكب الحربية الاجنبية التى حضرت الى الاسكندرية لم يكن حضورها الا

(١) مصر للمصريين ج ٧ ص ٤٣

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٦٨

(٣) عن الوطن عدد ٢ يونية سنة ١٨٨٢

بوجه سلمى فقط ، ولم يكن هناك شيء آخر خلاف ذلك ، فليس هناك لزوم
لارسال أحد من عساكر الامدادية الذين صار طلبهم أخيرا بتعرفة الجهادية . بل
إن الموجود منهم تحت الحضور لهذا الطرف يصير إعادته لبلده ، والذي تحت احصور
من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره ، وإعلان المراكز والاقسام بالتنبيه على
مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر وانتباه كل لاشغاله
وزراعته بدون اشتغال في غير ذلك ، هذا وإن الامور المهمة التي كان قد جرى
العرض عنها لنظارة الداخلية يجب ان يعرض عنها من الآن لمعيننا الى أن تشكل
هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا »
(محمد توفيق)

فهذا المنشور طلب الخديو من المديرين المحافظة على الامن والنظام في مديرياتهم ،
ومعنى ذلك منع حدوث القلاقل التي يمكن أن تحدثها استقالة الوزارة ، وجعل
السلطة التي كانت لوزارة الداخلية محصورة في معيته إلى أن تشكل الوزارة الجديدة ،
وهذا معناه العودة إلى الحكم الفردي ، ثم انه وجه كل همه إلى تسوية حضور البوارج
الانجليزية والفرنسية الى مياه الاسكندرية ، ونفى سوء الظن بها ، وزاد على ذلك
أن أمر بمنع ارسال الجنود الاحتياطية التي استدعتها وزارة البارودي قبل استقالتها ،
وذلك مبالغته منه في اظهار الولاء ، والود للدولتين الاستعماريتين اللتين كانت اطماهما ظاهرة
نحو مصر ، وهذا المنشور هو بداءة التصرفات التي دلت على أن الخديو توفيق لم
يكن معارضا للتدخل والاحتلال الأجنبي .

اجتماع برياسة الخديو في سراي الاسماعيلية

لم يكن من الميسور في هذه الظروف تأليف وزارة جديدة تخالف الوزارة
المستقيلة في خطتها وتنازل ثقة النواب والضباط .

ففي صباح يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ أي غداة استقالة الوزارة عقد الخديو

في سراي الاسماعيلية اجتماعا كبيرا برياسته ، حضره النواب والعلماء والأعيان وأصحاب المناصب والرتب ، وكان من الحاضرين شريف باشا ، فكلفه الخديو تأليف وزارة جديدة ، فأبى وأصر على الالباء ، ثم جاءه قنصل فرنسا العام وأطلعه على رسالة برقية وردت اليه من رئيس وزارة فرنسا يقول فيها :

« الامل أن يقبل شريف باشا رئاسة الوزارة وأكدوا له أننا نعصده ونؤيده بكل جهودنا » ، فعلق شريف باشا قبول الرئاسة على قبول عمر باشا لطفى (محافظ الاسكندرية وكان حاضرا الاجتماع) وزارة الحربية ، فأبى هذا ، فعرضت الرئاسة على عمر باشا لطفى ذاته ، فامتنع وانفض الاجتماع على غير نتيجة .

اجتماع آخر برياسة الخديو

وبعد ظهر يوم ٢٧ مايو عقد الخديو اجتماعا آخر برياسته ، حضره كبار النواب والعلماء (١) وبعض كبار الضباط ليفضى اليهم بما استقر عليه رأيه ، وحضره شريف باشا ، فأخبر الخديو المجتمعين بأن السياسة اقتضت استعفاء الوزارة وقبول لائحة الدولتين ، وأنه سيشكل وزارة برياسته هو مع تقلده نظارة الجهادية ، وبين لهم لزوم قبول مذكرة (لائحة) (٢) الدولتين ، وأنه عفا وصفح عما مضى ، ولكن من يخالف في المستقبل عوقب اشد العقاب ، وأعلن أن حضور البوارج الحربية لم يكن الا لمقاصد سلمية (٣)

فأجاب طلبه باشا عصمت على كلام الخديو قائلا :

(١) يقول عرابي في مذكراته المخطوطة (ص ٢٦٧) إن الذين حضروا هذا الاجتماع من العلماء الشيخ محمد عlish والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد الانبأى شيخ الجامع الأزهر والشيخ أبو العلا الخلفاوى .

(٢) قدمت مطالب الدولتين في شكل مذكرة ؛ وسميت المذكرة في الصحف المصرية لائحة أو (نوتة) ، وكلمة (نوتة) مأخوذة من اللفظ الفرنسي Not ، ومعناها مذكرة

(٣) الوطن عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢

«إننا مطيعون جميعا للجناب السلطاني الشاهاني وللجناب الخديوي ، ولكن هذه اللائحة يستحيل علينا تنفيذها ، ولا حق للدولتين في طلب تنفيذها ، فهي تتعلق بمسائل من اختصاص الباب العالي أن ينظر فيها . ويستحيل علينا قبول أحد رئيسا للجهادية خلاف رئيسنا أحمد باشا عرابي » وصادق على قوله الشيخ عيش والعمام جميعا . ثم أبرز تلغرافات وردت اليه من أليات الجيش بطلب بقاء عرابي وزيرا للحربية ، ولما نهى من كلامه خرج من الاجتماع دون أن يستأذن من الخديو . وتبعه الضباط جميعا والعمام . فبدأ من هذه الحركة أن الضباط لا يقبلون مذكرة الدولتين ولا يرضون بقبول استقالة الوزارة ، وخاصة بإبعاد عرابي عن وزارة الحربية .

وفي أثناء ذلك ورد على المعية تلغراف بعث به لفيف من كبار ضباط الجيش بالاسكندرية يقولون فيه : انهم لا يرضون البتة غير عرابي ناظرا للجهادية . ويندرون بأنه اذا مضت اثنتا عشرة ساعة ولم يرجع إلى منصبه كانوا غير مسؤولين عما يحدث من الخلل (١) ، وبدأت خطورة هذا الانذار من شخصيات الموقعين على التلغراف . فانهم يمثلون قوات الجيش والبوليس بالاسكندرية وهم سعد بك ابو جيل قائم مقام بوليس الاسكندرية ، وعلى بك داود قائم مقام المستحقطين والمير الای مصطفى بك عبد الرحيم قائد الأتالي الخامس ، والقائمة سليمان سامي داود قائد الأتالي السادس ، والمير لای اسماعيل بك صبري قائد الأتالي المدفعية ، ومحمد كامل باشا وكيل وزارة الحربية . فازداد الموقف حرجا بازاء هذه التهديدات ، واشتد هياج الخواطر . وأعان شريف باشا وغيره ممن يمكن أن يكلفوا تأليف الوزارة أنهم لا يقبلون البتة مهمة تأليفها ، واشتد حنق العرابيين على الخديو ، وقويت لديهم فكرة خلعهم ، قال عرابي في هذا الصدد " وما طير البرق خبر استعفاء الوزارة واحتجاجها على قبول الخديو لللائحة إنجلترا وفرنسا حتى بلغ الاضطراب في جميع بلاد القطر مبلغا عظيما ، وأخذ القلق من النفوس مأخذا جسيما ، فكثر اللغط وزادت بواغث الايجاس والخوف ، ثم حضر إلى العاصمة جميع اعيان البلاد ومستخدمي الحكومة وقدموا لنا مئات من العرائض بواسطة مديريهم محتجين

فيها على عمل الخديو هذا ، ومتطلبين أحد أمرين : إما رفض الائحة المشتركة المذكورة ، وإما عزل الخديو الذي قبل تداخل الأجانب في أحوال البلاد الداخلية» (١)

الاجتماع الخطير في دار رئيس مجلس النواب

وفي غروب ذلك اليوم (٢٧ مايو) اجتمع النواب في دار محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، ووفد عليهم كبار العلماء ، فقدموا اجتماعا حافلا ، ثم جاءهم عرابي وهو في شدة الغضب ، فأخذ يخطب فيهم مهددا متوعدا كل من يناصر الخديو . وجاء جمع من كبار الضباط ، منهم عبد العال حمى باشا وعلى فهمى باشا الديب ، ومحمد عبيد بك ، وبصحبتهم نفر غير قليل من صغار الضباط والجند ، فدخلوا مكان الاجتماع بشكل مظاهرة عسكرية يطلبون خلع الخديو علنا . ويتهددون من يظهر له الولاء ، ويسمى عرابي هذه الليلة « ليلة أبو سلطان » ، وقد بلغ تهور العرابيين فيها أشد ما يكون ، إذ ألقى عرابي خطبة ملاءها طمنا في الخديو وفي العائلة الخديوية ، ونادى بخلعهم (٢) ، وختم خطبته بقوله « من كان معنا فليقم ! » ، فحدثت ضجة كبيرة في المكان ووقف الضباط ولكن معظم النواب والملكيين لم يقفوا ، فتهددهم الميرالاي محمد بك عبيد بالسيف ، فظلوا جالسين ، وتبين من ذلك الموقف أن النواب لا يوافقون عرابي على خلع الخديو .

ولم يكتف عرابي بذلك ، بل تهدد بمحاصرة سراى الاسماعيلية التي كان الخديو مقبلا بها ، وأمر باحضار ألاي خليل بك كامل لهذا الغرض ، وانتهى الاجتماع في هرج ومرج دون أن يظفر بضم النواب إلى صفه ، ولما رأى هو وطلبة ويعقوب سامي أن النواب لا يوافقونهم على إعلان خلع الخديو ، اكتبوا بالالاح في بقاء عرابي وزيرا للحريية ، فقبل سلطان باشا أن يقوم بهذه الوساطة لدى الخديو في ذلك ، وبالرغم

(١) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٦٨

(٢) استجواب يعقوب سامي باشا . مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٢ ، ومحمود

باشا فهمى . المرجع نفسه ص ١١٥ ، والبحر الزاخر ج ١ ص ٢١٧

من طالب عرابي هذه الوساطة فانه أخذ يستكتب الناس عرائض بطلب استبدال الخديو وتعيين الامير حليم باشا مكانه لارسالها الى الباب العالي ، وقد سئل البارودي في ذلك أثناء محاكمة العرابيين فأجاب « حصل كثير منها في منزل احمد عرابي . وهذا معلوم ومشهور » (١)

رواية عرابي عن الاجتماع

كتب عرابي في مذكراته عن هذا الاجتماع ما يأتي :

« في ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ دعيت الى منزل محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب فذهبت اليه ومعى اخوتى على باشا فهمى وعبد العال باشا حلمي ومحمد بك عميد ، وغيرهم من الاخوان ، فلما وصلنا المنزل المذكور وجدناه غاصاً بأعضاء مجلس النواب ومعهم قاضى قضاة مصر الشيخ عبدالرحمن نافذ والشيخ عبد الهادى الايبارى امام المعية ، وحصل الاتفاق على ملازمة الراحة والسكون وان الخديو يرفض اللائحة الثنائية ويأمر برجوعى الى نظارة الجهادية والبحرية ، أو بعزل عزلاً ، وفي أثناء ذلك حضر بحديقة المنزل جماعة من الضباط والنبهاء من الملكية وغيرهم وصاحوا بقولهم : اعزلوا الخديو الذى دعا الاجانب للتدخل فى امرنا وتهديدنا بأساطيلهم » (٢) ، فهذه الرواية تؤيد ان الغرض من الاجتماع هو خلع الخديو توفيق .

(١) استجواب البارودي - مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٤ - وورد ذلك أيضاً فى برقية سكفكس قنصل فرنسا العام إلى دى فرسينيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ اذ قال فيها « يجرى التوقيع منذ عدة أيام على عرائض للسلطان بطلب خلع توفيق ، والامير حليم له الآن العدد الاكبر من الانصار ، وأما سماعيل فانه مستمر على مراسلة بعض الشخصيات البارزة » (الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٨٧)

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٦٨

وكان الخديو قد أرسل تلغرافاً الى الاستانة مساء الجمعة ٢٦ مايو
ينبئ السلطان باستعفاء الوزارة ، فجاء الرد تلغرافياً بتهنئته بحسم المشكلة ، ثم أرسل
في اليوم التالي (السبت) تلغرافاً آخر ينبئ بأن الجند غير راضين عما حدث وان
الوزارة في استعفاؤها اجتجت على مذكرة الدولتين ، فجاء الرد من الباب العالي بأن
الحضرة السلطانية أمرت بتشكيل لجنة تأتي مصر بعد ثلاثة أيام للنظر في المشكلة ،
وظل الضباط والجند في ذينك اليومين متظاهرين معلنين عدم قبولهم مذكرة
الدولتين ، معارضين في إقصاء عرابي عن وزارة الحربية وابعاده عن القطر المصري ،
مهددين متوعدين ، وقلق القناصل والاجانب عامة مما تؤدي اليه هذه المشادة بين
الخديو والعرايين وخشوا على حياة الاجانب أن يحسها خطر .

ففي يوم الاحد ٢٨ مايو قابل قناصل المانيا والنمسا والروسيا وإيطاليا
عراي باشا ، وسألوه هل يمكنه حفظ الامن ؟ فأجابهم بأن الواجب توجيه
هذا السؤال الى الجناب الخديوي لأنه عزم على التروؤس على الجيش ، فقالوا له : ومع
ذلك ففي يدك زمام الجيش ، فقال اذا كان هذا ظنكم فأتعهد بحفظ الراحة والامن
في القاهرة وفي جميع البلاد المصرية في الوجه البحري والقبلي وفي السودان (١) وإزالة
أى اضطراب يمكن وقوعه ، وأنه مع الجند متكفلون بالراحة

اعادة عرابي الى وزارة الحربية

وقابل سلطان باشا الخديو في ذلك اليوم بسرأي الاسماءيلية ، وتحدث معه ملياً
في شأن اخلاف وايجاد طريقة لتسويته ، ثم اجتمع بدار سلطان باشا جمع من النواب
والعلماء وضبط الجيش ، وانتهوا الى الاتفاق على مابلة الخديو ورجائه إبقاء عرابي
باشا وزيراً للحربية ، لكي لا يضطرب حبل النظام ، فذهب وفد من النواب مؤلف

(١) تأمل في هذا ، ولاحظ أن الثورة المهدية في ذلك الحين كانت في شدتها
والحكومة لا تفكر في اخمادها ولا تقدر خطورتها

من سلطان باشا وحسن باشا الشريعى وسليمان باشا اباطه الى سراى الامم اعيلية وقابلوا الخديو وعرضوا عليه رغبتهم فى بقاء عرابى « ناظراً للجهادية » : فأصر الخديو أولاً على رفض هذا الطلب ، وبعد المحادثات العديدة وتوسط سلطان باشا أجابهم الخديو الى طلبهم قائلاً : « بما أنكم أتيتم طالبين تقليد نظارة الجهادية لسعادة عرابى باشا حيث أنكم تظنون أن هذا التعيين يساعد على حفظ النظام فلا مانع من اجابتكم » . وأصدر الخديو أمراً الى عرابى فى ذلك اليوم (٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ - ١١ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) بإعادته الى وزارة الحربية ورأسه الجيش ، وهذا نصه :

« ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظارة التى استعفت ولكن مراعاة حفظ الراحة والأمنية استصوبنا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمراً بهذا لكم لعمود وتبديروا باجراً ، ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الأمنية العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضى ارادتنا » . (١)

عاد اذن عرابى الى تقلد وزارة الحربية ورياسة الجيش والسيطرة على الحكومة ، وظلت النفوس قلقة تتربص ما تتمخض عنه الحوادث ، واتجهت أنظارهم الى مقدم الوفد العائى ظانين أنه قد يفلح فى حل هذه المشكلة .

وأصدر عرابى منشوراً الى وزارة الداخلية فى أول يونيه سنة ١٨٨٢ (١٥ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) بتكفله بالمحافظة على الأمن العام (٢)

وبقى عرابى وصحبه نافذى الكلمة فى شؤون الحكومة كافة ، وفى غضون ذلك طلب عرابى الى الخديو انفاذ الأوامر التى صدرت فى عهد وزارة البرودى بجمع الجنود الاحتياطية (الامدادية) فأجابه الخديو الى طلبه ، وصدر أمر وزارة الحربية بجمع هؤلاء الجنود

[وعظمت وزارة الداخلية جريدة الاهرام (وكانت تصدر بالاسكندرية) لمدة

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ مايو سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٢

شهر، وجريدة (المحروسة) وكانت أيضا تصدر بالاسكندرية لمدة ثلاثة أشهر لما نشرته من الأنباء « المشوشة للافكار » (١) وأعلن صاحب المحروسة في عددها الأخير عزمه على اصدار جريدة (العصر الجديد) التي كان يحمل رخصتها من قبل، ولكن وزارة الداخلية أصدرت أمرها الى محافظة الاسكندرية بمنع نشرها بحجة أنه لم يقدم التأمين عن جريدة العصر الجديد (٢) .
وأراد صاحب (الاهرام) اصدار جريدة أخرى تسمى (الوقت) فمنعت الوزارة نشرها بحجة عدم تقديم ضمانة عنها . (٣) L

موقف الدول

ظلت إنجلترا مشتركة مع فرنسا في موقفهما حيال مصر حتى حضور الاسطولين، وقد ظهر اشتراكهما في العمل فيما وقع من الاحداث السابقة، كوضع الرقابة الثنائية، ثم المظاهرة البحرية الاولى التي وقعت في اكتوبر سنة ١٨٨١، ثم تقديم مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التي أدت الى سقوط وزارة شريف باشا، وتقديم المذكرة الاخيرة التي أدت الى استقالة وزارة البارودي، على أن إنجلترا قد اعتزمت بعد أن قطعت هذه المرحلة التمهيدية أن تنفرد بالعمل تحقيقا لاغراضها الاستعمارية، ولم يخف اللورد جرانفيل Granville هذه النية عن الحكومة الفرنسية فقد أبلغ الميسو دي فريسنيه رئيس وزراء فرنسا بما يأتي :

« اننا كنا سعداء بالامس إذ شاطرتنا حكومتكم رأيها حين كنا نأمل الوصول الى نتيجة مرضية، ولكن مع الأسف ليست هذه هي الحالة الآن » . (٤)

(١) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ٦ » » »

(٤) كوشري — المركز الدولي لمصر والسودان ص ١٠٧

وصرح السير ادوار مالت قنصل إنجلترا العام في مصر يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢
« أنه لا يعتبر نفسه مقيداً بالوسائل المنطوية على التسهيل الواردة في مذكرة ٢٥
مايو » (١)

وبدت نية الافراد بالعمل من الجانب الانجليزي تظهر بمظهر فعلي فيما بعث به اميرال
الاسطول البريطاني الى حكومته يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ينبئها بأن المصريين ينشئون
بطارية تجاه احدى بوارج الاسطول ويطلب ارسال بوارج أخرى، فلبت الحكومة طلبه،
ودل هذا العمل على نية إنجلترا في احتلال مصر.

وفكر المسيودي فريسينيه أنه يستطيع انقاذ الموقف بدعوة الدول الى عقد مؤتمر
للنظر في المسألة المصرية، فعرض في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ على الدول الاوروبية
الكبرى عقد هذا المؤتمر، فلم تتردد إنجلترا في قبول هذه الفكرة، وبادر اللورد
جرانفيل Granville وزير خارجيتها باعلان قبولها إذ كان يعتقد أن السياسة
الانجليزية لا يصعب عليها أن تتبدع الحوادث التي تستسيغ بها تدخلها المنفرد
في مصر

وصول الوفد "عثماني الثاني"

قلنا ان السلطان أجاب الخديو على رسالته عن هياج الضباط بأنه باعث اليه
بلجنة للنظر في المشكلة، ففي اليوم الثاني من شهر يونيه سنة ١٨٨٢ عين مصطفى
درويش باشا معتمداً عثمانياً سامياً للحضور إلى مصر، وعهد اليه برئاسة وفد أرسله
السلطان إلى مصر لمعالجة الحالة فيها، وكان هذا جوابها على رسالة الخديو وعلى فكرة
عقد مؤتمر دولي للنظر في المسألة المصرية، فقد كان ظنها أن حضور « مندوب
شاهاني » يغني عن عقد مثل هذا المؤتمر، ويكفي لاعادة السلام والوثام في مصر،
وكذلك كانت سياستها قائمة على الجهل وقصر النظر، فبينما كانت إنجلترا تعمل على

التدخل الحربى فى مصر وترسل اسطولها تمهيداً وتأيداً لهذا التدخل ، فان الحكومة التركية توهمت أن مجرد ايفادها مندوباً سامياً كدرويش باشا يعيد الامور إلى نصابها فى مصر ، ويحول دون تدخل إنجلترا ، وتوهمت أن عدم اشتراكها فى المؤتمر يمنع الدول من أن تتدخل أو تبرم أمراً فى المسألة المصرية .

كان هذا هو الوفد العثمانى الثانى الذى جاء مصر فى أثناء الحوادث العرايية ، والوفد الاول هو الذى حضر فى شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ برئاسة على نظامى باشا كما تقدم بيانه (ص ١٦٧)

ويهمنا أن نقرر بأن كلا الوفدين لم يحضر بنية خالصة نحو مصر ، بل حضر لظاهرة وللإعلان عن سلطة تركيا فى القطر المصرى ، دون أن يعمل كلاهما أى عمل نافع فى فض الخلاف بين الخديو والجيش أو فى انقاذ مصر من مطامع إنجلترا .

جاء الوفد العثمانى الثانى برئاسة درویش باشا فى الوقت الذى اكتمل فيه عدد البوارج الانجليزية والفرنسية فى مياه الاسكندرية ، وقد كانت رؤية هذه البوارج كافية لفهامه أن الموقف جد عصيب ، وأن حضوره بصفته مندوباً عن السلطان لا يمكن أن يؤثر فى الموقف شيئاً بازاء تلك المدافع الضخمة الفارغة أفواهاها ، وتلك المعدات الحربية التى تنذر بالشر والدمار ، وأن هذا الموقف لا يحله حضور مندوب عثمانى عدته المظاهر الفارغة التى يحاط بها ولا يهيمه قبل كل شىء الا الرشا والاموال التى يتطلع إليها .

كل ما فعلته تركيا إذن تجاه حضور الاسطولين الانجليزى والفرنسى أن أوفدت درویش باشا المذكور ، ثم أرسلت قبل وصوله إلى مصر تلغرافاً فى ٥ يونيه بأن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت السفارة التركية فى لندن بأن الجنود المصرية تجرى التجهيزات والترميمات فى حصون الاسكندرية على نية تهديد الاسطولين الانجليزى والفرنسى ، وأن الباب العالى يطلب منعها إذا كانت جارية ، ثم أردف ذلك بتلغراف آخر فى اليوم التالى يستعجل الرد ، وكان هذا البلاغ من وزارة الخارجية البريطانية بداية التحرش بالسلطات المصرية ، إذ بنى على مازعه الاميرال سيمور من أن السلطات

المصرية تحصن القلاع المواجهة الاسطول ، فكان ذلك السبب المنتحل باعثاً لتركيا في طلب الكف عن هذه التجهيزات ، ورأى عرابي ازاء هذا الالحاح أن يأمر بالكف عنها ، وأرسل إلى الخديو كتاباً بذلك في ٥ يونيه سنة ١٨٨٢ خلاصته أن هذه التجهيزات إنما هي ترميمات اعتيادية لا يمكن الاستغناء عنها في وقت من الاوقات ، وأنها لم تكن لقصدسى ، بل هى ضرورة لبقاء الاستحكامات الواجب حفظها وتعهدا بدوام الترميم والتصليح ، ونوه في النهاية إلى أن استمرار وجود تلك الترميمات هو السبب الوحيد لتسكين روع الامة المصرية وإزالة القلق والاضطراب المستولى على القلوب من وجود الاسطول الانجليزى فى المياه المصرية واجرائه حركات ومناورات حربية داخل الميناء وخارجه وأخذة مقاسات أعماق المياه واقتراب السفن الانجليزية من الشواطىء أمام الاستحكامات. وأن هذه الاجراءات هى التى تعتبر تهديدات حقيقية ، وهى التى هيجت أفكار الامة المصرية وأحدثت الاضطراب ، ومع ذلك فإنه حرر بوقف الترميمات المذكورة « رجاء عودة الدولة لنامة الانكليزية »^(١) ، وقد وقفت فعلاً أعمال الترميم من ذلك الحين

وإنك لترى فى موقف تركيا حيال مصر إحراجاً ظاهراً لها ، فإن كل الدلائل تدل على نية التحرش من جانب الانجليز ، ومع ذلك فإن الحكومة التركية لم تتحرك إلا لتطلب من السلطات المصرية الكف عن إجراء الترميمات بالحصون ، وكان هذا الطلب تأييداً ظاهر للسياسة الانجليزية ، ولم يكن إيفاد درويش باشا فى هذا الموقف العصيب إلا عملاً عقيماً لم تفد مصر منه شيئاً

وصل درويش باشا الى الاسكندرية يوم ٧ يونيه سنة ١٨٨٢ على ظهر اليخت السلطاني (عز الدين) ، يصحبه ابنه ومعه الشيخ احمد اسعد أحد المقربين الى السلطان عبد الحميد ووكيل الفراشة بالمدينة المنورة ، وبعض الضباط والأمورين ، وبلغ عدد الوفد وحاشيته ٥٨ شخصاً^(٢) ، وقد كان كلا الفريقين يعمل على اجتذابه

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) المونيتور اجبسيان عدد ٨ يونيه سنة ١٨٨٢

الى ناحيته ، وبدا هذا التزاحم منذ وصل الوفد الى الاسكندرية ، فقد أوفد الخديو على ذو الفقار باشا السر تشرى فاقى يصحبه حسن حلمى باشا من أعضاء مجلس الأحكام وطه لطفى باشا من الياوران لاستقباله على ظهر اليخت ، وأرسل عرابى من ناحيته يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ، ووقع الخلاف بين الرسولين فى أثناء المقابلة ، ولكن درويش باشا استقبل كليهما بالبشاشة ، ونزل وصحبه بسر اى رأس التين ، وفى اليوم التالى (الخميس ٨ يونيه سنة ١٨٨٢) ركبوا قطارا خاصا أقبلهم الى العاصمة ، وقد عرجوا فى الطريق على مدينة طنطا حيث زاروا مقام السيد احمد البدوى ، يتبركون بزيارته ، ثم استأنفوا السفر الى أن بلغوا العاصمة ، ونزلوا بسر اى الجزيرة التى أعدت لاقامتهم حتى تنتهى مهمتهم ، وبعد أن أخذوا راحتهم ذهبوا الى سر اى الاسماعيلية فقابلهم الخديو بالترحاب ورد الزيارة للمندوب العثمانى بسر اى الجزيرة (١) ، على أن الخديو لم يكتم عن درويش باشا استيائه من حسن مقابلته لمندوب عرابى ومن لهجته فى الخطاب حين قابله بسر اى الاسماعيلية ، فظاهر درويش باشا انه جاء لتثبيت سلطة الخديو

وكانت خطة الوفد أن يتظاهر لكلا الفريقين المتخاصمين (الخديو والعرايين) أنه معه ، فمن مظاهر تأييده للعرايين أنه طلب نحو مائتى نيشان لضباط الجيش مكافأة لهم على ولائهم واخلاصهم للذات الشاهانية ، وطلب لعرايى باشا النيشان المجيدى من الطبقة الأولى ، فكان هذا علامة على رضاء الاستانة عنه وعن مسلكه ، على أن درويش باشا قد انتهى الى الانضمام علانية للخديو ، وذلك بتأثير الرشوة التى نالها منه ، فقد منحه توفيق باشا رشوة قيمتها خمسون الف جنيه (٢) ، وظهر تحول درويش باشا الى جانب الخديو من نصحه لعرايى بالذهاب الى الاستانة ليقابل السلطان ، وأكده أنه سيلقى منه كل رعاية واکرام ،

(١) الوقائع المصرية عدد ١٠ يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) جون نينيه . عرايى باشا ص ٩٢ ، ويقول بلنت فى كتابه (التاريخ السرى

للاحتلال) ص ٢٢٦ انه قدم له عدا هذه الرشوة هدايا بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه

وقد فطن عرابي الى عواقب هذه النصيحة، وأنه قد لا يعود من الاسنانة اذا هو ذهب اليها ، فاعتذر للمشير العثماني بأن الامة لا تسمح له بمغادرة البلاد . والنصيحة وان كانت في ذاتها ليست صادرة عن نية حسنة ولكننا نعتقد أن رحيل عرابي في تلك الاونة كان خيرا من بقاءه في مصر ، ومهما تكن عواقب رحيله منها فلها تهون الى جانب ما حل بمصر وبعراي ذاته من الكوارث بعد ذلك .

ولكي تقدر مبلغ ما كان لخصور درويش باشا من الاثر ومبالغ عجزه عن معالجة الموقف ، يكفي أن تذكر أنه لم يكدهم على حضوره بصمة ايام حتى وقعت مذبحه الاسكندرية المشؤمة وذلك في يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ . فكانت اعلانا رهيبا باخفاق مهمة المندوب العثماني ، وقد حضر ضرب الاسكندرية يوم ١١ يولييه ثم اقلب الى الاستانة في ١٩ يولييه سنة ١٨٨٢ دون أن يعمل أى عمل لمنع وقوع هذه الكوارث .

الفصل الثانى عشر مذبحة الاسكندرية

١١ يوفيه سنة ١٨٨٢

الموقف السياسى بعد استقالة وزارة البارودى

كانت الحالة فى أشد الاضطراب بعد استقالة وزارة البارودى ، فالوطنيون من جهة توقعوا شراً مستطيراً من مجيء الأسطولين الانجليزى والفرنسى ، وأخذوا يتربصون الحرب والقتال من ساعة إلى أخرى ، والا جانب من جهة أخرى علموا أن البلاد قادمة على حرب ، فكانوا يخشون على حياتهم أن تستهدف للخطر إذا قامت الحرب المنتظرة ، فصدر الاضطراب هو فى مجيء الأسطولين ، لافى ستقالة وزارة البارودى فى ذاتها ، لأن هذه الاستقالة ما كانت لتحدث فى البلاد حدثاً لو وقعت فى ظروف عادية ، فلو أنها استقالت دون أن يكون الأسطولان مرابطين فى الاسكندرية لأمكن حل الأزمة الوزارية بغير عناء كبير ، إما باعادة وزارة البارودى ذاتها ، أو بتأليف وزارة أخرى تضطلع باعباء الحكم وتعمل على تهدئة الخواطر ، ولكن وجود الأسطولين قد أوجد حالة غير طبيعية ، إذ كان مجيئهما مظهرًا للتهديد والوعيد ، فبقيت مناصب الوزارة شاغرة منذ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، وتولى الخديو سلطة الحكم مؤقتاً ، ثم اضطر أن يعيد عرابى باشا الى وزارة الحربية خوفاً من انتقاض الجيش على الحكومة ، وبقيت الوزارات الاخرى شاغرة]

وأخذ الاجانب يهاجرون من القاهرة والاقاليم إلى الاسكندرية ، ليكونوا تحت رعاية الأسطولين وعلى مقربة منها ، ففصت مدينة الاسكندرية بالاجانب من سكانها ومن القادمين إليها من الاقاليم ، وكان احتشادهم فيها من الاسباب الباعثة

على تفاقم الهياج ، لان أحداثهم كانت تدور حول اقتراب وقوع القتال وما يستهدفون له من غضب الاهلين إذا نشبت الحرب بل قبل نشوبها ، لان مجرد وجود الاسطولين في مياه الاسكندرية وتقديم بلاغ الدولتين إلى الحكومة المصرية واصرارهما على اجابة مطالبهما ، كل ذلك كان رمزاً لاعتداء الدولتين الاوروبيتين على استقلال البلاد ، وكان مفهوما ان الدولتين انما تنفذان بلسان الدول الاوروبية جمعا ، فكان بديها أن يسخط المصريون على الدول الاوروبية وعلى رعاياها في مصر ، وهذا السخط له كل البواعث التي تسوغه ، لأنه ليس مطلوبا من أمة ترى نفسها هدفا لاعتداء الدول الاجنبية أن تحب رعايا تلك الدول بالعطف أو تتولاها بحسن الرعاية ، ولم تكن عواطف الجاليات الأجنبية في الاسكندرية وغيرها مشوبة بروح الود والعطف نحو مصر ، بل كان الاوروبيون عامة يبغون وقوع البلاد تحت السيطرة الاوروبية والاحتلال الأجنبي ، لذلك كانت مظاهر الود بادية منهم نحو البوارج الحربية الراسية في مياه الاسكندرية ، ولم يكتفوا بمجرد اظهار هذا الشعور علنا ، بل أخذوا يستعدون هم ذاتهم للحرب والقتال ، وعقد قناصل الدول في الثغر بدعوة المستر كوكسن قنصل إنجلترا عدة اجتماعات سرية تشاوروا فيها في تأليف قوة دفاع أوروبية في الاسكندرية ضد الاهلين ، واتفقوا على حشد عدد كبير منهم وامداد هذه القوة بوسائل الحرب من السلاح والميرة والذخيرة ، وجعلها على أهبة الاستعداد لخوض غمار القتال ، واستشاروا فيما اتفقوا عليه قواد الاسطولين الانجليزى والفرنسى فوافقوهم على مشروعهم ، ولكنهم طلبوا اليهم أن يعرضوا الأمر أيضا على وكلاء الدول السياسيين (القناصل الجنرالية) ، وكان معظم هؤلاء مقيمين في القاهرة ، فكتب اليهم قناصل الاسكندرية ينبئونهم بما عزم عليه الاوروبيون فيها ، وأوفدوا اليهم المسيو بودتكي قنصل السويد والنرويج في الثغر ليتفاوض واياهم في هذا الصدد ، فلم يلق المشروع موافقة وكلاء الدول بحجة أنه يستلزم استعدادات كبيرة ، إذ أنه يقتضى تجنيد ثلاثة أو أربعة آلاف من الاوروبيين وتزويدهم بالسلاح والميرة ، وليس ذلك من الأمور الهينة ، وفي اعداد هذه القوة ما يبعث في ذاته على

اثارة خواطر الاهلين وحملهم على الهياج، وكتب وكلاء الدول الى قناصلهم بالاسكندرية يحذرونهم مغبة الاشتراك في هذا العمل ويدعونهم الى اجتنابه والاكتفاء بالمساعدة التي يمدهم بها الاسطول لان عند الحاجة الى حماية رعاياهم .
على أن اتفاق وكلاء الدول على مجانبة تأليف قوة دفاع أوروبية منتظمة لم يمنع الجاليات الأوروبية من أن تستعد للحرب ، فاقتنى معظم أفرادها الاسلحة النارية واستعدوا فعلا للقتال ، « ووردت على دار القنصلية الانجليزية كمية وافرة من الاسلحة والذخائر ، وعلم الضباط بذلك ، فهاجت الافكار وتوجس الناس شراً ^(١) » ، وكان الاهلون من ناحيتهم يلمحون شيئاً من هذه الاستعدادات أو يسمعون بها فتطير الاشاعات بأن الحرب لاشك ناشبة (وقد شبت فعلا بعد ذلك) ، فكان هذا مدعاة الى اشتداد عوامل الفتنة وهياج الخواطر ، وأصبح الجو مهياً لوقوع القلاقل والمصادمات بين الفريقين لأوهى الاسباب .

رواية المذبحة

فلما كان يوم الاحد ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، في نحو الساعة الثانية بعد الظهر ، وقع شجار بين أحد المالمطين من رعايا الانجليز وأحد الأهلين يدعى (السيد العجان) ^(٢) كان المالمطي هو البادى ، فيه بالعدوان ، فقد كان الوطني صاحب حمار ركه المالمط وأخذ يطوف به من صبيحة النهار متنقلا من قهوة إلى أخرى ، وانتهى تطوافه إلى حانة (خمارة) قريبة من قهوة القزاز ^(٣) بالقرب من مخفر اللبان بأخر

(١) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٧٣

(٢) شهادة حسن بك صادق وكيل ضبطية الاسكندرية . مصر للمصريين

ج ٨ ص ٤٣٧

(٣) لا وجود لها الآن ، ومكانها بآخر الشارع المسمى شارع بحرى بك عند ملتقاه بشارع ابراهيم الاول الذي هو امتداد شارع السبع بنات ، وفي مكانها ساحة في وسطها ساعة عمومية مركبة على عمود

شارع السبع بنات (١)، فطالبه الوطني بأجرة ركو به فلم يدفع له سوى قرش صاغ واحد، فجادله في قلة القيمة، فما كان من الماطي إلا أن شهر سكيناً طعنه بها عدة طعنات دامية مات على أثرها.

وقع هذا الحادث في الزقاق الكائن خلف (قهوة القزاز)، فهرع رفاق القتل إلى ذلك المكان، يريدون أن يمسكوا بالقاتل، ولكنه فرّ إلى أحد المنازل المجاورة، وأخذ الماطيون واليونانيون الساكنون بالقرب من مكان الحادث يطلقون النار على الأهليين من الأبواب والنوافذ، فسقط كثير منهم بين قتيل وجريح، فثارت نفوس الجماهير تطلب الانتقام لمواطنيهم، وتحركت طبقة الرعاء للاعتداء على الأوروبيين عامة، فأخذوا يهجمون على كل من يلقونه منهم في الطرقات أو في الدكاكين ويوسعونهم ضرباً، وكان سلاحهم في هذه المعركة العصي والهراوات ليس غير، وانبث الرعاء في المدينة يستنفرون الناس للقتال متادين «جاي يامسامين! جاي! بقتلوا اخواننا» (٢)، ويقتلون من يلقونه من الأفرنج ضرباً بالعصي والهراوات، ونهبوا دكاكين شارع السبع بنات، وامتد الهياج من هذا الشارع إلى الشارع الإبراهيمي وإلى شارع الهاميل وشارع المحمودية وجهة الجرك والمنشية وشارع الضبطية (رأس التين) وغيرها من الشوارع التي يقطنها الأوروبيون أو يمرّون منها، وقد قتل كثير منهم أمام الضبطية إذ كانوا قادمين من الترسانة عائدين من زيارتهم للبوارج الإنجليزية والفرنسية، وكان الأوروبيون من ناحيتهم يطلقون الرصاص من النوافذ على الأهليين، فقتل من الجانبين خلق كثير.

وإذ كان البادى بالعدوان أحد الرعايا الإنجليز (الماطيين) وقد شاهده بعض الحاضرين يلوذ بالفرار إلى منزل يسكنه مواطنوه، فقد أرسل قسم اللبان إلى المستر

(١) يبتدىء شارع السبع بنات من ميدان محمد علي (المنشية) وينتهى عند ملتقاه بشارع بحري بك قبيل مخفر اللبان ثم يستمر باسم شارع إبراهيم الأول (٢) ذكرها جون نينيه بنطقها العربي في كتابه (عراي باشا) وكان نينيه شاهد عيان للحادثة

كو كسن قنصل إنجلترا في الثغر لا يفاد أحد موظفي القنصلية لكي يخرج المعتدى من ذلك المنزل ، فحضر المستر كو كسن بنفسه أثناء اشتداد الهياج ، فأصيب بضربة حجر وعصا جرح بسببها جرحا بليغا ، وجرح أيضا في ذلك اليوم قنصل اليونان وقنصل إيطاليا ، فكانت اصابة القناصل من مظاهر خطورة الحالة .

وكان عمر باشا لطفى محافظ المدينة حين بدأت الحادثة يتولى رئاسة قوميون تحقيق الجرم بدار المحافظة ، فأبلغه أحد موظفي الضبطية نبأ الشجار الذي وقع بين الوطني والمالطي ، وكان ذلك في نحو الساعة الثالثة بعد الظهر ، فأوفد حسين بك فهمي وكيل المحافظة الى مكان الواقعة لفض الخلاف ، ثم جاءه بعد ربع ساعة نبأ باستفحال الفتنة وتجسمها ، وأن السيد بك قنديل مأمور الضبطية مريض في منزله ، فذهب بنفسه الى جهة الواقعة بشارع السبع بنات ، وهناك أدرك خطورة الفتنة ورأى ازدحام الشارع بالمتجمهرين ، فطلب من اسماعيل باشا كامل قومندان الجنود بالاسكندرية إرسال المدد من الجند لوقف الهياج ، فتباطأ الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاي الخامس الذي كان مرابطا برأس التين والقائم مقام سليمان سامي داود قائد الألاي السادس الذي كان يباب شرقي في إرسال الجند ، ولم يحضروا إلا في الساعة الخامسة مساء قبل المغرب بساعة ، وحين جاء الجند فرقوا المتجمهرين بغير صعوبة ، وانتهت الفتنة في مغرب الشمس ، فساد المدينة سكون رهيب ، إذ لزم الناس بيوتهم ، وخلت الطرقات من المارة ، وانقضى الليل والناس في وجل وفزع

احصاء القتلى والجرحى

اختلفت الروايات في تقدير القتلى والجرحى من الجانبين ، فصاحب « مصر للمصريين » قدر القتلى بثلاثة من الجانبين (١) ، ويقول المسيو جون نينيه إن عدد القتلى جميعا ٢٣٨ ، منهم ٧٥ من الاوروبيين و ١٦٣ من الأهالي (٢) ، والمسيو

(١) مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٥ ص ٥

(٢) كتاب عرابي باشا للمسيو جون نينيه ص ١٢٦

جون نينيه كان بالاسكندرية يوم وقوع المذبحة ، ويظهر أن هذا الاحصاء هو الذى أخذ به الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده إذ قال إن عدد القتلى من الوطنيين ١٦٣ قتيلا عدا من حملهم رفاقهم سرا و ٧٥ من الاوروبيين^(١) ، على أننا نعتقد أن فى كلا الاحصائين مبالغة ، وأن الاحصاء الصحيح دون هذا العدد ، فقد ألفت قناصل الدول فى الثغر غداة الحادثة لجنة من الأطباء الاجانب لمعالجة الجرحى واحصاء عددهم وعدد القتلى ، فقاموا بمهمتهم ، وقدموا تقريرا أثبتوا فيه أن عدد القتلى من الجانبين ٤٩ قتيلا منهم ٣٨ من الاجانب والباقيون من الاهلين ، وأن عدد الجرحى ٧١ منهم ٣٦ من الاجانب و ٣٣ من الوطنيين واثنان من الأتراك^(٢) ، ويقرب من هذا الاحصاء تقدير حسن بك صادق وكيل ضبطية الاسكندرية ، فقد قرر عدد القتلى من ٤٥ إلى ٥٠ قتيلا^(٣) ، ولا شك أن إحصاء اللجنة الطبية الأوروية أدعى إلى الثقة وأقرب إلى الحقيقة لأنه مبنى على مشاهدات الأطباء وفحصهم عن حالة القتلى والجرحى .

اجتماع القناصل بالاسكندرية

اجتمع القناصل مساء يوم الحادثة ، وكان من بينهم الكابتن مولينو من ضباط الدارعة الانجليزية (انفسيل) ، وقد عهد اليه الاميرال سيمور أن ينوب عن المستر كوكسن فى إدارة القنصلية عقب إصابته فى الحادثة ، وحضر الاجتماع محافظ المدينة وتداولوا فيما يجب اتخاذه لاعادة النظام وتهئية الخواطر ، فصرح كبار ضباط الجيش بالاسكندرية أنهم متكفلون بحفظ الامن ، على أن لا يتدخل الاسطولان فى الأمر ،

(١) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٤٨

(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٦

(٣) شهادة حسن بك صادق . مصر للمصريين ج ٨ ص ٣٨٧

فطلب القناصل من قائدى الاسطولين أن لا يتخذا تدابير ظاهرة (١) ، ولكن بعض الزوارق الانجليزية شوهدت فى منتصف الليل قادمة من احدى بوارج الاسطول ترسو على شاطئ الميناء الشرقى ، وكان مجيئها تنفيذا لتعليمات الاميرال سيمور الذى أصدر أمره بأن تخرج البارجة (سوبرب) من الميناء الغربى وترسو خارج الميناء الشرقى ، وأن ترسل بعض الزوارق الى البر لنقل النساء والاطفال الى البارجة ، فاعترض الضباط على هذه الوسيلة ، إذ رأوا فى حضور الزوارق الانجليزية الى البر ما يدعو الى هياج الجمهور والجند ، فوعد نائب القنصل البريطانى بابعاد الزوارق عن البر ، وانفض الاجتماع الأول على ذلك .

وقع النبأ فى العاصمة

كان عرابى بالقاهرة حين وقعت الحادثة ، وقد علم بها تلغرافيا قبل الساعة الخامسة مساء ، فأسف لها أسفا عظيما ، ولما ذاعت أخبارها فى العاصمة مساء ١١ يونيه قبلت بالاستياء والاستنكار فى الدوائر الوطنية ، لما توقعه العارفون من عواقبها الوخيمة ، وكانت ضربة موجبة الى العرايين ، لأن أقل ما تدل عليه أن زمام الأمن قد انفلت من ايديهم ، وأنها تتخذ حجة ضدهم على أنهم غير قادرين على ضبط الأمن وصيانة الأرواح ، وبخاصة بعد أن أعيد عرابى الى وزارة الحربية وتعهد بكفالة الأمن والنظام .

وكانت هذه المذبحة نذيراً للعرايين بأن البلاد قادمة على خطر كبير ، إذ لم يكن خافيا أن السياسة الانجليزية قد دبرت الوسائل لوقوعها تحقيقا لأغراضها فى مصر ، ولكن العرايين لم يقدرُوا العواقب حق قدرها ، وقد اتخذ القناصل هذه الحادثة ذريعة لمحاكمة ولاية الامور فى العاصمة بلهجة شديدة طالبين حماية الاجانب وأموالهم فى البلاد ، وقررت الحكومة مساء ١١ يونيه إيفاد لجنة الى الاسكندرية

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ (رسالة قنصل فرنسا فى الاسكندرية الى وزير خارجية فرنسا)

للتنظر في أمر تلك الحادثة والكشف عن أسبابها والتحقيق مع المتهمين فيها . ألفت من يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحرية ، وبطرس باشا غالي وكيل الحقانية ، ومن ياور الخديو وياور درويش باشا ومندوبي القناصل ، وأسندت رياستها الى محافظة الاسكندرية .

س اجتماع في سراي عابدين

وعقد الخديو اجتماعا في سراي عابدين صبيحة يوم الاثنين ١٢ يونيه ، حضره محمد شريف باشا ودرويش باشا المندوب العثماني وقناصل فرنسا وانجلترا والنمسا ومانيا وايطاليا والروسية الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على أرواحهم وأموالهم ، فجرت المباحثة في هذا الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الاسكندرية ، فاستقر الرأي على إعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة التي تكفل إعادة الأمن الى نصابه ، وصيانة أرواح الاجانب وأموالهم ، ومن أهم هذه الضمانات امثال عرابي باشا لا وأمر الخديو ، فدعى عرابي إلى حضور الاجتماع ، وخوطف في الأمر فأجاب بالقبول ، وزاد أن تعهد للمجتمعين بمنع ما من شأنه إثارة الخواطر ، كالاتجاهات العامة وانعقاد الجمعيات والقاء الخطب ونشر المقالات المهيجة ، وأبان أن في مقدوره بمساعدة جنوده تأييد الأمن وإقرار الراحة والطمأنينة ، وتعهد الخديو باصدار الاوامر الكفيلة بتهدئة الخواطر ، وقال درويش باشا إنه يأخذ على عاتقه تنفيذ الاوامر الخديوية بأن يشترك مع عرابي في إنفاذها ويشاركه المسؤولية في هذا الصدد ، فاكثف وكلاء الدول ظاهرا بهذه العهود ، وانفض الاجتماع .

وانفاذاً لهذه العهود أصدر الخديو أمرا الى عرابي باشا بالتنبيه على قواد الجيش وضباطه وجنوده بالقاهرة والاسكندرية والاقليم بزيادة الدقة والسهر على الامن العام (١) .

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢

وأصدر الخديو أمراً بهذا المعنى الى المحافظين والمديرين ، ونشر عرابي في ذلك اليوم إعلاناً بدعوة الجمهور الى الاخلاص الى السكينة والطمانينة . وأذاع أمراً آخر وجهه الى قواد الجيش وضباطه وغيرهم يدعوهم الى بذل أقصى جهودهم لاقرار الامن والراحة والنظام ، وزادت الحكومة قوات الجيش في الاسكندرية لتكون كافية لقمع كل فتنة تحصل بين الاجانب والاهلين ، فأنفذت اليها الألاي الثاني والألاي الرابع وعهدت بقيادتهما الى طلبه باشا عصمت الذي صار من ذلك الحين قومنداناً عاماً لقوات الجيش في الثغر .

لجنة التحقيق والقناصل

سافر أعضاء لجنة التحقيق من العاصمة الى الاسكندرية بقطار خاص ليلة الاثنين ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ (١) يصحبهم طلبه باشا عصمت ، فبلغوها الساعة الثالثة بعد منتصف الليل (٢) ، وفي الساعة السابعة من صبيحة يوم ١٢ يونيه انعقدت في دار المحافظة جمعية حضرها المحافظ (عمر باشا لطفى) وأعضاء لجنة التحقيق الموفدة من العاصمة وكبار ضباط الجيش وقناصل الدول في الثغر .

وافتح عمر لطفى باشا الاجتماع بذكر خلاصة ما دار بينه وبين نائب القنصل الانجليزى والقناصل الآخرين من الحديث في الليلة الماضية ، ثم أفضى الى المجتمعين بما اتخذ من التدابير لاعادة الأمن الى نصابه ، ولا حظ أن السكابتين مولينو نائب القنصل الانجليزى قد وعده بالأمس أن يأمر بعدم اقتراب زوارق البوارج الانجليزية من البر ، ولكن بعض هذه الزوارق قد جاءت الشاطئ في الساعة الخامسة من صبيحة اليوم (١٢ يونيه) خلافاً لوعده ، فتعلل السكابتين مولينو بأنه أرسل الى الاميرال سيمور كتاباً على أثر ما لاحظته المحافظ أمس يرجوه فيه أن يأمر بإبعاد الزوارق ،

(١) المونيتور اجبسيان عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ .

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥

ولكن المواصلات كانت متعذرة ليلا فتأخر تنفيذ الأوامر في هذا الصدد ،
وقال إن الغرض من إرسال الزوارق هو نقل النساء والاطفال إلى البوارج
الانجليزية .

ثم تشاور المجتمعون في اتخاذ التدابير الفعالة لمنع وقوع الفتن ، فتعهد كبار الضباط
بالمحافظة على النظام بشرط أن لا يتدخل الاسطولان في الأمر ، فأجاب قنصل فرنسا
بأنه حين تعهد الضباط بمثل ذلك في الليلة الماضية وأظهروا أنهم قادرون على ضبط
الأمن وراغبون في ذلك اتفق مع الاميرال الفرنسي على عدم التدخل ، وصرح
نائب القنصل الانجليزي بمثل ذلك ، فوقع القناصل جميعا بيانا أعلنوا فيه ثقتهم
بالجيش ، ونصحوا فيه لرعاياهم بالتزام الهدوء والسكينة (١)

وطلب المحافظ أيضاً من الضباط الحاضرين أن يتعهدوا بضبط الأمن
والمحافظة عليه ، وأن يكونوا مسئولين عن ذلك ، فتعهدوا بذلك وصرحوا بأنهم
مسئولون عن صيانة أرواح الاجانب .

ونهض يعقوب باشا سامى وكيل وزارة الحربية وخاطب الضباط قائلاً : « يجب
عليكم أن تحافظوا على القناصل ورعاياهم ما دام في عروقكم قطرة دم » ، فأجاب
الضباط بأنهم يعتبرون هذا أمراً واجبا عليهم .

ثم دار الحديث حول البحث عن الطريقة الفعالة لالقاء القبض على كل اوروبي
يطلق النار على الاهلين أو الجنود ، فتقرر أن يختار كل قنصل مندوبا يعهد اليه
مرافقة رجال البوليس المصريين الى منزل كل أجنبي يطلق النار على الاهلين للقبض
عليه ، ويعين المحافظ لكل مندوب المركز الذي يلزمه ليكون تحت تصرف المحافظة
حين استدعائه ، واتفقوا على أن يعهد القناصل بهذه المهمة الى قواصى القنصليات
أو معتمديها ، وقد رضى القناصل بذلك ، لكن الكابتن مولينو تعلل بأنه

(١) رسالة قنصل فرنسا في الاسكندرية الى وزير خارجية فرنسا - الكتاب
الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥

لا يستطيع الارتباط بهذا العهد لغياب القنصل الانجليزي غير أنه يعتقد أن القنصل يوافق عليه .

وتقرر في هذا الاجتماع أن يزداد عدد الخفراء ليلاً، وأن يناط بالجنود معاونة رجال البوليس في المحافظة على الأمن ، وطلب القناصل من الضباط منع الأهالي من الاحتشاد جماعات في الشوارع الآهلة بالأجانب ، فتعهد الضباط بذلك .

كان لهذه التدابير أثر حاسم في إعادة النظام وضبط الأمن ، وسادت السكينة تماماً في المدينة غداة يوم الحادثة ، وكتب قنصل فرنسا في الثغر في ١٣ يونيه يقول :

«لا أتوقع حدوث اضطرابات جديدة على شرط عدم إثارة سخط الجيش ، وسلوك المحافظ (عمر باشا لطفي) يستحق أعظم الثناء ، وكل ما يؤخذ على السلطات المصرية أن الاوامر بنزول الجيش كانت متأخرة ، أضف إلى ذلك أن مأمور الضبطية (السيد بك قنديل) لم يخرج من منزله يوم الحادثة معتذراً بأنه مريض ، ولو حضر لما منع حضوره شيئاً مما وقع» (١)

انفراط عقد اللجنة

لكن لجنة التحقيق لم تستمر في عملها ، بل انحلت وانفراط عقدها ، لأن قنصل إنجلترا أمر مندوبه بالامتناع عن حضور جلسات اللجنة ومشاركة أعضائها في مهمتهم ، لما تدرع به من اتهام أعضائها بالتحيز ومحاولة تهيئة الوطنيين من تبعة الحوادث التي وقعت يوم ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، واعتزم المسيو سنكفكس قنصل فرنسا انتهاج هذه الخطة بعد الانتهاء من أخذ أقوال بعض الجرحى . وكان الغرض من هذه التدبير الخيولة دون تهدئة الخواطر ورجوع الأمور

(١) الكتاب الاصفى سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥

الى نصابها ، وقد اقترنت باشاعات أذاعها المتصلون بالقنصلية البريطانية بأن الحالة تستوجب التدخل المسلح من جانب الدول .

نزوح الاجانب عن البلاد

وكانت الانباء التي يتناقلها الاجانب مجمعة على أن الحرب لا محالة ناشبة في مصر ، وكانوا يتوقعون من آن لآخر أن تطلق البوارج الانجليزية والفرنسية قنابلها على المدينة ، وأن قوات لدولتين لا تلبث أن تهاجم البلاد ، وفي هذه الحالة لا يأمنون على أنفسهم إذا نشبت الحرب أن يستهدفوا لا تقام الاهلين ، ومن هنا جاءت فكرة نزوح الاجانب عن البلاد ، فاخذ القاطنون منهم بالاسكندرية يهاجرون منها بحراً ، والاجانب في القاهرة والاقليم يفدون إلى الاسكندرية للاقلاع منها الى الخارج ، وبدأ رحيل الاوروبيين عن البلاد في اليوم التالي لمذبحة الاسكندرية ، وكثرت جموعهم النازحة في الايام التالية ، ونزل المهاجرون منهم الى السفن التي كانت راسية في الميناء ينتظرون أن تقلع بهم ، وبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ أكثر من عشرة آلاف مهاجر نزلوا الى البحر متفرقين في البواخر والسفن الشراعية ، ولم تعارض إدارة جوازات السفر ولا الجمارك أحدا منهم في النزول الى البحر . فكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم وأمتعتهم ، وامتلاء الميناء بالسفن المقلّة لهم ، وظلت الهجرة مستمرة في الايام التالية حتى بلغ عدد الراحلين لغاية يوم ١٨ يونيه ٣٢٠٠٠ مهاجر (١) وبلغ عددهم ستين ألفا قبيل ضرب الاسكندرية (٢) ، فكان هذا السيل المتدفق نذيراً بما يتمخض عنه الجو من الاحداث الجسيمة .

(١) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز في مصر ص ١٢٩

(٢) جون نينه — عرابي باشا ص ١٦٢

وم. ساعد على تعاظم سيل الهجرة أن قناصل الدول رغبوا إلى رعاياهم الرحيل عن البلاد ، وأفضوا اليهم بأنهم يتوقعون حدوث وقائع أشد هولاً من مذبححة ١١ يونيه ، وأن الحرب وشيكة الوقوع ، فسارعوا إلى الهجرة ، وأعدت كل دولة سفناً لنقل رعاياها ، فهرع الفقراء والمعوزون إلى النزول إليها ، وأخذ الموسرون منهم أماكنهم في البواخر المعتادة ، ونسل الأوروبيون من كل ناحية في القطر المصري قاصدين الميناء ، حتى خيل لمن يرى جموعهم الراحلة أنه لم يبق منهم في البلاد إلا نفر قليل .

سفر الخديو إلى الاسكندرية

وزاد الناس شعوراً بخطر الموقف انتقال الخديو فجأة من العاصمة إلى الاسكندرية ، فقد اعتزم السفر إليها عقب حادثة ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وحجته الظاهرة تهديئة الخواطر فيها ، فسافر يوم الثلاثاء ١٣ يونيه ، وودعه على المحطة عرابي باشا وزير الحربية ، وقبل أن يتحرك القطار عهد إلى عرابي مراقبة أحوال القاهرة والسهل على الامن العام فيها واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع وقوع أى حادث ، وصحبه في سفره درويش باشا المندوب العثماني

لم يكن انتقال الخديو إلى الثغر متوقفاً بهذه السرعة ، بل كان مجيئه على غير انتظار ، ولعله توقع ما كانت تتمخض عنه الايام من وقائع الحرب والقتال ، فجاء الاسكندرية ليكون بعيداً عن العاصمة التي تركزت فيها قوة العرايين ، أو لعله أراد أن يكون على مقربة من الاسطولين الانجليزى والفرنسى بالاسكندرية ، وفي ذلك يقول المسيو دى فريسنييه رئيس الوزارة الفرنسية في ذلك الحين : « كانت رغبة الخديو متجهة منذ وصول العمارة الانجليزية الفرنسية إلى الالتجاء إلى الاسكندرية ليكون قريباً من مدافعها ، وعبثاً أريد اقناعه بأن مركزه يجب أن يكون على رأس حكومته قريباً من وزرائه ليتسنى له توجيه أفكارهم وعلى الاخص ملاحظتهم »

ولكن مذبح الاسكندرية كانت له فرصة يحقق فيها رغبته . وقد زعم أنه قصد إليها بمحجة تدارك الخطر مع أن النظام كان قد عاد إلى نصابه» (١) وما ذكره دي فريسينيه عن رغبة الخديو في مضادة العاصمة منذ مجيئ الأسطولين الانجليزى والفرنسى ظاهر أيضا من برقية المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام إلى المسيو دي فريسينيه ذاته في ١٨ مايو إذ يقول « إن أهم مسألة مستعجلة في الوقت الحاضر هي اقناع الخديو بعدم السفر إلى الاسكندرية ، فان هذا السفر يشبه أن يكون فرارا ، وترك العاصمة في وقت الحاضر معناه العدول عن العودة إليها . » (٢)

وصل الخديو إلى محطة الثغر في الساعة الثانية بعد الظهر ، وسار إلى سراى رأس التين بين صفين من الجنود ، وأطلقت المدافع تحية له ، وكان كثير من الاهلين يجهلون نبأ قدومه ، فاضطربت أسماعهم من دوى المدافع ، وظنوا بدءا ، فاذى بدء أنها نذير الحرب والقتال ، ثم علموا أنها تحية القدوم للخديو ، فسكتوا ، ولكن لم تسكن هو اجسهم ولم يهدأ لهم روع ، وقابلوا حضوره بالفتور ، ولما استقر به المقام في سراى رأس التين ، جاءه قناصل الدول يزورونه ، فأبدى لهم أسفه الشديد من وقوع حوادث الاسكندرية ووعدهم أن يبذل كل جهده وعنايته لاختاد الفتنة ، وخاطبهم درويش باشا بهذا المعنى ، وأضاف إليه أنه واثق من حسن نية رجال الجيش وأنه على يقين أنهم يحافظون على الامن والنظام ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، غير أن الخديو لم يشاطره هذا الرأي ، فأمر إلى السير أوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى أنه لا يثق باقرار الامن والسكينة ، وأنه يعتبر مهمة درويش باشا قد انتهت بالاخفاق ، وأنه لا يرى بدا من وجوب مجيئ جنود عثمانية لاعادة الامن والنظام ، فكان لهذا التصريح وقع شديد في النفوس وزاد الخواطر قلقا على مصير البلاد .

(١) دي فريسينيه - المسألة المصرية ص ٢٧٣

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١١٥

من المسئول

عن مذبح الاسكندرية

لا شك أن حضور الاسطولين الانجليزى والفرنسى هو السبب الأول لحوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢، فقد هاج حضورهما الخواطر وأوغر صدور المصريين على الاوروبيين عامة، لما فى مجيئهما من معنى التحدى والعدوان، كما أنه اغرى الاوروبيين بالوطنيين لشعورهم بأن الاسطولين انما جاءا لحمايتهم ولا ذلال المصريين، وفى ذلك يقول المسيو جون نينه John ninet وهو شاهد عيان لهذه الحوادث :

« منذ حضر الاسطولان كان المصريون والاوروبيون لا يفتأون يتساءلون : ان مجيء هذه البوارج ينطوى على التهديد ، فمن الذى يهددون ؟ انهم يهددون المصريين ، ولماذا ؟ لا ندرى ، ولكن ذلك ما يقوله القناصل وما يدل عليه وجود الاسطولين ، وكان الاجانب يضيفون الى ذلك قولهم : يجب إذن أن نتسلح ، اذ ما دامت الدولتان ترسلان الاساطيل لحمايتنا فعاينا نحن أن نستعد .. » ، وما أكد هذه الحالة النفسية الخطرة عند الجاليات الاوروبية ما أفضى به المستر كوكسن Cookson القنصل البريطانى فى الثغر إلى رعاياه إذ كانوا يسألونه : من المحقق أن بعض الحوادث ستقع والا فما معنى حضور الاساطيل ؟ فما الذى يجب علينا أن نفعل وكيف نحمل أنفسنا ؟ ، فكان القنصل البريطانى يجيبهم مبتسما ابتسامة ذات معنى : عليكم أن تتسلحوا قدر ما تستطيعون لتحملوا أنفسكم بأنفسكم ، فهذه الاقوال المنطوية على التحريض جعلت الرعايا البريطانيين يتبعون نصائح قنصلهم ويقتنون الاسلحة ، فلم تكد تمضى عدة أيام حتى نفدت المسدسات لدى تجار السلاح ، وجلب الاروام الاسلحة من أوروبا ، وكانوا أكثر الجاليات الاوروبية عددا وأشدّها للوطنيين كرها .

«فلمن ياترى كل هذه التدابير العدائية التى كانت تبثت باصرار وسط أمة هادئة، أمة تحظر الحكومة على أفرادها حمل السلاح الا باذن خاص يصعب الحصول عليه ؟ لقد كان عرابى يقول بازاء هذه التصرفات العجيبة : كيف يمكننى أن أحافظ على الامن وأضمن سلامة الاوروبيين اذا كانت كل هذه التحريضات الموجهة طبعاً ضد الوطنيين تقع كل يوم على ملاء من الناس وعلى مرأى من القناصل وبعوافتهم ؟

«ولم يكن المسيو رانجاييه Rangahé قنصل اليونان العام ينكر هذه الوقائع ، كما ثبت من خطاب له فى الكتاب الازرق نشرته جريدة الفارد الكسندرى التى يملكها يونانى ، أضاف إلى ذلك أن تقارير خفر السواحل يؤيدها بعض ذوى الضمائر السليمة من الاوروبيين أثبتت أن الاسلحة والذخائر كانت ترد من الاسطول البريطانى وتنزل إلى البر عدة مرار وترسل الى القنصلية الانجليزية » . (١١)

والمسيو جون نينيه الذى نقلنا عنه هذه الآراء هو شاهد عيان لحوادث ١١ يونيه ، ورأيه له قيمته لانه سويسرى (محايد) وكان عميد الجالية السويسرية بمصر .

وكتب الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) فى هذا الصدد يقول :

« ان الحكومة الانجليزية على عادتها فى اختلاق العلل وارتجال المسائل قلبت وجوه المسائل ، واستدبرت طالع الحق ، واستقبلت وجه مطمعها ، واتخذت مجرد التغيير فى بعض نظمات الحكومة الخديوية سبباً للمناوأة ، واندفعت لتسيير مراكبها الى مياه الاسكندرية تهديداً لحكومة الخديو وعدواناً عليه ، ثم نفخ بعض رجالها فى أنوف ضعفة العقول من الاجانب المقيمين بالثغر حتى اوقدوا فتنة هلك فيها المساكين قضاء لشهوة انكليزية ، وأقامت منها حكومة انكلترا حجة فى العدوان على الاراضى الخديوية ، ولو أن بصيراً نظر إلى أحوال القطر المصرى بعين صحيحة من مرض الغرض لعلم أن بداءة الخلل فى ذلك القطر من يوم ورود المراكب

الانكليزية لثغر الاسكندرية ، ولا نسبة بين ما كان قبل ذلك من عموم الامن ورواج الاعمال وانتظام المصالح وبين ما كان بعده » (١)

فالمسئولية العامة في حوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ تقع بلا نزاع على كاهل السياسة البريطانية والفرنسية التي تحرشت بمصر بارسال الاسطولين . أما المسئولية الخاصة في وقوع المذبحة بالذات فتستطيع أن تبينها مما ذكره السيوجون نيميه عن تحرصات قنصل انجلترا في الثغر للرعايا البريطانيين ، أضف إلى أن ذلك أول من أشعل الفتنة هو مالطى من رعايا بريطانيا وأخ لحادم القنصل البريطانى ، ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل المصادفات .

وقد شهد عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية في التحقيق بأنه رأى طلقات تارية تطلق من شبايك منازل الجهة التي وقعت فيها الحادثة ، وبأن رجال اخفظ استدعوا المستر كوكسن قنصل انجلترا في الثغر وتولى معه منع الرعايا البريطانيين من اطلاق النار ، وصعد هو إلى أحد المنازل التي كانت تطلق منها النار وأخذ مسدسا من محل أحد الرعايا الانجليز (٢) ، فهذه الشهادة تدل على مبلغ تبعه لرعايا البريطانيين في هذه الحادثة ، فحضور الاسطولين ، وتحرصات القنصل البريطانى ، وتدابير السياسة الانجليزية ، هي العوامل المشتركة في مذبحة الاسكندرية .

أما عرابى فينسب الفتنة إلى السير ادوار مالت والمستر كوكسن من جهة ، وإلى اخديو وعمر باشا لطفى من جهة أخرى ، ويشرك معهما في المسئولية السيد بك قنديل مأمور الضبطية ويقول انه تمارض في هذا اليوم ليتأخر عن اخماد الفتنة (٣) وذهب المستر بلنت مذهب عرابى في مسئولية الحادثة ، وذكر أن ثمة تلغراف أرسله اخديو إلى عمر باشا لطفى يوم ٥ يونيه فيه تلميح إلى احداث حدث يضطرب له جبل النظام لكي لا ينجح عرابى فيما تعهد به من المحافظة على الأمن (٤) ، وقد

(١) تاريخ الاستاذ الامام - ج ٢ ص ٣٤٤

(٢) شهادة عمر باشا لطفى - مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٧٤ (٤) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٣٢

بنى المستر بلنت اتهم عمر لطفى على هذا التلغراف ، والعرايون عامة يرددون هذه التهمة ، وهى رواية مرجوحة فيما نعتقد ، ولا سند لها من الواقع ، ويلوح لنا أن المستر بلنت قد تلقاها وهو فى إنجلترا من هيئة الدفاع عن عرابى ، إذ كانت مذبحه الاسكندرية احدى التهم الموجهة اليه حين محاكمته ، وكان هو ومحامياه يجتهدون فى درئها عنه ، والواقع أنه كان بريئا منها ، وأنها وقعت بتحريض القنصل البريطانى وبعض الرعايا المالمطين والاروام ، ولكن هيئة الدفاع عن عرابى كان يهملها توجيه التهمة إلى عمر باشا لطفى لايجاد مسئول عن الحادثة من غير الانجليز ، ومن هنا جاءت رواية اتهمه فيها ، وهو اتهم لا يقوم على أساس من الانصاف ، ونعتقد أن التلغراف الذى ذكره المستر بلنت لا أصل له ولا حقيقة ، ولو صح لما فات المستر برودى والمستر نايبه المحامين عن عرابى أن يستشهدا به أثناء المحاكمة ، أضف إلى ذلك أن القرائن والبيانات تنفى عن عمر لطفى تهمة تدبير الحادثة أو الاشتراك فى هذا التدبير ، فقد ثبت من أقوال الشهود فى التحقيق وخاصة الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم قائد الأتلاى الخامس بالاسكندرية أن المحافظ أوفد اليه رسولا يطلب منه ارسال الأتلاى جميعه لوقف الفتنة (١) . وهذا ينفى أن له يداً فى تدبيرها ، ولو كان لهذه التهمة حقيقة لجاءت على الأقل على لسان واحد ممن سئلوا فى تحقيق الحوادث العرابية ، ولكن أحداً من الشهود أو من المتهمين لم ينسب اليه هذه الفعلة .

وقد نسب أيضا إلى السيد بك قنديل مأمور ضبطية الثغر أنه تمارض يوم الفتنة لكي لا يتدخل فى وقفها ، ولكن ثبت من التحقيق الذى جرى معه أنه كان حقيقة مريضا ، قبل الحادثة بأيام ، فقد شهد الدكتور سالم باشا سالم أنه عاده يوم الجمعة التالى للفتنة (وقد وقعت الفتنة يوم الاحد) فالفاه مريضا وأشار عليه بالاستمرار فى أخذ الدواء الذى كتبه له الاطباء الذين عادوه من قبل وقرروا أنه مصاب

(١) استنجواب الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم - مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦

بالفالج^(١)، على أن معظم الشهود قرروا أن مرضه ما كان يمنعه أن ينزل من داره
يؤدي واجبه ، ولو أنه نزل لكان له من مركزه وهو مأمور للضبطية وصاحب
التفوذ في المدينة ما يمكنه من وقف الفتنة
وصفوة القول أن السياسة البريطانية هي المسئولة عن مذبحه الاسكندرية ،
وهي التي استغلتها وهولت فيها وجسمتها لتندرع بها الى التدخل المسلح في شؤون
البلاد ، وقد وصفها المسيو دي فريسنيه رئيس وزارة فرنسا في ذلك الحين وصفا
لا مبالغة فيه ولا تهويل إذ قال بأنها من الحوادث العارضة التي تقع أحيانا في الثغور
التي يسكنها عدة أجناس ، وشبهها بالفتنة التي حصلت قبل عام في مرسيليا بين العمال
الايطاليين والفرنسيين .

تأليف وزارة اسماعيل راعب باشا

٢٠ يونيو سنة ١٨٨٢

بقيت البلاد بلا وزارة منذ استقالة وزارة البارودي ، أي من ٢٧ مايو سنة
١٨٨٢ ، فلما وقعت حوادث ١١ يونيو اتجهت الأنظار إلى وجوب تأليف وزارة
تضطلع بأعباء الحكم ، إذ كان بقاء البلاد بلا وزارة من أسباب استفحال الفوضى ،
ولم يكن الخديو في خاضة نفسه يميل إلى تأليف وزارة ، بل كان يطاول في ذلك ، لأن
تأليف وزارة معناه عودة الامور إلى مجراها الطبيعي وتهدة الخواطر ، وحكم البلاد
طبقاً للدستور ، ولكنه كان يميل إلى الاستئثار بالحكم ، ولم يكن من صالحه
تأليف وزارة يشعر هو بأنها ستخضع حتماً في سياستها لارادة العرايين ، وكان يشاركه
في هذا الميل كل من إنجلترا وفرنسا ، فالسياسة الانجليزية ترمى إلى استفحال الفتن
والاضطرابات حتى تمهد لتدخلها في البلاد وتهيء الوسائل للاحتلال الذي كانت
تعد له العدة من زمن بعيد ، أما فرنسا فكانت سياستها حيال مصر مضطربة غير
مستقرة ، وكانت في الجملة تسير إنجلترا في تدابيرها غير متوقعة أن تفضي الحوادث

(١) شهادة الدكتور سالم باشا سالم. مصر للمصريين ج ٧ ص ١٥٤

إلى أفرادها باحتلال مصر

على أن الدول الأخرى وبخاصة تركيا والنمسا والمانيا كانت تميل في ذلك الحين إلى تهدئة الخواطر ولا تشاطر المجلّترا مراميها وأطماعها ، ومن هنا اتجهت ميولها إلى تأليف وزارة تساعد على تسكين الفتن وتهدئة الخواطر .

فسعى قنصل المانيا والنمسا لدى الخديو باتفاقهما مع درويش باشا للتقريب بينهما وبين عرابي وترغيبه في تأليف وزارة جديدة يبق عرابي فيها وزيراً للحربية ، فتظاهر الخديو بقبول هذا المسعى وأخذ يستشير بعض رجال الدولة في أمر تأليف الوزارة ، فاستدعى شريف باشا ثم مصطفى فهمي باشا ثم عمر لطفي باشا وغيرهم ، وكلف كلا منهم تأليف الوزارة ، فأبوا جميعاً لما كان بينهم وبين عرابي من الجفاء ، ولا أنهم كانوا يعلمون أنهم إذا الفوا الوزارة فانها ستكون موضع مناوأة العرابيين ، فتدخل درويش باشا وقنصلا المانيا والنمسا واتصلوا بعرابي بواسطة يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية وطلبه باشا عصمت قائد قوة الاسكندرية الذين كانا موجودين في الثغر بحكم عملهما وتفاوضوا في اختيار رئيس للوزارة ، فاستقر رأيهم بعد استطلاع رأي عرابي على اختيار اسماعيل راغب باشا للرياسة .

لم يكن راغب باشا من المعروفين بالولاء للخديو ، ومن هنا جاء ارتياح العرابيين اليه ، وكان معروفاً عن الخديو سوء الظن به وسكراهيته له ، وقد تقدم الكلام عما ذكره عرابي عنه في مذكراته ، واغرائه العرابيين بالتخلص منه ، ولعل سابق اتصاله بالخديو اسماعيل جعل توفيق لا يطمئن اليه ، لأن المعروف أن توفيق باشا لم يكن يطمئن إلى الرجال الذين خدموا أباه وكانوا موضع ثقته ، ولم يكن ليجهل أن أباه يود أن ينتزع منه العرش فيعود اليه .

على أن توفيق بالرغم من أنه لم يكن يثق باسماعيل راغب باشا رأى من الحكمة ألا يحتمل تبعة بقاء البلاد من غير وزارة ، فعهد اليه بهذه المهمة وأرسل أمراً إلى عرابي وكان وقتئذ في القاهرة ينبئه فيه بتعيين راغب باشا رئيساً للوزارة ويدعوه إلى معاونته في عمله لكي تنتظم الأحوال ويستتب الأمن والراحة ، وكان ذلك بعد أن



اسماعيل راغب باشا رئيس الوزارة (في اواخر عهد الثورة العرابية)

ارتضاه عرابي للرئاسة
وغنى عن البيان أن عرابي قد اغتبط باختيار راغب باشا للرئاسة، لأنه يعلم أن
وزارته ستكون طوع ارادته ، فاجاب على رسالة الخديو بكتاب يبدى فيه موافقته
وارتياحه لهذا التعيين ويتضمن الثناء المستطاب على راغب باشا (١)

أعضاء الوزارة

وعلى ذلك تم تأليف الوزارة وصدر مرسوم بتأليفها يوم ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢
على النحو الآتي

اسماعيل راغب باشا للرئاسة والخارجية ، احمد رشيد باشا للداخلية . عبد الرحمن
رشدي بك للمالية . احمد عرابي باشا للحرية والبحرية . على ابراهيم باشا للحقانية
سليمان أباطه باشا للمعارف . محمود باشا الفلكي للاشغال . حسن باشا الشريعي للاوقاف .

برنامج الوزارة

لم يكن راغب باشا من الاقتدار ولا من الكفاءة بحيث يستطيع أن يسلك
بالبلاد سبيل النجاة من الاخطار التي كانت تستهدف لها ، ولا نظنه كان ملما بالامام
الكافي بحقيقة الموقف السياسي ، فضلا عن تقدمه في السن فقد كان يتأخر السبعين

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢

حين ولى الرأسة، وهو لا يعدو ان يكون موظفا من كبار موظفي الحكومة تدرج في المناصب تدرجا طبيعياً دون أن تظهر له كفاية ممتلزة أو نظر بعيد في تصريف الامور الهامة ، على أنه كان من غير شك صادق النية في بذل أقصى ما لديه من جهد لا تقاذ الموقف

وكان أول عمل له وضع برنامج لوزارته ، وقد كان هذا في ذاته عملاً ممدوحاً ، لان وضع برنامج للوزارة يدل على أهمها تنوى حكم البلاد حكماً دستوريا لصالحها ، وكان برنامجها من جهة القواعد العامة برنامجاً قومياً يكفل انقاذ مصر من المشاكل المحيطة بها لولا أن الدسائس الانجليزية كانت في ذلك الحين تدبر المكائد لتحقيق أغراضها الاستعمارية في مصر .

أوضح راغب باشا برنامجه في كتاب رفعه إلى الخديو وخلاصته ، احترام الفرمانات المحددة مركز مصر واستقلالها ومراعاة الاتفاقات الدولية الخاصة بالديون واحترام الدستور وأحكامه ، ورسم بعض القواعد التفصيلية التي اعتزمت وزارته السير عليها ، منها إصدار عفو عام عن المسؤولين في الحوادث الاخيرة عدا المشتركين في حادثة ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، والمراد بالحوادث الاخيرة حوادث الخلاف الذي وقع بين وزارة البارودي والخديو وما حدث في اجتماعات العرايين من القذح في الخديو والمناداة بخلعه ، وعدم جواز مجازاة أى فرد إلا بعد محكمة قانونية ، والغرض من هذه القاعدة اقرار العدل بين الناس واطمئنانهم على حياتهم ومصيرهم وحریتهم ، وأن لا تجرى مخبرات في الشؤون السياسية بين الحكومة ووكلاء الدول السياسيين الا بواسطة وزير الخارجية ، وذلك لكي يمتنع تدخل وكلاء الدول في شؤون الحكومة واملاء ارادتهم على موظفيها ، ثم وجوب احترام الأمر العالي الصادر في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ القاضي بانشاء مجلس النظار وتحويله مسؤولية الحكم ، وقد وضعت الوزارة هذه القاعدة لكي تحول دون استبداد الخديو بشؤون الحكومة واصداره الاوامر بغير موافقة مجلس الوزراء (١) ، وطلب راغب

باشا من الخديو في ختام كتابه أن يقرر هذا البرنامج إذا حاز قبوله ، ومعنى ذلك أنه أراد تقييده باتباعه وتعهد به بذلك في وثيقة رسمية ، وهذا يدل على مبلغ سوء ظن الوزارة بمقاصد الخديو ، وقد قبل الخديو هذه المطالب في كتابه الى راغب باشا (١) وأذاع راغب باشا منشوراً بالقواعد الجوهرية التي اعتزم السير عليها نوه فيه بالمخاطر التي تكتنف البلاد وحث على وجوب طاعة الخديو وتوحيد الكلمة وازالة أسباب المتافرة بين أبناء الوطن وحسن معاملة الاجانب (٢)

تأليف لجنة مختلطة لتحقيق حوادث الاسكندرية

كان أول ما عنت به وزارة راغب باشا تهدئة الخواطر والسعى في ازالة الجفاء الذي استحكم بين الاهلين والاجانب بسبب حوادث الاسكندرية ، واعادة العلاقات الودية بين الفريقين . فاعتزمت تأليف لجنة مختلطة مهمتها اجراء تحقيق واسع النطاق في حوادث ١١ يونيه لمعرفة أسبابها والمسئولين فيها تمهيداً لتوقيع العقوبات الزاجرة على كل من ثبت اشتراكه فيها ، وليس يخفى أن الحكومة الفت لجنة أولى مساء ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ لتحقيق تلك الحوادث ، ولكن هذه اللجنة قد انحلت لامتناع قنصلي إنجلترا وفرنسا من الاشتراك فيها كما تقدم بيانه ، فارادت وزارة راغب باشا أن تعالج الحالة بتأليف لجنة جديدة تكون موضع ثقة الدول .

وبتحقيقاً لهذه الفكرة ارسل الخديو إلى رئيس مجلس الوزراء في ٢١ يونيه سنة ١٨٨٢ (٥ شعبان سنة ١٢٩٩هـ) كتاباً ضمنه الاستياء من وقوع حوادث ١١ يونيه وما وقع فيها من القتل وسفك الدماء وما أفضت اليه من اضطراب حيل الامن ووقوع النفرة بين الوطنيين والاجانب ، وطالب إلى الوزارة المبادرة إلى التحرى عن المشتركين فيها لتوقيع العقاب على من ثبت عليه هذا الاشتراك ثم العمل على اعادة علاقات الصفاء بين الاهلين والاوروبيين واعادة الامن إلى نصابه (٣)

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢

(٣) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢٤

فاجتمع مجلس الوزراء وأصدر قراراً مطولاً استنكر فيه تلك الحوادث ودعا إلى وجوب إعادة الصفاء والوثام بين الوطنيين والاجانب ، وقرر تأليف لجنة جديدة للمحقق برئاسة عبد الرحمن رشدي بك ناظر المالية ، نصف أعضائها من الوطنيين ونصفهم من الأوروبيين ينتخبهم قناصل الدول ، الأعضاء الوطنيون هم محمد قدرى باشا وزير الحقانية السابق ، يعقوب سامى باشا وكيل البحرية ، بطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، حماد بك عبد العاطى المستشار بمحكمة الاستئناف المحظاظ ، الدامور حسن بك محمود رئيس مجلس الصحة البحرية والكورتنانت ، ابراهيم بك الألفى رئيس محكمة مصر الابتدائية ، حسين بك واصف من مأمورى الحقانية . ابراهيم فؤاد بك رئيس محكمة الجيزة والقليوبية ، يوسف بك برتو مأمور الدائرة البلدية بالاسكندرية ، أما الأعضاء الاوروبيون فيختارهم قناصل الدول بحيث يكون لكل قنصل مندوب فى اللجنة ، وعهد بمجلس الوزراء إلى اللجنة اجراء تحقيق شامل عن حوادث الاسكندرية وعرض نتيجة التحقيق على الحديو لتوقيع الأحكام التى يقضىها القانون .

ولو حسنت نيات إنجلترا لا يمكن لوزارة راغب باشا أن تعيد الأمور إلى نصابها وتزيل الآثار السيئة التى نجمت عن حوادث ١١ يونيه ، فإف هذه الحوادث قد وقع مثلها فى بعض ثغور البلاد الأوروية دون أن يترتب عليها سبب استقلالها وانتهاك حقوقها ، ولكن إنجلترا التى دبرت مذبة الاسكندرية أبت إلا أن تستغلها دون نزاهة ولا هوادة حتى تصل إلى احتلال مصر . وكان من تدابيرها ألا تمكن وزارة راغب باشا من تهدئة الخواطر واقرار الأمن فى نصابها ، وأغلب الظن أنها لم تكن تبغى تأليف الوزارة لكى تبدو البلاد فى حالة غير عادية وتتخذ من ذلك ذريعة إلى التدخل فى شؤون البلاد ، فلما تألفت قابليتها السياسة الانجليزية بالجفاء وعدم الثقة والغض من قدرتها على إعادة الأمن إلى نصابها ، وأخذت تخلق لها العقبات والعراقيل ، وبارح السر ادوار مالت قنصل بريطانيا



السرداد ورمالت

قنصل انجلترا العام في مصر

أثناء الحوادث العراقية

العام الاسكندرية يوم ٢٧ يونيه، وأُنبأ عنه المستر كارتر ايت Cartwright الذي شهد ضرب الاسكندرية، وغادر المدينة أيضاً المستر كوكسن القنصل البريطاني، وأوعزت الحكومة البريطانية إلى السير اوكلن كولفن الرقيب المالي الانجليزي بالامتناع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، وهذه علامة ونذر تنبئ عما كانت تبينه السياسة الانجليزية من اثاره الحرب والقتال ، ولم تلق اللجنة المختلطة التي افتتها الوزارة لتحقيق حوادث الاسكندرية معاونة صادقة من المستر كارتر ايت نائب القنصل البريطاني العام ، بل أخذ يشير حولها الشبه والشكوك ، واتهمها في رسالة منه إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٢ بالعجز عن القيام

بمهمتها، وشكا في رسالته من نفوذ يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الخيرية في اللجنة، قائلا انه يقاوم مجرى التحقيقات القانونية فيها حتى اضطر العضو الانجليزى في اللجنة إلى الاستقالة، وما بقاؤه فيها الا لاتمام استجواب بعض الجرحى ممن رأت اللجنة أخذ أقوالهم، وان بطرس باشا غالى وكيل وزارة الحقانية وأحد أعضاء اللجنة صرح له بأنه ما من أحد يستطيع أن يقرر أمامها ما لا يكون متفقاً ورغبات العرايين، وأنه هو نفسه مكره على احتمال بقاء يعقوب سامى باشا عضواً في اللجنة على ما بينهما من الاختلاف في رأى، وأن يعقوب سامى أبى إطلاق سراح كثير من الاوروبيين الذين قبض عليهم على أثر حوادث الاسكندرية مخافة أن يثير الافراج عنهم غضب الضباط، وحجته في ذلك أنه إذا أفرج عنهم لا يكون مسئولاً عن الامن العام، وشكا أيضاً من بقاء مأمور ضبطية الاسكندرية ووكيله في منصبيهما رغم تصرفهما السيئ في حوادث ١١ يونيه، ومن أنه لم توجه اليهما أى تهمة ولا سئلا أمام اللجنة عن شئ، مما نسب اليهما، كل ذلك لأنهم من شيعة عرابى، وأضاف المستر كارترايت في رسالته أن وزارة راغب باشا هي أداة في يد عرابى وأن نفوذ عرابى قد ازداد بعد الانعام عليه بنيشان كبير من السلطان.

الفصل الثالث عشر

مؤتمر الاستانة

للنظر في المسألة المصرية

قلنا في ختام الفصل الحادي عشر (ص ٢٩٣) ان المسيو دي فريسينيه دعا الدول الاوروبية الكبرى إلى عقد مؤتمر للنظر في المسألة المصرية، فلبى هذه الدعوة كل من إنجلترا والمانيا وروسيا وايطاليا والنمسا، أما تركيا فانها رفضت الفكرة بحجة أن إيفاد درويش باشا إلى مصر كاف لحل مشكلتها، وقد اعترفت إيفاده إلى مصر في الوقت الذي علمت فيه باقتراح عقد المؤتمر، أي أنها عارضت المؤتمر بارسال مندوب سام إلى مصر، واتخذت من ارساله وسيلة لرفض عقد المؤتمر، واحتجت أيضاً بأن الاحوال في مصر لا تستدعي عقد مؤتمر بعد تأليف وزارة راغب باشا واضطلاعها باعباء الحكم واعادتها الامن إلى نصابه، فلم يبق شيء يمكن أن يتفاوض فيه المؤتمر، وقد أبلغ وزير خارجية تركيا سفراء الدول الاوروبية بالاستانة هذا القرار، ولكن الدول لم تعبأ به واعترفت عقد المؤتمر، وبقيت تركيا على امتناعها ورفضت الاشتراك فيه حتى ضرب الاسكندرية، فكان من المهازل السياسية أن يجتمع مؤتمر دولي في الاستانة للنظر في المسألة المصرية دون أن تشترك فيه حكومة الاستانة ذاتها ودون أن تشترك فيه مصر، وكان واجباً على كليهما أن تشتركا فيه.

وليس هذا المظهر وحده هو الذي يدل على اضطراب السياسة العثمانية في المسألة المصرية، بل ان مسلكها كله كان مجموعة متناقضات واضطرابات، فبينما كانت تتظاهر بتأييد سلطة الخديو اذا بالسلطان عبد الحميد يعلن عطفه على عرابي ويمنحه نيشاناً رفيع الشأن، ثم اذا جد الجدد ونشبت الحرب بينه وبين الانجليز طعنه في الصميم

باعلانه عصيانه ، فكان هذا الاعلان من أعظم أسباب هزيمته وخذلانه .
لقد كانت سياسة تركيا عامة سياسة فوضى واضطراب ، ويبدو هذا الاضطراب
من سرعة تغيير الصدور العظام (رؤساء الوزارات) في ذلك الوقت العصب الذي
يستدعى ثباتا واستقرارا في السياسة الخارجية .

فهذا التبديل والاضطراب ، مضافا الى قصر نظر تركيا وسوء نيتها نحو مصر ،
ورغبتها في انقاص استقلالها ، ثم ما جبلت عليه سياستها من الدس والوقيعه ، وتأثر
وزرائها بالمال والرشا ، جعل من السياسة التركية عامل فساد استخدمته إنجلترا لتحقيق
أطماعها في مصر .

اجتماع المؤتمر

اجتمع المؤتمر بدار السفارة الإيطالية في (تريايا) بضواحي الاستانة على
شاطئ البوسفور يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٢ في الساعة الثالثة مساء ، وكان أعضاؤه
سفراء الدول العظمى الست بالاستانة وهم : اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا ،
والماركيز دي نواي Noailles سفير فرنسا ، والكونت هرشفلد Hirschfeld نائب
سفير المانيا ، والبارون كاليس Calice سفير النمسا والمجر ، والمسيو أونو Onou نائب
سفير روسيا ، والكونت كورتى Corti سفير ايطاليا .

وقد تولى هذا الأخير رئاسة المؤتمر بصفته أقدم السفراء ، كما اجتمعوا في سفارة
ايطاليا لهذا الاعتبار ، وقرر المؤتمر في هذه الجلسة ارسال مذكرة إلى الباب العالي
يبلغه نبأ اجتماعه ويأسف لعدم انعقاده برئاسة وزير الخارجية العثمانية ويعرب عن أمله
في اشتراك تركيا في اجتماعاته المقبلة . (١)

(١) دي فريسينيه . المسألة المصرية ص ٢٧٧

ميثاق النزاهة

ثم اجتمع للمرة الثانية يوم ٢٥ يونيه ، وقبل البدء في مداولاته ابرم العهد المشهود بميثاق النزاهة Protocole de Desinteressement ، وقد وضعه المسيو دى فريسنيه في ١٦ يونيه وعرضه على اللورد جرانفيل قبله ، وهذا نصه :
« تتعهد الحكومات التي يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الاخرى (٢) » ، وقد وقعه اعضاء المؤتمر جميعا .
هذا هو العهد الذى ارتبطت به الدول وفي مقدمتها إنجلترا في مؤتمر الاستانة ، ولكن إنجلترا حين أبرمته كانت تنوى تقضه ، كما نقضت سائر عهودها في المسألة المصرية ، والدليل القاطع على ذلك أنها في الوقت الذى أبرمته (٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢) كانت تعد معدات الحرب والقتال وتجهز جيشها لاحتلال مصر ، ولم يمض على هذا العهد ستة عشر يوما حتى ضرب اسطولها مدينة الاسكندرية بمدافع يوم ١١ يوليه .

خطبة اللورد دفرين

اجتمع المؤتمر في جلسته الثالثة يوم ٢٧ يونيه ، وأخذ أعضاؤه يتداولون في المسألة المصرية ، فبدأ اللورد دفرين بالقاء بيان عن الحالة في مصر ، ذهب فيه الى أن الفوضى قد تمكنت من مصر من جراء ثورة الجيش وانتقاضه على الخديو ، وان هذه الفوضى قد أدت الى اختلال الادارة وارتباك الاحوال ووقوف حركة التجارة وفقدان الثقة وعجز الاهلين عن سداد الضرائب وعجز الحكومة عن الوفاء بتعهداتها المالية حيال الدائنين الاجانب ، ثم تعرض حياة الاوروبيين



٨

٥

٢

مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ للنظر في المسألة المصرية

وتجد في الصورة أعضاء المؤتمر وهم: (١) الكونت هر شفلد نائب سفير لمانيا (٢) الميسو أونو نائب سفير روسيا. (٣) البارون كاليس سفير النمسا والمجر. (٤) الكونت كورتى سفير ايطاليا (٥) الماركيزدى نواى سفير فرنسا (٦) اللورد دفرين سفير انجلترا (واقفايتكلم) (٧) و (٨) سعيد باشا وعاصم باشا مندوبا تركيا. وقد أخذت هذه الصورة بعد اشتراك تركيا في المؤتمر عقب ضرب الاسكندرية (نقل عن مجلة الجرافيك الانجليزية عدد ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢)

للخطر ، واستند الى مذبح الاسكندرية وما وقع فيها من القتل وسفك دماء الاوروبيين وهجرتهم من البلاد ، ونفى ما أكدته المصادر العثمانية من أن الثورة قد أخذت وأن الامور قد عادت إلى نصابها بتأليف وزارة راغب باشا قائلا ان هذه الوزارة أداة في أيدي الثائرين ، وأن الخديو لا حول له ولا قوة ، وأن انجلترا وفرنسا لا تستطيعان صبرا على هذه الحالة ، وأن اجتماع وكلاء الدول في هذا المؤتمر عقب

تأليف وزارة راغب باشا فيه البيان الكافي لما تريد أوروبا أن تفعله حيال الخلة في مصر ، وأهاب بالدول أن تأخذ الثورة المصرية بالشدة حتى لا يستفحل نفوذها فلا يعود من السهل استئصال شأقتها ، وأشر إلى المبادئ التي يرى الاتفاق عليها ، وهي أن الوسائط الفعالة التي يجب اتخاذها لا عادة حكومة منظمة إلى مصر يجب أن تصدر عن الحضرة السلطانية ، وختم كلامه بقوله انه علم من مصدر يوثق به أن درويش باشا اعترف بأنه لم ينجح في المهمة التي أوفد من أجلها إلى مصر ، وأنه لا يستطيع انقاذ الخديو من استبداد الضباط وشيعتهم دون أن تكون لديه قوة حربية لا تقل عن عشرين طابورا من الجند ، وأن الوزارة المصرية الجديدة ليست إلا وزارة عرابي ، وأن الخديو لا نفوذ له وسيبقى كذلك إذا استمر محروما من جيش يؤيده ويعيد اليه السلطة.

تلك خلاصة خطبة اللورد دفرين ، ويؤخذ منها أن إنجلترا كانت تقصد من الاشتراك في المؤتمر اعلان أن الحالة في مصر تستدعي التدخل في شؤونها ، وأن هذا التدخل يجب أن يكون حربيا لقمع الثورة واعادة سلطة الخديو ، وكانت ترمى الى أن يكون هذا التدخل انجليزيا ، ولكنها تظاهرت على لسان اللورد دفرين بأنها تبغى أن يكون تركيا ، وهي عالمة بأن الحكومة التركية بلغت من الضعف والتردد بحيث لا تقدم على هذه المهمة ، ولو هي تدخلت بجيشها لكان من المحتمل أن يكون ذلك اقفاذا للموقف وتقاديا من لاحتلال ، لان الدول الاوروبية ما كانت لتقبل بقاء جيش عثماني في مصر إلى ما شاء الله ، وفي الحق ان الحالة لم تكن تستدعي ارسال جيش عثماني أو أو غير عثماني ، فان وزارة راغب باشا كانت تستطيع إعادة الامن والنظام إلى نصابه لو لم تبادرها السياسة الانجليزية بالعقبات والعراقيل .

كانت إنجلترا واثقة من جمود السياسة التركية وضعفها ، مطمئنة الى انقسام الدول الاوروبية في الرأي وعدم اتخاذها قرارا معيناً في المسألة المصرية ، فانهزت هذه الفرصة وأخذت قبل انعقاد المؤتمر وخلال انعقاده تعد معدات الحرب والقتل لتنتهك باسطوطها وجيشها حرمة العهود والمواثيق ، وتحتل مصر تحت سمع المؤتمر وبصره . وقد بدت منها نية الخداع جلية في مفاوضاتها بالمؤتمر ، فقد اقترح السفير الايطالي

على الاعضاء بجلسة ٢٧ يونيه أن تقرر الدول الامتناع عن التدخل المنفرد في مصر ما دام المؤتمر منعقدا ، ولو كانت انجلترا حسنة النية لوافق مندوبيها على هذا القرار ، ولكن الواقع كما أسلفنا أنها كانت تجهز معدات الحرب لاحتلال مصر ، فأخذ اللورد دفرين يلح في ضرورة وضع تحفظ لهذا القرار حتى قرر المؤتمر اضافته وهو « فيما عدا الاحول القهرية » ، فتم بذلك على ما كانت تضمرة انجلترا من مخادعة المؤتمر ، وما كانت تبنيه من نية الشر والعدوان ، ونقض العهد والميثاق ، وقد اطمأنت بعد وضع هذا التحفظ ، وتركت المؤتمر يجتمع ويقرر ما يشاء ، اذ كانت هذه الكلمة كافية لتجعل قراراته عديمة القيمة ، ومن الغريب أن المريكز دى نواى سفير فرنسا قد أيد اللورد دفرين في اقتراحه إضافة هذه الحاشية ، فدل بذلك على مبلغ تحبط السياسة الفرنسية في ذلك الحين ، وقد اغتبط اللورد دفرين لهذه الاضافة ، وأرسل في اليوم التالى إلى اللورد جرانفيل رسالة يقول فيها « إننا في الواقع منذ أن تم تعديل اقتراح السفير الايطالى هذا التعديل الهام لم نعد نعتبر للاقتراح قيمة كبيرة »

قرار التدخل

قرر المؤتمر في جلسته الثالثة وجوب التدخل في مصر لاجل الثورة ، وأن عهد إلى تركيا بهذه المهمة بأن ترسل إلى مصر قوة كافية من الجند لاعادة الأمن والنظم اليها ، وأخذ يتداول في الجلسات التالية في شروط هذا التدخل وحدوده ، واستفادت انجلترا من هذا البطء لاتمام تبايرها وانفاذ خطتها في تدخلها المنفرد ، ووضع المؤتمر في جلسته السابعة (يوم ٦ يوليو سنة ١٨٨٢) قواعد هذا التدخل وهي : أن يحترم الجيش الذى ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التى نالتها بموجب الفرمانات السابقة والمعاهدات ، وأن يحمى الثورة العسكرية ويعيد إلى الخديو سلطته ، ثم يشرع في اصلاح النظم العسكرية في مصر ، وان تكون مدة اقامته في مصر ثلاثة اشهر إلا إذا طلب الخديو مدها إلى المدة التى تتفق عليها الحكومة المصرية مع تركيا والدول الاوروبية العظمى ، ويعين قواد هذا الجيش بالاتفاق مع الخديو ، وتكون نفقاته على حساب مصر ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا والدول الست العظمى الاوروبية .

وقد صدر هذا القرار على أن يعرض على الحكومة التركية والحكومات
الأوروبية الست التي لها ممثلون في المؤتمر ، وأرسل نص القرار إلى هذه الدول فأقرته ،
ووافقت على تقديمه إلى الحكومة التركية ، فأرسل إليها ولكنها لم تقره ، ووقفت
موقف الاحجام والتردد ، شأن السياسة التركية في ذلك العهد ، واعتمدت في رفضها
التدخل على تقارير درويش باشا الذي يقول فيها انه ليس في مصر ما يوجب تدخلها ،
وقد وافقت إنجلترا على دعوة تركيا إلى التدخل في الوقت الذي كانت تعد فيه معدات
القتال لتدخل هي بمفردها ، ذلك لأنها كانت مطمئنة إلى بقاء السياسة التركية
وترددتها ، وأنها تستطيع خلق (الحالة القهرية) التي نوه إليها اللورد دفرين ، فتتدرع
بها إلى التدخل الحربي من جانبها ، ضاربة صفحا عن قرار المؤتمر ، وقد أنفذت خططها ،
إذ ضرب الاسطول الانجليزي مدينة الاسكندرية يوم ١١ يوليو قبل أن تتقدم
الدول إلى تركيا بقرار المؤتمر وقبل أن يتبين موقف تركيا حيال هذا القرار

أما التدخل في ذاته فلم يكن ثمة موجب له لأن الحالة في مصر كانت طبيعية بعد
تأليف وزارة راغب باشا ، ومن الوقائع الثابتة أن إنجلترا أخذت تجهز معدات القتال
قبل انعقاد المؤتمر ، فقد أصدرت وزارة البحرية الإنجليزية في ١٥ يونيو تعليماتها إلى
بواخر النقل بالاستعداد للسفر إلى مصر مقلّة كتائب الجنود ، وأخذت وزارة
البحرية تعبئ الجنود في ذلك الحين لأرسالها إلى الديار المصرية

وقد كانت آخر جلسة عقدها المؤتمر قبل ضرب الاسكندرية (وهي الجلسة السابعة) يوم
٦ يوليو ، فلما وقع الضرب ظهر أن المؤتمر لم يكن إلا مهزلة اتخذتها إنجلترا وسيلة
لإشغال الناس عن تدبير نياتها العدائية ، وقد اجتمع المؤتمر مع ذلك بعد الضرب
يوم ١٥ يوليو ، وأخذ يستأنف النظر في تدخل تركيا الحربي ، مما سنعود إليه
فيما يلي .

الحالة في مصر أثناء انعقاد المؤتمر

استمر المؤتمر كما أسلفنا يعقد جلساته على غير طائل ، وإنجلترا تعد المعدات

للقتال ، وقد كان انعقاده مدعاة الى اعتقاد العراقيين أن المسألة المصرية ستحل بطريق
المفاوضات بين الدول ، وأن انعقاد المؤتمر مانع من انفراد إنجلترا أو غيرها من
الدول من التدخل الحربى فى مصر ، وكان هذا اغراقا منهم فى حسن الظن أو الجهل
بما تنويه إنجلترا ، وفى الحق ان العراقيين كان ينقصهم الحصافة فى الرأى وبعد النظر
السياسى ، وأغلب الظن أنهم كانوا لا يعرفون الموقف السياسى على حقيقته ، وكانوا
يعتمدون على ما يتلقونه من بعض أفراد لا وروبيين من الأوهام والاخبار المفققة ،
ولم يكن لديهم قلم اخبار فى مصر ولا فى الخارج يطالعهم على حقيقة الاحوال السياسية
وتطوراتها ، هذا فضلا عما اشتهروا به من الغرور والخيلاء ، إذ كانوا يتوهمون أنهم
قادرون على دفع اعتداء الانجليز أو أية دولة أخرى دون أى استعداد جدى للحرب ،
ولم يكونوا يقدرون قوة أعدائهم ، ولا قوتهم هم أنفسهم ، فبينما كان الانجليز
يستعدون للحرب والقتال ويحشدون جنودهم فى إنجلترا ومالطة والهند ويستطلعون
قوة العراقيين ويقفون على حقيقة معداتهم ، كان العراقيون لا يعرفون شيئا عن
معدات الانجليز . بل كانوا يتوهمون أنهم لا يجرؤون على اعلان الحرب والقتال
أو النزول الى البر ، وكذلك كان شأن وزارة راغب باشا عامة فانها كانت لا تريد
كثيرا عن مستوى العراقيين فى العلم والمعرفة ، وكان عرابى هو الأمر المتسلط عليها
إذ كان وزير الحربية والبحرية فيها .

ومما ساعد العراقيين على التماذى فى غرورهم رؤيتهم الاسطول الانجليزى راسيا
فى مياء الاسكندرية دون أن تنشب الحرب أو يتحفز للضرب ، فخيّل اليهم الوهم
أن مجيئه لم يكن إلا من قبيل التهديد والوعيد ، وأنه لا يجرؤ على انزال الجنود الى
البر ، واتخذوا من موقف السكوت الذى لزمه يوم مذبحه الاسكندرية دليلا على أنه
لا قبل له بالحرب والقتال ، ولكن الواقع ان الانجليز كانوا ينتظرون أن يهيئوا الجو
فى أوروبا لقبول تدخلهم الحربى ، فدبروا مذبحه الاسكندرية حتى يظهروا الحالة فى
مصر بأنها حالة فوضى واضطراب ونهب وقتل لا يؤمن معها على حياة الأجانب ،
وانها تستدعى تدخل الدول لوضع حد لهذه الفوضى ، ثم اشتركوا والدول فى عقد

مؤتمر الاستانة المفاوضة في ايجاد علاج لهذه الحالة الخطيرة ، وهياؤا الافكار في أوروبا لضرورة التدخل لقمع الثورة في مصر ، فلم يكن انتظارهم هذه المدة (ولم تكن في ذاتها طويلة) إلا لاحكام خطتهم واتمام تجهيزاتهم الحربية ، ثم لتمكين الجاليات الاوروبية من الهجرة من البلاد قبل أن تضرب المجترة ضربتها في مصر ، لكي يكون عدوانها مقرونا بعطف الاوروبيين المهاجرين وغير المهاجرين ، وتكون في احتلالها كأنها نائبة عنهم وعن الدول الاوروبية جميعا ، كل ذلك والعراييون غارقون في أحلامهم معتقدون أن الحرب بعيدة الوقوع ، ولذلك لم يبد منهم أى عمل يدل على الاستعداد لخوض غمار القتال .

وكانت أحاديث العراييين دائرة حول ما يتسقطونه من أخبار المؤتمر ، وما تلوكه ألسنتهم من أن الازمة ستحل قريبا بطريق السلم ، وانها ستنتهى بخلع الخديو توفيق وتعيين الأمير حليم باشا مكانه ، وهذا كل ما كان يشغل بالهم ويستحوذ على أفكارهم في ذلك الوقت العصيب ، أما الاستعداد للحرب والتهيؤ للقتال فلم يفكروا فيه تفكيرا جديا إلا في اللحظة الأخيرة ، بعد أن ضاع الوقت وسبق السيف العدل .

الفصل الرابع عشر

ضرب الاسكندرية

بقنابل الاسطول الانجليزى

١١ يوليه سنة ١٨٨٢

كانت انجلترا تستعد للحرب قبل انعقاد مؤتمر الاستانة وخلال اجتماعه وقبل أن يقر قراره بدعوة تركيا الى إرسال جيش لها إلى مصر ، وأخذت تدبر الاسباب والذرائع لتعجيل بضرب الاسكندرية ، لكي تضع المؤتمر امام الامر الواقع فأوعزت الى الأميرال سيمور قائد الاسطول البريطانى أن يخلق أية وسيلة للتحرش بمصر لاثارة الحرب عليها ، أى أنها أخذت تخلق (الحالة القهرية) التى أشار اليها اللورد دفرين فى مؤتمر الاستانة واشترط اضافتها الى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ، فأخذ الأميرال يتأهب للعدوان ، وكان يستعين برأى الجالية البريطانية فى خلق أسبابه ، ووجد على الأخص من السير اوكان كولفن الرقيب المالى الانجليزى عوناً كبيراً له فى ذلك ، إذ كان من أشد غلاة الاستعمار ومن الداعين إلى احتلال مصر ، وكان بعد رحيل السير ادوار مالت الممثل الفعلى لبريطانيا فى مصر ، فلا غرو ان كان على اتصال دائم بالاسطول

ولم يكن أسهل على القوة الغشوم من أن تبتزع الوسيلة لاثارة القتال ، فقد أرسل الأميرال سيمور فى أول يوليه سنة ١٨٨٢ إلى مجلس الاميرالية البريطانية ينبئها أنه اكتشف بعض ترميمات يقوم بها المصريون فى حصون الاسكندرية ، وأنهم يركبون بطاريات جديدة تجاه بوارجه ، وأن الاستعدادات الحربية قائمة فى



الاميرال بوشان سيمور

(قائد الاسطول البريطانى الذى ضرب الاسكندرية سنة ١٨٨٢)

البلاد ، وأن عرابى معتزم سد بوغاز الاسكندرية لحصر البوارج الانجليزية التى كانت راسية فى الميناء .

وبديهى أن هذا الاكتشاف إنما كان وسيلة مختلفة لتسويق الشر والاعتداء ، فان أية ترميمات تجرى فى الحصون لا يمكن أن تكون وسيلة مشروعة لاثارة الحرب والقتال ، إذ كل دولة حرة فى أن تقوى معدات الدفاع فى بلادها ، بل واجب عليها أن تفعل ذلك فى كل وقت ، وخاصة فى مثل تلك الظروف العصيبة التى كانت تجتازها مصر ، فان مجرد حضور الاسطول البريطانى فيه معنى التهديد بالتدخل المسلح ، على أنه لم يكن ثمة ترميمات جدية تخيف الاسطول الانجليزى وتشغل باله ،

وفي ذلك يقول المسيو دي فريسنييه رئيس الوزارة الفرنسية في ذلك الحين « إن المعلومات التي لدينا لم تكن بالخطورة التي تبدو من رسائل الاميرال سيمور بحيث ان ضرب الاسكندرية في الظروف التي وقع فيها انما كان عملاً هجوماً لا دفاعياً » (١) ويقول المسيو جون نينييه ، وكان شاهد عيان لضرب الاسكندرية : « إلى أو كد بشرفي ما تحققت — إذ كنت أزر الحصون يومياً مصحوباً بكبار الضباط — انه من يوم مجيء أوامر السلطان بالكف عن الترميمات لم يطرأ أى تغيير على أية بطارية من جهة الميناء أو على البحر ، ولم يحصل أى ترميم في الحصون ولم ينصب فيها أى مدفع جديد » (٢)

وقد أجابت الاميرالية الانجليزية في ٣ يولييه على برقية الاميرال سيمور بأن يمنع كل محاولة لسد بوزار الاسكندرية ، ورخصت له أن يطلب وقف الاعمال الجارية في الحصون ، وفي حالة الرفض فليدمرها بدافعه .

مكاشفة إنجلترا فرنسا

بعضها على ضرب الاسكندرية

وفي اليوم الرابع من شهر يولييه سنة ١٨٨٢ قابل اللورد لاينس Layons سفير إنجلترا في فرنسا المسيو دي فريسنييه رئيس الوزارة الفرنسية ، وأنهى اليه تعليمات حكومته المتقدمة ذكرها الى الاميرال سيمور ، وسأله عما إذا كان في نية الحكومة الفرنسية إرسال مثل هذه التعليمات الى الاميرال كونراد Conrad أميرال الاسطول الفرنسى الراسى في مياه الاسكندرية ، وكان هذا الاميرال قد أرسل برقية إلى حكومته ينبئها بموقف الاميرال سيمور ويبلغها أنه لم يشاهد أى ترميمات في

(١) دي فريسنييه — المسألة المصرية ص ٢٨١

(٢) جون نينييه — عرابى باشا ص ١٤١

الخصون (١)، ولم تكن فرنسا قد رسمت بعد لنفسها خطة حيال هذا الموقف الجديد، فاجتمع مجلس وزرائها وتدول الأمر، فقرر الامتاع عن مشاركة إنجلترا في خطتها، وحجته في ذلك أن هذه الخطة تجر فرنسا الى عمل عدائي هجومي ضد مصر



بعض بوارج الاسطول البريطاني

الذي ضرب الاسكندرية سنة ١٨٨٢

وهذه أسماؤها من اليمين الى الشمال : انفسيل . سلطان . مونارك .
الكسندا (في الوسط) . تمرير . بنلوب : انفلسكسبل .

وهذا يخالف تعهد الدول في مؤتمر الاستانة، وأن الحكومة لا تستطيع القيام بهذا العمل من غير الرجوع الى البرلمان، والسبب الحقيقي في الامتناع يرجع الى ضعف السياسة الفرنسية وخشيتها الدخول في حرب يضعف مركزها بازاء ألمانيا التي كانت لا تفتأ تتحرش بها، وهذا الضعف قد أصاب السياسة الفرنسية في الجملة بعد الحرب

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ الجزء الثاني وثيقة رقم ١٦٢

السبعينية ، فانها خرجت منها ضعيفة منهوكة القوى ، فاتجهت سياستها الى الاتفاق الودى مع انجلترا الكى تتقى شر جارتها القوية ، فلا غرو ان كانت سياستها فى المسألة المصرية قائمة على فكرة مسامرة انجلترا واخلاء الطريق لها فى تحقيق مطامعها فى مصر ، من أجل ذلك جنحت لعدم مشاركتها فى التدخل الحربى لانها كانت تخشى تشتيت قواها الحربية فى الوقت الذى كانت تتوقع اضطراب الحالة السياسية فى أوروبا بسبب العداوة القائمة بينها وبين ألمانيا ، واحتياجها الى جمع قواها حفظا لكيانها فى القارة الأوروبية ، وكانت كذلك من جهة أخرى تعتقد أن انجلترا لم تكن لتنظر بعين الارتياح إلى مشاركتها فى الحملة على مصر ، فأثرت استبقاء رضاها حفظا للاتفاق الودى ، وكأنك ترى من ذلك أن انتصار ألمانيا فى الحرب السبعينية كان من الاسباب المهمة لتحقيق مطامع انجلترا فى مصر .

استقر اذن رأى الحكومة الفرنسية على عدم مشاركة انجلترا فى عملها العدائى ضد مصر ، وتلقى الاميرال كونراد فى ٥ يولى سنة ١٨٨٢ أمرا من حكومته بأن يغادر ميناء الاسكندرية فى حالة إرسال الاميرال سيمور بلاغه النهائى المؤذن بالضرب (١)

وظهر الضعف والارتباك على سياسة الحكومة الفرنسية إذ استدعت المسيو سنكفكس قنصلها العام فى مصر فى أواخر يونيه حين اشتداد الازمة وقيل ضرب الاسكندرية ، لانه استاء من الاوامر التى كانت تصدر له من حكومته ، بالامتناع عن العمل (٢) ونقلته سفيرا لها فى جمهورية شيلي وعينت بدله المسيود دى فورج De Vorges وهو لا يدرى شيئا عن المسألة المصرية إذ كان قبل تعيينه لهذا المنصب الدقيق سفيرا لفرنسا فى جمهورية بيرو ... بامريكا الجنوبية وحضر الى الاسكندرية يوم أول يولى (٣) .

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦٢

(٢) كوشرى — مركز مصر الدولى ص ١٠١

(٣) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٥٤

سبق الاصرار

تدل الدلائل والبيانات على أن الحكومة البريطانية كانت مبيتة نيتها على ضرب الاسكندرية واحتلال البلاد مهما كانت الاسباب والملاسات ، وذلك قبل اختلاق حكاية ترميم الحصون ، وأنا ذا كرون هذه الشواهد فيما يلي :

أولا - في ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٢ عرض سفير إنجلترا في باريس على الحكومة الفرنسية الاشتراك في اتخاذ وسائل عاجلة بقصد حماية قناة السويس ، فأجابته المسيو دي فريسنييه رئيس وزارة فرنسا ان لا خطر مطلقا يتهدد القناة وأن شركة القناة ذاتها لا تخشى من شيء سوى تلك الحماية التي يراد فرضها عليها لأن احتلال القناة قد يؤدي إلى قطع ترعة الاسماعيلية واستهداف القناة البحرية ذاتها لاعمال عدائية ، وختم دي فريسنييه جوابه بأن احتلال القناة عمل لا مسوغ له (١) .

ثانيا - يقول المستر بلنت إن وزارتي البحرية والبرية في إنجلترا عقدتا النية منذ أوائل سنة ١٨٨٢ على مهاجمة مصر من ناحية قناة السويس ، وشاهد بنفسه الاستعدادات الحربية في إنجلترا في شهر يونيه سنة ١٨٨٢ ، وكان يعتقد أن الغرض منها تقوية مركز إنجلترا في مؤتمر الاستانة (٢) ، ولكن تبين له فيما بعد أن الغرض منها مهاجمة مصر .

ثالثا - موقف إنجلترا في مؤتمر الاستانة وإصرار اللورد دفرين على وجوب التدخل الحربي في شؤون مصر لقمع الثورة ، وإضافته كلمة (الحالة القهرية) إلى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد كما تقدم بيانه ، كل ذلك يدل على ما كانت تضره من التدخل بمفردها .

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٣٣

(٢) بلنت - التاريخ السري للاحتلال - ص ٢٦٦

رابعا — منذ أن جاء الاسطول البريطانى فى مايو تعاقد مع تجار الاطعمة على توريد المؤونة اللازمة للاسطول لمدة ثلاثة أشهر ، وليس هذا عمل أسطول جاء لوقت محدود بقصد حماية أرواح الاجانب كما قال الانجليز عند حضوره .

خامسا — أرسل المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام الى الميسو دى فريسنيه رئيس وزارة فرنسا برقية من الاسكندرية فى ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٢ يقول فيها « إن هجرة الاوروبيين مستمرة والشعور العام هنا أن التدخل الانجليزى أصبح وشيك الوقوع Une action anglaise est imminente ولم يبق فى القنصلية الانجليزية إلا كاتبان يسجلان أسماء الانجليز الذين يرغبون البقاء فى مصر » (١)

سادسا — أرسل الميسو دى فورج De Vorges قنصل فرنسا العام الى الميسو دى فريسنيه برقية من الاسكندرية يوم ٤ يوليه يقول فيها « كل الدلائل تدل على أنه سيقع عمل حربى عاجل من الانجليز سواء باشتراكنا أو بدونه » (٢) .

سابعا — اعترف الأميرال سيمور فى يوم ٦ يوليه سنة ١٨٨٢ بأن أعمال الترميم التى زعم أنها كانت جارية لها لغاية يوم ٥ يوليه أوقفت (٣) ، ومع ذلك أصر على الضرب .

ثامنا — تدبير مذبح الاسكندرية كما فصلنا ذلك فى موضوعه من الأدلة على تبييت إنجلترا النية على الاحتلال .

تاسعا — عهدت وزارة الحربية البريطانية الى المستشرق الاستاذ بالمر Palmer بالحمىء الى مصر وارتياح صحراء سيناء لرشوة القبائل البدوية بين قناة السويس وغزة قبل نشوب الحرب ، وقد حضر وقابله الميسو جون نديه فى

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٤٨

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦١

(٣) المراجع ذاته رقم ١٦٨

الاسكندرية عرضا فقال له الاستاذ بالمر « أنصحك بمغادرة القطر المصرى لأن الاسكندرية ستضرب بالقنابل عما قريب وستكون عرضة لأن يقتلك الاهلون » (١) .

وقد قام الاستاذ بالمر بمهمته ولكن قتله البدو هو وصحبه وحوكم قتلهم عقب الاحتلال فحكم عليهم بالاعدام .

كل هذه الشواهد والنيات تدل على سبق اصرار إنجلترا على ضرب الاسكندرية واحتلالها مهما كانت الاحوال أو اختلفت الاسباب

التحضر للضرب

في ٥ يوليه أرسل الاميرال سيمور الى حكومته ينبئها بأن أعمال التحضير ما زالت مستمرة في القلاع ، وفي ٦ يوليه أرسل الى طلبه باشا عصمت قومندان موقع الاسكندرية بلاغا أول بالكف عن أعمال التحصين الجارية في الحصون ، فأجابه طلبه باشا في اليوم ذاته بأنه لم يوضع أى مدفع جديد في الحصون ولم يجر فيها أى عمل جديد ، وقد ذاع بلاغ الاميرال سيمور في المدينة وتناقله الناس ، فأيقن العارفون بحقائق الأمور انه نذير الشر ، وأن الحرب واقعة لا محالة ، وأوعز قنصلا إنجلترا وفرنسا الى رعاياهما الباقيين بالمدينة بالمبادرة الى الرحيل عنها ، فتسابقوا الى الهجرة والنزول الى السفن التي بالميناء ، وبلغ عدد المهاجرين الاوروبيين منذ حوادث يونيه الى قبل الضرب نحو ٩٩ في المائة من عددهم الاصلى (٢) ، وهاجر كثير من سرة المدينة الى داخل البلاد ، على أن معظم الاهلين بقوا بها .

لم يقتنع الاميرال سيمور بجواب طلبه باشا ، وهيئات أن يقتنع ، لأنه إنما ينبغي من جوابه أن يخلق سببا مكدبا ليتذرع به الى الضرب .

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٤٥

(٢) قدرهم المسيو جون فيفيه في كتابه عرابى باشا ص ١٦٢ بستين ألفا

وعلم القناصل نبأ الرد على البلاغ ، وبأن الضرب واقع لا محالة قريبا ، فاجتمعوا في ٧ يولييه للتشاور في منع القتال بأية وسيلة ، ودعوا المستر كارتر ايت نائب القنصل البريطاني إلى حضور هذا الاجتماع ، فامتنع معتذرا بأن الاميرال سيمور لم يطلب قط من القناصل أن يتوسطوا في المسألة ، وأنه لذلك لا يستطيع حضور اجتماعهم ، فاجتمع سائر القناصل دون مندوب عن القنصلية الانجليزية وقرروا ارسال خطاب الى الاميرال سيمور يسألونه إذا كان قد اقتنع بجواب الحكومة المصرية أم لم يقتنع ، وأنه في استطاعتهم إذا لم يقتنع أن يطلبوا من الحكومة تعديل الجواب المذكور بحيث يرضيه ويمتنعه ، وإذا كان لا يرضى بأن يقتنع فانهم يطلبون منه مهلة كافية لتحليل رعاياهم قبل الشروع في الضرب (١)

بعث القناصل بخطابهم إلى الاميرال سيمور على ظهر المدرعة (انفيسبل) فاجابهم في اليوم ذاته جوابا جافا يدل على تصميمه على الضرب اذ قال : « انه لا يكتفى بالتأكيدات الكتابية وانه إذا كان لهم من النفوذ لدى قائد موقع الاسكندرية ما يحمله على التصرف باخلاص ويحول دون استمراره في أعمال التحصين ، فانه مستعد لاجابة طلبهم » ، ومعنى ذلك أنه لا يثق بجواب من طلبه باشا مهما أعطى من الموائيق وأنه عازم على الضرب لا محالة وكل ما وعدهم به أن لا يبدأ بالضرب إلا بعد اربع وعشرين ساعة من الانذار النهائي (٢)

وأمعانا في التحرش بعث الأميرال إلى طلبه باشا عصمت بلاغا آخر يمهّد به إلى الانذار النهائي ، هذا تعرييه :

« البارجة أنفيسبل في ٦ يولييه سنة ١٨٨٢

« صاحب السعادة — : أتشرف باخباركم أني علمت من طريق رسمي أنه قد صار

(١) الكتاب الانجليزي الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧

وثيقة رقم ١٦٦ ص ٩٩

(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ٥٥ - الكتاب الانجليزي الأزرق عن حوادث

سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٦٦ ص ٩٩

البارحة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر في خطوط الدفاع القائمة على البحر وأن بعض استعدادات حربية قد عملت في واجهة الاسكندرية الشمالية تحديا للاسطول الذى تحت قيادتي ، فيجب علىّ والحالة هذه أن أنبه عليكم بوقف هذه الاعمال ، فان لم تقف وتجددت يكون واجبا على تدمير المعدات الجارى العمل فيها « (١)

فرد عليه طلبه باشا عصمت بالجواب الآتى :

«عزيرى الاميرال الانجليزى

« أتشرف بأن أنبئكم بوصول خطابكم المؤرخ ٦ يوليه الذى تخبروننى فيه أنه اتصل بكم تركيب مدفعين وأن أعمالا أخرى جارية على شاطئ البحر ، فردا على ذلك أود أن أوكد لكم أن الاخبار المذكورة لاحقيقة لها ، وأن هذه الاخبار مثل خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذى اتصل بكم وتحققتم كذبه .

« هذا وانى لمعتمد على عواطفكم المتشعبة بروح الانسانية وأرجو قبول احتراماتى » . (٢)

ولم يكتف الاميرال سيمور بطلب منع التحصين ، بل طلب أن تسلم له الحصون التى يزعم أنها تهدد الاسطول ، وأفضى بهذا الطلب إلى الاميرالية الانجليزية فى برقية اليها يوم ٩ يوليه ١٨٨٢ قال فيها : (٣)

« ائما الى برقيتى المؤرخة فى ٤ يوليه سنة ١٨٨٢ أقول انه ليس هنالك أى شك فى الاستعدادات الحربية ، وقد ركبنا مدافع جديدة فى طابية السلسلة ، وسأرسل فى صبيحة الغد اخطارا الى قناصل الدول الاجنبية وأبدأ فى الضرب بعد اربع وعشرين ساعة ما لم

(١) و (٢) الكتاب الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣

(٣) الكتاب الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٨٢ ص ١٠٥

تسلم إلى الحصون القائمة في شبه جزيرة رأس التين والحصون المشرفة على مدخل الميناء .

الانذار النهائي

وفي صبيحة ١٠ يوليه أرسل إلى طلبه باشا عصمت انذاراً نهائياً بطلب فيه تسليم البطاريات المنصوبة في الحصون القائمة بشبه جزيرة رأس التين وعلى ساحل ميناء الاسكندرية الجنوبي (١) والا ضرب الحصون في صبيحة الغد (١١ يوليه) ، ومعنى ذلك تسليم الحصون ذاتها ، وقد تأكد هذا المعنى في مذكرة اللورد دوفرين سفير إنجلترا في الاستانة إلى وزارة الخارجية العثمانية في ١٠ يوليه بتبليغها لحوى انذار الاميرال سيمور فقد ورد فيه « إذا لم تسلم له الحصون مؤقتاً ليجردها من سلاحها فانه سيبدأ بالضرب في أربع وعشرين ساعة » (٢) وهذا نص الانذار النهائي :

« أتشرف باخبار سعادتك أنه نظراً لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد الاسطول الذي أتولى قيادته أخذت في الازدياد طول يوم أمس في طوابي صالح وقايتباي والسلسلة قد عقدت العزم على أن أفذ غدا (١١ الجاري) عند شروق الشمس العمل الذي أعربت لكم عنه في خطبتي المؤرخ يوم ٦ الجاري إن لم تسلموا إلى حالاً قبل هذه الساعة البطاريات المنصوبة في شبه جزيرة رأس التين وعلى شاطئ ميناء الاسكندرية الجنوبي لتجريدها من السلاح » (٣)

(١) هي معظم حصون المدينة . وهي طابية الفنار . ورأس التين . والاسبتالية . وطابية صالح . وطوابي أم قبيبه . والقمرية والبرج نمرة ١٥ . والمكس . والدخيلة . والعجمي . (انظر الخريطة مقابل ص ٣٥٢)

(٢) الكتاب الاصفى سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٩١

(٣) الكتاب الازرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعته رقم ١٦ ص ٤

وثيقة رقم ٦٥٥

قطع العلائق

وبعد ان ارسل الاميرال انداره النهائى إلى طلبه باشا أرسل المستر كارتر ايت نائب القنصل البريطانى العام إلى اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابا ينبئ فيه بقطع علاقاته مع الحكومة المصرية وهذا تعريبه :

« سيدى الوزير : بناء على البلاغ الذى قدمه الاميرال سير بوشان سيمور فى هذا الصباح إلى القائد الحربى بالاسكندرية أراى مضطرا إلى أن أخلى قنصلية صاحبة الجلالة وأن أقطع فى الوقت الحاضر العلائق التى كانت بين سعادتكم وبين شخصى بصفتى وكيل وقنصل عام بالنيابة عن جلالته فى مصر » (١) .

موقف الخديو

كان الخديو توفيق حتى ضرب الاسكندرية معارضا فى خطة التحدى التى اتبعها الاميرال سيمور حيال مصر ، وقد أرسل إلى الباب العالى برقية فى ٧ يولى يدافع فيها عن موقف الحكومة ويقرر أن ليس ثمة أعمال تحصين فى الطوابى ولا شروع فى سد بوزاز الميناء .

وقد سعت السلطات الانجليزية قبل الضرب فى اجتذابه إلى صفها فأخفقت ، ذاك أن المستر كارتر ايت نائب القنصل البريطانى أشار عليه أن ينزل هو وأسرته إلى احدى البوارج الانجليزية ، ليكون فى مأمن مما عساه يصيب سراى رأس النين لانها عرضة لقذائف المدرعات فأبى (٢) ، وأرسل المستر كارتر ايت إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا برقية فى ٧ يولى ينبئ فيها أن الخديو أرسل يستدعى السير

(١) المرجع السابق مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٢ ص ١٧٢

(٢) مذكرات شفيق باشا ج ص ١٦٣

وكلافت كوفرن المراقب المالى الانجليزى فى ضحوة ذلك اليوم اليفضى اليه بالخطبة التى ينوى اتباعها فيما إذا وقعت الحرب ، وهى أنه يبقى فى الديار المصرية ، وقال فى تعليل ذلك انه لا يستطيع أن يترك جميع اولئك الذين ظلوا فى معيته وأولوه اخلاصهم ، كما أنه لا يستطيع أن يبارح مصر إذا أغارت عليها دولة أجنبية ، اذ يقال حينئذ انه غادرها لينجو بنفسه ، اما اذا احتلها الترك ولقى هذا الاحتلال مقاومة فانه ودرويش باشا لا يعضدان هذه المقاومة ، وفى هذه الحالة ينتقلان إلى تحت درویش باشا ، وأعرب عن أن نيته فى حالة حصول الضرب من الاسطول البريطانى ستكون الانتقال إلى أحد القصور القائمة على شاطئ المحمودية ، قال المستر كارتر ايت وبقدر الاسراع فى الضرب يقل الخطر الذى يحيق بشخص الخديو . (٣)

وقصد المستر كارتر ايت إلى درویش باشا يوم ١٠ يولييه بعد أن أرسل الاميرال سيمور الانذار النهائى بالضرب ، وترك له كتابا يبلغه فيه بقطع علاقاته بوزارة الخارجية المصرية ، وبأنه يلقي عليه تبعة ما يصيب الخديو من سوء فى حالة الضرب .

الرد على الانذار النهائى

اجتماع المجلس العام

لما تلقى راغب باشا بلاغ المستر كارتر ايت يوم ١٠ يولييه طلب من الميسو دى مارتينو قنصل ايطاليا العام بصفته أقدم القناصل أن يستدعى قناصل فرنسا والمانيا والنمسا والروسيا ليندلوامساعى أخرى لدى الاميرال سيمور لمنع الضرب ، فدعاهم فى الساعة الحادية عشرة الى الاجتماع فلبى القناصل المذكورون دعوة زميلهم واجتمعوا به ، ولكنهم لم يفعلوا شيئاً ، إذ كانوا على يقين من وقوع الضرب فى اليوم التالى .

(١) برقية المستر كارتر ايت الى اللورد جرانفيل - الكتاب الازرق عن

حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٢ ص ١٧٠

وقصد راغب باشا بصحبة عبد الرحمن بك رشدى (باشا) وزير المالية وتجران بك (باشا) سكرتير مجلس الوزراء إلى الميودى مارتينو فى نحو الساعة الثانية عشرة وقابلوه اسكى يسعى فى الوساطة ، فلم يكن لديه من جواب سوى أنه أشار على راغب باشا بالسعى بنفسه لدى الاميرال سيمور ، فذهب راغب باشا وصاحبه إلى البارجة (أنفسبل) التى كانت راسية فى الميناء ، وقابلوا الاميرال ، فلقوا منه اصراراً على انذاره ، إذ طلب انزال المدافع التى فى الحصون التى نوه اليها فى انذاره ، والا نفذ الا نذار فى المؤبد المضروب ، فبارح راغب باشا وصاحبه بارجة الاميرال ، ووعدوا بارسال الجواب فى مساء ذلك اليوم (١٠ يوليه) ، وتوجهوا من فورهم إلى سراى رأس التين ، وعرضوا على الخديو نتيجة سعيهم ، فقعد الخديو مجلساً عاماً دعا اليه الوزراء وكبار رجال الدولة ليستشيرهم فى الموقف وفيما يجب أن يكون جواب الحكومة على الانذار النهائى ، فاجتمع المجلس وحضر كل من : الخديو توفيق . درويش باشا اندوب العثمانى . اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية قدرى بك عضو الوفد العثمانى . الشيخ احمد أسعد عضو الوفد العثمانى . احمد رشيد باشا ناظر الداخلية . عبد الرحمن بك رشدى ناظر المالية . احمد عرابى باشا ناظر الجهادية والبحرية . على باشا ابراهيم ناظر الحقانية . سليمان باشا اباطه ناظر المعارف محمود باشا الفلكى ناظر الاشغال . حسن باشا الشريعى ناظر الأوقاف . لطيف باشا من وزراء البحرية السابقين . حافظ باشا من وزراء المالية السابقين . محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب . اسماعيل باشا حقى أبو جبل رئيس مجلس الأحكام . محمد سعيد باشا عضو مجلس الأحكام . محمد كامل باشا وكيل وزارة البحرية قاسم باشا من وكلاء وزارة البحرية السابقين . محمد المرعشلى باشا مدير الاستحكامات العام السابق . محمود باشا فهمى مفتش الاستحكامات العام . طلبه عصمت باشا القائد الحربى للاسكندرية . تجران بك سكرتير مجلس النظار .

أخذ هذا المجلس يبحث فى الموقف وما يجب تقريره ، وقد اختلفت الآراء فيه ، فذهب بعض الأعضاء إلى التسليم بشروط الاميرال ، وكان من هؤلاء درويش

باشا (١) وحجته في ذلك أنه توجه إلى طابية الفنار واختبر بنفسه المدافع المنصوبة فيها ، وقال أنه بصفته من ضباط المدفعية يقرر أن الحصون والمدافع التي بها لا تستطيع مطلقاً أن تقاوم مدافع المدرعات الانجليزية ، ولذا نصح لعرابي بقبول طلبات الاميرال سيمور ، وكان من القائلين بعجز الحصون عن المقاومة محمد مرعشلى باشا مدير الاستحكامات السابق ، إذ قال انها لا تستطيع المقاومة أكثر من أربع وعشرين ساعة إذا كان الضرب مستمراً ، وأنها تتخرب في أربع أو خمس ساعات وأغلب مدافعها تنقلب على الأرض من اصابة القذائف لأنها مكشوفة ، فضلاً عن فشك القنابل والقذائف بجنود المدفعية الذين يكونون بالطوابى ، فعارضه في هذا الرأي محمود باشا فهمى قائلاً أنه حضر حرب الصرب ونظر تأثير الجلل ، وما كان يخشى منها ، وأن الحصون تقاوم من ساعة لثلاثة ، ومن يوم لثلاثة ، ومن أسبوع لثلاثة ، ومن شهر لثلاثة بحسب استعداد العدو (٢) ، وهو جواب لا يدل على أى معنى لأن المطلوب منه أن يوازن هو بين قوة الحصون وقوة الاسطول ، لا أن يجيب جواباً مبهماً لا يقدم ولا يؤخر ، ومن عارضوا مرعشلى باشا في رأيه طلبه باشا عصمت وعرابي باشا

وبعد أن طالت المناقشة استقرت آراء الأغلبية على رفض مطالب الاميرال ، ورأى المجلس في الوقت ذاته منعاً لاحتجاجات الاميرال أن يرسل اليه وفداً مؤلفاً

(١) جاء في استجواب محمود باشا فهمى أن درويش باشا قال بلزوم ازال المدافع الواردة في بلاغ الاميرال - مصر للمصريين ج ٧ ص ١٠٧ . وفي رواية أخرى ذكرها المسيو بيوفيس (الفرنسيون والانجليز في مصر) ص ١٥٠ انه كان معارضا في قبول مطالب الاميرال وهي رواية مرجوحة لا صحة لها ، وإنما أخذها المسيو بيوفيس عن الفاردالكسندري عدد ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وكل المصادر والملاسات تدل على أن درويش باشا لم ينصح بالمقاومة كما تقول الفار .

(٢) استجواب محمود باشا فهمى - مصر للمصريين ج ٧ ص ١٠٧

من عبد الرحمن باشا رشدي وزير المالية وقاسم باشا وكيل البحرية السابق ومحمد كامل باشا وكيل البحرية وقتئذ وتجران بك سكرتير مجلس الوزراء « ليخاطبوه وديا ويوضحوا له أن المصريين ليسوا أعداء للانجليز وأنه لا يمكن سد البوعاز بالأحجار كما قيل وأما انزال المدافع فهذا أمر لا يمكن قبوله ، وإنما يمكن إجابة لطلبه وسداً لباب النزاع إنزال ثلاثة مدافع من ثلاث طوابي ، وهي طاية المكس ، وطاية صالح ، وطاية السلسلة ، وأن يكتفى بذلك رد الشرف الدونامة كما يزعم » (١) .

ويقول عرابي إن الوفد ذهب وأبلغ الرسالة ورجع وأخبر بأن الاميرال لم يقبل ما عرض عليه ، وأصر على انزال جميع المدافع ، وزاد على ذلك بأنه طلب من الحكومة أمراً صريحاً بتسليم حصون (المكس) و (العجمي) و (باب العرب) وما وراء طاية المكس من الاراضي لانتحاذها معسكراً للجنود الانجليزية ، وأنه إذا لم يجب على طلباته باشر القتال عند طلوع شمس الغد ، فتقرر رفض طلباته ، مع الاستعداد للحرب (٢) وعلى ذلك انفض المجلس .

وفي المساء حرر الوزراء الرد على الانذار النهائي طبقاً لقرار المجلس وهذا نصه :

« لم تعمل مصر شيئاً يقضى بارسال هذه الاساطيل المتجمعة ، ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الاميرال إلا بعض اصلاحات اضطرارية في أبنية قديمة ، والطوابي الآن على الحالة التي كانت عليها عند وصول الاساطيل ، ونحن هنا في وطننا وبيتنا ، فمن حقنا بل من الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التي تقول الحكومة الانكليزية أنها باقية بيننا ، ومصر الحريصة على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق

وعلى شرفها لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا أية طابية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح . فهي لذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم أما عن هجوم الاساطيل أو عن اطلاق المدافع على الامة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الاولى على الاسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لاحكام حقوق الانسان ولقوانين الحرب» .

يتضح من البيانات والمرادلات المتقدمة أن الانجليز كانوا مصممين على اخلال الاسكندرية سواء ضربوها أو لم يضربوها وسواء قبلت طلباتهم فى الانذار النهائى أو لم تقبل ، ولم تكن الوسائل السلمية كافة مجدية فى منعهم عن تنفيذ ما عزموا عليه ، لذلك لا نرى المجلس العام الذى اجتمع برئاسة الخديو وقرر رفض الانذار قد أخطأ فى قراره ، ولو أنه قرر التسليم بمطالب الاميرال سيمور لما كان تسليمه ليحول بين الانجليز واحتلالهم المدينة ، وكل ما كان يؤدى اليه التسليم أن يقع الاحتلال دون مقاومة من جانب مصر ، ولم يكن هذا موقفاً مشرفاً . نقول ليس خطأ فى رفض مطالب الاميرال ، بل الخطأ فى الانقسام الذى كان واقعاً بين الخديو والعرايين ، فقد كان عليهم أن يتلافوا ذلك الانقسام الذى اضعف الجبهة المصرية فى ساعة الخطر ، ولكن كلا الفريقين لم يبذل سعياً جدياً فى تلافيه ، وكلاهما مخطئ ، من هذه الناحية .

انتقال الخديو إلى سراى الرمل

وفى اصيل يوم ١٠ يوليه انتقل الخديو بموكبه من سراى رأس التين إلى سراى الرمل ^(١) وظل بها إلى أن وقع الضرب وانهزم العرايون وعندئذ عاد إلى سراى رأس التين كما سيأتى بيانه .

(١) هى سراى مصطفى باشا (فاضل) بالمحطة المعروفة الآن بهذا الاسم

الموازنة بين القوتين المتحاربتين

الحصون والاسطول

يجمل بنا قبل أن نتكلم عن وقائع الضرب أن نقابل بين القوتين المتحاربتين، لان من هذا البيان يتضح من كان مقدرا له الفوز والنصر .
كان بالاسكندرية في ذلك الحين عدة حصون تسمى (طوابي) جمع طابية ، وهذا الاسم متداول حتى اليوم بين سكان الثغر ، ولا يزال بعض هذه الحصون (الطوابي) قائما حتى اليوم تبدو عليه آثار الخراب ، وبعضها لم يبق له وجود .
وهذه الحصون كانت تمتد على شاطئ البحر من ناحية العجمى غربا الى أبو قير شرقا ، وترى مواقعها على الخريطة المقابلة للصفحة ٣٥٢ ، فأولها من الغرب طابية (العجمى) وهي قائمة في جزيرة العجمى التي يسميها الافرنج جزيرة الم رابط (أو مارابوت كما يكتبونها) ولذلك يسمونها قلعة الم رابط واسمها الصحيح قلعة أوطابية العجمى وتسمى أيضا طابية العجمى البحرية تمييزا لها عن طابية العجمى القبلية الذي سيرد الكلام عنها .

وكانت طابية العجمى البحرية من أمنع حصون الاسكندرية ، ويوجد تجاهها على اليابسة طابية أخرى تسمى طابية العجمى القبلية، وتعرف أيضا بطابية «العيانة» ، وهذه التسمية معروفة بين أهل هذه الجهة وواردة كذلك في خريطة مصلحة المساحة . ولم تكن لها أهمية حربية ، بل لم تشترك في الضرب إذ لم يكن تم أنشاؤها ، وبلى هذه الطابية شرقا طابية (الدخيلة) ، ثم قلعة (المكس) وكانت من أمنع القلاع ، ومهمتها الدفاع عن مدخل الميناء (البوغاز) .

وبلى قلعة (المكس) على طول الشاطئ الجنوبي للميناء عدة حصون واستحكامات . وهي البرج نمرة ١٥ ، فطابية (القمرية) ، فطابية (أم قبيبه) ، ثم برج مستدير فيه مدفان ، ثم طابية (صالح) .



ضباط من المدفعية وجنودها في احدى قلاع الاسكندرية سنة ١٨٨٢
(نقلا عن مجلة الجرافيك الانجليزية عدد ٨ يوليه سنة ١٨٨٢)

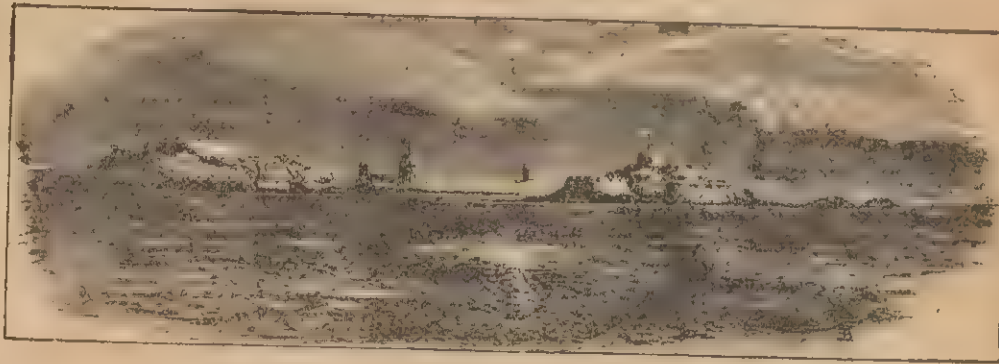
وعند (باب العرب) طابية تسمى طابية باب العرب تعادل طابية المكس في
نسلحها ، وتقل لسان الارض الواقع بين البحر وبحيرة مريوط ، وهى واقعة إلى
ما وراء المقطع القديم الذى خرقة الانجليز عام سنة ١٨٠١ قبل خروجهم من مصر
ليدخلوا به مياه البحر الى بحيرة مريوط فأغرقت يومئذ قرى كثيرة وتحولت به صحراء
واسعة يابسة الى مستنقع ردىء .

وفى شبه جزيرة رأس التين عدة حصون تحمى الميناء من الجهة الشمالية ، وهى
طابية (الفنار) التى تحيط بفنار الاسكندرية وتشرف على الميناء ، فطابية (رأس التين)
الواقعة شمالى سراى رأس التين ، فطابية الاسبتالية .

وتلى هذه الحصون شرقا طابية (الأطله) وهى كلاء تركية تنطق أضه وتعنى
الجزيرة ، وتسمى فى الاسكندرية طابية القضا (الواقعة شرق حمام الانفوشى) ،

ثم طابية (الهلالية) ، ثم طابية (قايتباى) التى يسميها الاوروبيون حصن (فاروس) ومهمتها حماية المدينة من الجهة الشمالية الشرقية ، وحماية الميناء الشرقى ، يقابلها من الطرف الشرقى لهذا الميناء طابية (السلسلة) .

وبلى طابية (السلسلة) شرقا قلاع أبو قير ، وهذه لم تشترك فى القتال بعدها عن ميدانه ، وبداخل المدينة طابية (كوم الناضورة) وطابية (كوم الدكة) وتعرف أيضا بكوم الدماس (انظر الخريطة مقابل ص ٣٥٢)



قلاع أبو قير سنة ١٨٨٢ ولم تصب بسوء مدة الحرب

وكان يحيط بالمدينة من جهة اليابسة سور قديم يسمى السور العربى الذى كان باقيا منه الى عهد قريب بعض آثاره بجهة باب رشيد (باب شرقى) ، وهو سور حصين به أبراج للمدافع

وهذه الحصون منشأة من عهد محمد على ، ماعدا كوم الناضورة وكوم الدكة فانهما منشأتان من عهد الحملة الفرنسية ، وقلعة (قايتباى) المنشأة فى القرن الخامس عشر ، وكانت الحصون سنة ١٨٨٢ بحالتها التى كانت عليها فى عهد محمد على و ابراهيم وعباس وقد أجرى فيها اسماعيل بعض الترميم وجلب لبعضها المدافع الضخمة من طراز أرمسترنج ، وهى التى كانت تضاهى مدافع الاسطول البريطانى ، وكان يبلغ عددها ٤٩ مدفعا ، أما المدافع الأخرى فلم يكن يعتمد عليها فى الضرب لقدمها وضعفها وقرب مرماها ، ولم تكن لها أية قيمة حربية فى سنة ١٨٨٢ ، وهى معظم مدافع الحصون إذ كان عددها ٢٢٩ مدفعا والاهوان وعددها أربعون .

ضرب الاسكندرية

١١ يوليه سنة ١٨٨٢

مقياس الرسم باليارد
٢٠٠ ٣٠٠ ٤٠٠

البحر الأبيض المتوسط

شمال



مركز دور
مركز دور
مركز دور

مركز دور

طابية العجى
جزيرة العجى

طابية العجى القبلية

بشارك

طابية المكس

طابية

باب حرب

الدخيلة

الاسكندرية
اتقكسيل
سورب

طابية فايتباى

طابية السلسله

الميناء الشرقى

طابية الاسباليه

طابية رأس

التيه

طابية الفشار

الترسانه

الميناء الغربى

طابية صالح

برج مستدير

طابية امكبيه

البوغاز

طابية الفريه

البرج نمرة ١٥

طابية

باب حرب

طابية

باب حرب

طابية

باب حرب

طابية

باب حرب

طابية

باب حرب

طابية

باب حرب

طابية

باب حرب

طابية

باب حرب

طابية

باب حرب

طابية

باب حرب

طابية

باب حرب

طابية

باب حرب

طابية

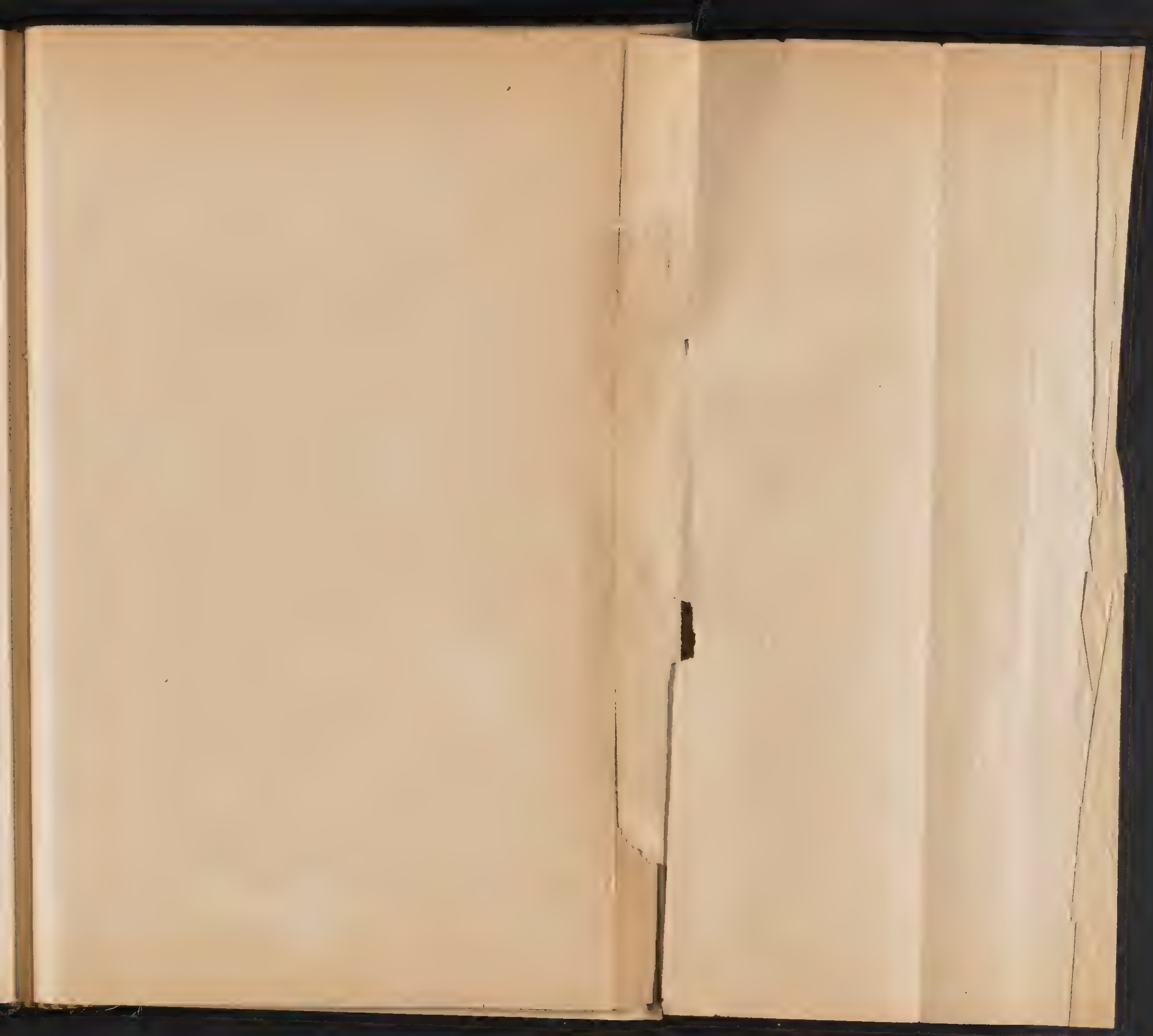
باب حرب

بحيرة مريوط

خريطة الاسكندرية وحصونها وموقع الاسطول البريطانى

(اقتبسناها عن خريطة للاكاتبين هرمن فوخت والضابط بالجيوش الالماني في ك...
ب في مصر سنة ١٨٨٢ «طبع سنة ١٨٨٣»

مقابل ص ٣٥٢



وكانت حامية الحصون مؤلفة من الای طوبجية السواحل ومجموع قوته الرسمية ١٧٦٢ مقاتلا بين جنود وضباط وصف ضباط بقيادة الامير الای اسماعيل بك صبرى، ولكن عددهم الحقيقى كان دون ذلك، ويقول عرابى فى مذكراته انه لم يزد عن سبعمائة يوم الضرب (١)، ويقول المسيو جون نينيه الذى شهد ضرب الاسكندرية ان نصف رماة القنابل (الطوبجية) كانوا متغيبين فى قراهم بحجة الاقتصاد والتوفير، وهذا يفسر نقصان عددهم يوم الضرب، وقال ان الاميرال سيمور كان موقنا قبل الضرب أنه لن يلقى أمامه فى ميدان القتال سوى هيكل محارب قديم كان شاكى السلاح بالامس ثم صار شبعا لاحراك فيه (٢)، وقال فى موضع آخر يصف اهمال حالة الحصون « ان معظم المدافع القصيرة المرمى لم تتحرك من موضعها منذ نحو ثمانى وثلاثين سنة حين ركبها لاول مرة جاليس بك Galiee bey مفتش الاستحكامات فى عهد محمد على، أما المائة مدفع وواحد من مدافع أرمسترنج من عيار تسع الى عشر بوصات، فكان منها ٦٤ فقط مركبة فى مواضعها، والسبعة والثلاثون الاخرى كانت ملقاة خارج مواضعها، وأما ذخائرها فانها لم تنقل من مخازنها بالترسانة» (٣)

يخلص مما تقدم بيانه أن الدفاع عن المدينة كان ضعيفا متخاذلا، وأن القوة التى واجهت الضرب لم تتجاوز ٧٠٠ مقاتل، أما حامية المدينة فلم تشترك فى القتال، وكانت مؤلفة من أربعة أليات، اثنان منها كانا مرابطين أصلا فى المدينة، وهما الالای الخامس من المشاة بقيادة الميرالای مصطفى بك عبد الرحيم برأس التين، والالای السادس بقيادة الميرالای سليمان بك سامى داود، ويتألف من هذين الالايين اللواء الثالث بقيادة خورشيد باشا طاهر، والجميع بقيادة الفريق اسماعيل باشا كامل،

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤

(٢) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٣٧

(٣) المرجع السابق ص ١٤٢

وقد زيد عليهما الأليان بعد مذبح الاسكندرية وهما الألي الثاني بقيادة خليل بك كامل ، والرابع بقيادة عيدين بك محمد ، ويتألف من هذين الأليين اللواء الثاني بقيادة طلبه باشا عصمت الذي جعله عرابي قائدا لموقع الاسكندرية وحاميتها .
ويقول عرابي ان كل ألي من المشاة كان مؤلفا من ٣٠٠٠ مقاتل فيكون مجموع الجند يوم ضرب الاسكندرية ١٢٠٠٠ من البيادة (المشاة) و ٧٠٠ من الطوبجية (١)

الاسطول البريطاني

أما الاسطول البريطاني فكان مؤلفا من ثمانى مدرعات كبيرة وهى :
الكسندرا Alexandra . انفليكسبل Inflexible . سلطان Sultan . سوبرب Superb . تمرير Tamierire . انفنسبل Invincible . مونارك Monark .
بنلوب Panelope

وخمس سفن مدفعية ، وهى : بترن Beltern . كندور Condor . بيكن Becon . سينت Cyanet . دكوى Decov .
وسفينة للطريد وهى هكلا Hecla وأخرى كشافه وهى هليكون Hslicon
ومظم مدافع هذا الاسطول من طراز ارسترنج وعددها ٧٧ مدفعا ، والاسطول من هذه الناحية كان أقوى سلاحا من الحصون ، وكان يفوقها فى سرعة تحركه وابتعاده عن الهدف ، على حين أن الحصون كانت مستقرة يسهل على الاسطول رميها بمدفعه فيصيبها ، وكانت خطته فى الضرب أن تجتمع عدة بوارج فتصوب نيرانها نحو حصن واحد ، فتدمره أو تسكته ، ثم تتحول الى الحصن الذى يليه ، وهكذا تستطيع أن تدمر الحصون حصنا بعد حصن ، بينما الحصون لا تستطيع أن ينجد بعضها بعضا ، فهذه المقابلة وحدها تنبئ مبدئيا بمصير الضرب وتدل على أن كفة الاسطول البريطانى كانت أرجح بكثير من كفة الحصون المصرية .

الاستعداد للضرب

أصدر الاميرال سيمور يوم ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ تعليماته الى بوارجه لكي تأخذ موقفها يوم الضرب على الترتيب الذي تراه بالخريطة (مقابل ص ٣٥٢)

واتخذت البوارج موقفها على النحو السابق ليلة الضرب ، أما عن الاستعداد للضرب من ناحية الحصون فقد استدعى عرابي ليلة ١١ يولييه الميرالاي اسماعيل بك صبرى قومندان حصون الاسكندرية (١) ، وكان عرابي وقتئذ (بالترسانة) يصحبه محمود باشا فهمى وطلبة باشا عصمت ومحمد باشا كامل وكيل نظارة البحرية ، فاخبره بحضورهم أن الاسطول الانجليزى سيضرب الحصون صباح الغد ، وأن مجلس النظار قرر عدم الاجابة على الضرب بضرب مثله الا بعد الطلقة الخامسة ، ولكنه بأمره بأن لايجيب على الضرب إلا بعد الطلقة العاشرة ، فانصرف اسماعيل بك صبرى والتقى بضباط الحصون ووزع كلامهم في مركز عمله ، فذهب البكباشى عبد العال افندى ابو العلا إلى طابية قايتباى ، والاميرالاي محمد بك أمين قومندان ألاى السواحل يعاونه البكباشى سيف النصر افندى الى طابية الفنار ، والبكباشى محمد افندى شرمى الى قلعة المكس ، وتولى اسماعيل بك صبرى مهمة الدفاع عن الحصون الشمالية وهى قايتباى والأطه والهلالية والاسبتالية ورأس التين والفنار ، واتخذ مركز القيادة فى طابية (الأطه) ، وعهد إلى وكيله محمد بك نسيم للدفاع عن الحصون الغربية ، وجعل هذا مركز قيادته فى قلعة المكس .

وأصدر عرابي تعليماته بتوزيع جنود الحامية على خطوط الاستحكامات من برج السلسلة شرقا الى قلعة العجمى غربا ، فكان الاالاى الثانى بقيادة الميرالاي خليل بك كامل شاغلا خط النار ما بين قاعة العجمى وباب العرب ، والاالاى الخامس بقيادة

(١) هو الذى كان قائد ألاى الطوبجية بالقاهرة واشترك فى واقعة عابدين

الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم خلف حصون الفنار ورأس التين، والالاي السادس بقيادة سليمان بك سامي داود منوطا به مساعدة طائية صالح الى الترسانة، والالاي الرابع بقيادة الميرالاي عيّد بك محمد بمجة أم قبيله إلى باب العرب، وأن تقوم أورطنا الفرسان بمهمة المراسلة بين مختلف الحصون، ولكن المشاة والفرسان لم يشتركوا في القتال كما أسلفنا

وفي ليلة ١١ يولييه كانت البوارج الانجليزية على أهبة القتال، أما الاسطول الفرنسي فقد انسحب الى بورسعيد تنفيذا لتعليمات حكومته، ولم يترك سوى سفينتين لم تعمل عملا ما، وهكذا ترك الفرنسيون الانجليز وحدهم ينفردون بالضرب والقتال، ولو اشتركوا معهم لتغير وجه المسألة المصرية ولما استطاع الاحتلال الانجليزي أن يثبت أقدامه في البلاد.

حالة الميناء ليلة الضرب

كان المسيو جون نينيه بديوان البحرية بالترسانة في منتصف الليل حين كان عرابي مجتمعاً بضباط الحصون الذين جاءوا لينلقوا تعليماته الاخيرة، وقد وصف مشاهداته وتأملاته بقوله «كان الليل بديعاً، والبوارج الحربية قد تركت الميناء، والاسطول الفرنسي قد انتحى ناحية خارج المرفأ غرباً، أما الاسطول الانجليزي فقد اصطفّت بوارجه في عرض البحر متأهبة للتخريب والتدمير، ولعلّت أنوار البوارج عن بعد، وكنت وقتئذ جالسا على الديوان في قاعة مجلس البحرية أتأمل من النافذة في ظلام الميناء وأنا جى نفسى هل هذا السكون البديع الذي يحيم ليلاً على الميناء يتخلله لمعان النجوم في السماء، ستعصف به غدا المدافع المدمرة التي تطلقها أمة متمدنة على المدينة الهادئة؟ وبعد أن تلقي الضباط تعليمات عرابي ذهب كل منهم إلى ساحة الشرف التي عهد اليهم بالدفاع عنها، أما أنا فغادرت الترسانة بعد منتصف الليل وقلبي يخفق متأثراً مما سيحل بالمدينة في صبيحة الغد». (١)

(١) معركة بتصرف عن جون نينيه ص ١٦٣

مأساة الضرب

في الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ أعطى الاميرال سيمور إشارة الضرب ، فاطلقت البارجة (الكسندرا) أول قنبلة على طابية الاسبتالية ، وتلتها البوارج الاخرى ، فاخذت تطلق قنابلها المدمرة على حصون المدينة ، وعلى المدينة ذاتها ، اما القلاع فلم تجب على الضرب الا بعد الطلقة الثالثة ، بعد خمس دقائق من ابتداء الضرب ، وكان الضرب من جانب الاسطول الانجليزى شديدا مروعا ، فكانت قنابلها محكمة المرمى شديدة الفتك ، أما مدافع القلاع فكانت ضعيفة متراخية ، وسقط كثير منها في البحر دون أن تصل إلى البوارج الانجليزية ، وكانت البوارج أثناء الضرب تتحرك في سيرها ، يحجبها عن الاعين دخان كثيف فلا يستطيع الرماة المصريون احكام المرمى واصابة الهدف منها ، وكل بارجة تحيط بها شبكة من الفولاذ اذا اصابتها قنبلة من قنابل الحصون صدت قوتها بحيث تضعف اذا نفذت الى البارجة ذاتها ، وقد ساعد على احكام المرمى من جانب الاسطول أن الاستعداد الحربى من ناحية الانجليز أقوى وأعظم منه من جانب القلاع المصرية اذ كانوا مطلعين على دقائق الاستحكامات ومبلغ ما بها من المدافع والميرة والذخيرة ومخازن القنابل فيها ، بخلاف العرايين فان معلوماتهم عن قوات الانجليز كانت مشوشة ضئيلة ، وكانوا يظنون أن البوارج الانجليزية لا تقوى على هدم القلاع ولا تقف أمام مرمى قنابلها ، وقد اتضح عكس ما يظنون ، فان البوارج قد دكت الحصون وعطلت مدافعها ، في حين أن الاسطول الانجليزى لم يصب بضرر يذكر .

استمر الضرب من الساعة السابعة الى الساعة الحادية عشرة على أقصى ما يكون من الهول والشدة ، وقنابل الاسطول تقذف الخراب وتحصد الارواح ، ثم سكنت قليلا واستؤنف الضرب بعد هنيهة حتى الساعة الثانية بعد الظهر ، ثم وقف هنيهة أخرى ، ثم استؤنف بعد ذلك الى منتصف الساعة السادسة مساء قبل الغروب بساعة .



ضرب الاسكندرية — آثار التدمير في طابية قايتباي
(نقلا عن مجلة الجرافيك عدد ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢)

وقد تهدمت حصون الفنار ورأس التين والاسبتالية في منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، حيث اجتمعت عليها المدرعات الكسندرا وسلطان وسوبرب ، ولما أسكتتها صوبت قنابلها الى قلعة (الاطه) وعاونتها في ضربها المدرعتان انفلكسييل وتمرير فقذفت المدرعات الخمس نيرانها على تلك القلعة فدمرتها بعد أن نسفت مستودع البارود فيها ، ثم تحولت الى قلعة (قايتباي) وظلت تقذفها بقنابلها الى الساعة الخامسة مساء فخربتها .

وفي المنطقة الجنوبية من الساحل ضربت المدرعات انفنسبل وبنلوب ومونارك وانفلكسييل وتمرير حصون المكس وأم قبيبة والدخيلة فأسكتتها في منتصف الساعة الثانية عشرة ، واتجهت السفينة كوندور بقيادة اللورد تشارلس برسفورد الى قلعة العجمي فضربت باللقنابل حتى أسكتتها .
وفي نحو الساعة الاولى بعد الظهر شاهد الاميرال سيمور أن هذه الحصون قد

أخلاقها الجنود فأرسل عشرين بحارا إلى البر دخلوا قلعة (المكس) وأتلفوا مدافعها ثم عادوا إلى سفنهم آمنين .

وفي منتصف الساعة الرابعة شوهدت مدافع طابية (القمرية) تتأهب للضرب ، وعاد الجنود إلى قلعة (المكس) فصوبت البارجتان بنلوب ومونارك مدافعها إلى الحصن المذكور وأخذتا في ضربه حتى منتصف الساعة السادسة مساء حيث أمر الأميرال سيمور بالكف عن القتال ، فوقف الضرب بعد أن استمر عشر ساعات متوالية .

وقد دافعت الحاميات عن الحصون دفاع المستميت ، وقام رجالها بواجبهم قدر استطاعوا ، ولكن قوة الاسطول ومدافعه كانت لها الغلبة في هذا اليوم المشئوم ، فهدم معظم الحصون وأصاب قنابل الاسطول كثيرا من مساكن الاهلين فدمرتها وأحرقتها ، كما أحرق جناح الحرم بسرأي رأس التين

رواية عرابي عن الضرب

كتب عرابي عن ضرب الاسكندرية ما يأتي : « لا يجمل أحد نتيجة ما كان من أمر هذه المخبرات ، فان نار المدافع صبت على القلاع والحصون والترسانة وسرأي رأى التين ، وبالجملة على جميع أرجاء المدينة صباح الثلاثاء ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، ولم تجاوبها مدافع القلاع إلا من بعد إطلاق مدافع الاسطول نحو ٢٠ طلقة ثم استحر القتال بين الاساطيل الانجليزية وقلاع الاسكندرية بعد ذلك إلى منتصف النهار ، ثم أخذت نيران الاستحكامات في التناقص حتى تم تدميرها قبيل الغروب ، وقد باغتتنا الانجليز بالعدوان على غير استعداد منا ، وكان ضرر شظايا الاحجار المتناثرة من تأثير مقذوفات العدو عظيما أكثر من تأثير المقذوفات نفسها ، ومن المعلوم أن للاسكندرية عدة حصون وقلاع ومتاريس وأبراج مستديرة ، ولكن أكثرها مسلح بالأسلحة القديمة التي لا تصلح لمقاومة الدوارع الانجليزية ، غير أن في بعضها مدافع أرمسترنج وهي وحدها الأسلحة

النارية التي تصلح لخرق دروع السفن الانجليزية » . (١) وقال في موضع آخر « ان مقذوفات المدافع القديمة كانت لا تصل إلى السفن الانجليزية ، ومدافع أرمسترنج (الحديثة) لم يكن لها من المساطر التي تضبط المسافات وتحكم الاصابة بواسطة الاسطرة واحدة كانت في ميدان الرماية والتعليم بالعباسية (البوليجون) واستحضرت ليلا وتساهمها سيف النصر بك قومندان طابية الفنار فكان يطلق المدافع بنفسه ويتنقل من مكان الى آخر ويحكم الاصابة بواسطة المسطرة المذكورة ، قال « ولو كانت مدافع أرمسترنج ذات مساطر لا يمكنها تمطيل كافة الدوارع الانجليزية بما تقذفه عليها من المقذوفات الصائبة » . (٢)

وصف الضرب

كما رواه شاهد عيان

شهد المسيو جون نينيه عميد الجالية السويسرية في مصر سنة ١٨٨٢ ضرب الاسكندرية ووصف هذه المأساة في كتابه (عراي باشا) ، قال :
« أجابت بطاريات الحصون على ضرب الاسطول بعد الطلقة الخامسة ، وكان رماة المدافع يطلقون قنابلها بحماسة واحكام ادهشا خصومهم الذين استمر عملهم الجهنمي عشرين ساعات ونصفا متوالية دون أن يستطيعوا المباهاة بنصر حاسم ، وقد غطيت المدينة اثناء الضرب بطبقات كثيفة من الدخان والغبار ، وكان قصف المدافع يصم الأذان ، وحينما كانت الريح تبدد سحب الدخان كنا نشاهد كرات المدافع المصرية تسقط في البحر في منتصف المسافة بينها وبين بوارج الاسطول ، ومع أن مدافع ارمسترنج المصرية كانت أقل عيارا من المدافع الانجليزية فان رماتها قد أدوا واجبهام

(١) مذكرات عراي المخطوطة ص ٣١٣

(٢) مذكرات عراي المخطوطة ص ٣١٥

علي أكل وجه بحيث ان سبع دوايع انجليزية أصيبت بعطوب بمضها جسيم وبعضها خفيف ، وكانت بوارج الاسطول تمرح في رميها ومدافعها تطلق قنابلها على مرمى بعيد وتصيب بطاريات الشواطئ ولا تستهدف هي للخطر ، وكل قنبلة منها يبلغ طولها مترا و ٣٠ سنتي وزنها ٤٨٠ رطلا وحشوها ٣٧٠ رطلا من البارود ، وثمن الواحدة سبعون جنيا ، وقد سقطت أولى هذه القنابل الهائلة في طابية رأس التين دون ان تنفجر ، فاستوقف مشهدها نظر الجند والضباط ، وقال ملازم ثان وهو يشاهدها : « ايها الاخوان تعالوا وانظروا مثلا من « انسانية الانجليز ! » ^(١) ، قالها بلهجة تشف عن الذكاء الساخر ، فضحك السامعون جميعا وواجهوا الضرب وهم باسمون .

« وكانت مهمة اسطول السير بوشان سيمور سهلة ، اذ لم تستهدف بوارجه لخطر حقيقي كما تدل على ذلك قلة عدد القتلى والجرحى ، وكانت البوارج تتقدم نحو الضرب ، ثم تنفي ، في بطاء وروعة ، ثم تصطف في هودة تجاه كل طابية وتصب عليها قنابلها حتى تدكها دكا ، وعندئذ تقترب منها تدريجيا وتنسف البطاريات والمدافع التي تكون قد انقلبت عن موضعها تحت تأثير قنابل الاسطول ، ثم تنفي على الرماة فتحصد هم حصدا بقنابل المتراليوزات المركبة على ساريات البوارج ، يجب ان نعترف بان هذه مجزرة همجية لا ضرورة لها ولم يكن لها أي مسوغ ، وليس الباعث عليها سوى الشهوة الوحشية المتعطشة الى القتل وسفك الدماء ، ولقد كان بودي أن اسائل اوائك الضباط الذين كانوا يباشرون الضرب ويقذفون قنابل المتراليوزات ، هل يستطيعون حينما يعودون إلى بلادهم ويجلسون حول موائد الشاي في بيوتهم أن يتحدثوا إلى ذويهم عن آثار الفتك والتدمير التي خلفتها تلك المجازر البشرية ؟ اني اشك في ذلك ، فليت شرى أي اهانة لحقت الامة البريطانية حتى تثار لنفسها بهذه الفظائع .

(١) جون نينيه — عرابي باشا ص ١٧٥ وقد كتب لفظ (انسانية) بحروف

« ومع ذلك فما كان ابدع هذا المنظر منظر الرماة المصريين الذين كانوا قائمين على مدافعهم وهي مكشوفة في العراء وكأنما هم في استعراض حربي لا يرهبون الموت الذي يكتنفهم إذ لم يكن لهم دوارع واقية ولا مناريس وكانت معظم الحصون بلا ساتر، ومع ذلك فهؤلاء الشجعان من ابناء النيل كنا نلمحهم وسط الدخان الكثيف كأنهم أرواح الابطال الذين سقطوا في حومة الوغى ثم بعثوا ليكاخوا العدو من جديد ويستهدفوا لنيران مدافعه، وكان الأتمة يزورون الحصون ويشجعون المقاومة، وقام الجميع بواجبهم من جند ورجال ونساء وصغار وكبار، ولم يكن ثمة اوسمة ولا مكافآت تسحت أولئك الفلاحين على اداء واجبهم، بل ان عاطفة الوطنية والثورة على الفظائع التي استهدفوا لها كانت تستثير الحماسة في صدورهم وهم هم أولئك الشجعان المجهولون الذين لم يفكر احد في آلامهم

«وقد بدأت منذ الساعة العاشرة صباحا عملية نقل جثث القتلى، فظلت عربات النقل حتى الليل تحمل الجثث من الحصون وتتحرق المدينة الى شارع محطة الرمل، حيث المستشفى العسكري، وهناك كانت تعين ثم يؤمر بدفنها في المقابر المجاورة للمستشفى بدون احتفال

«أما الجرحى فكانوا أيضا ينقلون الى المستشفى على عربات النقل، وقد كان مؤلما حقا مشهد تلك العربات تقل الواحدة عشرين أو ثلاثين قتيلا من الجنود أو الاهلين مشدودين بالحبال على الواح من الخشب ممدودة فوق العربات والدماء تقطر من أجسامهم، ومن بينهم بعض الامهات محتضنات ابناءهن في آخر رمق من الحياة، وجموع النساء يعدون خلف العربات صائحات نادبات، لاعنات من كانوا السبب في هذه المجازر، ولقد كنت واقفا عند منعرج (الاجبسيان بار) ومرت أمامي عربتان تقلان جثث القتلى، وعند ما لحى النساء هناك صاحوا مولولين واستنزلوا على اللعنات إذ كانوا يلعنون كل انجليزى وكل اوروبى ونادوا: «تقتلون اخواننا وتأتون للفرجة على جثثهم، اقتلوه! اقتلوه!»، وكاد يحاط بي لولا أن رآنى أحد رجال الضبط ففرقتى واتقذنى وعاد بي الى دارى، وقد قل رجال الحفظ ولم أعد أرى اوروبيا واحدا

في الشوارع والطرقات ، فهذه الشوارع التي كانت فيما مضى عامرة بالناس زاخرة بالأعمال أصبحت وقد خيم عليها السكون الرهيب كأنما هي شوارع مدينة محقها الوباء .

« واقفلت الدكاكين والنوافذ والأبواب والبيوت في المدينة كلها ، وخيل الى اني في بلدة قضى عليها بالخراب النهائي ، وكانت قنابل الاسطول الضخمة تنهال على المدينة وتخترق احياءها في كل جهة وتدور فوق رؤوسنا وهي تدوى دويها المفزع ، فكانت تدمر المنازل في ناحية ، وتشعل النيران في ناحية اخرى ، وترسل الموت في كل مكان ، وقد مرت فوق راسي خمس قذائف من « رسائل الانسانية الغربية » على حد تعبير أحد الضباط ، على سطح المنزل الذي كنت اقيم فيه تجاه حمامات (كارتوني) بالقرب من محطة الرمل ، فاصابت احداها مدرسة فدمرتها ، وأصابت ثلاث اخرى بعض المنازل من قصور الاغنياء بالقرب من شارع باب شرقي فخربتها ، والخامسة قتلت أحد عشر شخصا وجوادين بأول شارع محرم بك ، ولم يكن لهذه القذائف القتالة التي أصابت قلب المدينة ما يقابلها من جانب المصريين ، فان عرابي قد ارتأى منعاً للدمار ان لا تشترك قلعتا كوم الناصورة وكوم الدكة في الضرب لوجودهما وسط المدينة .

« وقد أصابت ثلاث قنابل أخرى من حجم القنابل السابقة عدة منازل في الحي المجاور لمسكني ، وأحدثت احداها تشققا في الواجهة الشمالية لوكالة (الدهان) التي كان يجري بناؤها في ذلك الحين أحدثت هذه القنابل كل هاتيك الآثار رغم أنها لم تنفجر ، ولم تكن قذائف الانجليز في الجملة مصنوبة بأحكام ، وقد تحققت من ذلك في إحدى اللحظات بان أخذت منظاري بيدي ورأيت بعيني أن عدد غير قليل من هذه القذائف التي كانت تدوى في الجو لم تصب أي هدف ، وكنت أرى تجاه نوافذ منزلي على بعد ألف وثمانمائة متر على الأكثر طابية قايتباي (قلعة فاروس) قائمة في أقصى حاجز الامواج الأبيض بالميناء الشرقي ، كانت هذه القلعة تبدو للناس رائدة في بنائها الضخم ، بارزة في البساط الأزرق للبحر الأبيض المتوسط بشكل

ضرب



آثار التدمير في ميدان مسجد ابراهيم باشا



آثار التدمير في شارع سنترستريس

الاسد كندرية



آثار التدمير في ميدان محمد علي (المنشية)



آثار التدمير في ميدان محمد علي (وترى تمثال محمد علي باشا وسط الخرائب)

يجتذب المشاعر ، قائمة على صخرة تكتنفها أمواج البحر ومخاطره ، يزينها مسجد
بنى منذ سنة ١٤٥٠ ميلادية ، تعلوه منارة جميلة هي تحفة من بدائع الفن العربى مزودة
بالتقوش العربية الجميلة التى يعرفها ويقدرها هواة الفنون ، كانت هذه القلعة هدفا
لضرب شديد استمر منذ شروق الشمس ، قهدمت بين الساعة الحادية عشرة والظهر ،
ولم تكن مسلحة تسليحاً كافياً وكانت مخابىء المدافع فيها مبنية ببناء رديئاً فاضرت
بالدفاع عن التلابة

«وكم كانت دهشتى حين رأيت فى نحو الساعة الرابعة مساءً بارجتين شاختين من
البوارج الانجليزية ترابط غربى القلعة وتصب نيرانها من جديد على هذا البناء الذى
تخربت معظم مدافعه وانقلبت على الأرض ، ولكن الانجليز الذين كانوا يعملون على
هدم طابية برج السلسلة وقلعة (كوم الدكة) مع أهمها لم يشتركوا فى الدفاع قد أرادوا
على ما يظهر هدم هذا المسجد الجميل ، على أن المصريين لم يسكتوا ازاء هذه الوحشية
فاطلقوا بعض القذائف من مدفعين كانا لا يزالان قائمين فى الجهة الغربية الشمالية من
القلعة ، ولكن قذائفهم لم تجد شيئاً إذ انهالت عليهم القنابل من البوارج الانجليزية.
وقد أحصيت بنفسى اثنتين وثلاثين قنبلة من هذه القذائف صوبت إلى هذا البناء
الجميل الاعزل ولم يصب نصفها الهدف تماماً ، وكانت غالبية القذائف تصيب الصخور
فتنسفها وتذريها فى الهواء ثم تنطلق فى الماء داخل الميناء الشرقى وتخرج ثانية فى دوى
هائل فتثير فى الهواء عموداً من الماء كأنه اعصار بحرى لا يقل ارتفاعه عن ستين
قدماً ، فما أشد روعة هذا المنظر ، وأخيراً فى منتصف الساعة السادسة مساءً تهدم
هذا المسجد الصغير المسكين عن آخره ودفن تحت انقاضه اثنا عشر جندياً من
الجرحى كانوا يأوون اليه

«وقد شاهدت بمنظارى المكبر أولئك الجنود التعساء وهم يأوون إلى هذا
المسجد ثم ماتوا لعدم امكان نقلهم الى المستشفى العسكرى تجاه برج السلسلة إذ كانت
قذائف المترايلوزات الممطرة للاجهاز على الجرعى لا تنفك تنصب كالطر وتمنع منذ

الصباح كل اتصال بين القلعة والارض اليابسة عن طريق الرصيف الضيق الذي يصلها بالمدينة

« وبعد الظهر بقليل انفجر مخزن البارود في قلعة الاطه . فسكتت مدافع هذه القلعة التي دافعت دفاعا مجيدا ، وفي نحو الساعة السادسة مساء وقف الضرب من جانب الاسطول ، وتبين أن الاميرال سيمور الذي تعهد أن لا يضرب إلا القلاع قد تناسى عهده ونشر الموت والخراب في كل أنحاء المدينة ورأيت الحرائق شبت في عدة جهات دون أن يستطيع أحد اخادها » (١)

تطوع الاهلين

تفانى الاهلون في الدفاع عن المدينة ، رغم أن الحرب كانت حرب مدافع وحصون وبوارج ، فبدلوا كل ما في استطاعتهم من تضحية وإندام ، قال الشيخ محمد عبده في هذا الصدد : « فكان الرجال والنساء تحت مطر السكل ونيران المدافع ينقلون الذخائر ويقدمونها الى بعض بقايا الطوبجية الذين كانوا يضربونها ، وكانوا يغنون بلعن الاميرال سيمور ومن أرسله » ، (٢) وقال عرابي في ذلك : « وفي أثناء القتال تطوع كثير من الرجال والنساء في خدمة المجاهدين ومساعدتهم في تقديم الذخائر الحربية واعطائهم الماء وحمل الجرحى وتضميد جروحهم وتعالجهم الى المستشفيات » (٣)

وقال محمود باشا فهمي في كتاب البحر الزاخر : « ورأيت في ذلك الوقت معيني ما حصل من غيرة الاهالي بجهة رأس التين وأم كيبه وطوابي باب العرب وهتهم في مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهمات والذخائر وخراطيش البارود

(١) جون نينيه — عرابي باشا ص ١٧٥ وما بعدها

(٢) عن مذكرات الشيخ محمد عبده ص - ٢٥٠ تاريخ الاستاذ الامام للسيد

محمد رشيد رضا

(٣) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣١٥

والمقذوفات هم ونساؤهم وأولادهم وبناتهم والبعض من الاهالى صار يعمر المدافع
ويضربها على الاسطول (١)

الخسائر من الجانبين

قتل من المصريين خلال هذه الفظائع نحو ألفين ، ولم تزد خسائر الانجليز عن
خمسة من القتلى وتسعة عشر جريحا ، واليك بيان ما أصاب البوارج الانجليزية وهو
ضرر لا يذكر : المدرعة سلطان مست ٢٣ مرة . المدرعة سوبرب مست ١٠ مرات .
المدرعة انفنسيل مست ١٣ مرة . المدرعة الكسندرا مست ٣٠ مرة . ويقول عرابي
في حديثه للسيو جون نينيه : إن عدد القتلى ٧٠٠ وعدد الجرحى ٥٠٠ (٢) ، وقال
في مذكراته : إنه استشهد من رجال الطوابى وحدثهم مائة رجل وامراتان من
المتطوعات اللواتى كن يضمندن الجرحى ، وهذا طبعا عدا خسائر (٣) الأهلى
فى المدينة .

موقف عرابى والحدىو

أثناء الضرب

كان الحدىو يقيم كما أسلفنا فى سراى مصطفى باشا بالرمل منذ يوم الاثنين ١٠
يوليه سنة ١٨٨٢ ، فكان بعيدا عن الضرب يتلقى أخباره بين حين وآخر من رسله
وأتباعه ، ولم تكن عواطفه مع حماة الحصون ، بل كان قليل الاكتراث بما أصابها
وأصاب المدينة ، ذلك أنه كان يرى التسليم بمطالب الاميرال سيمور رغم أنه انضم

(١) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٠

(٢) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٩٦

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥

إلى القائلين برفضها نزولا على رأى أغلبية الحاضرين فى اجتماع ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وكان من ناحية أخرى ينقم من عرابى وصحبه استهتارهم وسوء ظنهم به ، فلم يكن يميل فى خاصة نفسه الى انتصارهم .

أما عرابى فلم يعمل عملا ما يوم ١١ يوليه ، فقد قضى ليلة الضرب هو وطلابه باشا عصمت فى ديوان البحرية بالترسانة ، وفى الصباح ركبا سويا وتوجها الى طابية كوم الدكة (الدماس) وبقيا بها حتى انتهاء الضرب ^(١) ، وهذه الطابية لم تشترك فى القتال ولم تكن هدفا لقنابل الاسطول لأنها داخل المدينة كما تقدم بيان ، ولم يشرف عرابى على دفاع الحصون ولم يتعهدا ولم يذهب اليها ، بل ترك الأمر لمقدور كل حامية من حامياتها .

وكان جمعية الخديو بسرأى الرمل بعض كبار الموظفين والاعيان الموالين له ، كسلطان باشا والجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى واسماعيل كامل باشا والزبير باشا والاميرال فريدريكو باشا والاميرال اى زهراب بك وطونينو بك وديمارتينو بك وأباته باشا وتيجران بك وغيرهم ، وكان المفهوم أن الذين ظلوا الى جانبه بسرأى الرمل لم يشتركوا فى القتال ، ولا كانوا موافقين على مسلك العرابيين ، وكانت أخبار القتال تصل الى السراى بين حين لآخر وبعضها يناقض بعضها حتى انحلت الحقيقة .

وجاء السراى فى ضحوة النهار اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء وأخبر الخديو أن الحصون قاومت أشد مقاومة ، وأن بعض البوارج الانجليزية أصيبت بأضرار جسيمة ، وكان يقص هذا النبأ وعلائم السرور بادية عليه ، على أن الأنباء الحقيقية ما لبثت أن بلغت الخديو بعد الظهر ، ومضمونها أن القلاع تهدمت أو كادت ، ولم يعد فى وسعها أن تقاوم ، فأرسل يستدعى عرابى ويسأله عن جليلة الموقف ، فجاءه فى نحو الساعة السابعة مساء وتبادل وأياه عبارات تدل على مبلغ ما يحمل كل منهما

١ — استجواب عرابى أمام لجنة التحقيق — مصر للمصريين ج ٧ ص ١٦

للاّخر من البغض وسوء الظن ، إذ سأله الخديو عن نتيجة الحرب في ذلك اليوم ، فأجابه مندهشاً من تجاهله وقال : واعجباً ! كيف ان افندينا يجهل إلى الآن ما كان ! فأستاء الخديو من هذا الجواب وقال لعرابي كل العجب منك أنت ، انك لم تكتب إلى الآن تقريراً عما حصل حالة كونك وزيراً للجهادية ، فقص عليه عرابي ما كان من تهدم الحصون وقال : لم يبق في الاستطاعة أن نحاول الدفاع ، ولم يبق لنا الاّ الالتجاء إلى تدابير أخرى ، أو نتساهل مع الاميرال ، فطلب منه الخديو أن يقدم له تقريراً مفصلاً عما حدث في ذلك اليوم . فأجاب عرابي إنه لا يستطيع ذلك ، وكان درويش باشا حاضراً هذا الحوار ، فأبدى تعجبه من جواب عرابي ، ولامه ، وقال له كيف تجسر على مثل هذا الجواب وقد أقسمت من زمن غير بعيد أن تخضع للخديو وتمثل لأوامره ، فلا شك ان خسرانك كان نتيجة سوء تصرفك ومخالفتك لما نصحت لك أن تفعل باجابة الاميرال إلى ما طلب ، فلزم عرابي الصمت ^(١) ، واجتمع مجلس الوزراء برئاسة الخديو وحضره عرابي وقرر رفع العلم الأبيض (راية التسليم) على الحصون اذا استأنف الانجليز الضرب في اليوم التالي (١٢ يولييه) ^(٢) ، وقرر أيضاً إرسال طلبه باشا عصمت إلى الاميرال في الغد ليخبره في وقف القتال ، وعاد عرابي من سراي الخديو إلى الاسكندرية وابلغ قرار الهدنة إلى اسماعيل بك صبري قومندان الحصون في طايبة أطه ، وقضى الليل في ثكنة باب شرقي يصحبه طلبه باشا .

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٥٩ — (٢) استجواب عرابي . مصر للمصريين ج ٧ ص ١٧ . واستجواب اسماعيل راغب باشا — المرجع ذاته ص ٥٢

استئناف الضرب

يوم ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

ظلت بوارج الاسطول مستقرة في مراكزها ليلة ١٢ يوليه ، وفي الصباح استأنفت البارجتان (انفسبل) و (تمرير) الضرب في الساعة العاشرة والدقيقة الاربعين موجهة قنابلها الى طاية (قايتباى) وطاية (الاستبالية) ، رفعت الاعلام البيضاء على وزارة البحرية (الترسانة) وعلى حصون قايتباى والأطه ورأس التين إيدانا بطلب الهدنة ، والكف عن القتال من جانب الحصون ، فوقف الضرب ، وذهب طلبه باشا عصمت لخبرة الاميرال سيمور طبقا لقرار مجلس الوزراء ، فنزل الى الميناء يصحبه أنيس بك باشمهندس اليخت الخديوى « المحروسة » بصفة مترجم وصعد الى المحروسة ، وهناك التقى بمندوب من طرف الاميرال سيمور ، فسأله المندوب ماذا يريدون من رفع الاعلام البيضاء ، فأجابه ان الخديو كلفه باخبار الاميرال « ان الطوابى تخربت والمدافع التى كنتم ترغبون نزولها نزلت ، ولم يحصل بيننا وبين دولة انجلترا ما يخل بالعلاقات الودية وعلى ذلك نريد التكلم فى ابطال الضرب » (١) فأجابه المندوب ان الاميرال يطلب أن يرخص لجنوده من البحارة فى النزول الى البر واحتلال ثلاث قلاع وهى : العجمى والدخيلة والمكس ، والا استأنف الضرب فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم ، فذهب طلبه باشا الى الرمل ، وأبلغ الخديو بما جرى فى مقابلته مع مندوب الاميرال ، وقال انه لم يجب الاميرال الى ما طلب واعتذر بأن الوقت الذى حدده للجواب لا يكفى ليصل الى سراى الرمل ويسأل الخديو عن رأيه فى هذا الطلب ثم يعود بالجواب ، وأنه سأل الاميرال مهلة أكثر من هذه فأبى ، فجاء يعرض الأمر على الخديو ، فعقد مجلس فى السراى حضره من

(١) استجواب طلبه باشا عصمت — مصر للمصريين ج ٩ ص ٩١٠

تيسر لهم الحضور من الوزراء والذوات في هذا الوقت العصيب ، وكان عرابي ضمن من حضروه ، وتقرر بأن يكون الجواب على ما طلبه الاميرال أنه لا يحق لمصر أن ترخص لجنود أجنبية بالنزول الى البر ، وعهد الى طلبه باشا عصمت وعبد الرحمن بك رشدي وزير المالية وتيجران بك سكرتير مجلس الوزراء ابلاغ هذا القرار الى الاميرال سيمور ، فذهبوا الى الميناء ، ولكنهم لم يجدوا الضابط الذي نذبه الاميرال للمخبرة ، وكان قد عاد الى بارجته بحجة انتهاء الموعد الذي حدده من قبل لطلبه باشا ، ولم ينزلوا الى البحر إذ لم يجدوا عساكر بحرية ولا مراكب تنقلهم الى بارجة الاميرال وعادوا أدراجهم متفرقين ، ويقول تيجران بك ان طلبه باشا عند ما وصل الميناء امتنع عن النزول الى البحر خوفا من أن يصيبه مكروه من الانجليز ، وسواء كان هذا سبب رجوعهم أو أنهم لم يجدوا من ينقلهم الى بارجة الاميرال سيمور فأن رسالتهم اليه كانت عقيمة لا تجدى نفعا ، واعتبر الاميرال سيمور تأخير الرسل عن الحضور اليه رفضا لطالبه ، فأمر باستئناف الضرب في نحو الساعة الرابعة مساء ، فأطلقت المدرعة (انفنسيل) قنبلة على قلعة المكس ، فلم تجاوب القلعة ، ورفعت الاعلام البيضاء ثانية على الطوابي ، فوقف الضرب من جانب الاسطول ، وظلت البوارج واقفة موقف القتال حتى الساعة السادسة مساء ، وأرسل الاميرال سيمور السفينة هليكون (Helicon) الى الميناء لاستئناف المفاوضات ، فلم يجد ضابط المخبرة أحدا في الميناء ، وعاد حيث أنهى الى الاميرال أن المدينة تبدو كأنها أخليت .

الحالة في العاصمة أثناء الضرب

اضطربت القاهرة حين علمت بنشوب الحرب ، ولم تصلها أخبار صحيحة عن حالة الضرب ، أما الحكومة فانها كانت لا تدعي إلا أخبارا سارة معظمها مكذوب أولا يدل على حقيقة الموقف ، وقد نشرت الصحف صورة التلغراف المرسل من

عراي الى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية فى يوم الضرب وهذا نصه :
« قد اشتعلت الحرب بيننا وبين الانجليز فى الساعة الثانية عشرة صباحا (الساعة
السابعة بالحساب الافرنجى) من هذا اليوم ، والقوة بالله ، فارسلوا برنجى ألى طوبجية
واجروا اللازم فى تشهيل إرسال العساكر » (١) .

ونشرت الوقائع المصرية فى اليوم ذاته تلغرافا واردا من عراي هذا نصه :
« الحالة جيدة وقد شوهدت حريقه فى مراكب الانجليز » ، والتلغراف كما ترى
مكذوب من أوله الى آخره ، فلا الحالة جيدة ، ولا شبت حريقه ما فى مراكب
الانجليز ، وقد طلب وكيل الحربية الى وزارة الداخلية التنبيه على الصحف بأن
لا تنشر شيئا من أخبار القتال إلا ما يقره ديوان الجهادية (وزارة الحربية) ، وبذلك
انحصرت الأخبار فيما تذيبه وزارة الحربية من بيانات .

على أن الحالة لم تكن تحتمل الكتمان ، فان نتيجة الضرب كانت مرئية ملموسة
فى الاسكندرية من الساعة الحادية عشرة صباحا ، وانتقلت منها الانباء الى العاصمة
والاقاليم ، ولم يكن ثمة وسيلة لاذاعة ما يناقضها ، فنشرت الحكومة صورة تلغراف
وارد من عراي فى غروب يوم الضرب ، وهذا نصه : « حصل اطلاق المدافع من
المراكب وصار مقابلتها من الطوايى بكمال الهمة من أول الساعة واحدة من النهار
لغاية الساعة ١٠ ، وبعدها امتنع الضرب من الجهتين » .

وفى اليوم التالى (١٢ يوليه) ورد تلغراف من عراي الى وكيل الحربية يقول فيه :
« انه لم يحصل ضرب فى هذا اليوم سوى مناوشة خفيفة وهى ضرب أربعة مدافع
من المراكب الانجليزية ومقابلتها بمثلها من الطوايى وبعد ذلك أبطلت المحاربة
من الجهتين » (٢) .

فهذه البيانات تدل فى ذاتها على الهزيمة ، لأنها لم تتضمن الاخبار عن نتيجة

(١) الوقائع المصرية عدد ١١ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

الضرب وهل كان « امتناع الضرب » على حد تعبير عرابي هزيمة أم نصرا ، فهذا
الابهام كان مفهوما منه المعنى الاول لأنه لو كانت الامتناع للنصر لطنطن
عرابي بذكره .

اعلان الأحكام العرفية

وقد أعلنت الاحكام العرفية في البلاد ابتداء من يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢
وأرسل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء بذلك تلغرافا الى جميع المديریات
هذا نصه :

« حيث ابتدأت الحرب بيننا وبين الانجليز فيمقتضى القانون تكون الادارة
تحت أحكام العسكرية والخيول والبغال الموجودة جميعها بالمديریات والمحافظات
ترسل لديوان الجهادية بأثمان موافقة على الجهادية فليسرع بالمبادرة في ارسالها » (١)

حصار العرايين سراي الخديو

علم العرايون بما قوبلت به أنباء الضرب من السرور في السراي الخديوية ،
فاشتد حنقهم على الخديو وساورتهم فكرة الانتقام منه ومهاجمة سرايه بالرمل
والقبض عليه ، وبلغ الخديو ذلك ، فاشتد خوفه وقلقه لأنه لم تكن معه قوة
من الجيش تخلص له أو تدافع عنه ، وزاد في قلقه أنه في صباح يوم الاربعاء ١٢ يوليه
سنة ١٨٨٢ وفد على السراي نحو خمسمائة رجل من عرب البحيرة ، فلما سئلوا عن
سبب قدومهم أجابوا بأنهم عبيد الخديو وانما جاءوا لتجديده وتأييده ، وبعد ذلك
رجعوا من حيث أتوا ، وفي اليوم ذاته (١٢ يوليه) وفد على السراي نحو أربعمائة
من فرسان الجيش المصرى بقيادة البكباشى محمد منيب وكتيبة من المشاة أفندهم اليها
سليمان سامى داود قائد الأتلاى السادس (وهو بذاته الأتلاى الذى

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

تسبب في حرق المدينة كما سيجيء) وضربوا الحصار على السراى بأن أقاموا نطاقا (جنزيرا) حولها بحيث لا يستطيع أحد أن يخرج منها أو يدخل إليها فانزعج الخديو من مجيئ هذه القوة وتوجس خيفة منها ، فأرسل من يسأل الجند عن قصدهم ، فأجاب مقدمهم أنهم مأمورون بالمحافظة على السراى ، فلم يطمئن الخديو لهذا الجواب إذ كان لديه الحرس السكافي من قبل ، وأفضى البكباشى محمد منيب إلى بعض رجال السراى ان الغرض الحقيقي من مجيئها هو القبض على الخديو وارساله الى القاهرة خوفا من التجائه الى الانجليز .

فأوفد الخديو سلطان باشا رئيس مجلس النواب وحسن باشا الشريعى وزير الاوقاف وسليمان باشا اباطه وزير المعارف الى عرابى حيث كان بقشلاق باب شرق ليسألوه عن جلية الامر ، ويطلبوا منه رفع الحصار ، وأخذ الخديو يستعد للدفاع عن السراى بمن بقى معه من الحرس الموالين له والخدم والاتباع ، وتظاهر عرابى للباشوات الذين جاءوه أنه لا يعلم بأمر الحصار ولم يأمر به ، وأوفد طلبه باشا عصمت الى السراى الخديوية لرفعه ، فجاء طلبه باشا يصحبه الباشاوات فصرح للخديو أن رئيس الجند الذين جاءوا السراى قد أخطأ فيما فعل ولم تكن مأموريتهم عمل شئ . حول السراى .

وقال الخديو لطلبه باشا « لماذا أحضرتهم هؤلاء العساكر وحاصرتهم السراى بهم هل أنتم خائفون أنى أهرب ؟ » فأجابه طلبه باشا « انه لا يقال ذلك عن سيد البلد » وقبل يده وطلب منه الصفح ، وأكد له أنه لم يكن يعلم بذلك الحصار ، وسأل الخديو عن عدد الجند اللازم ابقاؤهم ، فأجابهم : انه لا يريد سوى الفرسان والعساكر الذين كانوا أصلا موجودين ، أما الذين حضروا في ذلك اليوم فلا لزوم لهم (١) ، ويقول طلبه باشا انه بعد عودته من سراى الرمل قابل عرابى وسأله عن أمر وضع الكردون ولائى سبب ، فأجابه ان سليمان بك سامى قائد الاى السادس

هو الذي أجراه^(١) ، وتدل هذه الملابسات على أن حصار السراى كان أمرا صحيحا مدبرا ، وأن زعماء العراقيين لم يرجعوا عنه ويأمروا بفك الحصار إلا بعد وساطة الباشوات الموالين للخديو ، ولا مرأى في أن هذا العمل كان خاليا من الحكمة والكياسة ، فليس من حسن السياسة ولا من الجائز معاداة الخديو الى هذا الحد في ذلك الوقت العصيب الذي اشتبكت فيه البلاد في حرب شعواء مع دولة قوية كإنجلترا ، فان هذا الوقت جدير بأن تتحد فيه القلوب وتتضام الصفوف ، لا أن توغر الصدور بمثل هذا العمل الجنونى ، ولكن هكذا زين الغرور للعراقيين أنهم يستطيعون قهر الخديو والإنجليز معا .

وقد أدرك عرابى خطورة هذه الحركة فاصدر أمره فى مساء ذلك اليوم الى الجند المحاصرين للسراى بالحضور اليه فانسحبوا من حول السراى وتخلف عنهم البكباشى محمد منيب افندى ومعه ٢٥٠ من الجنود فبقى ولم يخضع لامر عرابى ، وأقبل على الخديو هو ومن معه من الجند وأعلن ولاءه له وأقسم بأنه يموت بين يديه وأن يدافع عنه حتى آخر نفس من حياته ، وحذا الجند الذين معه حذوه ، فهذا روع الخديو قليلا .

حريق الاسكندرية

١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

استيقن العراقيون فى اليوم ذاته (١٢ يوليه) أن الإنجليز لابد محتلون الاسكندرية بعد أن دكوا حصونها ، فاستقر عزمهم على الانسحاب من المدينة ليستعدوا للمقاومة فى الداخل ، وكان الاحكام أن يقاوموا نزول الجنود الانجليزية الى البر بأن يوزعوا جزءا من قواتهم للمرابطة على الشواطىء ومنع رسو التوارب المثقلة

(١) استجواب طلبه باشا - المرجع السابق

للجنود الانجليزية ، فانهم بذلك يعطون نزولها مدة طويلة ، وبخاصة لان الاسطول الانجائيزى لم يكن قد تلقى المدد من جنود البر ، وكانت قوته قاصرة الى ذلك الحين على جنوده البحارة ولم يكن عددهم يزيد عن ٥٧٠٠ مقاتل ، وهؤلاء لم يكن فى استطاعتهم أن يتغلبوا على حامية الاسكندرية ، وكان فى مقدور الحامية أن تصدهم عن النزول الى البر وتدافعهم لو حاولوا النزول ، ولكن العربيين لم يفعلوا شيئا من ذلك لانهم لم تكن لديهم قيادة صالحة تدبر الخطط المحكمة للقتال ، فأثروا الانسحاب من الاسكندرية ، ورأوا أن يتدفعوا بكل وسيلة لتعطيل احتلال الانجليز للمدينة واستقرارهم فيها ، فأمر سليمان سامى داود قائد الالاي السادس جنوده باضرام النار فى المدينة لكي يحول الحريق دون نزول الانجائيز بها واتخاذها قاعدة حربية لزعيمهم ، فشبت الحرائق الهائلة يوم الاربعاء ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وبدأ اضرار النار فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر وأخذ يمتد حتى صارت الاسكندرية شعلة من النار مساء ذلك اليوم ، واستمرت النار تضطرم فيها الى اليوم التالى ، وكان هذا الحريق من الوجهة العسكرية عملا عقيما يدل على الجهل بالخطط الحربية ، لانه لم يعطل نزول الجنود الانجليزية الى البر فقد نزولوا فى صبيحة اليوم التالى (١٣ يوليه) ، واشترك فى الحريق بعض الاوروبيين وبخاصة من الاروام والمالطيين الذين بقوا فى المدينة بعد هجرة معظمهم ، وكانوا يقصدون من ذلك المطالبة بالتعويضات بعد انتهاء الحرب ، كما اشتركوا أيضا فى النهب (١) ، ويقول جون نينيه ان الحرائق الاولى شبت فى الاحياء الاهلية من قنابل الاسطول الانجائيزى يوم الضرب ومن فعل بعض الاوروبيين الذين بقوا فى المدينة بقصد النهب ، وبعض الاشقياء الذين اطلق سراحهم من سجن البحرية (الترسانة) ، أما فى الاحياء الاوروبية فهى من عمل عربان أولاد على الذين كانوا مجتمعين حول البلد يعاونهم بعض عساكر الرديف وبعض الاروام ، ثم بعض أصحاب الدكاكين من الاجانب

من قعدوا الحصول على تعويضات ، وقد ساعد على شبوب الحرائق اهمال الحكومة
والخديو الذين غادروا المدينة ، دون أن يتخذوا أى احتياطات لوقايتها من الحريق ،
وكان هذا الحريق على غير رأى عرابى والوزراء ، فانفرد باحداثه سليمان داود قائد
الاولى السادس الذى كان مشهورا بالتهور والحق وكان يعتبر نفسه عرابى آخر
بالاسكندرية ، وقد صمم على ألا ينسحب الجيش من الاسكندرية إلا بعد ان يجعلها
خرابا ، وهذا يدل على تشعب آراء العرايين وعدم وجود وحدة فى قيادتهم ، لان
عملا خطيرا كحريق الاسكندرية ، كان يجب أن يعمل إلى إذا صدرت به الاوامر
مجمعة من قيادة الجيش ، ولكن الواقع أن عرابى لم يكن له دخل فيه ولما وقع لم
يستطع أن يمنع .

انسحاب العرايين واحتلال الاسكندرية

استقر رأى عرابى وصحبه على الانسحاب من الاسكندرية ثانى يوم الضرب ،
فاخذ الجيش يخاطبها يوم الاربعاء ١٢ يولييه ، وفى مساء ذلك اليوم غادرها عرابى ووصل
الى (حجر النواتية) على ترعة المحمودية بعد الغروب وقضى الليلة هناك ، وفى الصباح
ركب رفاضا سار به فى الترعة حتى وصل به إلى (عزبة خورشيد) ومنها إلى (كنج
عثمان) بالقرب من كفر الدوار ، وهناك أمر بإنشاء الاستحكامات ، فباشر محمود باشا فهمى
ومحمد بك شكرى تخطيط هذه الاستحكامات ، وهى التى اتخذها الجيش المصرى معسكرا له ،
وعرفت بمعسكر كفر الدوار ، واتخذ عرابى عزبة (كنج عثمان) مقراً لقيادة الجيش ، وفى
صباح يوم ١٣ يولييه تحقق الاميرال سيمور انسحاب العرايين وأنه لم يبق منهم أحد فى
المدينة فأنزله كتيبة من جنوده البحارة ، واحتلوا سراى رأس التين وشبه جزيرة رأس التين

عودة الخديو إلى سراى رأس التين

وفى صباح ذلك اليوم (١٣ يولييه سنة ١٨٨٢) جمع الخديو من بقى إلى جانبه

من الامراء وكبار الموظفين والدوات واستشارهم في أى موقف يقف ازاء احتلال الانجليز المدينة ، وهل يقاومهم أو يسلمهم ، وكان هو يميل إلى التسليم ، فكان من رأى درويش باشا أن ينتقل إلى بنها ثم إلى السويس ، وارتأى غيره أن يقصد إلى العاصمة ويمتنع فيها ، وكان هذا هو رأى الصواب ، إذ لا يليق بحاكم البلاد الشرعى أن يبقى في المدينة التي وقعت في قبضة الاعداء ، أما الخديو فقال « ان أهم الامور (في نظره) أن يجعل الاميرال سيمور على علم بأمرنا إذا أمكن لنا ذلك » ، ومعنى ذلك أنه أراد الاتصال به والانضمام إلى جانبه ، وقد عهد إلى زهراب بك أن ينزل إلى البحر ويخبر الاميرال بهذا العزم ويبلغه أن الخديو اعتزم الحضور إلى سراى رأس التين إذا كان القصر سالما لم يهدم .

فذهب زهراب بك بهذه الرسالة إلى الاميرال ، وفي الساعة الاولى بعد الظهر عاد واخبر الخديو انه ابلاغ رسالته الى الاميرال وأب هذا أمر باقامة الحرس الكافي في جهة ديوان الحربية ليكون الخديو بمأمن إذا حضر إلى رأس التين ، وفي الساعة الثانية بعد الظهر أوفد الخديو تيجران بك إلى الاميرال يخبره بأنه قادم إلى سراى رأس التين بعد ساعة ، وفي الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم (١٣ يولييه) وصل الخديو إلى سراى رأس التين ، فاستقبله الاميرال سيمور بساحة السراى ومعه بعض الضباط الانجليز ، وفرقة من جنوده ، ومن ذلك الحين ظهر انضمام الخديو إلى جانب الانجليز ، واقلب الموقف انقلابا محزنا ، إذ انقسمت البلاد تجاه العدو إلى معسكرين ، أحدهما موال للاحتلال ، وهو معسكر الخديو ، والآخر معسكر الثورة وقد انضمت اليه غالبية الامة ، ولكن هذا التخاذل كان له أثره في الفوز الذى أدركه الانجليز .

وفي المساء جاء السراى بعض وكلاء الدول قادمين من السفن التى نزلوا اليها قبل الحرب وهنأوا الخديو بسلامته .

ونزل إلى البر بعض البحارة الامريكان والروس واليونان من السفن الراسية في الميناء بقصد المساعدة على اطفاء الحرائق التى شبت في الاسكندرية ، ولكن

الاميرال سيمور أصدر أمره اليهم في مساء ١٥ يولي، ثم في ١٦ يولي بالانسحاب من المدينة إذ لم يعد لوجودهم بها حاجة لان قوته كافية لاداعة النظام ، فعادوا جميعا إلى السفن ، ولم ينجى ، يوم ١٧ يولي حتى لم يبق منهم أحد ، وبذلك حالت السياسة الانجليزية دون أن يكون احتلال المدينة دوليا وجعلته انجازيا بحتا .

هجرة الاهلين من المدينة

فجائع الهجرة

لما تحقق الاهلون يوم الضرب فوز الاسطول الانجليزى وهزيمة القلاع وحمايتها واستيقنوا قرب نزول الانجليز إلى المدينة أخذوا يهاجرون منها قاصدين داخل البلاد وبدأت الهجرة في مساء ١١ يولي، فهرع الناس إلى المحطة أفواجا وهم في حالة ذعر وفزع ، وركبوا القطارات التي اعدت لهم مجانا وأخذت تنقلهم إلى المدن الواقعة على الخط الحديدى ، ثم استمرت الهجرة في الايام التالية ، وكانت أكثر ما تكون يوم ١٢ يولي إذ وزع العراقيون منذ فجر ذلك اليوم رسلا في أحياء المدينة يوعزون إلى الاهالى بالرحيل عنها على الفور ، وكان العراقيون قد استقر عزمهم على الانسحاب من المدينة واعتزم سليمان سامى داود اضرار الارفيها فرأوا أن يجلو الاهالى عنها في ذلك اليوم . وحرص سليمان سامى جنوده على نهب ما تصل اليه أيديهم قبل الانسحاب ، فاجتمعت أهوال الخريق إلى فظائع النهب وفجائع الهجرة ، فكان ذلك اليوم وماتلاه مما تشيب له الولدان ، وبلغ عدد المهاجرين من الاهلين ١٥٠ ألفا ^(١) هاموا على وجوههم إذ كانوا يخرجون من ابواب المدينة لا يدرون إلى أين يذهبون ، فمنهم من قصدوا إلى العاصمة ، ومنهم من ساروا مشيا على جسر ترعة المحمودية ، ومنهم من قصدوا إلى جهة ادكو ، ومنهم من كانوا كثيرى العيال فكثروا على جسر المحمودية أو في الملاحة ، أما المرضى والحوامل الذين لا يستطيعون السير فقد تركهم أقاربهم

(١) احصاء تينيه في كتابه (عراي باشا) ص ١٨٢

الاسكندرية فمات كثير منهم لعدم وجدانهم من يعتنى بهم (١) ، وتفرق المهاجرون في البنادر والارياف والقرى وذهبت افواج منهم الى العاصمة في حالة تفتت الالكباد ومنهم كثير من الضعفاء والأيامى والاطفال

وقد شاهد جون نينيه جموع المهاجرين في طريق كفر الدوار وهم في حالة بؤس شديد وكانوا يلعنون توفيق وعرابى والانجليز (٢) ، ووصف الشيخ محمد عبده فجائع الهجرة وصفاً مؤثراً قال فيه :

«نحو مائة وخمسين الفا من السكان مجردين من كل شىء أخذوا في الحركة لغير قصد ولا لماوى ، الموت والفزع ملء نفوسهم ، على شطوط المحمودية الى دمنهور وجسر السكة الحديد من دمنهور الى القاهرة

» كانت المهاجرة تسكون خطوطا سوداء تارة عريضة وأخرى رقيقة ، متحركة في كل جهة ، أشبه بسلسلة انسانية طويلة ، هنا ينزلون ، هناك يمشون ببطء ، لا وقاية ولا عيش ، على طرفى تضاد مع سماء صافية وأرض خضرة نضرة »
وقال أيضا :

«أما الهاربون فكانوا كالأعاصير أو كماء انكسر سده فاندلق ، يتصل بعضهم بعض مزدحمين مترامكين ، في حالة عقلية أشبه بالجنون ، سائقين أمامهم أو حاملين على ظهورهم ما خف حمله من أمتعتهم : حيوان ، اثاث ضئيل ، ثياب رثة ، حتى مض المفروشات التى لا قيمه لها

» في هذه الحالة — حالة شعب طرد من بيته — كان الحر شديدا ، وغيم من الغبار سد الأفق ، وأظلم الجو ، نساء يبحن عن اولادهن ، يتشاجرن بعضهن مع بعض ، يتضاربن ، في اخلاط لا يمكن التعبير عنه ، عربات بلا عجل استعملت مساكن ، عربات من كل نوع ، بعضها ساقط في المحمودية ، بعضها مقلوب ، بعضها بخيل ، بعضها

(١) عن تقرير لمصطفى بك صبحى مأمور الدائرة البلدية — مصر للمصريين

ج ٩ ص ٧٨٩ (٢) جون نينيه — عرابى ص ٢٠٢

بغير خيل — روائح شبي اللحم — صياح على المارة : الخبز ! الخبز ! » (١)
وقد آوت الحكومة المهاجرين وخصصت لسكنائهم مدرسة المبتديان بالناصرية
وربت لهم ما يحتاجون اليه من المأكل والملبس ، وتحركت عواطف الانسانية والحمية
الوطنية في نفوس الخيرين في العاصمة والاقليم فاكرموا وفادة المهاجرين وآوهم في
دورهم وواسوهم وانزلوهم منازل الرحب والسعة وتبرع لهم أهل البر في مختلف الجهات
بما جادت به نفوسهم فحققوا عنهم مصائب الهجرة قدر ما يستطيعون

رحيل درويش باشا

لم يطل بقاء درويش باشا في الاسكندرية طويلا بعد احتلالها ، فقد رحل عنها
نهائيا عائدا إلى الاستانة يوم ١٩ يولييه (٢) ، وكان سفره منها فجأة حتى لم يكديشعر
به أحد ، وهكذا ترك البلاد في أشد المحن بعد أن أخفقت مهمته شر اخفاق ، فقد
جاء ليعيد النظام إلى نصابه ويصلح ذات البين بين الخديو والعرايين فانتهت مهمته
بضرب الاسكندرية واحتلال الانجليز أرض مصر ، وغادر البلاد دون أن يترك له
فيها صديقا أو عملا صالحا يذكر له بالخير .

الفن في طنطا والمحلة

كان لضرب الاسكندرية أثر سيء في البلاد ، فانهز الغوغاء في بعض مدن الوجه
البحري فرصة اعتداء الانجليز على المدينة لينتقموا من الاوروبيين الساكنين في
تلك البلاد .

وقعت هذه الحوادث المحزنة في طنطا يوم الخميس ١٣ يولييه بتحريض مهاجري

(١) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج اول ص ٢٥٢ و ٢٥٣

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ — وثيقة رقم ٢٢٤

الاسكندرية ، فاعتدى بعض الاهالى على الاوروبيين وقتل من هؤلاء نحو ثمانين . (١)

وقد ساعد على وقوع هذه الحوادث إهمال مدير الغربية ابراهيم أدهم باشا الذى تمارض فى هذا اليوم ولزم داره ، وإهمال وكيل المديرية محرز بك ، وكان من عواقب هذا الإهمال أن اشترك فى القتل بعض خفراء المديرية .

ووقع مثل هذا الاعتداء فى المحلة الكبرى اذ قتل فيها من الاوروبيين تسعة ، منهم ستة من الاروام ، وبذل المرحوم احمد منشاوى باشا أريحية تذكرة له بالخير فى إيواء الاوروبيين والمسيحيين وحمايتهم من اعتداء الأهلين ، وبلغ عدد من آوأم فى داره ثلثائة ، وظلوا فى رعايته حتى انجلى الفتنة . (٢)

والحق ان عرابى حين بلغته هذه الحوادث استاء من وقوعها استياء شديدا ، وبذل كل ما فى وسعه لمنع تكرارها ، ويقول فى مذكراته المخطوطة انه لما بلغه حصول هذه الحوادث أرسل فرقة من الجند الى طنطا والمحلة الكبرى وغيرها بمديرية الغربية بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وفرقة أخرى الى شبين الكوم بقيادة على باشا فهمى لصيانة الأمن ، وأرسل قطارات السكك الحديدية لنقل الأجانب الذين يرغبون السفر إلى الاسماعيلية والى بور سعيد مجانا ، وأمر بالقبض على ابراهيم أدهم باشا مدير الغربية وحسن بك فهمى مدير المنوفية وأرسلهما إلى القاهرة لمحاكمتهما بالمجلس الحربى ، وفى مذكراته أيضا أنه كاد يقع مثل هذه الحوادث فى الفيوم لولا ما أبداه مديرها يعقوب بك صبرى من الحزم والهمة اذ أراد أحد المهيجين أن يحدث فتنة فى عاصمتها فأمر بالقبض عليه فلم يسه له الا الهرب (٣)

(١) أشيل بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ١٧١

(٢) جون نينه . عرابى باشا

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة . ص ٣٦٥

أما القاهرة فلم يحصل فيها أى اعتداء على أحد من الاوروبيين أو المسيحيين وذلك بفضل يقظة محافظها الميرالاي ابراهيم بك فوزى .

استقالة الوزير البريطانى برايت

احتجاجا على الضرب

احتملت وزارة المستر جلاد ستون الذى يلقبونه شيخ الاحرار فى انجلترا تبعة ضرب الاسكندرية غير مبالية بحقوق الأمم ولا بالعهود والمواثيق التى قطعها على نفسها ، وقد أبى المستر جون برايت John Bright أحد أعضاء الوزارة البريطانية أن يقر هذا الاعتداء فأستقال احتجاجا عليه ووصف الضرب بأنه « انتهاك صارخ للقانون الدولى وقانون الاخلاق » .

واعترض السير وفريد لاوسن Sir Wilfred Lawson أحد النواب الاحرار فى مجلس العموم يوم ١٢ يوليه على الضرب قائلا انه « فظاعة دولية وعمل يجمع بين الجبن والقسوة والاجرام » ، ولكن الوزارة الانجليزية تؤيدها أحزاب البرلمان مضت فى سبيلها لاتلوى على شئ من هذه الاعتراضات .

تأثير ضرب الاسكندرية

فى اوروبا

انسحبت فرنسا من الميدان ، وأمرت أميرال أسطولها بمغادرة الاسكندرية قبل الضرب ، فبارحها مساء ١٠ يولية سنة ١٨٨٢ كما تقدم بيانه ، ومعنى ذلك أن الحكومة الفرنسية تركت انجلترا تفعل ما تشاء وتعتدى ذلك الاعتداء الغشوم على المدينة فتدك حصونها وتهدم مبانيها وتحصد أرواح أهلها دون أن تبدى حراكا ، قابلت فرنسا هذا الاعتداء الوحشى بالجمود ، ولو أرادت منعه لكان لها من مركزها

الممتاز في المسألة المصرية ما يحول دون وقوعه ، وكذلك فعلت دول أوروبا العظمى ، فانها ظلت جامدة لا تحرك ساكنا أمام هذه المأساة ، ولو وقع مثل هذا الاعتداء على أمة أوروبية كالليونان أو الجبل الأسود أو بلغاريا لاهتزت الحكومات الأوروبية وتوعدت وأندرت المعتدى بالضرب على يده ، ولعلك تذكر موقفها حيال مصر ذاتها حين لبث نداء تركيا في تأديب الثوار اليونانيين وما فعلته أوروبا اذا ائتمرت بأسطوطها فأحرقتة غدرا وخيانة في نافارين سنة ١٨٢٧ ، وليس يخفى كذلك موقفها حيال تركيا كما كان يجد خلاف بينها وبين أمم البلقان ، فانها كانت سرعان ما تأخذ بناصر تلك الأمم وتحميها من بطش الأتراك ، ولا تنس ما فعلته مع مصر فقد حرمتها ثمرة انتصاراتها على الترك في عهد محمد علي الكبير واثمرت بها وأقصت المزايا التي نالتها بحد السيف ، أما في سنة ١٨٨٢ فقد تركتها فريسة لبطش الانجليز دون أن تحرك ساكنا ، وليس من العسير علينا أن نفهم سبب هذا التباين في المعاملة ، فرجعه الى أن أوروبا لا تنظر الى مصر بالعين التي تنظر بها الى الأمم الغربية ، ولا تراها جديرة بالعطف الذي حبت به أمثال اليونان وبلغاريا ، ومما يدل على مشاركتها أوروبا لانجلترا في مسئولية حوادث سنة ١٨٨٢ أنه لم يكده الجيش الانجليزي ينتصر على العراقيين في واقعة التل الكبير حتى بادر الميسو تيسو Tissot سفير فرنسا بلندن الى مقابلة اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية إنجلترا وهناك باسم الحكومة الفرنسية على هذا الانتصار ، وكان جواب جرانفيل على تهنيئته « ان واقعة التل الكبير هي انتصار أوروبي ، ولو انهزم الجيش الانجليزي لكان ذلك كارثة على كل الدول التي تحسب حسابا للتعصب الاسلامي » . (١)

وقد هنا الميسو دكلرك Duclerc رئيس وزارة فرنسا السفير البريطاني في باريس

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ — ٨٣ وثيقة رقم ٦٤

بهذه الواقعة قائلاً ان انتصار الانجليز على العرب في مصر ينتج ثمرة طيبة لفرنسا في تونس والجزائر (١)

قوبل نبأ الضرب في مؤتمر الاستانة بالفتور والجمود ، ولم يكن المؤتمر قد انفض بعد ، ولو كانت الدول الاوروبية حريصة على الدفاع عن حقوق مصر بل عن الحقوق عامة ، لكان لضرب الاسكندرية صدى عاجل في المؤتمر يحفزها الى وضع حد لهذا الاعتداء ، ولكنه على العكس قابله بالصمت والبرود ، ولم يبد أى اعتراض على انجلترا في تقضيها عهودها ، وخاصة عهودها في ذلك المؤتمر ، ولم يكن لهذا الاعتداء أى أثر فعلى في نفوس المؤتمرين وهم سفراء الدول الاوروبية الكبرى في الاستانة ، وكل ما فعله مندوب روسيا أن نفذ يده من المؤتمر وامتنع مؤقتاً عن حضور جلساته ، وهو عمل سلبى لا يمنع الاعتداء ولا يحول دون استمراره

وفي ١٥ يوليه سنة ١٨٨٢ اجتمع المؤتمر لأول مرة عقب ضرب الاسكندرية وتحرك الى دعوة تركيا لارسال جيش عثماني إلى مصر تنفيذا لقراره الذي أصدره في جلسته السابقة (٦ يوليه) ، ولم يكن قد أبلغه اليها من قبل ، ورضى السلطان (أخيراً أيضاً) بالاشتراك في المؤتمر للمباحثة في اقرار الوسائل الكفيلة باعادة الأمور إلى نصابها ، بدأت اذن تركيا تشترك في المؤتمر بعد أن أصبح لا عمل له ، وأرسلت وزارة الخارجية العثمانية في ١٩ يوليه تبلغه أنها تقبل الاشتراك فيه ، وعينت مندوبيها به وهما سعيد باشا وزير الخارجية وعاصم باشا وزير الاوقاف ، فحضر جلسة ٢٤ يوليه (الجلسة العاشرة) وتولى سعيد باشا رئاسة المؤتمر بصفته وزير خارجية الدولة التي انعقد المؤتمر في عاصمتها ، وصرح بأن الحكومة العثمانية قبلت مبدأ ارسال جنود الى مصر (٢) ، وبجلسة ٧ اغسطس أعلن أن حكومته قبلت شروط التدخل التي قررها المؤتمر في ١٥ يوليه .

وكانت هذه الأقوال مهزلة أخرى ، إذ لم تكن تركيا قد أعدت جيشاً ما ،

(١) الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٣٣

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ — ٢ . وثيقة رقم ٢٤٢

وأبطأت في انفاذ عزمها حتى انتهت الحرب بهزيمة العراقيين ودخول الانجليز القاهرة قبل أن يتحرك الجيش العثماني الى مصر .

مؤتمر الاستانة وقناة السويس

وكل ما عني به المؤتمر أنه بحث بجلسته التاسعة يوم ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ في حماية قناة السويس من أن تصيبها الحرب بسوء ، وذلك بناء على ما تظاهرت به إنجلترا من الخوف على القناة أن يسدها العراقيون بعد ضرب الاسكندرية ، وكان هذا الخوف مع الأسف لا محل له ، لأن عرابي لم يفكر جديا في سد القناة ، إلا بعد احتلال الانجليز الاسماعيلية اى في ٢٠ اغسطس ، ولكن إنجلترا بادرت بمبادلة الدول تخوفها من هذه الناحية لكي تنتحل لنفسها حق حماية القناة اذا لم تتفق الدول على حمايتها دوليا .

وقد عرض سفيرا إنجلترا وفرنسا في المؤتمر بجلسة ١٩ يوليه رأى حكومتهما في أن يكل المؤتمر الى من يختار من الدول حماية القناة اذا أصابها اعتداء ، ولم يلق هذا الاقتراح قبولا من المؤتمر ، فاتفقت إنجلترا وفرنسا على أن يصرح سفيراهما في المؤتمر بأنهما مستعدتان عند الحاجة الى حماية القناة ، وقد صرح السفيران بذلك في جلسة المؤتمر الحادية عشرة التي انعقدت يوم ٢٦ يوليه ، فلم يعترض المؤتمر ولم يبد احتجاجا ما ، وقد أبلغ الباب العالي أعضاء المؤتمر في ٢٤ يوليه ثم في ٢٧ منه أن جنوده على أهبة السفر الى مصر وأنه مستعد للتدخل فيها ، ولكن بلاغه لم يقترن بأى عمل ، وعرضت وزارة الميودى فريسينيه على البرلمان الفرنسى فتح اعتماد لاعداد القوات الكفيلة بحمل القناة في مأمن من كل اعتداء وحماية السفن المارة فيه ، ولكن البرلمان قرر في ٢٩ يوليه رفض الاعتماد المطلوب ، مما أدى الى استقالة وزارة فريسينيه واضطرار الوزارة التي خلفتها (١) الى أن تنفض يدها من المسألة المصرية نزولا على قرار البرلمان ، فكان هذا القرار من فرنسا اعلانا بنفض يدها بل بأفلاس سياستها

في المسألة المصرية ، والسبب الذي حدا بالبرلمان الفرنسي الى رفض الاعتماد هو الخوف من توزيع قوات فرنسا في وقت كانت تخشى فيه على كيانها في القارة الأوروبية من تحفز المانيا ، فهو نفس السبب الذي حدا بالوزارة الفرنسية الى الاحجام عن مشاركة إنجلترا في تدخلها الحربى حين عرضت عليها ذلك في يولييه سنة ١٨٨٢ قبل ضرب الاسكندرية ، وفي الوقت الذي أصدر البرلمان الفرنسي هذا القرار قرر البرلمان البريطانى في ٢٧ يولييه الاعتماد المطلوب من الحكومة الانجليزية للحملة على مصر ، وذلك بأغلبية ٢٧٧ صوتاً ضد ٢١ صوتاً أى بأغلبية تشبه الاجماع ، وبلغ الاعتماد الذي قرره ٢٣٠٠٠٠٠ جنيه .

يتضح مما تقدم أن المؤتمر لم يكن يعنيه رد الاعتداء عن مصر ، بل كل ما همه وشغل باله أمر قناة السويس ، وقد انتهى من مباحثاته العقيمة الى ترك الانجليز يتصرفون كما تهوى أطماعهم الاستعمارية .

إخفاق المؤتمر

اجتمع المؤتمر للمرة الاخيرة يوم ١٤ اغسطس سنة ١٨٨٢ ، وكانت الجنود البريطانية قد زحفت في داخل البلاد وظهرت بوادر انتصارها على العراقيين ، فلم يجد المؤتمر عملاً يشغله سوى تأجيل انعقاده الى أجل غير مسمى ، ولم يجتمع بعدها اذ كانت قوات الانجليز قد تغلبت على العراقيين ، وبذلك انطوت صفحة المؤتمر دون أن يعمل عملاً ما في صون حقوق مصر ورد عادية الانجليز عنها ، وأخفق إخفاقاً جليلاً مضرب الأمثال في المهازل السياسية الخالية من روح النزاهة والصراحة والاخلاص .

اعلان العداء

بين الخديو وعرابى باشا

أسلفنا أن الخديو عاد الى سراى رأس التين يوم ١٣ يولييه سنة ١٨٨٢ واستقبله

بها الاميرال سيمور ، ومن يومئذ قرن مصيره بانتصار الانجليز واستقرار أقدامهم في البلاد ، وانحاز اليهم انحيازا تاما ، وجعل نفسه وسلطته الحكومية رهن تصرفهم ، أما عرابي فقد قرر الانسحاب مع الجيش الى كفر الدوار لاقامة خط الدفاع وصد الانجليز عن الزحف داخل البلاد .

وقد تربص الانجليز في الاسكندرية حتى يعدوا العدة للزحف ، ويتلقوا الامداد التي جاءتهم من انجلترا ، وأخذوا في الايام الاولى ينظمون الاحتلال مستعينين بالخدو ونفوذه الشرعى ، وأذاع الاميرال سيمور يوم ١٧ يولييه منشورا بالمحافظة على الامن ^(١) اعلق في شوارع المدينة ، وهو أول منشور أعلن الانجليز فيه أنهم مكلفون من جانب الخديو بالمحافظة على النظام .

واستكتب الاميرال سيمور راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابا بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٨٨٢ يبلغ فيه الاميرال مخالفة عرابي لاوامر الخديو فيما يقوم به من وسائل الدفاع ، وبعزم الخديو على عزله من منصبه ، وهذا الخطاب يبدو غريبا من راغب باشا الذي كان حتى ضرب الاسكندرية يعضد العرابيين ويؤيدهم ، ويقاوم التدخل البريطانى ، وهذا نص الخطاب :

« حضرة الاميرال — لى حظ الشرف أن أعلن لحضرتكم أن عرابي باشا يشغل الآن باعداد وسائل للدفاع ، وذلك مخالفة لاوامر الجنا ب الخديوى ، وقد صدر له الامر بالكف عن هذه التجهيزات ، فكونوا اذن على علم بأن الجنا ب الخديوى عزم على عزله من وظيفته ، فهو لذلك وحده المسئول عما يحدث ، فأرجوكم أن تعلنوا ماآل هذه الرسالة الى حكومة جلالة الملكة » . ^(٢)

وهذا الخطاب يناقض قرار مجلس الوزراء الذى اشترك راغب باشا فى وضعه بصفة كونه رئيسا للنظار والذى رد فيه على انذار الاميرال سيمور قبيل ضرب الاسكندرية ، ويناقض أيضا القرار الذى أصدره يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ عقب ضرب الاسكندرية

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٢٦

(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٢٧

باعلان الاحكام العرفية وقال فيه « حيث ان الحرب قد ابتدأت بيننا وبين الانجليز الخ » ، ولم يبد من الانجليز بعد الضرب وفي خلال تلك الايام الرهيبة ما يجعل راغب باشا يغير رأيه بهذه السرعة المدهشة ويعتبر الاستعداد للدفاع جرماً يتحمل عرابي وحده تبعته ، فخطاب راغب باشا هو خاتمة محزنة لوزارته وصفحة غير مشرقة في تاريخ مصر .

وقد بدأ راغب باشا يتحول عن موقفه الاول عقب احتلال الانجليز الاسكندرية ، إذ أخذ يتقرب اليهم ، وظهر هذا التحول من التلغراف الذي أرسله يوم ١٥ يولييه الى يعقوب سامى باشا وكيل الحربية بالقاهرة ينبئ به بأن اخالة قد تحسنت في الاسكندرية ويكلفه باعادة المهاجرين اليها وبأن « جميع من خرجوا من البلد جار رجوعهم اليها وان أبو العودة أرسلوهم ولو جبراً » . (١)
فهذا التلغراف يدل على أنه انقلب على عقبيه وانضم هو أيضاً الى جانب الاحتلال ، اذ أن الامر باعادة المهاجرين الى الاسكندرية (ولو جبراً) يدل على أنه يعتبر الحالة فيها عادية وليست حالة حرب ، مع أن الانجليز كانوا قد وضعوا أيديهم عليها وبدأوا يتأهبون للزحف منها الى داخل البلاد .

رسالة الخديو الى عرابي

وأرسل الخديو من سراي رأس التين يوم ١٧ يولييه تلغرافاً الى عرابي بكفر الدوار يأمره فيه بالكف عن الاستعدادات الحربية (وهو الامر الذي أشار اليه راغب باشا في كتابه الى الاميرال سيمور) ويحمله تبعه ضرب الاسكندرية ويدافع عن حسن مقاصد الانجليز ويأمره بالحضور الى سراي رأس التين ليتلقى منه تعليماته وهذا نص الكتاب :

« اعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونمة الانجليزية على طوابي اسكندرية وتخریبها انما كان السبب فيه استمرار الاعمال التي كانت جارية بالطوابي

وتركيب المدافع التي كلما يصير الاستفهام عنها كان يصير اخفاؤها وانكارها، والآن قد حصلت المسكالة مع الاميرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الانجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وأن ما حصل انما هو في مقابلة ما كان من التهديد والتحقيق للدونمة ، وأنه اذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممثل ومؤتمن فهو مستعد لتسليم مدينة الاسكندرية اليها ، ولذلك اذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الانجليزية تحترمهم وتسلم اليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الانجليزية ليست محاربة مع الحكومة الخديوية وأنه تقرر من كافة الدول المعظمة بالقونفرانس (المؤتمر) بأنه لا يصير مس امتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ولا مس حقوق الدولة العلية بل هي تبقى ثابتة لها كما كانت ، وأن يصير ارسال عساكر شاهانية لاجل استتباب الراحة بمصر ، فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التي تجرونها بوصول أمرنا هذا وتحضروا حالا الى سراي رأس التين لاجل اعطاء التنبيهات المقتضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار (١)

جواب عرابي على رسالة الخديو

فأجاب عرابي على هذه الرسالة برسالة تلغرافية شرح فيها وجهة نظره وأبان الاسباب التي توجب استمرار الدفاع وهي طلبات الاميرال سيمور وقرار مجلس الوزراء برياسة الخديو برفضها ولو أدى ذلك الى القتال ، واعتذر عن الحضور الى الاسكندرية لان الانجليز يحتلونها ، وطلب الى الخديو أن يوفد اليه الوزراء أو رئيسهم في مركز الجيش بكفر الدوار للمداولة في الموقف ، وهذا نص الرسالة : (٢)

« مولاي ، في شريف علم مولاي المعظم أن المحاربة التي وقعت بيننا وبين الانجليز انما تسببت عن طلبات من الاميرال الانجليزى وبلغت مسامع عظمتكم

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) المرجع السابق

وعرضت على مجلس نظاركم المنعقد تحت رئاسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين ودولتو درويش باشا نائب الحضرة السلطانية ، ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرّة بالحكومة الخديوية ومخلة بشأن البلاد قرر رأيهم على معارضة طلب الاميرال ولو أدى ذلك الى الحرب ، وبناء على ذلك قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكري وصدرت الاوامر الى المديرية بطلبهم وقرر المجلس أيضا أنه لا تطلق المدافع من جهتنا إلا بعد اطلاق خمسة مدافع من السفن الانجليزية ، ولما ابتدأت السفن بضرب النيران على مدينة الاسكندرية لم تقابلها الا بعد عشرين طلقة ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد ، لاستمرار الاوامر بعدم الاستعداد ، ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم الى جميع جهات الادارة بصيرورة البلاد حربا مع الانجليز وأنها صارت تحت الاحكام العسكرية كما هو حكم القانون زمن الحرب فبهذه الاسباب يامولاي تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الانجليز بوجه الحق والشرع ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عسكريها أدنى تحقير ولا ازدراء بالدونمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وانما كانت الحرب عدوانا من الانجليز على الحكومة التي لم يبد منها أدنى شيء يستوجب الحرب ، فان كان الاميرال في مخبرته مع سموكم أظهر أنه عدل عن المحاربة الى المسالمة فذلك بعد وقوع الحرب يعد طلبا للصالح وسعيافى تجديد العلاقات ، ولا يجوز أن يكون انكارا للحرب بالمرة وتبرا من من العدوان بعد وقوعهما ، ولا شك في أنى أطابق أفكار سموكم في الميل الى الصلح مع حفظ شرف البلاد والحكومة ، وان كان الاميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم لمنظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الانجليزية هدماء وحرقا فها هو جيشها المنظم الذي لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه مستعد لان يستلمها بعد براح المراكب عن مياه الاسكندرية ، وللمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغى الاستمرار على الاستعداد العسكري كما وافق رأي سموكم أولا حتى تفارق المراكب السواحل المصرية خوفا مما عسى أن يحدث من قبيل ماسبق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهاننا جليا على

أن الوعد بالمسالمة من الانجليز لا يمكن كمال الثقة به ، وإنما هو لاجل شغلنا عن الاستعداد واقتراح مطالب مضرّة بمصالح البلاد ، وإننى كنت أتمنى أن أتمثل بين يدي عظمتكم لبدء هذه الملاحظات ، لكن من الأسف أنه تحقق عندى من الاكتشافات الحقيقية أن مدينة اسكندرية مشغولة الآن بعساكر الانجليز ، فمن المعلوم عند مولاي أنه لا يمكن الحضور بتلك المدينة لهذا السبب ، فإذا حسن لدى مولاي فيصدر أمره السامى بحضور حضرات النظار أو سعادة رئيس مجلس النظار الى مركز الجيش للمداولة فى هذا الامر لتكون على بينة من الحقيقة حتى يمكننا بعد ذلك صرف العساكر وترك التجهيزات الحربية والحضور الى المدينة ، والامر لمن له الامر » (١)

كتاب عرابى الى يعقوب سامى باشا

ولما تحقق عرابى انخياز الخديو الى جانب الانجليز خشى أن يصدر من الاوامر مايشل حركة الاستعدادات الحربية ، فأرسل الى جميع المديرىات والمحافظات تلغرافا شديد اللهجة اتهمه فيه بمالأة الانجليز وحذر الجميع من اتباع أوامره التى تخالف حالة الحرب (٢)

وارسل الى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية بالقاهرة كتابا بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اتهم فيه الخديو علنا بخيائته للبلاد وأنه سبب البلى التى نزلت بها ، ودعا الى وجوب عقد جمعية عمومية من الذوات والاعيان والعلماء يعرض عليها الموقف ويطلب منها اصدار قرار فى شأن الخديو وفيما يجب عمله لصالح الامة « وصلاحيه مثل هذا الوالى عليها » وختم كتابه بالمثابرة على التجهيزات الحربية وأنه تحرر منه بذلك إلى جميع حكام البلاد . (٣)

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

والخطاب هو معالنة للخديو بالعداء واتهامه صراحة بالخيانة ، وفيه أيضا طلب عقد جمعية عمومية للنظر في شأنه ، وهل يصلح للولاية أم لا ، أو بعبارة أخرى دعوة الى خلعه .

وقد أرسل عرابي تلغرافا آخر في اليوم ذاته الى يعقوب سامي باشا بأن بعض المراكب الانجليزية ذهبت إلى سد أبو قير وبصحبها ضابط من طرف الخديو يدلهم على المواقع ، مما يدل على انحيازه الى جانبهم ، وأرسل تلغرافا آخر الى محافظ العاصمة مفاده أن النظار محجوزون لدى الخديو (١) وأذاع منشورا أرسله الى المديرين والدواوين كافة باعلان انضمام الخديو إلى جانب الانجليز وخلع طاعته . (٢)

مجلس ادارة الحكومة

(المجلس العرفي)

كان يعقوب سامي باشا من الموالين لعرابي ، كما أنه كان في خاصة نفسه يرى بحق وجوب الدفاع عن البلاد ازاء عدوان الانجليز ، وأن الانحياز إلى جانبهم بعد أن ضربوا الاسكندرية واحتلوها هو تسليم لهم وخيانة للبلاد ، فلما جاءه تلغراف عرابي اجتمع يوم وروده مع خاصة المناصرين له في وزارة الحربية (قصر النيل) واستقر رأيهم على عقد مجلس بديوان وزارة الداخلية في مساء ذلك اليوم مؤلف من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط الموظفين سترد أسماؤهم فيما يلي

فاجتمع المجلس المذكور وقرر دعوة العلماء والاعيان والرؤساء الروحانيين والوجهاء وكبار موظفي الحكومة بديوان الداخلية ليلا في هيئة جمعية عمومية (أو مجلس العموم كما أسموها) لاتخاذ مايلزم من القرارات بالنيابة عن الامة .

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢

وأخذ هذا المجلس يتولى سلطة الحكم، وظل كذلك خلال الحرب، وقد سميناه (مجلس إدارة الحكومة) لانطباق هذه التسمية على عمله واختصاصه، ويسمى في الرقائع المصرية (المجلس العرفي) وسنجرى على هذه التسمية الأخيرة في سياق الحديث.

الجمعية العمومية وقراراتها

١٧ يوليه سنة ١٨٨٢

وفي مساء يوم الاثنين ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اجتمع المدعوون الى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية، وبلغ عددهم أربعمائة عضو، منهم الامراء الموجودون بالعاصمة وشيخ الاسلام وقاضى قضاة مصر ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء والرؤساء الروحانيون والنواب ووكلاء الدواوين والمديرون والقضاة والتجار والاعيان

وعرضت عليهم الرسائل التى تبودلت بين الخديو وعرابي. وبين هذا الاخير ووكيل الحرية، وتداولوا فى الموقف، فأجمعوا على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية ما دامت بوارج الانجليز فى السواحل وجنودهم فى الاسكندرية، وعلى استدعاء الوزراء من الاسكندرية للاستفهام منهم عن حقيقة الامر، وهذا نص القرار: (١)

« فى بداية الحرب بيننا وبين الانجليز كتب حضرة عطوفتو رئيس مجلس نظار وناظر الخارجية الى سائر جهات الادارة بأن الحرب انتشبت بيننا وبين الانجليز وصارت البلاد تحت الاحكام العسكرية، ومن اللازم الاستعداد للمقاومة، ثم وردت منه افادة تلغرافية بعد ذلك بأيام مقتضاها حصول الصلح والتنبية على مصالح أن تسير سيرا مدنيا وأنها خرجت من الاحكام العسكرية، وبعد ذلك

صدرت افادة من ناظر الجهادية الى جهات الحكومة يصرح ببقاء البلاد تحت
الاحكام العسكرية وبأن الحرب لم تزل قائمة بيننا وبين الانجليز وبوجوب الاستمرار
على التجهيزات والاستعدادات ما دامت عساكر الانجليز في مدينة اسكندرية
ومراكبهم في مياهها ، وصدرت ارادة سنية من الجناب الخديوى لناظر الجهادية
مقتضاها أن لا حرب بيننا وبين الانجليز وأن السبب في الحرب هو المداومة على
الاستعداد في الطوابى الذى يعد تحقير المراكب الانجليز ، فضرب المراكب لاستحكاماتنا
ولمدينة الاسكندرية ليس حربا للحكومة وانما هو من قبيل رد الشرف وليس هناك
حرب حقيقية الخ ما ذكر بالارادة ، فأجاب ناظر الجهادية بأن الحرب بين الحكومة
والانجليز كانت بقرار من مجلس عام منعقد تحت رئاسة الخضر الخديوية ، وأيد
ذلك اعلان رئيس مجلس النظار الخ ما ذكر في الجواب ، ثم قدم عرض حال من مخزن
مخزن القبارى باسكندرية لسعادة ناظر الجهادية يشكو من بعض أمور تضاد الصلح ،
وورد للنظر المسمى اليه معلومات عن أعمال عساكر الانجليز في اسكندرية تدل على
معاداتهم لرعية الحكومة الخديوية وانهم في حرب معها كما يعلم من افادته ، ثم ان ناظر
الجهادية المشار اليه طالب في احدى افادته لوكيل الجهادية أن يشكل مجلس من علماء
البلاد وامرائها وأعيانها للنظر في هذه الأمور المهمة ، فبناء على ذلك انعقد في نظارة
الجهادية ليلة غرة رمضان سنة ١٢٩٩ مجلس مؤلف من سعادة وكيل الداخلية
وسعادات (كذا) كل من وكيل الجهادية وعلى باشا فهمى ووكيل الخقانية وناظر
الدائرة السنية ودانش باشا ومحمود سامى باشا (البارودى) ومحمد رضا باشا السوارى
وحضرات باشكاتب المالية واحمد بك رفعت مدير المطبوعات ومأمور ضبطية مصر
(ابراهيم بك فوزى) وعلى بك يوسف واحمد بك فرج وحسن بك جاد ، وبعد
المدافلة قرر المجلس لزوم انعقاد مجلس عام يشكل من مشاهير العلماء والرؤساء الروحانيين
ومن الطوائف المختلفة ومأمورى الحكومة الحائزين للرتبة الثانية فما فوق وأكابر
الذوات المتقاعدين وأعيان التجار ، وأن يكون انعقاده في نظارة الداخلية يوم الاثنين
غرة رمضان سنة ١٢٩٩ ، وفي الميعاد المذكور انعقد المجلس تحت رئاسة سعادة

وكيل الداخلية من عدد كثير من كل طبقة من الطبقات المذكورة وتليت على مسامع الحاضرين جميعاً الاوراق المتعلقة بهذه المسائل المتقدمة وطلب منهم النظر فيها من جهة كونهم أعيان البلاد وأصحاب الصالح المهم فيها فانحط رأى الجميع بعد للداوله .

(اولا) على لزوم الاستمرار في الاستعدادات الحربية مادامت عساكر الانجليز في مدينة الاسكندرية ومراكبهم في مياهها

(ثانيا) على أنه يلزم طلب حضرات النظار إلى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ما حصل قبل الحرب وبعده ليتمكن المجلس من اعطاء قراره فيما بعد

(ثالثا) على أن تعين لجنة مركبة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا الى اسكندرية ويبلغوا حضرات النظار قرار المجلس ثم يدعونهم للحضور الى العاصمة للسبب المتقدم ، وقد انتخب المجلس أعضاء لهذه اللجنة سعادة على مبارك باشا وسعادة محمد رؤوف باشا من الذوات ، وحضرة احمد بك السيوفى والشيخ سعيد بك الشماخى (وكيل دولة مراكش فى مصر) من أعيان التجار ، والشيخ على ايل والشيخ احمد كيوه من العلماء ، وبعد ذلك انفضت الجلسة فى أول الساعة الحادية عشرة (١) من النهار المذكور .

وفد الجمعية العمومية

وقع اختيار اللجنة على الاشخاص المذكورة اسمائهم فى القرار ليتألف منهم وفد المنوط به ابلاغ الوزراء قرار الجمعية

وقد اضطلع الوفد بالمهمة التى ناطته بها الجمعية العمومية فسافر اعضاؤه الى معسكر الجيش فى كفر الدوار ، واجتمعوا هناك بعربى ورؤساء الجند ، وجرت مباحثات طويلة بينهم ، ثم توجهوا إلى الاسكندرية على ظهور الخيل ومعهم الحرس الكافى ،

وفي صبيحة يوم ٢٣ يولية اجتمعوا بالخدّيو والنظار واخبروهم بمهمتهم، ثم بقي على باشا مبارك واحمد بك السيوفى بالاسكندرية ورجع الباقيون إلى العاصمة واخبروا المجلس بأن الخديو أسير عند الانجليز ولا يمكنه الرجوع إلى مصر

المجلس العرفى وقراراته

أخذ المجلس العرفى (مجلس ادارة الحكومة) يعقد اجتماعاته يوميا بوزارة الحربية برئاسة يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ليتخذ ما يراه لازما من القرارات ، وقد صارت فى يده سلطة الحكم فى البلاد ، اذ كان مجلس الوزراء فى الاسكندرية منقطع الصلة بالمديريات والمحافظات ، فتولى هو تدير شؤون الحكم واعداد التجهيزات العسكرية ، وكان اعضاؤه وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط الموظفين وهم : يعقوب سامى باشا وكيل الحربية . حسين باشا الدراملى وكيل الداخلية . بطرس باشا غالى وكيل الحقانية . على بك فهمى رفاعه وكيل المعارف . حسين باشا فهمى وكيل الاوقاف . عريان بك تادرس باشكاتب المالية . على باشا الروبى وكيل وزارة السودان . جعفر باشا صادق رئيس مجلس الاحكام . محمد رؤوف باشا حاكم دار السودان سابقا . اسماعيل حقى باشا ابو جبل رئيس مجلس الاحكام سابقا ، اسماعيل باشا محمد مقتش عموم . الاشغال احمد نشأت باشا ناظر الدائرة السنية ، الفريق راشد باشا حسنى . اللواء على باشا فهمى . اللواء محمد رضا باشا . اللواء خالد باشا . اللواء حسن مظهر باشا . ابراهيم سامى باشا مأمور عتق الرقيق . احمد حسنين باشا قومندان وابورات النيل . ابراهيم بك فوزى مأمور ضبطية مصر (المحافظ) احمد بك رفعت مدير المطبوعات . المير الاى على بك يوسف . المير الاى احمد بك فرج . المير الاى حسين بك رأفت . حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية . المير الاى محمد بك بهجت . احمد بك شكرى وكيل الدائرة السنية . المير الاى احمد بك نير . المير الاى عبد الرحمن بك حسن (١) .

ومهمة هذا المجلس ادارة شؤون الحكومة والمحافظة على الامن والنظام واتخاذ التدابير العسكرية والتحضيرات الحربية للدفاع عن البلاد ، وكان اجتماعه في الغالب ليلاً . ومن قراراته الهامة أنه قرر في يوم ٢١ يولييه سنة ١٨٨٢ (٥ رمضان سنة ١٢٩٩) بناء على مذكرة لسلامه بك البار باشمهندس التلغرافات المصرية منع المراسلات التلغرافية الشفوية الصادرة من القطر المصري إلى الخارج ومن الخارج إلى مصر أو الاخبار المبهمة العبارة ماعدا ما يتعلق بالحركات العسكرية التي تصدر من وزارة الحربية أو ترد إليها وكذلك من وزارة السودان ، وأن تكون الاخبار الصادرة من الاقطار المصرية كافة أو الواردة إليها بلغة واضحة صريحة سواء كانت باللغة العربية أو باللغات الاجنبية ، وأن ما يكون من المراسلات مخالفاً لذلك يجرى وقفه مع التنبيه على موظفي التلغرافات بعدم اذاعة اخبار تختص بالحركة أو غيرها ومنع دخول الاجانب بمكاتب التلغراف وان من يحصل منه اهمال من موظفي التلغراف يحاكم بموجب القانون العسكرى

وأصدر قراراً آخر في ذات اليوم بمنع الصحف كافة من نشر أخبار أو اية نشرة تتعلق بالاحوال الحاضرة إلا بعد اقرار المجلس عليها ، أو بعبارة أخرى قرر لرقابة على الصحف .

وقرر يوم ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢ (٦ رمضان سنة ١٢٩٩) عدم الترخيص لاحد بالسفر من القطر المصري إلى الخارج ما دامت حالة الحرب قائمة (١) وأصدر عدة قرارات باجراء بعض التنقلات الادارية ، فقرر ليلة الخميس ١٠ اغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٥ رمضان سنة ١٢٩٩) تعيين ابراهيم بك زكى مدير الشرقية مأموراً للدائرة البلدية بالعاصمة ، وأحمد بك ناشد مدير بنى سويف مديراً للشرقية ، ومراد افندى السعودى من أعيان مديرية الجيزة مديراً لبنى سويف ، وقرر أيضاً عزل المديرين الذين اشتبهت الحكومة في اخلاصهم وهم : محمد شاكر باشا مدير

المنيا . و ابراهيم باشا أدهم مدير الغربية . و ابراهيم بك توفيق الترجمان مدير البحيرة ،
وعثمان باشا غالب مدير أسيوط . وحسن بك فهمى مدير المنوفية . وقد سجن
ابراهيم بك توفيق بأمر المجلس العرفى ولم يفرج عنه إلا بعد هزيمة العراقيين
وقرر يوم ٩ شوال سنة ١٢٩٩ (٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٢) لمناسبة فيضان
النيل وجوب التأكد والتشديد من وزارتى الداخلية والاشغال على رجالهما ببذل
الهمة والعناية بحفظ الجسور ، وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ قرر بانه إذا حصل أى قطع
فى أى جسر « فيجربى ضبط المتسببين والذين تتوقع عليهم الشبهة فى ذلك ويرسلون
لديوان الجهادية لا حالة محاكمتهم على المجلس الحربى » (١)
وبالجملة فان المجلس قد اضطلع باعباء الحكم بكفاءة وهمة فى هذه الاوقات
العصيبة.

عزل عرابى من وزارة الحرية

على أثر اطلاع الخديو على قرارات الجمعية العمومية أصدر أمراً فى ٢٠ يوليه
سنة ١٨٨٢ (٤ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ) بعزل عرابى من وزارة الحرية ، وعين عمر
باشا لطفى محافظ الاسكندرية بدلا عنه ، وبنى أمر العزل على مخالفة عرابى لأوامره
ومداومته على الاستعدادات الحربية ، وقد صدر هذا الامر بناء على قرار من
مجلس الوزراء ، وكان بعضهم مخالفاً لفكرة العزل ولكن الخديو أصر عليها ، وأبلغه
هذا الامر فى كتاب هذا نصه :

« ان ذهابكم إلى كفر الدوار مستصحباً العساكر واخلاء ثغر اسكندرية
من غير ان يصدر لكم أمر بذلك وتوقيف حركة السكة الحديد وقطع جميع
التحريات التلغرافية عنا ومنع ورود البوستة اليها ومنع حضور المهاجرين إلى وطنهم
باسكندرية واستمراركم فى التجهيزات الحربية وارتكابكم عدم الحضور بطرفنا

(١) الوقائع المصرية عدد ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢

بعد صدور أمرنا بطلبكم كل ذلك يوجب عزلكم فقد عزلناكم من نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا لكم بما ذكر ليكون معلوماً» (١)

وأذاع الخديو في الوقت نفسه منشوراً علق في شوارع الاسكندرية فصل فيه الأسباب التي دعت إلى عزل عرابي من منصبه والواردة اجمالاً في الامر السابق، وأخذ فيه على عرابي اخلاء الاسكندرية دون مقاومة، ثم دافع عن نيات الانجليز واحتلالهم الاسكندرية وسوغه بأن الغرض منه بالمحافظة على الامن

قال «ولو لم يتحقق لدينا أن نية الانجليز والفرنسيين (كذا) ليست نية استيلاء بل نية اصلاح أو كان عندنا ادنى شبهة في ذلك لكننا أول من يقوم بالمدافعة بارواحنا واموالنا إلى ان يقضى الله أمراً كان مفعولاً» (٢) ثم حذر الامة في منشوره من الانضمام إلى عرابي ودعاها إلى الامتثال للأوامر الخديوية.

وأذاع الخديو منشوراً آخر بهذا المعنى وجهه إلى أهالي القطر المصري كافة دعاهم فيه إلى الانضمام تحت لوائه ومناصرة الجيش الانجليزي والامتناع عن معاونة العرابيين (٣).

مساعي على مبارك باشا في التوفيق وجبوطها

وقد بدا لعل مبارك باشا أن يسعى في اصلاح ذات البين بين الخديو وعرابي، فبقي بالاسكندرية وأبرق إلى عرابي بما كان من قيامه بمهمته واقترح عليه تأليف لجنة ممن ينتدبهم عرابي من رؤساء الجند تجتمع ولجنة أخرى مؤلفة من على مبارك باشا وبعض النواب للنظر في الاحوال الحاضرة بقصد الوصول إلى نتيجة ترضى

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

الجميع (١) ، وكان هذا الاقتراح آتيا من جانب الخديو والوزراء كما يفهم من جواب على باشا مبارك الى عرابي الذي بعث به اليه في كفر الدوار وكان على باشا مبارك يميل الى أن يكون أساس التفاهم بين الخديو وعرابي قبول مطالب الدولتين في مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وترك معسكر كفر الدوار (٢) . وفهم عرابي من تلغراف على باشا مبارك أنه تمهيد لأنحيازه الى جانب الخديو ، فرفض هذا الاقتراح وأرسل اليه تلغرافاً بذلك مسوغاً رفضه بأن لا حق له في تأليف لجنة بعد قرار الجمعية العمومية (٣) ، وأذاع منشوراً أرسله الى المديريات والدواوين كافة باعلان انضمام الخديو الى جانب الانجليز وخلع طاعته ختمه بقوله « وها نحن بجيشنا المظفر المنصور في مراكز الحرب قد بعنا أنفسنا في حياة بلادنا وحفظها من الاعداء لا يردنا عن ذلك الا المظفر والنصر أو ارتحل المدو من مياه اسكندرية باساطيله ورجاله ، وإلا فاننا نقابل القوة بمثلها ولا نسلم البلاد لاحد وفيها ذو روح يتنفس ، والله يؤيد بنصره من يشاء » (٤) .

قرار الجمعية العمومية

بقاء عرابي في منصبه — ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢

كان عرابي مرابطاً في معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه ، فلم يكثر له واستمر بعد عدة الدفاع ليصد تقدم الانجليز ، وأرسل الى يعقوب سامي باشا يدعوه الى عقد الجمعية العمومية ثانية للنظر في أمر العزل ، فقرر المجلس العرفي دعوة الجمعية العمومية الى الانعقاد ، واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبت

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ يولييه سنة ١٨٨٢

(٢) بيوقيس — الفرنسيون والانجليز في مصر ص ٢٣٦

(٣) الوقائع المصرية عدد ٣١ يولييه سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يولييه سنة ١٨٨٢

٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢ — ٦ رمضان سنة ١٢٩٩ (١)، وهذه هي المرة الثانية لاجتماعها، وكانت المرة الاولى يوم ١٧ يولييه كما تقدم بيانه، ولم تجتمع بعد ذلك، وكان الحاضرون في المرة الثانية أكثر عددا من المرة الاولى إذ حضرها نحو خمسمائة من الاعضاء، منهم ثلاثة من الامراء، وشيخ الازهر وقاضى قضاة مصر ومفتيها وقيب الاشراف وبطيرك الاقباط الأرثوذكس، وحاخام اليهود، والنواب والقضاة والمفتشون ومديرو المديرية وكبار الاعيان وكثير من العمدة ومشايخ البلاد.

فلما اجتمعت الجمعية تليت عليها الاوامر الصادرة من الخديو والمنشورات التي أصدرها عرابي، وتولى هذه التلاوة الشيخ محمد عبده بناء على أمر حسين باشا الدرملكي وكيل الداخلية (٢)، وألقى على باشا الروبي خطبة تناول فيها الخديو بالظلم والفساد، وتليت فتوى شرعية من الشيخ محمد عيسى والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد ابو العلا الخلفاوى بمروق الخديو عن الدين لانحيازه الى الجيش المحارب لبلاده، وتداول الاعضاء في الموقف الحربى وفيما يجب عمله، فاتفقت آراؤهم على عدم قبول عزل عرابي، وبعد أن صدر هذا القرار قال يعقوب سامى باشا وكيل الحربية «حيث قرر هذا المجلس المحترم عدم عزل عرابي باشا من نظارة الجهادية والبحرية ورأى لزوم بقاءه في الوظيفة فأرجو من المجلس أن يرى رأيه في أوامر الخديو التي تصدر الى من جنابه وكذلك ما يصدر من حضرات نظاره المقيمين معه هل يلزمنى قبولها وتنفيذها أم لا»، فتداولت الجمعية العمومية في هذه المسألة وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها. وهذا نص القرار (٣):

«بعد تلاوة الاوامر الصادرة من الخديو أولا وآخرا وفيها الامر الصادر بعزل

(١) اعتمدنا في بيان هذا التاريخ على مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣٣٠ وهو يختلف عن الوارد في الوقائع المصرية عدد ٣١ يولييه سنة ١٨٨٢

(٢) استجواب يعقوب سامى باشا — مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٦.

(٣) عن الوقائع المصرية عدد ٣١ يولييه سنة ١٨٨٢

احمد باشا عرابي وتلاوة منشورات عرابي باشا ، وبعد سماعنا ما عرضه وكيل
الجهادية بصفة هذه الوظيفة وكونه رئيس المجلس المشكل لادارة أشغال الحكومة
على المجلس ، وهو هل وجود الخديو في الاسكندرية هو ونظاره تحت محافظة
عساكر الانجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا ، واذا صدرت له أوامر من الخديو
هل يعمل بها أم لا ، رأينا أن وجود العساكر في الاسكندرية والمراكب الانجليزية
في السواحل المصرية ووقوف عرابي باشا بمدافعة العدو يقتضى وجوب بقاء الباشا
المشار اليه في نظارة الجهادية والبحرية مداوما على قيادة العساكر ومتبعا في أوامره
المتعلقة بالعسكرية وعدم انفصاله من تلك الوظيفة ، ورأينا وجوب توقيف أوامر
الخديو وما يصدر من نظاره الموجودين معه في اسكندرية كائنة ما كانت لأي جهة من
الجهات وعدم تنفيذها حيث أن الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون
المنيف ، ويلزم عرض قرارنا هذا على الاعتبار العالية الشاهانية بواسطة وكلاء
النظارات »

الموقعون على قرار الجمعية العمومية

الامير ابراهيم باشا ابن الامير احمد باشا . الامير كامل باشا فاضل (١) ابن الامير
مصطفى فاضل . الامير احمد باشا كمال ابن الامير احمد باشا . الشيخ محمد الانباجي شيخ
الجامع الازهر . مفتي السادة الحنفية . الشيخ حسن العدوي من علماء الازهر . مفتي المالكية .
مفتي الحنبلية . الشيخ عبد الهادي الاياري من علماء الازهر . عبد الرحمن نافذ افندي
قاضي قضاة مصر . الشيخ محمد الاشموني من علماء الازهر . الشيخ خليل العزاوي
من علماء الازهر . الشيخ عبد القادر الرافعي عضو المحكمة الشرعية . الشيخ عبد القادر
الدلبشاني عضو المحكمة الشرعية . الشيخ عبد الله الدرستاوي . مفتي ضبطية مصر
وأعضاء مجلس المشيخة . مفتي الاوقاف . الشيخ مسعود النابلسي من علماء الازهر .

(١) ابن عم الخديو توفيق باشا

الشيخ محمد القلماوى من علماء الازهر . الشيخ زين المرصفي من علماء الازهر . الشيخ حسين المرصفي من علماء الازهر . حسين باشا الدرہ ملی وكيل الداخلية . على باشا الروبى وكيل نظارة الاقاليم السودانية . يعقوب باشا سامى وكيل الجهادية . بطرس باشا غالى وكيل الحقانية . عريان بك تادرس باشكاتب المالية . اسماعيل باشا محمد مفتش نظارة النافعة (الاشغال) . وكيل المعارف على بك فهمى . عباس يكن باشا . حسين باشا فهمى وكيل الاوقاف . احمد باشا نشأت ناظر الدائرة السنية . احمد بك شكرى وكيل الدائرة السنية . احمد بك رفعت مدير المطبوعات . حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية . محمود بك فهمى باشكاتب الداخلية . محمود باشا سامى البارودى رئيس مجلس النظار السابق . عبد اللطيف باشا . اللواء على فهمى باشا . سعد بك ميخائيل بديوان المالية . محمد رضا باشا لواء السوارى . ابراهيم بك فوزى محافظ مصر . مصطفى صديق باشا . محمد مرعشى باشا . مصطفى عكوش باشا . على بك يوسف امير الای . ابراهيم سامى باشا مأمور عتق الرقيق بمصر . يعقوب صبرى باشا عضو مجلس الاحكام . جعفر باشا صادق رئيس مجلس الاحكام . ابراهيم خليل باشا عضو مجلس الاحكام . محمود حمدي باشا عضو مجلس الاحكام . محمد توفيق باشا عضو مجلس الاحكام . عبد الحميد بك عضو مجلس الاحكام . محمد باشا عاصم رئيس مجلس استئناف مصر . محمد سعيد بك عضو مجلس استئناف مصر . على باشا شريف . ابراهيم بك حمدي امين بيت المال . الفريق راشد باشا حسنى . اللواء خالد باشا . محمود بك خليل كاتب عربى المعية . المير الای احمد بك فرج . المير الای حسن بك جاد . المير الای احمد بك نير . حسن باشا مظهر لواء الطوبجية البرية . حسن بك مأمور تحصيلات الدائرة البلدية بمصر . المير الای حسن بك رافت . المير الای محمد بك بهجت . عثمان باشا فهمى عضو مجلس الاحكام . نسيم بك ناظر قلم ادارة حسابات المالية . محمد رشيد بك ناظر قلم تركى المعية . عثمان بك صبرى بالمعية . مصطفى بك محب . احمد بك ذهني ناظر الجبهه خانه سابقا . احمد باشا وكيل دائرة الخلية السابق . الشيخ احمد الخشاب قاضى مديرية

الجيزة . محمد بك على القوصى القاضى بالمحكمة المختلطة . عبد الرحمن السويسى مفتى
 الجيزة . مصطفى بك وهبى وكيل ضبطية مصر . يوسف بك محمد رئيس قلم عربى المعية .
 على بك حافظ مترجم المعية السنية . رئيس مشتروات الاشغال . شافعى بك مفتش
 الملاحات . نجم الدين باشا رئيس مجلس عسكرية سابقا . ابراهيم بك حيدر معاون
 بالمالية . احمد نصر مدير المباحث بالاشغال . باشكاتب الاشغال . الميرالاي محمد بك
 عبيد . الميرالاي عبد القادر عبد الصمد . وكيل الروزنامجه . مير رئيس تحريرات
 المالية . مير رئيس قلم الاملاك بالمالية . محمد فوزى باشا . عثمان باشا فوزى مدير دائرة
 الأميرة زينب هاشم حليم . احمد صادق باشا . محمد حافظ باشا . محرم بك . عبد الله
 فكرى باشا . ناظر مدرسة المهندسخانة . ناظر مطبعة بولاق . حسن باشا سرى .
 على باشا حسيب . مفتش صحة مصر . الشيخ ابو العلا الخلفاوى من علماء الازهر .
 الشيخ سليم عمر القلعاوى من علماء الازهر . احمد بك السبكى ناظر قلم موريات
 النافعة . مدير قلم مبانى النافعة (الاشغال) روزنامجى مصر . مرخص الارمن
 الكاثوليك . مأمور ادارة وردان . مور مرخص الارمن . وكيل الاقباط الكاثوليك .
 حاخام باشا الاسرائيليين . بطريك الاقباط . السيد محمد السادات . السيد عبد الخالق
 السادات . السيد عبد الباقي البكرى تقيب الاشراف . حسن باشا حلمى .
 حسين باشا عاصم مأمور ضبطية اسكندرية سابقا . محمد بك حمدى مأمور تفتيش
 بالداخلية . على صادق باشا . محمد شاكر باشا وكيل دائرة الأمير حسن باشا سابقا .
 وكيل بطريكخانة الموارد . وكيل بطريكخانة الروم الكاثوليك . وكيل بطريكخانة
 الروم الارثوذكس . حسين باشا يكن . ابراهيم باشا فريق السوارى سابقا . شفيق
 بك منصور . سرهنك بك . اسماعيل باشا ابوجبل . احمد باشا حسنين قومندان
 وابورات النيل . محمد بك فوزى باسبالية مصر . مصطفى بك الهجين سر تجار مصر .
 اسكندر بك فهمى مأمور إدارة السكة الحديد . احمد بك صقر باشكاتب السكة
 الحديد . محمد باشا سعيد . أرسلان باشا . محمد بك عاصم . اسماعيل بك يكن . ابراهيم
 باشا يكن . السيد احمد الحسينى . محمد الزرو . احمد الارناؤطى . يوسف جمجوم .

السيد ابراهيم وفا . ابراهيم محمد المنذله . السيد حسن موسى المقاد . سليمان باث
العيسوى . محمد بك السيوفى . محمد أمين التاجر . السيد حسن البارودى التاجر .
الشيخ حسن الصم التاجر . الحاج محمد يس التاجر . الحاج محمد الحلو تاجر . السيد
عبد السلام العبنانى تاجر . مصطفى صدقى بك . الحاج محمد الحبابى تاجر . الشيخ
عثمان مدوخ من علماء الازهر . محمد بك الطوير تاجر . السيد حسن يوسف الحمدانى
تاجر . السيد سليم البراد تاجر . الحاج دسوقى الكنخلى تاجر . السيد عبده البابلى
الجواهرجى . السيد ابراهيم خليل الديوانى تاجر . مصطفى سنورى تاجر . عبدالحى
جمعوم تاجر . يوسف جمعوم تاجر . ابراهيم محمد المقدم تاجر . السيد محمد
الفكهانى تاجر . السيد يوسف الفقى تاجر . مصطفى المليجى تاجر . الشيخ ابراهيم
خليل تاجر . الشيخ محمد ابو جبل تاجر . السيد رضوان القربى . أمين افندى ابو زيد
تاجر . الحاج حسن العويسى . ابراهيم افندى سلمان . عبد الرحيم افندى شيخ تجار
ساحل بولاق . عفيفى صالح الحريرى . الحاج ابو الروس تاجر . احمد طرطود تاجر .
يونس على تاجر بالساحل . سليمان شعبان تاجر . درويش بركات تاجر . ابراهيم
احمد الحصرى . السيد على المغربى . السيد احمد المغربى . السيد امين المغربى . الحاج
خايل خضر من عمد الشرقية . محمد افندى حجازى من عمد الشرقية . خايل افندى
مشهور من عمد الشرقية . عامر افندى نصير من عمد الشرقية . مدير الشرقية . على
الجبشى شيخ تجار الغورية . محمد خليل . حسن احمد مدكور . محمد احمد تاجر .
محمد عفيفى التاجر . مدير القليوبية . حسن ابو جازيه من عمد المنوفية . ابراهيم
حبيب من عمد المنوفية . عبد الهادى من عمد المنوفية . سليمان عامر من عمد المنوفية .
على بك الجزار من عمد المنوفية . احمد بك مصطفى من عمد المنوفية . مدير المنوفية .
جاد يوسف من عمد الشرقية . محجوب الحوت من عمد الشرقية . محمد افندى دبوس
من عمد البحيرة . بسيونى افندى ابو الفضل من عمد البحيرة . الشيخ احمد محمود من
عمد البحيرة . مدير البحيرة . على افندى العمرى من عمد القليوبية . قاسم منصور
من عمد القليوبية . مصطفى افندى علام من عمد القليوبية . ابراهيم حلاوة من عمد

القليوبية . حسن بك حجاج من عمد القليوبية . الشيخ سيد ابو على من عمد الدقهلية .
 الشيخ ابراهيم الزهيري من عمد الدقهلية . الشيخ عبد الوهاب الشيخ من عمد الدقهلية .
 زهران سلطان من عمد الدقهلية . محمد افندى البهى من عمد الدقهلية . الشيخ محمد
 الاتربى من عمد الدقهلية . مدير الدقهلية . مصطفى افندى عمار من عمد البحيرة .
 الحاج بدوى غنيم من عمد الغربية . محمد يوسف الجيار من عمد الغربية . محمد بك حموده
 من عمد الغربية . مدير الغربية . مصطفى بك المجدلى اجزاجى . الدكتور درى بك .
 السيد احمد بك خليل احد رجال النافعة . الدكتور محمد بك بدر . زايد افندى
 من عمد بنى سويف . سويدان اغا حبشى من عمد بنى سويف . سيف النصر مصطفى
 من عمد بنى سويف . محمد العريف من عمد بنى سويف . مدير بنى سويف . مأمور
 عمليات غربية . الشيخ احمد الصباحى من عمد الغربية . محمد افندى الجندى من عمد
 الجيزة . بشر السعوى من عمد الجيزة . محمد افندى غراب من عمد الجيزة . مدير الجيزة .
 السيد مصطفى من عمد الفيوم . على الهوارى من عمد الفيوم . خليفة طنطاوى من عمد
 الفيوم . السيد مؤمن من عمد الفيوم . مدير الفيوم . بدنى افندى الشريعى من عمد المنيا .
 موسى على من عمد المنيا . مدير المنيا . فريخ رميح من عمد أسيوط . على عبد الرحمن من
 عمد أسيوط . محمد السيد من عمد أسيوط . حنا جرجس من عمد أسيوط . مدير أسيوط .
 رزق عكاشة من عمد الجيزة . الشيخ أمين ابو يوسف من دمياط . يوسف باشا
 شهدى أمين النزل الحربية . محمد افندى جلال من عمد المنيا . حسن افندى على
 من عمد المنيا . محمد افندى عطية من عمد المنيا (١) .

انضمام الامة إلى عرابى

لم يؤثر قرار الخديو بعزل عرابى فى الامة ولا حفلت به ، بل أيدت عرابى
 وانضمت إلى جانبه لانها اعتبرت بحق أن بقاء الخديو فى الاسكندرية بعد احتلال
 الانجليز اياها مناصرة لهم وتواطؤا معهم ، فلا غرو أن عدت عرابى وجيشه

(١) الوقائع المصرية ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

المدافعين عن كيان البلاد ضد عدوان الانجليز ومناصريهم ، وهو شعور صادق نبيل يدل على أن الامة في فطرتها تكره المعتدين على كيان مصر ومن شيمتها انها تتعلق بالاستقلال وتمجده وتؤيد حماته المدافعين عنه ، ومن هنا نفهم كيف فقد الخديو عطف الامة ومحبتها وكيف نال عرابي ثقها وتأييدها ما بقى على عهده في الدفاع عنها ، وقد أطلق على عرابي في ذلك الحين لقب (حامى حى الديار المصرية)

الانجليز فى الاسكندرية

أصبح الانجليز بعد احتلالهم الاسكندرية وانضمام الخديو الى جانبهم أصحاب الحول والطول فيها ، وتولى إدارة البوليس السير شارل برسفورد أحد ضباط الاسطول ، فاخذ الانجليز يجتهدون فى إقرار النظام فى المدينة فبثوا الحراس والخبراء فى انحاءها لمنع النهب ، أما المدينة فقد خلت من معظم سكانها اذ هاجروا منها كما تقدم بيانه .

واذن السير شارل برسفورد لسكان الاسكندرية بفتح محلاتهم ومخازنهم أثناء شهر رمضان ليلا ، وحتم على الاشتخاص الذين يخرجون ليلا إلى شوارع المدينة أن يسيروا على نور مصباح يحملونه بأيديهم والا فيقبض عليهم ويسجنون وقد أعقب ذلك أن عادت شركة الغاز إلى أعمالها وأمكنها فى مدى عشرة أيام أن تستأنف انارة شوارع المدينة وطرقاتها بغاز الاستصباح ، وعادت أعلام القنصليات تخفق فوق مراكزها قبل انقضاء شهر يوليه ، وأخذت بعض المحال التجارية التى نجت من الحريق تفتح أبوابها وتستأنف عملها .

الحالة فى المدينة

وبذلت قوات البوليس جهدا كبيرا فى حمل جثث القتلى من الشوارع والازقة وازالة الاقراض والردم من الطرق التى تهدمت منازلها ، وهدم الاماكن المتداعية الى السقوط ، واقامت بعض المباني الخشبية على جوانب ميدان المنشية (ميدان محمد على)

لهيبت بها أو لاتخاذها دكا كين للتجارة أو مطاعم .
ونقصت كمية المياه العذبة في الاسكندرية إذ أقام العراييون سدا على ترعة المحمودية
عند (كنج عثمان) لمنع جريان الماء فيها ولم يبق منه سوى ما كان بين كنج عثمان
والاسكندرية ، وقد تناقصت كميته تدريجيا فضلا عن أنه صار مع مضي الزمن ماء
آسنا لعدم امداده من ماء الترعة العذب ، واستولى القلق على الجاليات الاوروبية
فيها وعلى المقيمين بها ، فوضع نظام لتوزيع المياه من الصهاريج الموجودة من قبل
بالمدينة عند انقطاع المياه عنها وجعلوا لهذا التوزيع ندأكر مخصوصة تعطى للراغبين فيها

الفصل الخامس عشر

القتال والمعارك

في الحرب العرابية

عسكر عرابي بجيشه في كفر الدوار وأقام بها الاستحكامات المنيعه ، وأخذت طلائع العرايين تناوش الانجليز في ضواحي الاسكندرية ، ولم يكن الجيش الانجليزى قد أمن على مركزه في الثغر ، بل كان يتوقع أن يهاجمه العرايون بعد أن يلموا شعثهم عقب الهزيمة الاولى ، فأخذ الانجليز يحصنون استحكامات المدينة ووضعوا الحرس على مداخلها .

وكانت طلائع المصريين ترابط في الرمل وتستعد لمناوشة الاعداء ، واستمر الانجليز يلزمون خطة الدفاع في الاسكندرية وينتظرون وصول الامداد ، وفي ١٧ يوليه جاءهم عدد من ٢٧٠٠ مقاتل ، وجاء الاسكندرية الجنرال اليزون Alison فتولى قيادة الجيش البريطاني في المدينة حتى يحضر القائد العام الجنرال واسلى ، وكان عدد الجيش البريطاني في الاسكندرية حينئذ ٣٦٨٦ مقاتلا (عدا جنود الاسطول) ، ثم جاءهم عدد آخر من ١١٠٨ مقاتلا من مالطه وجبل طارق ، فاحتل الانجليز الرمل في ٢٣ يوليه (١) ، ثم أخذ المدد الاكبر يتحرك من ميناء ولوتش Woolwich بانجلترا في أواخر يوليه قاصدا مصر ، وأصدرت الملكة فيكتوريا أمرا في ٢١ يوليه بتعيين الجنرال السير جانت ولسلي Sir Garnet Wolsley قائدا عاما لجيش الحملة على مصر ، ولم يصل الى الاسكندرية إلا في منتصف اغسطس .

(١) بيوفيس - الانجليز والفرنسيون في مصر - ص ٢٣٥



خريطة الميدان الغربي في الحرب العرابية

بين الاسكندرية وكفر الدوار سنة ١٨٨٢

وكان المظنون لدى زعماء الثورة أن لا يتخذ الإنجليز قناة السويس ميدانا للزحف أو للحركات الحربية، احتراماً لحيدة القناة، ولكن العارفين بالحقائق كانوا على يقين أنهم لا يراعون للقناة حرمة كما لم يراعوا حرمة المعاهدات في ضربهم الاسكندرية، فكانت خطتهم أن يهاجموا مصر من ناحية الاسماعيلية متجهين من طريق الزقازيق الى القاهرة، قال الكولونل سبتان Septans في هذا الصدد ان وزارة الحربية الانجليزية رأت منذ ٢٨ يونيه (أى قبل ضرب الاسكندرية) ضرورة احتلال قناة السويس وترعة الاسماعيلية^(١)، وأخذت تدرس الوسائل

(١) الكولونل سبتان Septans - الحملات الانجليزية في افريقية

لتحقيق هذا المشروع (١) ، وان الزحف على القاهرة من طريق الاسماعيلية إنما كان خطة مرسومة قبل بداية القتال ، وكان هذا رأى الجنرال ولسلى فى الاجتماع الذى عقدته الوزارة الانجليزية يوم ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٢ وعرض فيه ولسلى خطة الحرب ، فارتأى وجوب اتخاذ الاسماعيلية قاعدة للزحف على القاهرة ، وطلب لذلك امداد الحملة بالقطارات والعربات والقضبان الحديدية والمهندسين والعمال الفنيين لاستعمال الخطوط الحديدية من الاسماعيلية الى القاهرة (٢) ، وقد استقر رأى وزارة الحربية البريطانية على اتباع هذه الخطة الحربية للأسباب الآتية :

أولاً — ان الاسماعيلية هى فى منتصف الطريق بين بور سعيد والسويس وهى المكان المعد لنزول الجنود الآتية من البحر الابيض المتوسط ومن الهند .

ثانياً — ان الخط بين الاسماعيلية والقاهرة لا يزيد عن ١٥٩ كيلو متر فى حين ان الخط بين الاسكندرية والعاصمة يبلغ ٢٠٨ كيلو متر .

ثالثاً — ان فيضان النيل يغمر الدلتا فى شهور اغسطس وسبتمبر واکتوبر فيعوق الحركات الحربية فيها .

رابعاً — ان الصحراء بين الاسماعيلية والعاصمة أليق من الدلتا للزحف لأن هذه فيها من الترع والجسور ما يمكن اتخاذه معاقل وحواجز طبيعية تصد الزحف ، هذا فضلا عن امكان قطع الجسور وتغريق البلاد فتتعطل الحركات العسكرية ويوقف تقدم الاعداء ، يضاف الى ذلك أنه اذا انتصر الجيش (البريطانى) مرة واحدة فى الصحراء فعندئذ يسهل على فرقة الفرسان أن تصبح بعد قليل على أبواب العاصمة .

خامساً — ان الزحف من الاسماعيلية يحمى قناة السويس وبحيرة التمساح حيث الميدان فسيح للنقل البحرى (٣) .

(١) الكولونل سبتان — الحملات الانجليزية فى افريقيه ص ٢٧٨

(٢) الكولونل موريس Mourice — التاريخ الحربى لحملة سنة ١٨٨٢ فى مصر ص ٥

(٣) الكولونل سبتان — المرجع السابق ص ٢٨١



خريطة الميدان الشرقى

في الحرب العرايية سنة ١٨٨٢

ويقول الكولونل سبتان ان اختيار هذا الطريق في الزحف قد ظل أمراً مكتوماً ، وبذلت هيئة أركان حرب الجيش البريطانى جهودها لكتمانة موهمة بأنها

ستتخذ الاسكندرية قاعدة للزحف ، لكي تشغل العرايين عن تحصين . واقعهم بالميدان الشرقى .

خطة العرايين فى القتال

عين عرابى محمود باشا فهمى رئيسا لاركان حرب الجيش المصرى عقب ضرب الاسكندرية ، فوضع خطة سديدة للدفاع عن البلاد لو اتبعت باحكام لصارت تقدم الانجليز وأتقت مصر من غارتهم ، وكان محمود فهمى من أ كفا المهندسين الحربيين . وخلاصة خطته أنه عين خمسة مواقع رئيسية للدفاع . الاول فى كفر الدوار . والثانى فى رشيد . والثالث بين رشيد وبحيرة البراس . والرابع فى دمياط . والخامس فى الصالحية والثل الكبير لصدهم من ناحية قناة السويس ، وقد أشار فى بداية الحرب بسد ترعة الاسماعيليه لمنع وصول المياه العذبة إلى بورسعيد والاسماعيليه والسويس وسد قناة السويس ذاتها لمنع الانجليز من اتخاذها قاعدة عسكرية .

ولو سدت قناة السويس فى بدايه القتال لامتنع الاتصال بين القوات الانجليزية الآتية من البحر الابيض المتوسط والقوات الآتية من الهند . واستحال عليها الوصول إلى الاسماعيليه من طريق القناة ، وفى هذه الحالة يضطر الجنرال واسلى إلى المغامرة بجيشه فى الصحراء الشرقية حيث لا ماء ولا كلاً ، أو يهاجم مصر من طريق الدلتا فتعوق الترع والجسور زحفة وخاصة فى أيام الفيضان (اغسطس - سبتمبر) . ولكن عرابى لم يستمع لنصيحة محمد باشا فهمى وخشى عواقبها ، وظن أن الانجليز يحترمون حياد القناة فلا يتخذونها قاعدة للزحف ، فكان هذا الخطأ أكبر عامل فى اخفاق خطة الدفاع التى وضعها محمود فهمى ، قال الميسو بيوفيس فى هذا الصدد : « ان حظ انجلترا ومهارة سياسيتها قد خففا عبء القتال عن جنودها ، فقد أحجم الثوار عن تدمير كان لا بد منه خوفاً من اثاره اوروباً ضدهم ، وظنوا أن حياد القناة سيظل مصوناً ، وبذلك كشفوا أضعف نقطة فى بلادهم » (١)

(١) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر . ص ٢٤٠

واكتفى عرابي باقامة معسكر في التل الكبير على بعد نحو خمسين كيلو مترا من الاسماعيلية و١١٠ كيلو متر من القاهرة حشد فيه جزءا من الجيش ، ولكن توزيع معظم قواته في كفر الدوار وعلى سواحل البحر الابيض المتوسط ، فكان الجنود السودانيون وهم خيرة الجنود مرابطين في دمياط بقيادة عبد العال حلمي ، ورابط في رشيد فيلق كبير ، واستقر معظم الجيش بقيادة طلبه عصمت في كفر الدوار ، ومع أن الانجليز استعجلوا الحركات العدائية في قناة السويس وكانت هذه الحركات نذيرا كافيا لعرابي بما اعتزموه من خرق حياد القناة ، فان عرابي جبن عن العمل بنصيحة محمود فهمي في سدها .

حركات الانجليز في قناة السويس

بكر الانجليز في خرق حرمة قناة السويس واتخاذها ميدانا للحركات العدائية ، وتدل الظروف والملابسات على انهم كانوا مصرين على اختلاق الذرائع لاحتلالها كما اختلقوها لضرب الاسكندرية ، فقد تعلموا بأن ثمة ترميمات تجري في طابية (الجميل) على مدخل بحيرة المنزلة غربى بور سعيد (انظر الخريطة ص ٤١٤) ، واصدرت الحكومة البريطانية في ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢ تعليماتها الى الاميرال سيمور باحتلال بور سعيد والاسماعيلية ، وفي ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٢ اقتحمت السفينة الحربية الانجليزية اوريون Orion بقيادة الكابتن فتزورى Fitzory القناة عند بور سعيد والقى مراسيها يوم ٢٧ منه في بحيرة التمساح على بعد ثمانمائة متر من الاسماعيلية ، ولم يكدهم على دخولها القناة يومان حتى وصل الاميرال هويت Hewet الى السويس والاميرال هو بكنس Hopkins الى بور سعيد ، واستقر كل منهما في موقعه ينتظر التعليمات الخاصة باحتلال القناة . وهذه الحركات الحربية المبكرة في ناحية القناة كانت تنم عما اعتزمه الانجليز في بداية القتال من الزحف من طريق قناة السويس ، ولكن عرابي مع ذلك ظل غافلا عن هذه النية .

احتلال السويس — ٢ اغسطس سنة ١٨٨٢

جاء الاميرال هويت Hewet الى السويس في ٢٩ يولييه سنة ١٨٨٢ يقود اسطولا من أربع سفن حربية خفيفة ، ودعا المحافظ الى اعلان ولائه للخديو ، فأذعن ثم غادر المدينة بعد يومين قاصدا العاصمة ، وفي ٢ اغسطس نزلت الجنود البحارة المدينة واحتلوا مكنتاتها التي اخلاها العراييون دون اية معارضة ، وكان احتلال المدينة باسم الخديو ، وقد اهمل عرابي هذه الناحية اهمالا كبيرا ، مع ان السويس من مواقع مصر الحصينة ، وظل رغم احتلالها يعتقد في حرمة قناة السويس بحجة ان القناة انما تبتدىء من (بور توفيق) صاحبة السويس (والتي لا تبعد عنها الا بثلاثة كيلو مترات) ، وكان احتلال السويس تديرا آخر باتخاذ الانجليز لها قاعدة للزحف على العاصمة ، وقد تحرك المدد من الهند بعد سبعة أيام من احتلالها

وقائع الميدان الغربى

نقصد بالميدان الغربى ما بين الاسكندرية وكفر الدوار ، تميزا له عن الميدان الشرقى من الاسماعيليه الى التل الكبير .

معسكر كفر الدوار

وجه عرابي كل عنايته الى تحصين مواقع في الميدان الغربى (وأهل الميدان الشرقى اهمالا تاما مما كان السبب الاكبر فى الهزيمة) ، فأنشأ الاستحكامات المنيعه فى مواقع الدفاع مما يلى الرمل جنوبا الى كفر الدوار بين بحيرة أبو قير وملاحه مريوط (انظر الخريطة ص ٤١٢) ، وقد وضع محمود باشا فهمى تصميم هذه المواقع بمعاونة الميرالاي

محمد بك شكرى، وهو من أ كفا ضباط أركان حرب الجيش المصرى ، فكانت مؤلفة من ثلاثة خطوط للدفاع يبعد كل واحد عما يليه بأربعة أو خمسة كيلو مترات ، وأمام كل خط خندق عمقه خمسة عشر قدما ، وقيمت المعاقل على جميع المرتفعات والآكام ، وركبت فيها المدافع وعددها خمسون مدفعا ، قال عرابى فى هذا الصدد : « ان الاستحكامات فى كفر الدوار كانت تمتد من عزبة خورشيد الى كفر الدوار وأنشأوا فى كفر الدوار استحكاما من ترعة المحمودية الى الملاحه وحفروا خندقا عرضه أربعة أمتار ، وجعل خط الدفاع فى المقدمة عند عزبة خورشيد على طول الخط من المحمودية الى الملاحه ، وجعل ما وراء هذا الخط من التلال والمرتفعات مواقع حصينة ركبت فيها مدافع كروب ، وكذلك التلال السكائنة بين المحمودية وسد أبو قير ، قال وقد تم الجراء هذه الاعمال الدفاعية بمعرفة المهندس الحربى العظيم محمود باشا فهمى ورجال الهندسة الحربيين ومساعدة ٥٠٠٠ رجل من الاهالى من مديريات البحيرة والغربية والمنوفية » (١) ، وكانت بحيرة ابو قير وملاحه مريوط جناحى خطوط الدفاع ، فأصبحت بفضل تلك الاستعدادات غاية فى المنعة ، وقد صمد فيها الجيش المصرى وقاوم الانجليز مدة خمسة أسابيع كان فى خلالها يرد هجماتهم ويطاردهم حتى الاسكندرية ، وقد سد محمود باشا فهمى ترعة المحمودية كما تقدم بيانه (ص ٤١٠) ومنع المياه العذبة عن الاسكندرية وركب المدافع على السد ليكون فى مأمن من الهجوم

واقعة الرمل

تحرك الانجليز يوم السبت ٥ اغسطس سنة ١٨٨٢ يريدون التقدم من جهة (الرمل) بأورطتين من المشاة وأورطتين من الفرسان ، فلما صاروا على بعد ألف وخمسمائة متر من موقع المصريين التقى بهم البكباشى احمد افندى البيار والبكباشى مصطفى افندى حسان ومعهما أورطتان من المشاة وأورطتان من الفرسان ، وصدوهم

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٢٣



واقعة الرمل — ٥ اغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٢)

عن التقدم ، ثم جاء خورشيد باشا طاهر قومندان خط الدفاع في أبو قير ومعه ثلاثة بلوكات من الفرسان ، فهاجم المصريون على الانجليز هجوما شديدا واضطروهم الى التقهقر اذ ولوا الادبار منهزمين بعد أن دام القتال ثلاث ساعات ونصف (١) .

ويقول الكولونل سبتان عن هذه المعركة ان الجنرال اليزون Alison كان يقود الانجليز فيها وان عددهم القام مقاتل وان الجنرال اليزون كان لا يفتأ يناوش العراقيين حول الاسكندرية كل يوم لكي يؤمهم أن الجيش البريطاني قد اتخذ الاسكندرية قاعدة للزحف ، في حين أن خطته الحقيقية هي الزحف من ناحية الاسماعيلية ، وبذلك يشغلهم عن تحصين التل الكبير ومواقع الدفاع في الشرق (٢) .

(١) الوقائع المصرية — عدد ١٠ و ٨ اغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) الكولونل سبتان — الحملات الانجليزية في افريقيه ص ٢٨٥

واقعة عزبة خورشيد

٧ اغسطس سنة ١٨٨٢

وهاجم الانجليز مقدمة الجيش المصرى فى كفر الدوار ، إذ تقدم جناحهم الأيسر من الرمل على جسر ترعة المحمودية وتقدم الجناح الايمن بطريق السكة الحديد من القبارى ، وجاء القلب من طريق كوبرى المحمودية ، فلما التقوا بالمصريين صمد هؤلاء لقتالهم ودافعوا دافعا مجيدا ، اذ انبرى للميسرة البكباشى محروس افندى يقود أورطته وأبلى فى قتالهم بلاءا حسنا ، وجرح أثناء المعركة ، وصمد للقلب والميسرة البكباشى محمد افندى فوده ومعه اورطة أخرى من الجنود ، واشتد القتال فى هذه الناحية وجاء المدد يقوده احمد بك عفت قائمقام المقدمة ، وجاءه مدد آخر مؤلف من أورطة يقودها البكباشى سليمان افندى تعيلب والبكباشى رزق الله افندى حجازى ولحق بهم طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه احمد بك عبد الغفار قائد الفرسان ، وتولى طلبه باشا قيادة الجيش ، ودام القتال فى هذه المعركة نحو أربع ساعات انتهت بتقهقر الانجليز منهزمين ، وسار المصريون على أثرهم حتى حجبهم الظلام عنهم ، وقتل من المصريين فى هذه الواقعة تسعة من الجنود وصف الضباط وضابط واحد وجرح منهم اثنا عشر جنديا وضابطان .
أما خسائر الانجليز فكانت أكثر عدا من خسائر المصريين (١) .

منشور الخديو الى المصريين ✓

على أثر الواقعة الثانية أصدر الخديو منشورا بتاريخ ٧ اغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٣ رمضان سنة ١٢٩٩) حذر فيه المصريين من الانضمام إلى عرابى وأظهره

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ اغسطس سنة ١٨٨٢

يمظهر الثائر العاصي لأوامره ونسب اليه تبعة الحوادث التي وقعت في الاسكندرية وغيرها وتوعد من ينحاز اليه بالعقاب (١).

تهنئة الخديو للانجليز

وبعد أن أصدر الخديو هذا المنشور أرسل كتابا الى أركان الجيش حرب الانجليزى ليهنئته بانتصاره في الواقعتين السابقتين.

وصول المدد الى الانجليز

وبعد وقوع معركة ٧ و ٥ اغسطس سنة ١٨٨٢ المتقدم ذكرها استمر ورود الأمداد الى الانجليز في الاسكندرية آتية من مالطه وقبرص وجبل طارق وانجلترا، فاجتمع حوالى ٩ اغسطس سنة ١٨٨٢ في المدينة وضواحيها نحو أربعة عشر ألفا من المشاة وثلاث فصائل من الفرسان و ٩٤٠ جنديا من المدفعية و ٥٤٠ من المهندسين وكثير من القائمين على خدمة الجسور والتلغراف والسكك الحديدية، وظل المدد يرد على الاسكندرية والسويس حتى بلغ عدد الجيش البريطانى قبيل معركة التل الكبير ٥٠٠٠ مقاتل (٢)، وتولى قيادته العامة الجنرال السير جانت ولسلى Sir Garnet Wolseley وقلد الجنرال السير جون ايداي John Adye رياسة كن الحرب، وكلف الجيش يتألف من فرقتين من المشاة أحدهما بقيادة الجنرال ويليس Willis يقود الآلاى الاول فيها (الاي الحرس) الدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا، والآلاى الثانى الجنرال جراهام، والاخرى بقيادة الجنرال هاملى Hamley وتحت امرته الاى الجنرال اليزون Alison والاى الجنرال

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) احصاء المستر شلدرس وزير الحربية البريطانية — بيوفيس ص ٢٧٦

اشبورنهام Ashburnham ، وفرقة من الفرسان بقيادة الجنرال درورى لو
Drury Lowe عدا المدفعية وفرقة الهندسة، وتولى قيادة المدد الذى جاء من الهند
الجنرال مكفرسن Machpherson

قوة الجيش المصرى

ما الجيش المصرى النظامى فلم يكن يزيد عن ١٩٠٠٠ مقاتل موزعين بين
مختلف المواقع ، منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار ، و ٣٥٠٠ بابو قير ، و ٢٥٠٠ فى رشيد ،
و ٥٠٠٠ فى دمياط (١) ، وقد انضم الى هذا الجيش عدد من المتطوعين والعربان ،
ولكن الوقت لم يكن يسمح بتدريبهم على الحركات النظامية ، فلم يكن منهم فائدة ،
ويقول جون نينيه ان وجود جموع العربان من مشاة وركبان فى كفر الدوار لم يكن
له فائدة ما للجيش بل كان ضررهم أكثر من نفعهم لعدم اعتيادهم على حركات
الجيش النظامية ، وقال المستر بلنت ان الجيش المصرى بأكمله لم يكن يزيد عن
١٣٠٠٠ جندي نظامى منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار أما المجندون الجدد فلم يكونوا بعد
أكفاء للقتال (٢)

ويقول جون نينيه ان الصحف الانجليزية كانت تبالغ فى عدد الجيش المصرى
بكفر الدوار وتبلغه الى ٤٧٠٠٠ مقاتل على حين أنه دون هذا العدد بكثير

فلا احصاء الصحيح هو ما ذكره جون نينيه ، وفى الحق ان الوقت لم يكن يتسع
لزيادة عدد الجيش الى أكثر من هذا العدد ، فقد كان سنة ١٨٨١ لا يزيد عن

(١) احصاء جون نينيه الذى كان مراققا للجيش المصرى بكفر الدوار فى
كتابه (عرابى باشا) ص ٢١٧ ، وأيده الشيخ محمد عبده فى مذكراته (تاريخ
الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٥٥)
(٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٨٧

١١٣٠٠ جندي (عدا الجنود المراقبة في السودان) ثم ريد نظرياً في سنة ١٨٨٢ إلى ١٧٧٠٠، لكن عدده الحقيقي كان أقل من ذلك بكثير (١).

ويقول عرابي في مذكراته ان الجيش المصري عند ابتداء القتال كان مؤلفاً من ثمانية آلايات من المشاة وثلاثة آلايات من الفرسان وآلايين من الطوبجية البرية وثلاثة آلايات من طوبجية السواحل (المنوط بهم حماية الثغور) وفرقة من رجال هندسة، وان مجموع ذلك في حالة استكمال الفرق والآلايات ٣٦.٠٠٠ (٢)، وهو حصص نظري لا يمكن التعويل عليه لان المعروف أن الفرق والآلايات لم تستكمل قط عددها، بل كان بعضها لا يبلغ نصف عدده الرسمي كما يتبين ذلك من احصاء حامية حصون الاسكندرية كما تقدم بيانه (ص ٣٥٣)، والظاهر أن عرابي كان يميل بعد هزيمة التل الكبير وفي خلال محاربتة الى المبالغة في عدد الجيش المصري لكي يتخذ الدافع عنه من ذلك دليلاً على رغبته في حقن الدماء مع وجود العدد الوافر لديه من الجنود لاستمرار القتال، وقال عرابي في مذكراته (ص ٣١٥) انه كان بالقاهرة قبل ابتداء القتال مصنع للأسلحة ومعمل للبارود وآخر في بولاق لصب المدافع ودار صناعة عظيمة لعمل البنادق والمدافع انشئت في طره ولكنها لم تكمل قبل نشوب الحرب. يتضح لك من هذا البيان ان عدد الجيش الانجليزي كان يزيد عن ضعف عدد الجيش المصري، وهذا وحده كان نذيراً بسوء العاقبة.

توزيع القيادة

جعل الفريق راشد باشا حسنى قائداً لخطوط الدفاع في الشرق، وخورشيد باشا طاهر على وشيد وابوقير، وعلى باشا الروبي على مريوط، وعبد العال باشا حامى على دمياط، ومحمود سامى باشا البارودى قائداً لمواقع الصاخية. وطالبه باشا عصمت قائداً لفرقة كفر الدوار تحت امرة عرابي

(١) بيوفيس — الفرسيون والانجليز في مصر — ص ٢٣٨

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣١٤

منشور عرابي بتجنيد ٢٥ ألفاً من الخفراء

اعتزم عرابي زيادة عدد الجيش، فرأى أن أقرب الوسائل الى هذه الزيادة تجنيد الخفراء في سائر المديريات لمرانهم على الحركات العسكرية من قبل، فأصدر منشوراً في ١٢ اغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٧ رمضان سنة ١٢٩٩) بتجنيد ٢٥ ألفاً يؤخذون من الخفراء ويحل محلهم غيرهم في المحافظة على الأمن، ووزع هذا العدد على المديريات كافة، وأرسل الى المديرين يستحثهم على سرعة تجنيد هذا العدد وبين حاجة الدفاع الى ذلك (١)

ولا شك في انه لو كان لدى مصر الوقت الكافي لجندت هذا العدد واكثر منه، ولكن الوقت لم يكن يتسع لتجنيد الخمسة والعشرين ألفاً ولا غيرهم، ويقول نيتيه انه كان يمكن لعرابي بعد ثمانية أو عشر أشهر حشد خمسين ألف مقاتل أو ستين ألفاً، فقد كان يشرف على حركة التجنيد يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الخريصة وكان كفواً في الادارة ولكن الوقت لم يتسع لهذا العمل (٢).

التطوع وجمع الاموال والاعانات

يقول عرابي في مذكراته انه لما شبت الحرب لم يكن في خزانة الحكومة مال م لان السير كفن المراقب المالي الانجليزي أخذ الاموال الموجودة في خزانة المائنة وانزلها بالاسطول الانجليزي، قبل اعلان الحرب بايام، وكذلك الاموال الموجودة بصندوق الدين حملها أعضاء القومسيون الى السفن الحربية بالاسكندرية (٣)، فأرسل عرابي الى المديرين يدعوهم الى جمع الاموال والاعانات من مديرياتهم للجيش، وحرر من المجلس العرفي للمديرية بتحصيل الاموال من الاهالي بنسبة عشرة قروش عن كل

(١) الوقائع المصرية عدد ١٣ اغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) جون نيتيه — عرابي باشا ص ٢٢٠

(٣) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣٣٤

فدان على أن تحسب الاموال لمن يدفعونها من ضرائب الاطيان التي تستحق عليهم في المستقبل .

وتطوع الكثيرون في الجيش جنودا مقاتلين يجودون بأرواحهم في سبيل الدفاع عن الذمار ، وبدأت حركة التطوع في القاهرة والاقاليم عقب ضرب الاسكندرية . والحق ان الاهلين قد تطوعوا لامداد الجيش بكل ما يستطيعون من نفس ومال وغلال وعتاد ومؤونة وميرة وخيول ومواشى ، وجادوا بكل ما في مقدورهم معتقدين بحق أن هذا واجب تفرضه عليهم الوطنية والدين .

قال نبيه في هذا الصدد : في كل يوم كانت ترد إلى معسكر الجيش في كفر الدوار اعانات الاهلين من النقود والقمح والشعير والخبوب والسمن والخضر والفواكه والخيول والمواشى ، وقد أبدى أعيان الوجه البحرى والوجه القبلى أرحمة كبيرة في التبرع للجيش وفي مقدمتهم احمد بك (باشا) المنشاوى زعيم طنطا الوطنى الذى أنقذ حياة عدة من المسيحيين واليهود في قطن ١٣ و ١٤ يولييه (١) ، وقد ظهر الاهلون بمظهر شريف يدل على تعلقهم بالدفاع عن الوطن ورد عادية المعتدين ، ولوقام الجيش بواجبه وأحسن رؤسائه الاستعداد للحرب والقتال لتغير وجه التاريخ ولم استطع الانجليز أن يقهروا قوة المقاومة في البلاد .

وقد خص عرابى بالذكر موسى بك مزار فى مذكراته اذ تبرع بالف وثلثمائة ثوب بفته وثلثين عجل بقر ، وتبرعت والدته اخديو اسماعيل بجميع خيول عرباتها ، واقتدى بها بقية أفراد العائلة اخديوية وحرم خيرى باشا رئيس الديوان اخديوى حرم رياض باشا ، وكثير من النوات والسيدات ، فضلا عن الاقصة والاربطة اللازمة للجرحى ، قال ومن الاهالى من تبرع بنصف ما يمتلك من الغلال والمواشى ومنهم من خرج عن جميع ما يمتلكه من قدم أولاده للدفاع عن الوطن العزيز لعدم قدرته على القتال بنفسه (٢) .

(١) جون نبيه — عرابى باشا ص ٢١٦

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة — ص ٣٣٥

دعاية الخديو لنفسه

وقد أوجس الخديو خيفة من هذه الاستعدادات وخشى أن لا يقوى الانجليز على كسر العربيين فيخرج موقفه هو . فأصدر مجلس الوزراء منشورا كرر فيه عصيان عرابي وخروجه على الخديو وسوغ عمل الانجليز ونوه بحسن مقاصدهم وختمه بنصح المصريين باجتنب العصيان (١)

واستعان الخديو أيضا ببعض المقربين اليه في كتابة منشورات الى المصريين ومضمونها ذم أعمال عرابي وتحذيرهم تأييده ومتاصرته ، وكان أبرزهم في هذا الميدان الشيخ حمزة فتح الله . فقد كتب عدة منشورات ملأها بالطعن في العرابيين ، وحذو حذوه مصطفى صبحي باشا واديب اسحق وقدرى بك أحد أعضاء الوفد العثماني فنشروا المقالات والقصائد قدحا في عرابي وأنصاره (١)

خطب العرابيين ومنشوراتهم

و سنخدم العرابيون من ناحيتهم للدعاية بطريق الخطب والمنشورات والمقالات والقصائد خض المصريين على تأييد عرابي ومتاصرته في جهاده والتبوين من أمر الانجليز وحربهم (٢) .

حضور الجنرال ولسلي

عهدت الحكومة البريطانية بقيادة جيش الحملة على مصر الى الجنرال السير جارنت ولسلي Sir Garnet Wolseley أحد القواد الارلنديين في الجيش البريطاني ، فوصل الاسكندرية يوم ١٥ اغسطس سنة ١٨٨٢

لم يكن الجنرال ولسلي من القواد الذين اشتهروا بالكفاية العالية في القيادة ولا ممن امتازوا في معارك سابقة بالنبوغ في الفنون الحربية ، بل كل ما عرف عنه انه اشترك من قبل في حرب القرم وفي بعض الحملات الاستعمارية الانجليزية ،

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٨٥

(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٩٤

وكانت ثم نزل برتبة قائم مقام جنرال حين تولى قيادة الحملة على مصر سنة ١٨٨٢ ، فلما انتهت بهزيمة العراقيين في التل الكبير واحتلال العاصمة انبساط عليه القاب الشرف والتكريم ، فنال لقب لورد (فيكونت) ولسلى أوف كير (القاهرة) ورتبة جنرال وغير ذلك من علامات التقدير ، على انه تولى فيما بعد ، سنة ١٨٨٤ ، قيادة الحملة على قوات المهدي في دنقله ، فانهت باخفاقها ومقتل غردون باش ، وتولى سنة ١٩٠٣ قيادة الجيش الانجليزى في حرب البوير بالترانسفال بفناء بالهزيمة وانخسار . وعدته حكومته مسئولاً عن النكبة التى حلت بالجيش الانجليزى ، فأنحته عن قيادته وعينت بدله الجنرال اللورد روبرتس ، من هذا البيان يتضح لك أن قيادة الجيش الانجليزى وذات الجيش الانجليزى الذى هاجم مصر سنة ١٨٨٢ لم يكونا كفيين لظفر بها واحتلالها ، لولا الانقسام الذى اضعف قوة لدفاع عنها . فانسل الانجليز فى ارض معبدة ، ولم يلقوا المقاومة التى لقيها الجنرال (فريزر) لدى نزل الاسكندرية سنة ١٨٠٧ على رأس جيش بريطانى اراد احتلال مصر بفناء بالخيبة وانخسار . (٢)

منشور الجنرال ولسلى

ولم يكذب يستقر بالجنرال ولسلى المقيم فى الاسكندرية حتى اذاع الاعلان الآتى فى المدينة :

بأمر الحضرة الخديوية

اعلان للمصريين

يعلن الجنرال قائد الجيوش الانجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية فى ارسالها بحريه عسكرية إلى القطر المصرى ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يماربون فقط الحاملى السلاح ضد سموه ، فعموم الأهالى الذين فى سلم وسكينة تصير معاملتهم بكل تودد وانسانية ولا يحصل لهم أدنى ضرر بل يحترم دينهم

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٩٤

(٢) راجع تفصيل ذلك فى الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية ص ٤٠ وما بعدها



الجنرال ولسلي قائد جيش الحملة البريطانية في مصر سنة ١٨٨٢

وجوامعهم وعائلاتهم، والاشياء التي تلزم الجيش يصير دفع ثمنها، وعليه ندعو الاهالي لتقديم ذلك، وان الجنرال قائد الجيوش يسر جداً من زيارة مشايخ البلاد وخلافهم الذين يودون المساعدة لردع العصيان الذي هو ضد الحضرة الخديوية الحاكم والوالي الشرعي على القطر المصري المعين من لدن الذات الشاهانية »

الاسكندرية في ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢

الامضاء : جانت ولسلي قومندان عموم الجيش الانجليزى بالقطر المصري. (١)

تجدد القتال ✓

بين الاسكندرية وكفر الدوار

بدأت الحركات الحربية بين الاسكندرية وكفر الدوار عقب احتلال الاسكندرية

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ والكتاب الازرق عن مصر

سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة ٨ ص ٣

كما تقدم بيانه ثم تجددت عقب حضور الجنرال ولسلي

معركة ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢

ففي يوم السبت ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢ (٤ شوال سنة ١٢٩٩) تحركت قوة كبيرة من الانجليز جاء جانب منهم بالقطارات المسلحة من جهة القبارى وجانب آخر من جهة الرمل ومحطة السيوف وحجر النواتية ، فلما وصلت القطارات الى مقدمة الجيش المصرى اطلق اليوزباشى احمد افندى فضلى مدفعا فكان ذلك ايدانا بيده القتال ، ودارت معركة شديدة بينهم وبين المصريين ، فصدهم المصريون عن التقدم بعد ان كبدهم خسائر جمة ، ودام القتال ثلاث ساعات حتى غروب الشمس ، وكان يتولى قيادة الجيش المصرى فى هذه المعركة طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه رضا باشا ومصطفى بك عبد الرحيم وعيد بك محمد واحمد بك عبدالغفار والقائم مقام احمد بك عفت والقائم مقام سليمان سامى داود وبدوى بك حكمدار المدفعية ، وانتهت المعركة بارتداء الانجليز الى الاسكندرية (١)

مناوشات كفر الدوار

وفى أيام ٢٠ و ٢١ و ٢٢ اغسطس هاجم الانجليز مواقع الجيش المصرى فى كفر الدوار ، فدافع عنها المصريون خير دفاع ، وانجلى هذه المعارك عن ارتداد الجيش الانجليزى . (٢)

وتعتبر معارك الميدان الغربى فى حملتها فوزا للعرايين لان الانجليز ارتدوا عن خطوط الدفاع فى كفر الدوار .

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٣ اغسطس سنة ١٨٨٢ ومصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٠

منشور جديد من الخديو الى المصريين

وما فتى - اخديو يصدر المنشورات إلى الأمة بتحذيرها من الانضمام الى عرابي .
فاصدر بعد وقائع كفر الدوار منشورا جديدا بهذا المعنى دافع فيه عن نيات الانجليز ،
وعدهم نأبين عنه في محاربة العصاة ، ودعا المصريين إلى معاوتهم ومساعدتهم في
مهمتهم (١)

وأصدر أمراً بتاريخ ٢٢ اغسطس إلى ضباط وقواد وحدات الجيش المصرى
باطاعة الجنرال ولسلى هذا فحواه

« لما كان الغرض الوحيد من الاعمال العسكرية التي يقوم بها السير جارنت
ولسلى هو استتباب الامن في مصر فنحن قد صرحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التي
يرى نزوما لاتخاذها ، فيجب عليكم حال وصول امرنا هذا اليكم أن تبذلوا له المساعدات
اللازمة وتطيعوا اوامره كما لو كانت صادرة منا ، فمن يخضع له كأنه خضع لنا شخصا ،
ومن خالفه يعد عاصيا لنا ويعمل معاملة العاصي ، وقد أصدرنا امرنا هذا اليكم للعمل
بمقتضاه » (٢)

المعارك في الميدان الشرقى

تقدم القول بان عرابي أهمل الدفاع عن البلاد من ناحية الشرق ، فلما جاء
الجنرال ولسلى الاسكندرية كان أول عمل حربي له هو تدمير الزحف على العاصمة
من ناحية قناة السويس .

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٤

(٢) عن الصيغة الانجليزية الواردة في الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ مجموعة
١٧ ص ٤١ وثيقة ٨٩ ، والصيغة العربية في مذكرات احمد شفيق باشا الجزء الاول
ص ١٨٧

احجام عرابي عن سد القناة

ولو أن عرابي بادر عند ما نشبت الحرب إلى سد القناة لعجز الجنرال ولسلي عن الوصول بجيشه إلى الاسماعيلية واتخاذها قاعدة للزحف ، ولكنه لم يفعل ، فكان احجامه وبالأعلى مصر ، وقد لعب المسيو فردينان دلسبس في هذه المسألة دور الخداع والتغريب لكي يفوت على العرابيين سد القناة .

فقد عقد عرابي مجلسا عسكريا في أواخر يولييه للنظر في أمر القناة ، فأجمع رأي المجلس على وجوب تعطيلها بحيث لا يستطيع الجيش الانجليزى اجتيازها والوصول إلى الشاطئ الغربى منها ، وخاصة الاسماعيلية ، فلما علم بذلك المسيو دلسبس أرسل إلى عرابي في أن يمتنع عن قطع القناة ، وأكد له كذبا في تلغرافه « أن الانجليز يستحيل أن يدخلوا القناة . يستحيل » . فأنخدع عرابي بهذا التلغراف رغم تحذير اخوانه اياه ونصحهم له أن لا يصغى إلى نصيحة دلسبس اذ ليس في امكانه ان يمنع دخول الانجليز القناة أو يبر بوعده ، ولا هو صادق في نصحه ، وإنما كان غرضه صيانة القناة من التعطيل ولو ضحيت في سبيل ذلك مصالح مصر وسلامتها ، وقد استمر على خداعه حتى وصلت البوارج الانجليزية إلى بور سعيد لاحتلال القناة فأرسل إلى عرابي تلغرافا آخر يقول فيه « لا تعمل عملا ما لسد قناتى ، فاني هنا ولا تخش شيئا من هذه الذاحية اذ لا ينزل جندى انجليزى واحد الا ويصعبه جندى فرنسى ، وأنا المسئول عن كل ذلك » ، وهناك فقط شرع عرابي في سد القناة ، ومع ذلك كان أمره في هذا الصدد منظويا على التردد والابهام ، فقد قال فيه : « وما فعله الانجليز يبيح لنا سد الترعة الخلوة عن السويس وإذا تهدد القنال زيادة على ذلك بأعمال حربية داخلية أبيع لناردمه وسده لتعدى الانجليز على حيادته فباتحاد سعادتك مع سعادة رئيس عموم أركان حرب يجرى ما فيه صالحنا . » ولم يكد يصل هذا الامر المبهم إلى راشد باشا حتى قومندان خط الشرق حتى كان الانجليز قد اقتحموا القناة ، وكان الحزم والحكمة يقتضيان بأن يبادر عرابي إلى سد

القناة قبل أن تبدأ حركات الانجليز العدائية من ناحية الشرق ، لان الانجليز الذين خرقوا حرمة المعاهدات الدولية ونقضوا عهدهم في مؤتمر الاستانة منذ ابتداء القتال بضرهم الاسكندرية ثم احتلهم اياها لم يكن من المنتظر أن يحترموا حياد القناة في قتلهم ، اما اعتماد عرابي على وعود دلسبس في حماية القناة فأمر يدل على قصر النظر ، وقد كان من عيوب عرابي في ساعة الخطر التردد والتردد والاحجام ، فكان خطأه في مسألة القناة العامل الاكبر ان لم يكن العامل الوحيد لانتصار الانجليز في معارك الميدان الشرقى واحتلالهم العاصمة ، ولو سد عرابي القناة قبل مرور السفن الانجليزية لما استطاع الانجليز الزحف على مصر من طريق الاسماعيلية ولا اضطروا الى العدول عن زحفهم من هذا الطريق فتجد البلاد الوقت الكافي لتنظيم قوة المقاومة ، وهكذا فانت الفرصة وصارت قناة السويس طريق الزحف على مصر ، فاجتازته السفن الانجليزية مقلعة الجنود والمعدات الحربية حتى وصلت آمنة الى الاسماعيلية واحتلتها ، وعندئذ فكر عرابي في ردم القناة بعد أن ضاعت الفرصة إذ لم يعد ردمها في حيز الامكان بعد أن احتلها الانجليز ، فعرابي يحتمل من هذه الناحية تبعهائلة في هزيمة الجيش المصري وفي ذلك يقول صديقه وصديق العرابيين جون نينه « ان بساطة عرابي جعلته يرتكب أغلاطا كبيرة ظهرت عواقبها فيما بعد ، فبمقدار ما بذل من الهممة في الدفاع عن الاسكندرية وتحصين خطوط الدفاع في كفر الدوار بحيث امتنعت على الانجليز ، قد أظهر منذ ابتداء القتال غفلة بالغة اذ استمع الى النصائح الكاذبة التي خدعه بها المسيو فردينان دلسبس حين زعم أن الانجليز لا يمكن أن يتعرضوا للعمل الفرنسي ، فامتنع عرابي عن سد القناة في الوقت المناسب واستمسك برأيه رغم ما كانت تحتمه الخطط الفنية الحربية ورغم ما ارتآه زملاؤه وما ارتآته أنا وكررته عشر مرات تارة بالقول القارس وطورا بالكتابة في وجوب سد القناة ، رغم كل ذلك أصر عرابي على رأيه ، فهدد للجنرال ولسلي نصرا من أسهل ما عرف في تاريخ المعارك . » (١) وكرر

في موضع آخر ما نصح به العراقيين بقوله لهم « ان قناة السويس هي خط الدفاع الوحيد الذي لكم في هذه الناحية ، واذا لم تحتلوه فسيحتله العدو غدا ، ولن يجد صعوبة في احتلاله لان الانجليز لا يهتمهم الشرائع ولا المعاهدات ولا يراعون إلا مصالحهم ، واذا وصلوا الى الاسماعيلية فان ذلك يعد نهاية الحملة »

وجون نينيه كان صديقا مخلصا لعراقي ، وقد لازمه منذ ابتداء القتال وقضى معه الشهر الاول من الحرب في كفر الدوار وظل على اخلاصه له بعد الهزيمة ، فأقواله لها قيمتها وحجتها .

ومن عجب أن يصر عراقي على رأيه الخاطئ مع أنه كما يقول جون نينيه كان مقتنعا كل الاقتناع قبل نشوب الحرب بضرورة منع المرور من القناة وأنه قطع برأيه في هذا الصدد اذ صرح للمستركامرون مراسل جريدة الستاندارد بحضور المسيو نينيه قبل ضرب الاسكندرية بقوله « اننا سنحترم القناة مادام العدو يحترم استقلال بلادنا ، ولكن اذا شبت الحرب فاننا عند أول طلقة مدفع سنهدم القناة مؤقتا ، وسأفعل ذلك أسفا لاني عالم بأن القناة طريق تجارى محاييد ^(١) » ، وقد كان هذا هو الوقت المناسب حقا لسد القناة ، فليت شعري ما الذي جعله يعدل عن هذا الرأي الصواب ويمتنع عن سدها حتى احتلها الانجليز ؟ .

الرشوة والخيانة

لم يكتف الانجليز باحتلال القناة واتخاذ الاسماعيلية قاعدة لنزحفهم ، بل استعانوا بسلطان باشا على رشوة البدو القاطنين غربي القناة بين الاسماعيلية ورأس الوادي ، والصالحية وما حوالها ، وكان سلطان باشا يرافق الجيش الانجليزى نائبا عن الخديو

(١) جون نينيه — عراقي باشا ص ١٠٥

ليقدم له كل المساعدات تمكينا له من الزحف ، ومن وسائله الى ذلك اتصاله بمشايخ العربان في هذه الجهات ، فاستمال أكثرهم بالمال والرشا والوعود ، واتخذ الانجليز منهم مرشدين وأدلاء للزحف في تلك المناطق الصحراوية التي لا يسهل على الجيش المغير أن يتعرف مسالكها وغوامضها دون الاستعانة بأمثال هؤلاء الادلاء .

قال المستر بلنت في هذا الصدد « ان أشهر مشايخ العربان الذين استعان بهم سلطان باشا ورشاهم هو سعود الطحاوى في الصالحية (وفي رواية الشيخ محمد عبده أنه الخاوى الطحاوى) ، ومحمد البقلى في وادى الطميلات (١) ، ومما يؤسف له أن بعض الضباط المصريين الموالين للخديو رافقوا لجيش الانجليزى في زحفهم من ناحية الشرق وساعدوه وأمدوه بالمعونة والارشاد والتجسس (٢) وأن الخديو ذاته أصدر أمرا في ١٤ اغسطس سنة ١٨٨٢ بالترخيص للانجليز باحتلال القناة . وهذا فحواه

« ليكن معلوما عند السلطات الملكية والعسكرية في منطقة قناة السويس أن أميرال الاسطول الانجليزى وقائد الجيوش البريطانية العام انما اتيا إلى مصر لاعادة الامن والنظام اليها ، ومن ثم قد سمحنا لهما باحتلال جميع الامكنة التي يريان في احتلالها ما يساعد على قمع العصيان ، وعلى هذه السلطات أن يبلغوا هذا الامر الى

(١) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٩٤

(٢) الكتاب الازرق عن مصر سنة ١٨٨٢ (مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٩ ص ٤٢) برقية من السير ادوار مالت الى اللورد جرانفيل يخبره فيها ان الخديو باتفاقه مع الجنرال ولسلى عين الضباط الآتية اسمائهم لمرافقته في الميدان وانهم سافروا لهذا الغرض من الاسكندرية الى الاسماعيلية يوم ٢٢ اغسطس وهم الميرالاي زهراب بك . الميرالاي موريس بك (انجليزى) . القائم مقام تورنيزن (نمساوى) . القائم مقام يوسف ضيا بك . القائم مقام دوليير بك (بلجيكى) . اليوزباشى توفيق افندى

كافة سكان منطقة قناة السويس وبخاصة إلى موظفي وعمال القناة البحرية ، ومن يخالف أمرنا هذا يعد خارجا على إرادتنا وينزل به أشد العقاب (١) .

وعين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب نائبا عن الخديو لمرافقة الجنرال ولسلى فى زحفه على العاصمة (٢)

احتلال بور سعيد والاسماعيلية

٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢

قلنا ان أول عمل حربى للجنرال ولسلى عند وصوله الى الاسكندرية هو تدمير الزحف على العاصمة من طريق قناة السويس ، ففي ١٦ اغسطس سنة ١٨٨٢ وضع بالاشتراك مع الاميرال سيمور الخطة الحربية لاحتلال القناة ، وفى مساء ذلك اليوم أقلت السفينة الحربية ايريس Iris من الاسكندرية تقل الاميرال هوبكنس الى بور سعيد لا بلاغ الكبتن فيتزورى بالاسماعيلية والاميرال هويت بالسويس تفاصيل هذه الخطة ، ومضمونها اخلاء القناة من السفن التجارية واحتلالها حريا يوم ٢٠ غسطس (٣) ، ونفاذا لهذه الخطة اصدر الجنرال ولسلى فى مساء ١٨ اغسطس تعليماته إلى قواد الفرق بالاستعداد لمغادرة الاسكندرية فى اليوم التالى ، ولكى يخادع العربايين عن نيته تظاهر بأنه يريد مهاجمة أبو قير ، وفى ظهر يوم ١٩ اغسطس أقلع الاسطول من الاسكندرية بقياده الاميرال سيمور ، وكان مؤلفا من ثمانى مدرعات وثمانى عشرة باخرة من بواخر النقل تقل معظم الجيش الانجليزى بقيادة الجنرال

(١) الكتاب الازرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٣٩

(٢) الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ - المرجع السابق وثيقة رقم ٦٩

(٣) الكولونل سبتان - الحملات الانجليزية فى افريقيه ص ٢٩١



اقتحام السفن الانجليزية قناة السويس — ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

ولسلى واتجه الى ابو قير فرسا قبالتها فى الساعة الرابعة بعد الظهر وبقي حتى الليل ، فلم يشك العراقيون فى أن خطة الانجليز هى مهاجمة أبو قير ، فأخذوا يستعدون للدفاع عنها ، ولكن لم يكدر يرخى الظلام سدوله حتى استأنف الاسطول سيره قاصدا بورسعيد ، فوصلها صباح ٢٠ اغسطس ، وأخذت السفن الحربية تقتحم القناة ، ونزلت كتيبة من جنود الاسطول الى بورسعيد واحتلوا المدينة دون مقاومة من الحامية ، وكذلك احتل الانجليز القنطرة والاسماعيلية فى هذا اليوم ، ومنعت البوارج الانجليزية مرور البواخر التجارية فى القناة ، وقد منع الاميرال هويت من ناحية السويس دخول أية سفينة إلى القناة ابتداء من ١٩ اغسطس ، ووضع فى مدخل القناة بارجة حربية تنفيذا لهذا المنع ، وقد احتجت شركة القناة على خرق حرمة

القناة (١) فذهب احتجاجها سدى ، وفي ٢٠ اغسطس احتل الاميرال هويت (شلوفة) شمال السويس على القناة .

ضرب معسكر العرايين في نفيشه

وكانت طلائع العرايين وعددهم نحو الفين ترابط في (نفيشه) غربي الاسماعيلية وعلى بعد نحو ثلاثة كيلو مترات منها (انظر الخريطة ص ٤١٤) ، فأطلقت البوارج البريطانية قنابلها عليهم ، وكان هذا الضرب نذيرا بزحف الانجليز من هذه الناحية . ووصل الجنرال ولسلى الى الاسماعيلية يوم ٢١ اغسطس لتدبير حركات القتال في الميدان الشرقى ، وكان يصحبه الاميرال سيمور والاميرال هوبكنس ، ووصلت على أثره بقية البواخر المقلة للجيش البريطانى فنزلوا الاسماعيلية ، كما وصل المدد من الهند الى السويس ، وبذلك انكشفت الجبهة المصرية من ناحية القناة ، في حين أنه لو سدت القناة في بداية القتال لما استطاع الجنرال ولسلى أن يصل بجنوده الى الاسماعيلية ويتخذها قاعدة للزحف ولقضى عدة أشهر قبل أن يهاجم خطوط الدفاع في الدلتا ، وفي يوم ٢٢ اغسطس وضع الانجليز أيديهم على سكة الحديد بين الاسماعيلية والسويس وعلى ترعة المياه العذبة بين المدينتين .

ولما تم للانجليز احتلال القناة رخصوا لشركة القناة بإدارة أعمالها السابقة وعادت السفن التجارية تجتاز القناة ، ويتبين من ذلك أن اعتراض الشركة على خرق الانجليز حيده القناة لم يكن سوى اعتراض شكلى كان الغرض منه منع العرايين من سد القناة حتى لا يتعطل انتفاع الشركة منها .

وهكذا جعل الانجليز من القناة قاعدة حرية سهلت لهم مهمة الزحف على مصر ، ولولاها ما استطاعوا أن يصلوا الى الاسماعيلية بحرا وان يزحفوا منها على العاصمة

(١) الكتاب الازرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٢٥

ص ١٢ ورقم ٢٨ ص ١٣ رقم ٣٣ ص ١٥

من طريق التل الكبير والزقازيق ، فوصول البوارج الانجليزية الى الاسماعيلية
واتخاذهم اياها قاعدة زحفهم ما كان ليحدث لو لم تكن قناة السويس موجودة ،
وكذلك كانت القناة شؤماً على مصر في جميع ادوارها .

احتلال نفيشه

٢٣ اغسطس سنة ١٨٨٢

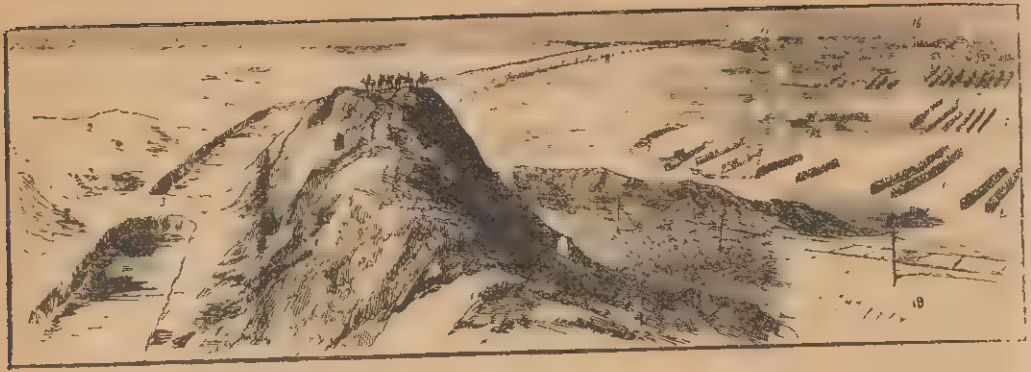
احتل الانجليز نفيشه بعد احتلالهم الاسماعيلية ، ولهذا الاحتلال اهميته لان
نفيشه هي أول محطة غربي الاسماعيلية ومنها تتفرع ترعة الاسماعيلية الى فرعين أحدهما
الذاهب الى بور سعيد والثاني الى السويس .

معركة المجفر — ٢٤ اغسطس سنة ١٨٨٢

وقد سد العراييون ترعة الاسماعيلية في نقطة (المجفر) غربي الاسماعيلية ليمنعوا
ورود المياه العذبة الى الجيش البريطاني ، فهاجم الجنرال ولسلي (المجفر) يوم ٢٤
اغسطس واحتلها بمجنوده .

واقعة المسخوطة وأسر محمود فهمي

وتابع الانجليز زحفهم فاستولوا على المسخوطة يوم ٢٥ اغسطس بعد معركة عنيفة
دارت بينهم وبين العرايين ، وكان يقود الجيش المصري فيها الفريق راشد باشا حسني
ووقع محمود باشا فهمي رئيس اركان حرب الجيش المصري اسيراً في يد الانجليز ،
فكان اسره اكبر ضربة أصابت الدفاع الوطني .



واقعة المسخوطة — ٢٥ اغسطس ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

٨ استيلاء الانجليز على المحسمة والقصاصين

واستولى الانجليز على المحسمة يوم ٢٥ اغسطس، وهي محطة تبعد عن نفيشه غربا باثنين وعشرين كيلو مترا، وصارت المسافة بينهم وبين التل الكبير لا تتجاوز اربعة وعشرين كيلو مترا، وقد استولوا في المحسمة على سبعة مدافع كروب وكمية كبيرة من البنادق وعلى قطار من الذخيرة.

وكان الاستيلاء على المحسمة عملا حريا على جانب كبير من الخطر، لانه الخطوة الاولى التي اتخذها الانجليز للوصول الى معسكر العرايين في التل الكبير، ثم احتل الانجليز القصاصين يوم ٢٦ اغسطس دون مقاومة تذكر، فصاروا على مسافة خمسة عشر كيلو مترا من التل الكبير.

انتقال عرابي الى الميدان الشرقي

كان لاسر محمود باشا فهمي واحتلال المحسمة وانكشاف نية الانجليز في الزحف على العاصمة من ناحية الشرق وقع شديد في صفوف العرايين، فبادر عرابي الى الانتقال الى معسكر التل الكبير، وسار بالقطار من كفر الدوار ومعه جماعة من الضباط وطائفة من الحرس، وكان يصحبه عبد الله نديم خطيب الثورة العرابية، فلما وصل القطر الى الزقازيق



استيلاء الانجليز على المحسمة — ٢٥ اغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

خف اللقاء جمع حاشد من العمدة والاعيان وارباب الطرق والموظفين، ونزل هنيهة بالمحطة،
وجلس بكشك هناك، فاحتشد الناس للمشافه وصاروا ينادون «الله ينصرك يا عرابي»
يامولا نا يا عزيز. اهلك عسكر الانجليز. ياسيموري اوش القملة من قال لك تعمل دى العملة»
ويعد ان جلس هنيهة غادر الكشك وركب القطار وصار ينادى ويقول «انا لها
انا لها»، وسار القطار الى التل الكبير بين هتاف المجتمعين وصياحهم، ولما وصل
الى التل الكبير اعد عرابي لنفسه بالمعسكر خيمة سعيد باشا والى مصر السابق وكانت من
انخم الخيام، واقام بها يحوطه الحرس والخدم، وتشاور واصحابه فيما يجب عمله، وجاء
على باشا فهمى من القاهرة يقود الاثلاى الاول من المشاة مددا للجيش، ووضعوا
خطة القتال التى استدعاها تبديل الموقف، فاتفقوا على مهاجمة مواقع الانجليز فى
القصاصين، وارسلوا الى طلبه باشا عصمت فى كفر الدوار لى يرسل لهم المدد من

الرجال والعتاد ، فجاءهم عيد بك محمد بالآيه ، واحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بالآيات الفرسان ، وجاءهم من دمياط خضر بك خضر ومعه اورطتان من العساكر السودانية ، فاستعد الجيش المصرى لاتخاذ خطة الهجوم ، وكانت قوات الانجليز موزعة كالآتى : الجنرال جراهام فى القصاصين ، والجنرال درورى لو قائد الفرسان فى المحسمة ، والجنرال ويليس فى المسخوطة

واقعة القصاصين الاولى

هاجم المصريون مواقع الانجليز فى القصاصين يوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٨٢ بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وكان هجوما شديدا ، فاستولوا على المواقع الامامية للانجليز ، ولكن الفرسان البريطانيين بقيادة الجنرال درورى لو ، البشوا أنفكروا على المصريين فأجلوهم عن هذه المواقع ، وخسر الانجليز فى هذه الواقعة ٨ قتلى منهم ضابط و ٦١ جريحا منهم عشرة من الضباط (١) وامتد فيها القتال إلى الليل (٢)

موقف تركيا

واعظه السلطان عهده عرابى

قدمنا أن موقف تركيا منذ شبت الثورة العرابية كان منظويا على سوء النية والخلط فى رأى ، فقد أرادت أن تتخذ من هذه الثورة فرصة لاسترداد امتيازات الاستقلال الذى نالته مصر ، فأخذت. تغرى الفريقين المتخاصمين أحدهما بالآخر ، فتظاهر تارة بتأييد الخديو ، وطورا بتأييد العرابيين ، لتكسب من وراء هذا الاغراء

(١) الكولونل سبتان — الحملات الانجليزية فى افريقيه ص ٣٠٩

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٨٥

نفوذا وسلطانا ، ولكنها في الواقع لم تكسب شيئا وانما استفادت انجلترا من هذه السياسة الخرقاء .



واقعة القصاصين الاولى - ٢٨ اغسطس سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

وزاد موقفها خطلا بامتناعها بادية الامر عن الاشتراك في مؤتمر الاستانة الذي عقد في عاصمتها ، وكان امتناعها مبنيا على سبب سخيف ، وهو أن ايفاده درويش باشا إلى مصر سيحل المسألة المصرية ويغني عن عقد مؤتمر بشأنها ، وقد تبين لك أن درويش باشا لم يكن لوجوده أى أثر ايجابي في تطور الحوادث ، ولو أنهم اشتركت في المؤتمر ونفذت قراره بوجوب تدخلها وارسالها جيشا إلى مصر لنجت البلاد من الاحتلال الانجليزي ومن الاحتلال التركي ، ولما أدركت خطأها اشتركت آخر الامر في المؤتمر كما تقدم بيانها (ص ٣٨٦) ، ورضيت بارسال جيش عثمانى إلى مصر ، ولكن بعد فوات الفرصة ، أى بعد أن ضربت انجلترا الاسكندرية وأرسلت قواتها البحرية والبرية واحتلت مصر .

وبينما كان الانجليز يتقدمون في داخل البلاد كانت المفاوضات مازالت مستمرة بين اللورد دفرين سفيرا إنجلترا في الاستانة والباب العالي للاتفاق على خطة ارسال الجيش العثماني إلى مصر ، وكانت إنجلترا تقصد من هذه المفاوضات اطالة الوقت وتعطيل ارسال جيش من تركيا حتى تقمع هي الثورة بجيشها فلا يبقى محل لمحجى ذلك الجيش ، وقد تدرعت الى اطالة المفاوضات باشتراطها عدة شروط وهي :

(١) تحديد عدد الجيش العثماني المزمع ارساله الى مصر بحيث لا يتجاوز خمسة أوستة آلاف جندي (٢) منعه من دخول مصر بطريق البر أو النزول إلى الاسكندرية (٣) عرض خططه الحربية على القيادة الانجليزية (٤) التعهد بسحب هذا الجيش حين جلاء الجيش الانجليزي عن مصر .

وقد رفضت الحكومة التركية هذه الشروط ، فكان ذلك سببا في تعطيل ارسال جيشها ، ولو رضيت بأي شروط تضعه إنجلترا وبادرت بارسال جيشها لكان ذلك خيرا واخف ضررا من احجامها عن انفاذه ، لان مجرد وجود جيش تركي أو أي جيش اخر بجوار الجيش الانجليزي يحول دون استقرار الاخير في البلاد ويؤدي لا محالة الى جلاء الجيشين معا كما حدث حين ارسلت كل من إنجلترا وتركيا جيشا لجلاء الفرنسيين عن مصر سنة ١٨٠١ ، فان وجودهما معا أدى الى جلائهما عن البلاد في ذلك الحين .

وقد أعلنت إنجلترا على لسان اللورد دفرين أنها لا تقبل اشتراك الجيش العثماني مع الجيش الانجليزي في اخمد الثورة الا اذا وقع الباب العالي على الاتفاقية المتضمنة شروط هذا الاشتراك ، وفي غضون مهزلة المفاوضات التي جرت في هذا الصدد طلب اللورد دفرين من سعيد باشا الصدر الاعظم ان يعلن السلطان عصيان عرابي وان يقتزن هذا الاعلان بالاتفاق على اشتراك الجيشين في مصر ، واخيرا وقع الطرفان على هذا الاتفاق في ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢^(١) ، وهو يقضى بارسال ثلاثة

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ - ٨٣ وثيقة رقم ٥٦

الاف جندي عثمانى الى بور سعيد ، وفي الوقت نفسه اعلن السلطان عصيان عرابي في منشور طويل نشرته صحف الاستانة يوم ٦ سبتمبر (١)
لم تكن إنجلترا تقصد بهذا الاتفاق احترامه وتنفيذه ، فانها عجلت باخذ الثورة قبل ان تتحرك تركيا الى ارسال جيشها ، بل كان غرضها اذاعة اعلان السلطان عصيان عرابي اثناء زحفها ، لتتخذ منه وسيلة لاضعاف قوة الجيش المصري وايقاء الفرقة والانهلال في صفوفه ، وصرف القلوب عن تأييد عرابي في القتال ، ولو ترك السلطان وشأنه لما فكر في اصدار هذا الاعلان لانه في خاصة نفسه لم يكن يعطف على الخديو توفيق ولا كان يميل الى تثبيت سلطته ، ولكن السياسة الانجليزية ألحت وتهددت واستخدمت كل الوسائل ومنها الرشوة لدى رجال المايين حتى اصدر السلطان اعلانه المشؤم

ولما هزم عرابي في واقعة التل الكبير بادر اللورد دفرين إلى ابلاغ الباب العالي أنه بهزيمة العرابيين لم يعد ثمة موجب لارسال جيش عثمانى ، لان الجيش الانجائيزى قد انتهى من مهمة اخاد الثورة
فاعلان عصيان عرابي والحرب قائمة هو تدير منظو على المكر والخبث ، وضعته إنجلترا لاضعاف قوة المقاومة في مصر وتمكين جيشها من احتلال البلاد ، وهي التي طلبت من السلطان ذلك الاعلان كما تقدم بيانه .

وقد ابتهج به الخديو وعهد الى سلطان باشا توزيع نسخ من جريدة (الجوائب) (٢) التي نشرته ، والاتصال بضباط الجيش المصري لاطلاعهم عليه ، ووزع عليهم منشورات بهذا المعنى ، وتنقل سلطان باشا في البلاد لدعوة العمدة والاعيان إلى مساعدة الانجليز ، ولا جرم أحدثت المنشورات تأثيراً كبيراً في حالة الضباط المعنوية ، وفي ذلك يقول عرابي انه رأى تأثيرها باديا فيهم ، فأفهمهم أنها دسياسة انجليزية

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ - ٨٣ وثيقة رقم ٥٦

(٢) هي جريدة كانت تصدر بالاستانة باللغة العربية لصاحبها أحمد فارس

تمكنوا من انفاذها بواسطة الرشوة ، لكن نصائحهم لم تؤثر في احمد بك عبد الغدر
قومندان الفرسان وعبد الرحمن بك حسن حكمدار الالاي الثاني وعبي بن يوسف
ميرالاي الالاي الثالث من المشاة « واسروا الغدر والخيانة » (١)

واقعة القصاصين الثانية

٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

في صبيحة يوم السبت ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وقعت معركة كبيرة بين المصريين
والانجليز، تعد أكبر وقائع الحرب العرابية ، هجم فيها المصريون بقيادة الفريق راشد
باشا حسنى (المعروف بابي شنب فضية) على مواقع الانجليز في القصاصين يريدون
استردادها للمرة الثانية ، واحتدم القتال نحو ثلاث ساعات ولكن المعركة انتهت
بتراجع المصريين بعد أن كادوا يوقعون بالجيش الانجليزى .

ذكر عرابى عن هذه الواقعة في مذكراته أنه في اليوم السابق لوقوعها عقد
مجلسا بمعسكر الجيش في التل الكبير حضره كبار القواد كراشد باشا حسنى وعى
باشا فهمى ومحمود سامى باشا البارودى وغيرهم لوضع خطة القتال ، فتقرر في هذا
المجلس الهجوم على مواقع الانجليز في القصاصين حيث حشدوا فيها معظم قواتهم ،
وكان عددهم يبلغ نحو ثلاثين الف جندي ، ومن قوادهم الدوق أوف كنوت ثالث
أنجال الملكة فيكتوريا ، واستقر رأى عرابى وصحبه على أن يكون الهجوم بشكل
نصف دائرة تحيط بالعدو بجناحيها ، وأن يكون محمد افندى الزملاوى بأورضته في
الجانب الايمن لترعة الاسماعيليه ومعه أورطة من الفرسان ومدفعان وجمع من العربان ،
وفي الجانب الايسر للترعة الالاي الاول من المشاة بقيادة احمد بك فرج وخلفه
سنة مدافع ، وفي القلب الالاي عيد بك محمد تتقدمه بطاريتان (من ١٢ مدفعا) من
مدافع كروب وخلفه بطارية من ستة مدافع ، وهؤلاء جميعا بقيادة اللواء عى باشا فهمى ،
والطوبجية بقيادة حيس بك رافت ، وأن يكون بالحقا الايسر الميرالاي عى بك

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٠ . وقد تفينا عن احمد بك عبد الغفر تهمة
الخيانة كما سيحىء بيانه

يوسف خنفس (الخائن) بألايه وخضر بك خضر ومعه أورطتان من الجنود
السودانية وبطارية من ست مدافع وست أورط من الفرسان بقيادة الميرالاي احمد



واقعة القصاصين الثانية — ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

بك عبد الغفار ، والقائد العام لهذا الجيش هو الفريق راشد باشا حسنى ، وتقرر
أيضاً أن يتحرك محمود باشا سامى البارودى بجيشه من الصالحية ليلا فيصل الى خط القتال
عند مطلع الفجر للأحداق بميمنة العدو ، قال عرابى وقد عمل بهذا الترتيب رسم
سلمت منه نسخة لكل امير من القواد ، وفى الثلث الأخير من ليلة ٩ سبتمبر (٢٥
شوال سنة ١٢٩٩) قام الجيش على هذا الترتيب ، فلما وصل قريبا من العدو أخذ
كل مكانه على خط النار ، ولكن العدو كان عالما بما استقر عليه رأى اذ اطلعهم
عليه الميرالاي على بك يوسف خنفس (الخائن) ، فبادر الجيش المصرى باطلاق

المدافع، واشتبك القتال بين الجيشين ، أما جيش الصالحية بقيادة البارودى فانه تأخر عن الميعاد المحدد له ، ولما قرب من مكان الواقعة كان العدو متأهباً لقتاله ، فأطلق عليه مدافعه قبل أن يصل إلى مكانه ، فتشتت وولى الأذبار ، فمنهم من عاد إلى الصالحية ومنهم من ذهب إلى معسكر رأس الوادى ، وأما راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ومن معهما من الجيش فقد ثبتوا ثبات الابطال حتى آخر النهار « وجرح راشد باشا حسنى برصاصة فى قدمه ، وجرح على باشا فهمى فى ساقه ، وخسر كل من الجيشين خسارة كبرى من ضرب المدافع والبنادق التى كانت مقدوفاتها كالمطر فى الميدان ، وكانت هذه الواقعة أشد حرب انتشبت بيننا وبين الانجليز اذ كانت قوة الجيشين عظيمة وثباتهم نادر المثل . » (١)

ويقول جون نينيه عن هذه الواقعة ان اصابة القائدين الباسلين راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى فيها كانت خسارة كبرى منى بها الجيش المصرى لا تقل فى فدايتها عن أسر محمود باشا فهمى .

ويقول المستر بلنت نقلا عن رواية المصريين له عن المعركة ان الانجليز فوجئوا بهجوم الجيش المصرى ، وكاد الدوق اوف كنوت يقع أسيرا ، ولكن حدث نقص فى تنفيذ خطة الهجوم ، وذلك أنه كان على محمود باشا سامى البارودى أن يتحرك من الصالحية فى الفى مقاتل ليلا ويهاجم فى الصباح ميمنة الانجليز ولكنه ضل الطريق ، ونال ان رجال سعود الطحاوى أضلوه عمدا ، فلم يصل فى الميعاد ولم يشترك فى المعركة ، وثمة نقص آخر ذكره المستر بلنت وهو أن عرابى كان واجبا عليه أن يشترك فى هذه المعركة ولو فى مؤخرة الجيش ان لم يكن فى المقدمة ، ولكنه جمد فى التل الكبير ، ولم تظهر فى الميدان جميع قوة الجيش التى كان يجب استخدامها ، وكان من عوامل الهزيمة خيانة الضابط على بك يوسف خنفس ، وفى ذلك يقول عرابى فى رسالته إلى المستر بلنت ان على يوسف هذا خانهم وأفشى التدبير الذى وضعوه للمعركة

قبل وقوعها وأفضى به الى الجنرال ولسلى وسلمه الرسم الذى وضع لها ، وان سلطان
باشا قد أفسد عليهم على يوسف بالرشوة . وانه علم بهذه الخيانة بعد هزيمة التل
الكبير . (١)

الموقف الحربى بعد واقعة القصاصيين

كانت هزيمة الجيش المصرى فى واقعة القصاصيين الثانية ضربة شديدة كشفت
الموقف الحربى ودلت على ضعف الجبهة المصرية أمام الهجوم الانجليزى ، وقد ظهر
الاضطراب على زعماء العرايين وبخاصة عرابى ومحمود سامى البارودى ، وبدأ اليأس
يتسرب إلى قلوبهم ، وأدرك عرابى بعد فوات الفرصة أنه لو سد قناة السويس عند
ابتداء الحركات العدائية لما بلغ الانجليز الاسماعيلية بهذه السرعة ، وما تقدموا فى داخل
البلاذ بهذه السهولة ، فأخذ يعالج الموقف فى كثير من التردد واليأس ، وبدأ بعد واقعة
القصاصيين فى ارسال الجرحى الى العاصمة اذ اقلتهم القطر المخصصة الى العباسية ، ومنهم
القائدان الباسلان راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ، واستدعى على باشا الروبى
قومندان موقع مريوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادى ، فحضر عصر يوم الثلاثاء
١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (٢٨ شوال سنة ١٢٩٩) ، وأخذ يتفقد مواقع الجيش فى
التل الكبير الذى أصبح بعد واقعة القصاصيين هدف الانجليز فى هجومهم .

معركة التل الكبير

١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

تقع شرق محطة التل الكبير على الضفة اليسرى لترعة الاسماعيلية هضبة تعلو
السكة الحديد بثلاثين مترا وتمتد ، بانحدار خفيف نحو (الصالحية) ونحو (القصاصيين)

(١) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٠ و ٣٥٢





الدوق ولف كينوت واركان حرب
The Brigade of Guards Duke of
under H.R.H. the Duke of
Connaught

خريطة معركة التل الكبير

وتجد فيها موقع قرية التل الكبير ، فتنظرة التل الكبير . فرعة الاسمعية ، واسكة اخديد ، فمسكر الجيش المصري وفيه خيمة عراقى ، خط الدفاع الثانى ، يليه خط الدفاع الاول ، فهجوم الجيش البريطانى من اليمين ومن اليسرة (وقد اقتبسنا هذه الخريطة عن مجلة الجرافيك الانجليزية عدد ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٧)

مقابل ص ٤٤٩

وكانت خطوط الدفاع المصرية في (التل الكبير) تبتدىء من السكة الحديد، وتمتد بطول ستة كيلو مترات متجهة من الجنوب الى الشمال، ويحمى معاقل الجند خنادق جافة عرضها من مترين الى ثلاثة وعمقها متر أو متران، ووراء الخطوط الامامية خطوط أخرى تمتد الى معسكر التل الكبير الواقع على السكة الحديد، ولم يكن عرابي قد أتم خطوط الدفاع قبل نشوب المعركة، ولم تكن هي في ذاتها محكمة الوضع، لأنها أقيمت على عجل، وليس بها العدد الكافي من الجند لصدهجمات الاعداء.

وكان الجيش المصرى في التل الكبير كما قدره الجنرال ولسلى مؤلفا من ٢٤ طابورا وثلاثة أليات من الفرسان وستة آلاف من البدو، وكان عرابي يشرف على حركات القتال، ولكنه لم يتول القيادة الفعلية التى عهد بها الى على باشا الروبى، وبلغت مدافع هذا الجيش من ٦٠ الى ٧٠ مدفعا.

ويقول المستر بلنت ان جيش عرابي بالتل الكبير لم يكن يزيد عن عشرة آلاف أو اثني عشر الف جندي، والباقون كانوا من المجندين الاحداث الذين لم يسبق لهم اطلاق بندقية واحدة، أضيف الى ذلك أن خيرة الجنود لم يكونوا بالتل الكبير بل كانوا في كفر الدوار بقيادة طلبه باشا عصمت أوفى دمياط بقيادة عبد العال باشا حلمى، وهؤلاء لم يشتركوا قط في المعركة، وكان من حسن التدبير أن يستدعى عرابي على الاقل الالاي المرابط في دمياط لانه كان يحتوى على خيرة الجند المدربين، ولكنه لم يفعل، ولم يأت من هذا الالاي سوى اورطتين مع ميسس الحاجة اليه، وعهد عرابي بالقيادة في معركة التل الكبير الى على باشا الروبى، ولم يكن على حظ ما من الكفاية الحربية، أضيف الى ذلك أنه كان الى ما قبل المعركة قائدا لفرقة مريوط واستدعاه عرابي الى التل الكبير بعد اصابة راشد باشا حسنى فى القصاصين، فحضر قبل الواقعة بيوم واحد وهو وقت لا يكفي لتعرف مواقع القتال فى تلك الناحية ووضع الخطط الصالحة للدفاع.

وزحف الجنرال ولسلى على التل الكبير فى أحد عشر الفا من المشاة و ٢٠٠٠

من الفرسان ومعهم ستون مدفعاً (١)، وكان الهجوم من الناحية الشمالية للتل الكبير إذ كانت
 اصلح للزحف من الجهة الجنوبية المكونة من أراض زراعية تخترقها الترع والاقنية
 وتعيق سير الجنود، واعتزم الزحف ليلاً لكي يوفر على جنوده عناء المسير في شمس
 النهار المحرقة وسط رمال الصحراء وفي أرض مكشوفة، وقد رجح عنده الزحف
 في الظلام ما لاحظته حين كان يستطلع مواقع المصريين في التل الكبير أنهم لا يضعون
 الطلائع أمام الاستحكامات إلا من الساعة الخامسة صباحاً، وهذا نقص كبير في
 الدفاع، فأراح ولسلي جيشه يوم ١٢ سبتمبر، وفي مساء هذا اليوم تأهب للزحف،
 ولما جن الليل بدأ الجيش الإنجليزي يتحرك من القصاصين في منتصف الساعة الثانية
 صباحاً، وكان الظلام حالاً، وأصدر الجنرال ولسلي تعليماته بأن تطفأ كل الانوار
 أثناء السير، حتى لا يشعر العراقيون بزحفه، وكان يتقدم الجيش البريطاني بعض ضباط
 الاسطول الذين لهم دراية بالاسترشاد بالنجوم لمعرفة خط السير في الصحراء، ولكن
 هؤلاء لم يكن في استطاعتهم الاهتداء الى مسالك الصحراء، بل كان المرشدون
 الحقيقيون لفيفا من ضباط أركان حرب المصريين من حزب اخديو، وأمامهم عربان
 الهنادى ممن اشترى الانجليز ذمتهم واتخذوهم عيوناً لهم وجواسيس، ومن العجب
 أن يقطع الجيش الإنجليزي المسافة بين القصاصين والتل الكبير وهي تبلغ نحو خمسة
 عشر كيلو متراً دون أن تصادفهم طلائع المصريين، ولو كان الدفاع محكماً لما فاق
 عرابي أن يجعل لجيشه طلائع على مسافات بعيدة ينبثونه بحركات الجيش الإنجليزي،
 واستمر الانجليز في زحفهم حتى مطلع الفجر، وعندئذ صارت كتائبهم الاولى على
 مسافة ١٥٠ ياردة من طلائع التل الكبير، وقد فوجئ المصريون بالهجوم إذ كانوا
 نائمين بعد أن سهروا في سماع ذكر أرباب الطرق، فاستيقظوا على صوت البنادق، ولم
 يكدهم هؤلاء يضربون نفير الخذر حتى أمر الجنرال ولسلي جنوده بالهجوم، فابتدأ
 في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والاربعين صباحاً، وكان على شكل نصف دائرة
 أحاطت بمعسكر العراقيين كما تراه على الخريطة (مقابل ص ٤٤٩)، فاقتمحت الجنود

(١) احصاء الجنرال ولسلي في تلغرافه الى وزارة الحربية البريطانية عن الواقعة

الانجليزية الاستحكامات الامامية، وأطلق رمايتها القنابل والبنادق عليهم، وقتل منهم في هذه الهجمة نحو مائتين قبل أن يصلوا الى الخنادق، ولكن الهجوم كان نجائيا وشديدا، فاستولى الانجليز على الاستحكامات الامامية، وبعد هنية هجموا على خط الاستحكامات الثاني، واتجهت فرقة منهم تجوس خلال الاستحكامات ففتكت بنادقهم بالمصريين فتكاد ذريعا، وهجم فرسان الجيش البريطاني بقيادة الجنرال دروري لو على ميسرة العرايين متجهة صوب محطة التل الكبير، فاحدقوا بها، وأخذ المصريون على غرة في الميمنة والميسرة، وصمد للدفاع الأليان من السودانيين بقيادة الميرالي محمد بك عبيد وظلوا يدافعون الانجليز حتى استشهد معظمهم وقتل قائدهم البطل محمد عبيد، واستبسل ايضا في القتال الألي من البيادة بقيادة أحمد بك فرج. وألي عبد القادر بك عبد الصمد، وكذلك ألي اليوزباشي حسن افندي رضوان (تفريق حسن باشا رضوان فيما بعد) بلاء حسنا في الواقعة اذ كان قومندا للطوبجية، فله فوجي المصريون بهجوم الجيش الانجليزي اختل نظامهم، لكن اليوزباشي حسن رضوان صمد للمهاجمين وأخذت مدافعه تصلي الانجليز نارا حامية وكبدتهم خسائر جسيمة، وجرح هو في تلك الواقعة، وقد أعجب الجنرال ولسلي ببسالته وترك له سيفه احتراماً له، ولم يزد عدد الجنود الذين اشتركوا في المعركة عن ثلاثة آلاف، أما الباقون فقد تولاهم الذعر فالتقوا أسلحتهم ولاذوا بالفرار، ولم تدم المعركة أكثر من عشرين دقيقة لم تزد خسائر الانجليز فيها عن ٥٧ قتيلا منهم ٩ ضباط و ٤٨ صف ضابط وجندي و ٤٠٢ جريحا منهم ٢٧ من الضباط، أما خسائر المصريين فقد تراوحت بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ قتيل، ويقول المستر بلنت (١) « انه سمع من خادم عرابي الذي لازمه في المعركة أن عدد قتلى المصريين كان كبيرا وانهم بلغوا عشرة آلاف بين قتيل وجريح لان الانجليز لم يستعملوا هودة في القتل، وقال انه لا يضمن صحة هذه الارقام، ولكنه شاهد أكواما من عظام القتلى في التل الكبير

وهي شهادة ناطقة بما جرى في المعركة «، وغنم الانجليز مدافع المصريين واستولوا على جميع مهمات الجيش وذخائره ومؤوته (١).

رواية عرابي عن معركة التل الكبير

كتب عرابي عن معركة التل الكبير ما يأتي :

« طلبتُ على باشا الروبي قومندان مريوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادي خضر في عصر يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ شوال سنة ١٢٩٩ — ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وتوجهوا إلى المقدمة، فأمر بانتقال الألي على بك يوسف (خنفس) وعبد القادر بك عبد الصمد من الجناح اليسر الذي كان مائلا إلى الوراء على شكل زاوية منفردة ليحمي العسكر من هجوم العدو، ووضعهما على استقامة اخط المستحكم الممتد من الترعة الحلوة إلى جهة الشرقية، وأمرهما باتخاذ دروة خفيفة من التراب في أثناء الليل، فعمل عبد القادر بك عبد الصمد خط استحكام خفيف بعساكره حيث كان في نهاية الجناح اليسر، وأمر على بك يوسف فانه جمع عساكر ألياه في هيئة القول ولم يجر عمل شيء يقربهم من العدو اذا هجم على الجيش، وتقدم أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بعساكر السواري (الفرسان) إلى الامام على بعد ألفي متر ليمنعوا تقدم العدو اذا أراد الهجوم على معسكرنا، ولكن وامصيتاه خاب الأمل فيهما، وفي يوم الأربعاء ٢٩ شوال سنة ١٢٩٩ — ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كنت في صلاة الفجر اذ سمعت ضرب المدافع والبنادق بشدة، فخرجت ونظرت فوجدت ضرب النار على طول خط الاستحكام، ورأيت بطارية طوبجية سواري على مرتفع من الارض تبعد عن الخيمة التي كنت فيها بنحو ستمائة متر صبت مقذوفاتها على مركزنا العمومي، وكان مركزنا المذكور خاف الاستحکامات بأربعة آلاف متر، ولم يكن هناك الا

(١) الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٢٩.

الاهالى المتطوعون مع الشيخ محمد عبد الجواد وأخيه الشيخ احمد عبد الجواد (١) وجابر بك من بندر بيا بمديرية بنى سويف ، وكانوا نحو ألفى نفر ، فدعوناهم للهجوم معنا على تلك البطارية فامتنعوا ، ودهشوا ، فذكرناهم بحماية الدين والعرض والشرف والوطن ، ولم يجد ذلك نفعا بل تفرقوا فراراً ، فجاء ضابط من طرف على باشا الروبى القومندان الجديد يخبرنى باتخاذ مركز آخر ، ثم نظرت فوجدت الميدان مزدحماً بالخليل والجمال والعساكر متشتتين ومولين ظهورهم للعدو ، فذهبت الى القنطرة التى على التربة هناك لأمنع العساكر عن الفرار ، وصرت أناذيرهم وأحرضهم على الرجوع والثبات والصبر على قتال العدو وأذكرهم بالشرف الاسلامى والعرض والوطن ، فما كان من سميع ولا بصير ، فألقوا بأنفسهم فى التربة وسبحوا إلى البر الغربى ، فذهبت إلى باميس لجمع المهزومين هناك واتخاذ مركزاً آخر لمنع العدو من الوصول إلى القاهرة ، وكان معى اخى السيد صالح عرابى وخادمى محمد ابراهيم وجاويش بروجى يدعى عطية محمد فقط ، وكانت مقدوفات الطوبجية السوارى تتساقط علينا من كل جهة حتى تركنا حدود التل الكبير ، فاما وصلت إلى باميس وجدت على باشا الروبى سألنى إليها ، فسألته عما دهاهم ، فلم يزد على قوله انه خذلان ، وكان على أثرنا فرقة من خيالة العدو فهجموا علينا ، فأرخينا للخليل أعنتها حتى وصلنا محطة انشاص ، فوجدنا هناك قطارا فركبناه ، وذهبنا إلى القاهرة لاتخاذ الوسائل اللازمة لحفظها من الأعداء قبل وصولهم إليها ، وأسباب هذا الخذلان هو أنه فى خلال تلك الأيام كانت الرسائل تبعث من قبل الخديو إلى كبار الضباط بالوعد والوعيد معلنة لهم أن جيش الانجليزى لم يحضر إلى مصر إلا بأمر من السلطان خدمة للخديو وتأييد السلطنة ،

(١) هما الاخوان الشيخ محمد عبد الجواد القاياتى والشيخ احمد عبد الجواد القاياتى من علماء الازهر وكانا من أنصار الثورة ومن الداعين إلى تطوع المصريين لى قتال الانجليز ، وكانا موضع احترام زعماء الثورة ، وأحدهما هو الشيخ محمد عبد الجواد والد الاستاذ الاديب السيد حسن القاياتى

وكانت توزع تلك الرسائل بواسطة محمد باشا ابى سلطان رئيس مجلس النواب ومن معه الذين هم مع الانجليز فى الاسماعيلية بأمر الخديو وبواسطة الجواسيس من (المصريين) كأحمد عبد الغفار عمدة تلا والسيد الفقى العضوين فى مجلس النواب عن مديرية المنوفية ، وأثروا على قلوب على بك يوسف قومندان الألى الثالث وأحمد بك عبد الغفار قومندان السوارى لشدة ضغط ابن عمه عليه (١) وعبد الرحمن بك حسن حكمدار الألى السوارى الثانى وحسن بك رأفت قومندان الطوبجية ، واستمر ذلك الى أن كانت ليلة الاربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أشاع على بك يوسف أنه علم من الجواسيس أن الانجليز لا يخرجون فى هذه الليلة من مرا كزهم ، ولذلك لم يفعل ما أمره به على باشا الروبى من عمل خط استحكام من التراب ، وجمع عسا كره فى نقطة واحدة فى شكل قول ، وكانت العسا كره الانجليزية قد سارت من أول الليل وفى مقدمتها بعض ضباط أركان حرب من المصريين الذين انحازوا الى الخديو بطرف الانجليز وأمامهم عربان الهنادى يرشدونهم الى الطريق واستمروا سائرين الى أن بلغوا المقدمة فى آخر الليل ، وكانت من السوارى تحت حكمدارية أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن ، فبدل أن تناوش العدو القتال وتوقف سيره رجعت أمامه كأنها تقوده الى أن بلغوا محل الألى على بك يوسف الذى كان خاليا من عسا كره ، فمروا بين العسا كره بلا مانع يمنعهم ، وأطلقوا النار على الاستحكامات من الخلف والامام ، وأوقعوا بالجدد على حين كان راقدا ، فدهشت العسا كره وتولاها الاندهال حيث رأوا ضرب النار عليهم من خلفهم وأمامهم ، فآلقوا أسلحتهم وفروا طالبين النجاة لانفسهم الا الألى

(١) كذا فى مذكرات عرابى . والذى نعلمه أن أحمد بك عبد الغفار قومندان الفرسان ليس ابن عم أحمد افندى عبد الغفار عضو مجلس النواب ، ثم ان الحكم على أحمد بك عبد الغفار بالنفى ثمانى سنوات خارج القطر ينفى رواية عرابى عنه ويبرئه مما نسبته اليه

المشاة الاول حكمدارية احمد بك فرج والاى محمد بك عبيد والاى عبد القادر بك عبد الصمد فانهم ثبتوا فى مرا كزهم وقاقلوا أعداءهم حتى النهاية ، فاستشهد منهم من استشهد وجرح من جرح ، وصار الميدان ظلاما من دخان البارود ، واختلط الجند المهزم بالحيوانات المنتشرة فى تلك الصحراء الواسعة ، واشتعلت النار بعربات السكة الحديد التى بها الذخيرة الحربية وما جاورها من عربات المؤونة من مقذوفات الطوبجية السوارى التى عمدت الى ضرب المركز العمومى ، وهكذا تم استيلاء الانجليز على مركز التل الكبير ومهماتهم وذخائره ، وبه كانت نهاية الحرب والخسارة عظيمة بسعى الخديو ومن انحاز اليه من المصريين الذين نشأوا تحت ضغط الاستبداد واستمرأوا عيش الاستعباد ، وبمساعدة المتافقين من عمدوا عيان المنوفية وعرب الهنادى بالشرقية الذين كافأهم الخديو خصوصا الشيخ حمد ابو سلطان واخوته من عربات الهنادى القاطنين بالشرقية فان الخديو أقطعهم خمسة آلاف فدان فى رأس الوادى مكافأة لهم على خيانتهم للدين والوطن الذى نشأوا فى خيراته » (١)

وينسب المسمو جون نينيه هزيمة التل الكبير الى خيانة سلطان باشا ، ويقول المستر بلنت ان المير الاى عبد الرحمن بك حسن الذى كان موهوبا اليه حراسة المقدمة غير من مواقع الحرس خصيصا لكي يفتح الطريق للانجليز ، وأن مير الايا آخر وهو على بك يوسف خففس كان على قيادة خطوط الخنادق المتوسطة فأرشد لانجليز الهاجين بأن وضع المصاييح فى نقطة من الاستحكامات أخلاها من جنودها لكي يهتدى بها الانجليز (٢)

نظرة الى معركة التل الكبير

كانت معركة التل الكبير سلسلة خيانات وفضائح انتهت بهزيمة الجيش المصرى،

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٨

(٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٢

لم يحصل فيها قتال بالمعنى الصحيح الا من ثلاثة آلاف من الجند ، وكانت فيما عدا ذلك أشبه بمهزلة أو مأساة قوامها الخيانة والجبن والجهل بالقيادة الحربية ، فهي صفحة محزنة من تاريخ مصر الحربى والقومى ، اذ كان فريق من الضباط المصريين عوناً للجيش الانجليزى فى اقتحام خطوط الدفاع المصرية ، وتلك هى الخيانة بعينها ، أما القواد والضباط العراييون فلم يبرهنوا على شجاعة م فى ميدان القتال ، فخلت الواقعة من البطولة التى كان يمكن أن تغير من مصير المعركة أو تخفف من غضاضة الهزيمة وتقوى روح المقاومة فى البلاد ، ولم يظهر فى المعركة عمل يدل على البطولة التى اشتهر بها الجيش المصرى فى رد عادية الانجليز أنفسهم حين حاولوا احتلال مصر سنة ١٨٠٧ ، اذ هزمهم فى معارك رشيد وأبى مندور والحماة (١) ، أو البطولة التى عرف بها فى معارك الموره سنة ١٨٢٥ ، وفتح عكا سنة ١٨٣٢ ، ووقائع حص وبيلا و قونية سنة ١٨٣٢ ، وواقعة (نصيين) سنة ١٨٣٩ (٢) وفى حرب القرم سنة ١٨٥٤ (٣) .

فهذه المفاخر التى يزدان بها تاريخ الجيش المصرى تشهد بان المعركة التى لحقت سمعته فى معركة (التل الكبير) انما ترجع إلى خيانة الضباط الموالين للخديو وجبن الضباط الموالين لعرابى ، وعلى رأسهم عرابى ذاته ، فياليت استشهد فى تلك الواقعة ، اذن مات بطلاً وكان جديراً بان تمجد الامة ذكره ، فان البطولة والفداء والتضحية هى عدة الامم فى كفاحها ، ومادة الحياة فى نهضتها ، وسبيلها إلى المجد والعلا ، ولكن عرابى آثر الحياة على الواجب المقدس ، ففقد روح البطولة والتضحية ، ولم يكن هذا عهده للامة قبل نشوب الحرب ، فقد كان يقول انه لا يخشى تهديد المجترأ ولا أوروبا ولا تركيا ، وانه مصر على أن يدافع عن مصر حتى آخر دمق من حياته (٤)

(١ و ٢) راجع تفصيل هذه الوقائع فى الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية ص ٤٠ وما بعدها وص ٢٣٠ (٣) عصر اسماعيل ج ١ ص ٣٧ (٤) أقواله للمستربلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٤٢

فليت شعري لم لم يف بعده فيكون دفاعه على الاقل صفحة بطولة في تاريخه وفي تاريخ مصر، أما إذا كان معترفا بالتسليم لمجرد الهزيمة فكان الاولى به أن لا يغتر بالبلاد في حرب أدت الى الاحتلال والهوان، فهزيمة التل الكبير لم تكن هزيمة عرابي وحده أو هزيمة لجيشه، بل هي هزيمة لمصر بأسرها إذ كانت نتيجة الاحتلال البريطاني .

ولو أن عرابي لم يستشهد في واقعة التل الكبير وتراجع منها مصرا على الاستمرار في المقاومة لعد عمله بطولة تذكر له بالخير، ولكنه نكص على عقبيه لا رغبة في المدافعة والجهاد ولكن لكي ينجو بنفسه إذ سلم سلاحه والقي بنفسه بين أحضان الانجليز، ولو كان مجاهدا حقا لظل يجاهد حتى آخر نسمة من حياته ولم تكن هزيمة التل الكبير بمناعة له من الاستمرار في الجهاد والاعتصام بالمقاومة لو أراد ذلك .

فتأمل في الفرق بين موقفه وموقف مراد بك في عهد الحملة الفرنسية حين انهزم في واقعة امبابه (معركة الاهرام) فقد كان في مقدوره أن يسلم سلاحه للفرنسيين فيقابلوه بالاكرام والاعزاز، ولكنه آثر الـ كفاح والنضال، واعتصم بالصمود واستنار فيها عناصر المقاومة، فجاهد الفرنسيين سنتين متواليتين في حروب مضنية ومعارك مستمرة، صحيح انه جنح بعد طول الجهاد إلى مسالمتهم، وعقد اجترال كبير معاهدة صاح وتسليم، ولكن فرق كبير بين الثبات على المقاومة سنتين متواليتين والفرار من الميدان والاستسلام لمجرد وقوع الهزيمة الاولى .

وصفوة القول ان معركة التل الكبير هي صفحة غير مشرقة في تاريخ مصر

الفصل السادس عشر

التسليم

بلغ عرابي العاصمة ظهر يوم الهزيمة (الاربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - ٢٩ شوال سنة ١٢٩٩) ، وكان أعضاء المجلس العرفي مجتمعين منذ ساعات طويلة في قصر النيل ينتظرون أنباء المعركة ، وبقي يعقوب باشا سامي ملازماً مكتب التلغراف دون أن يكشف أحداً عما كان يتلقاه من الاخبار ، إلى أن أنبأ الحاضرين أن ناظر الجهادية (عرابي) قادم على عجل إلى العاصمة ، فيقنوا أنها الهزيمة لا محالة ، وبعد قليل جاء عرابي يصحبه على الروبي ، وكان وجهه مكفهرًا وعلاماً الاضطراب والخلج بادية عليه ، فجلس في مقعده وظل صامتا لا يتكلم مدة عشرين دقيقة ، ثم عُقد مجلس حافل في قصر النيل من أعضاء المجلس العرفي وبعض الامراء والكبراء ، وأخذ عرابي يشرح لهم أسباب الهزيمة وكيف فوجئ بهجوم الانجليز ونسب إلى الجند عدم اطاعة أوامره في القتال ، ثم استشار الحاضرين فيما يجب عمله ، وهل يجب الاستمرار في المقاومة أم أن الصواب في التسليم ، فاختلفت الآراء ، وكثر اللفظ ، وتشعبت أفكار القوم ، ثم قام الامير ابراهيم باشا احمد ابن عم الخديو وحث على الاستمرار في المقاومة قائلاً ان القاهرة غاصة بالجند ومخازن الحربية مملأ بالسلح والذخيرة والميرة ، ووسائل الدفاع متوفرة ، والواجب هو الدفاع ما دام فينا بقية ، فاستحسن الحاضرون قوله ظاهراً ، ولكن نفوسهم كانت قد دب اليها اليأس وجنحت إلى التسليم ، واستقر الرأي في هذا الاجتماع على انشاء خط دفاعي في ضواحي العاصمة .

وانفاذاً لهذا الرأي ذهب عرابي الى العباسية يصحبه محمد مرعشلي باشا باشمهندس الاستحكامات ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان واللواء حسن باشا مظهر لاختيار الموقع الملائم لخط الدفاع ، وطلب من محمد مرعشلي باشا وضع تصميم لانشاء خط

دفاعى امام المطرية شرقى عين شمس ليستند يمينا الى الجبل ويمتد شمالا الى ترعة الاسماعيليه ثم ينعطف غربا الى النيل عند فم رياح ترعة الاسماعيليه بالقرب من شبرا، ثم ذهبوا الى مركز الطوبجيه ، قال عرابى فى هذا الصدد : « وأردنا استعراض العساكر الموجودة هناك فلم نجد الا الف رجل من خفراء البلاد بدون ضباط ونحو أربعين نفر سوارى فى مركز عساكر الخيالة مع الميرالاي احمد بك نير ، فقال الميرالاي المذكور انه يقف فى وجه العدو ويقاتله برجاله الاربعين حتى يموت معهم ولكن ما الفائدة وليس لدينا جيش يقوى على الدفاع ، فلما شاهدنا ذلك علمنا ان الاولى حقن الدماء وحفظ القاهرة من غوائل الحرب والدمار . »

ثم رجع عرابى ومن معه الى المجلس العرفى بقصر النيل واخبر الحاضرين بما شاهدته ، فاستقر رأى الحاضرين على التسليم وكتابة عريضة الى الخديو يلتمسون فيها انفو عنهم ويقدمون له الخضوع ويعتذرون عن افعالهم الماضية ، فخرروا العريضة وامضاها عرابى ومن معه ، وأرسلوها صحبة وفد مؤلف من محمد رؤف باشا حاكم دار السودان السابق ، وبطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، وعلى باشا الروبى . ويعقوب سامى باشا ، ورؤف باشا هو الذى تولى فيما بعد رئاسة المحكمة العسكرية التى حكمت على عرابى وصحبه بالاعدام .

وكان الارتباك باديا على عرابى وصحبه ، لا يدرون ماذا يفعلون ، فلم يكذب الوفد يسافر الى الاسكندرية يوم الخميس ١٤ سبتمبر حاملا عريضة الاسترحام حتى تراءى لهم تغيير صيغة العريضة ، كأن تغيير الصيغة سيغير من مصيرهم ومصير البلاد ، واخفق ان عرابى لم يكن يفكر عقب الهزيمة فيما يصير اليه امر البلاد ، بل كل ما كان يهتم به أن ينقذ حياته من الاعدام .

فكروا اذن فى تنقيح العريضة الاولى فاردفوها بعريضة اخرى وارسلوها صحبة عبد الله نديم ، فسافر بها بقطار مخصوص فى يوم الخميس ذاته ، ولما وصل الى كفر الدوار علم بأن الخديو رفض قبول العريضة الاولى وأمر باللقاء القبض على على باشا الروبى ويعقوب سامى باشا وايداعهما السجن ، فعاد النديم ادراجها واخفى عن الانظار .

الزحف على العاصمة واحتلالها

لم تكمل معركة التل الكبير بما انتهت اليه حتى أمر الجنرال ولسلي فرقة الفرسان بقيادة الجنرال دروري لو Drury Lowe أن تبادر بالزحف على القاهرة لاحتلالها ، وأمر الجيش الهندي بقيادة الجنرال مكفرسن باحتلال الزقازيق لمنع الجيش المصري من استخدامها قاعدة لمواصلات السكك الحديدية ، فسار الفرسان نحو بليس واحتلوها ظهر يوم الخميس ١٣ سبتمبر ، وحجز بها الجنرال دروري لو التلغرافات التي أعدها عرابي الى مديريات الوجه البحري بحشد الجنود لمقاومة زحف الجيش البريطاني ، واحتل الجنرال مكفرسن الزقازيق في ذلك اليوم دون مقاومة واستولى فيها على خمسة قطارات مشحونة بالذخائر والمؤن .

واستأنف الجنرال دروري لو الزحف قاصدا العاصمة يوم الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (أول ذي القعدة سنة ١٢٩٩) ، فتحرك من بليس في منتصف الساعة الخامسة صباحا في قوة لا يمكن ان تكفي في الاوقات العادية لاحتلال العاصمة ، ولكن هزيمة التل الكبير قد قضت على روح المقاومة ، قال المسيو بيوفيس في هذا الصدد « لم يكن الجنرال دروري لو يسير في زحفه في طريق آمنة اذ لم يكن معه سوى عدة مئين (الصحيح عدة آلاف) من الجند ، وكان أمامه مدينة أهلة بالسكان تدافع عنها حامية قوية كبيرة العدد ترابط في العباسية والقلعة وفي المعقل التي بنيت أخيرا فوق جبل المقطم ، وأمامه ذكريات الثورات الهائلة التي سببت المتاعب والخسائر الكبيرة لنايليون وكلمبر خلال الحملة الفرنسية ، ولكن جبن الرؤساء العرابيين قد أخرجه من المأزق ، (١) .

بلغ الجنود الانجليز العباسية في نحو الساعة الرابعة مساء وعسكروا في ثكنات

(١) بيوفيس - الفرنسيون والانجليز في مصر ص ٢٩١

الفرسان بها ، وأرسل الجنرال درورى لو إلى محمد رضا باشا قائد الجند بالعباسية يطلب اليه تجريد الجنود المصريين من أسلحتهم ، وكان عرابي وصحبه مجتمعين في دار على باشا فهمى الذى كان لم يزل جريحاً ملازماً بيته بعد اصابته في معركة التصاصين ، فتلقى في نحو الساعة السادسة مساءً تلغرافاً من قائد العباسية بوصول طلائع الانجليز ، فأرسل عرابي يأمره بالتسليم للقائد البريطانى ، ولما انفض الاجتماع خرج عرابي يصحبه طلبة باشا عصمت ومحمود سامى باشا البارودى والمسيو جون نبيه ، فأشار عليهم المسيو نبيه بأن يسلموا أنفسهم كأسرى حرب للقائد البريطانى ، فعمل عرابي وطلبه بنصيحته ، وتبهما الاثنان للذهاب الى العباسية لى يسلموا أنفسهما للجنرال درورى لو ، أما محمود سامى البارودى فلم يقبل هذه النصيحة وقال « انى ذاهب إلى منزلى فاذا أرادونى فانهم يعرفون أين يجدونى » ، وذهب عرابي إلى منزله يصحبه طلبة باشا والمسيو نبيه وأخذ يتأهب لتسليمه نفسه ، فلبس رداءه العسكرى وأخذ سيفه ، وفي نحو الساعة التاسعة مساءً ركب عربة يصحبه طلبة باشا ، وأمر سائقها بالتوجه إلى مكينات الجيش بالعباسية ، فلما بلغاها جى بهما إلى الجنرال درورى لو ، فسما سيفيهما اليه ، فأمر باعتقالهما في غرفة من غرف الثكنة ، وسارت كتيبة من الفرسان البريطانيين ليلاً إلى القلعة من طريق الجبل واحتلتها وسلمت الحامية المصرية

وتولى تسليم القلعة الميرالاي على بك يوسف خنفس ذلك الخائن الذى فتح لهم الطريق في واقعة التل الكبير

واحتل الانجليز أيضاً قصر النيل وقشلاق عابدين ، وسلم الجنود الذين كانوا بها أسلحتهم ، فكان ذلك ايذاناً باحتلال العاصمة .

وقد خرج بعض الاهلين من سكان باب الشعرية والحسينية يحملون الهروات بقصد محاربة الانجليز ، ولكن محافظ العاصمة ابراهيم بك فوزى رأى في هذه الحركة عملاً لا يجدى ولا يؤدى الا الى سفك الدماء ، فردهم وأخذ يرقب حركاتهم منعاً لوقوع الاحتكاك بين الانجليز والاهلين .

ودخل الجنرال ولسلى العاصمة صبيحة يوم الجمعة ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وكان يصحبه أركان حربه وسلطان باشا نائباً عن الخديو ، ونزل فى سراى عابدين التى أمر الخديو باعدادها له ، ونزل الدوق اوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا فى قصر النزهة بشبرا ، وأخذت كتائب الجيش الانجليزى تفد على العاصمة تباعاً عدة أيام ، وما ان دخل الجنرال ولسلى العاصمة حتى أرسل الى وزارة الحربية الانجليزية تلغرافاً قال فيه : « انتهت الحرب . لا ترسلوا مدداً الى مصر » .

ونقل عرابى وطلبة الى قشلاق عابدين يوم السبت ١٦ سبتمبر ، ثم نقلوا مع غيرهما من كبار المسجونين الى سراى (الدائرة السنية) (١) اذ حولتها الحكومة الى معتقل أعدت فيه جناحاً خاصاً لاجتماع لجنة التحقيق ونقلت اليه كبار المسجونين وأعدت لكل منهم غرفة منفردة الى أن تمت المحاكمة .

وصار سلطان باشا صاحب الحول والطول فى العاصمة يأمر بالقبض على من حامت حولهم التهم باعتبارهم المحرضين على الثورة أو من زعمائها ، فأمر باعتقال الكثيرين من الضباط والاعيان ، قال عرابى فى هذا الصدد . « انه أمر بسجن جميع الضباط وجميع رجال الملكية والعلماء وخطباء المساجد والتجار والاعيان إلا من كان من الجواسيس والمنافقين حسب ما هو مندرج بسجلات الخديو ، فسجنوا جميعاً إلا على بك يوسف واحمد بك عبد الغفار (٢) وعبد الرحمن بك حين مكافأة لهم على خيانتهم وغدرهم فى التل الكبير ، وتوجه على بك يوسف الى القلعة مركزاً أليه وسلم مفاتيحها الى فرقة من الانجليز بأمر سلطان باشا نائب الخديو ، وكذلك صار سجن جميع الذين بالمديريات والمحافظات من المستخدمين والموظفين والعمد والاعيان والقضاة والمفتين وغيرهم من عامة الناس حتى غصت بهم السجون بما يربو على ثلاثين الفا من المصريين (٣) .

(١) مكانها الان دار وزارة التجارة والصناعة بشارع قصر النيل

(٢) راجع ما كتبناه فى تبرئة احمد عبد الغفار ص ٤٥٤

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٤٠٣



عراي باشا في سجنه بالقاهرة بعد هزيمة التل الكبير

احتلال مواقع الدفاع الأخرى

كفر الدوار

لما علم ضباط الجيش في مواقع الدفاع الأخرى بسقوط التل الكبير واستسلام عراي استسلموا مثله ، وقد علم طلبه باشا عصمت في كفر الدوار بالهزيمة يوم وقوعها ، فسافر على عجل إلى العاصمة فبلغها مساء ١٣ سبتمبر ، والتقى بعراي وسلم نفسه معه إلى القائد دروري كما تقدم بيانه ، ولما علم الجند بسفره تركوا أسلحتهم لضباطهم وتشتتوا ذاهبين إلى بلادهم . وكذلك فعل العربان ، وحضر السير افلن وود أحد

قواد الجيش البريطاني (الذي عين فيما بعد سردارا للجيش المصري) في ١٦ سبتمبر على رأس كتيبة من الجند الى موقع الحصن المنيع الذي أنشأه عرابي وكان أول خطوط الدفاع ، ويعرف بعزبة (أصلان) فاحتله ، وكان يصحبه الى ذلك المكان ضابط من أركان حربه وآخرون من قبل الخديو ، وأمر بنفس الحصن ، فنسف وسلم الضباط المصريون أسلحتهم ، وأعلنوا طاعتهم للخديو ، واستولى الانجليز في كفر الدوار على ما بها من المدافع والبنادق والذخائر .

في الصالحية

وحين علم محمود سامي باشا البارودي قائد موقع الصالحية بالهزيمة تركها ومن معه من الضباط والجنود وركبوا قطارات السكة الحديدية الى المنصورة ومنها إلى طنطا ثم الى ايتاي البارود فكم حماده فيولاق الدكرور ، وانحل نظام الجند ، وتوجه كل منهم الى بلده ، وارتأى البارودي وجوب استمرار الدفاع مع اخلاء القاهرة والانسحاب بالجيش الى الصعيد ثم الى السودان اذا أعجزهم الدفاع ، وأرسل إلى عرابي تلغرافاً من المنصورة يطالب منه اغراق مديرتي القليوبية والشرقية لتعطيل زحف الجيش الانجليزي ثم الاستيلاء على جميع المراكب في النيل وشحنها بالذخيرة وتوجيهها الى الصعيد مع الجيش ، ولكن عرابي رفض العمل بهذا الرأي وأصر على التسليم ، وسجن البارودي بالقاهرة ضمن من سجن من العرايين .

في رشيد وأبو قير

وتسلم الانجليز حصون رشيد ، وتوقفت حامية ابو قير عن التسليم فأرسل اليها الخديو يوسف شهدي باشا فسلموا ، وسلمت كذلك حامية مزبوط .

في دمياط

أما عبد العال باشا حمى أبو حشيش قائد موقع دمياط فقد أبقى التسليم في بادئ

الامر ، وحاول اقناع الاهلين بأن عرابي مازال يقاوم ويدافع ، ودعا الى القتال حتى النهاية ، واستمر على موقفه الى يوم الخميس ٢١ سبتمبر ، ثم اعتزمت الحكومة القبض عليه واعدامه رميا بالرصاص ، فعدل عن المقاومة وسلم نفسه ، فقبض عليه وارسل الى العاصمة مع بقية الضباط يخفرونهم الجنود الانجليزية ، وضموا الى المقبوض عليهم من زعماء الثورة ، وتنفيذا لاوامر الجنرال ولسلي نقلت الحامية المصرية المربطة في دمياط الى طنطا ، وهناك سرح الجنود وأمروا بالعودة الى بلادهم .

وتوجهت الجنود الانجليزية الى طابية (الجميل) غربي بور سعيد فاحتلوها باسم الخديو يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واستولى الانجليز ايضا على جميع الذخائر والبنادق التي وجدوها في القلاع المصرية من الاسكندرية الى أبو قير فرشيد فالبرلس فدمياط فالجميل ، وما بينهما من المعاقل والابراج ، واتلفوا مدافعها وجردوها من سلاحها تجريداتاما

تأليف وزارة شريف باشا (الرابعة)

تبين في غضون الحوادث السابقة أن وزارة اسماعيل راغب باشا لا قبل لها على مواجهة المشا كل التي استهدفت لها البلاد وانها أضعف من أن تقوم بأعباء الحكم وسط هذه العواصف المختلفة ، فاستقالت ، واستدعى الخديو رياض باشا من أوروبا قدام منها في أواسط شهر اغسطس سنة ١٨٨٢ ، وبعد قدومه عهد الى شريف باشا تأليف الوزارة ، فلبى دعوته ورفع اليه في ٢٠ اغسطس الكتاب الآتي في صدد تأليفها :

« مولاي

« أعرض لسموكم أن استدعاءكم ايلي لتشكيل وزارة جديدة في مثل هذه الظروف انما هو دليل على استدامة ثقكم في ، وانني بالامثال لامرکم الكريم أبرهن على إخلاصي لوطني ولذاتكم السامية .

ان المبادئ التي عرضتها على سموكم منذ سنة لاتزال موضع اهتمامي ، فان غايتنا هي نجاح الوطن ماديا وأديبا ، وأما الوسائط التي يلزم اتخاذها لذلك فهي تعميم المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ الحرة (١) الملائمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية، وكما أنه لا يلزم أن تتجاوز حدود لوائح ديسمبر (٢) كذلك لا ينبغي أن نحذف منها شيئا .

« ومن الواجب أن تتجه كل خواطرننا الى موضع واحد وهو صيانة البلاد ، وعليه فأنني استدعي للاشتراك في ذلك كل ذي غيرة وقلب مصرى مخلص لذاتكم الشريفة ، وسأعرض عما قليل لحضرتكم أسماء نظار الهيئة الجديدة للتصديق عليها فاقبلوا مولاي فائق احترامي وانني أشرف بأن أكون لسموكم الخادم المطيع والأمين المتواضع . (٣) »

(شريف)

(١) في الاصل الفرنسي Le developpement des institutions liberales « توسيع نطاق النظم الحرة » يشير بذلك الى مجلس النواب

(٢) في الاصل الفرنسي للكتاب

Nous n'irons pas au dela des limites que dans nos projets , nous nous imposons au mois de Decembre dernier , mais nous ne reviendrons pas en deça

« وكما أنه لا ينبغي أن تتجاوز حدود ما التزمنا به في مشروعاتنا في شهر ديسمبر الماضي فيجب أن لا نرجع عن شيء منها » وهو يشير إلى الدستور الذي وضعه في شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ وعرضه على مجلس النواب يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ كما تقدم بيانه .

(٣) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٢ ؛ وقد نشرت الصيغة الفرنسية للكتاب (وهي الاصل) في المونتيور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية) للحكومة عدد ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢

فأجابه الخديو بالكتاب الآتى :

« عزيزى شريف باشا

« ان استدعانا اياك فى مثل هذه الظروف لتشكيل وزارة جديدة مبنى على اخلاصك وحبك للوطن اللذين لنا فيهما كل الثقة ، اننا نوافق تماما على المبادئ التى عرضتها علينا ، ومن الواجب ان تتجه جميع الافكار والقلوب الى موضوع واحد وهو استئناف تقدم البلاد أدبيا وماديا ، واننا واثقون نظيرك بأن الواسطة الفعالة للحصول على هذه الغاية المرغوبة هى تعميم المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ ، الحرية الملازمة لهيئة البلاد الاجتماعية والسياسية

« ونرى أيضا أنه لا بد فى زمن الاضطراب من انتشار سلطتنا على الشعب وادارة الاعمال انتشارا أكثر قوة ووضوحا ، ولذلك فاننا نستدعى عند الاقتضاء التثام مجلس النظار برئاسة المستشار للبحث فى المسائل المهمة خارجية كانت أم داخلية ، وبما أن لنا السيادة العليا على القوات البرية والبحرية فننفذ أوامرنا يجب أن يتم بدون أن تمس اختصاصات ناظر جهاديتنا .

« ولا نشك يا وزيرى العزيز انك توافق افكارنا فى كل هذه المبادئ ، ولنا الامل الوطيد ان وزارتك ستهم بأن تفتح للبلاد عصرا جديدا وتشارك فى رفعها الى اعلى ذرى التقدم والفلاح .

واعتقد ان عواطفى نحوكم هى عواطف اعتبار تام وحسن مودة واخلاص «
(محمد توفيق)

كتب فى سراى رأس التين يوم ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢

وظاهر من كتابى شريف باشا والخديو مبلغ التباين بينهما فى وجهات النظر ، فشريف باشا يحرص على برناجه الذى عرضه على الخديو حين تأليف وزارته السابقة ، ويتقيد بالدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ ، أما الخديو فكان همه تأييد سلطته الشخصية ، اذ يقول فى كتابه انه فى اوقات الاضطرابات ينبغى ان يكون

سلطانه على الشعب اكثر وضوحا وانتشارا ، ويحرص على رغبته في دعوة مجلس الوزراء الى الاجتماع ، ويقصد من ذلك أنه لا يصح ان يجتمع من غير دعوته ، والى حقه في رئاسة المجلس ، وكذلك يحرص في كتابه على تثبيت سلطانه على الجيش ، ومن تهكم الاقدار ان يعنى بكل هذه الامتيازات في الوقت الذي كانت الحوادث تتطور فيه الى تثبيت سلطان الاحتلال وتجريد الخديو من كل سلطة .

وقد تم تأليف الوزارة على النحو الآتي :

شريف باشا للرئاسة والخارجية . رياض باشا للداخلية . عمر باشا لطفى للحربية والبحرية . علي حيدر باشا للمالية . علي باشا مبارك للاشغال . احمد خيرى باشا للمعارف . حسين فخري باشا للحقانية . محمد زكى باشا للاوقاف . (١)

والوزارة كما ترى مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد سلطة الخديو ومخالفة العرايين ، فشريف باشا قد انفصل عن الثورة من عهد استقالته من الرئاسة في فبراير سنة ١٨٨٢ ، ورياض باشا معروف بكرهه للثورة ، وكذلك عمر باشا لطفى ، وعلى باشا مبارك كان وزيرا في وزارة رياض باشا الاولى التي اسقطتها الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان احد أعضاء الوفد الذي ندبته الجمعية العمومية لا بلاغ قرارها الى الخديو عقب احتلال الانجليز الاسكندرية فتخلف بها وانضم إلى الخديو ، وحيدر باشا وخيرى باشا وفخري باشا وزكى باشا كانوا من الموالين للخديو .

تعيينات وتغييرات بين الحكام الاداريين

كان سقوط التل الكبير ابدا نابا انتهاء دولة عرابى وزوال نفوذه وسلطانه ، وقد اتيح للخديو بهذه الواقعة ابتهاجا عظيما ، وأخذ يستعيد سلطته في المديرية بتعيين مديرين من الموالين له ، فعين وهو بعد في الاسكندرية ابراهيم ادم باشا مديرا للغربية ، كما

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

كان اولاً ، ومحمد شاكر باشا مديراً للدقهلية ، واحمد فريد باشا للشرقية ، و ابراهيم بك توفيق الترجمان للبحيرة ، وحسن فهمى بك المنوفية ، والياس بك لبنى سويف ، ومراد باشا رفعت للفيوم ، و خليل بك عفت للمنيا ، وحسن بك رفعت لقنا ، وعثمان باشا صدقي لاسنا (١) ، واحمد باشا رأفت محافظاً لاسكندرية ، واسماعيل زهدى باشا محافظاً للمياط ، وحسين بك البغدادلى محافظاً لرشيد (٢) ، وعثمان باشا غالب محافظاً لمصر (٣)

وبعد أن رجع الى العاصمة أكمل الحركة الادارية بتعيين عثمان ماهر باشا مديراً لاسيوط وحسن ذهني بك مديراً لقنا (٤).

وصدرت الاوامر الى المديرين بالقبض على زعماء الاعيان الذين تظاهروا بمناصرة عرابى او عضدوه بما لهم او اشخاصهم ، وبالسهر على الامن والنظام ، وأمروا بأن يرسلوا إلى وزارة الداخلية تقارير يومية بما يحدث فى مديرياتهم من الوقائع وما يقوم به الموظفون من الاعمال ، وصدرت اوامر اخرى مشددة بجمع الاسلحة من ايدى الاهلين سواء كانوا من جنود الجيش او من المتطوعين او غيرهم (٥)

مشيخة الجامع الازهر

ولما استقر بالخديو المقام فى العاصمة اعاد الشيخ محمد العباسى المهدي الى مشيخة الازهر ، وكان قد انفصل عنها فى ابان الثورة نزولاً على ارادة العرايين كما تقدم بيانه (ص ١٦٥) ، فأصدر اليه الخديو ارادة فى ٢ اكتوبر سنة ١٨٨٢ (١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) وعادته الى منصبه بدلاً من الشيخ محمد الانباجي الذى استعفى منه ، فاسندت مشيخة الازهر إلى الشيخ العباسى علاوة على منصب الافتاء الذى كان يشغله من قبل .

(١) و (٢) دكريتو ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٣) دكريتو ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ — الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر

سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

عودة الخديو الى العاصمة

أخذ الخديو بعد واقعة (التل الكبير) يتأهب للعودة الى القاهرة ودخولها دخول الظافر المنتصر ، والواقع انه لم يكن ثمة ظفر ولا انتصار للجيش البريطانى ، وان الخديو لم يعد الى عاصمة ملكه الا بحماية الانجليز ، وفي ظلال سيوفهم ورماحهم ، واذا كان قد تغلب على عرابي وصحبه ، فانه في الوقت نفسه قد أفقد العرش بهاءه ومجده .

وقد قضى عشرة ايام بالاسكندرية بعد سقوط التل الكبير يتلقى فيها رسائل المهنيين ووفودهم ، ثم اعزم العودة الى القاهرة ، فجاءها بقطاره الخاص يوم الاثنين ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٢ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) ، واعدت الحكومة لاستقباله احتفالا فخما ، فزينت المحطة بالاعلام ، وفرشت بالابسطة الفاخرة ، ونثرت فيها الازهار والرياحين ، ودعى لاستقباله جمع حاشد من كبراء البلد ، يتقدمهم لفيف من الامراء والعلماء وكبار الموظفين والاعيان من العاصمة والاقليم .

وفي منتصف الساعة العاشرة صباحا قبل القطار المقل للخديو الى المحطة ، وكان في معيته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء وبقية الوزراء ، فتقدم رياض باشا (وكان وقتئذ بالقاهرة) للقائه ، ثم تبعه محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وبقية الحاضرين ، وكان في استقباله ايضا الجنرال ولسلى قائد الجيش البريطانى والدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا والسير ادوار مالت المأممء البريطانى ، واطلقت المدافع التى كانت معدة فى المحطة اىذانا بوصوله ، ثم تلقى مدافع القلعة ، وصدحت الموسيقى بالسلام الخديو ، وتقدم الشيخ عبد الهادى نجما لىارى ودعا للخديو ، فردد الحاضرون دعاءه ، وتقدم رياض باشا ودعاه ايضا وختم دعاءه بنداثة « ليعيش الجناب العالى مؤيدا بالنصر والاجلال » ، وترددت اصوات الدعاء من كل جانب ، وبعد ان لبث الخديو هنيهة فى المحطة غادرها فى مركبه الى سراى الاسماعيليه .

وبدا على هذا الموكب طابع الاحتلال وظواهره المهينة ، فلم يركب مع الخديو



دخول الخديو توفيق باشا العاصمة بعد الاحتلال البريطاني

يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢

والى جانبه الدوق اوف كنوت وامامها الجنرال ولسلى والسرادوار مالت

والموكب يسير بين صفين من الجنود الانجليز

(عن مجلة الجرافيك عدد ١٤٤١ اكتوبر سنة ١٨٨٢)

في مركبته سوى الدوق اوف كنوت، وقد جالس عن يساره، والجنرال ولسلى والسير ادوار مالت، وقد جلسا امامهما، واصطفت الجنود الانجليزية على جانبي الطريق من المحطة الى شارع فندق شبرد، ومنه الى قسم عابدين، ومنه غربا الى سراى الامير محمود باشا شقيق الخديو، ثم الى سراى الاسماعيلية، وبلغ عددها نحو خمسة آلاف جندي، فكان اصطفا فهم على هذا النحو وبهذه الكثرة ايذانا بان الخديو دخل عاصمة ملكه في حماية الجيش الانجليزى اوفى أسره، فلا غرابة أن شبه الوطنيون هذه العودة برجوع الملك لويس الثامن عشر الى فرنسا حين دخل الحلفاء باريس سنة ١٨١٥، كما شبهوا ذهابه من قبل الى الاسكندرية في يونيه سنة ١٨٨٢ بفرار

لويس السادس عشر الى (فارن) Varennes ابان الثورة الفرنسية .

وسار وراء المركبة الخديوية الدوق أوف تك را كبا جواده، تتبعه كتيبة من الفرسان الانجليز، وتبعه الوزراء والامراء والعلماء وكبار المستقبلين ، وسار الموكب على هذا النحو حتى بلغ سراى الاسماعيلية، فاطلقت المدافع ايذانا بوصوله

وفي اليوم التالى (الثلاثاء ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ذهب الى سراى الجزيرة وهناك استقبل وفود المهنيين من الوطنيين والاجانب ، وزينت المدينة يوم وصوله واستمرت الزينات ليلتين آخرين ابتهاجا بمقدمه (١)

مظاهر غير وطنية

ان استعادة الخديو سلطانه بواسطة الجيش الانجليزى واستقراره على العرش برعايتهم قد أوجد فى البلاد جوا نفسيا يتنافى والاخلاق الوطنية، اوبعبارة أخرى ان جوا من الانحلال الخلقي والوطنى قد بدأ يخيم على البلاد ، وبدأت فى اقفا مظاهر غير وطنية، لانربى بدا من تدوينها مع شديد الاسف ، فبينما كان وجود جيش اجنبى يحتل العاصمة مما يستثير روح السخط فى نفوس الشعب، اذ يبعث ذوى الشخصيات البارزة فى المجتمع وقتئذ يتقدمون بهدايا الى قواد الجيش الانجليزى لقاء انتصارهم فى القتال .

١ - تقديم هدايا للقواد البريطانيين

وتفصيل ذلك انه فى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وفد على وزارة الداخلية رهط من الاعيان والعمد، يتقدمهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب واحمد بك السيوفى (باشا) من اعيان القاهرة، وقابلوا رياض باشا (وزير الداخلية) وأبلغوه عزمهم على تقديم هدية

(١) ملخص عن الوقائع عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢

فاخرة من السلاح الى كل من الاميرال سيمور قائد الاسطول الانجليزى (الذى دمر الاسكندرية بقنابله) والجنرال ولسلى القائد العام للجيش البريطانى والجنرال (درورى لو) الذى كان اول من دخل العاصمة بعد سقوط التل الكبير ، وطلبوا من رياض باشا أن يأذن لهم فى تقديم ما عزموا على اهدئه للقواد المذكورين « شكرا لهم على انقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية » على حد تعبيرهم ، فاذن لهم بذلك^(١) واعتزم اولئك المنافقون تأليف لجان فى المديرىات ، لجمع الاكتتابات لهذا الغرض ، ثم عدلوا عن ذلك وقدموا الهدايا من ماله الخاص ، وتم اصطناع الهدايا بعد رحيل القواد الثلاثة ، فقدمها وزير الداخلية وقتئذ (اسماعيل باشا ايوب) يوم ٢٢ يناير سنة ١٨٨٣ الى السير ادوار ماليت قنصل انجلترا العام ليوصلها الى القواد الثلاثة ، فبعث بها اليهم . وفى ابريل سنة ١٨٨٣ وصله من الجنرال ولسلى خطابان يرجوه فى أولهما أن يبلغ شكره الى سلطان باشا والى اعضاء مجلس النواب واعيان القطر على هديتهم ، وفى الخطاب الثانى يخص بالشكر سلطان باشا ومحمد بك الشواربى (باشا) وعبد الشهيد افندى بطرس وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ومحمود بك سليمان (باشا) واحمد بك السيوفى (باشا) على خطابهم الذى قدموا به هديتهم ، فأرسل السير ادوار مالت صورة الخطابين الى سلطان باشا ، وأرسل اليه ايضا خطابا آخر وصله من الجنرال (درورى لو) يتضمن شكره وزملائه^(٢) على هديتهم .

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٨ ابريل سنة ١٨٨٣



استعراض الجيش البريطاني في ميدان عابدين أمام الخديو توفيق باشا
عقب احتلال العاصمة
(عن مجلة الجرافيك عدد ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

٢ - استعراض الخديو للجيش الإنجليزي

في ميدان عابدين

وثاني هذه المظاهر استعراض الخديو للجيش الإنجليزي في ميدان عابدين ،
ولعل الإنجليز أرادوا بهذا العرض أن يمحوا أثر تظاهر الجيش المصري في ذلك
الميدان يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ في إبان الثورة .

ففي يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ جرى هذا العرض المهيمن ، وأعد للخديو وكبار
المدعوين كشك في الميدان لمشاهدته ، وأقبل في الساعة الرابعة مساءً بملابسه الرسمية ،
وإلى يساره في مركبته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وأمامه رياض باشا وزير

الداخلية وعمر باشا لطفى وزير الحربية والبحرية ، وتلا مركبته مركبات سائر الوزراء وكبار العلماء والموظفين ورجال المية وغيرهم من الوجهاء والاعيان ، وكانوا جميعا مرتدين ملابسهم الرسمية ، وبعد أن أخذوا مجلسهم بدأ العرض العسكرى ، وكان الجنرال ولسلى والدوق أوف كنوت ممتطين جواديهما بجانب الكشك الذى جلس به الخديو ، وقف بعض الياوران والضباط الانجليز تجاه الكشك .

وفى الساعة الخامسة مساء بدأت صفوف الجيش الانجليزى تمر أمام الكشك الخديو ومعها موسيقاها العسكرية ، واستمر العرض نحو ساعة ونصف ساعة الى أن تم مرور الجيش الانجليزى بأجمعه ، وأبدى الخديو سروره من حسن نظام الجند ومهارة قواده وضباطه (١)

وانتهى العرض حين أذنت الشمس بالغروب ، فكانت غروب شمس السماء استنكارا لهذه المناظر المحجلة ، كما غربت شمس الكرامة والعزة القومية فى نفوس اولئك الذين اجتمعوا لتكريم جيش الاحتلال .

٣- مأدبة الخديو للضباط الانجليز

وأقام الخديو مأدبة كبرى وحفلة ساهرة بسراى الجزيرة ليلة الثلاثاء ١٣ أكتوبر تكريما للقواد والضباط الانجليز ، وفى مقدمتهم الاميرال سيمور قائد الاسطول البريطانى والجنرال ولسلى قائد الجيوش الانجليزية والدوق اف كنوت والدوق دوتك وغيرهم (٢)

وأنعم على ستين منهم بالنياشين المختلفة (٣)

(١) الوقائع المصرية عدد أول ١ أكتوبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢

(٣) اسمائهم فى مجموعة الاوامر سنة ١٨٨٢ ص ١٠ وأولهم الجنرال (درورى

لو) قومندان الفرسان

٤ - مأدبة رياض باشا

واقام رياض باشا (وكان وزيرا للداخلية) مأدبة عشاء في سراى وزارى الداخلية والمالية ليلة ١٩ اكتوبر تكريما للجنرال ولسلى والدوق اوف كنتوت ورهط من ضباط الجيش الانجليزى ، شرب فيها نخب ملكة الانجليز والجيش البريطانى ، كما شرب الدوق اوف كنتوت نخب الخديو ورياض باشا ، وحذا حذوه الجنرال ولسلى والسير ادوار مالت .

٥ - مكافأة سلطان باشا

وكافأ الخديو محمد سلطان باشا على خيائه بأن انعم عليه بالنيشان المجيدى من الدرجة الاولى ، ثم منحه عشرة آلاف جنيه وذلك « لما أظهره من الصداقة لحكومتنا الخديوية ومعارضته للعصاة فى جميع امورهم وعزا لهم بالمخاطرة على حياته ، وما حصل له بسبب ذلك من الضرر والتعدى منهم على شخصه واقاربه واتلاف موجوداته ومقدار جسيم من مزروعاته ^(١) » ، وقد أعطى له هذا المبلغ من الاحتياطى « تعويضا للتلفيات التى حصلت له ومكافأة لسعادته على صداقته » ^(٢) .

وأنعمت عليه ملكة انجلترا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذى خوله لقب (سير) ^(٣) .

وجملة القول ان البلاد شهدت عقب الاحتلال الانجليزى مظاهر مؤلمة من الاستكانة والاذعان ، وفشت فيها روح النفاق والهوان ، وغاض معين الابهاء

(١) و (٢) أمر خديوى فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨٢ - الوقائع المصرية عدد

٥ اكتوبر سنة ١٨٨٢

(٣) المونيتور اجبسيان عدد ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٢

والكرامة والاستقلال ، وكانت هذه المظاهر بمثابة الاثر الاول للاحتلال الانجليزى
فى نفسية الشعب واخلاقه .

عودة الجنرال ولسلى

بدأت القوات الانجليزية تعود من مصر فى ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٢ تاركة
العدد الكافى من الجند ، وفى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨٢ سافر الجنرال ولسلى من
القاهرة مع اركان حربه الى الاسكندرية ومنها عاد الى انجلترا ، وخلفه فى قيادة جيش
الاحتلال الجنرال اليزون Alison ، واقتصر عدد هذا الجيش البريطانى ابتداء
من اول نوفمبر على اثنى عشر الف جندي

الفصل السابع عشر

محاكمة العراقيين

اعتقل زعماء الثورة العراقية، واعتقل أيضا الكثير من الضباط والاعيان، وألقوا في السجون رهن التحقيق والمحاكمة، وكثرت في ذلك الحين السعايات والوشايات، فأخذ المغرضون يوشون بمخصومهم بتهمة أنهم كانوا من الخارجين على الخديو، حتى امتلأت السجون بالمتهمين، وبلغ عدد المقبوض عليهم نيفا و ٢٩٠٠٠ نفس (١) وقد وضعت الحكومة يدها على جميع زعماء الثورة، ماعدا السيد عبد الله نديم، فانه اختفى عن الانظار ولم تستطع عيون الحكومة أن تعرف مقره، وقبض على كبار الضباط المعروف عنهم التشيع لعراقي أو الذين اشتركوا في حوادث الثورة، وفر السيد حسن موسى العقاد والقا بمقام سليمان سامي داود على ظهر احدى البواخر إلى كريت، ولكن الحكومة علمت بمقرها فطلبت إلى الحكومة التركية تسليمها اليها فسلمتهما وجاءا الاسكندرية مقبوضا عليهما في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢، وغصت السجون بكبار المعتقلين، نذكر منهم عرابي باشا ومحمود باشا سامي البارودي ومحمود باشا فهمي ويعقوب سامي باشا وعبد العال حلمي باشا وعلى باشا فهمي وطلبه باشا عصمت (السبعة الزعماء)، وحسن باشا الشريعي وزير الاوقاف في وزارتي راغب باشا، البارودي وعبد الله باشا فكري وزير المعارف في وزارة البارودي، وقد قبض عليهما لاستنكارهما انحياز الخديو الى جانب الانجليز وعزله عرابي بعد ضرب الاسكندرية، وامين بك فكري، ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان، ومن العلماء الشيخ محمد عlish ونجده الشيخ عبد الرحمن عlish. والشيخ محمد عبده. والشيخ حسن العدوي. والشيخ محمد ابو العلا الخلفاوي العضو الاول بالمحكمة الشرعية. والشيخ احمد المنصوري

(١) احصاء محمود باشا فهمي في كتابه البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٢ وهو قريب من احصاء عرابي (ص ٤٦٢ من مذكراته المخطوطة)

المدرس بالازهر . والشيخ احمد عبد الغنى المدرس بالازهر . والشيخ احمد البصرى
والشيخ محمد جبر ونائبه الشيخ سلى . والشيخ محمد السملوطى . ومن الموظفين
والاعيان والذوات وخورشيد باشا طاهر قائد فرقة رشيد وابو قير وكبار ضباط
الجيش جميعهم . وعلى باشا الروبى . واحمد بك ناشد مدير الشرقية . ويعقوب بك
صبرى مدير الفيوم . واحمد بك رفعت مدير المطبوعات . وعثمان باشا فوزى وكيل
دائرة الاميرة زينب هانم حلیم . ومصطفى باشا نايل . ومحمد افندى الصدر المحامى .
والسيد حسن الشمسى صاحب جريدة المفيد . ومحمود افندى صادق . وامين بك
الشمسى . واحمد بك اباطة نائب الشرقية . واحمد افندى محمود نائب البحيرة .
ومحمد افندى الشاذلى . ومحمد بك جلال . ومهنى يوسف من نواب المنيا . وابراهيم
بك الشريعى . والشيخ امين أبو يوسف . وانجال احمد بك مصطفى . والشيخ
عبد المجيد الفقى . واحمد الفقى . والشيخ حسن الديب . والشيخ عبد الهادى رزق
ومحمد خطاب . وعلى افندى نحرى . ويحيى بك شتا . والسيد بك قنديل ، وغيرهم كثيرون
وقد أصدر الخديو وهو فى الاسكندرية مرسوما فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢
بالغاء الجيش المصرى ^(١) بحجة أنه شايع العصاة فى عصيانهم ، وكان هذا المرسوم
مقدمة لمحاكمة قواده وضباطه
ولما استقر بالخديو المقام فى العاصمة بادر الى اتخاذ التدابير لمحاكمة زعماء الثورة
والمشتركين فيها .

لجنة التحقيق بالعاصمة

فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٠) أصدر أمرا بتشكيل
لجنة مخصوصة (قومسيون) فى القاهرة لتحقيق تهمة كل من ارتكب جريمة العصيان
أو التعدى على السلطة الخديوية أو اهانة الخديو سواء كانوا فاعلين اصلين أو شركاء

(١) نشر فى المونيتور اجبسيان - الجريدة الفرنسية للحكومة عدد ٢٠

وناط بهذه اللجنة تقديم المتهمين الذين ترى ادانتهم إلى المحكمة العسكرية التي اعتزم تأليفها للحكم في هذه التهم وإيقاد مندوب من قبلها لاقامة الدعوى العمومية أمام هذه المحكمة، وجعل من اختصاصها القبض على أى شخص ترى ضبطه بمجرد أن تطلب ذلك من وزير الداخلية، وقد تألفت هذه اللجنة من الاشخاص الآتية اسماؤهم :

اسماعيل باشا أيوب رئيسا . علي غالب باشا . يوسف شهدي باشا . محمد زكى باشا . محمد سعد الدين بك . محمد حمدي بك . مصطفى راغب بك . سليمان يسرى بك . مصطفى خلوصى بك . محمد مختار افندى (باشا) أعضاء (١)
واتدبت لجنة لتحقيق تهم الاقاليم والمدن (٢) . وتألفت من محمد زكى باشا رئيسا ومصطفى راغب بك وسليمان يسرى بك ومصطفى خلوصى بك أعضاء .

المحكمة العسكرية بالقاهرة

وأصدر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمرا آخر بتأليف المحكمة العسكرية وقد عهد إليها محكمة العرايين الذين ترى لجنة التحقيق ادانتهم وشكلت على النحو الآتى محمد رؤف باشا رئيسا . ابراهيم باشا الفريق . اسماعيل كامل باشا . حسنى عاصم باشا . خورشيد باشا لواء الطبجية سابقا . سليمان نيازى باشا . عثمان لطيف باشا احمد حسنين باشا . سليمان نجاتى بك أعضاء (٣) .
وغنى عن البيان أن أعضاء لجنة التحقيق والمحكمة العسكرية كانوا من خصوم العرايين ومن المخلصين شخصيا للخديو .

لجنتان للتحقيق بالاسكندرية وطنطا

وأصدر الخديو وهو بعد بالاسكندرية في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمرا بتأليف

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) « عدد ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢

(٣) « عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢

لجنة التحقيق بالاسكندرية يناط بها تحقيق مواد القتل والسرقة والنهب والحريق التي وقعت بالاسكندرية في يوم ١١ يونيه ، والايام التالية ليوم ١١ يوليه لغاية ١٦ يوليه ، واقامة الدعوى على من يثبت التحقيق اتهامهم فيها ، وهى مؤلفة من عبد الرحمن رشدى بك (باشا) رئيسا وأعضاؤها هم المسيو كازيمير آرا Gasimir Ara رئيس قلم قضايا وزارة المالية والحربية ، وأحمد بليغ افندى وكيل النائب العمومى ، ومسيو كليار مدير الجمارك ، وأمين بك سيد احمد وكيل النيابة بالمحاكم الاهلية ، وحماد بك عبد العاطى المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، ثم عين بدله ابراهيم رشدى باشا (١) و ابراهيم بك فؤاد (باشا) رئيس محكمة الجيزة والقليوبية ، ومسيو فاشيه دى مونتجيون النائب العمومى بالنيابة لدى المحاكم المختلطة ، ثم ضم اليهم كرايت رزيان افندى وكيل النيابة المختلطة و ابراهيم نجيب افندى (باشا) مساعد النيابة المختلطة (٢) ، ولما عين عبد الرحمن بك رشدى رئيسا للجنة التعويضات كما سيجىء بيانه صدر أمر خديوى بتعيين اسماعيل يسرى باشا بدلا منه .

وشكلت لجنة بطنطا برئاسة محمود باشا الفلكى وأعضاؤها لطيف بك سليم (باشا) وجبرائيل افندى كحيل و شفيق بك منصور والمسيو شكوفى Ceccone ثم عين شفيق بك منصور عضوا فى لجنة الاسكندرية بدلا من المسيو منتجيون و واصل بك عزمى عضوا بلجنة طنطا بدلا من شفيق بك منصور ، ولما عين محمود باشا الفلكى وكيلا لوزارة المعارف عين بدله فى رئاسة اللجنة اسماعيل بك يسرى النائب العام للمحاكم الاهلية المستجدة (٣) .

وصدر أمر عال فى ٦ يناير سنة ١٨٨٣ بتعديل تشكيل لجان التحقيق ، فقضى بتأليف ثلاثة قومسيونات أخرى لتحقيق ما وقع فى عهد الثورة من جرائم السرقة

(١) الوقائع المصرية عدد ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ - المونتيور اجبسيان عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢

(٣) » » ٦ ديسمبر » ١٨٨٢

والقتل ونحو ذلك في القطر المصري ما خلا الاسكندرية ، وقضى هذا الامر بالغاء الامر الصاغر في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتشكيل قومسيون خاص بطنطا .

محكمة عسكرية أخرى

وأصدر الخديو في يوم ٢٨ سبتمبر أمر بتأليف محكمة عسكرية أخرى بالاسكندرية تختص بالحكم في القضايا التي تقدمها اليها اللجنتان المؤلفتان لتحقيق قضايا الاسكندرية وطنطا ، وهذه المحكمة مؤلفة من عثمان نجيب باشا رئيسا (١) ، رضوان باشا ، موريس باشا . مصطفى باشا العرب . حسين باشا واصف . على وهبي بك . حسين مظهر بك أعضاء ، ثم استبدل رضوان باشا وموريس باشا ومصطفى باشا العرب وحسين باشا واصف وحسين بك مظهر بكل من ابراهيم بك واصف وموريس بك ومصطفى لاوطا كي قبودان ومحمد افندي بلي (٢) .

الانجليز والمحكمة

أبدى الانجليز عطفًا كبيرًا على عرابي ومعظم زملائه أثناء محاكمتهم ، واختصوا عرابي بأكثر قسط من العطف والرعاية ، فكان مسلحهم حياله يدعوا الى الدهشة والريبة ، لما فيه من التناقض ، فهم الذين كانوا بالامس يملأون الدنيا ضجيجا بوجوب القضاء عليه ، ويجردون الاساطيل والجيوش لسحقه ومحاربه باعتباره خارجا على الخديو ، وبعد أن انتهت الحرب بهزيمته وشرع الخديو في محاكمته إذ بالانجليز

(١) ورد في مجموعة الاوامر العاليه سنة ١٨٨٣ ص ٥٠ أن محمد رؤوف باشا عين في فبراير سنة ١٨٨٣ بدلا من عثمان نجيب باشا (الذي قبل استعفاؤه) رئيسا للمحكمة العسكرية بالاسكندرية

(٢) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢

يتصدون للدفاع عنه وتخليصه من حكم الاعدام ، وقد نجحوا في ذلك .
وقد بدأ عطف الانجليز على عرابي منذ القبض عليه ، بل بدأ قبل الهزيمة ،
وذلك أن الحكومة البريطانية اشترطت في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٨٢ (قبل واقعة
التل الكبير) لتسليم أسرى العرايين الى الخديو ألا يعدم أحدا منهم إلا بعد موافقة
السلطات الانجليزية (١) .

ولما جاء اللورد دفرين إلى مصر أبدى اهتماما بشأن عرابي ، وتدخل لكي يحسنوا
معاملته أثناء التحقيق والمحاكمة .

وعينت الحكومة بناء على طلب السير ادوار ماليت مندوبا بريطانيا لحضور
جاسات التحقيق وهو السير شارلس ويلسن Sir Charles wilson ولم يلبث ان
تدخل في توجيه التحقيق ، وعهد اليه اللورد دفرين ابداء رأيه في حقيقة التهم الموجهة
إلى عرابي ، وكان منسوباً اليه الاشتراك في مذبحه الاسكندرية وفي حريقها ونهبها
علاوة على عصيان الخديو ، فأجاب السير شارلس ويلسن بأن عرابي برىء من كل
مانسب اليه عدا عصيان الخديو ، وقد أخذت لجنة التحقيق بهذا الرأي ، واقتصرت
محاكمته على جريمة العصيان ، وفي الواقع ان هذا الرأي كان مطابقا للحق والعدل .
وبلغ من تدخل اللورد دفرين لصالح عرابي أن طلب إلى الحكومة المصرية
المحافظة على حياته ، وحال دون اعدامه ، وتهدد الوزارة المصرية والخديو إذا أصابه
سوء ، واهتم بأمره منذ القبض عليه المستر وفرد بلنت المستشرق الانجليزي الذي
ناصره من ابتداء الحركة ، واختار له باتفاقه مع السلطات الانجليزية اثنين من المحامين
الانجليز وهما المستر برودلي Broadley والمستر نايبيه Napier للدفاع عنه أمام
المحكمة العسكرية .

وقد كان من التناقض حقا أن زعيم الثورة الوطنية الذي حاربه الانجليز حتى

(١) برقية اللورد جرانفيل الى السير ادوار مالت في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ -
كتاب الازرق عن مصر سنة ١٨٨٢ - مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٧٣ ص ٣٦



عراي باشا ذاهبا من سجنه بالدائرة السنية
الى المحكمة العسكرية أثناء محاكمته وبجانبه محاميه المستر نايبه
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

هزموه واعتقلوه بحاكم أمام محكمة عسكرية مصرية مؤلفة من أعضاء جميعهم مصريون
فيتقدم للدفاع عنه محاميان انجليزيان .

ولم يكن مما يشرف عراي أن يعهد بالدفاع عن نفسه أمام المحكمة العسكرية إلى
الانجليز خصومه وخصوم مصر ، وفي سبيل الدفاع عن نفسه والاستعانة بجاههم
ادلى بتصريحات ليست من الوطنية في شيء ، ولا تتفق مع زعيم الثورة ، فقد كتب تقريرا
لحاميه عن حوادث الثورة لكي يتخذاه أساسا لدفاعهما ، احتوى تمليقا شديدا للدولة
الانجليزية بما لا يتفق مع دعوته ولا مع ما يجمل بالزعيم أن يتصف به من الشمم والاباء وهذا
مادعا المسيو دي فريسينيه الذي كان رئيس الوزارة الفرنسية أثناء الحوادث العرايية إلى

القول في كتابه بوجود اتفاق سابق بين عرابي والانجليز ، قال في هذا الصدد تعليقا على واقعة (التل الكبير) : « لقد اختلفت الآراء في تفسير هذه الواقعة العجيبة ، والرأى السائد أنه كان هناك شبه اتفاق بين عرابي والقيادة الانجليزية ، وقد عزز هذا الرأى ما بدا من التسامح بعد ذلك في معاملة عرابي (١) » ، ونعتقد أن هذا اسراف في الاتهام ، فلم يكن ثمة اتفاق سابق بين عرابي والانجليز قبل التل الكبير ، ولم يتم أى دليل على ذلك ، وانما هو ضعف النفس قد حجب الحياة الى عرابي وجعله يؤثرها على الواجب الوطنى ، فكانت الهزيمة المعنوية والاخلاقية .

وقد استقر رأى الانجليز بالاتفاق مع محامى عرابي على أن يقدم عرابي وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الخديو ، مع استبعاد تهمة مذبحه الاسكندرية وتهمة احراقها ، وان يعترفوا بجرمهم ، وأن يستبدل الخديو بحكم الاعداء النفي المؤبد ، وأن يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة أملاكهم مع عدم المساس بأموالهم أزواجهم وان تقرر الحكومة لكل منهم معاشا يفي بحاجتهم مع حرمانهم رتبهم وألقابهم ، فارتضى العرابيون هذا المصير ، وابرق المستربرودلى في هذا الصدد إلى المستر بلنت بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ يقول « أعطانا عرابي وثيقة مكتوبة يقرر فيها السلطة التامة لنا لى نتفق بشأنه مع دفرين ، ودفرين يقترح اعتبار عرابي مذنباً من حيث الثورة فقط ، والنزول عما عدا ذلك من التهم ، أما الحكم فسيخفف إلى النفي فى مكان طيب تتفق عليه أنت مع وزارة الخارجية (٢) »

وعلى ذلك جرت المحاكمة ، وكانت بعد الاتفاق المتقدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل انعقاد المحكمة ، ولم تدم سوى يوم واحد اذ انعقدت المحكمة العسكرية يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بوزارة الاشغال بقاعة مجلس النواب (مجلس الشيوخ الآن) الساعة التاسعة ونصف صباحا لمحاكمة عرابي اولا ، ولم يكن الجمهور يعلم

(١) دى فريسينيه — المسألة المصرية ص ٣١٦

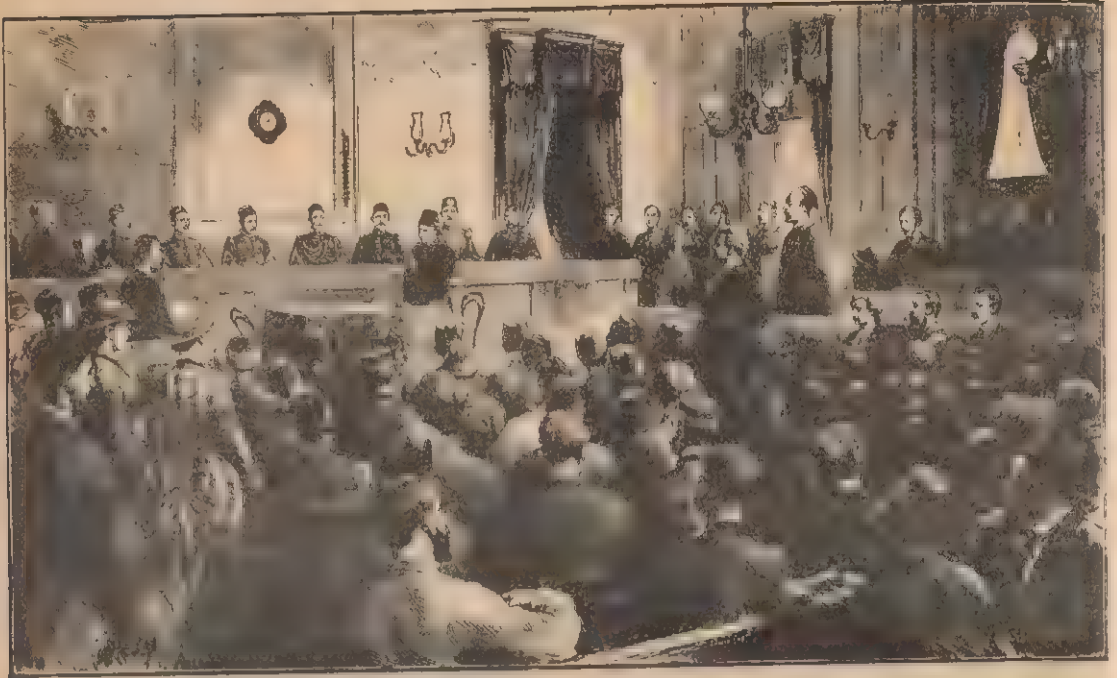
(٢) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٣٩

بالموعد المحدد لانعقادها، فلم يحضر الجلسة سوى نحو أربعين من النظارة، منهم عشرون من مراسلي الصحف، وكان مقرراً أن يتولى الاتهام أمام المحكمة العسكرية المسيو بوريللي بك Borelli Bey رئيس قلم قضايا الحكومة، ولكنه تنحى عن الجلوس في مركز المدعى العمومي اذ رأى ان المحاكمة هي مهزلة متفق عليها من قبل، فجلس بدله قومندان الحامية الانجليزية، وحضر الجلسة الكولونل شاراس ويلسن مندوب السلطة الانجليزية في التحقيق، واخذ مجلسه قريبا من المكان الذي اعد لعراي، وبعد أن أخذ أعضاء المحكمة مجالسهم مرتدين ملابسهم الرسمية جئ، بعراي من السجن. وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين، الاولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان ويتعهد في الثانية بان لا يبرح الجهة التي تعينها الحكومة الانجليزية لمنفاد. دخل عراي قاعة الجلسة مرتديا بدلة عادية، وجلس في المقعد الذي خصص له، وجاء محاميه الى جواره، فتلى رؤوف باشا رئيس المحكمة ورقة الاتهام على عراي مخاطباً اياه بما يأتي.

احمد عراي باشا — انت متهم امام هذه المحكمة ببناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضد الجناب الخديوى مخالفاً المادتين ٩٦ من القانون العسكرى العثمانى و ٥٩ من قانون الجنايات العثمانى فهل تقر بالتهمة أم لا .
فاجاب عراي ان محامي سيجبيان بالنيابة عنى .
فتلا المستر برودلى بالفرنسيه الورقة التى امضاها عراي وفيها يعترف بجريمة العصيان ، وتلا كاتب الجلسة صيغتها العربية .

وعندئذ قرر رؤوف باشا بان المحكمة ستختلى للمداولة وان الجلسة أوقفت على ان تنعقد في الساعة الثالثة بعد الظهر .

فانعقدت المحكمة في الموعد المذكور، وكان عدد الحاضرين في هذه المرة كبيراً فلما فتحت الجلسة امر رؤوف باشا كاتب الجلسة بتلاوة الحكم، فتلاه، وهو يقضى على عراي بالاعدام، وتلا عقب صدور الحكم الامر الخديوى بابدال الحكم بالنفى المؤبد، واستغرقت تلاوة الحكم والامر الخديوى بتعديله عشر دقائق، ثم انفضت الجلسة.



تلاوة حكم المحكمة العسكرية على عرابي باشا

يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

ولما تلى الحكم قابله عرابي باشا بعلامة الرضا والشكر ، وقدم له بعض السيدات الاوروبيات باقات من الزهر مهنتات له ، وقدمت له عقيلة المستر ناييه المحامي عنه باقة ورد كبيرة تقبلها شاكرًا .

وحوكم زملاء عرابي الستة بالطريقة التي حوكم هو بها ، أي انهم اعترفوا بجريمة العصيان ، وقد رفض على باشا الروبي ان يدافع عن نفسه بواسطة المستر برودلي ، ورفض الاقرار الذي كتبه عرابي ، فلم يحاكم معهم وصدر الامر بنفيه عشرين سنة في مصوع .

الاحكام الصادرة على زعماء العرابيين

أصدرت المحكمة العسكرية في ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (٢٢ محرم سنة ١٣٠٠)

حكمها على احمد عرابي بالاعدام (١) كما تقدم بيانه .
وفي ٧ ديسمبر اجتمعت المحكمة لمحكمة كل من : طلبه باشا عصمت ، وعبد العال
باشا حلمى ابو حشيش ، ومحمود سامى باشا البارودى . وعلى فهمى باشا الديب
فحكمت عليهم بالاعدام (٢) ، وتلا رئيس المحكمة امر الخديو بتعديله الى النفي المؤبد
أيضا (من الاقطار المصرية وملحقاتها)
وفي يوم ١٠ ديسمبر حوكم محمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا فحكم عليهما
بالاعدام (٣) ، مع تعديل الحكم إلى النفي المؤبد
وأصدر الخديو أمراً فى ١٤ ديسمبر بمصادرة املاك الزعماء السبعة المحكوم
عليهم وأموالهم ، وحرمانهم حق امتلاك أي ملك فى الديار المصرية بطريق
الارث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة ما ، مع ترتيب معاش سنوى لهم بقدر الضرورى
لمعيشتهم ، وقضى هذا المرسوم يبيع أملاكهم ، وما ينتج من هذا البيع من صافى الثمن
يخصص لسداد التعويضات التى ستعطى لمن أصيبوا فى حوادث الثورة . (٤)
وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر أمر خديوى آخر بتجريد السبعة الزعماء من
جميع الرتب والالقاب وعلامات الشرف التى كانوا حائزين لها ، ومحو أسمائهم من
سجلات ضباط الجيش المصرى محوا مؤبدا . (٥)

استقالة رياض باشا

احتجاجا على تخفيف الحكم

لم يرق رياض باشا تخفيف الحكم على الزعماء السبعة لأنه كان مصرأ على
وجوب اعدامهم ، فاستقال من وزارة الداخلية احتجاجا على ذلك التخفيف ، ولكنه

« ١ » و « ٢ » الوقائع المصرية عدد ٤ و ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٤) الوقائع المصرية عدد ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢

لم يذكر سبب الاستقالة الحقيقي في كتابه إلى الحديو ، فعين اسماعيل باشا أيوب
وزيرا للداخلية بدلا عنه (١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢) . (١)

تنفيذ الحكم في الزعماء السبعة

اختارت الحكومة الانجليزية جزيرة (سيلان) بالهند منفى للزعماء السبعة ، وقد أبلغ
المستر برودلى هذا القرار إلى عرابي في سجنه ، فاعتبط بهذا الاختيار ، وقال إن هذا
النفي يسرفي لأن سيدنا آدم لما هبط من الجنة نزل فيها .

فاجتمع الزعماء السبعة في سجن الدائرة السنية يوم ١٣ ديسمبر ليتداولوا في
تجهيز معدات الرحيل ، وفي ٢٥ ديسمبر نفذ في الزعماء حكم التجريد من رتبهم
والقابهم ، بأن جمعوا في الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم في ساحة (قصر النيل)
وتلى عليهم على غالب باشا وكيل وزارة الحرية أوامر التجريد ، وأعدت الحكومة
لرحيل الزعماء الباخرة مريوتس (مريوط) وهي باخرة انجليزية صغيرة حمولتها ١٤٠٠
طن استأجرتها خصيصا لنقل الزعماء وذويهم وحاشيتهم إلى جزيرة سيلان ، وأنزلتهم
فيها بالدرجة الأولى ، وعهدت إلى الكولونل موريس بك وهو ضابط انجليزي كان
في خدمة الحكومة ان يرافقهم حتى يصلوا إلى منفاهم .

ففي مساء ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ أعدت لهم قطارا خاصا في ثكنة قصر النيل
لنقلهم إلى السويس ، فركبوه هم ومن اختاروهم من الأهل والخدم ، وودعهم المستر
برودلى محاميهم على رصيف القطار ، وحضر سفرهم السير شارلس ويلسن مندوب
السلطة الانجليزية ، وتحرك بهم القطار في الساعة العاشرة مساء ورافقهم إلى السويس
المستر نايبه ، وكان يخفرهم رهط من الجنود المصريين وآخرون من الجنود الانجليز ،
فبلغوا ميناء السويس الساعة الثامنة من صبيحة يوم ٢٨ ديسمبر ، وهناك ركبوا الباخرة
(مريوتس) وأقلعت بهم في الساعة الواحدة بعد الظهر إلى ثغر كولومبو ميناء
سيلان فوصلوها مساء ٩ يناير سنة ١٨٨٣ ونزلوا ، إلى البر في صبيحة اليوم التالي .

الاحكام الاخرى

وصدرت احكام اخرى بأوامر خديوية على بقية العرايين، وهي تتراوح بين
النفي لمدد مختلفة في جهات معينة، وإقامة البعض في بلادهم تحت مراقبة البوليس،
وتهمتهم أنهم « اشتركوا في جريمة العصيان »، فحكم على علي باشا الروبي والسيد
حسن موسى العقاد بالنفي عشرين سنة في مصوع تحت الملاحظة، وعلى اثنين بالنفي
ثلاث سنوات بسواكن، وعلى ثلاثة وثلاثين بالنفي خارج القطر لمدد تتراوح بين ثمانى
 وخمس سنوات، وأقلها سنة، مع عزلهم من وظائفهم، وعلى خمسة وستين من الموظفين
 بالطرد من الحكومة، وعلى عدد كبير من الضباط بالفصل من الخدمة، وعلى كثير من
الاعيان والنواب بالاقامة في بلادهم تحت ملاحظة البوليس مع دفع تأمين مالى، وذلك
عدا الاشخاص الذين حوكموا جنائيا على تهم القتل والنهب والحريق أمام المحكمة العسكرية
بالاسكندرية وحققت تهمهم بمعرفة لجان التحقيق فى الاسكندرية وطنطا .

وهاك بيان المحكوم عليهم والاحكام الصادرة ضدهم :

على باشا الروبي	نفي ٢٠ سنة فى مصوع تحت الملاحظة
السيد حسن موسى العقاد	نفي ٢٠ سنة « « « «
عمر بك رحى	نفي ٣ سنوات فى سواكن تحت الملاحظة
على افندى حسن	بأشهندس سكة حديد السويس « « « « «
جاميخان غورى الهندى	النفي مؤبدا خارج القطر وملحقاته
احمد بك عبد الغفار	نفي ٨ سنوات خارج القطر المصرى (بيروت)
مصطفى بك عبد الرحيم امير الاى	نفي ٥ سنوات « « « «
عيد بك محمد	« « « « «
خضر بك خضر	« « « « «
حسن بك جاد	« « « « «
محمد بك الزمر	« « « « «
حمد رفعت بك	« « « « «
ناظر قلم المطبوعات	

الشيخ عبد الرحمن عيش من العلماء	نفي ٥ سنوات خارج القطر المصري (الاستانة)
محمد مصطفى السكردى من بني سويف	« « « « (بيروت)
محمود افندى احمد صاغ	نفي ٤ سنوات « « « «
فوده افندى حسن قائم مقام	« « « « « «
خليل بك كامل أمير الاي	« « « « « «
مصطفى بك النجدى ناظر استبالية اسكندرية	« « « « « (الاستانة)
مصطفى افندى الارناؤطى من دمياط	« « « « « (بيروت)
الشيخ عبد القادر قاضى مديرية القليوبية	« « « « « «
الشيخ محمد الهجرسى من علماء الازهر	« « « « « (مكة المكرمة)
الشيخ احمد عبد الجواد القاياتى من القايات (المنيا)	« « « « « (بيروت)
الشيخ محمد عبد الجواد « «	« « « « « «
يوسف اسماعيل من المنيا	« « « « « «
الشيخ يوسف شرابه من العلماء	نفي ٣ سنوات « « « « (غزة)
احمد بك فرج قائم مقام	« « « « « (بيروت)
الشيخ محمد عبده ناظر قلم المطبوعات العربية	« « « « « «
السيد حسن الشمسى محرر جريدة المفيد	« « « « « «
الشيخ امين ابو يوسف من دمياط	« « « « « «
ابراهيم افندى اللقانى مأمور تفتيش بالداخلية	« « « « « «
محمد بك بديع عضو مجلس ابتدائي مصر	« « « « « «
اسماعيل افندى جودت من مصر	« « « « « «
احمد افندى رشوان الدشناوى من قنا	« « « « « «
آدم الارناؤطى من الفيوم	نفي سنتين « « « « «
على حسين من المنيا	« « « « « «

حسين مطريد من عربان المتوفية نفى سنتين خارج القطر المصري (بيروت)
 محمد محمد الجنيدى من بنى سويف نفى سنة « «
 محمد افندى الصدر المحامى من القاهرة نفى سنة « «

مع تجريد هم من الرتب والامتيازات والمناصب وعلامات الشرف (١)

وحكمت المحكمة العسكرية بالاسكندرية على السيد بك قنديل بالنفى في
 سواكن مدة سبع سنوات .

وقضى على طائفة من كبار الاعيان والدوات بأن يقيم كل منهم في بلده تحت
 ملاحظة الضبطية مع دفع تأمين مالى ، وتجريد هم من الرتب والامتيازات ، وهاك
 أسماءهم وبيان الاحكام الصادرة ضدهم :

الاسم	جهة الاقامة	التأمين	مدة التأمين
		جنيه	
احمد بك اباضه (باشا)	مديرية الشرقية	٢٠٠٠	خمس سنوات
احمد افندى محمود	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	اربع سنوات
ابراهيم افندى الوكيل	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	اربع سنوات
سعداوى الجبالى	مديرية الفيوم	١٠٠٠	سنتين
سليمان جمعة	مديرية الشرقية	٣٠٠	ثلاث سنوات (٢)
امين بك الشمسى (باشا)	مديرية الشرقية	٥٠٠٠	خمس سنوات
مراد بك السعودى	مديرية الجيزة	٤٠٠٠	اربع سنوات
محمد بك جلال	مديرية المنيا	٢٠٠٠	اربع سنوات
عمر محبوب	مديرية المنيا	٤٠٠٠	اربع سنوات

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ؛ أما اسماء البلاد التى
 اختارها المتنفيون لمنفاهم فقد اخذناها عن مذكرات عرابى المخطوطة ص ٦٤٦
 (٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الاسم	جهة الاقامة	التأمين	مدة التأمين
		جنيه	
مهنى ابو عمر	مديرية اسيوط	٣٠٠٠	أربع سنوات
ملوم السعدى	مديرية المنيا	٤٠٠٠	أربع سنوات
عثمان فوزى باشا (١)		٤٠٠٠	أربع سنوات (٢)

وقضى على الذوات والموظفين الآتى ذكرهم بأن يقيموا فى عزبهم أو بلادهم تحت ملاحظة الضبطية مع تجريدهم من الرتب والنياشين والمناصب (٣) وهم :

حسين باشا الدرهملى وكيل الداخلية	يوسف بك برتو مأمور الدائرة البلدية باسكندرية
مصطفى بك نايل مفتش بردين	محمد بك عاطف قائم مقام سوارى
اسماعيل دانش باشا مأمور الدائرة البلدية باسكندرية سابقا	جابر بك البباوى من اعيان بنى سويف
مصطفى ثاقب افندى مدرس بالمدارس وصاحب جريدة المفيد	الشيخ مصطفى عبد اللطيف من اعيان الدقهلية
الشيخ ابو المعاطى السيد من اعيان الدقهلية	« محمد شلبي طوبار » « « «
الشيخ محمد بن شداد من اعيان الدقهلية	« اسماعيل بطين » « « «
	الشيخ حسين الاصر من اعيان الشرقية

(١) وكيل دائرة الاميرة زينب حليم اخت الامير محمد عبد الحليم نجل محمد على باشا، وكان متهما بالترويج للامير عبد الحليم واسناد الخديوية اليه بدلا من الخديو توفيق باشا

(٢ و ٣) الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢

محمد عبد الصمد	من اعيان المنيا	الشيخ على عبد الهادي من	اعيان المنيا
احمد أبو طالب	» » »	على أبو يوسف	» » »
محمد عبد اللا	» » الشرقية	على المكاوي	» » »
سليمان محمد	» » »	أبو زيد غانم	» » الشرقية
محروس سيد احمد	» » » بنى سويف	حسن فراج	» » الفيوم
محمد منصور	» » المنيا	محمد عبد الله	» » المنيا
الشيخ على الفقى	» » المنوفية	الشيخ أحمد الفقى	» » المنوفية
محمد المسيرى	» » الفيوم	» عبد المجيد الفقى	» » »
على كساب	من اعيان بنى سويف	سليمان جابر ابن جابر بك البباوى من اعيان بنى سويف	

الشيخ على نايل

من أعضاء مجلس الجيزة والقلوبية

وقضى بتجريد العلماء والموظفين الآتية أسماؤهم من جميع رتبهم وعلامات شرفهم

وامتيازاتهم. (١)

الشيخ احمد العدوى	تجلى الشيخ حسن العدوى	من العلماء	الشيخ حسن العدوى
الشيخ احمد عبد الغنى	من العلماء	الشيخ احمد المنصورى	من العلماء
محمد عسكر	» »	محمد السمالوطى	» »
احمد مروان	» »	احمد البصرى	» »
احمد عبد الغنى	نقيب الاشراف بمديرية جرجا	محمد أبو العلا خلفاوى	» »
محمد جبر	قاضى المنصورة سابقا	على الجمال	نقيب الاشراف بدمياط
عبد البر الرملى	» العريش سابقا	محمد ابو عائشة	قاضى بورسعيد سابقا
الشيخ احمد صلى	نائب محكمة المنصورة سابقا	الشيخ عبد الوهاب عبد المنعم	قاضى اسنا سابقا
محمد غزال	قاضى مركز البحيرة	محمد السيوفى	كاتب محكمة مصر الكبرى
احمد بك ناشد	مدير بنى سويف	اسماعيل بك	رأفت مأمور مالية مديرية أسيوط

يعقوب بك صبرى مدير الفيوم
مصطفى مختار مأمور مالية البحيرة
حسن صقر رئيس قلم بالداخلية
غمرى احمد ناظر قلم قضايا الاوقاف
مصطفى نشأت معاون بالاوقاف
عثمان حمدي ناظر قسم منفلوط
عبد الرحمن فهمى ناظر محطة المنيا
احمد حامد معاون هندسة الاقاليم الوسطى
سليمان زكى حكيم مركز طوخ
محمد حسيب » العريش
احمد حسنى مأمور مركز ميت غمر
مصطفى العناني من أعيان مصر
حسن حجاج » » القليوبية
على غمرى ملتزم حابقات الأسماء بالدقهلية
على مكاوى من الشرقية
شهاب الدين نوفل عمدة بلقاس غربية
عبد النبي عبد الله البياضى عمدة عربان
البراعة بمديرية الفيوم
بركات الديب عمدة القرين شرقية
عبد الله بهادر » جهينه بجرجا
حسن على » ريمحانه بالمنيا
امين أبو يوسف من الشيخ تيمى بمديرية أسيوط

محمد السراج من مأمورى تفتيش الداخلية
حسن حسنى ناظر قلم تحريرات الجهادية
احمد حنفى من مأمورى تفتيش الداخلية
مصطفى فهمى ناظر قلم بالاوقاف
محمد جوجو ناظر سرايات الاسكندرية
مصطفى واصف استاذ بالمدارس
محمد خطاب باشكاتب محكمة المنصورة
الدكتور محمد كامل الكفراوي حكيم بمصر
مصطفى أنور حكيم بيطرى بمديرية المنيا
حسن مجدى » بيطرى العريش
عبد الله مأمون مأمور أوقاف دمياط
ابراهيم الشريعى (باشا) من أعيان المنيا
بدينى الشريعى (بك) » » »
محمد المكاوى من مصر
محمد الشاذلى عمدة شبرا تلى غربية
محمد إمام الحوت عمدة الصالحية شرقية
على مفسى البطران شيخ عربان الفرجاية بالجيزة
احمد محجوب عمدة العصلوجى شرقية
الشيخ موسى على » الفقاعى بالمنيا
احمد النحاس » أشمون منوفية
زايد هندي عمدة حزره بيا ببنى سويف

وقضى بفصل نيف و ٢٥٠ من ضباط الجيش بتهمة اشتراكهم فى جريمة العصيان

فجردوا من رتبهم وامتيازاتهم وحرموا مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد وهم : (١)

من القاهرة

الاسم	الرتبة	السكن	الاسم	الرتبة	السكن
السيد افندى منير	يوزباشى	طوبجى بالنصرية	احمد افندى قنديل	يوزباشى	طوبجى ببولاك
حسن افندى على ملازم أول	طوبجى	بقسم الخليفة	احمد افندى حليم ملازم أول	طوبجى	بالعباسية
محمد افندى امام	»	بالعباسية	يوسف افندى حلمى	يوزباشى	بياده بالدودية
على افندى راقم	يوزباشى	بياده بالخليفة	عبد الفتاح افندى فوزى	يوزباشى	بياده بعابدين
على افندى الطامى	»	«بحارة القادرية	ابراهيم افندى صديق	»	» بالخليفة
رزق افندى فرج الله	»	» بالجمالية	حسنى افندى على	»	» بالخطابة
محمد افندى أمين	»	» بالمحجر	يوسف افندى فهمى	»	» بالصليبة
عثمان افندى فرغلى	»	» بالسيدة زينب	محمد افندى عباس ملازم أول	»	» بالصليبية
محمد افندى سامى ملازم أول	بياده	بالانصرية	محمود افندى الجندى	»	» بالمحجر
احمد افندى كامل	»	» درب الجمايز	بكير افندى صدق	»	» «درب الجمايز
حسين افندى شاكر	»	» بعابدين	على افندى حلمى	»	» بعابدين
محمود افندى عربى	»	» بعابدين	احمد افندى همت	»	» بالخليفة
يوسف افندى حسن	»	» حارة السقاين	يوسف افندى كامل	»	» «الدرب الاحمر
عباس افندى وهى	»	» الخطابة	شمس افندى الجبالى	»	» الخطابة
خليفة افندى ابوشنب	»	» بياب الشعرية	محمد افندى طاهر	»	» بالخطابة
ابراهيم افندى غنيم	»	» المحجر	سليمان افندى شكرى	»	» ببولاك
عبد الله افندى حلمى	»	» بسوق السلاح	احمد افندى صادق	»	» بعابدين
محمد افندى صادق	»	» بعابدين	عبد الله افندى زهنى	»	» »
على افندى كامل ملازم أول	بياده	بالتبانة	سليمان افندى حسن	»	» بالعباسية
على افندى فهمى	يوزباشى	طوبجى بالوايلى	محمد افندى زاهر	ملازم أول	طوبجى بالعباسية
محمد افندى هادى	ملازم أول	بالعباسية	طاهر افندى رشدى	ملازم أول	سوارى بعابدين

الاسم	الرتبة	السكن
السيد افندى داود	يوزباشى بياده	بولاق
عبد الواحد افندى رمضان	»	باب الشعرية
عمر افندى شاكر	»	العباسية
على افندى علوى	»	قسم الازبكية
حسن افندى بكار	»	السروجية
على افندى رضى	»	الحسينية
على افندى فهم	»	السيدة سكينة
على افندى محمد	»	الدرب الاحمر
عبد المنعم افندى محمود	»	قسم الجمالية
سيد احمد افندى مصطفى	»	الناصرية
احمد افندى سلامه	»	العباسية
سليمان رجاى	»	السيدة زينب
احمد افندى صادق	»	قسم الخليفة
السيد افندى حبشى	ملازم أول	بالحجر
سلامه افندى سلامه	»	قسم عابدين
مصطفى افندى حامد	»	العباسية
عبد الرحمن افندى حلمى	»	قسم الخليفة
على افندى بدور	»	الحسينية
احمد افندى هاشم	»	قسم الخليفة
على افندى وصفى	»	العباسية
رجب افندى على	»	الحسينية
حجازى افندى محمد	»	عابدين
احمد افندى شاهين	»	باب الحجر

الاسم	الرتبة	السكن
بيومي افندى حسن	ملازم أول بياده	الازبكية
عبد العزيز افندى ندى	»	الشيخ عبد الله
مصطفى افندى شفيق	ملازم ثان	باب الخلق
علي افندى سعيد	»	درب الحصر
علي افندى مناع	»	السيدة زينب
محمد افندى رفاعي	»	بولاق
ابراهيم محمد افندى كامل	»	قنطرة عمر شاه
سالم افندى زكي	»	(شبرا)
مصطفى افندى حلمي	»	السيدة زينب
مصطفى افندى امين	يوزباشي طوبجي	المغربلين
عبد القادر افندى خيرى	ملازم أول	العباسية
حموده افندى احمد	يوزباشي	حارة الازهر
خليل افندى محمود	ملازم ثان	العباسية
علي افندى أبو شادى	يوزباشي بيادة	السيدة زينب
محمد افندى طلعت	»	حارة الازهر
عامر افندى صالح	»	عابدين
محمود افندى الشاذلى	»	الجمالية
محمد افندى عندليب	»	الصلبية
نجيب افندى محمد	»	بولاق
محمد افندى بسيوني	»	الداودية
أبو زيد افندى السيسى	ملازم ثان	غيط العدة

الاسم	الرتبة	السكن
على افندى رضا	يوزباشى بياده	السيدة زيب
محمد افندى عبد الرحيم	» »	الناصرية
حسنين افندى فهمى	» »	»
محمد افندى راشد	» ملازم أول	الحامية
عبد الكريم افندى صبرى	» »	الصلبية
حمد فندى سامى	» »	السيدة سكينه
مصطفى الشرقاوى	ملازم ثان	باب الشعرية
احمد افندى مصطفى	» يوزباشى	مصر القديمة

من الاسكندرية

مصطفى افندى محمد	يوزباشى طوبجى	القبارى
شاهين افندى نجم	» ملازم أول	أبو قير
محمد افندى سليمان	يوزباشى بياده	قسم أول اسكندرية
حسين افندى بهيج	ملازم أول بياده	»
احمد افندى صبحى	» »	»
مصطفى افندى عفت	» »	قسم ثانى اسكندرية
محمد افندى عمر	» يوزباشى	قسم أول اسكندرية
مصطفى الايض	» ملازم ثان	»
سليمان افندى طعيمه	» »	قسم رابع اسكندرية

من محافظة دمياط

عبد الرحمن افندى رحى	ملازم أول طوبجى	دمياط
----------------------	-----------------	-------

من محافظة رشيد

السكن
رشيد
»

الرتبة

ملازم اول طوبجى

»

من مديرية الجيزة

الاسم

محمد افندى احمد

محمد افندى حسن

محمد افندى حسب الله

محمد افندى فريد

عبد الله افندى شامل

عبد المجيد افندى محمود

احمد افندى حجاج

على افندى الليثى

محمد افندى شامل

محمد افندى بحيرى

محمد عماره

مصطفى عبد ربه

شيمى افندى خطير

احمد افندى القاضى

حسن افندى سليمان

على افندى رضى

عبد الفتاح افندى خليل

على افندى اسماعيل

احمد افندى الزمر

سيد احمد افندى حمدى

ملازم اول طوبجى

»

يوز باشى بياده

يوز باشى بياده

ملازم اول

»

»

يوز باشى

»

»

»

ملازم اول بياده

» طوبجى

» سوارى

يوز باشى بياده

»

»

»

»

» ملازم اول

ناحية القطعة

وراق العرب

زنين

الحرانية

أم خنان

طره

طرفاية جرزه

أوسيم

کرداسه

أوسيم

المسانده

شبرامنت

کرداسه

طره

كفر حكيم

»

ناهيه

المنارات

الاسم	الرتبة	السكن
مصطفى افندى عارف	ملازم أول بياده	بندر الجيزة
	من المنيا (١)	
غلاب افندى غالب	يوزباشى طوبجى	ناحية طلا
محمد افندى العسقلانى	ملازم أول بيادة	ناحية الفشن
عبد الفتاح افندى سليمان	»	ناحية جريس
محمد افندى حسن	ملازم ثان بياده	ناحية أبو حبيب
	من مديرية قنا	
وهبه افندى محمد	ملازم أول بياده	دنفق
محمد افندى ابو الحج	»	الايوسط قاموله
عباس افندى محمد	ملازم ثان	القوريه
	من القناطر الخيرية	
أبو العينين افندى احمد	يوزباشى بياده	القناطر الخيرية
شلي افندى فؤاد	ملازم ثان طوبجى	»
	من الغربية	
السيد افندى حامد	يوزباشى	طنطا
محمد افندى عبد الفتاح	ملازم أول طوبجى	البرلس

الاسم	الرتبة	السكن
شلي افندى حرب	ملازم أول طوبجى	القرين
حسن افندى مكى	»	مطوبس
عبد المطلب افندى حنفى	»	القرضه
محمد افندى ابراهيم	يوزباشى	شبرا قاص
خليل افندى وهبى	يوزباشى طوبجى	سند بسط
حسن افندى أبو العطا	»	نواج
طه افندى الزفتاوى	»	طنطا
احمد افندى السيسى	»	طنطا
بدوى افندى النجار	»	بيشة الملق
ابراهيم افندى عتاب	»	محلة زياد
السيد افندى حبلىص	ملازم أول بياده	الكنيسة
محمد افندى الديب	»	جنوب
عامر افندى حندق	»	محلة زياد
احمد افندى حلمى	يوزباشى	شرين
متولى افندى ندا	ملازم أول	كفر محلة حسن
احمد افندى مصطفى	ملازم ثان بياده	قلين
حسن افندى بريقع	»	المحلة الكبرى
حفتاوى افندى عبد المطلب	يوزباشى	شبرا باب
على افندى سلامة	يوزباشى بياده	نفيا
على افندى محمد	ملازم أول	مسير
ابراهيم افندى احمد	»	بنا وأبو صير

الاسم	الرتبة	السكن
من الدقهلية		
محمود افندى الالفى	يوزباشى بياده	كفر أبو خير
يوسف افندى واصف	ملازم أول »	السرو
مصطفى افندى سيد احمد	ملازم أول بياده	كفر لطيف
خليل افندى السعدنى	ملازم ثانى طوبجى	المنزلة
عبد السيد افندى عطيه	ملازم أول سوارى	دقادوس
عبد الفتاح افندى حمادى	ملازم ثانى »	ميت العامل
احمد افندى عوض	» بياده	قولنجيل
يوسف افندى دسوقى	» »	السنبلاوين
على افندى ابراهيم	» يوزباشى	بندر المنصورة
فرج افندى محمد	ملازم أول طوبجى	منشية صهبره
ابوالنصر افندى عبدالرزاق	يوزباشى بياده	شرمساح
عامر افندى يونس	» »	نوسا الغيط
احمد افندى احمد	» »	البجلات
حسين افندى مظهر	» »	العصافرة
موسى افندى شطات	» ملازم أول	البجلات
مصطفى افندى شريف	» ملازم ثان	الدنايق
السيد افندى النجار	» »	ميت الخولى
احمد افندى عز الدين	» ملازم أول	ميت محلة دمنه

من البحيرة

محمد افندى عبد السلام	يوزباشى بياده	شبراخيت
-----------------------	---------------	---------

الاسم	لرتبة	السكن
عطيه افندى عوده	يوزباشى بيادة	دمنهور
احمد افندى حسن	» »	زمزم
ابراهيم افندى العكس	ملازم اول »	صفط العنب
عبد الرحمن افندى محمود	يوزباشى سوارى	الرحمانية
اخراش افندى الضيرى	ملازم اول »	قشاش
محمد افندى فريد	يوزباشى بياده	قليشان
رحيل افندى عقبه	» »	كفور السوالم
درويش افندى عقاب	ملازم اول »	طيريه
ابراهيم افندى عثمان	» »	»
رفاعى افندى احمد	ملازم ثان »	القهيوقية
اسماعيل افندى عزمى	يوزباشى بيادة	محلة دمنه
عمر افندى احمد	» »	خربتا
ابراهيم افندى عطيه	ملازم ثان »	لقانة
احمد افندى عزت	» »	محلة بحيرة
محمد افندى ميره	يوزباشى »	العطف
ابراهيم افندى فؤاد	ملازم اول »	شبرا النونه

من المنوفية

رضوان افندى منيب	يوزباشى طوبجى	شونى
محمد افندى نعمت	» بياده	اشمون جريس
رضوان افندى حشيش	» »	جروان
على افندى جاد	» »	صفط جدام

الاسم	الرتبة	السكن
موسى افندى الجزار	يوزباشى طوبجى	مليج
على افندى الضياري	ملازم أول »	ميت أبو الكوم
على افندى البلبل	» »	سمان
سيد احمد افندى الشلف	يوزباشى سوارى	أبو الحسن
احمد افندى حمدى	» بياده	كفر الباجور
على افندى شرف	» »	اشمون جريس
خير الله افندى عامر	» »	كفر أبو غضاب
عبد الفتاح افندى ابراهيم	» »	فيشا
السيد افندى زهران	ملازم أول بياده	الواد منوفية
على افندى الحمامى	ملازم أول بياده	منوف العلا
غانم افندى عبد الخالق	ملازم ثان »	ميت خلف
محمد افندى نديم	ملازم أول طوبجى	ساحل الجواير
محمد افندى عنان	ملازم ثان »	شبين الكوم
حسن افندى نخرى	يوزباشى »	البحاص
مصطفى افندى حمدى	» »	زاوية البقل
ابراهيم افندى حمدى	ملازم أول »	الفرعونه
عبد الله افندى على	» »	البحاص

من الشرقية

عبد الله افندى على	يوزباشى بياده	جمجره
سليمان افندى متولى		كفر الغنيمى
سلامه افندى ناجى	ملازم أول بياده	سنهوت البرك

الاسم	الرتبة	السكن
محمد افندى حسين	ملازم أول يياده	ههيا
دسوق افندى خليل	ملازم أول »	النمروط
محمد افندى التركاوى	يوزباشى »	السعديين
سلامه افندى شحاته	» »	كفر ابو العيال
صقر افندى ذهب	ملازم أول »	الزنكلون
يوسف افندى الجندى	ملازم ثانى »	ابو كبير

من القليوبية (١)

محمد افندى رأفت	يوزباشى يياده	ميت عاصم
عبد الرحمن افندى أنيس	ملازم أول »	أبو زعبل
محمد افندى حسنى	» سوارى	البرادعة
عبد الله افندى عرابى	» »	أبو زعبل
حسن افندى الدرى	يوزباشى طوبجى	ميت كنانه
على افندى الخولى	ملازم أول »	شبرا الخيمة
جاد افندى محمد	» يياده	البيضة
محمد افندى شرف الدين	» »	ميت كنانة
حجازى افندى احمد	» »	دمهور شبرا
عطيه افندى ابو الذهب	» »	بلقاس
محمد افندى اللىسى	ملازم ثان يياده	شبرا
محمد افندى نجم	يوزباشى يياده	مطرية ضواحي مصر
حسن افندى حافظ	ملازم أول	القليوبية

من بنى سوييف (١)

الاسم	الرتبة	السكن
مصطفى افندى صادق	ملازم أول	القضاي
محمد افندى عمار	يوزباشى	ميمدوم
جاد المولى افندى محمد	»	»
محمد افندى على حسن	ملازم أول	حمام بنى سوييف
محمد افندى عزوز	ملازم ثان	مزوره

من الفيوم

احمد افندى سيد احمد	يوزباشى	سنورس
السيد عبد الرحمن افندى	»	بندر الفيوم
منجود افندى محمود	»	ترسا فيوم
احمد افندى حمدى	ملازم أول	بندر الفيوم
براهيم افندى حسنين	»	ابجيج
محمد افندى رمضان	»	هواره عدلان
محمد افندى على	»	الفيوم

من جهات متفرقة

علي افندى ابو الحسن	يوزباشى	مديرية قنا
---------------------	---------	------------

الاسم	الرتبة	السكن
علي افندى عبد الرجال	يوزباشى بيادة	بنى سليم سوهاج
محمد افندى ابو دراع	»	الحوارث جرجا
ابو العلا افندى حسن	»	ديروط أم نخله اسيوط
عبد اللطيف افندى لطفى	يوزباشى	ملوى اسيوط
يوسف افندى محمد	ملازم اول بياده	قصر حيدر اسيوط
حسين افندى موسى	ملازم ثان	بزاره

محاكمة سليمان سامى داود

وحوكم القا بمقام سليمان سامى داود على تهمة احراق الاسكندرية وكانت محاكمته أمام المحكمة العسكرية بالاسكندرية برياسة محمد رؤوف باشا ، فحكم عليه فى ٧ يونيه سنة ١٨٨٣ بالاعدام ، ونفذ فيه الحكم علنا يوم ٩ يونيه .

محاكمة الملازم الشهيد يوسف أبو ديه

حكم عليه من المحكمة العسكرية بالاسكندرية بالاعدام بتهمة التحريض على فتنة طنطا التى حدثت بعد ضرب الاسكندرية (ص ٣٨٣) ، ويوسف افندى أبو ديه كان ياورا لعبد العال حلمى باشا قائد موقع دمياط ، وقد اوفده الى عرابى بكفر الدوار عقب نشوب الحرب ، فلما وصل الى طنطا يوم الفتنة وعلم بها ذهب الى المدير ابراهيم أدهم باشا فى داره فألفاه متمارضا ولامه على اهماله فى حفظ الامن ، أى أنه لم يشترك فى الفتنة ولا حرض أحدا على القتل ، ولما ذهب إلى كفر الدوار أفضى إلى عرابى بما كان من اهمال المدير ، مما أدى الى القبض عليه ، ولكن بعد انتهاء الثورة وهزيمة العرابيين والقاء القبض على عرابى وعبد العال حلمى وغيرهما قبض على اليوزباشى يوسف أبوديه

وحوكم باعتباره محرّضا على فتنة طنطا ، وهو منها برى ، وحكم عليه ظلما بالاعدام
شنقا ، ونفذ فيه الحكم ، وقبل حلول الميعاد المحدد لتنفيذ الحكم يوضع دقائق ورد
تلغراف ينبئ بأن الخديو أصدر أمره بالعفو عنه ولكن بعد أن نفذ القضاء في هذا
المتهم البرى .

وهذه الحادثة تدلّك على أن المحاكمات العسكرية التي أعقبت الثورة لم يكن يراعى
فيها عدل ولا حق ، وإنما كثيرا ما أخذت الناس بتهمهم منها براء .

العفو عمن عدا المحكوم عليهم

في ٢ يناير سنة ١٨٨٣ صدر أمر من الخديو بالعفو العام عن كل من اشترك في
الثورة من المصريين عدا من حكم عليهم (١)

وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بالغاء لجان التحقيق والمحاكم العسكرية
التي ألفت في سبتمبر سنة ١٨٨٢ ويناير سنة ١٨٨٣ لمحاكمة المشتركين في الثورة أو
المتهمين بارتكاب الحوادث الجنائية فيها ، ما عدا المحكمة العسكرية المشكلة بالاسكندرية
فإن المرسوم قضى باستمرارها في عقد جلساتها حتى تنتهى من النظر والحكم في القضايا
الحالة عليها وعندئذ تعتبر ملغاة . (٢)

الزعماء السبعة في منفاهم

أقام الزعماء السبعة في جزيرة (سيلان) ، وكانت حياتهم في المنفى حياة ألم وحزن ،
وبؤس وشقاء ، إذ انقطعت صلتهم بالناس ، وطال اغترابهم عن الوطن ، وبعدت الشقة
بينهم وبين اهلهم وذويهم ، ولم يكثر لهم احد ، ولم يعطف عليهم احد (والناس

(١) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨٣

(٢) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ١٦٠

مع الغالب) ، وجادت قريحة البارودي بشعر مؤثر في الحنين الى الوطن والحزن لفراقه ،
مما يعد آية في البلاغة ، ويدلنا على مبلغ ما عاناه المنفيون من الآلام ، وهو وان كان
يصور آلام نفسه وما يحيش به صدره ، لكنه في شعره يصور لنا حالة الزعماء المنفيين
من العراقيين عامة .

قال يصف الرحيل عن أرض الوطن .

محا البينُ ما أبقت عيون المهى منى	فشبتُ ولم أقض اللبانة من سنى
عناءً ويأس واشتياق وغربة	الا شد ما القاه في الدهر من غبن
فان أك فارقت الديار فلى بها	فؤاد أضلته عيون المها عنى
بعثت به يوم النوى اثر لحظة	فاوقعنا المقدار في شرك الحسن

إلى أن قال :

ولما وقفنا للوداع واسبلت	مدامعنا فوق الترائب كالزيت
أهبت بصبرى أن يعود فبرنى	وناديت حلمى أن يشوب فلم يغن
وماهى إلا خطرة ثم اقلعت	بنا عن شطوط الحى اجنحة السفن
فكم مهجة من زفرة الشوق فى لظى	وكم مقلة من غزرة الدمع فى دجن
وما كنت جرّبت النوى قبل هذه	فلما دهنتى كدت أقضى من الحزن
ولكننى راجعت حلمى وردنى	إلى الحزم رأى لا يحوم على أفن
ولولا بنياتٌ وشيبٌ عواطل	لما قرعت نفسى على فائت سنى

وتعاقبت السنون على الزعماء فى منفاهم بتلك الجزيرة النائية ، فضاقت صدورهم
لطول الغربة ، وعدم العمل إطلاقاً ، ورداءة المناخ ، وعدم وجدانهم من يعطف عليهم أو
يسأل عنهم ، فتأثرت لذلك حالتهم المعنوية ، ووقع الخصام بينهم ، واقبل بعضهم على
بعض يتلاومون ، وبدأ الخصام أول ما وقع بين عرابى وطلبه وعبد المال ، قال محمود

باشا فهمى فى هذا الصدد : « واستمر المنفيون فى شقاق وخصام بينهم لحد الآن واليوم وهو ٢٥ يولييه سنة ١٨٩١ ، وذلك من عدم اشتغالهم بشئ أبدا » . (١)
قال وفى سنة ١٨٩٠ انتقل محمود باشا سامى البارودى بعائلته بعد أن تزوج من كريمة يعقوب سامى باشا الى مدينة (كندى) التى تبعد ٧٤ ميلا عن كولومبو ، وترك عرابى وبقية زملائه بـكولومبو متنافرين متخاصمين ، وتبعه يعقوب سامى باشا وقطن كندى ، وكذلك فعل طلبه باشا عصمت ، وفى سنة ١٨٩٢ انتقل اليها عرابى ثم على باشا فهمى .
ويقول محمود باشا فهمى انه لما رأى ماينهم من الخصام اعتزلهم وعكف على تربية أولاده وتعليمهم ، وظهر أثر هذا التنافرين الزعماء فيما كتبه عن الثورة العرابية فى كتابه الذى وضعه فى منفاه واسماه (البحر الزاخر فى تاريخ العالم واخبار الاوائل والاواخر) (٢) ، فقد وصفها بأنها « ثورة مشثومة ، وامور وأحوال كانت فى قلب عرابى مكتومة ، لم تظهر حقائقها ولم تبد دقائقها إلا من بعد النفى فى سيلان حتى أفشى كل من عرابى وعبد العال وعلى فهمى ما كانوا عليه للعيان وما كانوا مدخريه فى قلوبهم لكل انسان (٣) » ، وروى حوادث الثورة فى شئ من التحقير والزراية ، ونعتقد أن هذا اسراف فى القول ناشئ عن غضاضة النفى ، وضيق الصدر ، وطول الغربة ، والحنق من المصير الذى آل اليه ، لذلك يجمل بمن يرجع إلى كتابه (البحر الزاخر) أن يتلوه بشئ من التحفظ ، فيأخذ منه الحقائق الثابتة ويطرح التحامل جانباً .

مصير الزعماء

توفى عبد العال باشا حلمى يوم ١٩ مارس سنة ١٨٩١ (١٣١٠ هـ) بـكولومبو ودفن بها .

(١) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٥

(٢) فى سبعة أجزاء

(٣) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٥

وذهب محمود باشا فهمى الى كندى (عاصمة الجزيرة) لتبديل الهواء ، وهناك
ادر كته الوفاة ليلة ١٧ يوليه سنة ١٨٩٤ (١٣ دى الحجة سنة ١٣١٠ هـ)
ودفن بها .

وفي فبراير سنة ١٩٠٠ رخصت الحكومة المصرية لطلبه باشا عصمت
بالعودة إلى مصر إذ ساءت صحته وقررت جمعية من الاطباء أنه إذا لم يعد إلى
بلاده فإنه لا يعيش أكثر من خمسة أشهر ، وصادق على هذا القرار حاكم الجزيرة
فعاد إلى مصر ، ولكنه لم يعيش أكثر من المدة التي توقعها الاطباء ، وتوفى في ذلك
العام ودفن في قرافة الامام الشافعى

وفي شهر اكتوبر سنة ١٩٠٠ توفى يعقوب باشا سامى ودفن بجوار قبر محمود
باشا فهمى بكندى ، وكان قد صدر العفو عنه ورخص له بالعودة إلى مصر ولكن وافاه
القدر قبل أن يبلغه الحاكم أمر العودة

وأصيب محمود باشا سامى البارودى بارتشاح فى القرنيتين أقفده نور
عينيه ، وقررت جمعية الأطباء لزوم عودته إلى مصر لمعالجته فى المناخ الذى ولد فيه
والفه ، وصادق على ذلك حاكم الجزيرة ، فصدر الخديو عباس حلمى الثانى أمراً بعودته إلى
مصر فرجع فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٠ ، وعفى عنه الخديو ومنحه حقوقه المدنية ورد
إليه أملاكه الموقوفة وحصل على متجمد ريعها من ديوان الاوقاف ، ولكن لم يعد
إليه بصره ، وتوفى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٤

وفي ١١ يونيه سنة ١٩٠١ صدر عفو الخديو عباس حلمى الثانى ايضا عن عرابى
وعلى فهمى ، فبارح على باشا فهمى الجزيرة فى شهر اغسطس سنة ١٩٠١ وجاء القاهرة
فى أول سبتمبر

وجاءها عرابى فى أول اكتوبر سنة ١٩٠١ ، وكانت البلاد تغل سخطا على
الاحتلال وسياسته لما بدا من الحكومة البريطانية من نقض عهودها فى الجلاء
ووضع يدها على حكومة البلاد ومراقبتها ، وكانت عودة عرابى بوساطة الانجليز

وشفاعته لديهم، وقد أدلى بعد رجوعه بتصريحات تؤيد الاحتلال وسياسته، فقبل
من الأمة بالفتور والسخط، وبدأ الفرق بينه وبين البارودي من هذه الناحية،
فقد لزم البارودي العزلة بعد عودته وامتنع عن الخوض في الاحاديث السياسية،
وكان ذلك منه عين الحكمة والصواب، أما عرابي فلم تفارقه الثثرة التي لازمته
من قبل، فجلب على نفسه سخط الصحافة والرأي العام، وكانت وفاته يوم ٢١
سبتمبر سنة ١٩١١ (٢٨ رمضان سنة ١٣٢٩ هـ)



الفصل الثامن عشر

شخصيات زعماء الثورة

لا جدال في أن الثورات تتأثر بشخصيات زعمائها ، لانه إذا كان من الحقائق الثابتة أن ظهور الثورات يرجع إلى ظهور الزعماء ، فان تطوراتها ومصايرها تتبع إلى حد ما شخصياتهم ومصايرهم ، من أجل ذلك يجمل بنا أن نلقى نظرة تحليلية على شخصيات زعماء الثورة العراقية، لكي نبين مبلغ تأثيرها في مصير الثورة ، وقد تناولنا في الفصول السابقة الكلام عن بعض نواحي هذه الشخصيات، تبعاً لما اقتضاه سياق الحديث ، ولكننا نرى المقام هنا يستدعي أن نلم بهذه الشخصيات ونستعرضها تبعاً لتكون لدينا صورة تحليلية للعناصر البارزة التي ظهرت على مسرح الثورة واقتادات زمامها

والزعماء الذين ينطبق عليهم هذا الوصف ويتناولهم هذا البحث هم فيما نعتقد .
احمد عرابي باشا . محمود باشا سامي البارودي . محمود فهمي باشا . علي باشا فهمي الديب .
عبد العال باشا حلمي حشيش . الميرالاي محمد عيد . السيد عبد الله نديم .
الشيخ محمد عبده . طلبه باشا عصمت . علي باشا الروبي . يعقوب سامي باشا .
القائم مقام سليمان سامي داود . محمد سلطان باشا

عراي

١٨٤١ - ١٩١١

ترجمنا لعرابي في الفصل الثاني ، ورسمنا لشخصيته صورة عامة، وذكرونا نشأته وخلاصة تاريخه ، إلى أن ظهرت الثورة على يده ، ثم تابعناه في مختلف أدوار الثورة كما رأيت في الفصول السابقة مما لا نعود إليه الآن

إذا حللنا شخصية عرابي نجد أنه كان بلا نزاع ذا شخصية جذابة تؤثر في الأفراد والجماعات ، فله من هذه الناحية أخص صفات الزعماء ، ولولا هذه الموهبة لما استطاع أن يجتذب إليه محبة ضباط الجيش وجمهرة الأمة ، وينال ثقتهم وعلى إرادته عليهم ، وكانت له أيضا موهبة الكلام والخطابة والصوت الجمهوري ، وهذه أيضا من مزايا الزعماء التي تجلبهم إلى نفوس الجماهير ، وقد كان لخطبه تأثير السحر في نفوس سامعيه ، على أنه إلى جانب ذلك لم يكن على حظ كبير من الكفاءة السياسية وبعد النظر ، ومن هنا جاء شططه في كثير من المواطن ، وعدم تقديره للأمور وهلاسياتها ، وعرابي معذور في ذلك لأنه لم ينل حظا كبيرا من الثقافة والالمام بشؤون السياسة وأطوارها ، فهو لا يعدو أن يكون ضابطا من تحت السلاح ، لم يتخرج في المدارس الحربية ولا الملكية ، ولم يعلم نفسه بنفسه تعليما ناضجا ، ولم يكن له من العبقرية ما يغنيه عن الدرس والاطلاع والتحصيل ، وكان ذكاؤه محدودا ، فقد تلقى في الأزهر بعض قشور من العلوم الفقهية واللغوية ، ولم يطل مكثه به أكثر من أربع سنوات كما تقدم بيانه (ص ٧٧) ، ولم يزد محصوله العلمي عن بعض الآيات الشريفة والأحاديث النبوية ، استظهرها وتفهم معناها ، وبعض المطالعات الأدبية من آثار السلف الصالح وكتابات الصحف الوطنية في ذلك الحين ، وهذا المحصول لا يكفي لتكوين الرأس المدبر للثورات ، التقدير على تذليل المضلات وحسن التصرف فيما يعرض على البلاد من أحداث وأزمات .

فالفرق كبير من هذه الناحية بينه وبين كافور مثلاً في إيطاليا ، أو واشنطن في أمريكا ، أو كوشيسكو في بولونيا ، أو كوشوت في المجر ، ولو وفقت الثورة إلى زعيم مثل كافور لسارت في سبيل الفوز ، ولعرف كيف يدير دفة السفينة بمهارة وكفاية

قد يكون لعرابي بعض الشبه بجاريلدي في قلة المحصول العلمي والسياسي ، ولكن جاريلدي كان يفوقه كثيرا في الشجاعة والوطنية والتضحية ، ثم ان جاريلدي

كان يترك لرجال السياسة تصريح العضلات السياسية ، أما عرابي فكان على جانب كبير من الغرور والاعتداد بالنفس ، إذ كان يعتقد في نفسه القدرة على تصريح الشؤون السياسية ، كافة ولو أنه عرف قدر نفسه واستعان برجل من معاصريه قدير في شؤون السياسة ، كشریف باشا ، لكان ممكناً أن تسير الثورة في سبيل النجاح إلى النهاية ، ولكنه على العكس قد عمل على التخلص منه حتى اقصاه عن الوزارة كما بينا في موضعه ، فخسرت الثورة الرأس المفكر الذي كان يستطيع تفهم الحوادث والملابسات السياسية ، وقيادة السفينة وسط الخضم الذي كانت موج فيه

قلنا ان عرابي كان على جانب كبير من الغرور ، وقد كان ذلك من العوامل الفعالة في اتجاهه السياسي ، والامثلة على غروره كثيرة ، فمن ذلك أنه حين تحفزت إنجلترا لضرب الاسكندرية أبان له بعض مواطنيه ضرر الحرب وسوء مستقبلها ، فكان يقول « أنا أقوى من دولة الانجليز ودولة فرنسا (١) » ، وقال « ان الطواشي والعساكر المصرية لا تقاوم الانجليز فقط ، بل جميع الدول مدة ثلاث سنين ، بحيث لا يمكن لاحد الدخول إلى مصر (٢) » ، وكان ظنه أن الانجليز لا طاقة لهم على قتال البر ، وأن قوتهم محصورة في البحر ، وفي ذلك كان يردد هو وأنصاره كلمتهم الماثورة « الانجليز كالسمك ، إذا خرج من البحر هلك » ، وهذا من الغرور الناشئ عن الجهل لا محالة

وكن يصرح بأنه لن يخضع لأوروبا أو تركيا ، ويقول في هذا الصدد « فليرسلوا لنا جيوشاً أوروبية أو هندية أو تركية فاني مادمتم وبى رمق فاني سأدافع عن بلادى ، وعند ما نموت جميعاً يمكنهم أن يملكوا البلاد وهى خراب (٣) »
وقد رأيت انه لم يصف نفسه على حقيقتها في قوله هذا وان الغرور هو الذى أملى عليه هذه العبارات الفخمة

(١) تقرير الشيخ ابراهيم سليمان باشا — مصر للمصريين ج ٩ ص ٧٩٤

(٢) شهادة على باشا ابراهيم — مصر للمصريين ج ٧ - ١٦١

(٣) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٤٢

وإلى جانب الغرور وعدم الكفاءة السياسية فإنه لم يكن أيضا على حظ من الكفاءة الحربية ، لأنه لم يتلق تعليما عسكريا نظاميا ، ولم يتمرن على ضروب القتال ، ولا خاض غمار الحروب في ماضيه قبل الثورة ، ولا في حروب الثورة نفسها ، فإنه لم يتول خلالها أية قيادة فعلية ، بل كان يندب غيره من القواد ليحمل عبثها في ميادين القتال ، ففي ضرب الاسكندرية لم يباشر الدفاع عن الحصون كما رأيت مما أوضحنا (ص ٣٦٩) ، ولما انسحب إلى كفر الدوار عهد بقيادة الجيش المرابط بها إلى طلبة باشا عصمت ، ولما تخرجت الحال في الشرق وانتقل إلى رأس الوادي لم يتسلم زمام القيادة في معركة القصاصين التي كانت أشد معركة نشبت بين المصريين والانجليز ، بل عهد بها إلى الفريق راشد باشا حسنى واللواء على باشا فهمى ، وترك القيادة في معركة التل الكبير إلى على باشا الروبى ، ولم يقاتل في هذه المعركة لا بصفته قائدا ولا بصفته مجاهدا .

فهذه الملابسات تدل على أن عرابى لم يكن على حظ ما من الكفاءة الحربية ، ولا من الشجاعة ، ولا كان واثقا من نفسه مطمئنا إلى اضطلاعه بأعباء القيادة ، إذ لو كان واثقا من كفايته لما تخلى عنها في معارك خطيرة يرتبط بها مصير البلاد ، ويلوح لنا من مواقفه خلال المعارك أنه كان يتهيب مسئولية القيادة ، وهذا نقص كبير في زعيم الثورة ، وقد انقلب هذا التهييب جبنا وفرارا في معركة التل الكبير ، وكان موقفه سواء في خلالها او بعد وقوع الهزيمة من اسباب انحلال المقاومة في البلاد

وكانت به ناحية ضعف اخرى ، وهى اثاره المطامع الشخصية على مصالح الوطن العليا ، واهتمامه اكثر مما يجب بذاته وبحياته ، وهذا ليس من الاخلاص الذى يجب ان يكون اول صفات الزعيم الوطنى ، فاسقاطه وزارة شريف باشايرجم العامل الاكبر فيه إلى اطماعه فى السلطة والجاه ، وسعيه فى خلع الخديو توفيق يرجع إلى مثل ذلك ، ويبدو لك اهتمامه بشخصه وبذاته وحياته من موقفه فى التل الكبير ، وفى خلال المحاكمة ، وبعد الحكم عليه ، فان الحرص على الحياة كان رائده فى كل هذه الاحداث ،

وقديما قالوا « اذل الحرص أعناق الرجال »

وقد وصفه معاصروه عن خبرة وعيان، وأنا إذا كرون هنا خلاصة آرائهم لكي
تكمّل أمامنا صورة عرابي، قال عنه الشيخ محمد عبده في قصيدته عن الثورة العراقية
وقائد الجند شهيم في مكالمة أشل قلبا إذا الهيجا تناديه (١)

أي انه شهيم في الحديث ومكالمة الناس، جبان مصاب قلبه بالشلل إذا نادته
الهيجا، وينسب الشيخ محمد عبده حركة عرابي إلى خوفه على حياته، قال في هذا
الصدد

« إن عرابي لم يكن يخطر بباله ولا يهتف به في منامه أن يطلب إصلاح حكومة
أو تغيير رئيسها، فذلك مما كان يكبر على وهمه أن يتعالى اليه، وأما الذي أحاط
بفكره وملك جميع مقاصده هو الخوف على مركزه مع شدة البغضاء لمن كان معه من
أمرأء الشراكسة والمتافرة من عثمان باشا رفيق (٢)، وقال في موضع آخر انه إنما
طلب المجلس النيابي ليأمن على حياته وأنه « ظن أنه لو كانت في البلاد تلك القوة النيابية
ولو أن حكومتها كانت حكومة شوروية لكانت الشورى أو مجالس النواب عاصما
لحياته حافضا لحقوقه في وظائفه، ومأمنا يلجأ اليه، إذا حوّم طائر الانتقام عليه (٣) ».

وقال عنه صديقه المستر بلنت وهو المعروف بشدة العطف عليه .

« لم يكن في عرابي شيء من شموخ الجندي، بل كان في إشارته ذلك البطء
الذي أعطاه مظاهر النبيل، والذي يشاهده الانسان في مشايخ القرى، ولم تكن ملامحه
تدل على شيء من اليقظة وقت سكوته، كما أن نظراته كانت شاردة، ولم يكن
الانسان يتفطن الى ذكائه الكبير ولطفه إلا حين يتسم ويتكلم، حينئذ كان وجهه
يستضيء كما يستضيء الوادي بأشعة الشمس (٤) »

(١) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٥٥

(٢) المرجع السابق ص ١٩٨

(٣) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٠٧

(٤) بلنت — التاريخ السري للاحتلال ص ١٠٤

وقال في موطن آخر :

« إن عرابي لسوء حظ الحرية لم يكن رجلا قويا ، وإنما كان ذا أمانى إنسانية ، وكان في خلقه شيء من العناد والتشبث بأرائه والرغبة في تحقيقها ، وكان يجهل أوروبا جهلا تاما ويجهل أيضا الطرق والأساليب السياسية الغربية . (١) »
وقال عن موقفه من معارك الحملة الإنجليزية :

« بقي مركز عرابي ذا صبغة سياسية فقط ، فكان يدير شؤون وزارة الحرية ويدير شؤون القوات إلى أن وصل ولسلى إلى التل الكبير ، فاضطر عندئذ أن يأخذ القيادة على عاتقه ، وكان مقامه بين اللاماء والفلاحين في الوجه البحري من أكبر البواعث على بث الحماسة في صدور الأهالي ، وكانت الامدادات تتدفق لهذا السبب على وزارة الحرية مجانا ، وكان المتطوعون يتوافدون لهذا السبب أيضا ، وكان عرابي بهذه المثابة ذا فائدة كبرى للإمة ، وقد أحسن صنعا في عدم أخذه القيادة على عاتقه في ميادين القتال ، وقد عزا أعداؤه ذلك إلى جبنه ، ومن الصعب أن يكذب الانسان هذه الدعوى أو ينفي هذه التهمة ، فان عرابي كان فلاحا لاشائبة فيه ، فلم تكن فيه تلك الغرائز الحربية التي توجد عند بعض الشعوب ، ولكنها غير موجودة عند الفلاحين ، وكانت شجاعته من نوع آخر ، ولم تكن من النوع العسكري ، ثم هو لم يشاهد معركة حربية قبلا ، والأرجح أنه كان يعرف هذا النقص في نفسه ، كما كان يعرف أيضا جهله بالمعارف العالمية التي كانت تتطلبها الحروب ، فهو لم يحظ بتربية حربية حديثة ، ولم يكن له من التجارب سوى ما عرفه من التمارين العسكرية التي تدرب عليها في الثكنات ، وأظن أنه لو دعى الى عمل مناورة بقصد العرض لما استطاع ذلك .

« ولكنني أظن مع ذلك أن السبب الحقيقي في عدم حمله عبء القيادة في ميادين القتال أنه كان في ذلك الوقت رئيسا للحكومة وأنه بهذه المثابة لم يكن ينتظر منه أن يقود الجيوش بنفسه ، ومع ذلك فهذا لا يبرئه في نظري براءة تامة ، ولم يبرئه بنو

وطنه ، فهم يلومونه بحق لأن سيفه لم يصطفق بسيف العدو ولا في أواخر أيام القتال . (١) »

وقال عنه أيضا « ان الاوقات التي يجب عليه أن يقضيها في تنظيم وسائل الدفاع كان يصرفها في الادعية والصلوات ، ويظهر أنه لم ينقطع عن هذه الاعمال إلى النهاية ، ومن الصعب أن يعرف الانسان ما كان هياه من التداير الحربية (٢) » .
وقد اقتصرنا على أقوال المعاصرين المعروف عنهم العطف على عرابي أو الاعتدال في الرأي ، وضربنا صفحا عن أقوال خصومه لما فيها من المبالغة والاسراف في الطعن والتجريح .

فشخصية عرابي لم تساعد على انجاح الثورة ، بل كان بها من نواحي الضعف والنقص ما جعلها من اهم العوامل في اخفاقها .

البارودى

١٨٤٠ — ١٩٠٤

للبارودى شخصيتان ، شخصية أدبية ، وشخصية سياسية ، أما شخصيته الادبية فهي شخصية خالدة ، اذ هو امام الشعراء المحدثين قاطبة ، وبا كورة الاعلام في دولة الشعر الحديث ، وهو أول من نهض به وجارى في نظمه فحول الشعراء المتقدمين ، فبعث النهضة الشعرية من مرقدتها بعد طول الخمود .

وأما شخصيته السياسية فهي موضوع حديثنا عنه .

ولد سنة ١٨٤٠ ، أى أنه كان يبلغ الواحدة و الاربعين حين اشترك في حوادث الثورة العرابية ، وهو ابن حسن بك حسنى من ضباط المدفعية في الجيش المصرى ،

« ١ » بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٧٧

« ٢ » المرجع السابق ص ٢٨٤

وحفيد عبد الله الجر كسى أحد الكشاف فى عهد محمد على ، وسمى البارودى نسبة الى اتىاى البارود التى كانت لاحد أجداده الامير مراد البارودى (١) فى عهد الالتزام ، وقد تلقى العلم أول ما تلقاه على ايدى أساتذة خصوصيين فى سراى والده بغيط العدة (القرية من باب الخلق) والمعروفة بسراى البارودى ، ولما بلغ الثانية عشرة من عمره انتظم فى المدرسة الحربية وتخرج منها سنة ١٨٥٥ على عهد سعيد باشا ، وذهب الى الاستانة وتقلد بها احدى الوظائف ، واذ كان يعرف التركية فقد تعمق هناك فى آدابها . وقال الشعر فيها ، ودرس الفارسية وآدابها ، وعاد الى مصر فى أوائل حكم اسماعيل والتحق بخدمة الجيش المصرى ورقى الى رتبة بكباشى ثم الى رتبة قائم مقام فرتبة امير الاى ، وخاض غمار الحروب فى ثورة كريد سنة ١٨٦٦ اذ كان من ضباط الجيش الذى أنفذته مصر لاجتاد تلك الثورة وانتصر على الثوار فى مواقع عدة .

ولما شبت الحرب بين تركيا والروسيا سنة ١٨٧٧ أنفذت مصر جيشا لنجدة تركيا كان البارودى من ضباطه ، وأبلى فى الحرب بلاء حسنا ورقى بعد عودته الى رتبة اللواء وعين مديرا للشرقية سنة ١٨٧٩ ، وكان محافظا للعاصمة حين الف شريف باشا وزارته الثانية فى أوائل عهد الخديو توفيق ، فاختاره فيها وزيرا للمعارف والاعواقف كما تقدم بيانه (ص ٢٢) ، وقد رأيت فى سياق الحديث كيف اشترك البارودى فى فى حوادث الثورة مما لا نعود اليه هنا .

يعد البارودى رجل الدولة L 'homme d 'Etat بين العربيين ، وهو على حظه الكبير من اللغة وعلومها ، وعلو كعبه فى الشعر والادب ، كانت تنقصه هو أيضا الكفاءة السياسية ، اذ كان يعوزه الامام باسرار السياسة الدولية وحقائق المسألة المصرية ، وهو لم يجهد نفسه لتعرف تلك الحقائق ، بل لم يدرس لغة من اللغات الأوروبية تساعد على البحث والاطلاع ، وهذا نقص كبير فى رجل الدولة .

وكانت به ناحية ضعف أخرى ، وهي طموحه إلى السلطة والجاه ، فغلبت هذه الناحية على أجل صفة للزعيم الوطني وهي الاخلاص وإيثار المصلحة القومية على النزعات الشخصية ، فالبارودي حين كان وزيرا للحرية في عهد وزارة شريف باشا طمحت نفسه إلى رئاسة الوزارة ، فانهز الفرصة في أزمة يناير سنة ١٨٨٢ التي تقدم الكلام عنها وأخذ يؤلب العراقيين على شريف ويتهمة بالتفريط في حقوق البلاد ، وانتهت الحملة عليه باستقالته واسناد رئاسة الوزارة إلى البارودي ، وتبدل الملابسات على أنه كان يطمح أيضا إلى العرش كما نوه عرابي إلى ذلك في مذكراته وكما فصلناه في موضعه (ص ١٩٨) ، وهذا الطموح هو من العوامل التي جعلته في عهد وزارته يميل إلى الاصطدام والخديو ، على حين كان من الميسور تقريب مسافة الخلف بينه وبين العراقيين ، وقد كان أول مظهر لتلك السياسة الخرقاء موقف الوزارة من الخديو في مؤامرة الضباط الشراكية (ص ٢٧٠) ، فقد كان هذا الموقف ينم عن نية البارودي في تحدي الخديو ، وإحراج مركزه ، والتهوين من أمره ، ومن هنا تفاقم الخلاف بينهما حتى كثرت التحذير في خلعه ، وتبدو هذه الناحية واضحة من دعوة الوزارة لمجلس النواب إلى الاجتماع بصفة استثنائية وبغير أمر من الخديو ، خلافا لما يقضى به الدستور ، للنظر في الخلاف القائم بينه وبين الوزارة ، مع أن هذا الخلاف كان قد سوى بقبول الوزارة تخفيف الحكم على الضباط الذين حكم عليهم في المؤامرة ، ولم يبق من موضع للخلاف سوى تمسكها بأن يضاف إلى الحكم مجريد الضباط المحكوم عليهم من رتبهم والقباهم ، وامتناع الخديو عن اجابة طلبها في ذلك ، فهذا الخلاف الهين لم يكن يستدعي إظهار البلاد منقسمة إلى معسكرين متعادين ، معسكر الخديو ومعسكر الوزارة ، في وقت تكتنفها فيه المطامع الاستعمارية .

ويبدو من شعره في منفاه أنه لم يكن يرى في خاصة نفسه أخذ الأمور بالشدة ، ولم يكن من رأيه الدخول مع الانجليز في حرب ، وإن زملاءه خالفوه في رأيه ، قال في هذا الصدد :

نصحت قومي وقلت الحرب مفاجئة
خالفوني وشبوها مكابرة
تأتى الامور على ما ليس فى خلد
حتى إذا لم يعد فى الامر منزعة
أجبت اذ هتفوا باسمى ومن شيمى
وربما تاح أمر غير مطنون
وكان أولى بقومى لو أطاعونى
ونخطىء الظن فى بعض الاحايين
وأصبح الشر أمرا غير مكنون
صدق الولاء وتحقيق الاطمانين

ولكن يلوح لنا أنه لم يقل هذا الشعر الا أسفا على ما تورط فيه، فان كل الدلائل
والملاحظات تدل على أنه كان يدعو الى الاصطدام والخيديو، وقد اصطدم به فعلا
فى حادثة الضباط الشرا كسة، وكان يجند الحرب، ولم يكن يقدر قوة الانجليز على
حقيقتها، وجاءت الحوادث على خلاف حسبانته .

لم يكن البارودى اذن على كفاءة من الناحية السياسية، وكذلك لم تبد منه
كفاءة ما من الناحية الحربية، على الرغم من نشأته العسكرية، وعلى ما يفيض به شعره
من الفخر والحماسة، وكل ما عرف عنه أنه ذهب الى الاسكندرية عصر يوم ١١
يوليه سنة ١٨٨٢، فوصل اليها ليلا عقب انتهاء الضرب، وقيل انه لما تلقى الانباء
الاولى التى أذاعتها الحكومة فى العاصمة عن الضرب، وكان معظمها مكذوبا،
ذهب إلى الاسكندرية لينهى عرابى بالنصر، فألقى الحالة على خلاف ما أذيع فى
العاصمة (١)، وقد التقى تلك الليلة بالسيد عبد الله نديم وبات فى منزله، ومضى اليوم
التالى بالاسكندرية دون أن يعمل عملا ما، وقضى الليل فى القصر المعروف بسر اى
نمرة ٣ بالمحمودية، وكان يصحبه محمود باشا فهمى والمسيو نينيه ومحمود افندى صادق (٢)
أحد المقربين اليه، ثم سحب عرابى فى انسحابه، وكان الاحكم أن تبقى حامية المدينة
وتوزع على الشواطىء لتصد نزول الانجليز إلى البر، وأن تصمد للدفاع لى تبعث

(١) شهادة حسن بك صادق . مصر للمصريين ج ٩ — ٨١٠
(٢) محضر استجواب البارودى . مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٧

الثقة والطمأنينة في نفوس الجند والاهلين ، ولما تم الانسحاب قفل البارودي راجعا إلى القاهرة ، ولم يشترك في وقائع كفر الدوار ، وكان جل عمله أن يرقب تطور الحوادث .

ولما تخرجت الجبال في الميدان الشرقي دعاه عرابي إلى قيادة فرقة الصالحية ، وعهد إليه بالاشتراك في واقعة القصاصين الثانية التي كان يتوقف عليها إلى حد ما تعطيل زحف البريطانيين ، ولكنه تخلف عن الاشتراك فيها ، ومهما قيل في الاعتذار عنه بأنه ضل الطريق بين الصالحية والقصاصين وأنه وصل بعد الموعد المضروب له ، فإن هذا العذر يكشف عن حظ ضئيل من الكفاءة الحربية ، أضف إلى ذلك أنه لم يشترك في واقعة التل الكبير ، بل عاد إلى العاصمة بعد معركة القصاصين ، ولم يقف في أثناء المحاكمة الموقف الذي يتفق وزعامة الثورة ، أو شجاعة القائد الحربي ، فإنه رغم كونه من أكبر زعماء الحركة ورئيس وزارة الثورة ، أخذ يتنصل من التبعات ، ويزعم أنه كان مكرها على ما فعل بتهديد ضباط الجيش ، وأنه لم يوقع على قرارات الجمعية العمومية ببقاء عرابي وزيرا للحرية إلا تحت تأثير الاكراه ، قال في هذا الصدد أمام المجلس العسكري : « ان الخوف كان موجودا من الاصل فان لنا عيالا وأموالا ، وربما لو امتنعنا لمسها الضرر » ، فلما سئل « ممن الخوف » أجاب « من العسكرية بالنظر لما حصل في الاسكندرية (١) » ، فكان موقفه أثناء المحاكمة خذلا للثورة وللاكرامة .

على أنه في منفاه عادت إليه صفاته العالية من الشمم والاباء ، وعلو النفس ، واحتمل آلام الاضطهاد ومرارته بشجاعة وصبر وعزة نفس ، نيفا وسبعة عشر عاما ، واسبغ عليه النفي والحرمان شارة التضحية والبطولة ، وله في ذلك شعر يفيض عظمة وجلالا ، قال من قصيدة له في منفاه .

(١) محضر استجواب البارودي : مصر للمصريين ج ٧ ص ٨٠

لم أقترف زلةً تقضى عليّ بما
فهل دفاعي عن ديني وعن وطني
فلا يظن بي الحسادَ مندمةً
أثريتُ مجدّاً فلم أعبأ بما سلبت
لا يخفض البؤس نفساً وهي عالية
أصبحتُ فيه فماذا الويلُ والحرب
ذنبٌ أدان به ظالماً وأغترب
فأنتي صابر في الله محتسب
أيدى الحوادث مني فهو مكتسب
ولا يشيد بذكر الخامل النشب^(١)

وقال في قصيدة أخرى :

إذا المرء لم يدفع يدَ الجور إن سَطَتْ
ومن ذلَّ خوف الموت كانت حياته
وأقتل داءِ رؤية العينِ ظالماً
عَلامَ يعيش المرء في الدهر خاملاً
عَفَاءً على الدنيا إذا المرء لم يعش
عليه فلا يأسف إذا ضاع مجدهُ
أضرَّ عليه من حمام يودُّه^(٢)
يُسئ ويَتَلَمَى في المحافل حمدهُ
أيفرح في الدنيا بيومٍ يَعِدُه
بها بطلا يحمي الحقيقة شَدُّه^(٣)

محمود فهمي

١٨٣٩ - ١٨٩٤

هو أكفأ العراقيين قاطبة من الناحية الحربية ، ولد سنة ١٢٥٥هـ (١٨٣٩ م) في الشنطور بمركز بيا من مديرية بني سويف ، وتخرج في مدرسة المهندسخانة ببولاق ومهر في الفنون الهندسية والحربية ، وانتظم في سلك الجيش ، ثم صار استاذاً لعلم الاستحكامات والفنون العسكرية في المدارس الحربية على عهد سعيد واسماعيل ، وعهد

(١) ديوان البارودي ج ١ ص ٣٧ . والنشب هو العقار أو المال

(٢) يودّه أي يدهاه بدهاية (٣) ديوان البارودي ج ١ ص ٧٣



محمود باشا فهمي

احد زعماء الثورة العراقية

اليه الخديو اسماعيل تحصين شواطئ مصر الشمالية من أبو قير إلى البرلس ، فاضطلع بهذه المهمة ، وارتقى في الرتب العسكرية ، واشترك في حرب البلقان سنة ١٨٧٦ — ١٨٧٧ ، وكان رئيس حرب الفرقة المصرية بها ، ولما ظهرت الحركة العراقية أيدها وناصرها ، وتولى وزارة الاشغال في وزارة محمود باشا سامي البارودي سنة ١٨٨٢ ، واستقال مع زملائه احتجاجا على قبول الخديو مطالب الدولتين كما تقدم بيانه ، وكان مهندسا حربيا قديرا ، ظهرت كفاءته في خطة الدفاع التي وضعها بكفر الدوار عند ما نشبت الحرب ، فقد كانت من المناعة وحسن التدبير بحيث صدت هجوم الجيش الانجليزي من هذه الناحية طوال مدة الحرب ، وقد كان من سوء حظ المقاومة أن أسر محمود فهمي في الميدان الشرقي ، فحسر الجيش قائدا كفؤا في وضع الخطط وتدير المواقع ، ويرتاب عرابي في مذكراته في حادثة أسره ، فينسب اليه أنه تعمد النكوص على عقبه والتسليم للانجليز ، وتدل أقوال عرابي عنه في مذكراته وأقواله هو عن عرابي في كتابه (البحر الزاخر) أنه لم يكن مؤمنا بالثورة ولا واثقا من زملائه فيها ، وبخاصة عرابي ، إذ كان

يعزو اليه العمل لتحقيق مطامعه الشخصية ، ويبدو من اسرافه في القدح والظعن أنه كان متحملا على عرابي في اكتب عنه ، على ان كتابته تدل على أن زعماء الثورة أنفسهم لم يكونوا مخلصين بعضهم لبعض ، وهذا أيضا من عوامل اخفاقها ، وقد نفى مع الزعماء إلى سيلان عقب اخفاق الثورة ، وهناك وضع كتابه (البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الاوائل والاواخر) وتوفي في منفاه ليلة ١٣ ذى الحجة سنة ١٣١١ هـ (١٧ يولييه سنة ١٨٩٤) وبعد وفاته طبع كتابه سنة ١٣١٢ هـ

على فهمي وعبد العال حلمي



عبد العال باشا حلمي



على باشا فهمي الديب

- زميلا عرابي وصاحبه يوم واقعة قصر النيل ، ورفيقاه المخلصان له حتى نهاية الثورة ، ويرى الخديو اسماعيل انهما اشجع العرابيين قاطبة ، كما وصف عرابي بأنه كثير الكلام قليل العمل ^(١) ، وهما ضابطان من تحت السلاح لم ينالا حظا كبيرا من التعليم الحربي ، غير أن لعل باشا فهمي صفحة بطولة في تاريخ الثورة ، كتبها بدفاعه المجيد في واقعة القصاصين الثانية ، إذ كان يتولى القيادة ، فأبلى البلاء الحسن

(١) برو دلي . كيف دافعا عن عرابي ص ١٤

وصمد لجهاد الانجليز ، واصيب في هذه الواقعة بجرح بليغ نقل على أثره إلى القاهرة ، وظل جريحاً حتى انتهت الثورة بهزيمة التل الكبير ، فدفعه في واقعة القصاصين هو موقف مشرف له وللثورة ، أما عبد العال حلمي فليس في عمله خلال الثورة ما يستوقف النظر ، فقد ظل في دمياط بعيداً عن الحرب ، ولم يشترك في معركة ما ، وبقي كذلك حتى وقعت هزيمة التل الكبير واستفاضت أنبأؤها ، فاخذ يكابر في حقيقتها وينفي أخبار الهزيمة ويدعو إلى استمرار المقاومة حتى هددته الحكومة بالاعدام ، فاذعن وسلم نفسه كزملائه ، وحوكم ونفي ضمن الزعماء المنفيين ، وتوفي بكوولمبو منياء سيلان في ١٩ مارس سنة ١٨٩١ ودفن هناك ، وتوفي على باشا فهمي بمصر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١

البطل محل عبيد

هو المير الالاي محمد عبيد ، وقد استحق لقب البطولة بدفاعه المجيد في التل الكبير ، واستشهاده في تلك الواقعة ، كان بكباشيا من ضباط الالاي الاول (الالاي الحرس الخديوي) ، قبل شبوب الثورة ، وهو بطل واقعة قصر النيل التي تعد أولى وقائع الثورة ، ذلك انه حين اعتقلت وزارة الحربية الميرالايات الثلاثة عرابي وعلى فهمي وعبد العال حلمي وعلم بذلك ضباط الالاي الاول ، وكان مقره قشلاق عابدين نهض البكباشي محمد عبيد واهاب بجنود الالاي أن يزحفوا على قصر النيل لاطلاق سراخ الميرالايات الثلاثة ، وقد اعترضه في هذه الحركة الجرئية قائممقام الالاي خورشيد بك بسمى وكان رئيساً له فلم يكثر لهذا الاعتراض ، وأصر على إنفاذ عزمه ، وجاء أيضاً الفريق راشد باشا حسني سرياور الخديو بأمر من الخديو لكي يثنيه وزملاءه عن الذهاب إلى قصر النيل ، فلم تجد وسطته نفوا ، واستدعاهم الخديو فلم يجيبوا ، وقاد البكباشي محمد عبيد جنود الالاي إلى قصر النيل حيث كانت وزارة الحربية وكان الضباط الثلاثة معتقلين ، ووضع الحصار على الوزارة ، وهجم الجنود بقيادته فاقتحموا أبوابها وأطلقوا سراخ الضباط الثلاثة عنوة كما فعلنا في موضعه (ص ٩٢) ، وكان



الميرالاي محمد عبيد بطل معركة التل الكبير

هذا اليوم المشهود أول انتصار للثورة ، إذ كان أولى نتائجه عزل عمان بشارققي وزير الحربية وتعيين محمود سامي باشا البارودي مكانه

وأول مايرتسم من شخصية محمد بك عبيد في هذا الموقف شجاعته ووفاءه ، فدعوة الضباط والجند إلى الهجوم على وزارة الحربية ، وقيادتهم في هذا الهجوم ، واقتحام أبواب الوزارة ، وإطلاق سراح الضباط الثلاثة ، كل ذلك يدل على حظ كبير من الشجاعة والاقدام ، وفيه مظهر كبير من الوفاء للضباط المعتقلين ، وقد عرف عرابي لمحمد عبيد هذه اليد عليه وعلى صاحبيه ، فكان يثنى عليه الثناء المستطاب ، ورقاه إلى رتبة قائممقام ضمن من رقي من الضباط في عهد وزارة البارودي ، ثم إلى رتبة اميرالاي ، وظل محافظا على عهد الثورة حتى كانت واقعة التل الكبير ، ووقع فيها ماوقع من الذعر والفرار ، وكان عرابي من الفارين ، ولكن الضابط الشجاع محمد بك عبيد أدى واجب الدفاع الى النهاية ، وقاتل الانجليز قتالا مجيدا على رأس الالبيين من الجنود ، حتى قتل معظمهم ،

وقتل هو ضمن من قتل ، فحتم حياته بصفحة مشرقة جعلته بحق آية البطولة في تاريخ الثورة العراقية ، وهو من كفر الزيات ، ولم يخلف ذرية ، وليس له قبر معروف ، ولم يفكر أحده في إقامة قبر له أو تخليد ذكره المجيدة ، بل لا يوجد في التل الكبير أى مدفن يضم رفات المصريين الذين قتلوا في المعركة ، على أنهم يعدون بالآلاف ، في حين أن من يمر هناك يشاهد مقبرة مشيدة للضباط والجنود البريطانيين الذين قتلوا في هذه الواقعة ، فتأمل في الفرق بين تقدير الامم لشهداءها ، وتقديرنا نحن لشهداءنا !

عبد الله نديم

١٨٤٥ - ١٨٩٦

شخصية عجيبة من شخصيات الثورة ، محببة إلى النفس لمن يدرسها ويتأمل في أطوارها وأحوالها

ولد بالاسكندرية في ١٠ ذى الحجة سنة ١٢٦١ هـ (١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٥) ونشأ في قلة من العيش ، وكان أبوه وسطا في اليسار ، فلما رأى علام النجاة بادية عليه أدخله المدرسة المعروفة بمسجد الشيخ ابراهيم باشا ، وكان بمثابة الازهر بالقاهرة ، فتلقي الدروس على شيوخ المسجد ، ومالت نفسه إلى الادب وتعلق به ، فطالع كتبه ، وبلغ من فنونه ما لم يبلغه أحد قبله (١)

وبدت عليه منذ صباه مخايل الذكاء المفرط وقوة الذاكرة ، وظهرت مواهبه في الترسل في الكتابة والشعر والزجل ، والقدرة الخطائية ، مع خفة في الروح ، وميل إلى الفكاهة ، وجرأة واقدام ، واستخفاف باحداث الزمان ، وكانت له مناظرات ومطارحات

(١) عن ترجمة بقلم صديقه الاديب احمد افندي سمير في مقدمة كتاب (سلافة النديم في منتخبات السيد عبد الله النديم) و ترجمة اخرى بقلم احمد تيمور باشا في رسالة « تراجم أعيان القرن الثالث عشر واوائل الرابع عشر » — الهلال عدديولي سنة ١٩٣٣



عبد الله نديم خطيب الثورة العرابية

مع الادباء بزّ فيها اقرانه وانداده ، وولم بالأدب والصحافة والخطابة ، ثم بداله أن يتعلم صناعة يتكسب منها ، فتعلم فن التلغراف (الاشارات البرقية) ، واستخدم « تلغرافيا » في مكتب بنها ، ثم نقل إلى مكتب القصر العالى حيث كانت تسكن والدته الخديو اسماعيل ، وبقي به مدة اتصل فيها باعلام الادب في القاهرة ، ثم غضب عليه خليل اغا « اغا القصر » وصاحب النفوذ في ذلك العصر « فامر بضر به وفصله ، فذهب الى الدقهلية ونزل ضيفا عند احد الاعيان يقرى اولاده ، ثم فتح دكانا بمدينة المنصورة ، ولكنه لم يوفق في التجارة ليله إلى الاسراف ، وكان ينزل بدار السيد محمود الفرقاوى أحد اعيان المنصورة ويلقى فيه الاكرام والاعزاز ، وكان مجلسه كعبة يحج اليها رجال الادب وطلابه ، إلى ان ورد طنطا سنة ١٢٩٣ هـ (سنة ١٨٧٦ م) واتصل بشاهين باشا كنج مفتش الوجه البحرى إذ ذاك ، وكان يميل الى العلماء والادباء ، فاکرم وفادته ، ثم عاد إلى الاسكندرية مسقط رأسه اوائل سنة ١٨٧٦ في أواخر عهد اسماعيل ، فاتصل بطائفة من أهل العلم والفضل من مؤسسى جماعة « مصر الفتاة » ، واخذ يكتب في صحيفتى « مصر » و « النجاح » مقالات اعجب بها الناس اعجابا كبيرا لطلاوتها

وبلاغتها ، وسعى في تأسيس جمعية لنشر العلوم وترقية الافكار فأسسها جماعة من
الادباء وسموها « الجمعية الخيرية الاسلامية » سنة ١٢٩٦ هـ (سنة ١٨٧٩ م) وجعلوه
مديرا لمدرستها

ولما ولى الخديو توفيق الحكم سعى النديم في اجتذاب عطفه عليها حتى حمله على
زيارتها ، فزارها يوم امتحان تلاميذها واعجب بها وجعلها في رعاية فحله الامير عباس
بك حلمي « الخديو عباس الثاني » وكان النديم يدرس فيها الانشاء وعلوم الادب ،
فتمت وازدهرت ، ورتبت لها وزارة المعارف اعانة سنوية ، وكان يعقد بها الحفلات
العامة بخطب فيها الناس هو وتلاميذ المدرسة ، فظهرت مواهبه الخطابية من ذلك الوقت
وزاغت شهرته بين الناس ، ونشر فن الخطابة بين النشء الحديث ، فكان ذلك فتحا
في سجل النهضة ، وظل يكتب المقالات ويلقي الخطب في حضرة الاهلين على الوثام
والاتحاد والاخذ بناصر الوطن ، والف قصة تمثيلية سماها « الوطن وطالع التوفيق » ،
واخرى سماها « العرب » ، تجلت فيهما روحه الوطنية وشرح ما كانت عليه حالة البلاد ،
ومثلها هو وتلاميذه بمسرح زيزنيا بالثغر بحضور الخديو ، فكان لهما تأثير كبير في النفوس ،
نم انفصل عن الجمعية الخيرية واقبل من ادارة مدرستها ، وانشأ بالاسكندرية صحيفة
اسبوعية سماها « التنكيت والتبكيك » ، مزج فيها الجد بالهزل ، ظهر اول عدد منها
في ٨ رجب سنة ١٢٩٨ هـ (٦ يونيه سنة ١٨٨١) ، وفي خلال ذلك ظهرت الثورة
العراقية ، فانضم اليها بطبعه ، اذ كانت نفسه نائرة تتطلع الى الحرية والمجد ، وقربه زعماء
الثورة اليهم لما راوا في قلمه ولسانه اكبر عَضْد لهم ، وخص صحيفته بالمقالات الوطنية
الحماسة ، ثم انتقل الى القاهرة ورغب اليه عرابي باشا ان يغير اسم صحيفته ، فاختار
لها اسم « الطائف » تيمنا باسم البلدة المشهورة بالحجاز ، وعلا نجمه وصار من اعلام
الصحافة بما كتبه من المقالات الرائعة التي كان لها التأثير الكبير في النفوس لطلاوة
عبارتها وحسن اسلوبها ، وثمة موهبة اخرى كان لها الفضل الاكبر في ذبوع صيته ،
وهي مقدرة الخطابية ، فقد كان خطيبا مفوها ، يرتجل الخطب ارتجالا ، ويسترسل
في الخطابة ، فيملك مشاعر السامعين بحسن أسلوبه وعذوبة صوته ، ولا غرو أن لقب

بحق «خطيب الثورة العراقية» وقد اقب أيضا بحق «خطيب الشرق»، وقد رأيت فيما أوردنا عن احتفال جمعية المقاصد الخيرية (ص ٢٢٩) مثلا من مقدرته الخطابية اذ خطب ارتجالا في هذا الاجتماع خمس مرات، تخللتها خطب الآخرين، ولم يكن يعتقد اجتماع من مجتمعات ذلك العصر الا ويدعى اليه للخطابه فيه، فكانت له المواقف المشهودة والايام الممدودة، وكان موضع ثقة العراقيين، وله عند عرابي مزية كبرى، وقد اخلص له وللثورة، ولازم عرابي في كفر الدوار ثم في التل الكبير، وكان ينشئ صحيفة «الطائف» في معسكر الجيش، حتى وقعت الهزيمة

وتبدو ناحية العظمة في شخصيته من اخلاصه للثورة ومبادئها بعد اخفاقها، ومن النادر أن تجد هذا الاخلاص، فان دعاة الثورة وانصار كل حركة يتنكرون لها بعد الهزيمة، ولكن النديم كان من الشخصيات القليلة التي اخلصت للثورة في محنتها، وهذا ما يسمو به الى مصاف الابطال، ولقد رأيت في سباق الحديث ان النديم كلف بعد هزيمة التل الكبير أن يحمل الى الوفد الذي سافر الى الاسكندرية لتقديم عريضة الخضوع للخديو عريضة اخري في هذا المعنى، ولما وصل الى كفر الدوار علم بان الخديو رفض قبول العريضة الاولى وانه أمر بالقبض على علي باشا الروبي ويعقوب سامي باشا اللذين كانا من أعضاء الوفد الاول، فعاد النديم أدراجه الى القاهرة واختفى عن الانظار، وظل مختفيا نحو تسعة اعوام، وقد أعيا الحكومة امره، وجعلت الف جنيه عطاء لمن يرشد عنه، ولكنها لم تهتد اليه

وكان بعض من يأوى اليهم يعرفون شخصيته ولكنهم لا يرشدون عنه براه وكرما منهم ورعاية لشأنه

وكان آخر اختفاء له ببلدة الجميزة القريبة من القرشية بمركز السنطة، وفيها عثرت عليه الحكومة بارشاد بعض الطامعين في المكافأة، غير أن ميعاد المكافأة قد انقضى فلم ينل المرشد منها شيئا، وكان ذلك في آخر عهد الخديو توفيق، واعتقل المترجم، ولكن الرجال الموكل اليهم اتخاذ الاجراءات القانونية معه عاملوه باحترام لما عرفوا شخصيته، فقد ذكر هو في هذا الصدد أنها عهدت بالقبض عليه إلى رجل

مذهب هو محمد افندى فريد وكيل حكمدارية الغربية، فاشتد معه بادية الامر وأراد ان يشد وثاقه، فلما ذكره بأنه مذنب سياسى لا مجرم جنائى عامله بلطف وتسامح، ولما رافقه الى مركز السنطة لم يضعه فى السجن بل وضعه فى محل العسكر، ونقل إلى طنطا لتسليمه إلى النيابة العمومية. وكان المرحوم قاسم بك أمين رئيس نيابة طنطا إذ ذاك، فعامله برعاية وقال له أنت حر فى كلامك فقل ماشئت، وكان يسأل عن حاله فى السجن للتحقق من حسن معاملته (١)

ولا شك ان اختفاء المترجم طول هذه المدة اى تسع سنوات (٢) دليل على ذكائه واقدامه، وسرعة خاطره، ومقدرته فى التفكير، فقد كان يجوب البلاد ويدخل كل بلد بلباس خاص، ويتكلم فى كل قرية بلسان يوافق زيه ودعواه، فتارة يقول انه مغربى أو يمنى أو مدنى أو فيومى أو نجدى أو شرقاوى وهلم جرا (٣)، وهذا ما جعلنا نصف شخصيته بأنها شخصية عجيبة حقا

وقد لا يبدو فى ذلك شىء من البطولة، وإن كان يدل حتما على الشجاعة والجرأة، لأن النديم يعلم أنه لو أظهر نفسه لكان مصيره النفى إلى سيلان، كما نفى زعماء الثورة الآخرون، على أن بطولته قد ظهرت حينما أصدر الخديو توفيق أمره بالعفو عنه، ونفيه خارج القطر، فاختر يافا ثغر القدس الشريف، ونزل ضيفا عند السيد على افندى أبى المواهب مفتيها، ثم اتخذ له دارا بها وعرفه أعيان المدينة وفضلاؤها فاحتفوا به وأكرموا وفادته، وإلى هنا أيضا قد لا تبرز بطولته، ولكن بعد أن توفى الخديو توفيق وتولى الخديو عباس حلمى الثانى عفا عنه وأباح له العودة إلى مصر فعاد إليها، وهنا كان فى استطاعته أن ينجح لمسألة الاحتلال، وكان وقتئذ فى ابان سطوته، ويخلد إلى حياة الرخاء والراحة، وبخاصة بعد أن كابد المتاعب والاهوال فى عهد

(١) مجلة (الاستاذ) للسيد عبد الله النديم العدد الاول ص ٩

(٢) قبض عليه فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٩١ (٢٩ صفر سنة ١٣٠٩) — الاستاذ

العدد الاول ص ٤

(٣) سلافة النديم ص ٧

اختفائه، ولو أنه طلب منصبا في الحكومة مقابل مناصرته للاحتلال، أو سكوت عنه، لما ضنّ عليه اللورد كرومر المعتمد البريطاني بالمنصب الذي يضمن له اليسار طول حياته، وكان له من كفايته الادبية والعلمية ما يؤهله لأحد المناصب الممتازة في وزارة المعارف أو الأزهر، ولكنه رفض كل ذلك، وآثر استئناف الجهاد، ولو استهدف للاخطار، فأنشأ مجلة اسبوعية أسماها (الاستاذ) ظهر أول عدد منها في ٢٣ اغسطس سنة ١٨٩٢ (غرة صفر سنة ١٣١٠ هـ) وكانت علمية اجتماعية فكاهية، وروحها وطنية، فلم ترق خطتها للمعتمد البريطاني وأذنبه، وبرزت المجلة في ثوب قشيب، موشحة بيدع مقالات الفقيده وقرر أزجاله ومناظراته، فلقبت اقبالا عظيما من الجمهور دل على عظيم مكانته في النفوس، ونالت من الشهرة ما لم تنله جريدة سواها، وكان لها تأثير كبير في الرأي العام، وتجلي هذا الاقبال في كثرة عدد المشتركين فيها، فبلغ عددهم في العاصمة وحدها ٨٦٠ مشتركا وفي الخارج ١٧٨٠ مشتركا، وكانت تطبع من العدد الواحد ٢٨٤٠ نسخة، وهو عدد يدل على رواج الصحيفة الاسبوعية في ذلك العصر وقد تجلت روح الفقيه الوطنية عندما اشتد الخلاف بين الخديو عباس الثاني والانجليز سنة ١٨٩٣، على أثر عزله صنيعهم مصطفى باشا فهمي، رئيس الوزراء في ذلك الحين، فقام المترجم يستنهض الهمم ويحض على مؤازرة الخديو ونبذ طاعة الاحتلال، ومع أنه كان ينصح بالهدوء والسكينة، لكن نزعته احفظت عليه الانجليز، ونفس عليه بعض أصحاب الصحف الموالية لهم، لما رأوه من رواج صحيفته، فرموه بالتعصب وهو منه بريء، ومازالوا يوغرون عليه صدر اللورد كرومر حتى أمر بإبعاده عن مصر، واضطر هو إلى تعطيل صحيفته، وقد ودع قراءه وداعا مؤثرا في آخر عدد صدر منها (في ١٣ يونيه سنة ١٨٩٣) قال :

« ما خلقت الرجال إلا لمصابرة الالهوال ومصادمة النوائب، والعامل يتلذذ بما يراه في فصول تاريخه من العظمة والجلال، وإن كان المبدأ صعوبة وكدرا في أعين الواقفين عند الظواهر، وعلى هذا فاني أودع اخواني قائلا :

أودعكم والله يعلم أنني أحب لقاءكم والخلود اليكم
وما عن قلبي كان الرحيل وإنما دواعي تبديت فالسلام عليكم (١)»

عاد النديم إلى يافا منفيا ، فلم يسلم من السعاية به لدى السلطان عبد الحميد ،
فأمر بإبعاده ، فعاد إلى الاسكندرية لا يدري أين يقصد ، فسعى له الغازي احمد مختار
باشا وساعده حتى قبله السلطان بالاستانة ، فذهب اليها وعين في وظيفة بوزارة
المعارف ، والتقى هناك باستاذ السيد جمال الدين الافغانى ، الذى كان أيضا في محنته
وغربته « فاتصلت بينهما اسباب الالفة وتمكنت بينهما روابط الاتحاد حسا ومعنى ،
وبلغ تعلق السيد جمال الدين به وجميل اعتقاده فيه أنه أصبح وأمسى يعجب بقوة
حجته في المناظرة والجدل وسرعة بديهته في التحرير حتى صرح في عدة مجالس بأنه
مارأى مثل النديم طول حياته في توقد الذهن وصفاء القريحة وشدة العارضة ووضوح
الدليل ووضع الالفاظ وضعا محكما بازاء معانيها إذا خطب أو كتب (٢) » ، وكان
النديم لا يفتأ يحن إلى وطنه ويود الرجوع اليه دون أن ينال بغيته ، وقضى بالاستانة
بقية حياته غريبا عن وطنه ، بعيدا عن أهله وخلانه ، حتى اشتدت عليه علة السل ،
وأدركته منيته في ٤ جمادى الاولى سنة ١٣١٤ هـ (١١ أكتوبر سنة ١٨٩٦) ،
فشيعت جنازته في احتفال مهيب مشى فيه كثير من الكبراء والعلماء يتقدمهم السيد
جمال الدين الافغانى ، ودفن هناك بمقبرة يحيى افندى في بشكطاش

بالامس كان غريبا في ديارهم واليوم صار غريب اللحد والكفن
قال أحمد تيمور باشا « ومن تأمل بعين الاتعاض في قلب الاحوال بالمرجم ،
وما ذاقه من حلو الزمان ومره ، وما قاساه مدة الاختفاء ثم النفي حتى مات غريبا ،
حق له العجب ، وعرف كيف يعبث الزمان بأهل الفضل من بنيه » .
وقال عن صفاته وشخصيته : « نشأ المترجم فقيرا وعاش في قلة ، فان أصاب شيئا

(١) مجلة الاستاذ لعبد الله نديم عدد ١٣ يونيه سنة ١٨٩٣
(٢) عن ترجمته بقلم احمد افندى سمير - سلافة النديم ص ١٧

بدده بالاسراف ، وكان في أول امره يرتدى الملابس الافرنجية المملومة ولما ظهر بعد الاختفاء لبس الجبة والقفطان واعتم بعمامة خضراء اشارة إلى الشرف ، وكان شهى الحديث حلو الفكاهة ، اذا أوجز ودّ المحدث أنه لم يوجز ، لقيته مرة في آخر اقامته بمصر ، فرأيت رجلا في ذكاء إياس وفصاحة سحبان وقبح الجاحظ ، أما شعره فأقل من نثره ، ونثره أقل من لسانه ؛ ولسانه الغاية القصوى في عصرنا هذا .

وقال عنه جرجي بك زيدان « أما أخلاقه فكان باراً بوالديه وذوى قرابته وقصاده ، ولو لم يكن يعرفهم ، فما أقرض أحدا شيئا وطالبه به ، ولا رد يوما سائلا ، ولا خضع لعظيم قط ، وإنما كان يلين ويتواضع لصغار الناس وأواسطهم ، وكان ذكيا فطنا قوى الحافظة فصيحاً جريئاً شاعرا مطبوعا وكاتباً ناثرا » . (١)

نقول ، وهو الزعيم الوحيد بين العراقيين الذي استمر في جهاده السياسى ونضاله عن مصر في عهد الاحتلال ، وهى ميزة كبرى انفرد بها دون بقية الزعماء الذين اثمرت فيهم الهزيمة فوهنت لها روحهم المعنوية وانطفأت فيهم شعلة الأمل والحماسة والجهاد ، أما هو فقد ظل على عهده ، واستمر يجاهد ويناضل حتى آخر نسمة من حياته ، وهذا وحده يدل على مبلغ علو نفسه ، وقوة شخصيته ، اذ لم تنل منه الشدائد ، ولم يضعف ازاء المحن والكوارث ، ولم يعرف اليأس إلى قلبه سبيلا .

الشيخ محمد عبد

١٨٤٩ — ١٩٠٥

لم يكن الشيخ محمد عبد « الاستاذ الامام » من زعماء الثورة العراقية في دورها الاول ، ولكنه صار من زعمائها المعدودين في مرحلتها الثانية ، فكان علماً من أعلامها ؛ ونفى ضمن من نفى من أقطابها

ولد في « محلة نصر » وهى قرية صغيرة من بلاد مركز شبراخيت بمديرية البحيرة



الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام)

وكان ميلاده عام ١٢٦٥ هـ (١) (سنة ١٨٤٩ م) من أبوين صالحين ، وكان والده يمارس الزراعة وله أولاد عدة جعلهم يشتغلون معه في الفلاحة عدا الفقيد فقد توسم فيه الذكاء ، فأراد أن يعده من العلماء ، فأدخله كتاب القرية وحفظ فيه القرآن ، ثم أرسله إلى الجامع الاحمدى بطنطا سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣ م) ليتلقى به العلم ، ولبت فيه ثلاث سنوات ثم انتقل الى الجامع الازهر ، فقصى به عامين ، ولم يستفد خلال تلك المدة شيئا من الدروس التي كان يتلقاها ، وذلك راجع إلى رداءة طريقة التعليم

كان الفقيد على فطرة مستعدة للنبوغ والعبقرية ، وكانت مواهبة دفينه ، حتى قيض الله له حكيم الشرق السيد جمال الدين الافغاني اذ جاء مصر سنة ١٢٨٦ هـ سنة (١٨٧٠ م) وتولى تدريس المنطق والفلسفة ، فانضوى اليه المترجم ، وما إن اقتبس من فيض علمه حتى فتحت له كنوز الحكمة والمعرفة ، وأخذ عنه علم الكلام والتصوف والاصول والفلسفة وعلوم الرياضة والاخلاق والسياسة ، وبدأت حياته الفكرية والعلمية ، إذ أخذ

(١) عن ترجمته بقلمه — تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٦

يتحرر من قيود الجمود والتقليد ، ويخلق في سماء الحقيقة والحرية والاصلاح ، وشرع منذ سنة ١٨٧٦ — وكان بعد طالبا في الازهر — يكتب الفصول الممتعة في المنطق والفلسفة والتربية والاجتماع والادب ، وينشرها في الصحف السائرة في ذلك العصر كالاهرام ومصر والتجارة

وقد نال شهادة العالمية من الازهر سنة ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧ م) ، وأخذ يلقي بالازهر وفي بيته دروس التوحيد والمنطق والاخلاق بأسلوب جديد لفت اليه انظار طلبة العلم ، وحببه إلى النفوس المتطلعة إلى الحكمة ، ولم ينقطع عن الدرس والتحصيل بعد ان صار « عالما » ، بل أخذ بدرس العلوم العصرية ثم بدأ يتعلم اللغة الفرنسية لكي تساعد على اقتباس المعارف والآراء الأوروبية

وعين سنة ١٨٧٨ مدرسا للتاريخ في مدرسة دار العلوم ، ولغة العربية في مدرسة اللسن ، فكان يدرس فيهما مع استمراره في التدريس بالازهر ، ولما تولى رياض باشا رئاسة الوزارة في أوائل عهد الخديو توفيق عينه محررا بالوقائع المصرية ثم رئيسا لتحريرها لكي يصلح من شأنها كما تقدم بيانه (ص ٦٠) فظهر اتجاهه الفكري إلى الاصلاح والنهضة ، وبرز قلمه في الجريدة الرسمية يحرق المقالات البليغة في مختلف الشؤون العامة من علمية واقتصادية واجتماعية وتشريعية وفلسفية وسياسية ، إلى ان ظهرت بوادر الثورة العراقية .

لم يكن الشيخ محمد عبده من أنصار الثورة حين شوبها ، بل كان مؤيدا لرياض باشا اذ كان يتولى رئاسة تحرير « الوقائع المصرية » الجريدة الرسمية للحكومة ، ولم يكن يشاطر العراقيين رأيهم في الحكم الدستوري ، بل كان يجادلهم في ذلك ويميل إلى نظام الحكم الفردي المقرون بالاصلاح ، حتى يعم التعليم وتنضج الأمة للدستور ، وله في هذا الصدد مناقشات وأحاديث عدة يبدو منها اختلافه وزعماء العراقيين في فائدة الدستور

ذكر السيد محمد رشيد رضا في هذا الصدد حديثا له معهم في ابان الثورة جادل فيه عرابي في رأيه ، وكان مما احتج به عليه أن الأمة لو كانت مستعدة لمشاركة الحكومة

في ادارة شؤونها لما كان لطلب ذلك بالقوة العسكرية معنى ، فما يطالب به رؤساء العسكرية غير مشروع ، لانه ليس تصويراً لاستعداد الامة ومطلبها وأنه « يخشى أن يجر هذا الشعب على البلاد احتلالاً أجنبياً يسجل على مسيبيه اللعنة الى يوم القيامة » . (١) ويبدو تأييده لرياض من قصيدة في حوادث الثورة العرابية اذ يصف واقعة عابدين بقوله :

قامت عصابات جند في مدينتنا	لعزل خير رئيس كنت راجيه (٢)
ذاك الذي أنعش الآمال غيرته	وخلص القطر فارتاحت اهلـه
قاموا عليه لأمر كان سيدهم (٣)	يخفيه في نفسه والله مبيده
كان الرئيس حليف العدل منقبة	وسيد القوم يهوى الجور يأتيه (٤)
جروا مدافعهم ، صفوا عساكرهم	نادوا باجمعهم سل ماترجيه
فقال ما نال وانفضت جموعهم	أما النظام فقد دكت مبانـه (٥)

ولما وقع الخلاف بين العرابيين وشريف باشا في مسألة الميزانية والمواد المتعلقة بها في الدستور كان من الناصحين لهم بالاعتدال والترث ، ولكن لما تألفت وزارة البارودي انضم اليهم بكل قواه ، وقد أصبح من ذلك الحين من زعماء الثورة ، أي في مرحلتها الثانية ، وكنا نرجو أن يكون من زعمائها في مرحلتها الاولى دون الثانية ، ويبدو لك مبلغ ثقة زعماء العرابيين به في هذه المرحلة انه لما اشتدت أزمة الخلاف بينهم وبين الخديو توفيق وجاء الاسطولان الانجليزى والفرنسى في مايو سنة ١٨٨٢ ورفضت وزارة البارودي مطالب الدولتين اجتمع البارودي وكبار الضباط واقسموا اليمين على أن يكونوا يدا واحدة ، فكان الشيخ محمد عبده هو الواضع لصيغة اليمين وتحليف كبار الضباط عليها كما تقدم بيانه (ص ٨٢٢) ، ولما اعتدى

(١) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ١٤٧ و ٢١٧

(٢) رياض باشا

(٣) — (٤) يريد بالرئيس رياض باشا وسيد القوم الخديو توفيق

(٥) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ١٥٢

الانجليز على كيان مصر وضربوا الاسكندرية ، بذل الفقيد كل اخلاصه لمناصرة الدفاع القومى ، وكان موقفه موقف الوطنى الذى يثور لكرامة البلاد واستقلالها ، فدافع عنها بكل ماله من حول واخلاص وقوة ، ودعا إلى التطوع فى صفوف الجيش المدافع عن مصر وامداده بالاعانات والتبرعات ، وله فى هذا الصدد مقالات بليغة فى الوقائع المصرية ، وحوكم ضمن من حوكموا من زعماء الثورة وانصارها ، وحكم عليه بالنفى ثلاث سنوات خارج القطر ، فاختار الإقامة فى سوريا ، وفى خلال ذلك عاد السيد جمال الدين الافغانى من منفاه بالهند الى اوروبا ، فاستدعاه واجتمعوا بباريس ، وهناك انشأ جريدة العروة الوثقى لاثارة العالم الاسلامى ضد الانجليز على أثر احتلالهم مصر .

أنشئت جريدة العروة الوثقى بباريس وصدر أول عدد منها فى ٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ (١٣ مارس سنة ١٨٨٤) ولم يمض على الاحتلال الانجليزى عام ونصف ، فكانت أول صحيفة قاومت الاحتلال مقاومة جمعت بين قوة الروح وبلاغة العبارة والسخط على السياسة الاستعمارية البريطانية ، وبعث روح الامل والجهاد فى النفوس ، ودعوة الامم الشرقية الى مناهضة الاستعمار والاخذ بأسباب الحياة والقوة وقد كان لها التأثير الكبير فى مصر والعالم الاسلامى وفى تهيج الأفكار ضد السياسة البريطانية ، فمنعت دخولها إلى مصر والسودان والهند ووضعت الحكومة المصرية غرامة قدرها خمسة جنيهات على كل من توجد عنده نسخة منها ، ثم توقفت عن الصدور ، وانفصل الحكيمان

عاد الاستاذ الامام إلى مصر سنة ١٣٠٦ هـ (سنة ١٨٨٩ م) وانقطع عن الكفاح السياسى ، واختلف فى ذلك واستاذ جمال الدين ، وعين قاضيا بالمحاكم الاهلية فمستشارا بها ، وعرف فى قضائه بالقاضى العادل الذى يشد العدة والانصاف ولا يتقيد بالقانون والاجراءات .

وكانت نفسه تصبو الى اصلاح الدين والاجتماعى ، ويرى فى اصلاح التعليم بالازهر السبيل الى تحقيق هذه الغاية السامية ، فبدأ فى عين عضوا فى مجلس إدارة

الازهر في ١٧ رجب سنة ١٣١٢ حتى أخذ يبذل جهوده لاصلاح حالة التعليم فيه وترقية برامجه وشؤونه العلمية والاخلاقية والمادية والصحية .

وفي اوائل سنة ١٣١٧ هـ (سنة ١٨٩٩ م) تقلد منصب افتاء الديار المصرية ، فعظم شأن هذا المنصب بتقلد الاستاذ الامام اياه ، وبذل الفقيه مساعيه الشكورة في اصلاح نظم التعليم في الازهر حتى نهض على يده نهضته الحديثة ، وتولى بحكم منصبه عدة أعمال رسمية أخرى كعضوية مجلس الاوقاف الاعلى وعضوية مجلس شورى القوانين ، فظهرت فيها كفايته ومواهبه العظيمة في الإصلاح وعلو المكانة ، ولم يثنه منصب الافتاء عن العمل في المشاريع العامة ، فأسس سنة ١٣١٨ هـ جمعية احياء العلوم العربية لاهياء ما درس من المؤلفات القيمة لعلماء السلف ونشرها بين الناطقين بالضاد ، وساهم في سنة ١٣١٠ في تأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية لنشر التعليم وتعميمه والبر بالمعوزين والمحتاجين ، وتولى رياستها من سنة ١٣١٨ هـ حتى وفاته ، فكان أكبر عامل في نجاحها وتعميم فائدتها ، وله الفضل العظيم في حث الاغنياء على أن يقفوا لها ما تجود به نفوسهم من الاطيان والعقار حتى رسخت دعائمها وصارت من أكبر مؤسسات التعليم ومعاهد البر والاحسان في مصر ، وله الفضل الكبير في اصلاح المحاكم الشرعية ، وقد وضع في ذلك تقريراً كان أساس الإصلاح فيها ، وهو صاحب الفكرة السديدة في انشاء مدرسة القضاء الشرعي التي نهضت بالقضاء الشرعي والتعليم الفقهي نهضة طيبة مباركة .

ونقطة الضعف في شخصيته هي تخلفه عن الكفاح السياسي ، واختلافه في هذه الناحية مع استاذة جمال الدين الافغانى ، وقد بدأ انقطاعه عنه منذ عودته إلى مصر سنة ١٨٨٩ ، فترك استاذة يعاني متاعب الكفاح السياسي وآلامه وموارته ، وكان من قبل عضده وساعده الايمن ، وانك لتلمح تراخي الصلات بينهما — حتى الصلات الشخصية — منذ أن عاد الى مصر حتى وفاة السيد جمال الدين من قراءة منتخبات الاستاذ الامام (١) فانك لا تجد فيها رسالة واحدة كتبها الى السيد

في محنته ومنفاه ، بل ان جمال الدين توفي سنة ١٨٩٧ فلا تجد للاستاذ الامام كلمة في رثاء استاذه الروحي والفلسفي وزميل جهاده في « العروة الوثقى » ، وهذه الناحية هي أثر من آثار الاحتلال في أخلاق الامة ونفسياتها .

وأبرز الجوانب في شخصية الاستاذ الامام هو الجانب العلمى والاخلاقى ، وقد ظهرت مواهبه العلمية والادبية والفلسفية في (رسالة التوحيد) التي وضعها في منفاه ، فكانت خير مؤلفاته كلها . يليها رده على هانوتو وتفنيده مطاعنه على الاسلام ، وكتاب (الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية) ثم تفسيره للقرآن الكريم في دروسه التي كان يلقيها بالرواق العباسى بالازهر ، فكانت منبع النور والعلم والحكمة

وقد كان له الفضل الكبير في بعث روح النهضة الفكرية والادبية بين الطبقة المثقفة من الامة ، سواء من خريجي الازهر أو من خريجي المدارس النظامية ، وله المواقف المشهودة في اظهار مبادئ الاسلام على حقيقتها خالية من شوائب الجمود والبدع والتقاليد التي كانت سببا في تأخر الاسلام والمسلمين ، ورد حملات الزندقة والاحاد عنها ، وتفنيده مزاعم الطاعنين عليها . وبرز ما في القرآن الكريم من المعاني السامية التي تكفل للمجتمع الانسانى أسباب الحرية والسعادة والتقدم .

أما الجانب الاخلاقى فهو أسمى مزايا الفقيه ، فقد كان رحمه الله على أخلاق كريمة عالية ، وفيا ، صادق الوعد ، شجاعا ، كبير النفس ، طيب القلب ، على الهمة ، عظيم المهابة ، مكبا على العمل ، لا يكسل منه ولا يمل ، محبا للخير ، بارا بالفقراء والمساكين ، عفيف اليد واللسان ، قانعا ، لا يحفل بتأثر المال والعقار ، لم يترك لذريته (زوجته وبناته واخوته) ثروة ولا مالا . اذ كانت نفسه منصرفة الى الخير والصالح العام ، فكان في أخلاقه أمة كاملة

طلبه عصمت

من أخلص المخلصين لعرايى ، لم تكن نشأته حربية ، ولم يتعلم شيئا من فنون القتال ، فقد كان موظفا صغيرا (مقتش مزروعات) بالدائرة السنية حينما شبت



طلبة باشا عصمت

الثورة العراقية ، ولما ظهرت الثورة صار من أنصارها و أخذ يداوم الاتصال بعراقي وعبد العال حلمي وأحمد عبد الغفار ، فلما رأى منه ذلك ناظر الدائرة السنية فصله من عمله ، مما زاده تعلقا بالثورة ، ويقول محمود باشا فهمي ان رفته كان قبيل واقعة عابدين وانه كان من المحرضين لعراقي على القتال للمطالبة بحقوق الوطنيين (١) ولما تألفت وزارة شريف باشا الحقه البارودي بصفر ضباط الجيش العامل (٢) ثم رقي إلى رتبة لواء في عهد وزارة البارودي ، ويؤخذ مما كتبه عنه محمود باشا فهمي أنه لم يكن على حظ ما من العلم بل لم تكن له دراية تامة بالقراءة والكتابة (٣) ، وقد كان من الزعماء البارزين في الحركة العراقية وتولى قيادة موقع الاسكندرية أثناء ضربها كما تقدم بيانه (ص ٣٤٠ وما بعدها)

وقد عهد اليه عراقي بقيادة فرقة كفر الدور ، فاضطلع بأعباء القيادة إذ صمد الجيش لقتال الانجليز وأحبط حملاتهم في الميدان الغربي حتى انتهت الحرب ، ولما بلغه أنباء هزيمة التل الكبير بادر الى اللحاق بعراقي في العاصمة فلقية بها وكان من القائلين بالتسليم والكف

(١) و (٣) محمود باشا فهمي — البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٩ و ٢٣٧

(٢) استجواب طلبة باشا — مصر للمصريين ج ٩ ص ٩٠٥

عن المقاومة ، فكان هو وعرابي أول من سلموا للانجليز ، وقد حكم عليه بالنفي الى سيلان كما سبق القول ، وعاد الى مصر في فبراير سنة ١٩٠٠ وتوفي بها في تلك السنة

على باشا الروبي

من بلدة (دفعو) بمركز اطسا من مديرية الفيوم ، تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن بمكتب القرية ، ولما بلغ الخامسة عشرة ارسله والده الى الازهر لطلب العلم ، وبعد أن قضى به عدة سنوات التحق بالجيش جنديا بسيطا على عهد سعيد باشا حين قرر تجنيد أبناء العمد والمشايخ والاعيان ، ولم تمض سنة على دخوله العسكرية حتى نال رتبة ملازم ثان لما بدا عليه من الثقافة اذ كان من طلبة الازهر الاذكياء ، وتدرج في المراتب حتى صار بكباشيا في عهد اسماعيل ، وانتظم في سلك الحملة التي أنفذها اسماعيل لحرب الحبشة ونال رتبة قائم مقام فأمر الى مكافأة له على ما أبلى فيها ، ثم تنقل في المناصب الحربية والملكية فصار كبير معاوني وزارة الداخلية (١) ، ثم عين رئيسا لمجلس (محكمة) المنصورة ثم نقل رئيسا لمحكمة مصر ، وانضم الى الحركة العرابية منذ كان رئيسا لمحكمة المنصورة ، وعاد الى صفوف الجيش العامل وصار من أشد زعماء الثورة حماسة وأكثرهم ثقة في مصيرها ، ونال رتبة لواء في عهد وزارة البارودي كما تقدم بيانه (ص ٢١٣) ولما انشئت نظارة السودان عين وكيلا لها (ص ٢١٥) ، ولما شبت الحرب كان يتولى قيادة موقع مريوط ، واستدعاه عرابي بعد اصابته على باشا فهمي ورشد باشا حسني في واقعة التصاصين الثانية ، وعهد اليه بقيادة الجيش في معركة التل الكبير (ص ٤٤٨) ، فكانت الهزيمة كما فصلنا ذلك في موضوعة (ص ٤٤٨ وما بعدها) ، على أنه وقف موقفا مشرفا في المحاكمة ، اذ كان هو الزعيم الوحيد الذي أجاب بشجاعة وصراحة على ما وجه اليه من التهم ، واحتمل تبعه ما عمل او اشترك في عمله ، ولم يسمع في التنصل من

(١) عن مذكرة في تاريخ حياته بقلم نجلة الفاضل حضرة سعيد بك فهمي الروبي ، ومحضر استجوابه في مصر للمصريين ج ١٧ ص ١٤١



على باشا الروبي

المسؤولية (١)، ولم يقبل أن يشارك زملاءه في الاتفاق مع السلطات البريطانية على مصير المحاكمة وخطة الدفاع فيها، ولذلك لم يشمل العفو الذي عومل به زعماء الثورة، وحكم عليه بالنفي عشرين سنة في مصوع تحت الملاحظة، فلم يمض عليه بها عامان حتى اعتلت صحته وضعف بصره، ثم نقل الى سواكن منفياً تحت الملاحظة فيها، وكانت حرارة الطقس قد أثرت في صحته، فأودت ببصره، وتوفي في سواكن يوم ١٦ صفر سنة ١٣٠٩ هـ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٩١ م) ودفن بها، ولا يزال قبره هناك

يعقوب سامى باشا

من ضباط، الجيش نال رتبة أميرالاي في حرب روسيا سنة ١٢٩٠ هـ على عهد الخديوى اسماعيل، وكان ياوراً للامير حسين باشا ثم عين ناظراً لقلم ادارة العسكرية، ولما تولى عرابى وزارة الخربية عينه وكيلها، وكان له من خاصة المخلصين، ثم انقلب عليه أثناء المحاكمة، وتوفي ضمن الزعماء السبعة الى سيلان وتوفي بها في ١ أكتوبر سنة ١٩٠٠ ودفن بكندى

(١) راجع محضر استجوابه في مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٢



يعقوب سامى

القائم مقام سليمان سامى داود

نخصه بالذكر على أنه لم يكن من قواد الثورة وزعمائها ، لكن له أثرا كبيرا فى مصيرها ، اذ كان على رأس الأتلاى السادس بالاسكندرية ، وكان من أشد غلاة الضباط العرايين وأكثرهم تهورا وقلة نظر فى العواقب ، فألب زملاءه الضباط فى الاسكندرية ودعاهم حين استقالت وزارة البارودى الى ارسال تلغراف الى المعية الخديوية بأن ضباط الجيش لا يرضون عن عرابى بديلا ، وظهر تهوره وطيشه اذ كان هو المدبر لحصار سراى الخديوى بالرمل عقب ضرب الاسكندرية كما تقدم بيانها ، وقد كانت هذه الحادثة من أخطر حوادث الثورة وأكثرها ضررا ، اذ كانت من أهم العوامل فى انضمام الخديو توفيق باشا الى الانجليز ، وكان له عمل إجرامى خطير وهو اضرام النار فى الاسكندرية قبل انسحاب العرايين منها ، وكان هذا عملا عقيما لا مسوغ له ولا فائدة منه ، فقد كبد مصر خسائر كبيرة فى التعويضات التى اضطرت إلى أدائها لاصحاب المتاجر والبيوت التى أحرقت ، وسليمان سامى هو الزعيم الوحيد الذى نفذ فيه حكم الاعدام .

محمد سلطان باشا

بعد سلطان باشا من زعماء الثورة العرابية ، ولو أنه انقلب عليها وكان من أهم العوامل فى اخفاقها وخذلانها

لم يكن في بداية نشأته شيئاً مذكوراً ولا معدوداً من بيوتات الصعيد العريقة ، بل كان هو منشأ الشهرة والجاه لبيته وأسرته ، ولد حوالى سنة ١٨٢٥ وعلمه أبوه القراءة والكتابة على يد معلم القرآن في القرية ، وحفظ ما تيسر من القرآن ، ولما بلغ أشده عين عمدة لبلدته (زاوية الاموات) بالجانب الشرقى من النيل تجاه المنيا ، وكانت له صداقة بحسن باشا الشريعى كبير أعيان المنيا وناظر قسم (مأمور مركز) قلو صنا وقتئذ ، فقربه إلى الوالى سعيد باشا إذا كانت له عنده منزلة كبيرة وأثنى عليه ، فجعله سعيد باشا ناظراً لهذا القسم بدلا من حسن باشا الشريعى الذى جعله وكيلا لمديرية بنى سويف ، ومن ذلك الحين أخذ المترجم يتدرج في المناصب الادارية ، وعظمت منزلته لدى الخديو اسماعيل لما أداه له من الخدمات في تفاتيحه الواسعة بمديرية المنيا ، فجعله مفتشا عاما للوجه القبلى ، وفي عهده استكثر من الاطيان والضيايع ، حتى صار مالكا لنحو ثلاثة عشر الف فدان (١)

ولما ظهرت الحركة العرابية انضم اليها واعتمد عليه عرابي في مرحلتها الاولى ، ولم تكن مناصرته لها حبا في الحرية والدستور ، بل تطلعا إلى الابهة والجاه ، شأن كثير من الاعيان وغير الاعيان من أشياخ كل حركة يتوسمون فيها النجاح . وكان يعد بحكم ثرائه الواسع كبير الاعيان في ذلك العصر ، والثروة هي من أقوى عناصر الجاه والمكانة الاجتماعية ، فلا غرو ان كانت معظم الاجتماعات الاولى للعرابين تعقد في داره بالقاهرة ، وقد استعان به عرابي لجمع كلمة الاعيان على المطالبة بالمجلس النيابي ، وتعاهد وإياه على ذلك في عهد وزارة رياض باشا ، على أنه أفضى إلى عرابي في بدء الحركة أنه لا يرغب الظهور في الميدان ولا يدعو الاعيان جبهة إلى التوقيع على عرائض إنشاء مجلس النواب إلا بعد أن يستوثق من استقالة وزارة رياض ، لكي يكون في مأمن من بطشه ولا يحل به ما حل بالسيد حسن موسى العقاد من النفي إلى السودان ، وفي ذلك يقول الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام)

(١) عن ترجمته بقلم المرحوم احمد تيمور باشا — مجلة (الرسالة) عدد ٤ يونيه

وقد عاصره وعرفه حق المعرفة:

«سلطان باشا لم يكن من أغبياء الاغنياء في هذه البلاد ، بل كان فيه شيء من الفطنة ، يزينه الغنى وتعلّى قيمته مظاهر الثروة ، كان يفهم ما يقال ، ويرضى السامع إذا قال ، ولكن هيهات أن يكون له بصر بالعواقب أو علم بمصائر الانقلاب في الحكومات وتغير الاشكال عليها وما يصيب الامم في مجارى الحوادث من تقدم وتقهقر ، افادته مناصبه السابقة أيام اسماعيل باشا شهرة وعلو صيت ، حافظ على مكانته في النفوس ببسطته في الكرم امتاز بها على امثاله

«فكان ينتاب منزله الاعيان والعلماء وأرباب المناصب ، وكان يجد في نفسه لهذا علوا على أقرانه ، كان مثله مثل الكثير من الاعيان في استئثار يد رياض باشا فيما استأثر به من السلطة ، وفي استنكار تلك البدع التي جاء بها في وزارته ، خص وصا ابطال السلطة الشخصية ، والأخذ على يد الاقوياء ان تتناول إلى استخدام الضمضاء رغم ارادتهم ، ووضع حدود يلزم الاعيان وأهل الثروة بالوقوف عندها في علاقتهم مع غيرهم ، فكان ممن يألم لهذه القيود ويعدها من الضربات التي أصيبت بها البلاد على يد رياض باشا وشركائه ، توسم الفرج والخروج من هذه المضايق والوصول إلى مقام تعلو فيه كلمته على كلمة مثل رياض باشا ، ويتمكن فيه من أن يعيد نفوذه الشخصى فيمن دونه من عامة أهل بلاده ، عندما لاحت له بوارق الثورة ولمع في عينه شرر الفتنة ، عندما أحس أن عراب يتلمس المعين على انشاء مجلس النواب لوقاية روحه ومنصبه ، ظن وصدق ظنه أن عرابى لابد ان يصل إلى ما يريد يوما ما ، فمن الحزم أن يتفق معه في البداية ، ليكون له التصيب الاشرف من الفائدة في النهاية ، فكان أول من مديده اليه وواقفه على التعاون في طلب مجلس الشورى ، وأخذ سلطان باشا يستنزل بعض أعيان الوجه القبلى والبحرى في رأيه ويحثهم على الاجتماع لتأليف وفد يطلب إلى رياض باشا ويلج عليه في الطلب أن يستصدر من الجناح الخديوى أمرا باستدعاء مجلس النواب ونحويله حق النظر في وضع قانون يضمن له البسطة في حقوقه حتى يكون كمجالس النيابات في اوروبا ، ثم يكون ذلك دستورا للبلاد

تمضى عليه حكومتها ، فانصاع له بعض وعارضه آخرون ، ولم يتم له تأليف ذلك الوفد ، ولم ير من الخزم أن يتولى الطلب بنفسه من رياض باشا خشية الخيبة ، فانقلب إلى عرابي وحالفه على أن يجمع له أعيان القطر من الوجهين البحرى والقبلى وعلماءه على تعضيد طلبه متى انفصل رياض باشا ، ثم بارح سلطان باشا مدينة القاهرة وتوجه إلى المنيا في أواخر شهر رمضان سنة ١٢٩٨ (اغسطس سنة ١٨٨١) وقت اشتداد الاضطراب وتلاطم القوى (١) »

انتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض باشا ، وتألف المجلس النيابى ، وكوفى سلطان باشا على انضمامه الى الحركة باسناد رئاسة مجلس النواب اليه ، وظل يناصر الحركة الى أن وقع اخلاف بين اخديو والعرايين ، فانضم الى اخديو ، وفى الحق ان معارضته العرايين فى معاداة اخديو وسعيهم فى عزله لا تلقى عليه غبارا من الشك ، بل كان فى موقفه هذا حكيما سديدا رأى صادق النظر ، ولكن موقفه لا يحتمل الدفاع حين اتصل بالانجليز عقب ضرب الاسكندرية واتخذوه أداة الرشوة لرؤساء القبائل البدوية الضاربة فى شرق الدلتا ، وافساد طائفة من العمدة والاعيان والضباط لينضموا إلى الانجليز ويخذلوا قوة الدفاع ، فان هذا الموقف كان له أثر بالغ فى الهزائم التى حاقت باجيش وفى تثبيت أقدام المحتلين فى البلاد حتى دخلوا العاصمة دون مقاومة ، فكانت صفحة محزنة من تاريخ مصر القومى ، وقد دخل معهم العاصمة نائبا عن اخديو ، وأطلقت يده فى حبس الناس واعتقالهم ، فقبض على الكثيرين ممن اتهمهم بمشايعة العرايين ، وتسبب فى سجن كثير من الابرياء ، وظهر فى هذه الايام بمظهر الجبروت والطغيان ، وعدم الوفاء أيضا ، فقد وشى بحسن باشا الشريعى خلافا وقع بينهما فى ابان الثورة فسجن ولم يذكر له سابق فضله عليه (١) اذ كان هو الذى قرب به الى سعيد باشا وفتح له باب النعمة والجاه

(١) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ٢١٦

(١) ذكر هذه الواقعة المرحوم احمد تيمور باشا فى ترجمته السلطان باشا - مجلة

(الرسالة) عدد ٤ يونيه سنة ١٩٣٤

وقد أنعم الانجليز على سلطان باشا بوسام سان جورج وسان ميشيل جزاء اخلاصه لهم مدة الحرب ، فصار يحمل لقب سير ، وكافاه الخديو بعشرة آلاف جنيه كما تقدم بيانه ، ولما أنشئ مجلس شورى القوانين بعد الغاء مجلس النواب عين رئيسا له في سنة ١٨٨٣ ، على أن صحته كانت قد اعتلت وتولى هذا المنصب وهو عليل ، وقيل انه ندم على موقفه في الحرب العرايية وانضمامه الى الانجليز ومساعدته لهم على التغفل في البلاد، وشعر بنقمة الناس عليه ، فنزل به مرض الح عليه ، وذهب للاستشفاء منه في جراتس بالنمسا ، فوافاه أجله هناك في اغسطس سنة ١٨٨٤ (٢٦ شوال سنة ١٣٠١هـ)

الفصل التاسع عشر

لماذا اخفقت الثورة العرايية

الآن وقد آتمنا الكلام عن حوادث الثورة العرايية ، وتابعتها من مبدئها إلى منتهاها ، أرى أن أختتم الكتاب ببحث خاص عن اسباب اخفاق الثورة ، لان تعرف هذه الاسباب وتفهمها يجعل من حوادث الثورة صورة حية من تاريخنا القومي يصل حاضرنا بماضيها

ان لاخفاق الثورة العرايية عوامل عدة، بعضها داخلي وبعضها خارجي

العوامل الداخلية / — الانقسام

وأول العوامل الداخلية هو الانقسام الذي وقع في الصفوف بين العرايين والخديو توفيق باشا ، فان هذا الانقسام جعل من البلد معسكرين متحاربين ، معسكر الثورة ومعسكر الخديو ، فوقع الاصطدام بينهما ، وتفاقم أمره ، وانتهر الانجليز الفرصة في وجوده ، وما أدى اليه من ضعف وتخاذل ، فحققوا اغراضهم الاستعمارية بالتدخل في شؤون البلاد ثم احتلالها ، ولو عولجت أسباب الفرقة والانقسام بالحكمة

وحسن السياسة لسارت الثورة على صراطها المستقيم ونجت البلاد من الاحتلال
صحيح أن الثورة في ذاتها بدأت بالتصادم مع الخديو ، فما واقعة قصر النيل
سم واقعة عابدين ، إلا مظاهر لهذا التصادم وذلك الانقسام ، فكيف يمكن إذن
تعليل إخفاق الثورة بالانقسام وهو هو منشأ الثورة ؟ نقول نعم ، أن الثورة ظهرت
أول ما ظهرت بالتصادم مع الخديو ، وهي وليدة هذا التصادم أو هذا الانقسام ،
ولكن الحكمة كانت تقتضى بعد اجابة مطالب العرايين في واقعة عابدين وزول
الخديو على إرادتهم أن يعالجوا الشؤون العامة بالاناة والتريث ، ويعملوا على رآب
الصدع وتوحيد الكلمة وازالة أسباب الفرقة والخلاف بينهم وبين الخديو ، ولكنهم
على العكس لم يأبهوا لهذه الناحية ، وداخلهم الشئ الكثير من الغرور ، وعدم النظر
في العواقب ، فأخذ الخلاف يتسع ويتفاقم ، حتى كان من أمره أن اعتزم العرايون
خلع الخديو ، وتحدثوا في ذلك علنا ، وهذا أقصى مظاهر التنازع والشقاق بين أبناء
البلد الواحد

كان لهذا الانقسام من العواقب الوخيمة مالا يغيب عن البال ، فقد أدى إلى
التخاذل في ساعة الخطر ، وتضعف قوة المقاومة ، بل هو السبب المباشر للاحتلال
البريطاني ، إذ ان الانجليز تذرعوا إلى هذا الاحتلال بدعوى تأييد سلطة الخديو
وحماية العرش ، فحاسبوا خلال الديار وحاربوا العرايين وفي صفهم معسكر الخديو
والحكومة ، وكان يجدر بزعماء الثورة أن يتداركوا هذه الحالة ، ويتلافوا أسباب
الانقسام تفاديا من التدخل الاجنبى ، ولم يكن لهم عذر في أن يجهلوا المطامع الاستعمارية
التي تكتنف مصر ، فان حوادث ذلك العصر والعصر الذى سبقه كانت تكشف عن
نيات انجلترا في تطلعها الى احتلال وادى النيل ، ولقد تجلت هذه النيات منذ أن
حاربت نابليون في مصر ، سنة ١٧٩٨ ، وحين اسس محمد على الدولة المصرية الحديثة
فجرت سنة ١٨٠٧ تلك الحملة التي باءت بالخيبة والخذلان ، وما فتئت تعمل على تحقيق
أغراضها الاستعمارية في عهد محمد علي وخلفائه ، وكان شراؤها أسهم مصر في قناة
السويس سنة ١٨٧٥ الخطوة الاولى نحو الاحتلال ، فهذه الحوادث وغيرها كان

من شأنها ان تبصر العرايين بالخطر الذى يهدد البلاد ، وتدعوهم إلى تلافى اسباب الانقسام الذى لاشك فى انه يوهن قواها فى ساعة الخطر ، وكان لهم من احتلال فرنسا تونس سنة ١٨٨١ نذير بما تستهدف له مصر من مطامع الاستعمار الاوروبى عامة ، ولكنهم لم يتبصروا فى العواقب ، فمهدوا بقصر نظرم السبيل إلى اخفاق الثورة ووقوع الاحتلال .

تأثير الزعامة

فالا نقسام هو اول العوامل فى اخفاق الثورة ، يليه تأثير الزعماء فى تطور الحوادث ، وانه ليتبين لنا من تحليل شخصيات الزعماء الذين كان لهم الأثر البالغ فى توجيه الثورة أن قيادتها السياسية كان يعوزها الاخلاص والكفاءة ، وبعد النظر ، وهذا النقص وحده يكفى لافاق أية ثورة فى مختلف البلدان

وقد حرمت الثورة أيضا الكفاءة الحربية ، مما بدا أثره فى المعارك التى نشبت بين الانجليز والمصريين ، ولو كان على رأس الثورة قائد كفء لتغير مصير الوقائع الحربية فيها ، ولكنها مع الاسف لم توفق إلى قواد اكفاء ، فزعماؤها معظمهم ضباط لم يتاقوا الفنون الحربية ولا التعليم العسكرى بل تخرجوا فى صفوف الجند ، وبعضهم كانت نشاطهم ملكية ثم انتظموا فى صفوف الجيش دون أن يكون لهم دراية حربية ولا مران على القتال ، فامثال هؤلاء واولئك لا يمكن أن يركن اليهم فى تدبير الخطط الحربية ، واقتياد الجيش نحو النصر ، وقد تجلى عدم الكفاءة الحربية فى احجام عرابى وصحبه عن سد قناة السويس عند ابتداء القتال ، وهذا المثل وحده يدل على جهل تام بفنون الحرب ، لأن سد القتال كان اول ما يجب عمله بلا تردد لكي يضمن الدفاع عن مصر كما تقدم بيا نه ، ولو سدت القناة فى الوقت المناسب لطل أجل الحرب ووجدت مصر الوقت الكافى لتنظيم وسائل الدفاع ، لان الامة كانت مستعدة لبذل كل تضحية للدفاع عن كيانها ، ولكن الخطأ يرجع الى زعمائها السياسيين والحرييين .

وثمة عامل آخر كان له أثره الكبير فى اخفاق الثورة ، وهو قلة البطولة والتضحية

في معظم زعمائها ، فعرايى ذاته لم يشترك في واقعة واحدة من وقائع الحرب ، وقد رأيت كيف كان موقفه في واقعة التل الكبير ، وكيف لاذ بالفرار دون جهاد أو نضال ، ثم رأيت كيف سلم نفسه للإنجليز وكيف كان موقفه معيبا أثناء المحاكمة وبعدها . كان هذا التسليم والخضوع من اكبر العوامل في إخفاق الثورة وانهلالها ، لان الامم تتأثر حتما بنفسية زعمائها ومواقفهم ، فمواقف التضحية والبطولة تبعث في الامة روح التضحية والبطولة ، ومواقف التسليم والخضوع تقضى على هذه الروح حتى في النفوس التى كانت مشربة بها ، أو مستعدة لها ، فالزعامة تطبع الامة بطابعها ، ان خيرا فخير وان شرا فشر ، ولذلك لا تعجب من ضعف المقاومة التى لقيها الإنجليز حين احتلالهم مصر ، فان زعماء الثورة كانوا أول من استسلم في ساعة الخطر ، وكانوا القدوة السيئة للامة في الخضوع والاستسلام ، وقد ظهر ضعفهم النفسى في المحاكمة ، إذ أخذ كل منهم يتنصل من تبعة الثورة ، وتبين من موقفهم انه كان ينقصهم العقيدة والايان ، وهما أساس النجاح لكل دعوة وكل عمل ، ولو أنهم ضربوا للامة المثل العليا في التضحية والشجاعة والاقدام لكانت الثورة العرابية في دورها الثانى صفحة مشرقة من تاريخ مصر القومى ، ولكن أية مقاومة تنتظر بعد ان ترى الامة زعماءها يفرون من ميدان القتال ويلقون أسلحتهم خاضعين مستسلمين ؟ لاشك ان هذا الموقف وحده من أهم الاسباب في اخفاق الثورة العرابية ، ولو أن عرايى وصحبه قاوموا وقاتلوا في التل الكبير لكان لهذه الواقعة ولو انتهت بالهزيمة صبغة أخرى غير الصبغة المخجلة التى طبعت بها ، ولو أنهم أدوا الواجب لاستمرت المقاومة عهدا طويلا ، ولبعثوا في البلاد من أقصاها إلى أقصاها روح البذل والتضحية .

قارن بين معركة التل الكبير سنة ١٨٨٢ ومعركة الاهرام سنة ١٧٩٨ . في أول عهد الحملة الفرنسية ، تجدد الفرق بينهما كبيرا ، كلتاهما انتهت بالهزيمة ، وفاز فيهما الغزاة المحتلون ، ولكن المقاومة التى بذلها المصريون في معركة الاهرام تعد آية في البطولة ، على حين كانت معركة التل الكبير وصمة في تاريخ مصر ، وقارن أيضا بين سلسلة المعارك والثورات التى هبت في وجه الفرنسيين رغم انتصارهم في معركة الاهرام ،

وبين الانحلال الذى اطبق على البلاد بعد معركة التل الكبير ، تجدد الفرق بين العهدين عظيمًا ، فاتقاهرة قد ثارت فى وجه الفرنسيين مرتين ، تحملت فى خلالها ما تحملت من الضحايا والاهوال ، وشبت المعارك مدى سنتين فى الوجه البحرى والوجه القبلى ، ولم يستطع الفرنسيون ارساخ اقدامهم طوال عهد احتلالهم ، على حين كانت واقعة التل الكبير خاتمة المقاومة فى سنة ١٨٨٢ .

قد يختلف الباحثون فى أسباب هذا التباين الكبير بين موقف الامة سنة ١٨٨٢ ، وموقفها من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ ، ولكن لا شك ان أهم سبب لانحلال المقاومة فى اوائل عهد الاحتلال الانجليزى هو روح الخضوع والاستسلام الذى بدا من زعماء الثورة ، فان هذه الروح قد تسربت من نفوس الزعماء إلى صفوف الامة ، بتأثير الزعامة ، فركنت الامة إلى الخضوع والاستسلام ، وظلت هذه الروح غالبة على الامة سنين عديدة ، فهزيمة التل الكبير ، وما ظهر فيها من الجبن والاستسلام ، لم تكن هزيمة عسكرية فحسب ، بل كانت كارثة قومية وهزيمة معنوية للاخلاق والوطنية ، ولم تقتصر نتائجها على احتلال الانجليز العاصمة ، دون أية مقاومة ، بل كان من آثارها سريان روح الخضوع واليأس فى نفوس المصريين ، والقضاء على روح البذل والتضحية ، التى كانت الامة مستعدة لها ، ومن هنا جاء الانحلال الوطنى العام الذى أصاب البلاد عقب إخماد الثورة العرابية ، وبقي مخيمًا عليها نيفا وعشر سنوات ، حتى أيقظتها صيحة زعيم الوطنية الاول مصطفى كامل باشا رحمه الله

قد تقوم فى بعض البلاد ثورات تنهى بالهزيمة ، رغم ما يبذل فيها من جهود وتضحيات ، ذلك حين تغلب عليها القوة وتقمعها ، فامثال هذه الهزيمة لاتعد اخفاقا ، بل هى صفحة مشرفة من كفاح الامة فى سبيل حريتها واستقلالها ، وهى بما يتخللها ويزينها من البطولة والشجاعة والتضحية ، تبعث فى الامة دما جديدا ، يجدد من حيويتها ، ويزيدها قوة ومرانا على الكفاح والمقاومة ، وتظل صفحة جهادها مثلا عاليا تحتذيه الاجيال المتعاقبة فى افتداء الوطن بالنفس والمال ، ولنضرب هنا مثلا واحدا ، نذكره على سبيل التذكرة والمقارنة ، وهو جهاد البولونيين الطويل فى سبيل

حريتهم واستقلالهم .

ان مأساة بولونيا جديرة بأن تدون في صحائف التاريخ كمثل أعلى لثبات الامم في جهادها القومي ، وتدليلها العقبات في سبيل تحقيق آمالها الوطنية ، بدأت تلك المأساة سنة ١٧٧١ ، اذاثمرت بها روسيا وبروسيا والنمسا فاقسمت ثلث أقطارها ، فما وهن البولونيون ، وما ضعفوا وما استكانوا ، وأخذوا يعدون العدة للدفاع عن كيانهم ، واسترداد ما سلبته القوة الغشوم ، فخشيت الدول الثلاث عاقبة هذه النهضة وعملت من جديد على تمزيق وحدة بولونيا قبل أن تلم شعنها وتصلح من شؤونها ، فهاجمتها روسيا وبروسيا سنة ١٧٩٣ ، واستوليتا على جزء جديد من أملاكها ، فهب البولونيون من جديد يدافعون عن بلادهم دفاع الابطال ، وأعلنوا الجهاد الوطني في مارس سنة ١٧٩٤ برئاسة القائد العظيم (كوشيسكو) ، واستبسلاوا في الدفاع ، ولكن كثرة أعدائهم غلبت شجاعتهم ، ولا سيما بعد ان اشتركت النمسا مع روسيا وبروسيا في قتالهم ، وانتهت الحرب باقتسام الدول الثلاث البقية الباقية من المملكة البولونية سنة ١٧٩٥ ، وجاء مؤتمر فينا الذي انعقد سنة ١٨١٤ - سنة ١٨١٥ بعد انتهاء حروب نابليون فأقر الدول الثلاث على اغتصابها ووزع أملاك الدولة البولونية بينها ، فكان في ذلك القضاء على تلك المملكة العظيمة ذات التاريخ المجيد ، ومحوها من خريطة أوروبا ، على أن الامة البولونية غالبت عوامل اليأس والانحلال واحتفظت بشجاعتها وحيويتها ، فشبت الثورة في بولونيا الروسية سنة ١٨٣٠ ، وظل البولونيون يحاربون الروس تحت لواء الثورة سنة كاملة ، ولكن جيوش القيصر و تامر النمسا وبروسيا على منع كل مدد يصل إلى البولونيين عجل باخماد الثورة ، فاستعادت الحكومة الروسية سلطتها ، ونشرت الارهاب في أرجاء البلاد ، وأسرفت في الاضطهاد والتعذيب ، فمن اعدام ، الى سجن ، الى نفى إلى أقاصى سيبيريا الى مصادرة للأموال وتشيتت آلاف الاسر ، الى غير ذلك من الفظائع ، وهاجر في ذلك العهد ألوف من خيرة أبناء بولونيا ونخبة علمائها وشعرائها وكتابها ومؤرخيها ونبلائها ، واستوطنوا عواصم أوروبا وأمريكا ، إباء للظلم واستصرخوا للانسانية ، وبقيت بولونيا ترزح تحت نير الاضطهاد

السنين الطوال ، ولكن الروح البولونية لم تنزع أمام الشدائد ، ولم تضعف أمام المصائب ، بل بقيت الامة ثابتة العقيدة ، قوية الايمان ، هبت الثورة ثانية سنة ١٨٦٣ ، وظلت نارها متأججة ستة عشر شهرا ، ثم أخذتها القوة الغشوم ، وأمعنت الحكومة الروسية في ضروب الانتقام والاضطهاد ، فنفت إلى سيبيريا ثمانية عشر ألف بولوني من صفوة أبناء البلاد ، وصادرت من أملاك البولونيين ثلاثين ألف كيلومتر مربع ، وأحرقت كثيرا من القرى والقصور ، وفرضت الغرامات على البلاد ، وأقطعت الضباط والجنود أملاك الاهلين ، ولما خرجت روسيا منتصرة من الحرب التركية سنة ١٨٧٧ تمادت في اضطهاد البولونيين والعمل على محو قوميتهم ، فكانت السجون تملأ بالناس كل سنة من جميع الطبقات ، يساقون اليها بلا تحقيق ولا محاكمة

لم تمت الروح البولونية ، وتجددت الثورة سنة ١٩٠٥ و سنة ١٩٠٦ ، ورغم مالمقته من الاضطهاد قد خطت الامة خطوات واسعة في سبيل التقدم السياسى والاجتماعى بفضل اعتصامها بروح المقاومة

لم يخفت صوت بولونيا خلال المائة والخمسين سنة التى تعاقبت عليها ، وهى هدف لا اعتداء الدول الثلاث الغاصبة ، بل كان صوتها يرتفع جهوريا ، فيهرز قلب الانسانية ، فيحقق إعجابا بتلك الامة التى قاومت عوامل الفناء وحافظت على شخصيتها وسمت إلى أعلى درجات الرقى فى العلوم والآداب والاخلاق والحضارة ، واحتفظت بميراثها الوطنى وآمالها القومية ، رغم الاضطهاد الدائم والعقبات التى تنوء بها الامم ، فلا جرم أن حققت استقلالها عقب انتهاء الحرب العالمية سنة ١٩١٨ (١) .

أردنا بهذا الاستطراد أن نضرب المثل على أن هزيمة الثورة لا تضير الامة اذا أدى الوطنيون فيها واجبههم ، بل تظل صفحة مشرقة من التاريخ القومى ، وأن الزعماء والمجاهدين الذين يتنكر الحظ لهم ويسقطون فى ميدان الجهاد حاملين لواء الواجب ، هم مبعث الحياة لشعوبهم ، ومصدر القوة المعنوية التى تستمدداها الامم من ذكرياتهم . لكننا مع الاسف لانستطيع أن نقرن الثورة العرابية إلى هذه المثل ، لان

(١) مقتبس من كتابنا (الجمعيات الوطنية — صحيفة من تاريخ النهضات القومية)

قادتها لم يؤدوا الواجب عليهم في ساعة الخطر ، وآثروا الخضوع والاستسلام على المقاومة والكفاح ، فكانت هزيمتهم المعنوية أشد أثرا وأبلغ ضررا من الهزيمة الحربية في ميدان القتال .
والآن فلنتم الكلام عن بقية العوامل الداخلية في إخفاق الثورة .

سياسة الخديو

فمن هذه العوامل سياسة الخديو توفيق ، لم يكن توفيق باشا مؤمنا بالشورى ولا موقنا بحق الامة في الدستور ، وعلى ما كان عليه من الضعف والتردد ، فانه كان يميل إلى الحكومة المطلقة يستأثر فيها بالسلطة هو وحاشيته والمقربون اليه ، ولم يكن يعترف لغير هؤلاء بالنفوذ والسلطان ، اللهم الا لمثل الدولة الاجنبية ، فانه كان يحرص على كسب ودهم وثقتهم ، ومن هنا جاء خضوعه لرغبات معتمدى إنجلترا وفرنسا ، ولو كان صادق الرغبة في احترام حقوق الامة لما اتخذت منه الدولتان تكأة لمحاربة الثورة ، فقد استغلتا ميوله الخاصة وكرهيته للثورة ففاجأتا البلاد بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التي تقدم بيانها ، ولما اشتد الخلاف بينه وبين وزارة البارودي في حادثة مؤامرة الضباط الشراكسة بدأ انحيازه إلى التدخل الانجليزى الفرنسى بشكل واضح ، ولما انسحبت فرنسا من الميدان استمر انحيازه الى جانب التدخل الانجليزى ، فموقف الخديو توفيق باشا وسياسته كانا من العوامل الهامة في اخفاق الثورة ، وقد اوضحنا فيما سلف من القول أن زعماء الثورة والخديو توفيق باشا كلاهما يحتمل تبعات تكاد تكون متساوية فيما شجر بينهما من خلاف وانقسام حتى ضرب الاسكندرية ، ثم كان انحيازه إلى الانجليز فرجحت بذلك كفة مسؤوليته في اخفاق الثورة وفي وقوع الاحتلال ، إذ والاهم وأيدهم ، ودعا الامة إلى الاذعان لهم ، ونهى عن مقاومتهم ، وأعلن عزل عرابى من وزارة الحربية لاستمراره في قتالهم

الخيانة

كان لهذه التصرفات أثر بالغ في الموقف الحربى والسياسى وبخاصة في موقف

الجيش، إذ تأثر فريق من الضباط بأوامر الخديو وتزعزعت ميولهم نحو الثورة، وجاءت على أثر ذلك خيانة طائفة منهم وطائفة أخرى من الأعيان والبدو مما هيأ للانجليز التغلب على الجيش المصرى فى معركة القصاصين وواقعة التل الكبير، فالخيانة ايضا كانت من اسباب اخفاق الثورة ولولاها لاستمرت المقاومة طويلا ولتغير الموقف تغيرا كبيرا.

العوامل الخارجية

وكان للعوامل الخارجية أثر كبير فى إخفاق الثورة العرابية، وأهمها المطامع الاستعمارية الأوروبية، وبخاصة الانجليزية، ففرنسا وإنجلترا كانتا تطمعان فى توسيع نفوذهما فى مصر، ومن هنا جاء سخطهما على الثورة وكرهيتهما قيام حكومة دستورية فى البلاد، ولقد رأيت كيف اثمرتا بالحركة الوطنية، ووضعتا العقبات والعراقيل فى سبيلها، وكيف بدت نياتهما السيئة نحوها بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢، تلك المذكرة التى تنطوى على اغراء العداوة والبغضاء بين الخديو والامة، وكيف أعقبنا تقديمها بالمعارضة فى تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية، مما أدى إلى سقوط وزارة شريف باشا، ثم انتهزها فرصة الانقسام الذى وقع بين الخديو والعرابيين وارسالهما اساطيلهما إلى مياه الاسكندرية، ثم تدخلهما بالفعل وتقديمهما الاغصمات النهائى باقالة وزارة البارودى وابعاد زعماء الثورة، ورفض العرابيين هذه المطالب، وقبول الخديو إياها، مما أدى إلى استقالة وزارة البارودى وانفجار بركان السخط على الخديو، فالسياسة الاستعمارية الانجليزية والفرنسية كانتا من اكبر العوامل فى إثارة الانقسام بين الامة والخديو، وأعقب هذا الانقسام انسحاب فرنسا من الميدان وانفراد إنجلترا بالتدخل لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى مصر، وقد رأيت كيف نفذت برناجها الاستعماري بضرب الاسكندرية وانزال جنودها الى البر، فكان ذلك بدء الحملة التى قضت على الثورة وعلى الاستقلال. أضف الى ذلك جمود أوروبا حيال الاعتداء البريطانى، وسوء نية تركيا نحو مصر منذ قيام الثورة، وسعيها الاخرق فى استرداد الاستقلال الذى نالته مصر، وما ظهر منها من التذبذب والنفاق، والتظاهر تارة بمناصرة العرابيين وطورا

بتأييد الخديو ، وانضمامها. أخيراً إلى جانب الانجليز باعلاها عصيان عرابي والحرب
قائمة ، فكان هذا الاعلان ضربة شديدة للثورة ، وعضدا كبيرا للحملة البريطانية
كل هذه العوامل التي اجتمعت على مصر كان لها الاثر البالغ في اخفاق الثورة ،
وكان لضعف السياسة الفرنسية وتردد ها حيال المسألة المصرية وترك الانجليز يتدخلون
وحدهم في شؤون البلاد أثر كبير في تطور الحوادث ، اذ انتهزت إنجلترا هذه الفرصة
وافردت باحتلال مصر واتحاد الثورة وارساخ قدمها في البلاد

وليس من السهل على أمة ثور للحرية أن تغلب على كل هذه العوامل مجتمعة ،
مالم تؤت قوة الجبابة ، أو عقول العباقرة ، وانك لترى أن أكثر الأمم التي ثارت
من أجل حريتها واستقلالها كان لها على العكس من العوامل الخارجية ما ساعدها
على تحقيق آمالها ، فالثورة الأمريكية لم تدرك ما نالته من النجاح ولم تحقق استقلال
الولايات المتحدة الا بعد أن عاونتها فرنسا بجيشها واسطولها ، وإيطاليا لم تحقق
وحدتها وتحرر من النير النمساوي الا بمعاونة فرنسا العسكرية ، واليونان لم تتحرر
من النير التركي الا بمعاونة روسيا وفرنسا وإنجلترا ، وكذلك الأمم البلقانية عامة
لم تنفصل عن تركيا وتحقق استقلالها الا بمساعدة أوروبا .

أما مصر فانها لم تحرم المعاونة من الخارج فحسب ، بل تألبت عليها العوامل
الخارجية وعاونت إنجلترا على تحقيق اطماعها الاستعمارية

فالعوامل الداخلية ، والعوامل الخارجية ، قد اشتركت اذن فيما آل اليه مصير
الثورة العرابية من الاخفاق ، وما انتهت اليه من الاحتلال ، ولا تصرفنا هذه
الملاحظات عن أن نتعرف الحقيقة المؤلمة التي تبرز من خلال الحوادث ، فنأخذ على
أسلافنا في الثورة انهم في الجملة لم يضطلعوا بأعبائها ولم يبذلوا لها وللوطن كل ما يجب
من اخلاص وكفاءة وتضحية وإيثار للمصالح القومية على العوامل الشخصية ، ولو
أنهم بذلوا كل ذلك لتغير مصير الثورة الى خير مما كان ، فليكن لنا في هذه الناحية
والنواحي الاخرى من تاريخ الثورة عبر وعظات ، وحقائق وبيّنات ، تطالعنا بما
يجب أن يكون عليه الجهاد الخالص لله والوطن .

مراجع البحث

- نذكر هنا أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في مباحث الكتاب
- «الوقائع المصرية» الجريدة الرسمية للحكومة
- المونيتور اجبسيان Le Moniteur Egyptien الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة
- مجموعة الدكرات والامر العالية
- مجموعة القوانين والقرارات
- ✓ - مذكرات عرابي المطبوعة (كشف الستار عن سر الاسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية)
- ✓ - مذكرات عرابي المخطوطة، لم تطبع بعد وهي كالة المذكرات المطبوعة، موجودة في دار الكتب المصرية
- مصر للمصريين . لسليم خليل النقاش . طبع سنة ١٨٨٤ في تسعة أجزاء
- البحر الزاخر في تاريخ العالم واخبار الاوائل والاواخر لمحمد باشا فهمي الجزء الاول
- ✓ - تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده . للسيد محمد رشيد رضا وفيه مذكرات الاستاذ الامام عن الثورة العرابية وما كتبه عن تاريخها
- صحيفة «الوطن» لميخائيل بك عبد السيد
- صحيفة «الاهرام» لسليم وبشاره باشا تقلا
- ✓ - «التنكيك والتبكيك» للسيد عبد الله نديم
- «الطائف» » »
- مجلة «الاستاذ» » »
- سلافة النديم في منتخبات السيد عبد الله نديم
- ديوان البارودي

— صحيفة « المحروسة » لسليم خليل النقاش

— صحيفة « مصر » لأديب اسحق

— صحيفة « التجارة » لأديب اسحق

— « (ابو نضارة) للشيخ يعقوب صنوع

— « الجوائب » لآحمد فارس الشدياق وكانت تصدر بالاستانة باللغة العربية

— مجلة « الجرافيك » Graphic الانجليزية وعنها نقلت معظم صور المعارك

— مجلة « القرن التاسع عشر » Ninteenth Century عدد ديسمبر سنة

١٨٨٢ وفيه تعليقات عرابي لمحامييه اثناء المحاكمة

— مجلة العالمين Revue des deux Mondes وعلى الاخص الاعداد الآتية

Un essai de Couvernement europeenen Egypte

تجربة حكومة أوروية في مصر للمسيو جابريل شارم Gabriel Charmes
(عدد ١٥ أغسطس وأول سبتمبر و ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩)

الثورة العسكرية في مصر L'insurrection Militaire en Egypte للمسيو
جابريل شارم (عدد ١٥ أغسطس و ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣)

مصر والاحتلال الانجليزي L'Egypte et l'occupation anglaise
للمسيو آدمون بلوتوت Edmond Plauchut (عدد ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٨)
المسألة المصرية La Question d'Egypte للكونت بنديتي Benedetti
(عدد أول و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩١)

— خمسة أشهر في القاهرة Cinq mois au 'Caire للمسيو جابريل شارم
— الكتاب الاصفر — شؤون مصر سنة ١٨٨١ و ١٨٨٢ و ١٨٨٣ (مجموعة
الوثائق الدبلوماسية الفرنسية عن مصر)

Livre Jaune , Documents diplomatiques , Affaires d' Egypte

— الكتاب الازرق عن شؤون مصر Blue book

(مجموعة الوثائق الدبلوماسية الانجليزية عن شؤون مصر)

L ' Egypte	صحيفة « ليجميت »	
Le Courrier Egyptien	الكورية اجبسيان	» —
Le Phare d ' Alexandrie	الفار دالكسندري	» —
Egyptian Gazette	اجبسيان جازيت	» —
La Reforme	الريفورم	» —
Le Progres Egyptien	البروجرية اجبسيان	» —

— التوفيقات الالهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبطية

للواء المصرى محمد مختار باشا طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م)

مذكرات احمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى سابقاً

Secret history of the English occupation — التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر

للمستر ولفريد بلنت Blunt طبع سنة ١٩٠٧ تعريب جريدة البلاغ لصاحبها الاستاذ عبد القادر حمزة

De Frey cinet — المسألة المصرية La Question d Egypte للمسيودى فريسينه

(رئيس الوزارة الفرنسية سنة ١٨٨٢) طبع سنة ١٩٠٥

Situation internationale de l' Egypte — المركز الدولى لمصر والسودان et du Soudan

للمسيو كوشرى Cocheris طبع سنة ١٩٠٣

— الفرنسيون والانجليز في مصر Francais et Anglais en Egypte له يو

اشيل بيوفيس Achille Bioves

— أوروبا ومصر للمسيو نوتوفتش Notovitch

— انجلترا في مصر L ' Angleterre en Egypte لمدام جوليت آدم Juliette Adam

تعريب على بك فهمى كامل

- ١١ يولييه سنة ١٨٨٢. لصاحب السمو الامير عمر طوسون
- مؤتمر الاستانة والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل طبع سنة ١٩١٣
- La Conference de Contanstinople en 1882
- حقائق الاخبار عن دول البحار لاسماعيل باشا سهرنك
- الكافي لميخائيل بك شاروويم الجزء الرابع
- تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣
- انجلترا في مصر England in Egypt للورد الفريد ملنر Alfred Milner
- طبع سنة ١٨٩٣
- خديويون وباشوات Khedives and Pachas للمستر موبرلي بل
- Moberli Bell طبع سنة ١٨٨٤
- شريف باشا للمسيو سانتري دي بوف Santerre De Beuve
- مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرمس طبع سنة ١٩٠٨
- وزارة جامبتا للمسيو ريناك Reinach
- مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بمان Ven Beemmelen طبع سنة ١٨٨٢
- عرابي باشا. للمسيو جون نينييه John Ninet طبع سنة ١٨٨٤ وهو رواية شاهد
- عيان لحوادث الثورة العرابية حتى ضرب الاسكندرية وهزيمة العرابيين
- (وله) — في بلاد الخديويين طبع سنة ١٨٩٠
- الحركات البحرية والحربية البريطانية في مصر
- The british naval and military operations in Egypt
- للكومندان جودريش Goodrich من ضباط البحرية الامريكية
- الانجليز في الهند ومصر Les Anglais aux Indes et en Egypte
- للمسيو اوجين اوبان Eugène Aubin

- مجلة المدفعية الفرنسية سنة ١٨٨٢ 1882 Revue De l'artillerie Francaise
 — الدفاع عن السواحل La Defense Des cotes للمسيو البير جراسيه Albert Grasset
 — المجلة الحربية للخارج Revue Militaire de l'etranger عدد اغسطس

سنة ١٨٨٢

- كيف دافعنا عن عرابي How we defended Arabi للمستر برودلي Broedly
 — مصر والسودان للمسيو هنري بنسا Henri Pensa طبع سنة ١٨٩٥
 — الانبياء الثلاثة — المهدي . غردون . عرابي Les trois Prophetes
 للكولونل شاي لونج بك Chaillé Long bey
 الحرب في مصر سنة ١٨٨٢ 1882 The Egyptian War of 1882 للكاتبين هرمان
 فوخت Hermann Vogt بالجيش الالماني (وعنه نقلنا خريطة ضرب الاسكندرية)
 — التاريخ الحربي لحملة سنة ١٨٨٢ في مصر Military history of the
 Campaign of 1882 in Egypt
 للكولونل موديس Maurice
 — الحملة المصرية سنة ١٨٨٢ ٨٥ - 85 The Egyptian Campaigns 1882 - 85 للم. تر شارل
 رويل Charles Royle طبع سنة ١٨٨٥
 — مصر بعد الحرب Egypt after The War طبع سنة ١٨٨٣ للمستر فيليه ستوارت
 Villiers Stuart
 — الحملات الانجليزية في افريقية Les expeditions Anglaises en Afrique
 للكولونل سبتان Colonel Septans
 — حياة شلدرس (وزير الحربية البريطانية سنة ١٨٨٢) Life of Childers
 للمستر شلدرس Spencer Childers
 (وفيه مراسلات المترجم مع الجنرال ولسلي عن الحرب العرابية)
 — دراسة حربية عن مصر . حملة الانجليز سنة ١٨٨٢
 Etudes militaires sur l' Egypte . Campagne des Anglais en 1882

— الفرقة الثانية في النيل الكبير — The Second Division at Tell el Kbir
Sir Edward Hamley • مجلة القرن التاسع عشر • Ninteenth Century
عدد ديسمبر سنة ١٨٨٢

— حياة الجبرال هاملي — Life of General Hamley
Alexander Innes Shand طبع سنة ١٨٩٥

— المعارك الانجليزية الحديثة — Recent british battles
James Grant للمستتر جيمس جرانت

— الجنرال اللورد دولسلي للمستتر راثبون لو — Rathbone Low
— جروح مصر . الانجليز في وادي النيل — Plaies d ' Egypte . Les
Anglais dans la Vallée du Nil
Eugene Chesnel للمستتر اوجن شسنتل

— كيف قد نامصر — Comment nous avons Perdu l ' Egyp
Jules Delafosse للمستتر جول دلافوس
طبع سنة ١٨٩٨

— انجلترا و مصر — England and Egypt
Edward Dicey للمستتر ادوارد ديسي
« وله » تاريخ الخديويين The Story of the khedives
طبع سنة ١٩٠٢

— جون بول على النيل — John Bull sur le Nil
المستتر فريدولن Predolin طبع سنة ١٨٨٦

— الفرنسيون في مصر سنة ١٨٨٣ — Les Francais en Egypt
Pierre Giffard للمستتر بير جيفار

— ذكريات عن حملة في الشرق مصر سنة ١٨٨٢ — Souvenirs d une
Campagne dans le Levant

المستتر جيرار Girard

— الانجليز في مصر — Les Anglais en Egypt
Leutenant Colonel Hennebert للمستتر لـكولو نيل هنتبرت

— مصر الحديثة وعراي باشا — L ' Egypte contemporaine et Arabi Pacha
المستتر

سكوتيدس Scotidis نائب قنصل اليونان في مصر اثناء الحوادث العراية

— مذكرات عن مصر وتاريخها الاقتصادي منذ ثلاثين سنة —

Notes sur l Egypte et son histoire economique depuis 30 ans
Socolis للمستتر جورج سكوليس

طبع سنة ١٩٠٣

— برزخ وقناة السويس L Jsthme et le Canal de Suez للمسيو شارل روى Charles Roux

طبع سنة ١٩٠١

— تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ الى ١٩١٠ تأليف ثيودور دزدشتين

Rothstein تعريب الاستاذين عبد الحميد العبادى ومحمد بدران عن الاصل

الانجليزى Egypt's Ruin طبع سنة ١٩١٠

— اغتصاب المصريين Spoiling the Egyptian

للمستر سيمور كاي Seymour Keay طبع سنة ١٨٨٢

— شؤون سياسية عن مصر Choses Politiquess d'Egypt للمسيو بوريلى بك Borelli

طبع سنة ١٨٩٥

— تقسيم افريقية Le Partage de l' Afrique للمسيو دفيل Deville طبع سنة ١٨٩٨

مجموعة صور ضرب الاسكندرية ذكريات عن الاسكندرية Album . Souvenirs d' Alexandrie-Ruines

للمسيو فيورلو Fiorillo « موجود فى مكتبة الاسكندرية »

— كارثة الاسكندرية Le Catastrophe d' Alexandrie للمسيو اراجينوس Araginos موجود

فى مكتبة الاسكندرية

— مصر والمسألة المصرية Egypt and Egyptian Question للمستر ماكنزى

ولاس Mackenzie Wallace طبع سنة ١٨٨٣

- ٥٦٨ -

وثائق تاريخية

دستور سنة ١٨٨٢ (١)

(١) نشرناه في كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٧ وما بعدها

فهرست الكتاب

ص	ص	مقدمة الكتاب
١١	٣	اهداء الكتاب
١٧		الفصل الاول - حالة مصر في أوائل حكم الخديو توفيق
٤٠	١٧	نظام الرقابة الثنائية
٤١	١٨	نشأة الخديو توفيق باشا
٤٢	٢١	تأليف وزارة شريف باشا (الثانية)
٥٠		فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩
٥٠	٢٦	وما فيه من قيود
٥١	٢٨	انقاص التخصصات الخديوية
٥٢	٢٩	استقالة وزارة شريف باشا
٥٤	٣١	تأليف وزارة يرأسها الخديو
٥٥	٣١	الغاء مجلس النظار
٥٧	٣٢	اعادة الرقابة الثنائية
٥٨	٣٣	نفي السيد جمال الدين الافغانى
٥٨	٣٣	وزارة رياض باشا
٦٠	٣٧	شخصية رياض باشا
٦٠	٤٠	المسألة المالية
٦١		
٦٢		الفصل الثانى - مقدمات الثورة العرابية وأسبابها

ص	ص	الاسباب الخاصة
٦٦	٦٢	الاسباب السياسية
٦٨	٦٥	الاسباب العامة
		اضطهاد المعارضة

ص	ص	تأسيس الحزب الوطني
٧٥	٧٠	الاسباب الاجتماعية
٧٧	٧٢	ظهور عرابي نشأته وماضيه

الفصل الثالث — بدء الثورة : واقعة قصر النيل ٨٤

احتفال وزير الحربية بزيادة رواتب الضباط	١٠٥	٨٤	مفردات الواقعة
خطبة محمود باشا سامي البارودي	١٠٥	٨٦	تصرفات عثمان باشا رفقي
خطبة رياض باشا	١٠٦		إجتماع الضباط لمطالبهم
خطبة عرابي بك	١٠٧	٩٠	قرار مجلس الوزراء محاكمة الضباط الثلاثة
مظاهر الخوف وبوار الاتفاق			الهجوم على قهر النيل
بين الحكومة والضباط	١٠٨	٩٢	واطرد سراح الضباط الثلاثة
حادثة الاى طره	١٠٩	٩٣	اجتماع الجنود بميدان عابدين
حادثة فرج بك الزيني	١١٠		عزل عثمان رفقي باشا وتعيين البارودي
حادثة التسعة عشر ضابطا	١١١	٩٤	وزير الحربية
إبعاد الضباط غير الموالين		٩٦	موقف الالاي الرابع /
للحركة من الجيش	١١١	٩٧	عراي والقناصل /
طلب زيادة عدد الجيش		٩٩	خطبة الخديو في الضباط /
وإنشاء مجلس النواب	١١٢		مطالب العرابيين
الامتناع عن الذهاب		١٠٠	بمع واقعة قهر النيل
إلى السودان	١١٢	١٠٢	إجابة معظم هذه المطالب
الامتناع عن العمل في حفر		١٠٣	زيادة رواتب الضباط والجنود
الرياح	١١٣		تأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية ١٠٤

ص	ص
حادثة مقتل الجندي بالاسكندرية ١١٣	استقالة البارودي وتعيين
١١٤	داود باشا يكن وزيرا للحربية
الفصل الرابع — أوج الثورة	
١١٩	
ص	ص
واقعة عابدين ١١٩	نزول الخديوي الى الميدان ١٢٧
مقدمات الواقعة ١١٩	مطالب عرابي ١٢٧
المظاهرة العسكرية في ميدان عابدين ١٢٢	قبول مطالب عرابي —
محاولة الخديو منع المظاهرة ١٢٣	سقوط وزارة رياض باشا ١٢٩
احتشاد الجيش في ميدان عابدين ١٢٥	البيان الرسمي عن الواقعة ١٣٠
الفصل الخامس — وزارة شريف باشا	
١٣١	
ص	ص
تردد شريف باشا في قبول الوزارة ١٣١	الإصلاح الإداري ١٤٩
تأليف وزارة شريف باشا ١٣٤	رفع المظالم ١٤٩
إبتهاج الأمة بوزارة شريف باشا ١٣٨	الحكومة والجيش ١٥٠
سياسة شريف باشا ١٤٠	القوانين العسكرية الجديدة ١٥٠
مقابلة وفد الضباط لشريف باشا ١٤١	نقل آلای عبد العال حلمي إلى دمياط
خطبة شريف باشا في الضباط ١٤١	وآلای عرابي إلى الشرقية ١٥١
مقابلة وفد الاعيان ١٤٣	سفر آلای عرابي ١٥٤
برنامج الحزب الوطني ١٤٥	تعيين عرابي وكيل الوزارة الحربية ١٥٧
أعمال وزارة شريف باشا ١٤٨	تتمة أعمال وزارة شريف باشا
العلاقات الخارجية (١٤٨)	تشريع الموظفين الملكيين ١٥٧
	الإصلاح القضائي ١٥٨

ص	ص
١٦٤	١٥٨ انشاء المحاكم الاهلية
١٦٥	١٦٥ الصحافة وقانون المطبوعات
١٦٦	١٦٥ الغاء جريدة الحجاز
١٦٦	١٦١ الغاء جريدة ليحييت
١٦٧	١٦١ صدور قانون المطبوعات
١٦٨	١٦٢ حفظ الآثار العربية
١٦٩	١٦٣ مدرسة الآثار القديمة
١٦٩	١٦٣ إحصاء عدد السكان
١٧٠	١٦٣ التعليم
١٧٠	١٦٣

الفصل السادس — انشاء مجلس النواب

ص	ص
١٨٢	١٧١ تقرير الاعيان وعريضتهم بطلب
١٨٣	١٧١ مجلس النواب
١٨٤	١٧٢ تقرير شريف باشا في وجوب انشاء
١٨٦	١٧٢ مجلس النواب
١٨٦	١٧٢
١٨٧	١٧٢
١٨٧	١٧٤
١٨٧	١٧٥
١٨٨	١٧٨
١٨٨	١٧٩
١٨٨	١٨٠

ص

الفصل السابع - أزمة يناير سنة ١٨٨٢

١٩١

ص

٢٠٠	كتاب	مذكرة فرنسا وانجلترا الى الحكومة المصرية
٢٠٠	شريف باشا	١٩١
٢٠٠	اجتماع مجلس النواب والبحث في	مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢
٢٠٠	كتاب شريف باشا	١٩١
٢٠١	تقرير اللجنة الدستورية	١٩٣
٢٠٢	قرار مجلس النواب	١٩٥
٢٠٤	استقالة شريف باشا	١٩٧
		كتاب شريف باشا الى مجلس النواب ١٩٨

الفصل الثامن - وزارة البارودى

٢٠٦

ص

٢١٠	عرايى باشا في وزارة الحربية	٢٠٦	تأليف وزارة البارودى
٢١١	المشروع في قتل عبد العال حلى	٢٠٩	الابتهاج بتأليف وزارة البارودى
٢١٣	الترقيات العسكرية	٢٠٩	منشور البارودى الى المديرين والمحافظين
١٤	وزارة البارودى والسودان	٢٨٠	المناصب الكبيرة
٢٩٨	انشاء وزارة للسودان		
٣٠٤	التقسيم الادارى للسودان		

الفصل التاسع - دستور سنة ١٨٨٢

٣٠٥

٣٠٦

٣٠٦	خطبة البارودى	٢١٧	مناقشة مجلس النواب في المشروع
٢٢٢	مقابلة النواب للخديو	٢١٩	النهائى الدستور
٢٢٣	المراسيم الملحقه بالدستور		صدور المرسوم الخديوى
٢٢٣	موقف إنجلترا وفرنسا من الدستور		بالدستور

٢٣١	تعاقد الخطباء	ص	الاستعراض العام بأعماله الدستورية
٢٣٣	حفلة أحمد بك أباطه	٢٢٧	حفلة جمعية المقاصد الخيرية
٢٣٤	حفلات أخرى	٢٣٠	حفلة النائبين أحمد محمود وإبراهيم الوكيل

٢٣٥ الفصل العاشر - أعمال مجلس النواب

٢٣٥	المنافسة المجلس في مشروع تعميم التعليم	٢٣٥	النظام الداخلي للمجلس
٢٥٠	أجوبة وزارة الأشغال	٢٣٥	النواب الزائدون عن اللائحة
٢٥٢	قوانين المحاكم الأهلية	٢٣٦	رأس اللجنة الدستورية
٢٥٢	اختصاص المجلس في مادة العرائض	٢٣٦	الأجازات
٢٥٣	قانون الانتخاب وخلاصة قواعده	٢٣٧	انتخاب الوكيلين - الاغلبية المطلقة
٢٥٣	آخر جلسات المجلس	٢٣٨	والاغلبية النسبية
٢٥٥	ردود الحكومة على مقترحات النواب	٢٣٨	انتخاب الوكيل الثاني
٢٥٥	انتهاء الدورة البرلمانية وانقضاء المجلس	٢٣٩	مقترحات النواب
٢٥٨	خطبة البارودي	٢٣٩	فئة العرائض
٢٥٨	جواب سلطان باشا	٢٤٠	لغة غلاء الاسعار
٢٥٩	نظرة عامة في مجلس النواب	٢٤٠	الاته مقترحات النواب
٢٥٩	تقارير النيابة	٢٤٣	أعضاء تعميم التعليم
٢٦٢		٢٤٣	ماشات
		٢٤٦	رئيس القوائم
		٢٤٧	مشروع خزان اسواق
		٢٤٨	بقية مقترحات النواب

الفصل الحادى عشر - ظهور الفتن بعد انفضاض مجلس النواب

٢٦٤

٢٦٤	ص	قبول الاستقالة	ص	مؤامرة الضباط الشراكسة والحكم
٢٨٣	ص	اشتداد الازمة	٢٦٤	عليهم
٢٨٣		منشور الخديو	٢٧٠	تفاقم الخلاف بين الخديو والوزراء
٢٨٤		مديو إلى المديرين	٢٧٢	موقف النواب
		اجتماع برئاسة الخديو في سراى	٢٧٤	تعديل الحكم
٢٨٥		الاسماعيلية	٢٧٤	مجيء الاسطول الانجليزى
٢٨٦		اجتماع آخر برئاسة الخديو	٢٧٥	ثم الفرنسى
		الاجتماع الخطير في دار رئيس		مطالب انجلترا وفرنسا - مذكرة
٢٨٨		مجلس النواب	٢٧٨	٢٥ مايو سنة ١٨٨٢
٢٨٩		رواية عراقى عن الاجتماع	٢٧٩	نص مذكرة الدولتين
٢٩٠		إعادة عراقى إلى وزارة الحربية	٢٨٠	رد الوزارة على مذكرة الدولتين
٢٩٢		موقف الدول	٢٨٢	قبول الخديو مطالب الدولتين
٢٩٣		وصول الوفد العثمانى الثانى	٢٨٢	استقالة وزارة البارودى

الفصل الثانى عشر - مذبحه الاسكندرية

٢٩٨

٣٠٤	وقع النبأ في العاصمة	٢٩٨	الموقف السياسى بعد استقالة البارودى
٣٠٥	اجتماع في سراى عابدين	٣٠٠	واية المذبحه
٣٠٦	لجنة التحقيق والقصاص	٣٠٢	احصاء القتلى والجرحى
٣٠٨	افراط عقد اللجنة	٣٠٣	اجتماع القناصل بالاسكندرية
٣٠٩	نزوح الاجانب عن البلاد		

ص	ص
اعلان العداء بين الخديو	٣٦٨
٣٨٨ وعراي باشا	٣٧١
٣٩٠ رسالة الخديو إلى عراي	٣٧٢
٣٩١ جواب عراي على رسالة الخديو	٣٧٤
٣٩٣ كتاب عراي إلى يعقوب سامي باشا	٣٧٤
٣٩٤ مجلس ادارة الحكومة (المجلس العرفي)	٣٧٦
٣٩٥ الجمعية العمومية وقراراتها	انسحاب العرايين واحتلال
٣٩٧ وفد الجمعية العمومية	الاسكندرية
٣٨٨ المجلس العرفي وقراراته	٣٧٨
٤٠٠ عزل عراي من وزارة الحربية	عودة الخديو إلى سراي رأس التين
٣٨٠ مساعي على باشا مبارك في التوفيق	هجرة الملايين من المدينة
٤٠١ وحبوطها	٣٨٠
قرار الجمعية العمومية بقاء عراي	٣٨٠
٤٠٢ في منصبه	٣٨٢
٤٠٨ انضمام الامة إلى عراي	٣٨٢
٤٠٩ الانجليز في الاسكندرية	٣٨٤
٤٠٩ الحالة في المدينة	٣٨٧
	٣٨٨
	اخفاق المؤتمر
٤١١ الفصل الخامس عشر — القتال والمعارك في الحرب العراقية	
٤١٧ وقائع الميدان الغربي	٤١٢
٤١٧ معسكر كفر اللوار	٤١٥
٤١٨ واقعة الرمل	٤١٦
٤٢٠ واقعة عزبة خورشيد	٤١٧
	خطا العرايين في القتال
	خطا العرايين في القتال
	حركات الانجليز في قناة السويس
	احتلال السويس

ص	ص
٤٣٩	٤٢٠ منشور الخديو إلى المصريين
٤٣٣	٤٢١ تهتة الخديو للانجليز
٤٣٥	٤٢١ وصول المدد إلى الانجليز
٤٣٧	٤٢٢ قوة الجيش المصرى
٤٣٨	٤٢٣ توزيع القيادة
٤٣٨	منشور عرابى بتجنيد ٢٥ ألفا
٤٣٨	٤٢٤ من الخفراء
٤٣٨	٤٢٤ التطوع وجمع الاموال والاعانات
٤٣٩	٤٢٦ دعاية الخديو لنفسه
٤٣٩	٤٢٦ خطب العرابيين ومنشوراتهم
٤٣٩	٤٢٦ حضور الجنرال ولسلى
٤٣٩	٤١٧ منشور الجنرال ولسلى
٤٤١	تجدد القتال بين الاسكندرية
٤٤٥	٤٢٨ وكفر الدوار
٤٤٨	٤٢٩ معركة ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢
٤٤٨	٤٢٩ مفاوضات كفر الدوار
٤٥٢	منشور جديد من الخديو
٤٥٥	٤٣٠ إلى المصريين
	٤٣٠ الممارك في الميدان الشرقى

٤٥٨ الفصل السادس عشر — التسليم

٤٦٠	الزحف على العاصمة واحتلالها	خضوع عرابى —
٤٦٣	احتلال مواقع الدفاع الاخرى	٤٥٨ عريضته إلى الخديو

ص	ص
٤٧٠	٤٦٣ في كفر الدوار
٤٧٢	٤٦٤ في الصالحية
٤٧٢	٤٦٤ في رشيد وأبو قير
٤٧٢	٤٦٤ في دمياط
٤٧٤	تأليف وزارة شريف باشا
٤٧٥	٤٦٥ (الرابعة)
٤٧٦	تعيينات وتغييرات بين الحكام
٤٧٦	٤٦٨ الاداريين
٤٧٧	٤٦٩ مشيخة الجامع الازهر
٤٧٠	عودة الخديو الى العاصمة
٤٧٢	مظاهر غير وطنية
٤٧٢	تقديم هدايا للقواد البريطانيين
٤٧٢	استعراض الخديو للجيش
٤٧٤	الانجليزى
٤٧٥	مأدبة الخديو للضباط الانجليز
٤٧٦	مأدبة رياض باشا
٤٧٦	مكافأة سلطان باشا
٤٧٧	عودة الجنرال ولسلى

٧٨٦ الفصل السابع عشر — محاكمة العرايين

ص	ص
٤٨٨	٤٧٨ اعتقال الزعماء
٤٨٩	٤٧٩ لجنة التحقيق بالعاصمة
٤٩٠	٤٨٠ المحكمة العسكرية بالقاهرة
٥٠٨	٤٨٠ لجنان للتحقيق بالاسكندرية ووطنطا
٥٠٨	٤٨٢ محكمة عسكرية أخرى بالاسكندرية
٥٠٩	٤٨٢ الانجليز والمحاكمة
٥٠٩	٤٨٥ محاكمة عرابى
٥١١	الاحكام الصادرة على زعماء
	٤٨٧ العرايين
٤٨٨	استقالة رياض باشا
٤٨٩	تنفيذ الحكم فى الزعماء السبعة
٤٩٠	الاحكام الاخرى
٥٠٨	محاكمة سليمان سامى داود
٥٠٨	محاكمة الملازم الشهيد يوسف أبوديه
٥٠٩	المفو عن عدا المحكوم عليهم
٥٠٩	الزعماء السبعة فى مقام
٥١١	مصير الزعماء

ص

٥١٤ الفصل الثامن عشر - شخصيات زعماء الثورة

٥٣٧	الشيخ محمد عبده	٥١٤	عربي
٥٤٣	طلبة عصمت	٥٢٠	البارودي
٥٤٥	علي باشا الروبي	٥٢٥	محمود فهمي
٥٤٦	يعقوب سامي باشا	٥٢٧	علي فهمي وعبد العال حلمي
٥٤٧	القائم مقام سليمان سامي داود	٥٢٨	البطل محمد عبيد
٥٤٧	محمد سلطان باشا	٥٣٠	عبد الله نديم

٥٥١ الفصل التاسع عشر - لماذا اخفقت الثورة العراقية

مراجع البحث والفهرست

٥٨٠	فهرست الكتاب	٥٦٩	فهرست الصور والخرائط
	تصحيح خطأ - ٥٨٢		

فهرست الصور والخرائط

٩٣	عثمان باشا رفيق	ص
٩٥	محمود باشا سامي البارودي	١٩
١١٥	داود باشا يكن	٢٥
٣٢٢	السيرادوار مالت	٦٣
٣٢٧	مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢	٧٩
٣٣٤	الاميرال بوشان سيمور	
	بعض بوارج الاسطول البريطاني	
	الضباط الثلاثة	
	(عربي - علي فهمي - عبد العال حلمي) ٨٩	
	انخديو محمد توفيق باشا	
	محمد شريف باشا	
	مصطفى رياض باشا	
	احمد عربي باشا	

تصحیح خطا

صفحة	سطر	خطا	صواب
٤	١٥	وجهة	وجهة
٨	١٠	ن	ان
٨	١٥	م	ثم
١٠	٢	يس	ليس
١٥	١٦	الثالث	الثالث
٢٨	١٣	٧٥٠٠ ر ٧٥٠٠	٧٥٠ ر ٧٥٠٠
٣٨	٧	المطلق	المطلق
٣٩	٢٢	والاعتداء	والاعتداد
٩٦	٢٤	عدد ١٨٢٠	عدد ١٠٢٨
١٦٥	١٢	١٨٨٣	١٨٨٢
١٧٠	٨	فيما	فيها
٢٠١	٨	تنفذا	تنفذ
٢٣٧	٢٠	الفسير	الغير
٢٥٥	٥	واحدًا وعشرين	احدى وعشرين
٢٥٩	١٥	ذى	ذوى
٢٨٩	٨	اخوتى	اخوانى
٣١٤	٦	اضف الى ان ذلك	اضف الى ذلك ان
٣٦٢	٨	تسحمت	تستحث
٣٦٣	٢٠	عدد	عددا
٣٦٤	٣	سترز ستريس	سيزو ستريس
٤٢٩	١٢	بارتداء	بارتداد

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٤٤٥	٨	ابو شنب فضية	ابو شنب فضة
٤٦٨	٥	تثبت	تثبت
٥٠٢	٢٢	بناو ابو صير	بنا ابو صير
٥١٤	١٣	عيد	عبيد
٥١٨	١٢	انه	انه
٥٣٣	١١	سباق	سياق
٥٤٠	٢٠	ص ٨٢٢	ص ٢٨٢
٥٤٨	٦	اذا	اذ

استدراك

في كتاب عصر اسماعيل

ج ١	٢٠٤	٢١	التل الكبير	القصاصين
» »	٢٧٦	١	١٨٤٣	١٨٤٥
» ٢	٥٥	١٤	بككتي يديه	بككتا يديه
» »	٦٥	١	الى ان التفريط	الى التفريط
» »	١٦١	٤ باهامش	سنة ١٧٨٩	سنة ١٨٧٩

حقوق خطب

هو كتاب وضعناه سنة ١٩١٢ يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الانسان في قالب يحاضر فيه الشعب حقوقه

نقابات التعاون الزراعي

كتاب بسطنا فيه تاريخ التعاون الزراعي ومنشأته ونظمه في أوروبا والتمرات التي عادت منه على البلاد الاوروبية، وببحثنا فيه عن نشأة التعاون في مصر وتاريخه ونظامه ونقاباته ومنشأته ومزاياه وعلاقته بالهضة الاقتصادية والاجتماعية. طبع سنة ١٩١٤

كتاب الجمعيات الوطنية

يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها. طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

الجزء الاول

يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الاول من أدوارها وهو عصر المقاومة الاهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر وتطوّر نظام الحكم في ذلك العهد - ثمنه مجلداً ٢٥ قرشاً

الجزء الثاني

من إعادة الديوان في عهد نابليون الى ارتقاء محمد علي اريكة مصر بارادة الشعب - ثمنه مجلداً ٢٥ قرشاً

الجزء الثالث

عصر محمد علي - ثمنه مجلداً ٢٥ قرشاً

كتاب عصر اسماعيل

في جزأين ثمنهما مجلدين ٣٠ قرشاً

في
له
١٥

مع

من
وتطرو

بارادة

